

5106

51A

(تقاريف)

لكتاب منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة والمقدريه
تأليف الامام الهمام الشيخ أحمد بن عبد الحليم
ابن تيمية رحمه الله

ورد الينا مع أصل كتاب المنهاج قصيدتان غزراون مرط بهما بعض الفضلاء هذا الكتاب الجليل
ويمكتوب عليهم ما نصه « يطبع هذا النظم مع كتاب المنهاج ان شاء الله لانه بمنزلة التقرير له مع
ما يجمعه من القوائد » فأجبتنا هذا الطلب وهاتان القصيدتان ابتدأت بهما في الصحيفة بعد هذه
وقد وجدنا على طريقة بعض أجزاء الأصل هذه الأبيات جري الله ناطمها خيرا وهذه صورتها

حب النبي وحب العصب مفترض - أضخوا لتابعهم نورا وبرهاما
من كان يعلم أن الله خالقه - فلا يقول في الصديق بهتاناً
ولا يسبب - أما حفص وشيعته - ولا الخليفة عثمان بن عفان
ثم الولي فلا تنس المقال له - هم الذين بنوا للدين أركاناً
هم عماد الوري في الناس كلهم - جارا هم الله بالاحسان احساناً

(بسم الله الرحمن الرحيم) الحمد لله الذي جعل الله
طاعته مفرضا على الخلق قال الشيخ الامام العالم العلامة الحافظ ذو الفضل
والصنعة النافعة أبو المنظر يوسف بن محمد بن مسعود بن محمد بن علي بن ابراهيم البصري ثم
العقيلي السمرقاني تزيل دمشق الحنبلي يعارض الابيات التي كتبها على السبكي الناصفي
التي اشد لها موقع نظرم على كتاب الرد على الرافضي الذي صنفه شيخ الاسلام والمسلمين وامام
اهل السنة والجماعة بحر العلوم تقي الدين احمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية رحمه الله
تعالى فتعلم السبكي ابياتنا هذا (١) مسطورة بالاجرة وعارضه فيها الشيخ جمال الدين ابو المنظر
قال ابو المنظر

(١) لعدم تيسر المداد الاحمر في
الطبع ومضنا الابيات المذكورة بين
دوائر تعلم كتبه محصيه

الحمد لله جدا أثنين به في كل امر اعاني في تطلبه
لاسيما في انتصاف من اخي لحنه طغي علينا وأبى من تعصبه
بنينا وعدوا دافكا مقترى وهوى فقلت ردا على من قوب
بأبيها المتعدي قولاً ومعتقدا على ابن دية الملأ رمذه
بيننا بصريح القول معتمد الأنصاف والعدل فيه ما ترهبه
العض منه فهذا لا يجوز أم الذين لا يدرسونهم
شهدت بالفضل فيه ثم جئت بها بهيه فعل عوى في تلعب
أجلت قولك فيه بالوقعة ممن غير البان له لكن بأعديه
مؤته فيه على الجهال لا ورع ناله عنه ولا توقيره نصبه
طعنت فيه فجئت في الخاب كذا من يحسم الحق لم ينظره للبه
وجئت فيه بقول غير متسق لهما ومعى بعد من هو
نظمت شعرا زعمت الفضل فيه ففقد أبحاث بالنقص فأكرع مر متره
ركبك لفظ قوافيه مغايرة (١) وإبطا بأشروا

(١) يافض متروك بأصله

عرضت عرضك في عرض العروض بما يرى رعتك به به
فما أجدت جهو الرافضي ولا مصر في الطعن في الذي ورد به
(قلت الروافض قوم لا خلاص لهم من أجهل الناس في قول رأيه)
قصرت من هيوم في قصر جهلهم والكتب في العلم خب اربع بأعديه
هم أكتب الناس في قول وفي عمل وأعظم الخلق جهلا في توبيه
وهم أقل الورى عقلا وأعفلهم عن كل خير رأينا عن تكبه
وكل عيب يرذال الشرع فدجعوا هم جند ابليس بل فرسان مشتهبه
وقلت أيضا وشتر القول أبعد عن الصواب فم محصيل أمر

قوله والكذب في العلم الخ كذا وقع
هذا الشطر وانظر ما تركيه وما معناه
كتبه محصيه

(والناس في غيبة عن ردة أفكهم • لعينة الرفض واستقبح مذهبهم)
 أكل ما ظهرت في الناس هجنته • يصير أهلا لأعمال التكفير
 والله لا غيبة عن ردة أفكهم • بل ردة واجب أعظم عوجبته
 أين تكون يسبون العصاة والأسلام يختال زهوا في تصليه
 هذا مقال شنيع لم يقل أحد • به ولا رطخ جهنم في تحزبه
 والله لولا سوف من أعتنا • في كاهل الرفض لاتلوى ومنكبه
 لأضحت السنة القراء دائرة • بين البرية كالعناق وأغربه
 (وقلت للرجس لم تظهر خلائقه • داع إلى الرفض غال في تعصبه)
 (لنقد تقول في العصب الكرام ولم يستحي مما افتراء غير منصفه)
 أبكت الناس عن هذا ودعوته إلى الضلالة واستعلاء منصبه
 وما تقول في العصب الكرام وما افتراء فهم ولم يرحم بكوكبه
 أيترا الأمر بالمعروف ومطرما • والهوى عن منكر ما من يقول به
 كلا ومن رفع السبع الطباق على • وجه الثرى وتعالى في تحججه
 لنقد فن على بطلان مذهبهم • بصارم الحق مسالولا ومهرزبه
 حتى نفي إلى الاسلام عن كتب • ويترك الكفر مقصي غير ممكنه
 وتقدم اليوم من أصحابنا كتب • رد على الرفض ترميه بأشبهه
 (ولابن تيمية ردة عليه وفي • بمقصد الرد واستيفاء أضربه)
 كجمازعت وأوفى بالمقاصد مع • كيد الحسد ومع ارقام أرنبه
 حسا وضرت لها الحسن شاهدة • لها وما الحسن الا ما شهدته
 وقلت بغيا وعدوا شابه حسد • والشوب يظهر حين من مثوبه
 (لكنه خلط الحق المبين بما • يشوبه كدر في صفو مشربه)
 (يحاول الحشو أنى كان فهو له • حيث سير بشرق أو بغيره)
 (يرى حوادث لا مبدا لا • في الله سبحانه عما يظن به)
 والله ما أهل الرفض اذ خصموا • هذا المقال ودصبيوا بصيه
 هذى تصانف هذا الشيع سائرة • بنرقذا الكون لا تخفى ومغربه
 صفولا كد وطابت مواردها • لذيذة ككنى نحل وأعنبه
 دليلها الا نى والاخبار سافتها • والعلم يعرض فيها خيل موكبه
 لكن عيون العدا تبدي المحاسن في • ثوب المساوى فاعجب من تقلبه

اقلو بعض الرماة يصرون بها بحجة * فاعين السلف على من تحبسه
 ونسبوا بالحق انملوا * وتلاف العلم من قول باطيه
 قوم الا انهم جميع النقل فانبهوا * سيئه وجهه من مكذبه
 واثبتوا لاله العرش ما ثبت * فيه القول بلا شبه يقاس به
 فراح بعض اولي التحليل يحضهم * فآب من قصده الا اني باخيه
 فكل من قصرت في العلم رتبته * وقل دنيا تحجرا في قوتيه
 فأحد المصطفى عودى وقيل له * مذم وتغالوا في تحبسه
 وقيل ساحر أو مجنون أو رجل * معلم كاهن يسو با كعبه
 لو كان الاسم بين الفعل في رجل * لسان خير البرايا من ملقبه
 أما حوادث لا مبدا لأولها * فذاك من أعرب الهوى وأحبه
 قصرت في الفهم فأقصرت في الكلام فاما * ذاع لك ادراج فاصقر كمنظله
 لو قلت قال كذا ثم الجواب كذا * لسان غطى قول من مصوبه
 أجمت قولاً فأجمت الجواب ولو * فصات فصات تيسانا لا غربه
 ان قلت كان ولا علم لديه ولا * كلام لا قدره أصلاً ككفرته
 أو قلت أحدثها بعد استحالتها * في حقه سمعت نقض ما حجبته
 وكيف يوجد ما بعد استحالتها * منه أي قدر ميت رفع منكبه
 أو قلت فعل اختياره ممنع * ضاهيت قول امرئ مغرباً نصبه
 ولم يزل بصفات الفعل متصفاً * وبالكلام بعيداً في تقر به
 سبحانه لم يزل ما شاء يفعل * في كل ما زمن ما من معقبه
 نوع الكلام كذا نوع الفعل قديم لا المعين منه في ترتيبه
 وليس يفهم ذو عقل مقارنة المفعول مع فاعل في نفس منصبه
 يحب يبغيض يرضى ثم يغيض ذا * من وصفه أرضه بعدا لمغضبه
 والخلق ليس هو الخلقون تحبسه * بل مصدر قائم بالنفس قادربه
 وقول كن ليس بالشيء المكون والصغير يعرف هذا مع تلعبه
 فالمصطفى قال كان الله قبل ولا * شيء سواء تعالى في تحبسه
 وقلت من بعده هذا قول ذي حسد * أخطأ الهدى وتجارى في تنكبه
 (لو كان حيارى قولي ويسمعه * رددت ما قال رداً غير مشبه)
 (كما رددت عليه في الطلاق وفي * ترك الزياره أقفوا اثر سببه)

فاستنشد في هذا المقال ولم . تشترط من المبدأ والخبرة
 مرتباً أنه ما لم يثبت ليس لوجه الله بل لسرا أجمع منسب
 اذ لو اردت بيان الحق قلت به . في محضر الخصم اما في نفسه
 ما ذلله من قبل خوف الجواب كما . اجبت قبل بسبب من معقوبه
 ذاتان من ليحصر دمارا ذكرنا . ماضي القرارين عضبان من بحريه
 لكن اذا الاسد الضراغاب عن الشعرين نسمع فيه ضج نعلبه
 كذا الجلبان خلا في البر صاح الا . مبارز وتعالى في قوتبه
 ولو سمعت جواب الرد رحت حق . من اعظم الخلق عن جرم واؤبه
 وقد كفا في ابا العباس كفتسه . كذا ارحت لاني غير متعبه
 وواقضه سره الناس عن كتب . من اهل مذهب واغير مذهب
 من اهل بغداد والايات شاهدة . لهم وللحق مصباح بين به
 عبت الذي قال ما فيه الخلاف من اي قاع الثلاث ولو افعى باعسره
 وولت تنكح روبا غيره وكما . حها مع الخلف باق في تنبيه
 وكيف تنكح من لم تبر عصمتها . بلا خلاف لشخص مع تحببه
 وفي الزياره لم تنصف ردت على . ما لم يقله ولم تضر بسببه
 ردا ملخصه اشياء اذكرها . اما حديث ضعيف عند مطلبه
 لما صحح ولكن لا دليل به . على مراند بل هدم لمنصبه
 اما يجعل لفظ قول خصمك من . افعى للمقال به قسرا وصوره
 اما بلا علم لي والبله غايته . ايعذر الشخص فيما لا احاط به
 فأي رد لعمري قد رددت وما . ذافلت اذ قلب ألفوا اثر بسببه
 ان كان عندك في شد الرحال الى القبول نقول فعارضه بموكبه
 ليعرف الحق من كان انا تظر . حال من العلم انه عن تعصبه
 انا ودان كالتغناء في عدم . وكالجنبدل يحكي مع تعبیه
 ما أنت الا كما قد قيل في مثل . خالف لتعرف مشهور لضرره
 فشيئا بصريح الحق محنه . ونقد نقلا زيف في نقله
 فمن احق بحق القول ان يظهر الانصاف مرتقا من فوق مرقبه
 (وقلت ما بعده للرد قائده . هذا وجوه مما اشرته)
 ماذا الكلام وما معناه قلنا . امدح ام هي اعرب عن معرته

قوله من اعظم الخلق كذا في الامم
 ولعل الوجه من ابعاد الخلق
 هو ظاهر كتبه محصيه

ما ذلَّ الجوهر المضمون ومحلُّه * تعنى به الشيخ أوردًا لمذهبه
 فان يك الشيخ ماذا الطعن فيه أو السجواب عن قوله نور بعينه
 (والرد يحسن في حالين واحدة * لقطع خصم قوى في تغلبه)
 (ومالة لا تتفادى الناس حيث به * هدى ويرى لديهم في تكسبه)
 كتم العلوم حرام لا يجوز لاني * علم يضمن بعلم عند طلبه
 والرد في الحالة الأولى مضى هدرًا * فاستدرك الحال الأخرى قبل مذهبه
 فقل ورد أن اسطعت السبيل إذا * وانفع به الناس كي تحظى بأثوبه
 حاشا وكلا وأنى بالسبيل إلى * رد الصواب وقد وافى بكبكه
 قل كي ترى سنناتك في سنن الهدى * تنكس جهما عن ثوبه
 وروطه وترى الحق أظهر من * شمس الضحى وهلالا وسطغيه
 وقلت اذضاق نهمك الدم عنك له * ما يوهم القمر طعنا في جوينه
 (وليس للناس في علم الكلام هدى * بل بدعة وضلال في طلبه)
 آئت أم هو رد المنطق الافن المغموى بأصوب منقول وأصله
 فالشيخ ما احتج من علم الكلام بما * يخالف النقل بل تكثير مقببه
 أراد يعلم شيخ الرضا أن جميع الخلق رد عليه في تأليه
 وطالما دل أهل العلم قاطبة * بالنقل والعقل تقريرا لأصوبه
 وجهه أخطأ ألم تعلم بأن له * أجزاجتهاد فقصر في تنزيهه
 لقد تحجرت فيه واسعا وكذا * لنا الشافعي الذي تعزى لمذهبه
 ثم اختتم بقول رد آتمه * على مقدمه نكسا لاعتببه
 (ولي يدفيه لولا ضعف سامعه * جعلت نظم بسيط في مهذه)
 عبت الكلام بديا وافترضت به * أخيرا اعجب لبانيه مخزبه
 زعمت فيه ضلالا ثم قلت ولي * فيه يد بسطت جهل بجحت به
 هذا لعمرى كرامات لصاحبنا * اذ صد شائسه عن كل مأربه
 وليس هذا بحمد الله أوله * من الكرامات في أصحاب يثربه
 وقعت في الشيخ اذ رد الروافض في * قعر الخيض وكانوا فوق مرقبه
 أو همتا فيك رفضا في كلامك والآنسان قديتلى من تحت مذبزه
 وذات صدر الفتى تبدوا صاحبه * من فرح تارة أو من تغضبته

ولا اعتبار بغير من هبائهم • دين التقيّة غالوا في تلزيه
وقد كفانا امام الوقت أمرهم • بارد اذ سار في شرق ومغرب
فضله كضياء الشمس مخفية • راد الضي ظاهر يرى بانبيه
أبدى أصول الهدى للناس واضحة • كالبحر حين تجلى وسط غيبه
سارت تصانيفه في العالمين ميسر النيرين فاسد عسر له (١)
حوى الصلوات مجذا في طلبها • اذ غيره المال أضى جلّ مطلبه
لم يعلموا علمه من أجل فاحسدوا • والناس أعداء مالا يعلمون به
لم يشكهم عنه لادين ولا وريع • عوا وصوا والجوراني تأنيه
امام صدق له في العلم مرتبة • شبا بجمه فيها ومصر به
بدت له زينة الدنيا وزهرتها • فردّها وتنادى في تجنّبه
وغيره بذل الدن المكرم في • تحصيلها وتناهى في توثبه
شان بينهم في الحكم باسكي • كم بين صادق قول من مضّر به
فالعلم والفقر مقرّونان في دن • والمال والزهد في شرق ومغرب
لان ذا العرش يحى أهل طاعته الدنيا حتى أهل مريض ما يضربه
فشيخنا ترك الدنيا وزينتها • وخجعه من هواها في تعذبه
والله لم لو يكن بالدين متسما • أشتت فيه الاعادى عن معتبه
فالفتن قيده التقوى ومذهبا • ترك الجدال وتأنى لطالبه
فهذه نبذة أوردها بحلا • عن ابن تيمية نصرا لمذهبه
والحمد لله جدا أستعين به • على ذوى البدع الأعدا لتصبه
ثم الصلاة على خير الورى شرفا • وصحبه ومن استهدى بكوكبه

(١) كذا وقع في الاصل بدون نقط

وقال الشيخ الامام العلامة أبو عبد الله محمد بن جمال الدين يوسف الشافعي الهنوي رداعلى السبكي
في رده على الشيخ الامام شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله

الحمد لله جدا أستزين به • فضل الاله واتى ما أمرت به
وأستعين به في كل معضلة • تأتى فاحلب عبد يستعين به
فهو الاله الكرّم الواحد الاحدالك فرد المجير لعبد يستجير به
ثم الصلاة على المختار ما طلعت • شمس وما قد سرى نجم يغيبه
وبعد فاصبر كلاما قد تفوّقه • فاضى القضاء تقي الدين واتبه

أعني أبا الحسن السبكي حين عدا • يعني من الأمر ما لا يصلح له
 فقال يذكر ما ردا لإمام علي • حزب الروافض ردا غير مشبه
 أعني ابن تيمية الحبر الذي شهدت • بفضلته فضلاء الناس والنبه
 فاستحسن الرضى راح يمدحه • بما أزال من الاشكال والنسبه
 لكنه بعد هذا المدح خالفه • وقال أبيات شعر غير منجيه
 (١) ان الروافض قوم لاخلق لهم • من أجهل الناس في علم وأكذب
 والناس في غنية عن ردا فكهم • لهيئة الرضى واستقبح مذهب
 وابن المطهر لم تظهر خلافته • داع الى الرضى غال في تعصبه
 لقد تقول في العصب الكرام ولم • يستحي عما اقترأ غير منجيه
 ولابن تيمية رد عليه وفي • يتصد الرد واستيفاء أثره
 لكنه مخطا الحق المبين بما • يشوبه كدري صفو مشربه
 يحاول المشوافي كان فهو له • حيث سير بشرق أو مغربه
 يرى حوادث لا مبدا لاولها • في الله سبحانه عما يظن به
 لو كان حيا يرى قولى ويسمعه • رددت ما قال ردا غير مشبه
 كما رددت عليه في الطلاق وفي • ترك الزيادة أفضول سببه
 وبعبده لأرى السرقة فائدة • هذا وجوده وما أضن به
 والريح حسن في حالين واحدة • لقطع خصم قوى في تطلبه
 وحالة لا تنافع الناس حيث • هدى ويرجع إليهم في تكسبه
 وليس للناس في علم الكلام هدى • بل بدعة وضلال في تطلبه
 وليندفع لولا ضعف سامعه • جعلت تعلم بسطى في مهذب
 هذا الذي قاله السبكي من تجللا • والبيطاني في بعض أثره
 فقال من تجللا للفق متصرا • عبيد رد عليه في تأدبه
 يألبها الرجل الحامى لمذهب • ألزمت نفسك أمرا ما أمرته
 تقول في باغضى صاحب الرسول ومن • يرى سببهم أصلا للمذهب
 والناس في غنية عن ردا فكهم • هذا هو الافضل لكن ما شعرته
 بل رده واجب نصحا ومعذرة • ونصرة لسبيل الحق من شبه
 اذا تقول في العصب الكرام فما • ذات جيون عليه ياذوى النب
 وقد علمت ان الشخص داعية • الى التسلل بلارباب ولا شبه

(١) قوله ان الروافض تقدم في
 القصيد الاولى قلت الروافض ودولة
 في علم تقدم هناك في قول وقوله بعد
 وابن المطهر تقدم وقلت الرجس
 وكل صحيح كتبه محصه

من قلوبكم خلط الحق المبين بما يشوبه كدر في صفو مشربه
 يحاول المشوأنى كان فهو له * حيث سير يشرق أو يغمسه
 يرى حصاد لا مبدأ لا أولها * في الله سبحانه عما يظن به
 لقد علمت بأن السادة السلف السامعين ما خرجوا عما أقر به
 هم القرون الأتية نص الرسول على * تفضيلهم وأزالوا كل مشبه
 لأن وردت عليه في مقالاته * فقد رددت عليهم قادر وانتبه
 كذا الأئمة أهل الحق كلهم * يرون ما قاله من غير ما جبه
 فردكم ليس مخصوصا بواحد منهم * بل بالجميع وهذا موضع الشبه
 هـ لا جعت الألى قالوا مقالاته * ليستين خطاهم من مصوبه
 فكلهم خلطوا الحق المبين بما يشوبه كدر في صفو مشربه
 ان كان ذلك حشوا لذيك يرى * وكلهم أنت تغفوا لئلا يسببه
 فالخسوفية جهمي ومعتزل * فامدح وندم بما جاء الكتاب به
 وانظر لوازم ما حاولته طلبا * فنية المرة تلقى عند مطلبه
 وغد أدلة ما قالوه واخصه * من الكتاب ودع ما قد هذوت به
 فالرب سبحانه ما زال متصفا * بكل وصف كمال عند موجه
 ذاتية وكذا فعلية وردت * بها النصوص بلا رب ولا شبه
 كما تراها على قسمين قائمة * به يقينا يراها من أقر به
 هو القديم بأوصاف منزلة * عن الحدود كما تأتيك فانتبه
 حتى سمع بصير قادر صمد * فرد جليل عظيم الشأن فارض به
 فهذه كلها ذاتية وردت * ومثلها في المعاني غير مشبه
 كذا وفعلية فانظر مثالهما * وقس عليه وراع الفرق تنج به
 يحب بغض يرضى بحبيب يرى * يحجى يأتي بلا كيف ولا شبه
 وخالق قبل مخلوق يكونه * وقاهر قبل مقهور يكون به
 وراحم قبل مرحوم فيرحه * ورازق قبل مرزوق بأضر به
 عن أمره صدر المخلوق أبعده * والامر ويحل لا شك يقوم به
 وقد تكلم رب العرش بالكتب المتنزلات كلاما لا شبه به
 ولم يزل فاعلا أو قائل لا زلا * اذا شاء وهذا الحق فارض به

هذه حروا لا يبدأ لأهلها • بالتصريف لهم يا زمان واتسه
 انهي مسحات لموصوف تقوم • ودعة مشله من غير ماشبه
 ومنه القوم مررها كوردت • من غير ثابة التكيف والشبه
 ولا يرون بتعطيل الصفات كما • يقول جهنم بين والامق الشبه
 ماشبه الله الا هابد منا • يدلي بلخش عبودا وغريه
 ولا يطل الاعابد عذما • وليس يدري له ربا يلوچه
 سوى بالميل ماغترو عينا • يرى امانيه تسري بحركه
 لا يستفيق الى ما جامن اثر • بفرد القول منه او مركه
 والجهنم مبعوده يفي طلبه • وليس يفهم الا ما اشار به
 والاتحادى مع اهل الخلول لهم • بحال في كنفات الجهنم فادبه
 من دربه دخلا في كل فاسدة • راحت عليهم وما لامل معره
 وما رندت عليه في الطلاقها • حقت نقلا ولا غلا طمرت به
 بل فاسد القصد اعمى النهن منك كما • هي عادة الله في شأن منجه
 زلت حول حاد حكى تنازه • فما علوت عليه بل علوت به
 وقد اجابك فانظري الجواب ترى • سيفا يحول اليها عند مضربه
 اخذت منه علوما فانصرت بها • على سواء وكانت من مهذه
 وحزنها بحملات من مفضله • ففصل الان ما املت تحمله
 وهكذا كل من سارت ركابه • يقضو خطاه فائس من بحربه
 وان تبصت بالدين لست له • كموا ولا اهل هذا العصر فاشبه
 كم يجر علم آناه ساقية • وكهم جهول آناه صار متبه
 وما ترى لكم في الخلق فائده • غير التحديق العاد من شبه
 اين الشريا مكانا في رفعها • من ترى قال هذا كل متبه
 من ذابقي نقي الجلمن درن الدنيا • وامرا صها يوما باحره
 لو كان عندك انصاف ومكرمة • وجود معرفة اودهن متبه
 لكنت تفعل وولد قفو محمد • علما وديا وامرا تفلن به
 لو وفق الله اهل الارض طالبة • الى الصواب لساروا خلف مذهبه
 وما نسبتم اليه عند ذكركم • زلة الزبارة امر لا يقوله
 فقد اجابكم عن دا بلحوية • ازال فيها سدى الاشكال والشبه

(١) قوله في شأن مذهبه كذا
 وقع في اصله وانظر كتيبه معصمه

والله خير من الله في خلقه في القول معربه
 ويمتسوه بيوتان يشان به . فأنه ينصفه عن رمايه
 وفي الجواب أسود من تدرها . سقى الاممها من صفو مشربه
 ولم يكن مانعا نفس الزيادة بل . شدة الرجال اليها فلدروا نبيه
 تمسكا بصحيح النقل متبعا . خير القرون أولى التحقيق والنبيه
 مع الأئمة أحسن الحق كلهم . قالوا كما قال قولاً غير مشتبّه
 وقد علت يقينا حين وافقه . أهل العراق على فتياه فافت به
 هذا وقد قلت فيما قلت من تحبلا . فيما تقدم قولاً غير مضية
 لو كان حيا يرى قولي ويسمعه . رددت ما قال رداً غير مشتبّه
 فأبرز ورداً نرى واقفه أجوبة . مثل الصواعق تردى من تمرّه
 عقلا وقبلا وآيات مفصلة . من كل أروع شهيم القلب مشتبّه
 ماضى الجنان كعد السيف فكرته . يريك قلما ونشرا في تأديه
 وقاد ذهن اذا جالت قريحته . يكاد يخشى عليه من تلهيه
 يقابلون الذي يأتي بمشتبّه من الكلام ولا يخشون ذا النبه
 فنزل القوم في أعلى منازلهم . فليس ذو منصب يحصى بمنصبه
 واقطر الحى من طغي في الارض من أم . ولا تكن سالكا في اثر سببه
 ان الاله يحارى كل ذى عمل . بمنزل احسانه أوقع مكسبه
 هذا جوابك يا هذا موارته . بحرا وفافية في التنظيم والشبه
 والحمد لله حمدا لا تضاده . جار على مر ما يقضى وأطيعه
 ثم الصلاة على خير الورى شرفا . محمد المصطفى الهادى بذهب
 وآله والعصاة الغر كلهم ما أشرف الجوامع أنوار كوكبه

والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

(فَهْرَسْت)

المجلد الاول

من

كتاب منهاج السنة النبوية

(فهرست الجزء الاول من كتاب منهاج السنة النبويه في نقض كلام الشيعة)
والقدرية قلام شيخ الاسلام أبي العباس أحمد بن عبد الحليم
الشهيد بابن تيمية رحمه الله

صفحة	مطلب	صفحة	مطلب
٢	خطبة الكتاب	١٠٩	مطلب في معنى الازل
٤	فصل في الخوا في طلب الرد لهذا الضلال الميين الخ	١١١	مطلب في ابطال قول الفلاسفة الواحد لا يصدر عنه الا الواحد
٥	فصل وهذا المصنف سمي كتابه منهاج التكرامة في معرفة الامامة وهو خليف بن يسمى منهاج التدامة الخ	١٢١	مطلب السلسل نوطان
٨	مطلب سبب تسمية الشيعة بالرافضة	١٢١	مطلب الدور نوعا
٩	مطلب حقائق الشيعة	١٢٤	فصل وأما قول الرافضي وجوزوا عليه تعالى فعل القبيح والاخلال بالواجب الخ
١٠	مطلب الامام المنتظر وخرافاتهم فيه	١٢٦	فصل وأما قوله ودعوا الى انه تعالى لا يفعل لفرص الخ
١٣	فصل ونحن نبين ان شأنا الله تعالى طريقة الاسقامة الخ	١٢٧	فصل وأما قوله عنهم انهم يقولون انه تعالى لا يفعل ما هو الاصل لعباده الخ
١٣	مطلب الوقوف على الرافضة وشيوخها	١٢٩	فصل وان قوله انهم يقولون ان المصنع لا يـ ق نوابا والعاصي لا يـ ق عقابا الخ
١٦	المصل الاول قال المصنف الرافضي أما بعد فهذه رسالة تشرية الخ	١٣٠	فصل وأما ما قبله عنهم أنهم يقولون ان الانبياء غير معصومين الخ
٢٠	مطلب يعلق بالامام المنتظر	١٣١	مطلب اتحادا تبور مساجد
٢١	مطلب الكلام على الخضر والياس وأقطب والغوث	١٣٢	مطلب الكلام على زيارة القبور
٢٣	مطلب في أصول الدين عند الشيعة والمهتدي	١٣٤	فصل وأما قوله عن أهل السنة انهم يقولون ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لم ينص على امامة أحد الخ
٣٠	الفصل الثاني قال الامام الرافضي المصل الاول في نقل المذهب في هذه المسئلة ذهب الامامية الى ان الله عدل حكيم الخ	١٣٦	مطلب الكلام على الامامة
٣٤	مطلب في الحكم والمصالح والتعليل	١٤١	فصل وأما قول الرافضي انهم يقولون الامام بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم أبو بكر بعبادة عمر الخ
٢٧	فصل ثم ان يمكن تجوز هذا الدليل الخ	١٥٠	قال المصنف الرافضي الفصل الثاني في أن مذهب الامامية واجب الاتباع الخ
٦٣	مطلب البراهين العشرة التي استقصاها الرازي في مباحثه المشرقية والكلام في ابطالها		
٨٦	مطلب تاريخ الملاحدين المتفلسفة وغيرهم		

٢٢٨	مطلب دعوى عصمة الأئمة	١٥٥	مطلب في أن تصدق على كرم الله
٢٣١	مطلب القياس والرأي		ويجوز بقاءه لأصله الخ
٢٣٣	مطلب الكلام على الصفات	١٥٩	مطلب في أن التقية من أصول دين
٢٣٧	فصل قال الرافضي المصنف وقالت		الرافضة
	جاعة الخشوية والمشبهة أن الله	١٦٠	مطلب كذب المصنف الامامي
	تعالى جسمه طول وعرض الخ	١٧١	فصل قال الرافضي انما كان مذهب
٢٤٢	مطلب أفعال السفطة		الامامية واجب الاتباع لوجوب الخ
٢٤٧	مطلب معنى الجسم وقول الكرامية	١٩٨	مطلب ما قيل في الجسم
	في تفسيره	١٩٩	مطلب المائدة والصورة والهوى
٢٥٠	مطلب الكلام في لفظ الجهة	٢٠٧	مطلب اختلاف الروافض
٢٥٩	مطلب أقوال بعض المجسمة		وانقسامهم الى تسع فرق
٢٦١	فصل قال الامامي وذهب بعضهم	٢٠٨	فصل المقصود هنا أن يقال لهذا
	الى ان الله ينزل كل ليلة جمعة الخ		الامامي وأمثاله ما طسوا واخوانكم
٢٦١	مطلب كذب الرافضة على البغداديين		هؤلاء الرافضة في التوحيد الخ
	في العقائد	٢١٣	فصل وأما قوله عن الامامية انهم
٢٦٢	فصل قال الرافضي المصنف وقالت		يقولون انه تعالى قادر على جميع
	الكرامية ان الله في جهة فوق الخ		المقدورات الخ
٢٦٤	فصل قال وذهب آخرون الى أن الله	٢١٣	مطلب أفعال العباد
	تعالى لا يقدر على مثل مقدور	٢١٤	مطلب في الوعد
	العبد الخ	٢١٥	مطلب الرؤية
٢٦٤	فصل قال الرافضي وذهب الاكثر	٢١٦	مبحث الجهة والفوقية
	منهم الى أن الله يفعل القبايح الخ	٢٢١	فصل وأما قوله فان أمره ونهيه
٢٦٧	فصل قال الرافضي وهذا يستلزم		واخباره حادث لاستحالة أمر المعلوم
	أشياء شنيعة منها أن يكون الله أظلم		ونهي الخ
	من كل ظالم الخ	٢٢١	مطلب مسئلة الكلام
٢٦٩	مطلب حديث آدم وموصى	٢٢٢	مطلب الكلام الحادث
٢٧٤	مطلب هل القدرة قبل الفعل أم	٢٢٦	مطلب عصمة الانبياء عليهم الصلاة
	عنده		والسلام

الجزء الاول

من

كتاب منهاج السنة النبويه في تقض كلام الشيعة وللقدرية

تصنيف الامام الهمام ومقتدى العلماء الاعلام خاتمة

المجتهدين وسيف السنة المسلول على المبتدعين

شيخ الاسلام ابي العباس تقى الدين أحمد بن

عبد الحليم الشهير بابن تيمية الحرثاني

الدمشقي الحنبلي المتوفى

سنة ٧٢٨ هـ

اللهبه آمين

(وبهامشه الكتاب المسمى بيان موافقة صريح العقول لصحيح المنقول)
للؤلف المذكور

(الطبعة الاولى)

بالطبعة الكبرى الاميرية بولاق مصر المحمية

سنة ١٣٤١ هجرية

(القسم الادنى)

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله حمدته ونستعينه ونستغفره
ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن
سيئات أعمالنا من يهده الله فلا
مضل له ومن يضل فلا هادي له
وأشهد أن لا اله الا الله وحده
لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده
ورسوله صلى الله عليه وعلى آله
وسلم تسليما كثيرا

(فصل) قول القائل اذا
تعارضت الأدلة السمعية والعقلية
أو السمع والعقل أو النقل والعقل
أو الظواهر النقلية والقواعد
العقلية أو نحو ذلك من العبارات
فاما ان يجمع بينهما وهو محال لانه
يجمع بين النقيضين واما ان يراد
جميعا ولما أن يقدم السمع وهو
محال لان العقل أصل النقل فالو
قدما عليه كان ذلك نفسا في العقل
التي هو أصل النقل والقدر في
أصل الشيء قدح فيه فكان تقديم
النقل قدحا في النقل والعقل جميعا
فوجب تقديم العقل ثم النقل ولما
أن يتأول ولما أن يفوض وأما
إذا تعارضتا تعارض الضدين امتنع
الجمع بينهما ولم يمتنع ارتفاعهما
وهذا الكلام قد جعله الرازي
وأتباعه قانونا كما يجب يستدل
به من كتب الله وكلام أنبيائه وما
لا يستدل به ولهذا ردوا
الاستدلال بما جاء به الأنبياء
والمرسلون في صفات الله تعالى وغير
ذلك من الأمور التي أنشأها وطن
هو لأد أن العقل يعارضها وقد
يضم بعضهم الى ذلك أن الأدلة
السمعية لا تفيد اليقين وقد بسطا

الحمد لله

(بسم الله الرحمن الرحيم)

قال الشيخ الامام العالم الحبر الكامل الاوحد العلامة الحافظ الخاتم القانت امام
الأئمة ورباني الأئمة شيخ الاسلام بقية الأعلام نقي الدين خاتمة
المجاهدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن
أبي القاسم بن نجدة الحراني قدس الله روحه وتزوره روحه

الحمد لله الذي بعث النبيين مبشرين ومنذرين وأزل معهم الكتاب بالحق ليحكم بين الناس
فيما اختلفوا فيه وما اختلف فيه الا الذين أوتوا من بعد ما جاءتهم البينات بغيا بينهم فهدى
الله الذين آمنوا لما اختلفوا فيه من الحق باذنه والله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم
وأشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له كما شهد هو سبحانه وتعالى أنه لا اله الا هو والملائكة
وأولو العلم قائما بالقسط لا اله الا هو العزيز الحكيم وأشهد أن محمدا عبده ورسوله الذي يختم به
أنبياءه وهدى به أوليائه وبعثه بقوله في القرآن الكريم لقد جاءكم رسول من أنفسكم
عزيز عليه ما عنت حو يص عليكم بالمؤمنين رؤوف رحيم فان تولوا فقل حسبي الله لا اله
الا هو عليه توكلت وهو رب العرش العظيم صلى الله عليه أفضل صلاة وأكمل تسليم
(أما بعد) فانه أحضر الى طائفة من أهل السنة والجماعة كتابا صنفه بعض شيوخ
الرافضة في عصرنا متفقا لهذه المضاعه يدعو به الى المذهب الرافضة الامامية من أمكنه
دعوتهم من ولادة الأمور وغيرهم أهل الجاهلية ممن قلت معرفتهم بالعلم والدين ولم يعرفوا
أصل دين المسلمين وأعانه على ذلك من عادتهم اعانة الرافضة من المتظاهرين بالاسلام من
أصناف الباطنية الملقدين الذين هم في الباطن من الصابغة الفلاسفة الخارجين عن حقيقة

متابعة

الكلام على قولهم هذا في الأدلة السمعية في غيره هذا الموضع وأما هذا القانون الذي وضعوه فقد سبقهم اليه طائفة

منهم أبو حامد وجعله قانونا في جواب المسائل التي سئل عنها في نصوص أشكلت على السائل كالمسائل التي سأله عنها القاضي أبو بكر

منبسط على طريقة أبي الهادي ومن قبله كالفاضل أبي بكر الباقلي ومن مثل هذا القانون الذي وضع هؤلاء يضع كل فريق لا تقسمهم قانونا فيما حاتم به الانبياء عن الله فيصطلحون الأصل الذي يعتقدونه ويعتقدونه هو ما خلقوا أن عقولهم عرفته ويحصلون ما جات به الانبياء تبعاً فما وافق قانونهم فقبل وما خالفه لم يتبعوه وهذا يشبه ما وضعه النصارى من آمانتهم التي جعلوها عقيدة ايمانهم ووردوا نصوص التوراة والانجيل الهالكين تلك الامانة اعتماداً فيها على ما فهموه من نصوص الانبياء أو بما بلغهم عنهم وغلطوا في الفهم أو في تصديق النقل كسائر الغالطين عن ينجح بالسمات فان غلطه إما في الاسناد وإما في المتن وأما هؤلاء فوضعوا قوانينهم على ما رأوه يقولهم وقد غلطوا في الرأي والعقل فالتصاري أقرب إلى تعظيم الانبياء والرسول من هؤلاء النصارى يشبههم من ابتدع بدعة بفهمه الفاسد من النصوص أو تصديقه النقل الكاتب عن الرسول كمن لوازيج والوعيدية والمرجئة والامامية وغيرهم بخلاف بدعة الجهمية والفلاسفة فانها منسوبة على ما يقرنهم به ما خلفه القروفي من كلام الانبياء وأولئك يظنون ان ما ابتدعوه هو المعروف من كلام الانبياء وأنه صحيح عندهم ول هؤلاء في نصوص الانبياء طريقتان طريقة التبديل وطريقة التجهيل

متابعة المرسلين الذين لا يوجبون اتباع دين الاسلام ولا يعززون اتباع ما سوا من الاديان بل يجهلون الملل عنزلة المذاهب والسبل التي يسوغ اتباعها وأن النبوة نوع من السبل العادة التي وضعت لمصلحة العامة في الدنيا فان هذا الصنف يكثر وتظهر وتكثر اذا كثرت المصلحة وأهلها ولم يكن هناك من أهل العلم بالنبوة والمتابعة لهم ينظرون أوارها المصلحة لقلة الضلال ويكتشف ما في خلافها من الأذى والشر والهلاك وهو لا يمكن أن يكون النبوة تكذيباً مطلقاً بل هم يؤمنون ببعض أحوالها ويكفرون ببعض الاحوال وهم يتفاوتون فيما يؤمنون ويكفرون به من تلك الخلال فلهمذا يلبس أمرهم بسبب تعظيمهم للنبوات على كثير من أهل الجهالات والرافضة والجهمية هم السبل هؤلاء المحدثين منهم يدخلون إلى سائر أصناف الاحلاف في أسماء الله وآيات كتبه الميعن كالمقرن في ثروس المحدثين القرامطة الباطنية وغيرهم من المنافقين وذكر من أحضر هذا الكتاب أنه من أعظم الاسباب في تقرير مذاهبهم عندهم مال اليهم من الملوك وغيرهم وقد منعه للآل المعروف الذي من خدائهم وطلبوا مني بيان ما في هذا الكتاب من الضلال ولطلي الخطب لما في ذلك من نصريح الله المؤمنين وبينان بطلان أقوال المعتزلة المحدثين فأخبرتهم أن هذا الكتاب وإن كان من أعلى ما يقوله في باب الحق والدليل فالقوم من أصل الناس عن سواء السبيل فان الادلة إما تقبلوا ما عقله والقوم من أصل الناس في المقول والمقول في المذهب والتقرير وهم من أشبه الناس من قال الله فيهم وقالوا لو كنا نسمع أو نعقل ما كنا في أصحاب السعير وهم من أكذب الناس في التفاتات ومن أجهل الناس في العقليات يصعدون من المنقول بما يعلم العلماء بالاضطرار أنه من الأباطيل ويكذبون بالعلوم من الاضطراب المتواتر أعظم وأثر في الأمة جيلان يعجبل ولا يعرفون في نقلة العلم ورواة الاخبار بين المعروف بالكتب أو الغلط أو الجهل بما ينقل وبين العدل الحافظ الضابط المعروف بالعلم والأثار وعندهم في نفس الامر على التقليد وان ظنوا إقامة بالرهائيات فتارة يتبعون المعصية والقدرية وتارة يتبعون المحسنة والجبرية وهم من أجهل هذه الطوائف بالتطريات ولهذا كانوا عند عامة أهل العلم والدين من أجهل الطوائف الداخلية في السبل ومنهم من أدخل على الدين من الفساد ما لا يحصى الارباب العباد فلا حدة للاجتماع والصيرية وغيرهم من الباطنية المنافقين من يابهم دخلاً وأعداء المسلمين من المشركين وأهل الكتاب بطريقهم وصلوا واستولوا بهم على بلاد الاسلام وسوا الحريم وأخذوا الاموال وسفكوا الدم الحرام وجرى على الامم بما عوتبتهم من فساد الدنيا والدين ما لا يعلمه الارباب العالمين اذ كان أصل المذهب من احداث الزنادقة للمنافقين الذين عاقبهم في حياته على أمر المؤمنين رضى الله عنهم فزقمهم طائفة بالنار وطلب قتل بعضهم ففروا من سيفه البتار وقعدوا للطائفة مغيرة في ما عرف عنه من الاخبار اذ قد تواتر عن من الوجوه الكثيرة أنه قال على منرا الكوفة قد أجمع من حضر خبر هذه الامة بعد نبيا أبو بكر ثم وبذلك أجاب ابنه محمد بن الحنفية فماروا الهناري في صحبه وغيرهم من علماء الملح الحنفية ولهذا كانت الشيعة المتقدمون الذين همبوا علماً وكانوا في ذلك الزمان لم ينشأوا في تفضيل أبي بكر وعمر وإنما كان راعهم في تفضيل علي وعثمان

أما أهل التبديل فهم من أهل الوهم والخيال وأهل التصريف والتأويل فأهل الوهم والتخيل هم الذين يقولون ان الانبياء أخبروا عن الله عن اليوم الآخر عن الجنة والنار بل وعن الملائكة بأمر غير مطابقة لآمر في نفسه لكنهم خاطبوا بما يتخيلونه ويتوهمونه

أن الله جسم عظيم وأن الأبدان تعد وأن لهم نعيم محسوس وسلوة عذاب محسوسا وإن كل من الأمر ليس كذلك في نفس الأمر لأن من مصلحة الجمهور أن يخاطبوا بما يتوهمون به ويقتضون الأمر (٤) هكذا وإن كان هذا كذبا فهو كذب مصلحة الجمهور إذ كانت دعوتهم

ومصلحتهم لا تتحقق إلا بهذه الطريق وقد وضع ابن سينا أو أمثاله قافزهم على هذا الأصل كالشافعي الذي ذكر في رسالته الاختصية وهو أنه يقولون لا يتوهم قصدوا به هذه الانقضاء لخوارها وقصدوا أن يفهم الجمهور منها هذه الظواهر وإن كانت الظواهر في نفس الأمر كذبا وأطلا ومخالفة للقي قصدوا أفهام الجمهور بالكذب والباطل للمصلحة فمن هؤلاء من يقول النبي كان يعلم الحق ولكن أظهر خلافه للمصلحة ومنهم من يقول ما كان يعلم الحق كما يعلمه فلا فلسفة وأمثالهم وهو أنه يفضلون الفيلسوف الكامل على النبي ويقتضون الولي الكامل الذي له هذا المذهب على النبي كما يفضل ابن سري على الشافعي خاتم الأئمة في زعمهم على الأتباع كما يفضل الفارابي ومبشرين قائلين بغيرهما الفيلسوف على النبي وأما الذين يقولون أن النبي كان يعلم فقد يقولون إن النبي أفضل من الفيلسوف لأنه علم ما علمه الفيلسوف ويزيد ما أمكنه أن يخاطب الجمهور بطريقة يفهم عن مثلها الفيلسوف وإن سينا وأمثاله من هؤلاء وهذا في الجمله قول المتفلسفة والباطنية كالأحاديث الاسعيلية وأصحاب رسائل اخوان الصفا والفارابي وابن سينا والسهروردي المقتول وابن رشد الحفيد وملاحدة الصوفية الخللجين عن طريقة

وهذا ما يعترف به علماء الشيعة الأكار من الأوائل والأواخر حتى ذكر مثل ذلك أو القاسم البلخي قال سألت سائلا شريفا عن عبد الله فقال له أبا أفضل أبو بكر أو علي فقال له أبو بكر فقال له السائل تقول هذا وأنت شيعي فقال له نعم لم يقل هذا فليس شيعيا والله لقد نفي هذه الأعراد علي فقال ألا أن خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر ثم عرف كيف ترد ذوقه وكيف تكذب وأنها كان كذبا بأفضل هذا بعيدا لغير الهداية في كذب تنبئت النبوة قال ذكر ما والقاسم البلخي في النقض على ابن الراوندي على اعتراضه على الجملته نقله عنه القاضي عبد الجبار (فصل) فلما أخوف طلب الرد لهذا الضلال الملعن ذا كرين أن في الأعراس عن ذلك خذ لا المؤمنين ونظن أهل الطغيان وغياب العجز عن رد هذا البهتان فكنت ماسرعا لله تعالى من البيان وفاديا أخذ الله من المساق على أهل العلم والأيمان وقيل ما بالقسط وشهادة الله كما قال تعالى يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين بالقسط شهد الله ولو على أنفسكم أو الوالدين والأقربين إن يكن غيبا أو ظهيرا فإنه أولى بهم فلا تتبعوا الهوى أن تعدلوا وإن تلووا أو تعرضوا فإن الله كان بما تعملون خبيرا والي هو قضاها ما فعلوا الأعراس كتمها والله تعالى قد أمر بالصدق والبيان ونهى عن الكذب والكتمان فمما يحتاج إلى معرفة وتأملها في كمال صلى الله تعالى عليه وسلم في الحديث المتفق عليه السبعين بالجار لم يتفردوا فان صدقا أو ينابروا له صافي بيعهما وإن كتموا وكذبوا محض بركة بيعهما وقال تعالى يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين لله شهادة بالقسط ولا يحيرنكم شئنا فنقوم على أن لا تعضلوا اعدلوا وأقر بالمتقوى ومن أعظم الشهادات ما جعل الله تعالى أمة محمد شهادا على جميع حال وكذلك جعلناكم أمة وسطا لتكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيدا وقال تعالى وما هدونا في الله حتى جهلناه هواجبا كهم وما جعل عليكم في الدين من حرج جملة أبي بكر إبراهيم هوسا كم المسلمين من قبل وفي هذا تكون الرسول شهداء عليكم وتكونوا شهداء على الناس والمعنى عند الجمهور أن الله سبحانه المسلمين من قبل نزول القرآن وفي القرآن وقال تعالى ومن أعلمكم من كتم شهادة عندهم من الله وقال تعالى وإن أخذ الله ميثاق الذين أوتوا الكتاب لبينة للناس ولا تكونونه وقال تعالى إن الذين يكفون ما أرتنا من بينات والهدى من بعد ما بيناه للناس في الكتاب أولئك يلعنهم الله ويلعنهم اللاعنون إلا الذين نأوا وأصلحوا وينوفا أولئك أوب عليهم وأما التواب الرحيم لا سيما الكتبان إذا لعن آخر هذه الأمة وأولها كافي الأئمة الذين آخر هذه الأمة أولها فإن كان عندهم علم فليظهروه فإن كاتم العلم ومثد كاتم ما أنزل الله على محمد وذلك أول هذه الأمة الذين قاموا بالدين تصديقا وعلا وتليقا فالعلم فيهم طعن في الدين موجب للأعراس عما بعث الله به النبيين وهذا كان مقصود أول من أظهر بدعة التشيع فاعلم أن قصده الصدعن سبيل الله وإبطال ما جاء به الرسل عن الله تعالى ولهذا كانوا يظهرون ذلك بحسب متع الله فظهر في الملاحنة حقيقة هذه البدع المضلة لكن راج كثير منها على من ليس من المنافقين الملعدين لنوع من الشبهة والجهالة الخاطلة تهوى قبل مع الضلالة وهذا أصل كل باطل قال تعالى والتمذأ هو ماضل صاحبكم وما غوى وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي اللى قوله أفرأيتم اللات والعزى ومنافاة لثالثة الأخرى الكم الذكروا

الشيخ المتقدمين من أهل الكتاب والسنه كان عري في ابن سبعين وابن الطيفل صاحب رسالة ابن يعقوب الانبي خلق كثير غير هؤلاء ومن الناس من يوافق هؤلاء فيما أخبر به الأنبياء عن الله تعالى فصدوا به التفتيل دون التحقيق وبيان الأمر

على ما هو عليه دون اليوم الآخر. ومنهم من يقول بل تصدواذه في بعض ما أخبروا به عن الله كالصفات الخيرة بقى من الاستواء والتزويل وغير ذلك. ومثل هذه الأقوال يوجب كلام كثير من الظاهر عن شئ في هذه (٥) الصفات في نفس الأمر كالجوحد في كلام طائفة

وأما أهل الصرف والتأويل فهم الذين يقولون إن الإنشائي لا يقصدوا بهذه الأقوال ما في نفس الأمر وإن الحسق في نفس الأمر هو ما علمناه يقولنا ثم يتحدثون في تأويل هذه الأقوال إلى ماوافق رأيهم بأنواع التأويلات التي يتحدثون فيها إلى إخراج المقالت عن طريقها المعسوفة وإلى الاستعانة بفرائب المحازات والاستعارات وهم في أكثر ما يتأولونه قديما عقلا وهم علمائنا أن الإنشائي يريدوا يقولهم ما حلوه عليه وهؤلاء كثيرا ما يجعلون التأويل من باب دفع المعارض فيقصون حل القنط على ما يمكن أن يريد منه متكلم بلفظه لا يقصدون طلب مراد المتكلم به وحله على ما يناسب حله وكل تأويل لا يقصد به ما يحسه بيان مراد المتكلم وتفسير كلامه بما يعرف به مراده وعلى الوجه النحوي يعرف مراده فصاحبه كاذب على من تأول كلامه ولهذا كان أكثرهم لا يميزون بالتأويل بل يقولون يجوز أن يراد كذا أو بآية ما معهم إمكان احتمال القنط وأما كون النبي المعين يجوز أن يراد بذلك المعنى بذلك القنط فتعاليه يكون الأمر فيه بالعكس ويعلم من سياق الكلام ومحال المتكلم امتناع إرادته لذلك المعنى ذلك الخطاب المعين وفي الجهة فهذه طريق خلق كثير من المتكلمين وغيرهم وعليها بني سائر المتكلمين المخالفين لبعض التلخيص مذاهبهم من المستقلة

الأبني تلقا اذ اقسمة شعري لانني لا اسمع سميوها أنتم وآؤكم ما أنزل الله بهن سلطان
لان يتبعون الاطلاق وما تهوى الانفس ولقد جاءهم من ربهم الهدى فبما الله رسوله عن
الضلال والنبي والضلال عدم العلم والنبي اتباع الهوى كاقال تعالى تعالى رحلها الانسان لانه كان
خلوا بها جهولا فاعاقبهم غاوا والجهول مثال الامن ثاب الله عليه كاقال تعالى ليحذب الله المنافقين
المنافقت والمشركين والمشركت ويثوب الله على المؤمنين والمؤمنات وكلن الله غفورا رحيم
ولهذا امرنا الله ان نقول في صلاتنا اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين انعمت عليهم غير
المغضوب عليهم ولا الضالين والضال الذي لم يعرف الحق كل نصارى والمغضوب عليه القواي
التي يعرف الحق ويعمل بخلافه كاليهود والصراط المستقيم يتضمن معرفة الحق والعمل به
كافي النسخه الماتوره المهم ارفى الحق حقا وفقى لاتباعه وارضى الباطل بالباطل وفقى لاجتنابه
ولا تحبده مشتباعا قانبع الهوى وفي صحيح مسلم عن عائشة رضى الله عنها ان النبي صلى الله
تعالى عليه وسلم كان اذا قلهم الليل صلى يقول اللهم بجريل وميكائيل واسرافيل فاطر
السموات والارض عالم الغيب والشهادة ائتني بحكم بين عبدك فيما كانوا فيه يختلفون اهدني
لما اختلف فيه من الحق باذنك انك تهدي من تشاء الى صراط مستقيم فيخرج عن الصراط
للمستقيم كل من يتبع طبعه وما تهواه نفسه ومن اهل من اتبع هواه يغير هدى من الله ان الله
لا يهدي القوم الظالمين وهذا حال اهل البع الخافعة للكتاب والسنة فانهم ان يتبعون الا
الطق وما تهوى الانفس ففهم جهل ونلم لاسما للرافضة فانهم اعظم ذوى الاهوا وسجلا وعلما
يعادون خيالا ولباء الله تعالى عن بعد النبيين من السابقين الاولين من المهاجرين والانصار الذين
اتبعوهم باحسان رضى الله عنهم ورضوا عنه سيروا اليون الكفار والمنافقين من اليهود والنصارى
المشركين واصناف المسلمين كالتميرية والاسجعية وغيرهم من الضالين فقصدهم او كثيرا
منهم اذا اختلف خصمان فذهبهم من المؤمنين والكفار واختلف الناس فيما بينه الاتية
فهم من آمن ومنهم كفر سواء كان الاختلاف بقول او عمل كل طروب التي بين المسلمين واهل
الكتاب والمشركتين تحدهم يعاونون المشركين واهل الكتاب على المسلمين اهل القرآن كانه
جره الناس منهم غير مرف في مثل اعتانتهم لشركين من القرء وغيرهم على اهل الاسلام بخبر اسان
والعراق والجزيرة والشام وغير ذلك واعتانتهم للنصارى على المسلمين بالشام ومصر وغير ذلك
في وقائع متعددة من اعظم الحوادث التي كانت في الاسلام في المائة الرابعة والسابعة فاعلموا
قدم كفار التركة الى بلاد الاسلام وقتل من المسلمين ما لا يحصى عند ارب الامم كانوا من
اعظم الناس عداءة للمسلمين ومعاونة للكافرين وهكذا معاوتهم اليهود امر مشهر حتى جعلهم
الناس لهم كالجر

والكلام والسلبية والكرامية والشعور غيرهم وقد ذكرنا في غير موضع ان لفظ التأويل في القرآن رابيه ما نزل الاسم اليه وان كان موافقا للتأويل ومفهوما في الظاهر ورابيه تفسير الكلام لان معناه وان كان موافقا له وهو اصطلاح المفسرين المتقدمين

كما يجد غير يرا ديه صرف القنط عن الاحتمال الرابع الى الاحتمال المرجح لجلبيل يقترب ذلك ونخصيص لفظ التاويل بهذا المعنى انما هو جدي كلام بعض المتأخرين فاما (٦) الصلابة والتابعون لهم باحسان وسارفة المسلمين الثلاثة الاربع وغيرهم

سقوطا لايام ولا تحصل في قلوبنا فلا قد من استوار بنا انظر في حرم ولهذا كان بينهم وبين اليهودين المشابهة واتباع الهوى وغير ذلك من اخلاق اليهودينهم وبين النصارى من المشابهة في القلوب والجلل واتباع الهوى وغير ذلك من اخلاق النصارى ما يشبه ما هو لا من وجوده ولا من وجه وما زال الناس يصنفونهم بذلك ومن اخبار الناس بهم الشعبي وباشته من علماء الكوفة وقد ثبت عن الشعبي انه قال ما رأيت أحقى من المشقة لو كانوا من الطير لكانوا رجا ولو كانوا من البهائم لكانوا اجرا والله لو طلبت منهم ان يثروا هذا البيت ذهب على أن اكتب على على لا عطفوني وواقفما اكتب عليه أبدا وقد روي هذا الكلام عنه بسبوطا لكن الاظهر أن البسوط من كلام غيره كاري وبأخص بن شاهق في كتابه الحظفي في السنة حدثنا محمد بن أبي القاسم بن هرون حدثنا أحد بن الوليد الواسطي حدثني جعفر بن نصير الطوسي الواسطي عن عبد الرحمن بن مالك بن مغول عن أبيه قال قال الشعبي أحذركم أهل هذه الأهواء المضلة وشرها الرافضة لم يخالوا في الاسلام رغبة ولا رغبة ولكن مقتلا لاهل الاسلام وبغيا عليهم قسرتهم على رضى الله عنه وقطعهم الى البلدان منهم عبد الله بن سبأ يهودى من يهود صنعاء فعاد الى صباط وعبد الله بن يارث فعاد الى خازروا وبذلك ان رافضة عن يهود قالت اليهود لا يصلح الملك الا في آل داود وقالت الرافضة لا تصلح الامامة الا في ولدهي وقالت النصارى لا جهاد في سبيل الله حتى يخرج المسيح السبع الحبال ويترك السد من السماء وقالت الرافضة لا جهاد في سبيل الله حتى يخرج المهدي وينادي مناد من السماء واليهود يؤثرون الصلاة الى استئبال الصوم وكذلك الرافضة يؤثرون المغرب الى استئبال الصوم والحديث عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم انه قال لا زال أمتي على الضلالة ما يؤثروا المغرب الى استئبال الصوم واليهود يؤثرون عن القبلة شيئا وكذلك الرافضة واليهود تؤثرون في الصلاة وكذلك الرافضة واليهود تسدل أوابها في الصلاة وكذلك الرافضة واليهود لا يرون على التساعدة وكذلك الرافضة واليهود يفرقوا التوراة وكذلك الرافضة يفرقوا القرآن واليهود قالوا افترض الله علينا خمسين صلاة وكذلك الرافضة واليهود لا يخلصون السلام على المؤمنين انما يقولون السلام عليكم والسام المولوت وكذلك الرافضة واليهود لا ياكلون الحمرى والمراهى والذئب وكذلك الرافضة واليهود لا يرون المسيح على الخفين وكذلك الرافضة واليهود يتصلون أموال الناس كلهم وكذلك الرافضة وقد أخبرنا الله عنهم بذلك في القرآن قالوا ليس علينا في الامين سبيل واليهود تصعد على قرونها في الصلاة وكذلك الرافضة واليهود لا تصعد حتى تخفى رؤسها ما راقتبها بالركوع وكذلك الرافضة واليهود يتصون جبريل ويقولون هو عدو من الملائكة وكذلك الرافضة يقولون غلط جبريل بالحق على محمد وكذلك الرافضة وافقوا النصارى في خصلة النصارى ليس تسامهم صدق انما يتبعونهم بن نغصا وكذلك الرافضة يتزوجون بالنعنة ويتصلون بالنعنة وفضلت اليهود والنصارى على الرافضة بخصتين سئلت اليهود عن خير أهل ملككم قالوا اصحاب موسى وسئلت النصارى عن خير أهل ملككم قالوا حواري عيسى وسئلت الرافضة عن خير أهل ملككم قالوا اصحاب محمد وأمر والباستغفار لهم فسبواهم والسيف عليهم مسلول الى يوم القيامة لا تقوم لهم راية ولا يثبت لهم قدم ولا يجتمع لهم ولا تجلب لهم دعوة تدعونهم

فلا يحسون لفظ التاويل بهذا المعنى بل يرون بالتاويل المعنى الاول والثاني ولهذا الماخذ طائفة من المتأخرين ان لفظ التاويل في القرآن والحديث في مثل قوله تعالى وما يصلم تأويله الا الله والراحمون في العلم يقولون آمنابه كل من عند ربنا ريبه هذا المعنى الاصلاحي الخاص واعتقدوا أن الوقف في الآية عند قوله وما يصلم تأويله الا الله لزمهم ذلك أن يعتقدوا أن لهذه الآيات والحديث معنى يخالف مدلولها المفهوم منها وان ذلك المعنى المراد بها لا يعلو الا الله لا يصلح الملك الذي نزل بالقرآن وهو جبريل ولا يعلو محمد ولا غيره من الانبياء ولا يعلو الصلابة والتابعون لهم باحسان وأن محمدا صلى الله عليه وسلم كان يقرأ قوله تعالى الرحمن على العرش استوى وقوله لا يصعد اليك الطب وقوله بل يدا بمسوطتان وغير ذلك من آيات الصفات بل ويقول ينزل ربنا كل ليلة الى السماء الدنيا ويقول ذلك وهو لا يعرف معاني هذه الاقوال بل معناها التي دلت عليه لا يعرفه الا الله ونظنون أن هذه طريقة السلف وهؤلاء أهل التزليل والتجھيل الذين حقيقة قولهم ان الانبياء واتباع الانبياء جاهلون مثالي لا يعرفون ما أراد الله عما وصفه نفسه من الآيات وأقوال الانبياء ثم هؤلاء منهم من يقول المراد بها خلاف مدلولها الظاهر والمفهوم ولا يعرف أحد

من الانبياء والملائكة والصلابة والعلماء أراد الله بها كمالا يصلون وقت الساعة ومنهم من يقول بل يخفى منصوصا على ظاهرها ويحتمل على ظاهرها ومع هذا فلا يصلم تأويلها الا الله فيتناقضون حيث أثبتوا الهاتما ولا يخالف ظاهرها وقالوا مع هذا

انها تعقل على ظاهرها وهذا انكره ابن عقل على شبهة الفاضل الى متى في كلامهم انما قيل وهو لا الفرق فيكون في القول بان الرسول لم يبين المراد بالخصوص التي يفعلونها مشككة ومتشابهة (٧) ولهذا يحصل كل فريق المشكل من قصور معبر

مدحوشة وكلهم مختلفة وجميعهم متفرق كلما وقد اثار العرب اطفالا الله (قلت) هذا الكلام بصفة ثابت عن الشعبي كقوله لو كانت الشيعة من البهائم لكانوا حرا ولو كانت من الطير لكانوا رعا فان هذا ثابت عنه قال ابن شاهين حدثنا محمد بن العباس القوسي حدثنا ابراهيم الحري حدثنا ابو الربيع الزهراني حدثنا وكيع عن الجراح حدثنا مالك بن مغول قد كره واما السباق المذكور فهو معروف عن عبد الرحمن بن ماعان بن مغول عن اسمعيل الشعبي وروى ابو جاصم خشني بن اصرع في كتابه ورواه من طريقه ابو عمرو الطنجكي في كتابه في الاصول قال حدثنا ابن جعفر الرقي عن عبد الرحمن بن ماعان بن مغول عن ابيه قال قلت لعاصم الشعبي ما رآك من هؤلاء القوم وقد كنت فيهم انا قالوا بنهم باخذون باعزاز لا صدورهم انهم قالوا يا مالك لو اردت ان يصطوبير قدامهم عبيدا او علوانا يتي ذعبا او يحجوا الى بيتي هذا على ان اكتب على علي رضي الله عنه فعصا ولا والله لا اكتب عليه ابدا يا مالك اني قد درست اهل الاوهام ارفعهم احيى من الخشية فلو كانوا من الطير لكانوا رعا ولو كانوا من الدواب لكانوا حرا يا مالك لم يدخلوا في الاسلام رغبة فيه ولا رهبة من الله ولكن مقتان الله عليهم وبضا منهم على اهل الاسلام يريدون ان يفصلوا بين الاسلام كالحصص ولعن بن ربيع ملك اليهوديين النصرانية ولا تفاوز صلاتهم اذ انهم قنصهم على بن ابي طالب رضي الله عنه بالثار ونفاهم من البلاد منهم عبد الله بن سبا يهودي من يهود مستعانة فاه الى سباط واو بكر الكروص نفاه الى الجابية يوق منهم قوما آووه فقالوا انت هو فقال من افاضوا وانت بنا قوما يثارت فاجبت فالتفوا فيها وفيهم قال علي رضي الله عنه

لم ارايت الاصرها منكمرا * اجهت ناري ودعوت فقيرا

يا مالك ان عنهم بحنة اليهود قالت اليهود لا يصلح الملق الا في آل داود وكذلك قالت الرافضة لا تصلح الامامة الا في ولاد علي وقالت اليهود لا جاهد في سبيل الله حتى يبعث الله المسيح المبعال وينزل سليمان السماء وكذلك الرافضة قالوا لا جاهد في سبيل الله حتى يخرج الرضا من آل محمد ويشادى منادى السماء اتبعوه وقالت اليهود فرض الله علينا تسعين صلاة في كل يوم ووليت وكذلك الرافضة واليهود لا يصلون المغرب حتى تشبه النجوم وقبضاهن التي صلى الله تعالى عليه وسلم لا زال اتي على الاسلام ما لم تؤخر المغرب الى اشتراك الصوم مضاهما لم يهود وكذلك الرافضة واليهود اذا صلاوا زواجر القبلة شيا وكذلك الرافضة واليهود تنودي صلاتهم وكذلك الرافضة واليهود يسلمون اثارهم في الصلاة وقد بقى ان التي صلى الله تعالى عليه وسلم من رجل سادل ثوبه فغطفه عليه وكذلك الرافضة واليهود حرقوا التوراة وكذلك الرافضة حرقوا القرآن واليهود يسجدون في صلاة الغيم الكندرة وكذلك الرافضة واليهود لا يحصلون بالسلام انما يقولون سام عليكم وهو الموت وكذلك الرافضة واليهود عداوا جبريل فقالوا هو عداؤنا وكذلك الرافضة قالوا اخطأ جبريل بالوحى واليهود يستحلون اموال الناس وقد بنا الله عنهم انهم قالوا ليس علي بن ابي طالب سبيل وكذلك الرافضة يستحلون مال كل مسلم واليهود ليس لتسليمهم صداق وانما يتبعون شعة وكذلك الرافضة يستحلون للثعة واليهود يستحلون دم كل مسلم وكذلك الرافضة واليهود يرون غش الناس وكذلك الرافضة واليهود لا يحدون الطلاق

فانهم يقولون الرسول لم يقصد ان يجعل احدا احلا معتقدا باطل ولكن اقوالهم تنفي ان الرسول لم يبين الحق فيما خاطبه الا امة من الايات والا حادي امانع كونه لم يعلمه اوسع كونه له ولم يبينه ولهذا قال الامام احدى خطبه فيما صنفه من الرد على

ما جعل الفرق الاخر مشكلا فذكر الصفات الخيرة التي يقول انها اهل العقل يقول تصورها مشكلة متشابهة بخلاف الصفات العلوية بالعقل فانها عنده محسنة بصفة وكذلك يقول من ينكر العلوية والرؤية تصور هذه مشكلة وينكر الصفات مطلقا يحصل ما ينتمى لمشكلات دون ما ينتمى لآراء الحسنى وينكر معاني الاسماء يحصل تصورها مشكلة وينكر معاد الايمان وما وصفت به الجنة والشار يحصل ذلك مشكلا ايضا وينكر التقدير يحصل ما ينتمى ان الله خالق كل شيء وما شاء كان مشكلا دون آيات الامر والتهى والوعد والوعد والخاص في التقدير بالجبر يحصل تصور الوحيد بل والامر والتهى مشكلة فقد يستشكل كل فريق مالا يستشكله غيره ثم يقول فيما يستشكله ان معاني نصوصه لم يبينها الرسول ثم منهم من يقول يعلم معانيها ايضا ومنهم من يقول بل علمها ولم يبينها بل احوال في بيانها على الالة العقلية وعلى من يجتهد في العلم يتاوى بل تلك النصوص فهم مشركون في ان الرسول لم يعلم اول يعلم بل جهل مضاهما اوجهها الا امة من غير ان يقصد ان يقتلوا الجهل المركب واما اولئك فيقولون بل قصد ان يعلم الجهل المركب والاعتقادات الفاسدة وهؤلاء مشهورون عند الامة بالاحاد والزندقة بخلاف اولئك

الرافضة والجهمية فبما شككت فيه من كتابه القرآن وتأولت على غير تأويله قال الحسنه الذي جعل في لزمان قتر من الزمان ما جاء من أهل الطبرستان من مثل أبي الهيثم وصبرون منهم (أ) على الذي يحبون بكباب الله الموتى ويصرون بنور الله أهل النيران فكهم من قبيل لابلوس قداميه ومن تاهم فقال قهقهوه فما أحسن أثرهم على الناس وأقبح أثر الناس عليهم بنفون عن كتاب الله تعزير المفسرين واتصال المظالم وتأويل الجاهل الذين عصبوا الآية البدعه وأطلقوا عنان الفتنة فبهم يختلفون في الكتاب مخالفون في الكتاب متفقون على مفارقة الكتاب يقولون على الله وفي الله وفي كتاب الله ينسبون علم يشكون بالمشابه من الكلام ويصدقون جهال الناس بما يلبسون عليهم فيعوزونهم من فتن المضلين ويرى عوذه الخبيثة عن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه كما ذكرنا في محمد بن مناصب في كتاب الحوادث والبدع فقد وصفا في هذا الكلام بأنهم مع

(مطلب)

سبب تسمية الشيعة بالرافضة

اختلافهم في الكتاب فهم كلهم مخالفون له وهم مشركون في مفارقتهم بشكوكهم بالكلام المشابه ويصدقون جهال الناس بما يلبسون عليهم حيث لبسوا الحق بالباطل وجاع الامران الأدلة فوجان شرعية وعقلية فالمتحون لمعرفة الاهليات يعقولهم من المنتسبين الى الحكمة والكلام والعقليات يقولون من يخالف نصوص الانبياء منهم ان الانبياء لم يعرفوا الحسنى التي عرفناه أو

يقولون عرفوه ولم يسموا الحسنى كما ينه بل تكلموا بما يخالفهم من غير بيان منهم والمتحون لاسنة والشرعية الطلاق وتابع السلف من الجهال بمعاني النصوص يقولون ان الانبياء والسلف الذين اتبعوا الانبياء لم يعرفوا معاني هذه النصوص التي قالوها

شأن الاعتدال حصة وكذلك الرافضة واليهود لا يرون العزل عن السراري وكذلك الرافضة واليهود يحرمون الخمر والمراهي وكذلك الرافضة واليهود يحرموا الزنا وبالطبع وكذلك الرافضة واليهود لا يرون المسح على الخفين وكذلك الرافضة واليهود لا يلبسون وكذلك الرافضة وقدماء الحنفية على الله تعالى عليه وسلم واليهود يدخلون بيوتناهم محققا لمطه وكذلك الرافضة ثم قال يا مالك فوفظهم اليهود والنصارى خصلة قبل اليهود من خير أهل ملئكم قالوا أهلب موسى وقيل النصارى من خير أهل ملئكم قالوا هو ابي عيسى وقيل الرافضة من شر أهل ملئكم قالوا هو ابي محمد يعنون بذلك طه والزبير أمرها بالاستغفار لهم فسبواهم والسففسا حولهم الى يوم القبلية ودعوتهم محسوسة ورايتهم مزمومة وأمرهم مشتت كليا وقد وانا في الغرب أظفأ الله ويسعون في الأرض فسادا والله لا يحب المفسدين وقد روى أبو القاسم الطبري في شرح أصول السنة قصو هذا الكلام من حديث وهيب بن يقبة الواسطي عن محمد بن عجم الباهلي عن عبد الرحمن بن مالك بن مغول وهذا الزعفراني عن عبد الرحمن بن مالك بن مغول من وجوه معتدة يصدق بعضها باضا وبعضها يدعي بعض لكن عبد الرحمن بن مالك بن مغول ضعف وذم الشيء لهم فابت من طرق أخرى لكن لفظ الرافضة إنما ظهر لما رفضوا زيد بن علي بن الحسين في خلافة هشام وقصرت يد علي بن الحسين كانت بعد العشرين ومائة ستة إحدى وعشرين وأربعين وعشرين ومائة في آخر خلافة هشام قال أبو جعفر السبكي قتل زيد بن علي بن الحسين بالكوفة سنة اثنين وعشرين ومائة على خشبة وكان من أطلس أهل البيت وعلماء شيعتهم وكانت الشيعة تنطقه (قلت) ومن زين خروج زيد اقترفت الشيعة بالرافضة وزيدية طه لما سئل عن أبي بكر وعمر قرحم عليهما رفضه موقوف فقال لهم رفضتوني فسموا ارافضة لرفضهم لبا هو موسى لم يرفضه من الشيعة زيدا لانتماسهم اليه ولما صلب كانت العداة تأتي الى خشبته ليليل فيتعبدون عندها والشيء توفي في أوائل خلافة هشام أو آخر خلافة يزيد بن عبد الملك أخيه سنة خمس ومائة وأفرق بيان ذلك فلم يكن لفظ الرافضة معروفا آنذاك وهذا يعرف كذب لفظ الاحاديث المرفوعة التي فيها لفظ الرافضة ولكن كانوا يسمون شيعة ذلك الاسم كما يسمون انخشيبة لقتلهم انا لا نقول بالسياف الابع امام معصوم فقاتلوا بالخشبة ولهذا جاف في بعض الروايات عن الشيء ما رأيت أحق من انخشيبة فيكون المصبر عنهم بلفظ الرافضة كرماعني مع ضعف عبد الرحمن ومع أن الظاهر أن هذا الكلام إنما هو وتكلم عبد الرحمن بن مالك بن مغول وأتلفه وقد سمع منه طرفا عن الشيء وسواء كان هو أم غيره وطلمه لما رأيت من أمور الشيعة في زمانه ولما سمع عنهم وألماع من أقوال أهل العلم فيهم أو بعضه أو مجموع الامرين أو بعضه لهذا وبعض هذا فهذا الكلام معروفا بالليل الذي لا يحتاج فيه الى نقل واستند وقول القائل ان الرافضة تفعل كذا المراد به بعض الرافضة كقوله تعالى وقالت اليهود عذري بن الله وقالت النصارى المسيح ابن الله وقالت اليهود يذله مغولة غلبت أيديهم لم يقل ذلك كرمودي بل فيهم من قال ذلك وما ذكر موجود في الرافضة وفيهم أضعاف ما ذكره مثل تحريم بعضهم اللحم الاوز والجل مشابهة لليهود ومثل جمعهم بين الصلاتين دائما فلا يصلون الا في ثلاثة أوقات مشابهة لليهود ومثل قولهم انه لا يقع

والتي يلقونها عن الله أو الانبياء عرفوا ما كانوا لم يسموا وادهم الناس فهو لاد الخواشف يقولون نحن عرفنا الحق بعقولنا ثم اجتهدنا في جعل كلام الانبياء على ما يوافق مدلول العقل وقادته انزاله عنه (٩) التباينات المشكلات اجتهد الناس في ان يعرفوا

الحق بمقولهم ثم اجتهدوا في تأويل كلام الانبياء الذين لم يسموا به وادهم وأخبروا الحق بعقولنا وهذه التصور لم تعرف الانبياء معناها كما يعرفوا وقت السابعة

(مطلب)
حجرات الشيعة

ولكن أمر بانكلاوتهم من غير تدبير لها ولا يقسم لها بيتا أو يقولون بل هذه الامور لا تعرف بعقل ولا نقل بل نحن منبهون عن معرفة العقليات وعن فهم السمعات وان الانبياء وأنما هم لا يعرفون العقليات ولا يفهمون السمعات (فصل) ولما كان بيان مراد الرسول صلى الله عليه وسلم في هذه الابواب لا يتم الا بدفع المعارض العقلي واستماع تقديم ذلك على نصوص الانبياء ينافي هذا الكتاب فساد القانون القاسد الذي صودبه الناس عن سيد الله وعن فهم مراد الرسول وتصديقه فيما أخبروا كان أي دليل أقيم على بيان مراد الرسول لا ينفع اذا قدر أن المعارض العقلي ناضحه بل يصير ذلك قدحا في الرسول وقسا فمن استدل بكلامه وصار هذا عذلة المرض الذي به خلط فاستدفع انتفاعه بالقدح لا ينفعه مع وجود الخلط الفاسدة التي تفسد النضاد فكذلك القلب الذي اعتقد قيام الدليل العقلي القاطع على نفي الصفات وبعضها أوقف يوم خلفه كل شيء وأمره

الطلاق الا الا شهادة على الزوج مشبهة لليهود ومثل تقسيم لبيان غيرهم من المسلمين وأهل الكتاب وقصر عيسى باقتصر تقسيمها ما صيد ذلك من الماء والماء ثمان وغسل الآية التي يأكل منها غيرهم مشبهة للسامرة الذين هم شر اليهود ولما انحطت الناس في المسلمين كالمسامرة في اليهود ومثل استعمالهم الثقة وانما خلاف ما يظنون من الصدوق ومشابهة لليهود ونظائر ذلك كثير وأما سائر حججهم فكثير جدا مثل كون بعضهم لا يشرب من نهر حفره يزعم أن النبي صلى الله عليه وسلم والذين كانوا يشربون من آبار وأنهار حفرها الكفار وبعضهم لا يأكل من الثوب الشامي ومعلوم أن النبي صلى الله عليه وسلم ومن معه كانوا يأكلون مما يحلب من بلاد الكفار من الجبن وليس من أنتموه الكفار بل غالب ثيابهم كانت من نسيج الكفار ومثل حكومتهم بكرهون التكلم بلفظ العشرة أو فصل متى يكون عشر حتى في البناء لا يبتون على عشرة أو خمسة ولا يصغر خبر جود ونحو ذلك لكنهم يفتنون خيار الصحابة وهم العشرة المشهود لهم بالجنة أبو بكر وعمر وعثمان وعلي وطه والزبير وسعد بن أبي وقاص وسعيد بن زيد عمرو بن نفيل وسعد الرحمن بن عوف وأبو عبيدة الجراح رضي الله عنهم أجمعين يفتنون هؤلاء الاعلى ابن أبي طالب رضي الله عنه ويفتنون السابقين الاولين من المهاجرين والانصار الذين يابعدوا رسول الله صلى الله عليه وسلم تحت الشجرة وكانوا القوافر بمائة وقد أخبر الله أنه قد رضي عنهم وثبت في صحيح مسلم وغيره عن جابر أيضا أن غلاما طاب من أبي بلتعة قال يا رسول الله والله ليس كل من طاب فقال النبي صلى الله عليه وسلم كذبت أنه شهد بدر والحدبية وأنهم يتركون من جهود هؤلاء لا يتركون من سائر أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم الانفراد لا يجوز بضعه عشر ومعلوم أنه لو فرض في العالم عشرة ممن أكره الناس لم يحبهم هذا الاسم لكان معجزة وتعالى لما قال وكان في المدينة تسعة مرها يقتلون في الارض ولا يسلطون ليحبهم حرام التسعة مطلقا بل اسم العشرة قد مدح الله سبحانه في موضع كقوله تعالى في متعة الحج في ليلته فسيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة اذا رجعتم تلك عشرة كاملة وقال تعالى واعدنا موسى ثلاثين ليلة وأعمنا بها بعشر مائة بمقام ربنا بعد ثلثين ليلة وقال تعالى والغدير ولبا لعشر وقد ثبت في الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصتف العشرة الاواخر من شهر رمضان حتى توفي الله تعالى وقال في ليلة القدر التسوية في العشرة الاواخر وقد ثبت في الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ما من أيام العمل الصالح فيها أحب إلى الله من هذه الايام العشرة ونظائر ذلك متعددة ومن الصحابة منهم يرون لفظ التسعة وهم يفتنون التسعة من العشرة فانهم يفتنونهم الاعلى وكذلك حجرهم لاسم أبي بكر وعمر وعثمان ولما يسمى بذلك حتى يكرهون معاملته ومعلوم ان هؤلاء كانوا من أكره الناس لم يشرع ان لا يسمى الرجل على اسمائهم فقد كان في الصحابة من اسمه الوليد وكان النبي صلى الله عليه وسلم يفتن في الصلاة يقول اللهم أنت الوليد بن الوليد بن المغيرة وأواه كان من أعظم الناس كفرا واهوا وحيدا المذكور في قوله تعالى ذرف من خلفت وحيدا وفي الصحابة من اسمه عمرو وفي المشركين من اسمه عمرو بن عبدون وأبو جهل اسمه عمرو بن هشام

(٣ - منهاج أول) ونهيه أو امتناع العباد وعز ذلك لا ينفعه الاستدلال عليه في ذلك الكتاب والسنة الامع بيان فساد ذلك المعارض وفساد المعارض قد يعلى حجة وتقصيلا بالجملة فانه من آمن بالله ورسوله ايمانا تاما وعلم مراد الرسول قطعا فترت ثبوت

ما أخبر به وعلان ما عارض ذلك من الحجج فهي حجج داخلة والذين يحاجون في الله من بعد ما استجب إليه معتهم داخلة عند ربهم وعليهم غضب ولهم عذاب شديد وأما التفصيل فبطل (١٠) فساد تلك الحجة المعارضة وهذا الأصل تقيض الأصل الذي ذكره طائفة

من المبلدين كذا ذكره الرازي في أول كتابه نهاية العقول حيث ذكر أن الاستدلال بالسبعيات في المسائل الأصولية لا يمكن بحال لأن الاستدلال بها موقوف على مقدمات ظنية وعلى دفع المعارض العقلية وإن العلم بانتفاء المعارض لا يمكن إذ يجوز أن يكون في نفس الأمر دلالة عقلية يناقض ما دل عليه القرآن ولم يخطر ببال المستمع وقد بسطنا الكلام على ثلثة مثل نقل الفقه والتصو والتصرف في الحجاز والأضمار والتخصيص والاشتراك والنقل والمعارض العقلية بالسمع وقد كنا متنافيين فساد هذا الكلام مصنفين قديما من نحو ثلاثين سنة وذكرنا طرقات من بيان فساد هذا الكلام على المحصل وفي غير ذلك فإذ لا كلام في نفي البراءة السبعة وبيان أنها قد تفسد العين والقطع وفي هذا الكتاب كلام في بيان انتفاء المعارض العقلية وإبطال قول من زعم تقديم

وفي الصعابة ثالوثين سعيدين العصر من السابقين الأولين وفي المشركون ثالوثين سفيان الهذلي وفي الصعابة ثمانية سعيدين مثل هشام بن حكيم وأبو جهم وكان اسم أبيه هشاماً وفي الصعابة من اسمه عتبة مثل أبي مسعود عتيق بن عمرو والبديري وعتبة بن عامر الجهني وكان في المشركون عتبة بن أبي معيط وفي الصعابة علي وعثمان وكان في المشركون من اسمه علي مثل علي بن أمية بن خلف قتل يوم بدر كافرًا ومثل عثمان بن طلحة قتل قبل أن يسلم ومثل هذا كثير فلم يكن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم والمؤمنون يكرهون اسمهم إلا إذا ساءلوه وقد نسي به كافر من الكفار فلو قدر أن الحسين بهذه الأسماء كفار لم يوجب ذلك كراهة هذه الأسماء مع العلم لكل أحد بأن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كان يدعوهم بها ويقول يقر الناس على دعائهم بها وكثير منهم زعم أنهم كانوا منافقين وكان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يعلم أنهم منافقون وهو مع هذا يدعوهم بها وعلى بن أبي طالب رضي الله عنه قد سمى بها أولاده فظهر أن جوارز الصعابة هذه الأسماء سواء كانت في المسيحية أو الكفرة أو الموحدين دين الإسلام فمن كره أن يدعو أحدًا بها كان من أظهر الناس مخالفة لدين الإسلام ثم مع هذا إذا سمى الرجل عندهم باسم علي أو جعفر أو حسن أو حسين أو نحو ذلك لم يوجبوا كرمه ولا دليل لهم في ذلك على أنه منهمو السببية بتلك الأسماء قد تكون فيهم فلا يدل على أن المسي من أهل السنة لكن القوم في غاية الجهل والهوى وينبغي إيضاح يعلم أنه ليس كل ما ذكره بعض الناس عليهم يكون باطلاً بل من أقوالهم أقوال خاطئة فبعض أهل السنة وافقهم بعض الصواب مع من وافقهم لكن ليس لهم مشكلة انفردوا بها أو أصابوها فمن الناس من يعدن بدعهم الجهر بالسبلة وركب المسح على الخفين وإمام طلقا وأما في الحضر والقنوت في الغيبة وشتمعة الحج ومع زوم الطلاق البدعي وتسطيع القبور وأسباب البدن في الصلاة ونحو ذلك من المسائل التي تنازع فيها علماء السنة وقد يكون الصواب فيها القول الذي وافقهم كما يكون الصواب هو القول الذي يخالفهم لكن المسئلة اجتهدية فلا تنكر إلا إذا صارت شعرا لا مرام لا يسوغ فتكون دليل على ما يجب إنكاره وإن كانت نفسها يسوغ فيها الاجتهاد ومن هذا وضع الجبر على القبر وأنه منقول عن بعض الصعابة وغير ذلك من المسائل ومن حقاقتهم أيضاً أنهم يحفلون بالنظر عند مشاهد ينظرون فيها كالسر داب الذي يسمونه الذي يزعمون أنه غائب فيه ومشاهد آخر وقد يقولون هناك دابة أمانفة وأما فرسا وأما غير ذلك لم يكن إذا خرجوا يقولون هناك أمانفة طرفي التبار وأما في أوقات أخر من ينادي عليه بالخروج باسمه لا يخرج ويشهرون السلاح ولا أحد هناك يقول لهم وفيهم من يقوم في أوقات دأنا لا يصلي خشية أن يخرج وهو في الصلاة فيشتغل بها عن خروجه وخدمته وهم في أماكن بعيدة عن مشهد مكة نية التي صلى الله تعالى عليه وسلم ما في العصر الآخر من شهر رمضان وأما في غير ذلك يتوجهون إلى المشرق وينادونه بأصوات عالية يطلبون خروجه ومن المعلوم أنه لو كان موجوداً وقد أمره الله بالخروج فإنه يخرج سواء نادوه أو لم ينادوه وإن لم يؤذن به فهو لا يقبل منهم وإنه إذا خرج فإن الله يؤدبهم بأمره بما يكرهه وعن بعينه وينصرون لاجتهاد أن وقتة دأنا من الآدميين من مثل سعيهم في الحياة الدنيا وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا والله سبحانه وتعالى قد علم في كتابه ما يدعون من الاستحباب دعاء فقال

من المبلدين كذا ذكره الرازي في أول كتابه نهاية العقول حيث ذكر أن الاستدلال بالسبعيات في المسائل الأصولية لا يمكن بحال لأن الاستدلال بها موقوف على مقدمات ظنية وعلى دفع المعارض العقلية وإن العلم بانتفاء المعارض لا يمكن إذ يجوز أن يكون في نفس الأمر دلالة عقلية يناقض ما دل عليه القرآن ولم يخطر ببال المستمع وقد بسطنا الكلام على ثلثة مثل نقل الفقه والتصو والتصرف في الحجاز والأضمار والتخصيص والاشتراك والنقل والمعارض العقلية بالسمع وقد كنا متنافيين فساد هذا الكلام مصنفين قديما من نحو ثلاثين سنة وذكرنا طرقات من بيان فساد هذا الكلام على المحصل وفي غير ذلك فإذ لا كلام في نفي البراءة السبعة وبيان أنها قد تفسد العين والقطع وفي هذا الكتاب كلام في بيان انتفاء المعارض العقلية وإبطال قول من زعم تقديم

(مطلب)

المنتظر وخرواقتهم فيه

الأداة العقلية مطلقا وقد بينا في موضع آخر أن الرسول بلغ البلاغ المبين وبين مراده وإن كل ما في القرآن والحديث من لفظ يقال فيه أنه يحتاج إلى التأويل في الاصطلاح الخاص الذي هو صرف اللفظ عن ظاهره فلا بد أن يكون الرسول قد بين مراده بذلك اللفظ بخطاب آخر لا يجوز عليه أن يتكلم بالكلام

الذي يفهمه وبدلوه باطل ويستكن عن بيان المراد للحق ولا يجوز أن يرمدن الخلق أن يفهموا من كلامه ما لم يبينه لهم ويدلهم عليه لا يمكن معرفة ذلك بمقتولهم وأن هذا قد خرج في الرسول الذي يبلغ البلاغ المبين الذي هدى الله العباد وأخرجهم

به من الخلق إلى التور وفريقه بين الحق والباطل وبين الهدى والضلال وبين الرشاد والقي وبين أولاد الله وأعدائه وبين ما
يسخفه الرب من الأسماء والصفات وما يزنه عن من ذلك حق وأوضح الله (١١) بالسبيل وألهمه الخليل وهدى الذين آمنوا

تعالى ذلكم الله ربكم الملك والذين تدعون من دونه ما يجعلون من قلوبهم أن تدعوه ولا يسعوا
دعاهكم ولو سعوا ما أصابواكم وبوم القليلة يكفرون بشرركم ولا ينشئ مثل خبير هذا
مع أن الأسماء موجودة وكان يكون بها أحيانا شيئا بل في تفرق لهم وتخطيهم ومن طالب
معدوما كانت حالته أسوأ من حال من طالب موجودا وإن كان جادا فمن دعا المنتظر الذي لم
يخلق الله كان مثله أعظم من ضلال هؤلاء وإذا قال أنا اعتقد وجوده كان بمنزلة قولنا أولئك
نحن نعتقد أن هذه الأسماء لها شفاععة عند الله فيعدون من دون الله ما لا ينفعهم ولا يضرهم
ويقولون هؤلاء لا شفاععة عند الله والمقصود أن كلهم يدعون لا ينفع دعاؤهم وإن كان أولئك
اتخذواهم شعما أهله هؤلاء يقولون هو أياهم معصوم فهم والذين عليه ويعدون عليه كالألة
المشركين على ألهتهم ويعملون بركناني الإيمان لا يتم الدين إلا به كما يجعل بعض المشركين ألهتهم
كذلك وقال تعالى ما كان لبشر أن يقرب الله الكتاب والحكم والنبوة ثم يقول الناس كونوا
عبادنا من دون الله ولكن كونوا ربانيين بما كنتم تعلمون الكتاب وبما كنتم تدبسون ولا
يأمركم أن تعبدوا الملائكة والنبين أربابا أما ربكم بالكفر بعد أن كنتم مسلمون فإذا كان
من اتخذ الملائكة والنبين أربابا بهذه الحال فكيف عين اتخذها مأمودا ولا وجوده وقد
قال تعالى اتخذوا أربابهم وهم وهابهم أربابا من دون الله والمسيح بن مريم وما أمروا إلا ليعبدوا
الها واحد الإله الأخر سبحانه وتعالى عما يشركون وقد ثبت في الترمذي وغيره من حديث
عدي بن حاتم أنه قال يا رسول الله ما عبدوهم فقال أنهم أحلوا لهم الحرام وحرموا عليهم الحلال
فأطاعوهم فكانت تلك عبادتهم أيهم فهو لا ما اتخذوا أربابا موجودين أربابا وهو لا يجعلون
الحلال والحرام مطلقا بالإمام المعصوم الذي لا حقيقة ثم يعملون بكل ما يقول الشبهون أنه يحلله
ويعمره وإن خالف الكتاب والسنة وإجماع سلف الأمة حتى إن طائفتهم إذا اختلفت على
قولين فالقول الذي لا يعرف قاله هو الحق لا تقول هذا الإمام المعصوم فيصطلحون الحلال
ما حلله والحرام ما حرمه هذا الذي لا يوجد عنده من يقول أنه موجود لا يعرف أحد ولا يمكن
أحد أن ينقل عنه كلمة واحدة ومن حماقتهم غلبهم لن يقتضونه مثل اتخاذهم نبيجة
وقد تكون نبيجة جراد لكون طائفة تسمى الجراد يجعلونها عائشة ويعوذونها بنفث شعرها وغير
ذلك ويرون أن ذلك عقوبة لعائشة ومثل اتخاذهم حلسا ملأوا سمائم يشقون بطنه فيضرب
السمم فيشربونه ويقولون هذا مثل ضرب عمرو بن لادن ومثل تسمية بعضهم لحمارين من
جر الرحا أحدهما باني بكر والآخر يعمر عقوبة الحمارين جلا منهم تلك العقوبة عقوبة
لأبي بكر وعمرو وتارة يكتبون أسماءهم على أسفل أرجلهم حتى إن بعض الولاء جعل يضرب
رجل من فعل ذلك ويقول أناضربت أبا بكر وعمرو ولا أزال أضربهم حتى أعذبهما ومنهم
من سمي كلاهما باسم أبي بكر وعمرو بلعنهما ومنهم من إذا سمي كلمة فقتله بكبر يضارب من
يفعل ذلك ويقول تسمى كل باسم أصحاب النار ومنهم من يظلم بالوثوق الجورى الكافر الذي
كان غلاما للعبودية ثم شبع لما قتل عمرو ويقولون وأما أنى وثوقه فمظنون كافر أعجوسا متفقا
المسلم لكونه قتل عروضى الله عنه ومن حماقتهم أنظارهم لما يجعلونه مشهدا فكم كذبوا
الناس وأدعوا أن في هذا المكان ميتان أهل البيت وبما جعلوه ميتولا فينتون ذلك مشهدا

يكون مع هذا الحسين الحق بل بينه من قامت الأدلة الكثيرة على جهله أو نقص علمه وعقله وهذا الموضع ولما كان
ما يقوله كثير من الناس في باب أصول الدين والكلام والعلوم العقلية والحكمة يعلم كل من تدبر أمهات علمه الجاهل بالرسول وإن الرسول

لم يقل مثل هذا واعتقد أن ذلك من أصول الدين وأنه يشتمل على العلوم الكلية والمعارف الإلهية والحكمة الحقيقية أو الفلسفة الأولية صارت كثير منهم يقول ان (١٣) الرسول لم يكن يعرف أصول الدين أو لم يبين أصول الدين ومنهم من هاب النبي ولكن

يقول الصليبي والتابعون لم يكفوا يعرفون ذلك ومن عظم الصعوبة والتأني مع تعظيم أقوال هؤلاء يبقى حاراً كيف لم يتكلم أولئك الأفاضل في هذه الأمور التي هي أفضل العلوم ومن هو مومن بالرسل معقله يستشكل كيف لم يبين أصول الدين مع أن الناس إليها أخرج منهم إلى غيرها ولا كنت بالدار المصرية سألتهم من سألتهم من فخلانها عن هذه المسئلة فقالوا في سؤالهم ان قال قائل هل يجوز انلوض فيما تكلم الناس فيه من مسائل أصول الدين وان لم يتنقل عن النبي صلى الله عليه وسلم فيها كلام أم لا فان قيل بالجواز فما وجه وقد قدمنا من عليه السلام التي عن الكلام في بعض المسائل وإذا قيل بالجواز فهل يجب ذلك وهل تغل عنه عليه السلام ما يقتضى وجوبه وهل يكفي في ذلك ما يصل إليه المتقدمين غلبة الظن أو لا بد من الوصول إلى القطع وإذا تعدر عليه الوصول إلى القطع فهل يعذر في ذلك أو يكون مكلفاً وهل ذلك من باب تكليف ما لا يطاق والحالة عدمه لا وإذا قيل بالوجوب فما الحكمة في أنه لم يوجد فيه من الشارع نص يصح من الوقوع في المهلك وقد كان عليه السلام حريصاً على هدى أمته (فاجبت) الحمد لله رب العالمين أما المسئلة الأولى فقول المسائل هل يجوز انلوض فيما تكلم الناس فيه من مسائل أصول الدين وان لم يتنقل

وقد يكون ذلك كافراً أو غير بعض الناس ويظهر ذلك بعلامات كثيرة ومعلوم أن عقوبة الدواب المسماة بذلك ونحو هذا الفعل لا يكون إلا من فعل أحق الناس وأجملهم فله من العلوم ما لو أراد أن تصاقب غرور وألباب وأباجيل وغيرهم من تبت بإجماع السليبي أنهم من الكفر الناس مثل هذه العقوبة لكن هذا من أعظم الجهل لأن ذلك لا فائدة فيه بل إذا قتل كافر يجوز قتله أو مات حنيفاً لم يجر بعد قتله أو موته أن يثمل به فلا يثمل بطنه أو يحد عنه نفسه وأنه لا تقطع يده إلا أن يكون ذلك على سبيل العقاب فقد ثبت في صحيح مسلم وغيره عن يزيد بن أبي عتيق عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان إذا بعث أميراً على جيش أو سرية أوصى في خاصة نفسه بتقوى الله تعالى وأوصاه بمن معه من المسلمين خيراً وقال اغزو في سبيل الله فأتوا منكم كفرة بالله لا تغلوا ولا تقتدروا ولا تغلوا ولا تقتلوا ولداً وفي السنة أنه كان في خطبته بأمر بالصدق ونهى عن المشقة مع أن النبل بالكفر بعد موته فيه نكبة بالعدو لكن نهي عنه لانه لا فائدة أبداً حاجة فان المقصود كشره بقتله وقد حصل فهو لا الذين بغضوهم ولو كانوا كفاراً وقد ماتوا لم يكن لهم بعد موتهم أن يغلوا بأدانتهم لا يضربونهم ولا يشقون بطونهم ولا يتفنون شعورهم مع أن في ذلك نكبة فيهم أما إذا فعلوا ذلك بغيرهم ثلثان ذلك يصل إليهم كما غلبه الجهل فكيف إذا كان يحرم كل شاة التي يحرم إذا عابى حتى فيغفلون ما لا يحصل لهم به منفعة أصلاً بل ضرر في الدين والدنيا والأخرى فتنهم غاية الخي والجهل ومن حقاقتهم إقامة المأثم والتبليغة على من قتل من سبقت عديدة ومن المعلوم أن القول وغيره من الموت إذا فعل مثل ذلك بهم عذب موتهم كان ذلك محارمة الله ورسوله فقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال ليس من امن لم الخلد ووشى الجيوب ودعا دعوى الجاهلية وثبت في الصحيح عنه أنه رأى من الخالقة والمصافة والشفقة فالخالقة التي تخلق شعراً عند المصيبة والمصافة التي ترفع صوتها عند المصيبة بالشفقة التي تشق ثيابها وفي الصحيح عنه أنه قال من نبح عليه فانه يعذب بما نبح عليه وفي الصحيح عنه أنه قال ان النائحة إذا لم تنب قبل موتها فاتها تلبس يوم القيامة ذراعين جوبوس بالامن قطران والاحاديث في هذا المعنى كثيرة وهذا لا يؤمن من لطم الخلد ووشى الجيوب ودعا دعوى الجاهلية وغير ذلك من المنكرات بعد الموت يستحق كثير ما لو فعلوا عقوبته ولكن كان ذلك من أعظم المنكرات التي حرماها الله ورسوله فكيف بعد هذه الملة الطويلة ومن المعلوم أنه قد قتل من الانبياء وغير الانبياء خلقاً وعدواً ممن هو أفضل من الحسين قتل أو لم يخلوا وهو أفضل من قتل عثمان بن عفان وكان قتله أول الفتن العظيمة التي وقعت بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم وترتب عليه من الشر والفساد أشعاف ما ترتب على قتل الحسين وقتل غيره هؤلاء ومات وأفعل أحد الامن المسلمين ولا غيرهم ما أعانوا ولا نباهة على ميت ولا قتل بعد موت طويلاً من قتله الأهواء الخبي التي لو كانوا من البير لكانوا رجا ولو كانوا من البهايم لكانوا أحراراً ومن ذلك أن بعضهم لا يوقد خشب الطرف لانه يلقه أن دم الحسين وقع على شجر من الطرف ومعلوم أن تلك الشجرة بعينها لا يكره وقودها ولو كان عليها أي دم كان فكيف بسائر الشجر الذي لم يصبه الدم ومن حقاقتهم ما يطول وصفها ولا يحتاج أن تغل بسناد ولكن ينبغي أن يعلم مع هذا أن المقصود

عن النبي صلى الله عليه وسلم فيها كلام أم لا سؤال ورد بحسب ما عهد من الاوضاع المبدعة المائلة فان المسائل التي أنه هي من أصول الدين التي تستحق أن تسمى أصول الدين أعني الدين الذي أرسل الله برسوله وأرسل به كتابه لا يجوز أن يقال لم يتنقل

عن النبي صلى الله عليه وسلم فيها كلام بل هذا كلام متبع في نفسه إذ كونه من أصول الدين وجنسه أن تكون من أهم الأمور الدينية
وانها محتاجات إليه الذين تمنى نقل الكلام فيها عن الرسول وجبا أحاديثه (١٣)

أتم من ذلك الزمان القديم يصفهم الناس على هذا من عهد التابعين وتابعهم كاتب بعض ذلك
لما عن الشعبي وإما أن يكون من كلام عبد الرحمن وعلى التقديرين فالتصحيح حاصل فإن عبد
الرحمن كان في زمن تابعي التابعين وأما ذكرنا هذا لأن عبد الرحمن كثير من الناس لا يفتح
روايته المفردة لما لم يحفظه وأما التهمة في تحسين الحديث وإن كان له علم ومعرفة بأنواع
من الصلوح ولكن يصلح للاعتدال المتابعة فمما قلنا من سليمان وعبد بن عمر الواقدي وأمثالهما
فإن كثرة الشهادات والأخبار قد وجب العلم وإن لم يكن كل من الخبرين ثقة حافظا حتى يحصل
العلم بغير الأخبار المتواترة وإن كان الخبرين من أهل الفسوق إذا لم يحصل بينهم تشاغل ووثاق
والقول الحق الذي يقوم عليه البليل يقبل من كل من قال وإن لم يقبل بمجرد أخبار الخبر به
فلهذا ذكرنا ما ذكره عبد الرحمن من حاله من قول فإن غاية ما فيه أنه قال ذاكر الأثر وعبد
الرحمن هذا روى عن أبيه وعن الأعمش وعن عبيد الله بن عمرو لا يفتح عفراته فإنه ضعيف ومما
ينبغي أن يعرف أن ما وجد في جنس الشيعة من الأقوال والأفعال المذمومة وإن كان أصنافا
ما ذكره لكن قد لا يكون هذا كله في الإمامة الاثني عشرية ولا في الزيدية ولكن يكون كثير
منه في الغالب وفي كثير من عوامهم مثل ما ذكرتهم من تحريم الجمل وإن الطلاق يشترط
في مرض المرأة ويحذرون ما يحرمونه من بقية من عوامهم وإن كان علماءهم لا يقولون ذلك ولكن

لما كان أصل مذنبهم مستندا إلى جهل كلوا أكثر الطوائف كذبوا جهلا

(فصل) ونحن نبين أن شاذله تعالى طريق الاستقامة في معرفة هذا الكتاب منهاج التدايه
بحول الله وقوته وهذا الرجل سلك سلكا شيعيا في الرافضة كان التعميم المقيد وشيعيه
كالكرامجي وأبي القاسم الموسوي والطوسي وأمثالهم فإنه الرافضة في الأصل ليسوا أهل علم
وخبرة بطريق النظر والمناظر ومعرفة الأدلة وما يدخل فيها من المنع والمعارضة كما أنهم من
أجهل الناس بمعرفة المنقولات والأحاديث والآثار والتبزيق ببعضها وضعفها وانما عدهم
في المنقولات على توارخ منقطعة الاستناد وكثير منها من وضع المعروفين بالكتب وبالاحاد
وعلماءهم يعتمدون على نقل مثل أبي مخنف لو طعن على هشام بن محمد بن السائب وأمثالهم من
المعروفين بالكتب عند أهل العلم مع أن أمثال هؤلاء منهم أهل من يعتمدون عليه في النقل إذا كانوا
يعتمدون على من هو في غاية الجهل والافتراء من لا يدرك في الكتب ولا يعرف أهل العلم بالرجال
وقد اتفق أهل العلم بالنقل والرواية والاسناد على أن الرافضة أكذب الطوائف والكتب فيهم
قديم ولهذا كانت أئمة الإسلام يعلمون امتيازهم بكثرة الكذب قال أبو حاتم الرازي سمعت ثونس
ابن عبد الأعلى يقول قال أنس بن عبد العزيز بن سئل حاكم عن الرافضة فقال لا تكلمهم ولا
ترعهم فانهم يكذبون وقال أبو حاتم سمعتنا حمله قال سمعت الشافعي يقول لما رآه أحد أتباعه
بالزور من الرافضة وقال مؤيد بن أبي سمينة يدين هرون بن سنان يقول تكذب عن كل صاحب بدعة
إذا لم يكن داعية إلا الرافضة فانهم يكذبون وقال محمد بن سعيد الأصمعي سمعت شريك يقول
أجل العلم عن كل من اتبع الرافضة فانهم يضعون الحديث ويختصمون ديننا وشريك هذا
هو شريك بن عبد الله الشافعي قاضي الكوفة من أقران الثوري وأبي حنيفة وهو من الشيعة
الذي يقول بسلامة ثامن الشيعة وهذه شهادة فيهم وقال أبو معاوية سمعت الأعمش يقول

(قف على الرافضة وسبوها)

الباطلة وأن ظن عدم بيان الرسول
لما ينبغي أن يعتقد في ذلك كما هو
الواقع لطوائف من أصناف الناس
حذاقهم فضلا عن عامتهم وذلك أن
أصول الدين إما أن تكون مسائل
يجب اعتقادها ويجب أن تذكر
قولا أو تفعل علا مسائل التوحيد
والصفات والقدر والنسب والعباد
أو دلائل هذه المسائل أما القسم
الأول فكل ما يحتاج الناس إلى معرفته
وعقائده والتصديق به من هذه
المسائل فقد بينه الله ورسوله بيانا
شافها طاعا للقدرا هذا من أعظم
مباحث الرسول البالغ المين وبينه
لناس وهو من أعظم ما أقام الله به
الجنة على عبادته بالرسول الذين
ينوبون بغيره وكتب الله الذي نقل
الخصاصة ثم التابعين عن الرسول

لقطه ومعانيه والحكمة التي هي ستر رسول الله صلى الله عليه وسلم مشتة من ذلك على غاية المراد تمام الواجب والمستحب والحمد لله الذي
بعث فينا رسولنا أنفسنا يتوكلنا آياته وبركنا وعلينا الكتاب والحكمة الذي أكل لنا الدين وأتم علينا النعمة ورضى لنا الإسلام

دنيا التي ازل الكتاب تقصيرا لكل شيء وهدى عورجة ونسرى السبلين ما كان حديثا بقدرى ولكن تصديق الذي بين يديه وتفصيل كل شيء وهدى عورجة تقوم فوشنون وانما ينظر (١٤) عدم احتمال الكتاب والحادثة على بيان ذلك من كان ناقصا في عقله وسمعه ومن

له نصيب من قول أهل النار الذين قالوا لو كنا نسمع أو نعقل ما كنا في أصحاب السعير وان كان ذلك كثيرا في كثير من المتفلسفة والمتكلمة وسؤال أهل الحديث والمتفلسفة والصوفية وأما القسم الثاني وهو دلائل هذه المسائل الأصولية فله وان مسكان ينظر طوائف من المتكلمين أو المتفلسفة أن التوسع انما يدل بطريق الخبر الصادق فدلالته موقوفة على العلم صدق الخبر ويجعلون ما يبنى عليه صدق الخبر معقولان محضة فتدخلوا في ذلك غلطا غلبا بل ضلوا ضلالا مينا في ظنهم أن دلالة الكتاب والسنة انما هي بطريق الخبر المجرد بل الامر ما عليه سلف الأئمة أهل العلم والايان من أن الله سبحانه وتعالى يبين من الآلة العقلية التي يحتاج إليها العلم بذلك ما لا يقدر أحد من هؤلاء المقدرين نهاية ما يذكره جاء القرآن بخلافه على أحسن وجه وذلك كالأمثال المضروبة التي يذكرها الله في كلامه التي قال فيها ولقد ضربنا للناس في هذا القرآن من كل مثل فان الأمثال المضروبة هي الآلية العقلية سواء كانت قياس شمول أو قياس تشبيل ويدخل في ذلك ما يسمونه رايين وهو القياس الشعولي المؤلف من المقدمات القينة وان كان لفظ البرهان في اللغة أعسم من ذلك كما سمى الله آية موسى وهاتين وما وضع هذا أن العلم الإلهي لا يجوز أن يستدل فيه بقياس تشبيل

يستوى فيه الأصل والفرع ولا قياس شمولي تستوى فيه أقراد فان الله سبحانه ليس كشئ قل يجوز أن يحتل بغيره تقبها ولا يجوز أن يدخل هو وغيره تحت قضية كلية تستوى أقرادها ولهذا المسالك طوائف من المتفلسفة والمتكلمة تمثل هذه الآلية في

مستعملين في ذلك قياس الأولى سواء كان غيباً أو شهوياً كمال (١٥) تعالى وقوله للعل الأعلى مثل ان يعلم ان كل

كأن ثبت الممكن أو المحدث لا نقص
فصل في معرفة الوجود وهو ما كان
كأن الوجود غير مستلزم لعدم
فالواجب القديم أو لم يه وكل كمال
لا نقص فيه فوجه من الوجود ثبت
فوجه الخلاف الربوب الماحول المدر
فانما استفاد من خلفه ووجه
ومدبره وأحق بمنه وأن كل
نقص وعيب في نفسه وهو ما تضمن
سلب هذا الكمال اذا وجب فيه
عن ثمانية أنواع المخلوقات
والممكنات والمحدثات فله يجب
نقص عن الرب تبارك وتعالى بطريق
الأولى وله الحق بالامور الوجودية
من كل موجود وأما الامور العينية
فالممكن المحدث بها الحق والمحدث
ومثل هذه الطرق هي التي كان
يتخللها السلف والافقه في مثل
هذه المطالب كما استعمل نحوها الامام
أحمد بن حنبل وغيره من أئمة أهل
الاسلام وبمثل ذلك جاء القرآن في
تقرير أصول الدين في مسائل
التوحيد والصفات والمعاد ونحو
ذلك ومثل ذلك ما جهته لما أخبر
بالمعاد والعلم به تابع العلم بما كانه
فان المتع لا يحوز ان يكون بين
سبانه امكانه أي بيان ولم يستل في
ذلك ما يسلكه طوائف من أهل
الكلام حيث يثبتون الامكان
الخارجي بمجرد الامكان الخفي
فيقولون هذا يمكن لا موقوف
وجوده بل من تقدير وجوده
محال (١) فان الشأن في هذه
المقضية ان يعلم الله ان من
تقدير وجوده محال فان هذه مقضية كلية

تعميم لا دلالة الامور على أي حاله كانوا كالجسم معهم ويغري معهم وهذه الامور
مبسوطة في غير هذا الموضع والمقصود هنا ان العلم كله متفقون على ان الكذب في الرافضة
أظهر منه في سائر طوائف أهل القبلة ومن تأمل كتب الجرح والتعديل المصنفة في اسماء
الرواة والنقلة وأحوالهم مثل كتبه يحيى بن سعيد القطان وعلي بن الحسين وبجي بن
معين والضاوي وأبي ذرعة وأبي حاتم الرازي والنسائي وأبي حاتم بن حبان وأبي أحمد بن عدي
والدارقطني وأبراهيم بن يعقوب الخواري السعدي ويعقوب بن مهران القسوي وأحمد بن
عبد الله بن صالح الجبلي والغبلي ومحمد بن عبد الله بن عمار الموصلي والحاكم النيسابوري
والحافظ عبد الغني بن سعيد المصري وأمثال هؤلاء الذين هم جهابذة فقه وأهل معرفة
بالحوال الاسناد رأى المعروف عندهم الكذب في الشيعة أكثر منهم في جمع الطوائف حتى
ان أصحاب الصحيح كالضاري لم يرو عن أحمد بن محمد الشيعي مثل عامر بن محمد والحرث
الاعور وعبد الله بن سلمة وأسألهم مع ان هؤلاء من خيار الشيعة وانما يروون عن أهل البيت
كالحسن والحسين ومحمد بن الحنفية كاتبه عبد الله بن أبي رافع أو عن أصحاب ابن مسعود
كعبد الله السلماني والحرث بن قيس أو عن يشبه هؤلاء وهؤلاء أئمة النقل ونقلهم من بعدهم الناس
عن الهوى وأخبرهم الناس وأقولهم الحق لا يخالفون في الاطروحة الأولى والبدع متنوعة فالحجج اوضح
مع انهم يمارقون عرفون من الاسلام كإعراق السهم من الرمية وقد أصر النبي صلى الله تعالى
عليه وسلم بقتالهم واتفق العصاة وعلما السلف على قتالهم وضع فيهم الحديث عن النبي صلى
الله تعالى عليه وسلم من عشرة أوجه ورواه أسلم في مصنفه روى الضاري منها ثلاثة لبسوا عن
يتمد الكذب بل جمعهم وفوق بالصدق حتى يقال ان حديثهم من أصح الحديث لكنهم جعلوا
وضوا في بدعتهم ولم تكن بدعتهم عن زندقة والحاد وتعد الكذب فيهم كثير وهم يقررون بذلك حيث
وأما الرافضة فاصل بدعتهم عن زندقة والحاد وتعد الكذب فيهم كثير وهم يقررون بذلك حيث
يقولون دبتنا النعمة وهوان بقول أحدهم بلسان خلاف ما في قلبه وهذا هو الكذب والتناق
ويدعون مع هذا أنهم هم المؤمنون دون غيرهم من أهل الملّة ويصفون السابقين الأولين بآراء
والتناق فيهم في ذلك كما قيل « رمتي بدائها وانسلت » انليس في المظاهر من الاسلام أقرب إلى
التناق والرد من غير ولا يوجد المحدثون والمتفقون في طائفة أكثر مما وجد فيهم واعتبر ذلك
بالتأليف من التصريح وغيرهم وبالأحاديث والاسمعية وأمثالهم وعندهم في الشريعة ما ينقل
لهم عن بعض أهل البيت وذلك النقل منه ما هو صدق ومنه ما هو كذب محمد أو خطأ وليسوا
أهل معرفة بصحيح المنقول وضعف ما كل المعرفة بالحديث ثم اذا صحت النقل عن هؤلاء فانهم
بنوا وجوب قبول قول الواحد من هؤلاء على ثلاثة أصول على أن الواحد من هؤلاء معصوم
مثل عصمة الرسول وعلى أن ما يقول أحدهم فانما يقوله نقلاً عن الرسول صلى الله تعالى عليه
وسلم وانهم قد علم منهم انهم قالوا هم ما قلنا فانما يقوله نقلاً عن الرسول ويدعون العصمة في هذا
النقل والثالث ان اجماع العترة حجة ثم يدعون أن العترة هم الاثنا عشر ويدعون ان ما نقل
عن أحدهم فقد أجوا كلهم عليه فلهذا أصول الشريعة عندهم وهي أصول فاسدة كالتين
ذلك في موضع لا يستفادون على القرآن ولا على الحديث ولا على الاجماع الا لكون المعصوم
تقدير وجوده محال فان هذه مقضية كلية سالبة فلا بد من العلم بعموم هذا الذي وما يخرج به بعضهم على ان هذا يمكن بالانطباع امتناعه كما لم

(١) قوة فان الشأن في هذه المقضية كلية سالبة فلا بد من العلم بعموم هذا الذي وما يخرج به بعضهم على ان هذا يمكن بالانطباع امتناعه كما لم

امتناع الامور الظاهرة وامتناعها مثل كون الجسم محرر كما كتلفه هذا كاحتجاج بعضهم على انه ليست مذهبه بان غيره من المذاهب
أجل منها وهذه معة منوعة لان المذهب هو (١٦) ما لا تصور طريقه العقل والاعتقاد قد يكونان خفيين فالقضايا متفاوتة

في الجلاء والظواهر متفاوتة تصورها
كالتفاوت لتفاوت الازهان وذلك
لا يقدح في كونها ضرورية
ولا يوجب ان المظهر امتناعه
يكون ممكنا بل قوله هؤلاء اضعف
لان الشيء قد يكون محتجا لأمور
خفية لازمة فإلم يعلم انتفاء تلك
الاوراق وعدم زوالها لا يمكن الجزم
بامكانه والحال هنا أعين الحال
لأنه أولئك والأمكنة الخفية
حقيقة عدم العلم بالامتناع وعدم
العلم بالامتناع لا يستلزم العلم
بالامكان الخارجي وهذا هو
الامكان الخفي فان الله سبحانه
وقد علم بكيفية بيان امكان المعاد
هذا اذ كان ان يكون الشيء محتجا
ولغيره وان لم يعلم الخفي امتناعه
بمخالف الامكان الخارجي فانه اذا
علم بطل ان يكون محتجا والانسان
يعلم الامكان الخارجي تارة يعلم
بوجود الشيء وتارة بوجود قلبه
وتارة يعلم بوجود ما الشيء أولى
بالوجود منه فان وجود الشيء دليل
على ان ما هو دونه أولى بالامكان منه
ثم انه اذا بين كون الشيء ممكنا فلا بد
من بيان قدرته الرب عليه والافراد
العلم بامكانه لا يكتفي في امكان وقوعه
ان لم يعلم قدرته الرب على ذلك فيمن
سبحانه هذا كله مثل قوله أولم يروا
أن الله انشأ خلق السموات والارض
قادر على أن يخلق مثلهم وجعل لهم
أحلاما لرب فيه فأتى الظالمون
الأكفورا وقوة أوليس الذي
خلق السموات والارض بقادر على
أن يخلق مثلهم بل هو انفسه

(الفصل الاول)

قال المصنف الرافضى أما بعد فهذه رسالة شريفة ومقالة لطيفة اشتملت على أهم المطالب في
أحكام الدين وأشرف مسائل المسلمين وهي مسألة الامامة التي يحصل بسبب ادراكها
نيل درجة الكرامة وهي أحد أركان الایمان المستحق بسببه الخلود في الجنات والنجاة
من غضب الرحمن فقد قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم من مات ولم يعرف امام زمانه
مات ميتة جاهلية خدمت باخراته السلطان الاعظم ما لا رقب الا لاهم ملك ملوك طوائف
العرب والنجم مولى التميم وسعدى الخير والكرم شاهنشاه المكرم غاث الله والحق
والدين اولها وخدايته قد نصبت فيه خلافة الدلائل وأشرت الميراث المسائل وسبحتها
سناهج الكرامة في معرفة الامامة وقدرتها على فصول الفصل الاول في نقل المذاهب
في هذه المسئلة ثم ذكر الفصل الثاني في ان مذهب الامامية واجب الاتباع ثم ذكر الفصل
الثالث في الالهة على امامة على رضى الله تعالى به رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ثم ذكر
الفصل الرابع في الاتقي عشر ثم ذكر الفصل الخامس في ابطال خلافة ابي بكر وعمر وعثمان
فقال الكلام على هذا من وجوه
(أحدها) ان يقال أولان القائل ان مسئلة الامامة أهم المطالب في أحكام الدين وأشرف

العلم وقوله أولم يروا أن الله الذي خلق السموات والارض لم يخلقهم بخلقهم بقادر على أن يحيى الموتى بل انه على كل
شيء قدير وقوله خلق السموات والارض أكبر من خلق الناس فانه من المعلوم بدهة العقول ان خلق السموات والارض اعظم من خلق

بقادر على أن يحلق بهم **عليهم** وهذه مقدمة معلومة بالبداهة ولهذا لما قبلوا الاستسلام التزموا بالدين على أن ذلك مستقر معلوم عند الخلق
كقوله سبحانه ولا تأتوا به على الأعتاب (١٨) وأحسن تفسيرا ثم بين قدرته العامة بقوله إنما أمره إذا أراد شيئا أن يقول

التي صلى الله تعالى عليه وسلم الأيمان بامامته وإما أن يريده الأيمان بأحكام الإمامة مطلقا فغير
معين وإما أن يريده معنى رابعا أما الأول فقد علم بالاضطرار أن هذا لم يكن معلوما لتابعين
الصعبة ولا لتابعين بل الشعة تقول إن كل واحد انما يعين بنفس من قبله فبطل أن يكون هذا
أهم أمور الدين وأما الثاني فعلى هذا التقدير يكون أهم المطالب في كل زمان الأيمان بامام ذلك
الزمان ويكون الأيمان من سنتين ومائتين إلى هذا التسارع انما هو الأيمان بامامته محمد بن
الحسن ويكون هذا أعظم من الأيمان بأنه لاله الله وأن محمدا رسول الله ومن الأيمان بخلق
وولائته وكسبه وورثه والبعث بعد الموت ومن الأيمان بالصلوات والزكاة والصيام والحج وسائر
الأحكام وهذا مع أنه معلوم فسادا لاضطرار من دين الإسلام فليس هو قول الإمامة فإن
اعتناهم به على وإمامته أعظم من اعتناهم بامامه المنتظر كذا كرهه المصنف وأمثاله من
شيوخ الشيعة وأيضاً فإن كان هذا هو أهم المطالب في الدين فالإمامية أخسر الناس صفقة
في الدين لأنهم جعلوا الإمام المصوم هو الإمام المعلوم الذي لم ينفعهم في دين ولا دنيا لم يستفيدوا
من أهم الأمور الدينية شيئا من منافع الدين ولا الدنيا وإن قالوا أن المراد أن الأيمان بحكم
الإمامة مطلقا هو أهم أمور الدين كان هذا أيضا باطلا فله الضرر وروى أن غيره هاهنا أمور الدين
أهم منها وإن أراد معنى رابع فلا بد من بيانه لتكليفه عليه (الوجه الثاني) أن يقال إن النبي
صلى الله تعالى عليه وسلم لم يحب طاعته على الناس لكونه إماما بل لكونه رسول الله إلى الناس
وهذا المعنى ثابت به حيا وميتا فوجب طاعته على من يعلومه كوجوب طاعته على أهل زمانه
وأهل زمانه فهم الشاهد الذي يسمع أمره ونهيه وفهم الغائب الذي يلقه الشاهد أمره ونهيه
فكيجب على الغائب عنه في حياته طاعته أمره ونهيه يجب ذلك على من يكون يعلومه وهو
صلى الله تعالى عليه وسلم أمر شامل عام لكل مؤمن شهيدا وأغاب عنه في حياته وبعد موته وهذا
ليس لأحسن الأئمة ولا يستفاد هذا بالإمامة حتى أمضى الله تعالى عليه وسلم إذا أمرنا بما
معيّن بأمور وحكم في أعين معنة بأحكام لم يكن حكمه وأمره مختصا بتلك المعينات بل كان
ثابتا في تطارها وأمثاله إلى يوم القيامة فقولهم صلى الله تعالى عليه وسلم لمن شهيد لا يستقيم
بالركوع ولا بالسجود هو حكم ثابت لكل مأموم بامام أن لا يسبقه بالركوع ولا بالسجود وقوة
لمن قال لم أشعر فقلت قبل أن أرى قال أرم ولا حرج ولمن قال فخرت قبل أن أحلق قال أحلق
ولا حرج أمرهم كان معناه وكذلك قوة لعائشة فرضي الله عنها لما حضرت وهي معمرة أصغى
ما يصنع الحاج غير أن لا تطوف بالبيت وأمثال هذا كثير بخلاف الإمام والخلفاء بعد في
تفويض أمرهم ونهيه كتحالفه في حياته فقبل أمرهم يجب طاعته فيه انما هو منفذ لأمر رسول الله
صلى الله تعالى عليه وسلم لأن الله أرسله إلى الناس وفرض عليهم طاعته لا لأجل كونه إماما له
شوكه وأعران ولا لأجل أن غيره عهد إليه بالإمامة أو غير ذلك فطاعته لا تنف على ما تنف عليه
طاعة الاتّمسك عهد من قبله أو موافقته أو الشوكه أو غير ذلك بل يجب طاعته صلى الله تعالى عليه
وسلم وإن لم يكن معه أحد وإن كذب جميع الناس وكانت طاعته واجبة عكسه قبل أن يصرفه
أعوان وأصهار فالتون معه فهو كقوله سبحانه فيه وما محمد إلا رسول قد خلت من قبله الرسل
أفإن مات أو قتل انقلبتم على أعقابكم ومن ينقلب على عقبيه فلن يضر الله شيئا وسيجزي الله

له كمن قبكم وفي هذه الموضع
ويستعين القرآن من الأسرار
وبين الأداة القطعية على المطالب
الدينية ما ليس هذا موضعه وأما
الفرض التبييه وكذلك ما استعمل
سجدة في تفرجه وتقدبسه ما
أضافوا اليه من الولاد نسوا معها
حسبة أو عقلية كآثره النضري
من قوله الكلمة التي جعلوا جواهر
الان منه وكآثره الصلابة
الصائت من قوله العقول الضرة
والنفوس الفلكية السعة التي هم
مضطربون فيها بل هي جواهر أو
أعراض وقد يحصلون العقول
بغيره الذي كروا النفوس غيرة الألائق
ويحصلون ذلك بأهم وأهمياتهم
وألهمهم وأربهم القرية وعلمهم
بالنفوس ألههم لرحودا غير حركة
الدورة بالبداهة على الحركة الإرادية
الداخلية النفس الحركة كالحسن
أكرهم يحصلون النفس الفلكية
عرضا لأحوالها قائما بنفسه وذلك
شبه بقول مشركي العرب وغيرهم
الذين جعلوا له سنن ونبات قال
تعالى وجعلوا لله شركاء الجن وخلقهم
ونحو قوله بنن ونبات نزعهم سبحانه
وتعالى عما يصفون وقال تعالى ألا
إنهم من أفيكم يقولون ولله الله
وانهم لكانون وكانوا يقولون
للملائكة نبئت الله كآثرهم هؤلاء من
العقول والعقول والنفوس هي
الملائكة وهي متوافقة الله قال
تعالى ويجعلون لله البنات جهنم
ولهم ما يشتهون وإذا بشر أحدهم
بالأنثى ظل وجهه مسودا وهو كظيم

يتوارى من القوم من سوء ما بشره أعمسكه على هون أم يدسه في التراب الأسامح يحكمون للذين لا يؤمنون الشاكرين
بالآخر تمثل السوء والله المثل الأعلى وهو العزيز الحكيم إلى قوله ويجعلون لله ما يكرهون وتصفأ ألسنتهم الكذب أن لهم الحسنى لاجرم

مسودا وهو كتيب أومين ينشأ في الحلية وهو في الخصال غير ميين وجعلوا (١٩) الملائكة الذين هم عباد الرب أنا الملائكة

خلفهم بالكتب شهاتهم ورساؤن
وقال تعالى أفرأيتم اللات والعزى
ومنات الملائكة الأخرى الكم الذكر
وله التي تلك إذا نسمة من ذنبا
جائز وغير ذلك في القرآن فيين
سبحانه ان الرب الخالق أولى بأن ينزه
عن الأمور الناقصة منك فكيف
تعملون له ماتكروهون أن يكون
لكم وتستصون من إضافة اليكم
مع أن ذلك واقع لاحتلاله ولا تنزهوه
عن ذلك وتنفذوه عنه وهو أحق
بني الكروهل النقصات منكم
وكذلك قوله في التوحيد ضرب
لكم مثلام أنفسكم هل لكم بما
ملكتم أمعناكم من شركاء فيما
رزقناكم فأنتم فسواء تخافونهم
كثفتكم أنفسكم أي كثفت
بعضكم بعضا كما في قوله ثم أنتم
هؤلاء تقتلون أنفسكم وفي قوله لولا
أذمعتوه لن المؤمنين والمؤمنات
بأنفسهم خيرا وفي قوله ولا تفرأوا
أنفسكم وفي قوله فتو والي
مازكم فاقبلوا أنفسكم وقوله ولا
تخرجون أنفسكم من دياركم إلى
قوله ثم أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم
فان المراد في هذا كلام من فزع واحد
فبين سبحانه أن الخلق لا يكون ملوكه
شريك في ماله حتى يخاف ملوكه
كما يخاف تطير بل تعتصون أن يكون
المال لكم قطرا فكيف ترضون
أن تجعلوا ما هو مخلوق ومملوك
شريككم في ماله ويعد كالأدي
وأعد كما كانوا يقولون في تليينهم
ليسك اللهم ليسك لا شريك لك إلا
شريكك هو لك ملككم وما ملك وهذا

الشكر بين سبحانه وتعالى أنه ليس بحوته ولا خلقه بتخضع حكمه سائنه كما يستغض حكم الامامة
بحوت الامعة وقتلهم وأنه ليس من شرطه أن يكون خالق الاجوت فانه ليس هو باو اتعاه رسول
قد خلعت من قبله الرسل وقد بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة وباعده في الحق جهاده
وعبد الله حتى أتاه اليقين من ربه فطاعته واجبة بعد جماعته وجوبها في حياته وأزكلا أن الدين
كل واستقر بحوته فليس فيه نسخ ولهذا جامع القرآن بعدموته لمكة واستقر بحوته فانه قال
القاتل انه كان اماما في حياته وبعد موته الامام غيره ان أراد ذلك أنه صار بعده من هو تطيره
بطاع كما بطاع الرسول فلهذا ما طل وان أراد أنه فاعلم من يخلفه في تنفيذ أمره من به فهذا كان
خلاف في حياته فانه اذا غاب كان خلفا من يخلفه وان قيل انه بعدموته لا ياتر معينا بالامر
بخلاف حياته قيل مباشرة بالامر ليس بشرط في وجوب طاعته بل يجب طاعته على من
بلغه أمره ومنه كما يجب طاعته على من سمع كلامه وقد كان يقول يبلغ للناس طاعته فابغ
بلغ أومين من سامع وان قيل انه في حياته كان يقضي في قضايا معينة مثل اعطاه شخص بعينه
واقامة الحد على شخص بعينه وتنفيذ جبر بعينه قيل نعم وطاعته واجبة في تطير ذلك الى يوم
القيامة بخلاف الاعمال لكن قد يخفى الاستدلال على تطير ذلك كما يخفى العلم على من غاب عنه
فان شاهدنا على ما قال وأفهمه من القاصدان كان فبين غلب وبلغ أمر من هو أومين من بعض
السامعين لكن هذا لتفاضل الناس في معرفة أمره ومنه لا لتفاضلهم في وجوب طاعته عليهم
فما يجب طاعته ولي أمر بعد الا كما يجب طاعته والامور في حياته فطاعته شاملة لجميع العباد
ثم لوا واحدا وان تنوعت طرقهم في البلاغ والسماع والسمع فهو لا يبلغهم من أمرهم ما يبلغ
هؤلاء وهؤلاء يسمعون من أمرهم ما يسمعون هؤلاء وهؤلاء يسمعون من أمرهم ما يسمعون هؤلاء
وكل من أمرهم أمره الرسول وجبت طاعته طاعة الله ورسوله لانه اذا كان الناس ولي أمر قادر
فوشو كفيما رعاياهم ويحكم بما يحكمهم انتم الامم بذلك ولم يجران ولي غيره ولا يمكن بعد ما
يكون شخص واحد مثله وانما يوجد من هو اقرب اليه من غيره فاحق الناس بخلافته بنبوته
اقربهم الى الامر بما امر به واتى عاينهم ولا يطاع أمر طاعة طاهره تعالىة الابقترة و سلطان
بوجب الطاعة كما يطاع أمر في حياته طاعة طاهره تعالىة حتى صار معه من يقابل على طاعة
أمره فالتين كله طاعة لله ورسوله وطاعة الله ورسوله هي الدين كله فمن يطع الرسول فقد اطاع الله
ودين المسلمين بعدموته طاعة الله ورسوله وطاعته لمولى الامر فيما أمره واطاعته فيه هو طاعة
الله ورسوله وأمر ولي الامر الذي أمر الله ان يأمرهم بهم وقسمه وحكمه هو طاعة الله ورسوله
فأعمال الامعة والامة في حياته وعما التي يحيا الله ويرضاها كلها طاعة لله ورسوله ولهذا
كان أصل الدين شهادة أن لا اله الا الله وشهادة أن محمدا رسول الله فانا قبل هو كان اماما واراد
بذلك امامة خارجة عن الرسالة أو امامة يشترط فيها ما لا يشترط في الرسالة أو امامة يعتبر فيها
طاعته بدون طاعة الرسول فهذا كله باطل فان كل ما يطاعه داخل في رسالته وهو في كل
ما يطاع فيه بطاع بأمر رسول الله ولو قدر انه كان اماما مجردا لم يطع حتى تكون طاعته داخله في
طاعة رسول آخر فطاعة انما يجب لله ورسوله ولي أمرت الرسل بطاعتهم فان دخل اطيع
بامامته طاعة داخله في رسالته كان هذا اعمد التاثير فان مجرد رسالته كافية في وجوب طاعته

باب واسع عظيم جدا ليس هذا موضعه وانما الغرض التنبيه على أن في القرآن والحكمة النبوية عامة أصول الدين من المسائل
والدلائل ما يستحق أن يكون أصول الدين وأما ما يدخله بعض الناس في هذا المسمى من الباطل فليس ذلك من أصول الدين وان أدخلت

فيسلم على هذه المسائل والحقائق العقلية مثل في الصفات والقدر ونحو ذلك من المسائل ومثل الاستدلال على حدوث العالم بحدوث
الأعراض التي هي صفات الأجسام القائمة (٣٠) بهلما لا يكون وأما غير هذا فترى بالخدمات التي يحتاج إليها هذا الدليل

من أثبت الأعراض التي هي الصفات أولاً وأثبت بعضها كالإكوان التي هي الحركة والسكون والاجتماع والافتراق وأثبت حدوثها بأدلة إبطال ظهورها بعد الكون وإبطال انتقالها من محل إلى محل بعد اثبات امتناع خلوات الجسم إما عن كل جنس من أجناس الأعراض بأدلة أن الجسم قابل لها وإنه القابل للشيء لا يتحول عنه وعن منته واما عن الإكوان وأثبت امتناع حواشيها أول لها رباعاً والثانية أن ما لا يتحول عن الصفات التي هي الأعراض فهو محدث لأن الصفات التي هي الأعراض لا تكون إلا محدثة وقد يفرضون ذلك في بعض الصفات التي هي الأعراض كالاكوان وما يتحول عن جنس

(مطلب)
في الامام المنتظر

الحوادث فهو حادث لا متنازع حوادث لا تنافي هذه الطريقة مما يعلم بالانظر أن محمد أصلي الله عليه وسلم لم يدع الناس بها إلى الاصرار بل خالف ونقض آياته ولهذا قد اعترف هذا أهل الكلام كالأشعر وغيره أنها ليست طريقة الرسل وأتباعهم ولا سلف الامة وأنها وذكر أنها مخزومة عندهم بل المحققون على أنها طريقة باطلية وإن مقدماتها فيها تفصيل وتقسيم عن نبوت المديح بها مطلقاً ولهذا نحن

اعتمد على ما أصول دينه فأحد الامرين لازمه إيماناً بطلع على متفقاً أو قابل بيننا وبين أدلة القائلين بقدم العالم فتكافأ عند الله أو يرجع هذا آثار وهذا تارة كالحال طوافه عن سبله أو أن يلزم لاجله أو لزمنه معلومة الفساد في الشرع والعقل

كما التزمهم لاجلها انما الحسنة والتور والقرم لاجلها او الهذيل القطع حركات اهل الجنة ولا التزمهم لاجلها كالتزمهم وغيره وان الله والهوام والرب والتارة طوم ولون ورجح وشعور ذلك ولتزمهم لاجلها واهل (٣١) غيرهما ان جميع الاعراض كالطعم واللون

وغيرها لا يجوز بقاها بحال لانهم احتسبوا الى جواب النقض الوارد عليهم لما ثبتوا الصفات لله مع الاستدلال على حدوث الاجسام بصفتها فقالوا صفات الاجسام اضر اى انها تعرض قوتل فلا تبقى بحال بخلاف صفات الله فانها باقية واماما اعتدله طائفة منهم ان العرض ليرقى لم يكن عدمه لان عدمه لما ان يكون لحدوث عند او بفوت شرط او اختيار الصاعل وكل ذلك مجتمع فهذه الحجة لا يجزئها آخرون منهم بل يجوز ان الفعل المتناهي بعدم الموجود كما يحدث لعدم ولا يقولون ان عدم الاجسام لا يكون لا يقطع الاعراض عنها كقائه اولئك ولا يخلق ضد هو الصاد لاقى جعل كقائه من قائه من المعادة واما جمهور عقلا من ادم فقالوا هذه محالة للعلوم بالحس والتزم طوائف من اهل الكلام من المعتزلة وغيرهم لاجلها ان صفات الرب مطلقة او نقي بعضها لان افعال عندهم على حدوث هذه الاشياء هو قيام الصفات بها والرب لا يسل بحس طرده فالتزموا حدوث كل موصوف بصفة قائمة به وهو اضافى غايه الفساد والاضلال ولهذا التزموا القول بخلق القرآن وانكار رؤيه الله في الاخر وقوله على عرشه الى امثال ذلك من الوازم التي التزمها من طردي مقدمات هذه

(مجت)

انلخر واليس والقطب والقوت

الحجة التي جعلها المعتزلة ومن اتبعهم اصل دينهم فهذه اخله فيما سماه هؤلاء اصول الدين ولكن ليست في الحقيقة من اصول الدين التي شرع الله سبحانه واما الدين الذي قال الله فيه املهم شركا شرعوا لهم من الدين ما لم يكن في الله اصول وفروع يحسبه واذا عرف ان معنى اصول الدين في عرف

تجدة الخلق وسعادتهم وطاعتهم لله ورسوله بشرط مجتمع لا يقدر عليه الناس ولا يقدر على أحد منهم وقولوا الناس لا يكون أحد ناجيا من عذاب الله الا بخلق ولا يكون سعيد الا بخلق ولا يكون احمدا من الا بخلق فزعموا أحد من اهل باطلان قولهم ولما ان يكون الله قد آس عباد من رحمة واوجب عذابا لجميع الخلق المسلمين وغيرهم وعلى هذا التقدير فهم اول الانبياء المعذبين فله ليس لاحد منهم طريق الى المعرفة امر هذا الامام الذي يقتضون انه موجود غائب ولا يراه ولا يخبره بل عندهم من الاقوال المنقولة عن شيوخ الرافضة ما يدكرون انه منقول عن الاثمة المتقدمين على هذا المنتظر وهم لا ينقلون شيئا عن المنتظر وان قدر ان بعضهم نقل عنه ما علم انه كذب وسند ذلك الاقوال ان كانت كافية فلا حاجة الى المنتظر وان لم تكن كافية فقد اقروا بشقائهم وعذابهم حيث كانت سعادتهم وموقوفة على امر لا يعلمون عدا امر وقدر ايت طائفة من شيوخ الرافضة كان العود الخلق يقول اذا اختلفت الامامية على قولين أحدهما يعرف قائله والاخر لا يعرف قائله كان القول الذي لا يصرف قائله هو القول الحق الذي يجب اتباعه لان المنتظر المعصوم في تلك الطائفة وهذا غاية الجهل والاضلال فانه بتقدير وجود المنتظر المعصوم لا يعلم انه قال ذلك القول اذ لم ينقله عنه أحد ولا عن نقله عنه فمن أين يجزم بانه قوله ولم لا يجوز ان يكون القول الآخر قوله وهو لغيت وخوفه من الظالمين لا يحكم اظهار قوله كما يدعون خلقه وكان اصل دين هؤلاء الرافضة متبني على مجهول ومعلوم لا على موجود ولا معلوم يظنون ان امامهم موجود معصوم وهو مفقود معدوم ولو كان موجودا معصوما فهم معترفون بانهم لا يقدر ان يعرفوا امره ونهيه كما كانوا يعرفون امر آباءه ونهيه والمقصود بالامام انما هو طاعة امره فاذا كان العلم بامرهم مجتمعاً كانت طاعته متممة فكان المقصود به مجتمعاً واذا كان المقصود به متمم لا يكفي اثبات الوسيلة قائدة اصل بل كان اثبات الوسيلة التي لا يحصل بها المقصود بها من باب السفة والعتب والعذاب الصريح باتفاق اهل الشرع وباتفاق العقلاء القائلين بتعيين العقول وتفصيلها بل باتفاق العقلاء مطلقاً فانهم اذا فسروا الصريح بما يضر كانوا متفقين على أن معرفة الضار بغير العقل والاجماع بهذا الامام الذي ليس فيه منفعة بل مضرة في العقل والنفس والبدن والمال وغير ذلك فصح شرعاً وعقلاً ولهذا كان المشيعون من ابعد الناس عن مصلحة الدين والدنيا لا تنتظم لهم مصلحة دينهم ولا دنياهم ان لم يدخلوا في طاعة غيرهم كاليهود الذين لا تنتظم لهم مصلحة الا لا يدخلوا في طاعة من هو خارج عن دينهم فهم يوجبون وجود الامام المنتظر المعصوم لان مصلحة الدين والدنيا لا تحصل الا بغير عندهم وهم لم يحصل لهم بهذا المنتظر مصلحة في الدين ولا في الدنيا والذين كذبوا به لم تقم مصلحة في الدين ولا في الدنيا بل كانوا اقوم بمصالح الدين والناس ان يلبه فعل بذلك ان قولهم في الامامة لا يتلوه الا ما ورثه الخري و التدايم واهل ليس فيه شئ من الكرامة وان ذلك اذا كان اعظم مطلب الدين فهم اعد الناس عن الحق والهدى في اعظم مطلب الدين وان لم يكن اعظم مطلب الدين ظهر بطلان ما ادعوا من ذلك فثبت بطلان قولهم على التقديرين وهو المطلوب فان قال هؤلاء الرافضة ايما تباين هذا المنتظر المعصوم مثل ايما من شيوخ الزهد والدين بالياس وانلخر والقوت والقطب ورجال الصيب ونحو ذلك من الأشخاص الذين لا يعرفون وجودهم

أجل ما كان من المهاجرين إليها فقال لها يا أمه قد استأذنتك السلطان (٢٣٣) الجبهة الحسن لآنها كانت من أهل العقول

ورزقهم وهداهم وصوره وأما الرسل وسائط في تسليم رسالته لا ميل لاحد إلى السعادة إلا بطاعة الرسل وأما خلقه وهداهم وصوره ورزقهم فلا يقدر عليه إلا الله تعالى فهذا لا يتوقف على حجة الرسل ولا يتوقف عليهم بل ولا يتوقف نصر الملق ورزقهم على وجود الرسل أصلا بل قبل خلق ذلك مما يشهد من الأسباب الواضحة الملائكة وغيرهم وقد يكون لبعض الشرقي خلق من الأسباب ما هو معروف في البشر وأما كون ذلك لا يكون إلا بواسطة البشر أو أن أحدا من البشر يتولى ذلك كله ونحو ذلك فهذا كله باطل وحقيقة الظرافة إذا احتضروا ضلال الضلال ولن ينفعكم اليوم إذ ظلمت أنكم في العذاب مشركون وأيضا فمن المعلوم أن أشرف مسائل المسلمين وأهم المطالب في الدين ينبغي أن يكون ذكرها في كتاب الله تعالى أعظم من غيرها ويسان الرسول لها أولي من بيان غيرها والقرآن معلوم ذكر توحيد الله تعالى وذكر أسماء صفاته وآياته وملائكته وكسبه ورسوله واليوم الآخر والقصص والامور والهي والحجود والقرائن بخلاف الامامة فكيف يكون القرآن علواً بعد الامامة لا أشرف وأيضا فان الله تعالى قد علم السعادة بما لا ذكر فيه الامامة فقال ومن يطع الله والرسول فأولئك مع الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والتهادوا الصالحين وحسن أولئك رفيقا وقال ومن يطع الله ورسوله ينص الله لوجهه ومن يعص الله ورسوله وتعد الله جوده ينصه دارا خلا فيها له عذاب مهين فقصد الله في القرآن أن من أطاع الله ورسوله كان سعيدا في الآخرة ومن عصى الله ورسوله وتعذبه جوده كان معذبا وهذا هو الفرق بين السعداء والاشقاء ولم يذكر الامامة فان قال قائل ان الامامة داخله في طاعة الله ورسوله قيل نهايتها ان تكون بعض الواجبات كالصلاة والامامة والجم وغير ذلك مما يدخل في طاعة الله ورسوله فكيف تكون هي وحدها أشرف مسائل المسلمين وأهم مطالب الدين فان قيل لا يمكن طاعة الرسول إلا بطاعة الامام فاهو الذي يعرف الشرع قيل هذا هو دعوى المذهب ولا حجة فيه ومعلوم أن القرآن لم يبدل على هذا كمال على سائر أصول الدين وقد تقدم ان هذا الامام الذي يدعونه لم ينتفع به أحد في ذلك وسبق ان شاء الله تعالى ان ما جاء به الرسول لا يحتاج في معرفته الى احسن الامانة

(الوجه الثاني) أن يقال أصول الدين عند الامامة أربعة التوحيد والعدل والنسوة والامانة هي آخر المراتب والتوحيد والعدل والنسوة قبل ذلك وهم يدخلون في التوحيد في الصفات والقول بان القرآن مخلوق وأن الله لا يرى في الآخرة ويدخلون في العدل التكذيب بالقدر وأن الله لا يقدر ان يهدي من يشاء ولا يقدر ان يضل من يشاء وأنه قد يشاء ما لا يكون ويكون ما لا يشاء وغير ذلك فلا يقولون ان خلق كل شيء والله على كل شيء قدير ولا اهما شاء الله كل من لم يشأ لم يكن لكن التوحيد والعدل والنسوة مقدمة على الامامة فكيف تكون الامامة أشرف وأهم وأيضا فالامامة انما واجبها كونها الطاعة الواجبة فهي واجبة وجوب الوسائل فكيف تكون الوسيلة أشرف وأهم من المقصود

(الوجه الثالث) أن يقال ان كانت الامامة أهم مطالب الدين وأشرف مسائل المسلمين فأيعد الناس عن هذا الاهم الاشراف فاتهم الرضا فاتهم قد وافوا الامامة اخضع قول وأقدم

الاستقيم وهذا من منارات الشبه فله لا يوجد في كلام النبي صلى الله عليه وسلم ولا أحسن الصحابة والتابعين ولا أحسن الائمة المتبعين أنه علق بمعنى لفظ الجهر والجسم والتميز والعرض ونحو ذلك شيئا من أصول الدين لا الدلائل ولا المسائل والمتكلمون

(مطلب)

في أصول الدين عند الشيعة المهدى

بأمثال هذه العبارات ووزنت بالكتاب والسنة بحيث ثبت الحق الذي أنبته الكتاب والسنة وتوفي الباطل الذي نفاه الكتاب والسنة كان ذلك هو الحق بخلاف ما سلكه أهل الأهواء من التكلم بهذه الالفاظ نقبا وإثباتا في الوسائل والمسائل من غير بيان التفصيل والتقسيم الذي هو من الصراط

هذه الصلوات يتخير فيها دهرهم بالحرارة لاختلاف الوضع وآثاره لاختلاف فهم المعنى الذي هو مدلول القطع كنقول الجسم هو المؤلف ثم يتسارعون هل هو في الجوهر الواحد بشرط تأليفه (٣٤) أو الجوهران فصاعدا أو السمة أو الثابتة أو غير ذلك ومن قول هو

الذي يمكن فرض الأبعاد الثلاثة فيه وأنه ممكن الماخوذ من القوة ومن يقول هو الموجود أو يقول هو الموجود القاطن بنفسه لا يكون الا كذلك والسلف والامة الذين ذموا وادعوا الكلام في الجوهر والجسم والعرض ضمن كلامهم ذمهم يدخل المعاني التي يقتضها هؤلاء بهذه الافتادات في أصول الدين في ثلاثه وفي مسائله فثباتا واثباتا فاما اذا عرفت المعاني الضمنية الثانية بالكلام والسنة وعبر عنها لمن يفهم هذه الافتادات لتبين ما وافق الحق من معاني هؤلاء وما خالف هذا عظيم المنفعة وهو من الحكم بالكلام بين الناس فيما اختلفوا فيه فكأنما تعالى كائن الناس امة واحدة فثبت الله الدين بمشرب ومنزدين وأزل معهم الكتاب بالحق ليحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه وهو مثل الحكم بين سائر الامم بالكلام فيما اختلفوا فيه من المعاني التي يعبرون عنها ومعهم وعرفهم وذلك محتاج الى معرفة معاني الكتاب والسنة ومعرفة معاني هؤلاء بألفاظهم ثم اعتبار هذه المعاني بهذه المعاني لتظهر المواقف والمخالفات وأما قول السائل فان قيل بالجوهر فما وجهه وقد فهمنا من عليه الصلاة والسلام التي عن الكلام في بعض المسائل فقال قد تقدم الاستفسار والتفصيل في جواب السؤال وان ما هو في الحقيقة أصول الدين الذي بعث الله به رسوله فلا يجوز ان

القول والدين كل سنيته انشاء الله تعالى اذا تكلمنا على جميعهم ويكتفى ان مطلوبهم بالامامة ان يكون لهم رئيس معصوم يكون لطاق مصالح دينهم ودنياهم وليس في الطوائف ابطع من مصلحة الطغاة والامامة منهم فانهم يحتالون على الجمهور ويعدون لا يريه عين ولا أثر ولا يسمع له حسن ولا خسر فلم يحصل لهم من الامر المقصود بل ما من شئ وأي من فرض اماما فافاق بعض مصالح الدين والثباتا كان غير ايمان لا يتبعه في شئ من مصالح الامامة ولهذا تجدهم لما فاتهم مصلحة الامامة يدخلون في طاعة كثر اولئك الذين لا يرواه بعض مقامهم فينتابهم يدعون الناس الى طاعة امامهم معصوم اصحابا يرجعون الى طاعة كثرهم فلو لم يكونوا بعدد عن مقصود الامامة وعن الخيرة والكرامة عن سلك منهاج النداهة وفي الجملة فثبت الله تعالى فذلك ولولا الامور مصالح في الدين والدنيا سواء كانت الامامة اهم الامور او لم تكن والرافضة أبعد الناس عن حصول هذه المصلحة لهم فقد فاتهم على قولهم الخيرة المطلوب من أهم مطالب الدين وأشرف مسائل المسلمين ولقد طلب من بعض كبار شيوخهم الفضلاء ان يكتبوا كتابا في ذلك فوافقوه وفررت به ما يقولونه في هذا الباب فتقولهم ان الله أمر العبادونهم فوجب ان يفعل بهم الطيف الذي يكونون عنه أقرب الى الفعل الواجب وترك القبيح لان من دعائهم ليا كل طعاما فلذا كان مراده الا كل فصل ما عين على ذلك من الاسباب كتلفه بالشر واجلحه في مجلس يناسبه وامثال ذلك وان لم يكن مراده ان يا كل عيسى في وجهه واغلق الباب ونحو ذلك وهذا اخذوا من المعتزلة ليس هو من اصول شيوخهم القديما ثم قالوا والامام لطف لان الناس اذا كلنهم امام بهم والواجب ان يهابهم عن القبيح كما هو اقرب الى فعل المأمور وترك المنذور فوجب ان يكون لهم امام لا بد ان يكون معصوما لانه اذا لم يكن معصوما لم يحصل به المقصود ولم تدع العصمة لاحد بعد الثاني صلى الله تعالى عليه وسلم الا اني فثبت ان يكون هو اياه للاجماع على انتقاما سواء وسطته في العبارة في هذه المعاني ثم قالوا وعلى نص على الحسن والحسين على الحسن الى ان انتهت التوبة الى المنتظر محمد بن الحسن صاحب السرداب الغائب فاعترف ان هذا تخير رمزهم على غاية الكمال قلت فانما كانت طائفتان فاعلم والحق والهسي وهم يقولون من لم يؤمن بالمنتظر فهو كافر فهذا المنتظر هل رآه أو ما من رآه أو سمعت بحضرة أو تعرف شيئا من كلامه الذي قاله هو أو ما أمر به أو ما نهى عنه ما خذوا عنه كما يؤخذ من الائمة قال لا قلت فاي فائدة في ايماننا هذا أو اي لطف يحصل لنا بهذا ثم كف يحوز ان نكفنا الله تعالى بطاعة شخص ونحن لا نعلم ما به امرنا به ولا ما نهانا عنه ولا طريق لنا الى معرفة ذلك بوجه من الوجوه وهم من أشد الناس انكارا لتكليف ما لا يطاق فهل يكون في تكليف ما لا يطاق ما يقع من هذا افعال اثبات هذا مبني على تلك القدمات قلت لكن المقصود لتأمين تلك القدمات هو ما يتعلق بنا نحن والافعال على ما مضى اذا لم يتعلق بسانه أمر ولا نهى واذا كان كلامنا في تلك القدمات لا يحصل لنا فائدة ولا لغيرنا ولا يفيدنا الا تكليف ما لا يقدر عليه علم ان الاعيان بهذا المنتظر من باب الجهل والضلالة لا من باب اللطف والعلمة والذي عند الامامية من النقل عن الائمة الموق ان كان حقا حصل به سعادتهم فلا حاجة بهم الى المنتظر وان كان باطلا فها يصالح منتفعوا بالمنتظر في رد هذا الباطل فلم ينتفعوا بالمنتظر لاق اثبات

ينهى عنه بحال بخلاف ما سمي أصول الدين وليس هو اصولا في الحقيقة لادلائل ولا مسائل أو هو اصول دين لم يشرعه الله بل شرعه من شرع من الدين ما يأنه به الله وأماما ذكره السائل من نهيه فقلنا جاء به الكتاب والسنة التي هي عن أمور منها القول

على الله بل اعلم كقوله تعالى قل انما امرت بى ان اكون واحدا من راسخين على الحق وان تشر كواهلهم ان يزل بهم سلطانا وان تقولوا على الله ما لا تعلمون وقوله ولا تنفد ما ليس لك به علم ومنها ان (٢٥) يقال على الله غير الحق كقوله ألم يؤخذ عليهم

ميثاق الكتاب ألا يقولوا على الله الا الحق ومنها الجدل بغير علم كقوله تعالى ها انتم هؤلاء حاجتكم فيما لكم به علم ومنها الجدل فى الحق بعلمه وهه كقوله تعالى جادلوك فى الحق بعد ما تبين ومنها الجدل بالباطل بغيره وجادلوا بالباطل ليدحضوا به الحق ومنها الجدل فى آياته كقوله تعالى ما يجادل فى آيات الله الا الذين كفروا وقوله الذين يجادلون فى آيات الله بغير سلطان آياتهم ان في صدورهم الاكبرها هم بالقوة وقوله ويعلم الذين يجادلون فى آياتنا ما لهم من محص ويحذركم وقوله والذين يجادلون فى الله من بعد ما اصحبهم بجهنم احضه عند ربهم وقوله وهم يجادلون فى الله وهوشديد الحال وقوله ومن الناس من يجادل فى الله بغير علم ولا هدى ولا كتاب منير ومن الامور التي نهى الله عنها فى كتابه التفرق والاختلاف كقوله واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا الى قوله ولا تكونوا كلين تفرقوا واختلفوا من بعد ما حاجهم النيات واوالتك لهم عذاب عظيم يوم تبض وجوه وتسود وجوه قال ابن عباس تبض وجوه اهل السنة والجماعة وتسود وجوه اهل البدعة والفرقة وقال تعالى ان الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعا لست منهم شي انما

حق ولا فى نفي باطل ولا امر معروف ولا نهى عن منكر ولم يحصل به لواحد منهم حق من المسئلة والقطب والمنفعة المألوفة من الامامة والجهل الذين يصفون امورهم بالجهولات كرجال الغيب والقطب والقوت وان خسر ونحو ذلك مع جهلهم وخلاصهم وكونهم يثبتون ما لم يحصل له به مصلحة والاطف ولا منفعة لاقى الدين ولا فى الدنيا اقل من لال من الرافضة فان الخضر ينتقم ربه ويجمع غلته وان كان غالطا فى اعتقاد ما انه الخضر فقد يرى احداهم بعض الجن فيعلن انه الخضر ولا يخاطبه الجنى الا بما يرى به قبلة منه لم يطلعه على ذلك فيكون الرجل ادى من نفسه لامن ذلك المخاطبة ومنهم من يقول لكل زمان خضر ومنهم من يقول لكل وقت خضر واكتفوا كلهم بدموا من يقولون انهم روى الخضر فيها وقد يرى الخضر على صور مختلفة وعلى صور غائبة وامثال ذلك وذلك لان هذا الذى يقول انه الخضر هو جنى بل هو شيطان يظهر لى بآية يضل وفي ذلك حكايات كثيرة ينصق هذا الموضوع عن ذكرها وعلى كل تقدير فما صنف الشعة اكثر من لال من هؤلاء فان المنتظر ليس عندهم نقل ثابت عنه ولا يعتد به من روى انه المنتظر ولما دخل السرداب كان عندهم صغير لم يبلغ من التيز وهم يقولون من الاكاذيب اصناف ما يقبله هؤلاء ويعرضون عن الاقتداء بالكتاب والسنة اكثر من اعراض هؤلاء ويقدمون فى خوار المسلمين قداميادهم عليه هؤلاء فهم اقل عن مصالح الامامة من جميع طوائف الامة فقد فاتهم على قولهم اهم الدين واشره

(الوجه الرابع) ان يقال قوة التي يحصل بسبب ادراكها تلي درجة الكرامة كلام باطل فان عبرة معرفة امام وقته وادراكه بعينه لا يستحقه الكرامة ان لموافق امره والافقيست معرفة امام الوقت باعظم من معرفة ارسول صلى الله تعالى عليه وسلم ومن عرف ان محمدا رسولا الله فلم يؤمن به ولم يبع امره لم يحصل له حق من الكرامة ولو آمن بالتي وعصا موضع الفراض وتعدى الحدود كان مستحقا للويعند الامامية وسائر طوائف المسلمين فكيف بن عرف الامام وهو موضع الفراض مستحق للحدود وكثير من هؤلاء يقول حب على حسنة لا يضر معها سيئة وان كانت السيئات لا تضر مع حب على فلا حاجة الى الامام المعصوم الذى هو لطف فى التكليف فله اذا لم يوجد انما هو حسنة سيئات ومعاص فان كان حب على كفا فمواووجد الامام ولم يوجد

(الوجه الخامس) قوله هو احد اركان الايمان المستحق بسببه الجلال فى الجنان فقال له من جعل هذا من الايمان لاهل الجاهل واليهتان وستكلم ان شاء الله تعالى على ما ذكرتم من ذلك والله تعالى وصف المؤمنين واحوالهم والتي صلى الله تعالى عليه وسلم قد فسر الايمان وذكر شعبه ولم يذكر ائمة ولا رسوله الامامة فى اركان الايمان فى الحديث الصحيح حديث جابر لما قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فى صورة اعرابي وسأله عن الاسلام والاعان والاحسان قاله الاسلام ان تشهد ان لا اله الا الله وان محمدا رسولا الله وتقيم الصلاة وتؤتي الزكاة وتصوم رمضان وتحج البيت قال والاعيان ان تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر والعش بعد الموت وتؤمن بالقد خيره وشره ولم يذكر الامامة قال والاحسان ان تعبد الله كأنك تراه فان لم تكن تراه فانه براك وهذا الحديث متفق على صحته متلقى بالقبول

(٤ - منهاج أول) أمرهم الى الله وقال تعالى فاقم وجهك للدين حنيفا فطر الله الذى فطر الناس عليها لا تبديل لنطق الله الى قوله ولا تكونوا من المشركين من الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعا وقد قدم اهل التفرق والاختلاف فى مثل قوله تعالى وما

تفرق الذين أوثوا الكتاب الأمن بعد ما جعلهم العلم بآياتهم وفي مثل هذه ولا يزالون مختلفين إلا من رحم ربك ولذلك خلقهم وفي مثل قوة وإن الذين اختلفوا في الكتاب لفي شقاق بعيد (٣٢٦) وكذلك نرسول الله صلى الله عليه وسلم قال في كتاب الله كالمدينة

أجمع أهل العلم بالتفعل على صحتة وقد أخرجه أصحاب الصحيح من غيره فهو من المتفق عليه من حديث أبي هريرة وفي آخره مسلم من حديث عمر وهم وإن كانوا لا يقرنون بصحة هذه الأحاديث خلاصتها حتى ما أحاديثه موضوعه كذب اتفاق أهل المعرفة فاما أن يمتنع بما يقوم للبليل على صحتة نحن وهم أو لا يمتنع بشئ من ذلك نحن ولا هم فان تركوا الرواية رأسا أمكن أن ننزل الرواية أما أثاروهم فلا يمتنع معارضة الرواية بالرواية لا يمتنع ما تقوم به الحجة ونحن نبين الدلائل الدالة على كذب ما يعلونون به أهل السنن الروايات الباطلة والدلائل الدالة على صحتها على أهل العلم بالحديث وصحوة وبألا لا يمتنع بالحديث فقد قال الله تعالى إنما المؤمنون الذين إذا ذكر الله وجلت قلوبهم وإذا تليت عليهم آياته زادتهم عظاما وعلى ربهم يتوكلون الذين يعقون الصلاة ويحاربون قضاة ينفقون أولئكم الذين المؤمنون حقا لهم جرات عند ربهم ومغفرة ورزق كريم فيهدلهم ولا بالايان من غير ذ كر الامامة وقال تعالى إنما المؤمنون الذين آمنوا بالله ورسوله ثم لم ينزلوا به جادا وبأولهم وأنفسهم في سبيل الله أولئكم الصادقون فجعلهم صادقين في الايمان من غير ذ كر الامامة وقال تعالى ليس البر أن تولوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب ولكن الذين آمنوا بالله واليوم الآخر والملائكة والكتاب والنبيين وآ في المال على حبه ذوى القربى واليتامى والمساكين وإن السبيل والسائلين وفي الرقاب وأقام الصلاة وآ في الزكاة والموفون بعهدهم إذا عاهدوا والصابرين في البأساء والضراء ومن الأيس أولئكم الذين صدقوا وأولئكم المتقون ولم يذ كر الامامة وقال تعالى ألم نذكر الكتاب لا يبيغيه هدى المتقين الذين يؤمنون بالتسبيحون الصلاة ويحاربون قضاة ينفقون والذين يؤمنون بما أنزل اليك وما أنزل من قبلك ولا آخرهم وقوتون أولئكم على هدى من ربهم وأولئكم المفلحون فجعلهم مهتدين مفلحين ولم يذ كر الامامة وأيضا فخص نعلم بالاضطرار من دين محمد بن عبد الله صلى الله تعالى عليه وسلم أن الناس كانوا إذا أسلموا لم يحصل ايمانهم موقوفا على معرفة الامامة ولم يذ كر لهم شأ من ذلك وما كان أحد أركان الايمان لا يذ أن يبينه الرسول لاهل الايمان لمحصل لهم الايمان فاذا علم بالاضطرار أن هذا ايمان يكن الرسول يشترطه في الايمان علم أن اشتراطه في الايمان من أقوال أهل البيت فان قيل قد دخلت في عموم النص وأهوى من باب ما لا يمت الواجب الاله أو دل عليها نص آخر قبل هذا كله لوصح كان غايته أن تكون من بعض فروع الدين لتكون من أركان الايمان فان ركن الايمان لا يحصل الايمان الاله كالشهادتين فلا يكون الرجل مؤسحا يشهد أن لا اله الا الله وأن محمدا رسول الله فلو كانت الامامة ركنافي الايمان لا يمت ايمان أحد الاله لوجب أن يبينه الرسول بابا عاما فاطعا للهدى كابين الشهادتين والايمان للملائكة والكتب والرسول واليوم الآخر فكيف ونحن نعلم بالاضطرار من دينه أن الذين دخلوا في دينه أفواجا لم يشترطوا على أحد منهم في الايمان الايمان بالامامة لا مطلقا ولا معينا

(الوجه السادس) قوله قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم من مات ولم يعرف امام زمانه مات ميتة جاهلية فقال له أولا من روى هذا الحديث بهذا اللفظ وأين استاده وكيف يجوز أن يمتنع بقل عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم من غير بيان الطريق الذي به ثبت أن النبي

المشهور عنه الذي روى مسلم عنه عن عبد الله بن عمرو وسائر معروف في مسند أحد وغيره من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم خرج على أصحابه وهم يتناحلون في القدر ورجل يقول ألم يقل الله كذا ورجل يقول ألم يقل الله كذا فكنا نحقق في وجهه سب الرمان فقال أبهذا أمر تم انما هلك من كان قبلكم بهذا أمروا كتب الله بعضه بعضا وانما نزل كتاب الله يصدق بعضه بعضا لا يكذب انظر واما أمرهم فافعلوا وما نهيتهم عنه فاجتنبوه هذا الحديث أو نحو وكذلك قوة المراءى القرآن كفر وكذلك ما أخرجه في الصحيحين عن عائشة رضي الله تعالى عنها أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قراه النبي أنزل عليك الكتاب منه آيات محكمات هن أم الكتاب وأخر متشابهات فأما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله فقال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم اذا رأيتم الذين يتبعون ما تشابه منه فأولئك الذين سمى الله فاحذروهم وأما أن يكون الكتاب والسنة نهى عن معرفة المسائل التي تدخل فيها استحق أن يكون من أصول الدين فهذا لا يجوز اللهم إلا أن ينهى عن بعض ذلك في بعض الأحوال مثل مخاطبة شخص بما يحجز عن فهمه فيضل كقول عبد الله بن مسعود ما من رجل يحدث قوما حديثا لا تبلغه عقولهم الا كان فتنة لبعضهم وكقول علي حدثوا الناس بما يفهمون ودعوا ما ينكرون أحببوا أن يكذب الله ورسوله أو مثل حتى يستأنم فسادا أعظم من تركه فيدخل في قوله عليه السلام من رأى منك

صلى

حدثوا الناس بما يفهمون ودعوا

ما ينكرون أحببوا أن يكذب الله ورسوله أو مثل حتى يستأنم فسادا أعظم من تركه فيدخل في قوله عليه السلام من رأى منك

متبرك المتيقن به يستعمل لم يستطع قبله فان لم يستطع قبله وذلك لان من اذنب الايمان واسلم واما قول السائل اذ قيل بالموافق فهل يحب وهل نقل عنه عليه السلام ما يقتضيه وجوبه فيقال لا ريب انه (٣٧) يجب على كل أحد ان يؤمن بما جاء به الرسول

ايما طاعا مجلا ولا ريب ان معرفة ما جاء به الرسول على التفصيل فرض على الكفاية فان ذلك داخل في تبليغ ما بعث الله به رسوله ودخل في تدبر القرآن وعقله وفهمه وعلم الكتاب والحكمة وحفظه اذ ذكر والدعاء الى الخير والامر بالمعروف والنهي عن المنكر والبقاء الى سبيل الرب بالحكمة والمروعة الحسنة والمجاهدة باقى هي احسن وتحوز ذلك مما اوجب الله على المؤمنين فهو واجب على اعيانهم فهذا يتنوع بتنوع قدرهم واحتجهم ومعرفةهم وما امر به اعيانهم ولا يجب على العاخرين سماع بعض العلم او عن فهم دقيقه ما يجب على القادر على ذلك ويجب على من سمع التصوص وفهمه من علم التفصيل ما لا يجب على من لم يسمعها ويجب على المفتي والمحدث والمجادل ما لا يجب على من ليس كذلك واما قوله هل يكفي في ذلك ما يصل اليه المحدثين غلبة الظن اولايين الوصول الى القطع فيقال الصواب في ذلك التفصيل فانه وان كان طوائف من أهل الكلام يزعمون ان المسائل الحسنة التي قد يسمونها مسائل الاصول يجب القطع فيها جميعا ولا يجوز الاستدلال فيها بتعدد دليل يقيد اليقين وقد يوجبون القطع فيها كلها على كل أحد فهذا الذي قالوه على خلافه وهو سهو خطأ مخالف لكتاب والسنة واجماع

صلى الله تعالى عليه وسلم قاله هذا وان يجوز له الحال عند أهل العلم بالحديث فكيف هذا الحديث بهذا القيد لا يعرف انما الحديث المعروف مثل ما روي مسلم في صحيحه عن نافع قال جاء عبد الله بن عمر الى عبد الله بن مطيع حين كان من أمر الحرة ما كان زين بن زيد من معاوية فقال اطرحوا لابي عبد الرحمن وسند فقال اني لم اترك لاجس ائبيل لاحد ذلك الحديث سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يقول سمعت يقول من طلع يوما من طاعة في اقوم القيامه لاجلها ومن مات وليس في عنقه سمعة مات ميتة جاهلية وهذا حديث حديث عبد الله بن عمر لعبد الله بن مطيع بن الاسود لما دخلوا طاعة امير وقتهم زين بن مطيع انه كان فيه من الظلم ما كان ثم انه اقتتل هو وهم وفعل باهل الحرة امورا مشكورة فعلم ان هذا الحديث دخل على ما دل عليه سائر الاحاديث الا تنتم انه لا يخرج على ولادة امور المعلن بالسيف فان لم يكن مطعها ولادة الامور مات ميتة جاهلية وهذا ضد قول الرافضة فانهم اعظم الناس مخالفة لولادة الامور وابعد الناس عن طاعتهم الاكرها ونحن نطلبهم اولا بصحة النقل ثم بتقدير ان يكون نافله واحدا فكيف يجوز ان يثبت اصل الايمان بخبر مثل هذا الذي لا يعرفه ناقل وان عرفه ناقل امكن خطؤه وكذبوه هل يثبت اصل الايمان الا بطريق على

(الوجه السابع) ان يقال ان كان هذا الحديث من كلام النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فلس به حجة لهذا القائل فان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قد قال مات ميتة جاهلية وهذا الحديث يتناول من قاتل في العصية والرافضة ورس هؤلاء ولكن لا يكفر المسلم بالاقتيال في العصية كدل على ذلك الكتاب والسنة فكيف يكفر بمدون ذلك وفي صحيح مسلم عن ابي هريرة رضى الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم من خرج من طاعة وفاق الجماعة ثم مات ميتة جاهلية وهذا حال الرافضة فانهم يخرجون عن الطاعة ويقارون الجماعة وفي العصية عن ابن عباس رضى الله عنه ما عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال من راي من امير شيئا يكرهه فليصبر عليه فان من خرج من السلطان شرا مات ميتة جاهلية وهذه النصوص مع كونها صحيحة في حال الرافضة فهي وامثالها المعروفة عند أهل العلم لا يترك القيد الذي نقله

(الوجه الثامن) ان هذا الحديث الذي ذكره جملة الرافضة لانهم لا يعرفون امام زمانهم فانهم يدعون انه الغائب المنتظر محمد بن الحسن الذي دخل سر ديار سمرقند سنة ستين ومائتين او نحوها ولم يصد بل كان عمره مائتين ولما نالوا امانا حسنا ونحو ذلك وله الان على قولهم اكثر من اربع مائة سنة ولم يره عين ولا اثر ولا سمع له حس ولا خبر فليس فهم أحد يعرفه لابعنه ولا صفته لكن يقولون ان هذا الشخص الذي لم يره أحد ولم يسمع له خبر هو امام زمانهم ومعلوم ان هذا ليس هو معرفة بالامام وتظهر هذا ان يكون له رجل قريب من جملة في الدنيا ولا يعرف شيئا من احواله فهذا لا يعرف ان جملة كذلك المال الملقط اذا عرف انه مال كذا ولم يعرف عنه يمكن عارفا صاحب القطة بل هذا اعرف لان هذا يمكن ترتيب بعض احكام الملك والنسب عليه واما في المنتظر فلا يعرفه حال ينتفع في الامامة فان معرفة الامام التي تخرج الانسان من الجاهلية هي المعرفة التي يحصل بها طاعة وجاعة خلاف ما كان عليه

سلف الامة وانما هم مع ذلك من ابعد الناس عما اوجبوه فانهم كثيرا ما يحضون فيها بالادة التي رغبوها قطعها وتكون في الحقيقة من الاغلو طات فضلا عن ان تكون من الطينيات حتى ان الشخص الواحد منهم كثيرا ما يقطع بصحة حجة في موضع ويقطع

صلى الله عليه وسلم انهم لا تكون قد قلت في الخبر ثم قال رسول الله قال كتاب الله قد بناها لذيكم ونصيرها بعدكم وحيكم ما يشكم هو الفصل ليس بالهزل من تركه من جبار قصمه الله ومن ابتغى الهدى (٢٩) في غير ما هداه الله وهو جبار الله الملتزم وهو الذي

الحكيم وهو الصراط المستقيم وهو الذي لا تزيغ به الاهواء ولا تنبس به اللسان ولا يخلق عن كثرة الرد ولا تنقضي عاقبته ولا يشع منه العلماء وقد رواه يقولوا يختلف به الآراء هو الذي تسمي الجنة اذ سمعتم ان قالوا ان سمعنا قرا نأصحبها يهتدي الى الرشدين من قال به صدق ومن عمل به اجر ومن حكم به عدل ومن دعا اليه هدى الى الصراط مستقيم وقال تعالى وان هذا صراطي مستقيما فاتبعوه ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله وقال تعالى المص كتاب انزل اليك فلا يكن في صدرك حرج منه لتنذر به وذكرى للمؤمنين اتبعوا ما انزل اليكم من ربكم ولا تتبعوا من دونه اولياء وقال وهذا كتاب انزلناه مبارك فاتبعوه واتقوا لعلكم ترحمون ان تقولوا انما انزل الكتاب على طائفتين من قبلنا وان كنائع دراستهم فافان اولئك قولوا لو انما انزل علنا الكتاب لكان اهدى منهم فقد جاءكم بشئ من ربكم وهدي ورحمة فمن اظلم ممن كذب بايات الله وصدق فيها نبيرى الذين يصدفون عن آياتنا سوء العذاب بما كانوا يصدفون فذكر سبحانه أم يحجز المصنف عن آياته مطلقا سواء كان مكذبا أو لم يكن سوء العذاب بما كانوا يصدفون بين ذلك ان كل من لم يقر بما جاءه الرسول فهو كافر سواء اعتقد كذبه أو استكبر عن الاعيان به أو أعرض عنه أو أضاف

المسلمين المطالب التي تنازعت الامامة فيما بعد النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وهذه هي مسئلة الامامة قبله فلا تلتفت فمع ولا معنى صحيح فان ما ذكرته لا يدل على هذا المعنى بل مفهوم اللفظ ومقتضاه انهم المطالب بالدين مطلقا واشرف مسائل المسلمين مطلقا ويتقدر ان يكون هذا امر اهل فهو معنى اهل فان المسلمين تنازعوا بعد النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في مسائل اشرف من هذه ويتقدر ان تكون هي الاشرف فلذلك كبرته فيما ابطال المذاهب واقصد المطالب وذلك ان النزاع في الامامة يظهر الا في خلافة علي واما علي عهدنا لطفه الثلاثة فلم يظهر نزاع الا ما جرى يوم السقيفة وما انفصلوا حتى اتفقوا ومثل هذا لا يعد نزاعا ولو قدر ان النزاع فيها كان عقب موت النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فليس كل ما تنوزع فيه عقب موته صلى الله تعالى عليه وسلم يكون اشرف مما تنوزع فيه بعد موته بدهر طويل واذا كان كذلك فغلوهم ان مسائل التوحيد والصفات والايات والتزبه والقدر والتعبد والتعويض والتصين والتضييع اهم واشرف من مسائل الامامة ومسائل الاسماء والاحكام والوعيد والوعد والعفو والشفاعة والتقليد اهم من مسائل الامامة ولهذا كل من منصف في اصول الدين ذكر مسائل الامامة في الاخرى الامامية يذكر مسائل التوحيد والعدل والنبوة قبل مسائل الامامة وكذلك العترة اصولهم الخمس التوحيد والعدل والمعرفة بين المترشحين وانفاذ الوعيد والخامس هو الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وبه تتعلق مسائل الامامة ولهذا كان جبابرة الامامة والوالا خبر بدون مقصود الامامة التي تقولوا الراضة فانهم يقررون بان الامام الذي هو صاحب الزمان مفقود لا يتبع به أحد ولا دخل السرداب يستحسن وماتين أقر يلمن ذلك وهو لا يتأثبا كثر من اربابها وخمين سنة وهم في هذه المذاهب يتفقوا بما ساءت لافدين ولا في دنيا بل يقولون ان عندهم علم ما يقولون عن غيره فان كانت اهم مسائل الدين وهم يتفقوا بالمقصود منها فقد فاتهم في الدين اهم واشرفه وحينئذ فلا يتفقون بما حصل لهم من التوحيد والعدل لانه يكون ناقصا بالنسبة الى المقصود الامامة فيستحقون العذاب كيف وهم يسلمون ان مقصود الامامة في الفروع الشرعية واما الاصول العقلية فلا يحتاج فيها الى الامام وتلك هي اهم واشرف ثم بعد هذا كما تقول لكم في الامامة من ابعد الاقوال عن الصواب ولو لم يكن فيه الا انكم اوجبتم الامامة لافان لمصلحة الخلق في دينهم ودنياهم واما مكم صاحب الوقت لم يحصل لكم من جهته مصلحة لاف الدين ولا في الدنيا فاي سى اشل من سى من تعب التعب الطويل ويكثر القاتل والقتل ويفارق جاعة المسلمين ويلعن السابقين والتابعين ويعاون الكفار والمتأففين ويحتال بأفواع الحيل ويسلب ما أمكنه من السبل ويعتقد بشهود الزور ويدلى بآلية بحبل الثرور ويفعل ما يطول وصفه ومقصوده ذلك ان يكون له امام يده على امر الله ونهيه ويعرفه ما يقرب به الى الله تعالى ثم لما علم اسم ذلك الامام ونسبه لم يظهر بشئ من مطلوبه ولا واصل الميثمن من تعليمه وارشاده ولا امره ولا نهيه ولا حصل له من جهته منفعة ولا مصلحة أصلا الا اذهب نفسه وماله وقطع الاسفار وطول الانتظار بالليل والنهار ومعاداة الجمهور اذا دخل في سرداب ليس له عمل ولا خطب ولو كان موجودا يبقين لما حصل به منفعة لهؤلاء المساكين فكيف وعقلاء الناس يعلمون ان ليس

لما بهواه أو اراته فيما جاء به فكل مكذب بما جاء به فهو كافر وقد يكون كافرا من لا يكتبه اذ لم يؤمن به ولهذا أخبر الله في غير موضع من كتابه بالضللال والعذاب لمن ترك اتباع ما انزله وان كان له طرفة رجل واجتهاد في عتباته وأمور غير ذلك وسجل ذلك من نفوت الكفار

والتناقض وقال تعالى فليجللهم من سليمان الي نبيك فرجوا ما عندكم من العلم وحقهم ما كانوا يستهزئون وقال تعالى وجعلناهم
سجودا واصفاداً فليجللهم من سليمان الي نبيك فرجوا ما عندكم من العلم وحقهم ما كانوا يستهزئون وقال تعالى وجعلناهم

به يستهزئون فقال تعالى فليجللهم من سليمان الي نبيك فرجوا ما عندكم من العلم وحقهم ما كانوا يستهزئون وقال تعالى وجعلناهم
بأسنا قالوا آتاهم وحده وكفرت بما كتبه مشركين فلم يك ينفعهم
ايمانهم فليجللهم من سليمان الي نبيك فرجوا ما عندكم من العلم وحقهم ما كانوا يستهزئون وقال تعالى وجعلناهم
قد دخلت في عباده وشركه ان
الكافرون وقال الذين يحدلون
في آيات الله بغير سلطان اناهم كبر
مقتانداً الله وعند الذين آمنوا وفي
الآية الاخرى ان في صدورهم
الاكبر ما هم بالفيه فليست بالله
انه هو السميع البصير والسلطان
هو اطة التزعة من عنده كما قال
تعالى اثم انزلنا عليهم سلطانا فهو
يتكلم بما كانوا يشركون وقال
تعالى اثم انزلنا عليهم سلطانا فليجللهم من سليمان الي نبيك فرجوا ما عندكم من العلم وحقهم ما كانوا يستهزئون وقال تعالى وجعلناهم
بكتابكم ان كنتم صادقين وقال ان
هي الاسماء مستهوها ثم واثقوا
ما انزل الله بهن سلطان وقد
طالب الله تعالى من اتخذ بنا
بقوله استوى بكتاب من قبل هذا
أو آثارة من علم ان كنتم صادقين
فالكاتب الكتاب والامارة الرواية
والاستناد بكتب الخط ولأن
الامارة من الازفة العلم الذي يقوله
من يقبل قوله يؤثر بالاسناد وقيد
ذلك بخط فيكون ذلك كله من
آثارة وقد قال تعالى في نعم
المتناقضين انهم لم يزلوا
انهم آمنوا بما أنزل اليك وما أنزل
من قبلك يريدون ان يتكلموا الى
الطغوت وقد أمروا ان يكفروا
به ويرد الشيطان ان يضلهم ضلالا
بعيدا واذا قيل لهم تعالوا الى ما
أنزل الله والى الرسول رأيت المنافقين
يصدون عنك صدودا فكف

(الفصل الثاني)

قال الامام الرضا في الفصل الاول في نقل المذاهب في هذه المسئلة ذهب الامامة الى ان الله
عدل حكيم لا يفعل تبعا ولا يحل واجب وان افعاله انما تقع لغرض صحيح وحكمة وأنه لا يفعل
الظلم ولا العبث وأمره وجه بالعباد يفعل بهم ما هو الاصلح لهم ولا النفع وأنه تعالى كلهم
تخييرا لا اجبارا وعندهم الثواب وتوعدهم العقاب على لسان انبياءه ورسله المعصومين بحيث
لا يجوز عليهم الخطا ولا التيسار ولا المعاصي والامرين بوقر باقوالهم وافعالهم فتنتي فائدة
النبوة ثم ردى الرسالة بصلوات الرسول بالامامة فغصب اولياء معه ومن منصوصين يامن
الناس من غلظهم وسهوههم وخطيئهم فيقتلون الى او امرهم لئلا يخفى الله العالم من لطفه ورحمته
وأنه لما بعث الله محمدا صلى الله تعالى عليه وسلم قام بفعل الرسالة ونص على ان الخليفة بعده على
ابن ابي طالب عليه السلام ثم من بعده على ولده الحسن الزكي ثم على ولده الحسين الشهيد ثم
على علي بن الحسين زين العابدين ثم على محمد بن علي الباقر ثم على جعفر بن محمد الصادق ثم
على موسى بن جعفر الكاظم ثم على علي بن موسى الرضا ثم على محمد بن علي الجواد ثم على
علي بن محمد الهادي ثم على الحسن بن علي العسكري ثم على الخلفاء محمد بن الحسن المهدى
عليهم الصلاة والسلام وان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بعث الاعن وصية بالامامة قال واهل
الستغفوها الى خلاف ذلك كله فليشتوا العدل والحكمة في افعاله تعالى وجوزوا عليه فعل
القيم والاخلال بالواجب وأنه تعالى لا يفعل لغرض من الاغراض ولا الحكمة البتة وأنه يفعل
الظلم والعبث وأنه لا يفعل ما هو الاصلح ليعادى بل ما هو الفساد في الحقيقة لئلا فعل المعاصي
وانواع الكفر والظلم وجميع انواع الفساد الواقعة في العالم مستندة الى تعالى الله عن ذلك وان
المطيع لا يستحق ثوابا ولا المعصي لا يستحق عقابا بل قد يعذب المطيع طول عمره بالمعاقب في امتثال
او امره تعالى كالنبي صلى الله تعالى عليه وسلم ورثب المعاصي طول عمره بانواع المعاصي
وابطعها كالنبي صلى الله تعالى عليه وسلم ورثب المعاصي طول عمره بانواع المعاصي
والكذب والسهو وغير ذلك وان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لم ينص على امام واثمة عن
غير وصية وان الامام بعد رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أبو بكر بن ابي جعفر عياض بن

اذا اصابتهم مصيبة عاقمت ايديهم ثم ياتوا يحلفون بالله ان اردنا الا احسانا ووفيقا اولئك الذين يعلم الله
ما في قلوبهم فاعرض عنهم وعظمتهم وقل لهم في انفسهم قولنا بلعنا وفي هذه الآية اوجس العبر الدالة على ضلال من تحاكم الى غير

الكتاب والسنة وعلى نقله وان زعمناه بغير التوفيق بين الأدلة الشرعية وتولين ما يبيحه هو غشيل من الأمور المأخوذة عن بعض الطوائف من المشركين وأهل الكتاب وغير ذلك من أنواع الاعتبار (٣١) كان غلطاً متفرطاً فيما يجب عليه من اتباع

القرآن والأعيان مثلاً أولئك عليه حدود الله يسألوه السبيل التي هي عنها ولا يتابع هو أبغضهم هدى من الله فهو الظالم لنفسه وهو من أهل البعد بخلاف المجتهد طاعة الله ورسوله طاعتاً وظاهراً الذي يطلب الحق بأخذه كما أمره الله ورسوله فهذا مغفوره غلطه كما قال تعالى آمن الرسول بما أنزل اليه من ربه والمؤمنون كل آمن بالله وملائكته وكتبه ورسله لا يفرق بين أحدهم رسوله وقالوا سمعنا وأطعنا غفر الله لنا جميع ما كنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا وقد ثبت في جميع مسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم إن الله قال قد فعلت وكذلك ثبت من حديث ابن عباس إن النبي صلى الله عليه وسلم لم يقرأ بحرف من هاتين الآيتين ومن سورة الفاتحة إلا أعطى ذلك فهذا بين استحباب هذا العمل للنبي والمؤمنين وأن الله لا يؤاخذهم إن نسوا أو أخطأوا وأما قول السائل هل ذلك من باب تكلف ما لا يطلق والحال هذه فيقال هذه العبارة وإن كثر تنازع الناس فيها نضاً وأثبتنا فينبغي أن يعرف أن الخلاف المحقق فيها هو أن أحدهما ما اتفق الناس على جوازه ووقوعه وإنما تنازعوا في المطلق القول عليه بأنه لا يطلق والثاني ما اتفقوا على أنه لا يطلق لكن تنازعوا في جوازه إلا أنه لم يتم تنازعوا في عدم وقوعه فإما أن يكون أمراً اتفق أهل العلم والإيمان على

الخطيئة بمرار أربعة أبي عبيد بن الجراح وسالم مولاي أبي حذيفة وأبيد بن حنير وبشير بن سعد بن عباد ثم بعده عمر بن الخطاب نص أبي بكر عليه ثم عثمان بن عفان نص عمر على سنتهم وأحدهم فاختاره بعضهم ثم أبي طالب السابعة الخلق ثم اختلقوا فقال بعضهم إن الإمام بعد الحسن وبعضهم قال أنه معاوية بن أبي سفيان ثم ساقوا الإمامة في بني أمية إلى أن ظهر السفاح من بني العباس فساقوا الإمامة إليه ثم انتقلت الإمامة منه إلى أخيه المنصور ثم ساقوا الإمامة في بني العباس إلى المستعصم قلت فهذا النقل للذهب أهل السنة والرافضة فمن الكتب والفتاوى ما سجد ذكر بعضه والكلام عليهم وجوه

(أحدها) أن ادخل مسائل القدر والتعديل والتجوز في هذا الباب كلام باطل من الجانبين إذ كل من القولين قد قل بطوائف من أهل السنة والشيعة فالشيعة قديم طوائف تثبت القدر وتكر مسائل التعديل والتجوز والذين يقولون بخلافه في بكر وعمر وعثمان فهم طوائف تقول بإدراكهم من التعديل والتجوز كالعترة وغيرهم وطوائف من المعتزلة هم أصل هذا القول وأن شيوخ الرافضة كالقيد والموسوي والطوسي والكراخي وغيرهم إنما أخذوا ذلك من المعتزلة والأقالبة القدماء لا يوجد في كلامهم شيء من هذا وإن كان ما ذكر في ذلك ليس متعلقاً بمذهب الإمامية بل قد وافقه على قولهم في الإمامة من لا يوافقهم على قولهم في القدر وقد تقول بإدراكهم في القدر طوائف لا يوافقهم على الإمامة كان ذلك في مسألة الإمامة بغير مسائل التنازع التي وافقوا فيها بعض المسلمين كسائل فتنة القبر ومسكر ونكح والحوض والميزان والسفاعة وخروج أهل الكثر من النار وأمثال ذلك من المسائل التي لا تتعلق بالإمامة بل هي مسائل مستقلة بنفسها وبغير مسائل العلوية كسائل الخلاف التي صنفها الموسوي وغيره من شيوخ الإمامية فبين أن ادخال مسائل القدر في مسائل الإمامة لإماجهل وإما تحاهل

(الوجه الثاني) أن يقال ما نقله عن الإمامة لم ينقله على وجهه فلن من تمام قول الإمامة الذي حكاه وهو قول من وافق المعتزلة في توحيدهم وعديهم من متأري الشيعة أن الله لم يخلق شيئاً من أفعال الحيوان لا الملائكة ولا الأنبياء ولا غيرهم بل هذه الحوادث تحدث بغير قدرته ولا خلقه ومن قولهم أيضاً أن الله لا يقدر أن يهدي ضللاً ولا يقدر أن يضل مهتدياً ولا يحتاج أحسن خلق إلى أن يهديه الله بل الله قد هداهم هدى البيان وأما الاهداء فهذا مسمى بنفسه لا بعمونة الله (١) وهذا مسمى لا بعمونة الله ومن قولهم إن هدى الله المؤمنين والكفار سواء ليس له على المؤمنين نعمتي الذين أعظم من نعمته على الكافرين بل قد هدى على أن أبي طالب كما هدى لأجهل عزة الأب الذي يعطى أحدينه درهم ويعطى الآخر مثلاً لكن هذا أنفقها في طاعة الله وهذا في معصيته فليس للأب من الانعام على هذا في دينه أكثر مما له من الانعام على الآخر ومن أقوالهم أنه يشاء ما لا يكون ويكون ما لا يشاء فلن قيل فيهم

(١) قوله وهذا مبتدئ الخ هكذا في الأصل ولعل فيه تكرار من التامع أو تغريراً واطلهر أن وجه الكلام وهذا بطلان لا بد الله ٨١ كتبه مصححه

أنه لا يطلق وتنازعوا في وقوع الأمر به فليس كذلك فالنوع الأول تنازع المتكلمين من مثبتة ونفاته في استطاعة العبد وهي قدرته وطاعته يجب أن تكون مع الفعل لا قبله أو يجب أن تكون متقدمة على الفعل أو يجب أن تكون معه وإن كانت متقدمة عليه

فمن قال لا والله أن يكون كل عند لم يفعل ما أمر به قد كلف ما لا يطيقه إذ لم تكن عند مقدورة الفعل فلهذا كلف الصواب الذي عليه صفتو المتكلمين وأهل الفقه والسديد (٣٣) والصوف وغيرهم ما دل عليه القرآن وهو أن الاستطاعة التي هي مناط الأمر

والتي هي المصلحة للفعل لا يجب أن تغفل الفعل وأما الاستطاعة التي يجب معها وجود الفعل فهي مقارنته فالأولى بقوة تعالى والله على الناس جميع البيت من استطاع إليه سبيلا وقول النبي صلى الله عليه وسلم لمرابن بن حصين صل قائما فإن لم تستطع فقاعدًا فإن لم تستطع فعلى جنب ومعلوم أن الحج والصلاة يجب على المستطيع سواء فعل أوله بفعل فعله أن هذه الاستطاعة لا يجب أن تكون مع الفعل والثانية بقوة تعالى ما كانوا يستطيعون السمع وما كانوا يبصرون وقوله وعرضنا جهنم يومئذ للكافرين عرضا الذين كانت أعينهم مغطاة عن ذكرى وكانوا لا يستطيعون سمعا على قول من يفسر الاستطاعة بهذه وأما على تفسير السلف والجمهور فالمراد بعدم الاستطاعة مشقة ذلك عليهم وصعوبته على نفوسهم فنفوسهم لا تستطيع إرادته وإن كانوا قادرين على فعله لو أرادوه وهذا حال من صدق هو أما ورأه الفاسد

عن استيعاب كسب الله المنة وتباعها وقد أخبر أنه لا يستطيع ذلك وهذه الاستطاعة هي المقارنة لفعل الموجهة وأما الأولى فلا وجودها لم يثبت الكيف بقوة فاتفقوا الله ما استطع وقوله والذين آمنوا وعملوا الصالحات لا تكلف نفسا لا وسعها وأمثال ذلك فهو لاء المفرطون والمعتدون في أصول الدين إذ لم يستطيعوا سماع ما أنزل

إلى الرسول فهم من هذا القسم وكذلك أيضا تارعه في الأمور به الذي علم الله أنه لا يكون أو أخبر مع ذلك من أنه لا يكون فمن الناس من يقول إن هذا غير مقدور وعلمه كأن غالبية القدماء ممنوعون أن يتقدم علم الله وخبره وكتابه بأنه لا يكون

من ذلك أيضا تارعه في الأمور به الذي علم الله أنه لا يكون أو أخبر مع ذلك من أنه لا يكون فمن الناس من يقول إن هذا غير مقدور وعلمه كأن غالبية القدماء ممنوعون أن يتقدم علم الله وخبره وكتابه بأنه لا يكون

وقلت لا تخافوا من الموت بل خافوا من الله تعالى فإنه أجبر على أن لا يفعلها كقوله (٣٣) بلى فادبر على أن تسبى سباه وقوله وأنا على عليهم بقدره الله تعالى

من مباثري الرافضة على القدر فنفذ عن جميع أهل السنة الذين هم في اصطلاحه واصطلاح العامة من سوي الشيعة القول كذبته (الوجه الثاني) أن سائر أهل السنة الذين يقولون بالقدر ليس فيهم من يقول أن الله تعالى ليس بعدل ولا من يقول أنه ليس بحكيم ولا فيهم من يقول أنه يجوز أن يتولى وأجبالاً أن يفعل أفعالاً في المسلمين من يتكلم مثل هذا الكلام الذي من الخلق كان كثر ارباع الدنيا اتفاق المسلمين ولكن هذه مسئلة القدر والتزام فيها معروف بين المسلمين فأما هذه القدر كالعقوبة ونحوهم فقولهم هو الذي ذهب إليه متأخرو الإمامة وأما المتيقرون بالقدر وهم جمهور الأمة وأغلبها كالصائبة والتابعين لهم بإحسان وأهل البيت وغيرهم فهو لا تنازعوا في تفسير عدل الله وحكمته والظلم الذي يجب تنزيه عنه وفي تفسيل أفعاله وأحكامه ونحو ذلك فقالت طائفة من الظلم متع منه غير مقدور وهو محال لذاته كالجميع بين النقيضين وإن كل ممكن مقدور فليس هو ظلماً وهو لا هم الذين قصدوا الرد عليهم وهو لا يقولون أنه لو عذب المطيعين ونعم العصاة لم يكن ظلماً وقالوا الظلم التصرف فيما ليس له والله كل شيء أو هو مخالفة الأمر والله لا أمره وهذا قول كثير من أهل الكلام المتيقرون بالقدر ومن وافقهم من الفقهاء أصحاب الأئمة الأربعة وقالت طائفة بل الظلم مقدور ممكن والله سبحانه لا يفعله لعدم ولهذا مدح نفسه حيث أخبر أنه لا يظلم الناس شيئاً وإنما يكون بغير المقدور عليه لا يتولى المتع قالوا وقد قال تعالى ومن يعمل من الصالحات وهو مؤمن فلا يخاف ظملاً ولا ضحكاً قالوا الظلم أن يجعل على سيئات غيره والهم أن يهضم حسنة وقال تعالى ذلك من أنباء القرى نقصه على نفسها فآثم وحيد وما خلناهم ولكن ظلموا أنفسهم فأخبر أنه لم يظلمهم بل أهلكهم بل أهلكهم بذنوبهم وقال تعالى وحيى النبيين والشهداء وقضى بينهم بالحق وهم لا يظلمون فدل على أن القضاء بينهم بغير القسط ظلم والله متزعمه وقال تعالى ونضع الموازين القسط ليوم القيمة فلا تظلم نفس شيئاً أي لا تنقص من حسناتها فلا تعاقب بغير سيئاتها فدل على أن ذلك ظلم تزه الله عنه وقال تعالى قال لا تختصموا لدي وقد قدمت إليكم بالوعيد ما يبدل القول لدي وما أنا بظلام للعبيد وانما زعم نفسه عن أمره بقدره عليه لأن المتع لنفسه ومثل هذا في القرآن في غير موضع مما بين أن الله ينتصف من العباد ونقص بينهم بالعدل وأن القضاء بينهم بغير العدل ظلم تزه الله عنه وأنه لا يعمل على أحد ذنب غيره وقال تعالى ولا تزر وازرة وزر أخرى فان ذلك يتزه الله عنه بل لكل نفس ما كسبت وعليها ما اكتسبت وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أن الله تعالى يقول يقول ليعبادي أني حرمت الظلم على نفسي وجعلته بينكم محرماً فلا تظالموا فقد حرم على نفسه الظلم كما كتب على نفسه الرحمة في قوله تعالى كبير بكم على نفسه الرحمة وفي الحديث الصحيح لما قضى الله الخلق كتب كتابهم وموضوع عنده فوق العرش أن رجى غلبت غصبي والأمر الذي كتبه على نفسه أو حرمه على نفسه لا يكون إلا مقدوراً له حسنة فلم يتع لنفسه لا يكتبه على نفسه ولا يحرمه على نفسه وهذا القول قول أكثر أهل السنة والجماعة المتيقرون بأهل الحديث والتفسير والفقهاء والكلام والتصوف من أتباع الأئمة الأربعة وغيرهم وعلى هذا القول فهو لا القائلون بعدل الله تعالى وإحسانه ممن يقول من القدرية أن من فعل كبير محيط أبعاده فإن

من مباثري الرافضة على القدر فنفذ عن جميع أهل السنة الذين هم في اصطلاحه واصطلاح العامة من سوي الشيعة القول كذبته (الوجه الثاني) أن سائر أهل السنة الذين يقولون بالقدر ليس فيهم من يقول أن الله تعالى ليس بعدل ولا من يقول أنه ليس بحكيم ولا فيهم من يقول أنه يجوز أن يتولى وأجبالاً أن يفعل أفعالاً في المسلمين من يتكلم مثل هذا الكلام الذي من الخلق كان كثر ارباع الدنيا اتفاق المسلمين ولكن هذه مسئلة القدر والتزام فيها معروف بين المسلمين فأما هذه القدر كالعقوبة ونحوهم فقولهم هو الذي ذهب إليه متأخرو الإمامة وأما المتيقرون بالقدر وهم جمهور الأمة وأغلبها كالصائبة والتابعين لهم بإحسان وأهل البيت وغيرهم فهو لا تنازعوا في تفسير عدل الله وحكمته والظلم الذي يجب تنزيه عنه وفي تفسيل أفعاله وأحكامه ونحو ذلك فقالت طائفة من الظلم متع منه غير مقدور وهو محال لذاته كالجميع بين النقيضين وإن كل ممكن مقدور فليس هو ظلماً وهو لا هم الذين قصدوا الرد عليهم وهو لا يقولون أنه لو عذب المطيعين ونعم العصاة لم يكن ظلماً وقالوا الظلم التصرف فيما ليس له والله كل شيء أو هو مخالفة الأمر والله لا أمره وهذا قول كثير من أهل الكلام المتيقرون بالقدر ومن وافقهم من الفقهاء أصحاب الأئمة الأربعة وقالت طائفة بل الظلم مقدور ممكن والله سبحانه لا يفعله لعدم ولهذا مدح نفسه حيث أخبر أنه لا يظلم الناس شيئاً وإنما يكون بغير المقدور عليه لا يتولى المتع قالوا وقد قال تعالى ومن يعمل من الصالحات وهو مؤمن فلا يخاف ظملاً ولا ضحكاً قالوا الظلم أن يجعل على سيئات غيره والهم أن يهضم حسنة وقال تعالى ذلك من أنباء القرى نقصه على نفسها فآثم وحيد وما خلناهم ولكن ظلموا أنفسهم فأخبر أنه لم يظلمهم بل أهلكهم بل أهلكهم بذنوبهم وقال تعالى وحيى النبيين والشهداء وقضى بينهم بالحق وهم لا يظلمون فدل على أن القضاء بينهم بغير القسط ظلم والله متزعمه وقال تعالى ونضع الموازين القسط ليوم القيمة فلا تظلم نفس شيئاً أي لا تنقص من حسناتها فلا تعاقب بغير سيئاتها فدل على أن ذلك ظلم تزه الله عنه وقال تعالى قال لا تختصموا لدي وقد قدمت إليكم بالوعيد ما يبدل القول لدي وما أنا بظلام للعبيد وانما زعم نفسه عن أمره بقدره عليه لأن المتع لنفسه ومثل هذا في القرآن في غير موضع مما بين أن الله ينتصف من العباد ونقص بينهم بالعدل وأن القضاء بينهم بغير العدل ظلم تزه الله عنه وأنه لا يعمل على أحد ذنب غيره وقال تعالى ولا تزر وازرة وزر أخرى فان ذلك يتزه الله عنه بل لكل نفس ما كسبت وعليها ما اكتسبت وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أن الله تعالى يقول يقول ليعبادي أني حرمت الظلم على نفسي وجعلته بينكم محرماً فلا تظالموا فقد حرم على نفسه الظلم كما كتب على نفسه الرحمة في قوله تعالى كبير بكم على نفسه الرحمة وفي الحديث الصحيح لما قضى الله الخلق كتب كتابهم وموضوع عنده فوق العرش أن رجى غلبت غصبي والأمر الذي كتبه على نفسه أو حرمه على نفسه لا يكون إلا مقدوراً له حسنة فلم يتع لنفسه لا يكتبه على نفسه ولا يحرمه على نفسه وهذا القول قول أكثر أهل السنة والجماعة المتيقرون بأهل الحديث والتفسير والفقهاء والكلام والتصوف من أتباع الأئمة الأربعة وغيرهم وعلى هذا القول فهو لا القائلون بعدل الله تعالى وإحسانه ممن يقول من القدرية أن من فعل كبير محيط أبعاده فإن

(٥ - منهاج أول)

كف ما نؤمن به لا يؤمن فهو مبطل في ذلك عند عامة أهل القبله من جميع الطوائف فانه لم يقل أحد أن بالهب أسع هذا الخطاب المتضمن أنه لا يؤمن وأنه أمر مع ذلك بالإيمان كأن قوم نوح لما أخبر نوح أن يئمن يؤمن من

قوله الامن قلنا من لم يكن بعد هذا امر هم الایمان بهذا الخطاب بل اذا قلنا انه اخبر صلي الله عليه وسلم انه على الكفر وانه اجمع هذا الخطاب في هذا الحال انقطع تكليفه (٣٤) ولم ينفعه ايا ما حيث ذكر كتمان من يؤمن بصدمة عاتق العذاب قال تعالى

فذلكم نفعهم ايمانهم لما دأوا
بأشئ وقال تعالى الآن وقد
عصيت قبل وكنت من المفسدين
والمقصود هنا التيسير على أن
التزام في هذا الاصل يتنوع فائدة
الى الفصل المأمور به وتارة الى
جواز الامر ورتبة من يشبه
المكلفين على الناس حيث جعل
القسمين قسم واحد وادعى
تكليف ما لا يطابق لوقوع
بعض الاقسام التي لا يصلح لها عامة
الناس من باب ما لا يطابق والتزام
فيها لا يتعلق بمسائل الامر والهي
والتزام على مسائل القضاء والقدر
ثم انه جعل جواز هذا القسم
مستلزما لجواز القسم الذي اتفق
المسلون على انه غير مقدور عليه
وقاس أحد النوعين بالآخر وذكّر
من الأقسام التي اتفق المسلون بل
وسائر العقلاء على بطلانها (١) فان
من قاس الصحيح المأمور بالانفال

(مطلب)

في الحكم والمصالح والتعليل

كقوله ان القدرة مع الفعل وان الله
علم انه لا يفعل العاجز الذي لو اراد
الفعل لم يقدر عليه فقد جمع بين
ما يصح الفرق بينهما بالاضطرار
عقلا ودنا وذكّر من منارات
الاهواء بين القدرة واخوانهم
الجبرية واذا عرف هذا اطلاق
القول بتكليف ما لا يطابق من الدع
الحادثة في الاسلام كحكايا خلق
القول بان العباد مجبورون على

هذا نوع من الظلم الذي نزل الله سبحانه ونفسه عنه وهو القائل بل يعمل مثقال ذرة خيرا يره ومن
يعمل مثقال ذرة شرا يره وأما من اعتقد ان منتهى المؤمنين بالهداية دون الكافرين فظلم منه
فهذا جهل لمجهين (أحدهما) أن هذا افضل منه كما قال تعالى بل الله عن عليكم أن هذا كم
للايمان ان كنتم صادقين وكما قالت الانبياء ان نحن الا بشر مثلكم ولكن الله عين على من يشاء
من عباده وقال تعالى وكنف قتابهم بعض لقولوا أهولاسن الله عليهم من يستأنس
الله بأهل الشاكرين فخصص هذا بالايمان كخصيص هذا بغيره ولم يفرق بين وجهه وماله
قال تعالى أهم يشعرون رجعة بل نحن قسما بينهم حيث هم في الحيلة الدنيا ورغبتنا بعضهم فوق
بعض درجات واذا خص أحد الشخصين بقوة وطبيعة تقتضي غذاء صالحا خصه بما يناسب
ذلك من الصحة والعافية وان لم يعط الا تحرقه عنه وحملته منصف ومريض والظلم وضع
الشيء في غير موضعه فهو لا يضيع العقوبة الا في اهل الذي يستحقها لا يضيع العقوبة على عمن
أبدا وفي الخصم من التي صلى الله تعالى عليه وسلم انه قال عين الله ملائ لا يفضيها تافهة
سواء اهل والنهار أرايت ما اتفق من خلق السموات والارض فانه لم يفض ما في عنه والقسط
بيده الأخرى يقض ويسط فحين انه سبحانه وتعالى يحسن ويعدل فلا يخرج فضله عن
العدل والاحسان ولهذا قيل كل نعمة من فضل وكل نقمة من عدل ولهذا يخبر به يعاقب
الناس بذنوبهم وأن تعلمهم علم احسان منه كما في الحديث الصحيح الالهى يقول الله تعالى
يا عبادى انى حوت الظلم على نفسى وجعلته منكم محرما فلا تظالموا انما هي اعمالكم احسبها
لنكم ثم ارفيك بها فان وجد خيرا فليصد الله تعالى ومن وجد غير ذلك فلا يولن من الانفسه وقد
قال تعالى ما اصابل من حسنة فمن الله وما اصابل من سيئة فمن نفسك أى ما اصابل من نعم نعمها
كلتصر والرزق فانه انتم بذلك عليكم وما اصابل من نعم تكرهها فذوقوا وخلاياها فالحسنات
والسيئات أراد بها النعم والمصائب كما قال تعالى ولولا نعمهم والسيئات والحسنات
ان تصيب حسنة تسوهم وان تصيب سيئة يقولوا قد أخذنا من نعمنا من قبل وقوله تعالى ان
تسلك حسنة تسوهم وان تصيب سيئة فترجوها وما مثل هذا قوله تعالى واذا انقضا الناس
رجعة فترجوها وان تصيب سيئة بما قدمت ايدهم اذ هم يقتطون فاحسب ان ما يصيبه
الناس من الخير فهو رجعة منه احسن بها الى عباده وما اصابلهم من العقوبات فذوقهم
ونعام الكلام على هذا مبسوط في موضع آخر وكذا الحكمة اجمع المسلون على أن الله
تعالى موصوف بالحكمة لكن تنازعوا في تفسير ذلك فقالت طائفة الحكمة ترجع الى عمله
بأفعال العبادوا يقلعها على الوجه الذي ارادهم بشتى الالعلم والارادة والقدرة وقال الجمهور
من اهل السنة وغيره بل هو حكم في خلقه وأمره والحكمة تلتس مطلق المشية اذ لو كان
كذلك لكان كل مرد حكما ومعالم أن الارادة تنقسم الى محمود ومذمومة بل الحكمة
تنقسم ما في خلقه وأمره من العواقب الحميدة والغايات المحسوبة والقول بان هذه الحكمة
ليس هو قول المعتزلة ومن وافقهم من الشيعة فقط بل هو قول جاهل بطوائف السليمن من اهل
التفسير والفقه والحديث والصوف والكلام وغيرهم فائمة الفقهاء متفقون على اثبات

الحكمة

أفعالهم وقد اتفق سلف الامة وأئمتها على انكار ذلك ومنهم من يطلقه وان تصد به الرعي القدرة الذين

لا يقرّون بان الله تعالى أفعال العباد ولا يأنشاء الكائنات وقالوا هذا بدعة بيده وقابل الفلاس بالفلاس والباطل بالباطل ولولا أن

(١) قوة في الهمش فان من قاس الخ هكذا في الاصل ولعل في العبارة نقصا فاقمّل كتبه مصححه

هذا الجواب لا يحتمل البسط لذكره من نصوص أقوالهم في ذلك ما بين ردهم ذلك وأما إذا فصل بقصود القائل وبين البشارة التي لا يشبه الحق فيها بالباطل ما هو الحق ويميز بين الحق والباطل كان هذا من (٣٥) الفرقان وخرج المبين حيث ذكره ما بعده أمثال

هؤلاء الذين وصفهم الأئمة بأنهم
مخلفون في الكتاب مخالفون للكتاب
مستغنون على ترك الكتاب وأنهم
يتكلمون بالمشاهة من الكلام
ويخدعون جهال الناس بما يلبسون
عليهم ولهذا كان يدخل عندهم
الغيرة في سمي القدرة المذمومة
لنصوصهم في القدرة بالسائل اذ هذا
جماع المعنى التي خدعت به القدرة
ولهذا ترجم الامام أبو بكر
الخليل في كتاب السنة فقال
للدعي القدرة وقولهم ان
الله أجبر العباد على المعاصي ثم
روى عن عرو بن عثمان عن بقة
ابن الوليد قال سألت الزبيدي
والأوزاعي عن الجبر فقال
الزبيدي أمر الله أعظم وقدره
أعظم من أن يجبراً ويعضل ولكن
يقضى وقدره يخلق ويجعل
عبد على ما أحب وقال الأوزاعي
ما أعرف الجبر أصلاً من القرآن
ولا السنة فأجاب أن أقول ذلك
ولكن الشواهد والقدر والخلق
والجبر فهذا يعرف في القرآن
والحديث عن رسول الله صلى
الله عليه وسلم وأما وضعت هذا
مخافة أن يرتاب رجل تابعي من أهل
الجماعة والتصديق فهذا الجوابان
الذين ذكرهما هذان الامامان
في عصرنا تابعي التابعين من أحسن
الاجوبة أما الزبيدي ومحمد بن
الوليد صاحب الزهري فانه قال
أمر الله أعظم وقدره أعظم من
أن يجبراً ويعضل فتنب الجبر وذلك
لان الجبر المعروف في اللغة هو

الحكمة والمصالح في أحكامه السريعة وإنما يتناول في ذلك طائفة من نفاة القدر وغيره فانه
وكذلك لما خلقهم من النافع والحكم والمصالح ليعلموا معلوم وأصحاب القول الاول كجمهم من
صفوان وموافقه كالاشعري ومن وافقه من الفقهاء من أصحاب مال والشافعي وأحمد وغيرهم
يقولون ليس في القرآن لام التعليل في أفعال الله بل ليس فيه الا لام العاقبة وأما الجمهور
فيقولون لام التعليل داخل في أفعال الله وأحكامه والقاضي أبو يعلى وأبو الحسن بن الزعفراني
يقولهم ان أصحاب أحمد وان كانوا قد يقولون بالاول فهم يقولون بالثاني أيضاً في غير موضع
وكذلك أمثالهم من الفقهاء أصحاب مال والشافعي وغيرهما وأما ابن عقيل في بعض المواضع
والقاضي أبو حازم ابن القاضي أبي يعلى وأبو الخطاب فصرحوا بالتعليل والحكمة في أفعال
الله موافقة لما قال ذلك من أهل النظر والحنفية هم من أهل السنة القائلين بالقدر وجهودهم
يقولون بالتعليل والمصالح والكرامية أمثالهم أيضاً من القائلين بالقدرة المبتنية لخلافة الخلفاء
المغضين لا يابكر ومحمد عثمان وهم أيضاً يقولون بالتعليل والحكمة وكثير من أصحاب مال
والشافعي وأحمد يقولون بالتعليل والحكمة والتصديق والتعجب العقليين كما يابكر النفل
وأبي علي بن أبي هريرة وغيرهم من أصحاب الشافعي وأبي الحسن التيمي وأبي الخطاب من أصحاب
أحمد وبالجملة النزاع في تعليل أفعال الله وأحكامه مسألة لا تتعلق بالامامة أصلاً وأما كثر أهل
السنة على إثبات الحكمة والتعليل ولكن الذين أنكروا ذلك اختصوا بمجتبى (أحدهما) أن
ذلك يستلزم التسلسل فانه إذا فعله لعله فلهذا التسلسل العلة أيضاً حادثة فتعقل على أنه واجب أن
يكون لكل حادث علة وإن عقل الاحداث بلا علة لم يمتحج الى إثبات علة فهم يقولون ان أمكن
الاحداث بغيره لم يمتحج الى علة ولم يكن ذلك عبثاً وان لم يكن وجود الاحداث الالهة فالقول
في حدوث العلة كالقول في حدوث الماهول وذلك يستلزم التسلسل (الحجة الثانية) أنهم قالوا
من فعل لعله كان مستكملاً لاجل ما لم يكن حصول العلة أولى من علمه لم تكن علة والمستكمل
بغيره ناقص بنفسه وذلك يمتنع على الله وأوردوا على المسترة ومن وافقهم من الشيعة حجة
تقطعهم على أصولهم فقالوا العلة التي فعل لاجلها ان كان وجودها وعدمها المساواة متع
أن تكون علة وإن كان وجودها أولى فان كانت منفصلة عنه لم أن يستكمل بغيره وإن كانت
قائمة به لم أن يكون عللاً للحوادث وأما الجمهور في التعليل فهم متنازعون فالحجة وأتباعهم
من الشيعة تثبت من التعليل ما لا يعقل وهو أنه فعل لعله منفصلة عن الفاعل مع كون وجودها
وعدمها اليمسوء وأما أهل السنة القائلون بالتعليل فانهم يقولون ان الله يحب ويرضى كما
دل على ذلك الكتاب والسنة ويقولون ان المحبة والرضا خاص من الارادة وأما الحقبة وأما كثر
أصحاب الاشعري فيقولون المحبة والرضا والارادة سواء فجمهور أهل السنة يقولون ان الله
لا يحب الكفر والفسق والعيان ولا يرضاه وإن كان شرراً بالنسبة الى الفاعل فليس كل ما كان شرراً
بالنسبة الى شخص يكون عديم الحكمة بل لله في المخالفة حكم قد يعلمها بعض الناس وقد
لا يعلمها وهو لا يصيبون عن التسلسل بجهلين أحدهما أن يقال هذا التسلسل في الحوادث
المستقبله لا في الحوادث الماضية فانه اذا فصل فعلا لحكمة كانت الحكمة حاصلة بعد الفعل

الزام الانسان بخلاف رضاه كما يقول الفقهاء في باب التكاح هل تجبر المرأه على التكاح ولا تجبر وإذا عضها الولي ماذا صنع فيقولون
يجبره ان كانها بدون رضاها واختيارها ويصون بعصلها منعتها ثم رادوا بخلافه فقال الله أعظم من أن يجبراً ويعضل لان الله سبحانه

قادر على أن يجعل المعدل غير قابل للتبديل بغيره وبمقتضى كونها عالميا باركة كالموجود القائم فلا يكون المعدل محصورا على ما يحصوره ضروريه
وهي أفعاله الاختيارية ولا يكون معدلا عما يتركه (٣٧٩) فيفضله ويكرهه ولا يريد به وهي قروكه الاختيارية وأما الأوزاى

فله منع من المخلوق هذا القول
وان عوفيه هذا المعنى حيث لم
يكن له أصل في الكتاب والسنة
فغضى الى المخلوق لفظ يتبع
تأخر في إرادة الباطل وذلك
لا يسوغ وان قيل أنه يراد به معنى
صريح قال الخليل أخبرت أن أبو بكر
الروزي قال سمعت بعض المشقة
يقول سمعت عبد الرحمن بن مهدى
يقول أنكر يصفان الثوري جبر
وقال الله جل العباد قال الروزي
أظنه أراد قول النبي صلى الله عليه
وسلم لا تبع عبد الفرس معنى قوله
الذي في جميع مسلم أن فلان فلتين
بجسم الله الخ لم والألف فقال
أخلفين تخلفن بها أم خلفين
جلبت عليهما فقال بل خلفين
جلبت عليهما فقال الخلفه الذي
خلق على خلقين بجسم الله
ولهذا أحسن الضاري وغيره على
خلق أفعال أباد بقوة تعالى أن
الإنسان خلق هاديا إذا مشى
جزوا وإذا مشى الخسير منوعا
فأخبر أنه خلق على هذه الصفة
وأحسن غيره بقول الخليل رب
اجعلني مقيم الصلوات من ذريتي
وقوة ربنا واجننا مسكينين
فزيئنا أم مسكينين وجواب
الأوزاى أقوم من جواب الزيدى
لان الزيدى نفي الجبر والأوزاى
منع إطلاقه إذ هذا اللفظ قد
يحتل معنى صحيحا فنه قد
يقضى نفي الحق والباطل كما
ذكر الخليل ما ذكره عبد الله بن
أحمد في كتاب السنة فقال حدثنا

محمد بن بكر حدثنا أبو معشر حدثنا يعلى عن محمد بن كعب قال أناس من الجبار لا يهيجوا الخلق على ما أراد المتع موحيا
من المخلوق المقتل الجمل المحتل المتبذل المحذور وكان أحسن من نفيه وان كان ظاهرا في المحتل المعنى القامد خشية أن يظن

أه ينفي الممتنعين جميعاً وهكذا يقال في نفي الطائفتين المتأمرتين فإن الثابت الجبري في المظهر يظهر بطلب الطائفة في الأمور وهكذا كما يقول الامام أحمد وغيرهم أمه السنة قال الخليل أبا العباس الجوني قال سمعت أبا (٣٧) عبد الله بن أحمد بن حنبل يقول يا بني إن الله قد خلقنا من أجل أن يكون في العالم شيء يحدث ولو قيل أنه موجب

بذاته لقلنا لا ما حركت الفلك غير جهتها بل عيشي كان هذا المخلوق وجوه (أحدها) أن يقال إن كانت حركة الفلك لازمة كما هو قولهم امتنع ادعاء الملزوم بدون لازمه وكونه موجباً بالذات على تامة لمحركه تمتنع لأن الحركة تحدث شيئاً نفساً والعلية التي لا يمتنع بها وجوه وان لم تكن لازمة فهي حادثة فتقتضي سبباً حادثاً وذلك الحادث لا يحدث عن العلية التامة اللازمة إذ الموجب بذاته لا يتأخر عنه موجباً ولهذا كان قول هؤلاء الذين يجعلون الحوادث صادرة عن علية تامة لازمة لا يحدث فيها ولا ينشأ عن أحد فساد من قول من يقول حدثت عن القادر بدون سبب حادث لأن هؤلاء أثبتوا فاعلا ولم يثبتوا سبباً حادثاً أو لا ذلك يلزمهم في الفاعل للحوادث لأن العلية التامة الموجبة بذاتها في الازل لا تكون محدثة في أصلها ولهذا كانت الحوادث عندهم إنما تحدث بحركة الفلك وهم لا يجعلون فوق الفلك شيئاً أحدث حركته بل قولهم في حركات الافلاك وسائر الحوادث من جنس قول القدرية في أفعال الحيوان وحقيقة ذلك أنها تحدث بلا محدث لكن القدرة خصوصاً ذلك بأفعال الحيوان وهو لا يقال أن ذلك في كل حادث علوي وسفلي (الوجه الثاني) أن الفاعل سواء كان قادراً أو موجباً بذاته أو قاهر واجب عيشته وقدرته لا بد أن يكون موجوداً عند وجود المفعول ولا يجوز أن يكون معدوماً عند وجود المفعول إذ المعدوم لا يفعل موجوداً ونفس إيجابه وقهره واقتضاه واحداً لا بد أن يكون ثابتاً بالفعل عند وجود المفعول الموجب الحادث فلا يكون فاعلاً لحقيقة الاعم وجود المفعول فلو قدر أن فعله اقتضاه فور حدوثه لعدم لازم أن يكون فعله وإيجابه عند عدم المفعول الموجب وعند عدمه فلا إيجاب ولا فعل وإذا كان كذلك فالواجب لحدوث الحوادث أن أقدر أنه بفعل الثاني بعد الأول من غير أن يحدث حال يكون فاعلاً لثاني كان المؤثر التام معدوماً عند وجود الآخر وهذا محال فإن حاله عند وجود الآخر وعدمه سواء وقيل كل عتق أن يكون فاعلاً فكذا ذلك عنده أو يقال قبله لم يكن فاعلاً فكذا ذلك عنده ان لو جاز أن يحدث الحادث الثاني من غير حدوث حال لفاعل لما صار فاعلاً لزم حدوث الحوادث كلها بلا سبب وترجم الفاعل لا يحدث طرف الممكن بل لوجود الممكن بلا مرجح لأن حاله قبل وبعد مع سواء فتخصيص بعض الأوقات بذلك الحادث تخصيص بلا تخصيص فإن كان هذا جائزاً لحدوث كل الحوادث بلا سبب حادث فخط قولهم وإن لم يكن جائزاً لطل أيضاً قولهم فثبت بطلان قول هؤلاء المتفلسفة بالحرية على تقدير التخصيص وذلك يستلزم بطلان في نفس الامر والواحد من الناس إذا قطع مسافة وكان قطعها لمجرد الثاني مشروطاً بالأول فإنه إذا قطع الأول حصل له أمور تقوم به من قدرته وإرادته وغيرهما تقوم بذاته بها صار حاصل في الجزء الثاني لأنه لا يمتنع عدم الأول صار قاطعاً لثاني فإذا شبهوا فعله للحوادث بهذا الزعم أن يتجدد الله أحوال تقوم به عند أحداث الحوادث والأفاذا كان هو لم يتجدد حاله وإنما وجد عدم الأول لحاله قبل وبعد سواء فاختصاص أحد الوقتين بالأحداث لا ينافي من تخصيص ونفس صدور الحوادث لا ينافي من فاعل والتقدير أنه على حال واحد حسن الازل إلى الأبد فيتبع مع هذا التقدير اختصاص

بكنة فيه امام تقدم قال المروزي قال كان بأسر عمن ان قدم أحمد بن علي بن بكر وعمره مشقة وكاتب من أهل عكر فادخلت أحمد ابن علي على أبي عبد الله فقال يا أبا عبد الله هذا الكتاب ادفعه إلى أبي بكر حتى يقطعه وأنا أقوم على منبره بكر واستغفر الله عز وجل

عاشر يسنن في القدر فذكروا رجلاً قتل أو عذبه الله اغما كره من هذا أن يقول أجماله وقال أبا المروزي قلت لأبي عبد الله رجل يقول إن الله أجبر العباد فقال هكذا لا نقول وإنك تراه هذا وقال يضل من يشاء ويهدي من يشاء فقال أبا المروزي قال كتب إلى عبد الوهاب في أمر حسن بن خلف العكبري وقال أنه يترجم من مراث إليه فقال رجل قد رى قال إن الله لم يجبر العباد على المعاصي فردعه أحمد بن رباح فقال إن الله حسيب العباد على ما أراد أرد بذلك أناس القدر فوضع أحمد ابن علي كتاباً يبحث فيه فأدخله على أبي عبد الله فأخبره بالقصة فقال ويضع كتاباً وإنك تراه عليه ساجداً على ابن رباح حين قال جبر العباد وعلى القدر حين قال ليخير وأنكر على أحمد بن علي وضعه الكتاب وإحقاقه وأمره بمجراته لوضعه الكتاب وقال لي يجب على ابن رباح أن يستغفر ربه لما قال جبر العباد قتل لأبي عبد الله فقال الجواب في هذه المسئلة قال يضل من يشاء ويهدي من يشاء قال المروزي في هذه المسئلة أنه سمع أبا عبد الله لما أنكر على الذي قال لي يجبر وعلى من ربه عليه جبر فقال أبو عبد الله قلنا ابتدع رجل بدعة أتبع الناس في جوابها وقال يستغفر ربه الذي رد عليهم مجده وأنكر على من رد بشئ من جنس الكلام إذا لم

فقال أو بعد الله بنبي أن يقولوا منه فرجعوا له وقد بسطنا الكلام في هذا المقام في غير هذا الموضع وتكامل على الأصل الفاسد الذي
 تلته المتفرقون من أن إثبات المعنى الحق الذي (٣٨) يسمونه جبراً ينافي الأمر والشيء حتى يجعله التقدير متناقضاً لا مراً

واللهي مطلقاً وجعله طائفة
 من الجبرية بمنزلة الحسن الفعل
 وقصه وجعلوا ذلك مما اعتدوا في
 نفي حسن الفعل وقصه القاصيه
 المعلوم العقل ومن المعلوم أنه
 لا ينافي ذلك إلا كما ينافيه بمعنى
 كون الفعل ملائماً للفعل ونافعه
 وكونه منافياً للفاعل ومنازله ومن
 المعلوم أن هذا المعنى الذي سموه
 جبراً لا ينافي أن يكون الفعل نافعا
 وضاراً ومصلحة ومفسد متوجهاً
 للتوجهاً بالآل فعمله أنه لا ينافي
 حسن الفعل وقصه كما لا ينافي
 ذلك سواء كان ذلك الحسن معلوماً
 بالعقل أو معلوماً بالشرع أو كان
 الشرع مثبتاً لا كشافاً عنه

و ما قول السائل ما الحكمة في أنهم
 يوجد فيه من الشارع نص يصح
 من الوقوع في الملهاك وقد كان
 حرصاً على هدي أمته فنقول هذا
 السؤال مبني على الأصل الفاسد
 المتقدم المركب من الأعراض عن
 الكتاب والسنة وطلب الهدى في
 مقالات المختلفين المتقابلين بالنفي
 والإثبات للعارات المجهلات
 المشتهيات الذين قال الله فيهم وأن
 الذين اختلقوا في الكتاب في نفاق
 بعيد وقال تعالى وما كان الناس إلا
 أمة واحدة فاختلفوا وقال تعالى وما
 اختلف الذين أوتوا الكتاب إلا من
 بعد ما جاءهم العلم فيباينهم وقال
 تعالى فتنظروا أمرهم ينظرون
 كل حزب بما لديهم فرحون وقد
 تقدم التنبيه على منشا الضلال
 في هذا السؤال وأمثلة وما في ذلك

وقت دون وقت شيء أو أن يكون فاعلاً لمواثق فانه إذا كان ولا يفعل هذا الحادث
 وهو الآن كما كان فهو الآن لا يفعل هذا الحادث وإن سئلوا مثله من القائلين بقدم العالم
 بهذا الحق وعلى أهل الكلام من المعتزلة والجمعيه ومن وافقهم فقالوا إذا كان في الأزل
 ولا يفعل وهو الآن على حاله فهو الآن لا يفعل وقد فرض فاعله لا خلف وانما لم يزل من
 تقدير ذات مطلق عن الفعل فقال لهم هذا بعينه محقق عليكم في إثبات ذات بسيطة لا يقوم
 بها فاعل ولا وصف مع صدور الحوادث عنها وإن كان وسائط لازمة لها فلا وسط الا لازم لها
 قديم بقدمها وقد قالوا انهم يتعصب صدور الحوادث عن قديم هو على حال واحد كما كان (الوجه
 الثالث) أن يقال هم يقولون بأن الواجب قياس دائم القيص وانما ينقص بعض الاوقات
 بالحدوث لما يجدد من حدوث الاستعداد والقبول وحدوث الاستعداد والقبول هو بسبب
 حدوث الحركات وهذا كلام باطل فان هذا التماثل تصور إذا كان الفعل دائماً القيص ليس هو
 الحدث لاستعداد القبول كما يدعون في العقل الفعل فيقولون انه دائماً القيص ولكن يحدث
 استعداد القبول بسبب حدوث الحركات الفلكية والاتصالات الكوكبية وذلك ليست صادرة
 عن العقل الفعال وأما في المبدع الاول فهو المبدع لكل ما سواه فانه يصدر الاستعداد
 والقبول والقابل والقبول ويحدث فيقال إذا كان علة تامة موجباته وهودائم القيص
 لا يتوقف فيه على شيء غيره أصلاً لم أن يكون كل ما يصدر عنه وسط أو غير وسط لازمه قد عا
 بقصه فلا يحدث عنه شيء الا وسط ولا يتوسط لانه لا يندفعه وادعاه لا يتوقف على استعداد وقبول
 يحدث عن غير ولكن هو المبدع للشرط والمشرط والقابل والقبول والاستعداد وما يفيض
 على المستعد وإذا كان وحده هو الفاعل لثبات كل ما منع أن يكون علة تامة أزلية مستلزمة
 لمعولها الآن ذلك وجب أن يكون معلوله كل ما أزلي قد عا بما يقدمه وكل ما سواه معلوله فلازم أن
 يكون كل ما سواه قد عا أزلياً وهذا مكابرة للجم ومن تدبر هذا وفهمه تبين أن فساد قول
 هؤلاء معلوم بالضرورة بعد التصورات تام وانما غلطت حججهم وقويت شوكتهم على أهل الكلام
 الحدث المبدع الذي خذ السلف واللاحق من الجمعيه والمعتزلة ومن وافقهم من الانسعية
 والكرامية والشيعه ومن وافقهم من أتباع الأئمة الاربعة وغيرهم فان هؤلاء لما قالوا واعتقدوا
 أن الرب في الأزل كان يمنع منه الفعل والكلام عشيته وقدرته وكان حقيقة قولهم أنه لم يكن
 قادراً في الأزل على الكلام والفعل عشيته وقدرته لم يكن ذلك مجتمعاً لنفسه والمتمتع لا يدخل
 تحت المقدور صاروا حزينين خرافاً قالوا امصار قادر على الفعل والكلام بعد أن لم يكن قادراً عليه
 لكونه صار الفعل والكلام بمكانه بعد أن كان مجتمعاً وانه انقلب من الاستماع الذاتي الى الامكان
 الذاتي وهذا قول المعتزلة والجمعيه ومن وافقهم من الشيعة وهو قول الكرامية وأئمة الشيعة
 كلها شامية وغيرهم وخرافاً قالوا امصار الفعل بمكانه بعد أن كان مجتمعاً وانه أما الكلام فلا يدخل
 تحت المشيئة والقدر بل هو شيء واحد لازمه له وهو قول ابن كلاب والاشعرية ومن وافقهما
 أو أنه صرف وأحروف وأصوات قد عا لا تعين له عشيته وقدرته وهو قول طوائف
 من أهل الكلام والحديث والفقهاء ويعزى ذلك الى السالبة ونقله الشهرستاني عن السلف
 والخنازية وليس قول جمهور أئمة الخنازية ولكنه قول طائفة منهم ومن أصحاب مالك والثوري

من العبارات المتشابهات الجمالات البديهة سواء كان الحدث هو اللفظ ودلالته أو كان الحدث هو
 استعمال ذلك اللفظ في ذلك المعنى كاللفظ أصول الدين حيث أدخل فيه كل قوم من المسائل والذلال ما ينتمونهم من أصول دينهم وان لم

يكن من أصول الدين الذي بعث الله به رسوله وأمر به كسبه كذا كذا ثم أخذ من أطلاق هذه اللفظة المحذرة في الشيء والأشياء وتوقع الاستفسار والتفصيل فيعني سواء السبيل وبذلك يتبين أن الشارح عليه السلام نص (٣٩) على كل ما يصح من الماهيات منساقا

للعذر وقال تعالى وما كان الله ليعضل
قوما يسألهن ما عندهن حتى يبين لهم
ما يقولن وقال تعالى اليوم اكملت
لكم دينكم وأتممت عنايتي
ورضيت لكم الإسلام ديناً وقال
تعالى فلا يكون قاس على الله
بعد أنزل وقال تعالى وما على
الرسول إلا البلاغ المبين وقال إن
هذا القرآن يهدي إلى صراط مستقيم
وقال تعالى وأولهم فعلا ما وعظون
بذلك خيرا لهم وأشد نصيحا وإذا
لا يتنبأهم من أدنا أئرا عظيما
وله دينهم صراط مستقيما وقال
تعالى قد جاءكم من الله نور وكتاب
مبين يهدي الله به للناس إلى صراط مستقيم
سبل السلام وقال أبو ذر لقد توفي
رسول الله صلى الله عليه وسلم وما
طائر يلق جناحه الا ذكرنا
منه علما وفي صحيح مسلم أن بعض
المشركين قالوا لئن أئد علمكم
تبيكم كل شيء حتى المرأة قال أجل
وقال صلى الله عليه وسلم إنكم
على البيضاء لمها كهرا لا ريغ
عنها يعني الأهل وقال ما تركت
من شيء يغركم الى الجنة الا وقد
حذرتكم به ولا من شيء يبعدكم عن
النار الا وقد حذرتكم عنه وقال
ما بعث الله من نبي الا كان حقا عليه
أن يدل أمته على خير ما يعمله وخيرا
لهم وبهاهم عن شر ما يعمله شر الهم
وهذه الجملة يعلم تفصيلها بالبحث
والنظر والتبصير والاستغناء
والطلب لعل هذه المسائل في الكتاب
والسنة فن طلب ذلك وحقق في
الكتاب والسنة من النصوص

وغيرهم وأصل هذا الكلام كل من الجممية أصحاب جهم من مشوان وأي الهذيل العلاف
وغيرهما قالوا لان السبيل فندل على أن دوام الحوادث متع وأما يجب أن يكون الحوادث مبدأ
لا متاع حوادث لا أول لها كما قد بسط في غيرها الموضع قالوا فإذا كان الأمر كذلك وجب أن
يكون كل ما تعلق به الحوادث مبدأ فمتنع أن يكون البزى لم يزل فعلا متكاملا بعينه بل متع
أن يكون لم يزل قادرا على ذلك لان السبيل في المتع متع فمتنع أن يكون قادرا على دوام
الفعل والكلام بعينه وقدرته قالوا وهذا يعلم حدوث الجسم لان الجسم لا يتخلو عن الحوادث
وما لا يتخلو عن الحوادث فهو حادث ولم يفرق هؤلاء بين ما لا يتخلو عن نوع الحوادث وبين ما لا يتخلو
عن عين الحادث ولا فرقوا فيها لا يتخلو عن الحوادث بين أن يكون مفعولا مفعولا وأن يكون نواجا
بنفسه فقال لهؤلاء لا تأخذوا بالعلم لا بد من أهله المثل وغيرهم فهذا السبيل الذي انتهى به حدوث
العالم وكان ما ذكره انما يدل على نقص ما قد عده وذلك لان الحادث اذا حدث بعد ان لم
يكن محد فلا بد أن يكون متكاملا في نفسه وقت محد وبغض وقت بقدر الا لا يمكن ثابت
قبله فليس لا مكان الفعل وجواز ذلك وصحته مبدأ انتهى اليه فيجب انه لم يزل الفعل متكاملا
محصيا للزمان وجواز حوادث لانها لا أولها قالوا لئلا يسلطوا لئلا يسلطوا من الجممية
والمتعته فوا يتابعهم نحن لانسل أن امكان الحوادث لا بد منه لكن نقول امكان الحوادث
يشترط كونها مسبوقا بالعدم لا بد منه وذلك لان الحوادث عندنا متع أن تكون بقضية النوع
بل يجب حدوث نوعها وفتح قدم نوعها لكن لا يجب الحدوث في وقت بعينه فامكان الحوادث
بشرط كونها مسبوقا بالعدم لا بد منه وبخلاف جنس الحوادث فقال لهم هب انكم تقولون
ذلك لكن يقال امكان جنس الحوادث عندكم به بداية فله صار جنس الحدوث عندكم متكاملا بعد
أن لم يكن متكاملا وليس لهذا الامكان وقت معين بل مامن وقت يفرض الا لا يمكن ثابت قبله
فيلزم دوام الامكان والازمان انقلاب جنس من الامكان الى الامتناع من غير حدوث شيء ولا
يحدث شيء ومعلوم أن انقلاب حقيقة جنس الحدوث أو جنس الحوادث أو جنس الفعل أو جنس
الاحداث وما يشبه هذا من العبارات من الامتناع الى الامكان هو مصير ذلك متكاملا زابعد ان
كان محتثا من غير مب محدد وهذا مجتمع في صريح العقل وهو ايضا انقلاب الجنس من
الامتناع الذاتي الى الامكان الذاتي فان ذات جنس الحوادث عندهم نصرة يمكن بعد ان كانت
محتثة وهذا الانقلاب لا يتعنى وقت معين فله مامن وقت بقدر الا لا يمكن ثابت قبله فليزم
أنه لم يزل المتع متكاملا بهذا المبلغ في الامتناع من قولنا لم يزل الحادث متكاملا فقد زل منهم فيما فوا
اليه المبلغ عما زلهم فيما فوا ومنه فله يعقل كون الحادث مجتمعوا يعقل ان هذا الامكان لم يزل
وأما كون المتع متكاملا فهو مجتمع في نفسه فكيف اذا قيل لم يزل امكان هذا المتع وايضا
ذكر ومن الشرط وهو ان جنس الفعل أو جنس الحوادث بشرط كونها مسبوقا بالعدم لم
يزل متكاملا فله يضمن الجمع بين التقضي ايضا فان كون هذا لم يزل يقتضي أنه لا بد له لا مكانه
وان امكانه قديم أزلي وكونه مسبوقا بالعدم يقتضي أن له بداية وأنه ليس بقديم أزلي فصار
قولهم مستلزما أن الحوادث يجب أن يكون لها بداية وأنه لا يجب أن يكون لها بداية وذلك
لانهم قدروا تقدير امتعا والتقدير للمتعد قد يازم محكم مجتمع كقوله تعالى لو كان فيهما آلهة

القاطعة لعدو في هذه المسائل ما فيه غاية الهدى والبيان والشفاء وذلك يكون بشيئين أحدهما معرفة معاني الكتاب والسنة والثاني
معرفة معاني الانقاط التي ينطق بها هؤلاء المتخالفون حتى يحسن أن يطين بين معاني التنزيل ومعاني أهل الخوض في أصول الدين

خسبت يدينه إلى الخلق ما كان من الناس فيه الاختلاف فيه كما قال تعالى كان الناس أمة واحدة فبعث الله النبيين مبشرين ومنذرين وأتزل معهم الكتاب على طياف ليحكم بين الناس فيما (٤٠) اختلفوا فيه وقال تعالى وما اختلفتم فيه من شيء فحكمه إلى الله وقال فان

تسارعتم في شيء فسرعه إلى الله والرسول ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلا ثم ترى الذين يزعمون أنهم آمنوا بما أنزل السك وما أنزل من قبلهم يريدون أن يصاحبوا إلى الطافوت وقد أمروا أن يكفروا به ويريد الشيطان أن يضلهم ضلالا بعيدا وإذا نزل لهم تعالى إلى ما أنزل الله وإلى الرسول رأيت المنافقين يصدون عنك صدودا ولهذا وجد كثيرا في كلام السلف والائمة التي عن الحلاق موارد النزاع والني والاثبات وليس ذلك لخواص النقيضين عن الحق ولا قصور أو نقص في بيان الحق ولكن لان تلك العبارات من اللفاظ المجملية المشابهة للمشكلة على حق وباطل في اثباتها أثبت حق وباطل في نفيها حق وباطل في نفيها من كلا الطرفين بخلاف النصوص الالهية فانها افرق الله بين الحق والباطل ولهذا كان سلف الامة واعتمدوا على كلام الله ورسوله هو الامام والفرقان الذي يجب اتباعه فيثبتون ما أثبتته الله ورسوله وينفون ما نفي الله ورسوله ويحسمون العبارات المحدثة المحملة المشابهة لمجموعة من اطلاقها اضهارا لاثباتها لا يطلقون القضا ولا بنفوية الاعد الاستفسار والتفصيل فاذا تبين المعنى أثبت حقه ونفي باطله بخلاف كلام الله ورسوله فانه حق يجب قبوله وان لم يفهم معناه وكلام غير المعصوم

الاله لا يقد تأويل قولهم اسكان جنس الحوادث بشرط كونها مسبوقة بالعدم لا بداهة مضمونه ان معاهل بداهة يقبل في بداية فان للشرط بسبق العدم بداهة واذا انقضى له لا بداهة تكن جباين النقيضين وأيضا يقال هذا التصديق لا حقيقة في الخارج فصار بمنزلة قول القائل جنس الحوادث بشرط كونها مسبوقة بالعدم هل لامكانها نهاية أم ليس لامكانها نهاية فكان أن هذا يستلزم الجمع بين النقيضين في النهاية فكذلك الاول يستلزم الجمع بين النقيضين في البداية وأيضا فالمكن لا يترجح أحد طرفيه على الآخر الا بمرجح تام يجب له الممكن وقد يقولون لا يترجح وجوده على عدمه الا بمرجح تام يستلزم وجوده في الممكن وهذا الثاني أصوب كجمله نظر السلفين المتقدمين فان بقا سعدوا لا يقتضي المرح مرجح من قال انه يقتضي المرح قال عدم مرجحه يستلزم عدمه ولكن يقال هذا يستلزم لعدمه لان هذا هو الامر الموجب لعدمه ولا يجب عدمه في نفس الامر بل عدمه في نفس الامر لا لعله فان عدم المعالول يستلزم عدم العلة وليس هو علة والمزوم أعين كونه عدمه لان ذلك المرح التام لم يستلزم وجوده الممكن لكان وجوده الممكن مع المرح التام جائزا لا واجبا ولا متعاضدا ويستدل فيكون محكما يتوقف على مرجح لان الممكن لا يحصل الا بمرجح فذلك على أن الممكن ان لم يحصل مرجح يستلزم وجوده امتنع وجوده ومادام وجوده محكما تراغم لازم لا يوجد وهذا هو الذي يقوله أئمة أهل السنة المتقدمين بقدر مع موافقة أئمة الفلاسفة وهذا بما احتجوا به على أن الله تعالى خالق أفعال العباد والقدر يمتنع المعارضة وغيره يخالف في هذا وزعم ان القادر يمكنه ترجيع الفعل على الترتيل بدون ما يستلزم ذلك وأدعوا أن ما لم يكن القادر كذلك لم يكن موجبا لذات لاقدرا قالوا والقادر المختار هو الذي انشاءه فعل وانشاءه تركه حتى قيل انه لا يفعل الا مع لزوم أن يفعل لم يكن مختارا بل مجبورا فقال لهم الجمهور من أهل الملة وغيره المثل هذا خطأ فان القادر هو الذي انشاءه فعل وانشاءه تركه ليس هو الذي انشاءه الفعل مشبهة حازمة وهو قادر عليه قدرة تامة ففي الفعل محكما جائزا لا لازما واجبا ولا متعاضدا بل نحن نعلم ان القادر المختار اذا أراد الفعل ارادته حازمة وهو قادر عليه قدرة تامة لم يكن وجود الفعل وصار واجبا عليه لا بنفسه كما قال المسلمون ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن وما شاءه سبحانه فهو قادر عليه فلذا انشاءه حصل مرادا له وهو مقدور عليه فلازم وجوده وما لم يشأ لم يكن فانه ما لم يرد وان كان قادرا عليه لم يحصل المنقضي التام لوجوده فلا يجوز وجوده قالوا ومع القدرة التامة والارادة الحازمة متعاضدا مع الفعل ولا يتصور عدم الفعل الالعدم كمال القدرة ولعدم كمال الارادة وهذا أمر يحده الانسان من نفسه وهو معروف بالادلة اليقينية فان فعل المختار لا يتوقف الاعلى قدرته وارادته فانه قد يكون قادرا ولا يريد الفعل فلا يفعله وقد يكون مرادا الفعل لكنه عاجزه عنه فلا يفعله اما مع كمال قدرته وارادته فلا يتوقف الفعل على شيء غير ذلك والقدرة التامة والارادة الحازمة مع المرح التام للفعل الممكن تقع وجوده ما يجب وجوده في الفعل والرب تعالى قادر مختار يفعل بعبثته لا مكرهه وليس هو موجبا لذاته بمعنى أنه علة أزلية مستلزما للفعل ولا معنى أنه واجب بذاته لاشيئة له لا قدرة بل هو واجب بعبثته وقدرة ما شاء وجوده وهذا هو القادر المختار فهو قادر مختار بوجوب عبثته ما شاء وجوده وبهذا التصريح يزول الاشكال في هذه المسئلة فان الموجب

لا يجب قبوله حتى يفهم معناه وأما المتفقون في الكتاب المخالفون على مقارنته فجعل كل طائفة ما أصلته من أصول دينها الذي ابتدعه هو الامام الذي يجب اتباعه وتجب ما خالف ذلك من نصوص الكتاب والسنة من الجملات

بذاته

المشابهات التي لا يمكن التماثل بل تبين جلاء على ما وافق أصلهم الكتاب بتدعيمه والآخر الحق هنا قول التدرج لها وهذا الصنفان يشبهان ما ذكره الله في سورة الأنعام من أن يؤمنوا لكم وقد كان فريق منهم (٤١) يسمعون كلام الله ثم يحرفونه من بعد ما نقلوه

وهم يسلطون وإذا خلوا بعضهم إلى بعض قالوا يا أعدائهم عاقبتهم عاقبت الله عليكم لعلكم تحذرون فحذروا فقالوا نعم قولوا أولايستلون أن الله يعلم ما يسمرون وما يعلنون ومنهم أمسون لا يعلنون الكتاب إلا ما فيهم وإن هم إلا يفتنون قول الذين يكسبون الكتاب بأيديهم ثم يقولون هذا من عند الله لنشرناه وننقله قول لهم عما كتبنا بأيديهم ويرى لهم عما يكسبون فإن الله هم الذين يحرفون الكلام عن مواضعه وهو متناول بل حل الكتاب والسنة على ما أصله من البع الباطلة وذم الذين لا يسلطون الكتاب إلا ما فيهم وهو متناول لمن ترك نذر القرآن ولم يعلم الأجر ولا يعرفه ومتناول لمن كتب كتابا يدعى بالكتاب الله لسائل مدني فقال الله من عند الله مثل أن يقول هذا هو الشرع والدين وهذا معنى الكتاب والسنة وهذا معقول السلف والأئمة وهذا هو أصول الدين الذي يجب اعتقاده على الأعيان أو الكفاية ومتناول لمن كتم ما عنده من الكتاب والسنة لا ينجح به عاقبه في الحق الذي يقوه (٦) وهذه الأمور كثيرة تحدث في أهل الأهواء جلة كالأفئدة والجهمية ونحوهم من أهل الأهواء والكلام في أهل الأهواء تفصيل ما مثل كثير من المنسقين إلى الفقه مع شعبة من حال أهل الأهواء وهذه الأمور المذكورة في الجواب مبسوطة في

بذاته إذا كان أزليا فإنه موجه فلو كان الرب تعالى موجبا بذاته للعالم في الازل لكن كل ما في العالم مقارن في الازل ونفث متعلق بل ما شاء الله كان وما يشاء الله لم يكن فكل ما شاء الله موجود ومن العالم ما لا يجب وجوده بقدرته ومشيئته وما لم يتأتى وجوده وازلا يكون شيء الا بقدرته ومشيئته وهذا يقتضي وجوب وجود ما شاءه تعالى وجوده ونفث الوجوب لذات فيما جبال فان أريد أنه واجب ما بعده من عيشته وقدرته فلا منافاة بين كونه فاعلا بالقدر والاختيار وبين كونه موجبا لذات هذا التفسير وإن أريد بل وجوب لذاته وجوب شيئا من الأشياء بذات مجردة عن القدرة والاختيار فهذا باطل مجتمع فالوجوب لذات انفسه بما يقتضي قدم شيء من العالم مع الله وأفسر بما يقتضي آخر صفات الكمال عن الله فهو باطل وإن فسر بما يقتضي أنه ما شاءه كان وما لم يشأ لم يكن فهو حق فان ما شاءه موجود بقدرته ومشيئته ولكن لا يقتضي هذا أنه ما شاء من المخلوقات بصفة الازل بل مشيئته شيء في الازل لا يمنع لوجوده مستعدة ولهذا كان عامة الصلا على أن الازل لا يكون مراداً مقصوراً ولا أعلم ترابطين النظائر ما كان من صفات الرب أزليا لا ما شاءه لا يتأخر عنه شيء ولا يجوز أن يكون مراداً مقصوراً وإن ما كان مراداً مقصوراً لا يكون الاحاد شيئا بعينهم وإن كان نوعاً لم يزل موجوداً وإن كان نوعاً كله حادثاً بعد أن لم يكن ولهذا كان الذين اعتقدوا أن القرآن قديم لازم ذات الله متفقين على أنه لم يتكلم بعيشته وقدرته وإنما يكون بقدرته ومشيئته مخلق ادر الله العبد لذات المعنى القديم والذين قالوا كلامه قديم وأرادوا الله قديم المعنى متفقون على أنه لم يتكلم بعيشته وقدرته سواء قالوا هو معنى واحد قائم لذات أو قالوا هو حرف أو حرف وأصوات قديمة أزلية الأعيان بخلاف أئمة السلف الذين قالوا الله يتكلم بعيشته وقدرته أنه لم يزل متكلماً إذا شاء وكيف شاء وصور ذلك من العبارات والذين قالوا الله يتكلم بعيشته وقدرته وكلامه حادث بالتفسير قائم بذاته أو مخلوق منفصل عنه مجتمع عندهم أن يكون قديماً فقد انتفتت الطوائف كلها على أن المعنى القديم الازل لا يكون مقدوراً مراداً بخلاف ما كان نوعاً لم يزل موجوداً شيئاً بعينهم فهذا ما يقول أئمة السلف وأهل السنن والحديث أنه يكون بعيشته وقدرته كما يقول ذلك جماعة الفلاسفة الأساطين الذين يقولون محدث الافلاك وغيرها وأرسطو أصحابه الذين يقولون بقدمها فأئمة أهل الملل وأئمة الفلاسفة يقولون ان الافلاك محدثة كائنه بعد أن لم تكن مع قولهم انه لم يزل النوع المقدور المراد موجوداً شيئاً بعينهم ولكن كثير من أهل الكلام يقولون ما كان مقدوراً مراداً مجتمع ان يكون لم يزل شيئاً بعينهم ومنهم من يقول يمتنع ذلك في المستقبل أيضاً وهو لأهل الذين تأخروهم الفلاسفة القائلون بقدم العالم ولما تأخروهم واعتقدوا أنهم قد خضعواهم وغلبواهم واعتقدوا أنهم قد خضعوا أهل الملل مطلقاً لاعتقادهم القائلين الثاني عن جعلهم بقول أئمة أهل الملل بل وباقول أساطين الفلاسفة القدماء قولهم ان ليس لأئمة الملل وأئمة الفلاسفة قول الاقول هؤلاء المتكلمين وقولهم وأقول الجوس والحراية وأقول من يقول يقدم مائة بعينها ونحو ذلك من الأقوال التي قد يظهر فسادها بالنظر وهذا مبسوط في موضع آخر والمقصود هنا عامة العقلاء مطبقون على أن العلم يكون الشيء المعين مراداً مقصوراً بوجوب العلم بكونه حادثاً كما تبين بعد أن لم يكن بل هذا عند العقلاء من العلوم بالضرورة ولهذا كان مجرد تصور العقلاء

(٦ - منهاج أول)

موضع آخر والله أعلم والمقصود هنا الكلام على قول القائل اذا عارضت الادلة الصعبة والعقلاء الخ كاتقدم والكلام على هذا الجمله نبي على بيان ما في مقدمتها من التليس فانها مبينة على مقدمات أولها ثبوت تعارضها والناحية

المحصل بالتقسيم فبعض كرمين الأقسام الأربعة والثلاث مطلق الأقسام الثلاثة والمقتضيات الثلاثة مطلقا وبين ذلك بتقديم أصل وهو أن يقال هذا قبل تعارضه لأن سواه كما (٤٣) سمعين أو عقليين أو أحدهما معيا أو آخر عقليا فالواجب أن يقال لا يتخلو

أما أن يكونا قطعا أم أن يكونا احتمليا
وأما أن يكون أحدهما قطعا
والآخر احتمليا فأما القطعان فلا
يجوز تعارضهما سواء كان عقليين أو
سمعيين أو أحدهما عقليا والآخر
سمعيًا وهذا متفق عليه بين
العقلاء لأن الدليل القطعي هو
الذي يجب بثبوت مسئلة ولا يمكن
أن تكون دلالة بالغة وحينئذ
فلو تعارض دليلان قطعان
وأحدهما يناقض مدلول الآخر
لزم الجمع بين التقيضين وهو محال
بل كل ما يقتضيه تعارضه من
الدلائل التي يعتقد أنها قطعية
فلا بد من أن يكون الدليلان أو
أحدهما غير قطعي أو أن لا يكون
مدلولاهما متناقضين فأما مع
تناقض المدلولين المعالوين فيمتنع
تعارض الدليلين وإن كان أحد
الدليلين المتعارضين قطعا دون
الآخر فانه يجب تقديمه بانساق
العقلاء سواء كان هو السمي أو
العقلي فإن الظن لا يدفع اليقين
وأما أن كليهما ظنني فانه صار
إلى طلب ترجيح أحدهما فأيها
ترجح كان هو المقدم سواء كان
سمعيًا وعقليًا ولا جواب عن هذا
الآن يقال الدليل السمي لا يكون
قطعا وحسب ذلك قال هذا مع
كونه باطلا فانه لا ينفع فاته على
هذا التقدير يجب تقديم القطعي
لكونه قطعا لا لكونه عقليا ولا
لكونه أصلا ومع هو لا محالوا
٤- ثم هي في التقديم كون العقل
هو الأصل للسمع وهذا باطل كما

أن الشيء مقدور الفاعل مراده فعله بحيثته وقدرته وجوب العلم بانه حدث بل مجرد تصورهم
كون الشيء مفعولا أو مخلوقا وصنعوا أو نحو ذلك من المرات وجوب العلم بانه حدث كائن بعد
أن لم يكن ثم بعد هذا قد ينظر في أنه فعله بحيثته وقدرته وإذ اعلم أن الفاعل لا يكون فاعلا إلا
بحيثته وقدرته وما كان مقدورا إذا فهو يحدث كان هذا أيضا دليلا على أن العلم بانه حدث
ولهذا كان كل من تصور من العقلاء أن المخلوق الحيوان والارض أو خلق شيئا من الأشياء كان
هذا مستلزما لكون ذلك المخلوق بعد ما كانا بعد أن لم يكن وإذا قيل لبعضهم هو قديم مخلوق أو
قديم يحدث وعنى بالمخلوق والحدث ما يستعمل في الامتلاء بالذرة المتأخرين الذين يريدون بلفظ
الحدث أنه معلول ويقولون أنه قديم لأنهم كونه معلولا يمكنه قبيل الوجود والعلم فلا تصور
العقل الصريح هذا المذهب جزء يتناقضه وأن أصله جمعا بين التقيضين حيث قدر وأعطوا
بعد ما معلولا مفعولا يمكن أن يوجد وأن بعدم وقدره مع ذلك قد عدا زليا وأوجب الوجود بغيره
بمتنع وعدمه وقد بسطنا هذا في مواضع في الكلام على المحصل وغيره وذكرنا أن ما ذكره الرأزي عن
أهل الكلام من أنهم يجوزون وجود مفعول معلول أن لا يوجب بانه أعلم بفعله أحسنهم بل هم
مستقنون على أن كل مفعول فانه لا يكون إلا بعد ما وما ذكره هو أمثاله موافقة لابن سينا من أن
الممكن وجوده وعدمه قد يكون قديما أو زليا يقول باطل عند جماهير العقلاء من الأولين والآخرين
سقى عند ارسطو أو أتبعه القدماء والمتأخرين فأنهم موافقون لسائر العقلاء في أن كل ممكن يمكن
وجوده وعدمه لا يكون إلا بعد ما كانا بعد أن لم يكن وارسطو إذا قال ان الفاعل قد علم بفعله مع
ذلك يمكنه كونه وجوده وعدمه والمقصود أن العلم يكون الشيء مقدورا إذا وجب العلم بكونه
بعد ما بل العلم بكونه مفعولا يوجب العلم بكونه حدثا فان الفعل والخلق والادعاء والصنع ونحو
ذلك لا يقتضي الامع تصور حدوث المفعول وأيضا لجمع بين كون الشيء مفعولا وبين كونه قديما
أزليا مقارنا للفاعل في الزمان جمع بين المتناقضين ولا يقتضي قط في الوجود مقارنته بمفعوله المعين
سواء سمى على قاعه أو لم يسم ولكن يقتضي كون الشرط مقارن للشرط والمثل الذي يذكره
من قوله هو حركت بدى فصرنا خاتمي أوفى والمفتاح ونحو ذلك حقه عليهم لا لهم فان حركة اليد
ليست هي العلة التامة ولا الفاعل لحركة الخاتم بل الخاتم مع الأصبع كالأصبع مع الكف فالخاتم
متصلة بالأصبع والأصبع متصلة بالكف لكن الخاتم يمكن زعمه بالذات بخلاف الأصبع ولكن
يفرق بين الأصبع والخاتم بسبب بخلاف أبعاض الكف ولكن حركة الأصبع شرط في حركة
الخاتم كإحدى حركة الكف شرط في حركة الأصبع أعني في الحركة المعينة التي يمد بها من اليد
بخلاف الحركة التي تكون الخاتم والأصبع ابتداء فان ههنا متصلة نهائيا بالكف فينجز
أصبع غيره فيغير معه كفه وما يذكره من أن القدم والتأخر يكون بالذات والعلة كحركة
الأصبع ويكون بالطبع كقدم الواحد على الاثنين ويكون بالمكانة كقدم العالم على
المجاهل ويكون بالمكان كقدم الصف الأول على الثاني وقدم مقدم المصعد على مؤخره
ويكون بالزمان كالقدم المستدرك فان التقدم والتأخر المعروف هو التقدم والتأخر بالزمان فان
قبيل وبعد ومع ونحو ذلك معانيها لازمة لتقديمه والتأخر الزماني وأما التقدم بالعلية أو الذات
مع المقارنة في الزمان فهذا لا يقتضي البتة ولاه مثال مطابق في الوجود بل ويجوز تخيل لاحقيقة

سيأتي بيانه أن شاء الله وإذا قدر أنه لم يتعارض قطعي ونقلي لم يتعارض عقل في تقديم القطعي لكن كون السمي لا يكون
قطعا لونه شرط القتاد وأيضا فان الناس مستقنون على أن كثيرا مما جاء به الرسول معلوما لا مظهر من دينه كالحجاب والعبادات ونحوه

الفواحيش والظن ووحيد الصانع وثابت المخلوق غير ذلك. وسيتلوه قال قال إذا علم الدليل البطلان القطعي على مناقضة هذا فلا بد من تقديم أحدهما فلو قدم هذا السمي قدح في أصله وإن قدم العقلي لزم تكذيب (٤٣) الرسول فيما عدا بالاضطرار أنه جابه وهذا هو الكفر الصريح فلا بد لهم من جواب عن هذا والجواب عنه أنه

يتمتع أن يقوم عقلي قطعي بنقض هذا فبين أن كل ما قام عليه دليل قطعي سمي يتمتع أن يعارضه قطعي عقلي وبمثل هذا الضابط يقع فيه كثير من الناس بقدر أن يتقدموا بأنهم متلوهم فيثبتون تلك الغوازم ولا يثبتون لكن ذلك التقدير يتبعها والتقدير المتعقد يثبتها من لوازم متمعة كقوة تعالى لو كان فيها آلهة إلا الله لفقدنا لهذه الآلهة منها ما يذكره القديرة والجبرية في أن أفعال العباد هل هي مقدورة لرب والعبد أدم لا لأفعال جمهور المعتزلة أن الرب لا يقدر على عين مقدور العدد واختلافه بل يقدر على مثل مقدوره فأنته البصريون كأي على وأي هاتم ونفاه الكسبي وأتباعه البغداديون وقال بهم وأتباعه الجبرية أن ذلك الفعل مقدور لرب لا لعبد وكذلك قال الأشعري وأتباعه أن المؤثر فيه قدرة الرب دون قدرة العبد وأخبر المعتزلة بأنه لو كان مقدور الهما لزم إذا أراد أحدهما وكرهه الآخر مثل أن يريد الرب بغيره بكونه بغيره العبد أن يكون موجودا معدوما لأن المقدور من شأنه أن يوجد عند توفر دواعي القادر وأن يبقى على العدم عند توفر مصادقه ولو كان مقدور العبد مقدور الله لكن إذا أراد الله وقوعه وكرهه العبد وقوعه لزم أن يوجد لصديق القوي ولا يوجد لصديق الصارف وهو محال وقد جاب الجبرية عن هذا بعماد كره الرازي وهو أن القادر على الصارف ممنوع مطلقا بل يجب إذا لم يتم مقامه سبب آخر مستقل وهذا أول المسئلة وهو جواب ضعيف فإن الكلام في فعل العبد الصافي إذا قام بقلبه لأصناف عنه دون

له وأما تقدم الواحد على الاثنين فإن عنى به الواحد المطلق قبل الاثنين المطلق فيكون مستقدا في التصور فعدم ما زينا وإن لم يكن بهذا فلا تقدم للواحد بشرط في الاثنين مع كون الشرط لا يتأخر عن المشروط قد يقارنه وقد يكون معه فليس هنا تقدم واجب غير التقدم الزماني وأما التقدم للمكان فذلك نوع آخر وأصله من التقدم بزمان فإن تقدم المسجد تكون فيه الأفعال المتقدمة بزمان على مؤخره فالأمام يتقدم فعله بالزمان لفعل المأموم فسمي محل الفعل المتقدم مقدما وأصله هذا وكذلك التقدم بالرتبة فإن أهل الفضائل مقدمون في الأفعال الشريفة والامكنة وغير ذلك على من دونهم فسمي ذلك مقدما وأصله هذا وسيتلوه فإذا كان الرب هو الأول كالتقدم على مساواة كان كل شيء متأخر عنه وإن قدر أنه لم يزل فاعلا فكل فعل معين ومفعول معين هو متأخر عنه وإذا قبل الزمان مقدار الحركة فليس هو مقدرا الحركة معينة فليس هو الأول بل الزمان المطلق مقدار الحركة المطلقة وقد كان قبل أن يخلق السموات والأرض والسموات والقمير حركات وأزمانه وبعد أن يقرب الله القسامة فذهب النسي والقمير تكون في الجنة حركات كآثار تعالى ولهم زعم في باب كره وعسبا وعلقي الأناهم يعرفون قبل والنهار بأثر آثارهم من جهة العرض وكذلك هم في الأخر يوم الجمعة يعرف بها يظهر فيسم من الأثر الجديدة القوية وإن كانت الجنة كلها نوراً زهر ونهاراً يطرر لكن يظهر بعض الأوقات فزأخر يتبينه الليل والنهار فالرب تعالى إذا لم يزل مستكماً بعيشته فبالاعيشة كان مقدراً كل ما هو مفعوله الذي لم يزل هو الوقت الذي يحدث فيه ما يحدث من مفعوله وهو سبحانه متقدم على كل مساواة التقدم الحقيقي المقول ولا يحتاج أن نجيب عن هذا بما ذكره الشهرستاني والرازي وغيرهما من أن في أنواع التقدمات تقدم بعض أجزاء الزمان على بعض وأن هذا نوع آخر وأن تقدم الرب على العالم هو من هذا الجنس فإن هذا قد رتبوا وجهين (أحدهما) أن تقدم بعض أجزاء الزمان على بعض هو بزمان فله ليس المراد بالتقدم بزمان أن يكون زمان خارج عن التقدم المتقدم وصفاتها بل المراد أن التقدم يكون قبل التأخر القليلة المعقولة كتقدم اليوم على غد أو ساعى اليوم ومعلوم أن تقدم طلوع الشمس وما يقارنه من الحوادث على الزوال نوع واحد فلا فرق بين تقدم نفس الزمان المتقدم على المتأخر وبين تقدم ما يكون في الزمان المتقدم على ما يكون في الزمان المتأخر (الوجه الثاني) أن يقال أجزاء الزمان متصلة متلاحقة ليس فيها فاصل غير زمان ومن قال أن الباري لم يزل غير فاعل ولا يتكلم بعيشته ثم صار فاعلا مستكماً بعيشته وقدرة يجعل بين هذا وهذا من الفصل ما لا نهاية كيف يجعل هذا بمنزلة تقدم أجزاء الزمان بعضها على بعض وبالجملة فالعالم بالانفعال بعيشته وقدرة بل الفاعل مع قطع النظر عن كونه أنما يفعل بعيشته وقدرة وإن كان هذا الإزماله في نفس الأمر فالعلم بمراد كونه فاعلا لشيء معين وجب العلم بأنه أدمعوا أحده وصنعوا ويحدثون من معاني العبارات التي تقتضي أن المفعول كان بعد أن لم يكن وأنه فعله بقدرته وإرادته فظهر أن إرادته لشيء معين في الأزل تمنع لأن إرادته وجوده تقتضي إرادته وجوده ولو لزمه لأن وجوده لا يمتنع بدون وجوده إلا بزمحال فقلنا الإرادة القديمة لا تقتضي وجوده في الأزل لا تقتضي وجوده ولو لزمه ومان وجوده معين من المراتد الأوهو مقارن لشيء من الحوادث كالقلم الذي

وهو محال وقد جاب الجبرية عن هذا بعماد كره الرازي وهو أن القادر على الصارف ممنوع مطلقا بل يجب إذا لم يتم مقامه سبب آخر مستقل وهذا أول المسئلة وهو جواب ضعيف فإن الكلام في فعل العبد الصافي إذا قام بقلبه لأصناف عنه دون

الذي إليه وجهه لا يتصور من الصدق هذا الحال وما قد يوجد من ارادته لا يكون فعلا اختياريا بل يكون عزة في المثلث
والكلام انما هو في الاختيار ولكن الجواب (٤) منع هذا التقدير فان ما لم يرد العبد من افعاله يمتنع ان يكون الله مريدا لوقوعه

اذ لو شاء الله العبد مريدا له فاذ لم
يصحه مريدا له علم انه مريدا له وانما
اتفق علماء المسلمين على ان الانسان
لوقال والله لا فعلن كذا وكذا ان
شأ الله لم يفعله انه لا يحب ان لا
يملك فعله علم ان الله لم يشأ واحتمل
الخير به بما ذكره الرازي وغيره
بقولهم اذا اراد الله تفرج يله جسم
واراد العبد تسكنه فاما ان يتعاضد
معا وهو محال لان المتعاضد من وقوع
مراد كل واحد منهما ما هو موجود
مراد الاخر فلو امتنع معا لم يوجد
معا وهو محال او يعضا وهو محال
او يقع أحدهما وهو محال لان
القدرتين متساويتان في الاستقلال
بالتأثير في ذلك المقدور الواحد
والشيء الواحد حقيقة لا يقبل
التفاوت فاذا قدرتان بالنسبة الى
اقتضاء وجود ذلك المقدور على
السوية وانما التفاوت في أمور
خارجة عن هذا المعنى واذا كان
كذلك امتنع الترجيح فيقال هذه
الحجة باطله على المذهب أما أهل
السنة فعندهم يمتنع أن يراد الله
تفرج يله جسم ويجعل العبد مريدا
لأن يحمله العبد بما كسبه قدرته
على ذلك فان الارادة الجازمة مع
القدرة تستلزم وجود المقدور ولو
جعل الله الرب مريدا مع قدرته لزم
وجود مقدوره فيكون العبد يشأ
ما لا يشأ الله وجوده وهذا يمتنع
بل ما شاء الله وجوده يجعل القادر
عليه مريدا لوجوده لا يجعله مريدا
لما يناقض مراده بل وأما على
قول المعتزلة فعندهم يمتنع قدرة

الرب على عين مقدور الصدق فمتنع اختلاف الارادتين في شيء واحد وكلما اختلفت باطله فانهما مستيتان على تناقض
الارادتين وهذا يمتنع فان العبد اذا شاء أن يكون شيء لم يشأ الله شيئا منه كما قال تعالى فمن شئتم أن يستقيم وما تثنون الآن

بشأنه **باب** ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن **عقده** الله جعل العبد شائياً لهم فهو القليل على قدر رتبته **عقده** وكراهة العبد وهذا تقدير ممتنع وهذا انقلاص من تقديرين وهما قياس بالمثل (٤٥) لان العبد مخلوق الله وهو ليس بمفعولاً ليس

كل ما سواه حاد ثابت الارادات فالقول حينئذ بقدم شي من العالم قول بلاهة أصلاً وقيل
ثالثاً الفاعل الذي من شأنه أن يفعل شيئاً بمراداته متعاقبة فتتبع قدم شي معين من
اراداته وأفعاله وحينئذ فتتبع قدم شي من مفعولاته فيفتح قدم شي من العالم وقيل رابعاً
إذا قدرنا في الازل كل من مبدئ ذلك المعين كانت ارادته مقارئة لراد لم أن يكون مريداً لآزمه
ارادته مقارئة لرادته فان وجود المزمود يكون الازم بحال والازمة نوع الحوادث وارادته النوع
ارادته مقارئة للحوادث فيكون مستلزماً لدوام الازم تلك الحوادث قبل معلوم ان ارادته هذا
الحادث ليس ارادته هذه الحوادث وان جوزوا هذا زعمهم أن يجوزوا وجود جميع الكائنات بمرادة
واحدة فتتبع كما يفرضه من قوه من المتكلمين كان كلابوا تابعه حينئذ بطل قولهم وإذا
كان كذلك فالصول المعين القديم إذا قدرنا كان مراداً بمرادته فتتبعه ولا يقترن بها شي من
الحوادث لان الحادث لا يكون قديماً ونوع الارادات والحوادث ليس فيه شي بعينه قديم لكن
قديم يقال يقترن بها النوع القديم لكن هذا متع من وجوده كذا بعضها وان قيل ان الارادة
القديمة الازلية ليست مستلزماً لمقارنته مرادها لا يجب أن يكون المراد قديماً أزلياً لا يجوز
ان يكون حادثاً لان حدوثه يفسد أن لم يكن يفرضاً له سبب حادث كالتقدم وان جاز أن يقال ان
الحوادث تحدث بالارادة القديمة الازلية من غير تحيد أمرهم في الأمور كما يقول ذلك كثير من أهل
الكلال من الاشعرية والكرامسة وغيرهم ومن وافقهم من أتباع الاثنية أصحاب مالك والشافعي
وأحمد وغيرهم كان هذا مبتدلاً للجهة قولاً بالانقلاص على قدم العالم فان أصل جهتهم ان الحوادث
لا تحدث بالاسباب حادث فلما جوزوا احدنا على القادر المتسار بلا سبب حادث أو جوزوا
حدوثها بالارادة القديمة الازلية بطلت مدعيتهم ولا يجوزون ذلك وأصل هذا الدليل أنه لو كان
شي من العالم قديماً لزم ان يكون صدر عن مؤثر تامر أو مسمى على تامة أو موجباً لثبات أو قيل أنه
قادر مختار واختاره لازماً في مقارنته لاراده ومتنع أن يكون في الازل قادر مختار بقدره مراداً سواء
سمى ذلك على تامة أو لم يسم وسواء مسمى موجباً لثبات أو لم يسم بل متنع أن يكون شي من
المعولات المعينة العقلية مقارنته لفاعله الازلي في الزمان واستناع هذا معلوم صريح العقل
عند جاهل العقل من الأولين والآخرين وبتتبع أن يكون في الازل على تامة أو موجباً لثبات
سمى قادر مختار أو لم يسم وسر ذلك ان ما كان ذلك لزم ان يقارنه أثره المسمى معلولاً أو مراداً
أو موجباً لثبات أو مسمى أو غير ذلك من الاجمال لكن مقارنته في الازل تقتضي أن لا يحدث
عنه شي بعد أن لم يكن حادثاً ولو لم يكن كذلك لم يكن العوادث فاعل بل كانت حادثاً تنقبضها وهذا
ممتنع بنفسه فان ثبت موجب لثبات أو فاعل مختار بقدره مراداً في الازل يستلزم ان لا يكون
العوادث فاعل وهذا محال لأساقف من يقول ان العالم صدر عن ذات بسيطة لا يقوم بها صفة
ولا فاعل كما يفرضه ابن سينا وأمثاله فان هؤلاء يقولون بصدور الأمور المختلفة عن ذات بسيطة
وان العلة البسيطة التامة الازلية توجب معولات مختلفة وهذا من أعظم الأقوال استغنائاً
صريح المعقول ومهما أثبتوا من الوسائط كالقول وغيره فانه لا يخلصهم من هذا القول الباطل
فان تلك الوسائط كالقول صدرت عن غيرهما وصدور غيرها فان كانت بسيطة من كل وجه
فقد صدر البسيط المختلف الحادث عن البسيط الازلي وان كان فيها اختلاف أو قام بها حادث فقد

كوفه عقلاً خطأ (الوجه الثاني) أن يقال لانهم انحصار القصة فيما ذكرتم من الالهام الاربعة ائمن الممكن أن يقال يقدم العقلي تارة
والسببي أخرى فأيها كان قطعية تقدم وان كانا جميعاً قطعيين فيفتح التمارض وان كانا قطعيين فالراجح هو المقدم فندعي المدي أنه لا بد

من تقديم العقل بطلان أو النفي مطلقا لجميع وين النقيضين أو رفع النقيضين دعوى باطله بل هنا قسم ليس من هذا القسم فلا كراهة
بل هو الحق الذي لا ريب فيه (الوجه الثالث) قوله (٤٦) أن تقدم النقل كان ذلك مخالفاً لأصله الذي هو العقل فيكون طعنه غير

مسلم وذلك لأن القوة أن العقل أصل
للعقل لما نريد أنه أصل في
ثبوته في نفس الأمر أو أصل في علته
بخصته والأول لا يقوله عاقل فان
ما هو ثابت في نفس الأمر بالسمع
أو بغيره هو ثابت سواء علمنا العقل
أو بغير العقل ثبوته أو لم نعلم ثبوته
لا يقبل ولا يغيره إذ قدم العلم ليس
علما بالعدم وعدم علنا بالمعاني
لا يثبت ثبوتهما في أنفسهما فلما أخبر
به الصادق المصدوق صلى الله عليه
وسلم هو ثابت في نفس الأمر سواء
علمنا صدقه أو لم نعلم ومن أرسله الله
تعالى إلى الناس فهو رسوله سواء
علم الناس أنه رسول أو لم يعلموا وما
أخبر به فهو حق وإن لم يصدق
الناس وما أمر به من الله فآتاه أمره
وإن لم يطعه الناس فثبوت الرسالة
في نفسها وثبوت صدق الرسول
وثبوت ما أخبر به في نفس الأمر ليس
موقوفاً على وجودنا فضلاً عن أن
يكون موقوفاً على عقولنا أو على
الأداة التي نعلم بها قولنا وهذا كما
أن وجود الرب تعالى وما يستحقه
من الأسماء والصفات ثابت في نفس
الأمر سواء علمنا أو لم نعلمه قتيبن
ذلك أن العقل ليس أصلاً لثبوت
أنشراح في نفسه ولا معطاه صفة
لم تكن له ولا ملاحظة صفة كالإد
العلم مطابق للعلوم المستغنى عن
العلم تابع له ليس مؤزافاً فيه فإن
العلم وإن أحدهما العلى وهو
ما كان شرطاً في حصول العلوم
كصور أحسن لما يبدآن بفعله
فالعلوم هاتمتوقف على العلم

محتاج إليه والثاني خبري النظري وهو ما كان العلوم غير متوفر في وجوده إلى العلم به كعلمنا بوحدة الله
الله تعالى وأسمائه وصفاته وصدق قوله ولا تكلم بكلمة لم يذكرها في كتابه ولا علمنا بآياته مستغنى عن علنا

بها والشرع العقل فحين هذا البطلان الشرع العقل من عند الله ثبت في نفسه سواء علمه بقولنا أو لم نعلمه فحين
في نفسه من علمنا وعقلنا ولكن نحن محتاجون اليه وإلى أن علمه بقولنا (٤٧) فان العقل اذا علم ما هو عليه الشرع في نفسه

صار علمه وما تضمنه من
الامور التي يحتاج اليها في نفسه
وأخره وانما علمه ما علمه
صفتها تكن له قبل ذلك ولو لم يعلم
لكن علمه انما هو
العقل أصل في معرفتنا بالسموع ودليل
لتألي صفة وهذا هو الذي أوداه
فقاله أتفي بالعقل هنا القررة
أقولنا أم العلوم التي استندنا
بذلك القررة أما الاول فلم يرد
ويتمتع أن يرد لان تلك القررة
ليست علميا يتصور أن تعارض
النقل وهي شرط في كل علم عقلي أو
سعي كالحياة وما كان شرطاً في
الشيء امتنع أن يكون منافي
له فالحياة والتسري شرط في كل
العلوم سمعها وعقلها فامتنع أن
تكون منافية لها وهي أيضاً شرط في
الاعتقاد الحاصل بالاستدلال وان
لم يكن علمياً فمتنع أن تكون منافية
له ومعارضه وان أردت بالعقل
الذي هو دليل السموع وأمه المعرفة
الحاصلة بالعقل فقال لمن المعلوم
أنه ليس كل ما يعرف بالعقل يكون
أملاً للسمع ودليلاً على صفة فان
المعارف العقلية أكثر من أن
تتصور العلم بصفة السمع غايته أن
يتوقف على ما به يعلم صدق الرسول
صلى الله عليه وسلم وليس كل العلوم
العقلية يعلم بها صدق الرسول
صلى الله عليه وسلم بل ذلك يعلم بما
يعلم به ان الله تعالى أرسله مثل
أنبياء الصانع وقصد به الرسول
بالآيات وأمثال ذلك وإذا كان
كذلك لم يكن جميع العقول

المادية المرددة من الوجودات العقلية العقل التي يصدر عنها الوجود الذهني دون الوجود
المادي والعلم تابع للعلوم فان لم يكن من الذات الفاعلة سبب اختصاص احد العلمين
بالوجود دون الاخرى ومعلوم أن الفاعل اذا تصور ما به يدفعه قبل أن يدفعه فلا بد من أن يكون
فيما يدفعه سبب موجب تخصيصه بالارادة والعبادة اذ له أسباب خارجة تجب تخصيص
وأما الرب تعالى فلا يخرج عنه الاما هو متصوره فهو متصوره فان لم يكن في ذاته ما موجب تخصيص
امتنع تخصيصه منه فامتنع الفعل (الثاني) أن يقال هب أن ماهية الممكن ثابتة في الخارج
لكن (١) تخصص تلك الماهيات المقابلة لوجودها بالوجود دون بعض كقولنا في تخصص
وجودها ان كان كل ما يتصور وجوده فاهية مقارنته وان قيل ان الماهيات امر محقق في
الخارج في حق عن الفاعل فهذا انما يصح بما هو واجبة في نفسها متارة كالمربى في الابداع وهذا
باطل وهذا يتوجه على القول بان المعلوم ليس شئ وهو الصواب وعلى قول من قال انه شئ في
الخارج أيضاً
(فصل) ثم انه يمكن تصور هذا الدليل بطريقتي التقسيم على كل تقدير قوة طائفتين طوائف
المسلمين مثل أن يقول ان الحوادث اما أن تتعمد واما لا تتعمد وان يكون لها ابتداء واما أن لا
يتمتع واما هابل يجوز حوادث لا أول لها فان كان الاول لم وجود الحوادث عن القديم الواجب
الوجود بنفسه من غير حدوث شئ من الاشياء كما يقول ذلك كثير من أهل الكلام سواء قالوا
انها تصدر عن القادر المختار ولم يتصوره اذ قد تدعى كاتقوة المعرفة والجهمية أو قالوا انها تصدر
عن القادر المختار لم يتصوره اذ قد تدعى كاتقوة الكلاية بقوله لا شئ والكرامية وعلى
هذا القول فمتنع قدم شئ من العالم الا هو مقرر بالحوادث لم يسبقها هو اصل ذلك جسم أو
قبل ان هناك عقولاً ونفوساً ليست أصلها له لا ريب أنهم لمقارنته للحوادث فانها علمه مستترة
لها سواء كانت ممكنة أو واجبة وعلى هذا التقدير فالارادة القدسية لا تستلزم وجود المراتب لكن
يجب وجود المراتب في الوقت المتأخر عن الارادة وان قيل انه يمكن دوام الحوادث وان لا يكون لها
ابتداء فيقال على هذا التقدير يمتنع أن يكون شئ من العالم قدماً أزلياً لا الافلاك ولا العقول
ولا النفوس ولا المواد العنصرية ولا الجواهر الفردة ولا غير ذلك لان كل ما كان قدماً من العالم
أزلياً فلا بد أن يكون فاعله موجبه بالذات سواء هي علم تامة أو مر بها تامة أو هي قادر مختار
لكن وجود الموجب بالذات في الازل محال لانه يستلزم أن يكون موجباً ومقتضاه أزلياً وهذا
يتمتع لوجود (منها) أن المفعول المعين للفاعل يمتنع أن يكون مقارنته في الزمان أزلياً مع له اسماً اذا
اعتبر مع ذلك أن يكون فاعله بالارادة وقدرته فان مقارنته مقدوره المعينة بحيث يكون أزلياً مع له
محال بل هذا محال يمتنع فيما يقدر قائم به فله يمتنع كونه مراداً أزلياً فلا يكون يمتنع عقاباً هو
منفصل عنه بطريق الاولى (ومنها) أنه اذا قدر علمه تامة موجبا بذاته زمن مقارنته مطلقاً
فيكون كل شئ من العالم أزلياً وهذا محال خلاف المشاهدات واجماع العقلاء واذا قيل ان بعض
العالم أزلي كالافلاك ونوع الحركات وبعضه ليس بأزلي كاحداثها والخصائص والحركات قبل هذا
يقضي بطلان قولهم من وجوه (أحد) انه اذا جاز كونه فاعلاً للحوادث شأ بعثي أمكن أن
يكون كل ما هو احدنا فاعلاً للقول بقدم شئ معين من العالم قول بلا حجة (الثاني) ان كونه محدثاً

أسماً للعقل لا يعني توقف العلم بالسمع عليها ولا يعني الدلالة على صفة ولا يفيد ذلك لاسما عند كثير من متكلمي الانبياء أو أكثرهم
كلاشعر على أحد قوله وكثير من أصحابه أو أكثرهم كاستدراك المعالي الجوزي ومن بعدهم ومن وافقهم الذين يقولون العلم صدق

الرسول عند ظهور الخبر التي لم يفهمه صلى الله عليه وسلم على ضروري الخشعة ما يتوقف عليه العلم بصدق الرسول من العلم بالحق سهل يبرع أن العلم بصدق الرسول طريق (٤٨) كثيرة متنوعة كالتدبير الكلام عليه في غير هذا الموضع وحينئذ إذا كان

المعارض السمع من المعقولات
 ما لا يتوقف العلم بصحة السمع عليه
 لم يكن التصريح فيه قدحا في أصل
 السمع وهذا معروض وضع وليس القدر
 في بعض العقليات قدحا في جميعها
 كما أنه ليس التصريح في بعض
 السمعات قدحا في جميعها ولا يلزم
 من صحة بعض العقليات صحة
 جميعها كالإلزام من صحة بعض
 السمعات صحة جميعها وحينئذ
 فلا يلزم من صحة المعقولات التي
 تدعى عليها معرفتها بالسمع صحة
 غيرها من المعقولات ولا من فساد
 هذه فساد تلك فضلا عن صحة
 العقليات المناقضة للسمع فكيف
 يقال أنه يلزم من صحة المعقولات
 التي هي ملازمة للسمع صحة
 المعقولات المناقضة للسمع فان ما به
 يعلم السمع ولا يلزم السمع إلا به لازم
 للعلم بالسمع لا يوجد العلم بالسمع بدونه
 وهو ملازمة والصلح يستلزم
 العلم بالسمع والمعارض السمع مناقض
 له مناقضة فهل يقول عاقل أنه يلزم
 من ثبوت ملازم الشيء ثبوت
 مناقضه ومعارضه ولكن صاحب
 هذا القول جعل العقليات كلها نوعا
 واحدا متماثا في الصحة أو الفساد
 ومعلوم أن السمع إنما يستلزم صحة
 بعضها الملازمة لأصحة البعض
 المناقضة والناس متفقون على أن
 ما يسمى عقليات منه حق ومنه
 باطل وما كان شرطاً في العلم بالسمع
 وموجبا فهو لازم للعلم به بخلاف
 المناقضة فإنه متى منع أن
 يكون هو بعينه شرطاً في صحته

ملازمة الثبوت فان الملازم لا يكون مناقضا فثبت أنه لا يلزم من تقديم السمع على ما يقال أنه معقول في الجملة
 القدح في أصله ففقدتين هذه الوجوه الثلاثة فساد المقدمات الثلاث التي يتوابعها تقديم آرائهم على كلام الله ورسوله فلن قيل نحن

لعمري شيئا بعد شيئا بدون قيام سبب موجب للأحداث مجتمع فان الذات إذا كان حالها قبل هذا
 أو بعد هذا أو مع هذا واحدة امتنع أن يخص هذا الأحداث دون هذا بل امتنع أن تحدث شيئا
 (الثالث) أنه إذا جوز أن تحدث شيئا بدون سبب يقوم بها جاز أن يكون لجميع الحوادث ابتداء
 فلا يكون في العالم شيء قديم وإن لم يجوز ذلك بطل قولهم بأنهم تحدث الحوادث بدون سبب يقوم
 بها (الرابع) أن أحداث الحوادث إن لم يجر بدون سبب يقوم بها بطل قولهم وإن افتقر إلى سبب
 يقوم بها لزمت أن يقوم بها تلك الأمور دائما شيئا بعد شيئا فلا يكون فاعلة قط الامع قيام ذلك بها
 فيجتمع أن يكون لها مفعول معين أو لا بعد الآن صدور ذلك عن ذات تفعل بما يقوم بها شيئا بعد
 شيء فيجتمع أن ما تفعل هذه الواسطة لا يكون فعلها الأشياء بعد شيئا فيجتمع أن يكون لها فاعل معين
 لازم لها وإذا امتنع ذلك امتنع أن يكون لها مفعول معين لازم لها (الخامس) أنه إذا قدر أن شيئا
 من معلولاتها لازم لها أو لا أو لا يمكن ذلك إلا لكون الذات علة تام مقبولة ومعلوم أن المعين
 مخصوص بقدر وصفه وبأنه وهذا التخصيص الذي فيه يستلزم أن يكون لاخصاص في علته
 والافاعلة التي لا اختصاص لها لا وجب ما هو مختص بقدر ومال وصفه ومعلوم أنه إذا قدر أن
 الفاعل هو الذات المجرى من الأحوال المتعاقبة عليها ساقبل أنه لا يقوم بها الأحوال أو قيل
 أنها تقوم بها لكن على التقديرين لا تكون موجبة لشيء قديم أولى الأجلر الذات المجرى من
 الأحوال المتعاقبة لان الأحوال المتعاقبة أحادها موجود شيئا بعد شيئا فيجتمع أن تكون موجبة
 لشيء قديم أولى (٣) فان الموجب القديم المعين الأولى أولى أن يكون قدما أن لا معينا والأحوال
 المتعاقبة ليس فيها شيء قديم معين أولى فيجتمع أن يكون الموجب المشروط بها قدما أن لا فاعلا
 أنه قديم أولى لم يكن ذلك إلا بتقدير أن تكون الذات المجرى من الموجبات الذات المجرى من
 اختصاص موجب بتخصيص الفاعل دون غيره بكونه معلولا بخلاف ما إذا قيل أنه حدث بعد أن لم
 يكن لأسباب أو جبت الحدوث والتخصيص فان هذا السؤال يندفع وهذا ادخل مستقل في
 المسئلة ولم يقدم بعد ذكر في هذا الكتاب (السادس) أنه إذا كانت الأحوال لازمة لها كان
 تقدير فعلها بدون الأحوال تقدر اعتمادا وحينئذ فالات المستلزمة للأحوال المتعاقبة لا تفعل
 بدونها وإذا كان الفاعل لا يفعل الأحوال المتعاقبة امتنع تقديم شيء من مفعولاته لان القديم
 يقتضي علة تامة أزلية وما يستلزم الأحوال المتعاقبة لا يكون اقتضاؤه في الازل لشيء معين تأما
 أولى بل بالانتماء اقتضاؤه لكل مفعول عند وجود الأحوال التي بها يصير فعلا (السابع) أنه
 إذا جاز أن يقوم بالفاعل الأحوال المتعاقبة ما قبل وجب حدوث كل ما سواه وإن لم يجر ذلك
 فاما أن يقال يمتنع حدوث شيء ومعلوم وجود الحوادث ولما أن يقال بل يحدث بلا سبب حادث
 في الفاعل وحينئذ فلزم جواز حدوث كل ما سوى الله تعالى فانه إذا جاز أن يحدث الحوادث
 دائما بلا سبب يقتضي حدوثها فلان تحدث جميعا بلا سبب يقتضي حدوثها أولى فان هذا
 أقل محذورا فلذا جاز الحدوث مع المحذور الأعظم في الأخف أولى وأيضا فالاول أن كان
 مستلزما لتلك الحوادث كان الجميع قد عاوه وجمع كالتقرر وإن لم يكن مستلزما لتلك الحوادث
 كانت حادثة بعد أن لم تكن فيلزم حدوث الحوادث بدون سبب حادث وإن كان مستلزما
 لتوحيدها دون الآحاد فقد عرف بطلان ذلك من وجوه إذا جاز حدوث الحوادث بدون سبب

حادث

أما لعدم على جميع المعقولات التي علمنا جميعها السمع قبل تبيين أن شاء الله تعالى ليس فيها معرض السمع شيء من المعقولات التي يتوقف السمع عليها فإذا كل ما عرض السمع بما يسمى معقولا ليس أصلا للسمع (٤٩) يتوقف العلم بمعرفة السمع عليه فلا يكون

القدح في شيء من المعقولات قدحا في أصل السمع « (الوجه الثاني) أن جمهور الخلق يعرفون بأن المعرفة بالصانع وصدق الرسول ليس متوقفا على ما يدعيه بعضهم العقلات الخالفة للسمع والواضعون لهذا القانون كما في حامد والرازي وغيرهما معترفون بأن العلم بصدق الرسول لا يتوقف على العقلات المعارضة فطوائف كثيرون كما في حامد والشهرستاني وأبي القاسم الراغب وغيرهم يقولون العلم بالصانع فطري ضروري والرازي والأمدى وغيرهم من المنظرين سلطوا أن العلم بالصانع قد يحصل بالاضطرار وحسنة فالعلم بكون الصانع قادرا معلوما بالاضطرار والعلم بصدق الرسول عند ظهور المعجزات التي يعمد الخلق بمعارضتها ونحو ذلك معلوم بالاضطرار ومعلوم أن السمعية معلومة من اثبات الصانع وقدرته وتصديق وسوءه ليس فيها ما يناقض هذه الأصول العقلية التي بها يعلم السمع بل النفي في السمع واثبات هذه الأصول بل السمع فيه من بيان الالة العظمة على إثبات الصانع ودلائل رويته وقدرته وبيان آيات الرسول ودلائل صدقه أضعا في ما وجد في كلام المنظرين فيه وفيه الجدل ما يناقض الالة العقلية التي بها يعلم صدق الرسول ومن جعل العلم بالصانع نظريا يعترف أكثرهم بأن من الطرق النظرية التي بها يعلم صدق الرسول لا يناقض شيئا من السمعية

حادث خارج حدوث العالم وإذا جاز حدوث العالم امتنع قدمه لأنه لا يكون قديما إلا بقدوم الالة الموجبة وإذا قدر أن شيء متوجبه فلم يجب القدم ويحتاج الحدوث وإذا جاز حدوثه امتنع قدمه فكذلك إذا جاز قدمه امتنع حدوثه فإنه لا يجوز قدمه إلا بقدوم موجب ومع ذلك يتبع حدوثه فكما أن الممكن الفعلي الذي يقبل الوجود والعدم إذا حصل المقضي التام وجب وجوده والأوجب عدمه فشاء الله كان يومنا بشا أم يكن وليس في الخارج إلا ما وجب وجوده بنفسه أو بغيره وما امتنع وجوده بنفسه أو بغيره فكذلك القول في قدم الممكن وحدوثه ليس في الخارج إلا ما يجب قدمه أو يتبع قدمه فإذا حصل موجب قدمه بنفسه أو بغيره والا امتنع قدمه وزعم مادوام عدمه وما امتنع فمع القول بجواز حدوثه يتبع قدم الالة الموجبة له فيمتنع قدمه فلا يمكن أن يقال أنه يجوز حدوثه مع إمكان أن يكون قديما وإذا ثبت جواز حدوثه ثبت امتناع عدمه ولهذا كان كل من جاز حدوث الحوادث بدون سبب حادث يقول بحدوثه ومن قال بقدمه لم يقل أحد منهم بجواز حدوث الحوادث بدون سبب حادث وإن كان هذا القول مما يخطر بباله بل بان يقل يمكن حدوث الحوادث بلا سبب حادث لأن الماعل المختار يرجح أصل قدمه روي على الآخر بلا مرجح ويمكن مع ذلك قدم العالم بأن يكون المختار يرجح قدمه بلا مرجح فإن هذا القول لا يظهر بطلانه لم يقبله أحد من العقلاء فيما نعلم إلا لم يمتنع على مقدمتين كل منهما باطلة في ظاهر العقول وإن كان من العقلاء من التزم بضمها فلم يعرف من التزم بها جعلا (أحداهما) كون الماعل المختار يرجح بلا سبب فإن أكثر العقلاء يقولون أن فساد هذا معلوم بالضرورة وهو قطعي غير ضروري (والثانية) كون القدرة المختار بكون فعله مقارنا لا بعد شيئا بعد شيئا فإن هذا أيضا ما يقول العقلاء وأجمهورهم أن فساد معلوم بالضرورة وأقطعا بل جمهور العقلاء يقولون أن مفعول الفاعل لا يكون مقارنا أبدا فمن المنظرين قال بأحدى المقدمتين دون الأخرى فالقدرة وبعض الجمهور يقولون بالأولى وبعض الجبرية يقولون بالأولى في حق الريدون العبد وأما الثانية فلم يقل بها إلا من جعل الماعل مریدا أو جعل بعض العالم قديما كآبي البركت ونحوه وأما القائلون بقدم شيء من العالم فلا يقولون بأن الماعل مرید وهو لا يقولون أنهم قدس من قول آبي البركت وإنما قاله فإن كون المفعول المعين لم يزل مقارنا لفاعله هو ما يقول جمهور العقلاء أنه معلوم بالضرورة فإذا قبل مع ذلك أن الماعل غير مرید كان زعمنا تنازلا ولم يكن هذا مما يقوى قولهم بل نفس دون الماعل فاعلا لمفعوله المعين يتبع مقارنته وما يدكرونه من حركة الخلق مع حركة البدن وحركة الشعاع مع الشمس وأسأل ذلك ليس فيه أن المفعول قارن لفاعله وإنما قارن بشرطه ليس في العالم فاعل لم يزل مفعوله مقارنا وأما سائر القائلين بضم شيء من العالم فلا يقولون بأن الماعل مرید ثم كل من الطائفتين من أعظم الناس انكارا للمقدمة القدرة وهو أن الماعل المختار يرجح بلا مرجح حادث ومتى جاز وأنك بطل قولهم بقدم شيء من العالم فإن أصل قولهم إنما هو أن الماعل يتبع أن يصير فاعلا بعد أن يكن لا امتناع حدوث الحوادث بلا سبب فيمتنع أن يكون معطلا ثم يصير فاعلا بل إذا قدر أنه كان معطلا لم يدر ما فعله (٣) ثم قدمه في جواز أن يكون معطلا لم يفعل لم يمكنهم في ما قاله وأنتك ولا القول بقدم شيء من العالم لكن غاية من جواز هذا أن

(٧ - منهاج أول) والرازي عن يعرف بهذا أنه قال في نهاية العقول في مسألة التكفير في المسئلة الثالثة في أن يخالف الحق من أهل الصلوة ولا يكفر إلا قال الشيخ أبو الحسن الأشعري في أول كتابه مقالات الإسلاميين اختلاف السلولون بعد تبيين في أشياء

مثلي فيها يصطدم بها وتبرأ بعضهم من بعض فصاروا فرقتين اثنين الا ان الاعلام يصعب فهمهم فلهذا ذهب علماء كثر الى اصحاب
 ومن الاصحاب من كثر المخالفين واما الفقهاء (٥٠) فقد نقل عن الشافعي رضي الله تعالى عنه قال لا أرضى بهذه اهل الاوراء

بصيرتنا كافي قول هذا يمكن وهذا يمكن ولا ادري أيهما الواقع وحسنه فمكن أن يعلم أحدهما
 بالسمع ومعلوم أن الرسل صاوات الله عليهم أجمعين أخبرت بأن الله خلق كل شيء وانه خلق
 السموات والارض وما بينهما في ستة ايام فمن قدر أن يفقه جزوا الامرين في شيء شاكما فمكن أن يعلم
 وقوع أحد الباطنين بالسمع والطريق صدق الرسول ليس موقوف على العلم بمحدث العالم وهذه
 طريقة صحيحة لمن سلكتها فان المقدمات الدقيقة الصحيحة العقلية فلا تظهر لكل أحد والله
 تعالى قد دسع طرق الهدى لصلادهم في أحد المستدين المطلوب بديل ويعطى الآخر بديل آخر
 ومن علم صفة الجليلين معا كان كل منهما يابده على المطلوب وكان اختراع الالهة يوجب قوة العلم وكل
 منهما يخلفه الآخر اذا غالب الآخر من الذين ولكن مع كون أحسن العقلاء يعلم أنه قال هذا
 ومع كون تعقبه عما يعلم بالسمع فمن نذكر دلائل العقل على فساد ما يضاف لقول كان ثابت
 قدمه امتنع علمه فاجاز عدمه امتنع قدمه فلهذا كان قد فعل الامتناع وعدمه والتقدير ما جاز
 عدمه فمتنع قدمه وما جاز حدوثه لم يتنع عدمه بل جاز عدمه وقد تقدم أن ما جاز عدمه امتنع
 قدمه لانه لو كان قد فعل اليخر عدمه بل امتنع عدمه وتلك المقدمة متفق عليها بين النظار متكلمهم
 ومتفلسفهم وغيرهم وبين ههنا أن ثابت قدمه فاما ان يكون قد عين بنفسه أو بغيره فالتقديم
 بنفسه واجب بنفسه والتقديم بغيره واجب بغيره ولهذا كان كل من قال ان العالم أوشيا منه قديم
 فلا بد من أن يقول هو واجب بنفسه أو بغيره ولا يمكنه مع ذلك أن يقول ليس هو واجب بنفسه
 ولا بغيره فان التقديم بنفسه لو لم يكن واجبا بنفسه لكان يمكنه من ان ينقصر الى غيره فان كان بعد عالم
 يكن قد عاين وان كان قد عاين بغيره لم يكن قد عاين بنفسه وقد فرض أنه قد عاين بنفسه ثبت أن ما هو
 قديم بنفسه فهو واجب بنفسه واما التقديم بغيره فكثر العقلاء يقولون امتنع أن يكون شيء
 قد عاين فاعل ومن جوز ذلك فإنه يقول قديم بتقديم موجب الواجب بنفسه ففاعله لا بد أن يوجب
 فيكون علمه موجبة أزلية اذ لو لم يوجب بل جاز وجود موجب عدمه وهو في نفسه ليس له الالعدم
 لوجب علمه ومع وجوب العلم امتنع وجوده ففلا عن قدمه فاما ان يكون موجودا بنفسه ولا
 قد عاين نفسه اذ لم يكن له في الازل ما وجب وجوده فمعلمه فان المؤثر التام اذا حصل لزوم وجود
 الاثر وان لم يحصل لزوم عدمه واذا قبل التأثير اولى بجمع إمكان عدم التأثير قبل هذه مقدمة
 باطله كاتقدم وانتم تسلمون مصتها والذين ادعوا مصتها يقولوا باطل قولكم فليجمع أحد بين
 هذين القولين الباطلين وتضمن في مقام الاستدلال فان قلتم نحن نقول هذا على طريق الالتزام
 لمن قال هذا من الجبرية والقدرية الذين يجوزون ترجيح القادر المختار بدون مرجع تام يوجب
 الفصل فتقول لهم هلا قلتم بان الرب فاعل مختار وهو مع هذا افضله لازمه فليس لكم هؤلاء
 يقولون ان الفعل القديم متعنه لانه ولو قدر ان الفاعل غير مختار فكيف اذا كان الفاعل مختارا
 فقد علم ان فعل القادر المختار متعنه أن يكون مقارنه ويقولون لا يعقل الترجيع الاعم للحدث
 ويقولون ان الممكن لا يعقل ترجيع وجوده على عدمه الاعم كونه مادنا فاما الممكن المبريد دون
 الحدث فلا يعقل كونه مفعولا بل يقولون ان هذا معلوم بالضرورة وهو كون الممكن ما يمكن
 وجوده بلا عن عدمه وعدمه بلا عن وجوده وهذا انما يكون فيما يمكن أن يكون مرجودا
 ويمكن أن يكون معدوما وما وجب قدمه بنفسه أو بغيره امتنع أن يكون معدوما فمتنع أن

الاتطانية فانهم يعتقدون حل
 الكلب واما أبو حنيفة رضي
 الله تعالى عنه فقد حكى لما حكم
 صاحب المختصر في كتاب المتقنى عن
 أبي حنيفة رضي الله عنه أنه لم
 يكفر أحدا من أهل القبلة وحكى
 أبو بكر الرازي عن الكرخي وغيره
 مثل ذلك واما المعتزلة فآذون كلفوا
 قبل أبي الحسن فحملوا وكفروا
 أصحابنا في أنساب الصفات وخلق
 الاعمال واما المشبهة فقد كفرهم
 بخلافهم من أصحابنا ومن المعتزلة
 وكان الاستاذ أبو اسحق يقول أ كفر
 من يكفرني وكل مخالف يكفرنا
 فمن يكفره والافلا والذى يختاره
 أن لا تكفر أحدا من أهل القبلة
 والجليل عليه أن تقول المسائل التي
 اختلف أهل القبلة فيها مثل ان الله
 تعالى هل هو عالم بأوقات وانه
 تعالى هل هو موجود لافعال العباد لا مال
 وانه هل هو متعبد وهل هو في مكان
 وجهة هل هو مرنى أم لا لا يتخلوا ما
 ان تتوقف صحة الدين على معرفة
 الحق فيها ولا تتوقف الاول باطل
 اذ لو كانت معرفة هذه الأصول من
 الدين لكان الواجب على النبي صلى
 الله عليه وسلم أن يطلبهم بهذه
 المسائل ويصت عن حكيمة
 اعتقادهم فيها فلما لم يطلبهم بهذه
 المسائل بل ما جرى حديث من هذه
 المسائل في زمانه عليه السلام لا في
 زمان الصحابة والتابعين رضي الله
 عنهم علما أنه لا يتوقف صحة الاسلام
 على معرفة هذه الأصول واذا كان
 كذلك لم يكن الخطأ في هذا المسائل

فادعاني حقيقة الاسلام وذلك يقتضى الامتناع من تكفير أهل القبلة ثم قال بعد ذلك وأما دلالة العقل المحكم
 على العلم فقد عرفت انها ضرورية وأما دلالة التجربة على الصدق فقد عرفت انها ضرورية ومتى عرفت هذه الأصول أمكن العلم بصدق

الرسول عليه السلام ثبت أن العلم بالاصول التي يتوقف على صحتها نبوة محمد عليه السلام علم على الظاهر وانما العلم بالكلام في هذه
الاصول لرفع هذه الشكوك التي يثبتها الباطن لما في مقدمات هذه الأدلة أو (٥١) في معارضتها والاشتغال برفع هذه الشكوك

يكون محتملا قالوا وهذا مما اتفق عليه جماهير العقلاء حتى ارسطو وأتباعه القدماء يقولون ان
الممكن لا يكون الا محتملا لو كانت ان رتبة الحوادث غير من متاخرهم وانما قال ان الممكن
يكون قدما على ما تقتضيهما كان متناقضا لأنه لا يتبعه على ذلك الرازي وغيره ولهذا اورد على هؤلاء
من الاشتكالات ما ليس لهم عن جواب صحيح كما اورد بعض ذلك الرازي في محصله وبحقهم
لا يقولون ان المخرج الى الفاصل هو مجرد الحدوث حتى يقولوا ان المحدث في حال بقائه غنى عن
الفاعل بل يقولون انه يحتاج الى الفاعل في حال حدوثه وحال بقائه وان الممكن لا يحدث ولا يبقى
الا بالمتأثر فهذا الذي عليه جماهير المسلمين بل عليه جماهير العقلاء لا يقولون ان شيئا من العالم
غنى عن الله في حال بقائه بل يقولون متى قدراً ان ليس يحدث امتنع أن يكون مفعولا لمتحاجا الى
المتأثر فالقدم عندهم ينافي بالحاجة الى الفاعل وينافي كونه مفعولا لحدوث عندهم من
لوازم كون الشيء مفعولا لا يتبع عندهم أن يكون مفعولا قدما وهذا ليس قول الجبرية والقدرية
فقط بل قول جماهير العقلاء من أهل الملل وغير أهل الملل وهو قول جماهير أئمة الفلاسفة وأما
كون القلق مفعولا قدما فاما هو قول طائفة قليلة من الفلاسفة وعند جمهور العقلاء لا معلوم
الفساد بالضرورة ولهذا كل من تصور من العقلاء ان الله خلق السموات والارض فصورها
كانت بعد ان لم تكن وكل من تصور ان شيئا من الموجودات مصنوع مفعول لله تصور انه حادث
فاما تصور انه مفعول وأنه قد تم فهذا انما يتصوره العقول تقديره ان الله كان تصور الجميع من التقدير
تقديره الله والذي يقول ذلك يتبع بها كثيرا في تقدير امكان ذلك وتصوره كما يتبعها
الفاصلين باقوال مختلفة ثم مع هذا فالقدر ذلك وقد ينفعه ولا تقبله وأعجب من ذلك تسمية هذا
العالم المحتمل لا يصون بكونه محتملا مفعول الله القديع وإذا سئل أحدكم هل العالم محتمل أو
قديم يقول هو محتمل وقديم ويعني بذلك أن القلق قديم بنفسه لم يرل وأنه محتمل بمعنى أنه مفعول
على قديع وهذه العبارة يقولها ان شيئا وامثاله من الباطنية فانهم يأخذون عبارات المسلمين
فيطلقونها على معانهم كما قال مثل ذلك في لفظ الاول فان أهل الكلام المحدث لا يحتجوا
بحدوث الافعال على حدوث الفاعل الذي قامت به الافعال وزعموا ان ابراهيم الخليل احتج بهذا
وأن المراد بالافول الحركة والانتقال وأنه مستدل بذلك على حدوث المتحرك المستقل نقل ابن
سيناء هذه المادة الى أصله وذكره في اشارته بفعل هذا الاول عبارة عن الامكان وقال كل
ما هو في خطية الامكان هو في خطية الاول ولقلته فان الهوى في خطية الاول لا يمكن
أقول ما وذلك أنه اراد ان يقول بقوله لطفه الفلاسفة مع قوة عما يشبه طريقة المتكلمين
والمستكلمين استدلالا على حدوث الجسم بطريقة التركيب فعمل هو ان التركيب دليل على
الامكان والمتكلمون جعلوا دليلهم هو دليل ابراهيم بقوله لا أحب الاقلين وفسروا بان
الافول هو الحرك كقوله ان شيئا قال قوم ان هذا الشيء المحسوس موجود لذاته واجب بنفسه
لكنه اذا ذكرت ما قبل في شرط واجب الوجود لم يتجدد هذا المحسوس واجبا وتكونت قوة تعالى
لا أحب الاقلين فان الهوى في خطية الاول لا يمكن أن يكون الاقلين فعملهم هو ان يقولوا
المركب يمكن ليس واجب والممكن أقل لان الامكان أقول والاقل عندهم هو الذي يكون
موجودا بغيره ويقولون نحن نستدل بإمكان الممكنات على الواجب ونقول العالم قديم لم يرل ولا

السمع ما يستلزم كونه جسما فقال لهم قد علم بالاضطرار من دين الرسول والنقل المتواتر أنه دعا خلق الى الايمان بالله ورسوله ولم يدع
الناس بهذا الطريق التي قلتم انكم انتم ما حدثت العالمون في كونه جسما آمن بالرسول من آمن بمن المهاجرين والانصار وبخل

السمع ما يستلزم كونه جسما فقال لهم قد علم بالاضطرار من دين الرسول والنقل المتواتر أنه دعا خلق الى الايمان بالله ورسوله ولم يدع
الناس بهذا الطريق التي قلتم انكم انتم ما حدثت العالمون في كونه جسما آمن بالرسول من آمن بمن المهاجرين والانصار وبخل

الناس في دين الله أفواجا ولم يجمع أحد منهم هذا الطريق ولا ذكرها أحسنهم ولا ذكر في القرآن ولا حديث الرسول ولا دعاها أحد من الصحابة والتابعين بحسن الذين هم خير (٥٣) هذا الامة وأفضلها علما وإيمانا ابتدعت هذه الطريق في الاسلام بعد

بزال ويجعل معنى قوله تعالى لأحب الاقربين لأحب المكثين وإن حكان المكثين واجب الوجود بغيره وقد جعل الجليل لم يزل ولا يزال ومعالمهم أن كلا القولين من باب شعر في الكلمتين مواضعه وانما الاول هو القريب والاحتساب وليس هو الامكان والحركة وباراهم لم يجمع بذلك على حدوث الكواكب ولا على اثبات الصانع وانما الحجة بالافول على بطلان عبادتها فان قومهم كانوا مشركين يعبدون الكواكب ويدعونهم من دون الله لم يكونوا يقولون انهم الله التي خلقت السموات والارض فان هذا لا يقوله عاقل ولهذا قال بقومهم لم يري مما تشركون وقال أفرايتهما كنتم تعبدون آئمتما وآؤكم الا قدمنون فانهم يقولون ان الرب العالمين وقد بسط الكلام على هذا في غير هذا الموضع والمقصود هنا هؤلاء القوم ياخذون عبارات المسلمين التي عبروا بها عن معنى فيعبرون بها عن معنى آخر يناقض دين المسلمين لنظهر بذلك انهم موافقون للمسلمين في اقولهم وانهم يقولون العالم محدث وان كل ما سوى الله فهو عندنا اقل محدث معنى أنه معلول وان كان قد دعا ازالنا معه وإجابه لم يزل ولا يزال واذا كان جاهر العقلاء يقولون ان المفعول لا يكون الا بالفاعل لا سيما المفعول لفاعل باختباره فاذا كان من هؤلاء من قال انه يفعل بدون سبب حادث وانما يرجع احسن مقصوده على الآخر بلا مرجح بل من مع هذا ان يقول ان مقصوده قد يرجع بلا مرجح فانه يقول هذا القول باطل وقولي الاخران كان باطلا فلا يجمع بين قولين باطلين وان كان حقا لمفعول لا يرجع على أن أقول الباطل فان الحق لا يستلزم الباطل بل الباطل قد يستلزمه الحق وهذا لا يضرك الحق فانه اذا وجد الملامح وموجد اللازم لم يخلو لادرسوا قدر وجود الباطل وأعدمه أما الباطل فلا يكون لازما للحق لان لازم الحق والباطل لا يكون حقا فلا يلزم من قال الحق أن يقول الباطل وهذا الظاهر والمقصود هنا انه متى قبل يجوز حدوث الحوادث بلا سبب حادث أمكن أن يفعل الفاعل الحوادث بعد أن لم يكن فاعلا بدون سبب حادث حكما يقول ذلك من بقوه من طوائف النصارى من تنكئة المسلمين وغيرهم من القديرة والجبرية وغيرهم ومتى كان ذلك ممكنا في نفس الامر لم يجب دوام كون الفاعل فاعلا وأمكن حدوث الزمان والساعة وغير ذلك كما يقول ذلك من بقوه من النصارى من أهل الكلام والفلسفة ومتى كان ذلك ممكنا باطل كل ما يمتنع به على قدم من من العالم فيقول القول بقدم العالم وعلم أيضا امتناع قدمه لانه لا يكون قد دعا الا اذا كان واجبا نفسه أو كان الفاعل مستلزما له فذا لم يكن هناك فاعل مستلزما له امتنع أن يكون قد دعا وكان كل من حجج القائلين بالحدوث والقائلين بالقدم مبطله لهذا القول « أما القائلون بالقدم فمحدثهم المؤثر انهم يستلزم اثره فيمتنع عندهم القول بمفعول قديم من غير علة متممة موجبة لانه اثر عن غير مؤثر تام « أما القائلون بالحدوث فمحدثهم أن الفاعل لا يختار بل الفاعل مطلقا لا يكون مفعولا لادرسوا وان كون مفعول قد دعا يمتنع فصار عمدة هؤلاء هو لا مبطله لهذا القول الذي لم يقله أحد ولكن يقال على سبيل الزام لكل من الطائفتين اذا التزم قولها دون محضه فاذا التزم القدمية جواز حدوث الحوادث بلا سبب وأن الاثر لا يحتاج الى مؤثر تام بل القادر يرجع احسن مقصوده به بلا مرجح والتزم الحدوثية أن المفعول مطلقا والمفعول بالقدر والاختيار لم يزل قد دعا ازالنا مع فاعله مقارنا له زم من هذين اللذين امكان أن يكون الفاعل

المائة الاولى وانفراض عصرها كابر التاسعين بل وواسطهم فكيف يجوز ان يقال ان تصديق الرسول موقوف عليها واعلم الذين صدقوه وأفضلهم لم يدعوا به ولا ذكرها ولا ذكرت لهم ولا تغلقها احسنهم ولا تكلمهم بأحد في عصرهم (الوجه الرابع) ان يقال هذا القرآن والسنة المنقولة عن النبي صلى الله عليه وسلم متواترها وأحادها ليس فمذ كرماد على هذه الطريق فضلا عن أن تكون نفس الطريق فيها فليس في شيء من ذلك أن الباري لم يزل معطلا عن الفعل والكلام بعشئته ثم حدث ما حدث بلا سبب حادث وليس فمذ كرم الجسم والتغير والوجهة لا ينفق ولا اثبات فكيف يكون الاعيان بالرسول مستلزما لذلك والرسول لم يتغير به ولا جعل الاعيان به موقوفا عليه (الوجه الخامس) ان هذه الطرق الثلاثة طريق حدوث الاجسام مبنية على امتناع دوام كون الرب فاعلا وامتناع كونه لم يزل تنكبا بعشئته بل حقيقتها مبنية على امتناع كونه لم يزل فاعلا على هذا وهذا ومعالمهم ان أكثر العقلاء من المسلمين وغير المسلمين ينازعون في هذا ويقولون هذا القول باطل وأما القول بامكان الاجسام فهو مبني على أن الموصوف يمكن بناء على أن المركب يمكن وعلى نفى الصفات وهي طريقة أحدثها ابن سينا وامثاله وركبها من مذهب سلفه ومذهب الجهمية وهي

أضعف من التي قبلها من وجوه كثيرة وطريقة امكان صفات الاجسام مبنية على غمائل الاجسام وأكثر قادرا فضلا عما تقدم من وجوه كثيرة فمذ كرماد على هذا الطريق والاشري والرازي والامدي وغيرهم واعتزافهم بصادق ذلك

وبناءً على ذلك يصريح العقول ، فلذا كانت هذه الطرق الخمسة عند جمهور العقلاء بل طلبة في نفس الامر امتنع أن يكون العلم بالصانع موقوفاً على طريق فائدة ، ولقد رحبت به علم أن أكر العلاء عرفوا الله (٥٣) وصلة قوارصة بغير هذه الطرق في طريق العلم

فأراد احتجاً راجعاً بلامرج ومفعوله مع هذا القيد بقدمه لكن أحسن الصلاط لم يلزمه حين
فيما علمه . وأن قدر أنه التزم ذلك فقد التزم من بين الخلق كل منهما داخل بالبرهان والجمع
بينهما بقوله أحسن العقلاء . وكل من كل العقلاء وزعمه يروى أن طالع ولكن هو يعارض
كلام كل طائفة بكلام الطائفة الأخرى . ونجاة فساد بعض قول هؤلاء فساد بعض قول هؤلاء
لكن لا يلزم أن يسلم الجميع بين فساد كل من القولين والجمع بين هذا الفساد وهذا التساويل
هذا ليكون أبلغ في ردوه . وأيضاً قلنا كلام الطائفتين فترتب من أحد الفسادين . وقلنا أن
الأخر ليس بفلسفة لم تهتم إلى الجمع بين الصحيح كله والسلامة من الفساد كله فليس له أن
يلزمها ما علمت فساد مع ما لم تعلم فساد فيلزمها الفساد كله ويخرج جهل من الصحيح كله فإن غاية
قولها البلى فيه يباح وسواد والباقي خير من الأسود . فإن الطائفة التي قالت أن القادر
ترجم أحد مقدوره على الآخر بلامرج اعتقاداً لمعلمه أن القادر الضال لا بد أن يكون
فعلة حاداً . وأن كونه فعلاً مع كون الفعل فيعاج به بين المتأخفين . ولم يهتدوا إلى الفرق
بين نوع الفعل وبين عنه بل اعتقدت أيضاً أن حوادث الآل لها معية فقال حينئذ فيجتمع
دوام الفعل فيلزم كونه فعلاً بعد أن لم يكن فيلزم ترجيع القادر لأحد مقدوره على الآخر بلا
مرجع (٣) لأن القادر لا يختص ولم يزل . وأن قيل باختصاصها وأحدونها لم يحدوث القدرية بلا
محدث وتخصيصها بغير تخصص . وأنه صار قادر بعد أن لم يكن بغير سبب وانتقل الفعل من
الامتياز إلى الأسكان بدون سبب وجه هذا الانتقال وإذا ما جاز ذلك فجاز كونه مرجحاً لأحد
مقدوره أو لغير الجواز . وهذه الواز من قال الجمهور بطلانها قالهم يقولون ألما البهائم
القدماء لما ذكرنا من ظنهم أنه لا فرق بين النوع والعين . وأقبل لهم فقالوا مع هذه الوازم
بانتفاء تلك المازومات فقالوا أن القادر يرجع أحد المقدورين بلامرجع ويحدث الحوادث بلا
سبب مع أن التفاعل القادر يقارن مفعوله العين وأنه لا أول لعين الفعل والفعل . فقلنا منهم
أن يقولوا بالوازم التي يظهر بطلانها مع نفي المازومات التي أوجبت تلك في نظرهم التي فيها
ما يظهر بطلانها مع ما نحن بطلانها فقلنا منهم أن يقولوا باللازم الباطل الذي لا ساحط لهم إليه
مع نفي ما أوجههم إليه مع أنه مفعلاً أو مفعلاً وبالطال وكذلك الطائفة التي قالت بعدم العالم
فإنها لما اعتقدت أن الفاعل يمتنع أن يصير فعلاً بعد أن لم يكن . وأن يحدث حادثاً في وقت
ويجتمع الوقت في العدم المحض ولم يهتدوا إلى الفرق بين دوام العين . ودوام النوع قلنا أنه
يلزم قدم عين المفعول . فالترتب مفعولاً قدماً رأينا الفاعل . ثم قلنا من قال منهم أنه لا فعل
الفاعل فعلاً بالاختراع . كونه مفعولاً قدماً مقارنته فقالوا هو موجباً لذات الفاعل
بلا اختيار . التزموا ما هو معلوم الفساد عند جمهور العقلاء من مفعول معين مقارن لفاعله أولاً
وأما أحذروا من أنبات أنه يصير فعلاً بعد أن لم يكن . فلا قبل لهم فقالوا إنه لا أقوال مع
قولكم أنه يمكن أن يصير فعلاً بعد أن لم يكن فيرجع أحد مقدوره بلامرجع فقلنا منهم أن
يقولوا الساطل كله . وأن يقولوا باللازم الذي يظهر بطلانه بدون اللزوم الذي فيه حق والباطل
الذي الجأهم إلى هذا اللازم . وأيضاً قلنا في هذا التقدير الذي تنكح عليه وهو تقدير أن
لا يكون إلا في مستزمنة تلك الحوادث بل كانت حادثة بعد أن لم تكن يلزم أن العالم كان خالياً عن

خالفهم المنقول فقدمنا له أيضاً مخرج المعقول ولكن أولي عن قال أبقه وقالوا لو كنا نسمع أو نعقل ما كنا في أصحاب السعير فان قيل قول القائل ان الاتصال يدعو الناس الى اثبات الصانع بهذه الطريق طريقاً لا عرضاً وحده فهو ازومها الاجسام وانما استأنز

الحادث فهو حادث لكل من فيه متعلق (أحدهما) منع هذه المقدمة فانه من المعروف ان كثير من التلغيق يقول ان هذه الطر يقته هي
طريقة ابراهيم الخليل وانه استدلى على (٥٤) حدوث الكوكب والنس والقمر بالافول والافول هو الحركة والحركة

جميع الحوادث ثم حدث فيه بلا سبب حادث وهو شبه بقول الخرافيين وهم من يقولون بالمقدمة
الخمس الواجب تنقسم المادة والمدة والانس والهوى كبقوة ديمقريطس وابن زكريا
الطيب ومن وافقهما أو يقول يحكى عن بعض القدماء هو ان جواهر العالم اربعة وهو القول
بقدم المادة وكانت حكمة كفى غير انتظام فاتفق اجتماعها وانتظامها فحدث هذا العالم وكلا
القولين في غاية الفساد وأما الاولون فيقولون ان النفس عشت الهوى فيفسد الرب عن
تخليصها من الهوى حتى تذوق وبال اجتماعها بالهوى وهم قالوا هذا قرارا من حدوث
حادث بلا سبب وقدوة ما في افق زمانه وهو حدوث عجة النفس الهوى فيقال لهم الموجب
لذلك فحدث لهم حدوث حادث بلا سبب وزعمهم ما هو اشنع من ذلك وهو حدوث الحوادث
بدون صدورهما عن رب العالمين والقول بقدمهما معه وان قالوا لو وجب وجوده لزم كون
واجب الوجود مستحيلا وصرفا بما يستزم حدوثه ونقصه وامكانه وان لم تكن واجبة بانفسها
بل لزم ان يكون موجبا لها دون غيرها والعلة القدعة تستلزم معلولها فلزم من ذلك تفسير
معلولها واستحالة التمكن حال الى حال بدون فصل بينها واستحالة المعلول الا ان يردون تفسير في العلة
محال والام لا يمكن معلولها وان جوزوا ذلك فليجوزوا كون العالم قديما أزليا لازما لذات الرب
ومع هذا انتقض وتشق السماء وتغفر وتقوم القيامة بدون فعل من الرب ولا حدوث شيء
منه أصلا بل بمجرد حدوث حادث في العالم بلا محدث وان قالوا هو بفض النفس الهوى كان
من جنس قولهم ان سبب حدوثه عجة النفس للهوى فلذا جاز ان يحدث عجة النفس بدون
اختيار الرب تعالى جاز ان ينتقض بفض النفس بدون اختيار الرب وأما الآخرون فانهم أثبتوا
حدوث العالم فان كانوا ينفون الصانع بالكلية فقد قالوا يحدث الحوادث بلا محدث وان كانوا
يقولون بالصانع فقد أثبتوا احد ائلهما هذا النظام بلا سبب حادث ان قالوا ان الرب لم يكن يجر كها
قبل انتظامها وان قالوا انه كان يجر كها قبل انتظامها ثم انه انتظامها فلابد ان يثبت الصانع
وحدوث هذا العالم وقولهم غير من قول القائلين بقدم هذا العالم ثم ان قولهم بمحدثين
أحدهما اثبات شيء من العالم قديم بعينه فيكون قولهم بعض قول القائلين بقدم هذا العالم
وهو من جنس قول القائلين بالقدماء المجسمة من حيث اثبتوا قدم عناصره غير الافلاك ومن
جنس قول أهل الافلاك حيث أثبتوا حوادث لم تزل ولا تزال ان كانوا يقولون بان تلك المواد
لم تزل متحركة وان قالوا بل كانت ساكنة ثم تحركت فقولهم من جنس قول أهل القدماء الخمسة
فما دل على نفي ذلك قول هؤلاء هؤلاء يدل على خفاء قولهم وماذا كررنا من التقسيم يأتي على كل قول
وان كان كل قول باطلا له دلائل حاسمة تدل على فساده وأيضا فالتكلمون الذين يثبتون الجواهر
الفردية ويقولون ان الحركة والسكون أمران وجوديان كجسمي والمعرفة والاشعرية وغيرهم
يقولون ان العالم لم يحصل من الحركة والسكون ومن الاجتماع والافتراق وهي حادثة فالعالم
مستلزم للحوادث وهذا ميسر في موضعه وفيه نزاع بين النظار ومقدماء فيه ما طول وزاع وقد
لا يتقرر بعضهم فلا ينسب في هذا الموضع ادلا حجة بآله وهو من الكلام المذموم فان كثيرا
من النظار يقولون ان السكون أمر عديم ويقولون بآيات الجواهر الفردية باطل والاجسام ليست
مر كبة من الجواهر الفردة ولا من الهوى والصورة بل الجسم واحد في نفسه وأما كون

هي التلغيق فمن ذلك ان كل متغير
يحدث لانه لا يستحق الحوادث
لاستلزام حوادث لا تأزل لها وكل
ما قامت به الحوادث فهو متغير
فيصير ان يكون محدثا في ذاته
الطريق التي يسلكها هي طريقة
ابراهيم الخليل وهذا مما ذكره
خلق من التلغيق مثل بشر المرسى
وأمانه وسئل ابن عقيل واني حامد
وسئل غيره هؤلاء وأيضا فقرر ان
قد دل على أنه ليس بجسم لانه أحد
والأحد الذي لا ينقسم وهو واحد
والأحد الذي لا ينقسم وهو معد
والصمد الذي لا خوفه فلا يتخلله
غيره والجسم يتخلله غيره ولا قد
قال ليس كشبه شيء والاحكام
متقابلة فلو كان جسما لكان له
مثل واذا لم يكن جسما لزم نفي
ملازمات الجسم وبعضهم يقول
نفي لوازم الجسم وليس بحيد فانه
لا يلزم من وجوده لازم وجود
المازوم ولكن يلزم من نفسه نفيه
بخلاف ملازمات الجسم فانه يجب
من نفيها نفي الجسم فيبني كل ما
يستلزم كونه جسما ومن نفي
الصفات الحسبية يقولون اثباتها
يستلزم التحميم ومن نفي الصفات
مطلقا قال ثبوتها يستلزم التحميم
وأضافوا التحميم نفي لانه يقتضي
التقسيم والتركيب فيبني كل
تركيب فيبني كونه مر دامن
الوجود والمباشرة ومن الجنس
والفصل ومن المدة والصورة ومن
الجواهر الفردة ومن الذات
والصفات وهذه الخمسة هي التي

يسمونها اذ الصفات من متأخرى الفلاسفة تركيبا والمقصود هنا ان السمع دل على نفي هذه الأمور والرب
نفي ذلك وسبب الطريق العقلي المتأخر لذلك وهو نفي التشبيه تارة واثبات حدوث كل متغير تارة ثم انه قال هؤلاء ان الافول هو الحادث

والاول هو التفسير في ان يسئلوا اتباعه من الدهر يتعلق هذا القولوا عند في الله يمكن وكل تكن فهو اقل فلا قل لا يكون واجب
الوجود وحل الرازي في تفسير هذا الالهيان (١) يقول هو غيره كل اقل (٥٥) متغير وكل متغير يمكن فيستدلون بالتغير في الامكان

كالاستدلال الا كقولهم من هؤلاء
بالتغير على الحدوث وكل من هؤلاء
يقول هذه طريقة التلبيس (المقام
الثاني) ان يقال نحن نسلم ان
الانبياء لم يدعوا الناس بهذه
الطريق ولا يدعوا انهم بحسب
وهذا قول عتق طوائف النفاة
واعتهم فانهم يعلمون ويقولون ان
التي لم يعقله على طريقة
ما خوتنن ان الانبياء وان الانبياء
يدلوا على ذلك لاننا ولا ما خرا
ويقولون ان كلام الانبياء اغايل
على الاثبات اما نصا واما ظاهرا
لكن قالوا اذا كان العقل دل على
التي لم يمكن ان يلدل العقل ثم
يقول المتكلمون من الجهمية
والعتقية ومن اتبعهم (٢) الذين قالوا
انما يمكن اثبات الصانع وصديق
ربه بهذه الطريق ويقولون انه
لا يمكن العلم بحدوث العالم
واثبات الصانع والعلم بانه قادر
عالم وانه يجوز ان يرسل الرسل
ويصدق الانبياء ما نزلت الا بهذه
الطريق كما يذكر في كتبهم
وحذاقهم حتى تنازعوا في كافي
الحسين البصري وابي المعالي
الجوني والقاضي ابى يعلى وغيرهم
فاذا علمنا مع ذلك ان الانبياء لم
يدعوا الناس جهارا بما قلناه من ان
الرسول احوال الناس في معرفة الله
على العقل واذا علموا ذلك فحينئذ
هم في نصوص الانبياء اما ان
يسلكوا مسلك التأويل ويكون
الفساد بازال التمشيه تكليفهم
استخراج طرق التأويلات ولما
ان يسلكوا مسلك التفويض
ويكون المقصود ازال الفاظه بتلاوها وان لم يفهم احد معانيها يقول ملاحدة الفلاسفة والباطنية ونحوهم المقصود خطاب
الجمهور بما (١) يباح بالاصل (٢) قوله في الهامش الذين قالوا لعله مكر من التامع قتائل وحرر كتيبهم هذه

الاجسام كلها تقبل التفرق في الازمنة البعض باليس هذا موضوع وسطه ويتقدرون ان يقبل
ما يقبل التفرق فلا يجب ان يقبله الا غير غايه بل الغايه وبهذا يكون الجسم صغيرا لا يقبل
التفرق العقلي بل يستحيل ان الجسم آخر كاي جسم في اجزاء اما اذا تصدعت فانها تستحيل
وهو مع ان اجسامها متغيره في الاخر فلا يحتاج الى اثبات جزاء لا يتجزأه حاسب عن جانب ولا
يحتاج الى اثبات غير متفرق لا يشي بل تصدع الاجسام ثم تستحيل اذا تصدعت فهذا
القول اقرب الى العقل من غيره فلما كان دليل اولئك سبعا على احدي هاتين المقدستين اثبات
الخواهر القردة وان الاجسام هي كبنيتها واثبات ان السكون امر وجودي والتزاع في ذلك
مشهور والبرهان عند التحقيق لا يقوم الا على تقيض ذلك لم ينسج الكلام على تقريره ولا يحتاج
في اثبات شيء مما يحاسبه الرسل الى طرق بالغة مثل هذه الطرق وان كان الذين دخلوا فيها اعلم
واعقل من الخالفين واقرير المصريح للعقول وحسب المنقول لكن بسبب ما غلطوا فيه من
السمعت والمغلطات شاركهم في بعض الخط في ذلك اهل الساطل من المتطفلة وغيرهم وضعا
اليها مورا اخرى بعد عن العقل والشرع منه وصاروا يخشون على اولئك للتكليف الذين هم
اولى بالشرع والعقل منهم بطلان ما افهمهم فيسوءت فوافقه الحق وصاروا يجعلون ذلك جهة
على مخالفة الحق مقدرين انه لا حق عند الرسل واتباعهم الا ما يقوله هؤلاء المتكلمون وصاروا
بمحنة من جاور بعض جهال المسلمين وفسادهم من الشركين واهل الكذب فصاروا يردون بعض
ما اولئك فيمن الجهل والنظم ويجعل ذلك جهة على بطلان دين المسلمين مقدرا ان دين المسلمين
هو ما اولئك عليه مع كونه هو اهل واطم منهم كما يهتج طائفة من اهل الكتب من اليهود
والنصارى على القدر في دين المسلمين مما يجدونه في بعضهم من الفواحش لما ينكح الخليل او
غيره وما يجدونه في الظلم او الكذب او الشرك فلذا اقبلوا على وجه الانصاف ووجدوا
الفواحش والظلم والكذب والشرك فيها متاعا ما يجدونه في المنسبين الى دين الاسلام واذا
بين لهم حقيقة الاسلام تبين انهم ليس فيه شيء من تلك الفواحش والظلم والكذب والشرك فانه
ما من مله الا وقد دخل في بعض اهلها نوع من الشرك لكن الشرائع التي دخل في غير المسلمين اكثر
مما دخل في المسلمين والخرافه التي وجدت في المسلمين اكثر مما وجدت في غيرهم وكذلك اهل السنة
في الاسلام انهم فيها اكثر منه في اهل البدع والشرائع التي في اهل البدع اكثر منه في اهل السنة
فان قيل ماذا كرموه يدل على انه مجتمع ان يكون العالم خالبا عن الحوادث ثم تحدث فيه لكن
نحن نقول انه لم يزل مشتتا على الحوادث والقديم هو اصل العالم لا الافلاك ونوع الحوادث مثل
جنس حركات الافلاك فاما أشخاص الحوادث فانها حادثه بالاتفاق وحينئذ فلا لزوم لاستزيم
لنوع الحوادث للاحداث معين ولا يلزم تقديم جمع الحوادث لاحداث جميعها بل يلزم تقديم
نوعها واحداثها كما يقول ائمة اهل السنة متمكن ان الرب تعالى لم يزل متكاملا اذا شاء
وكيف شاء ويقولون ان الفعل من لوازم الحياة والرب لم يزل حيا فلما يزل فعلا فهذا معروف
من قول ائمتكم كاجد بن حنبل والبخاري صاحب الصحيح ونصير حماد انخرأى وعثمان بن
سعد الادري وغيرهم ممن قبلهم مثل ابن عباس وجعفر الصادق وغيرهما ممن بعدهم وهم
ينقلون ذلك عن ائمة اهل السنة ويقولون ان من خالف هذا القول فهو مبتدع ضال وهؤلاء

ويكون المقصود ازال الفاظه بتلاوها وان لم يفهم احد معانيها يقول ملاحدة الفلاسفة والباطنية ونحوهم المقصود خطاب
الجمهور بما (١) يباح بالاصل (٢) قوله في الهامش الذين قالوا لعله مكر من التامع قتائل وحرر كتيبهم هذه

ويقررون بالصانع ولهذا قال الخليل انما اتيتم ما كنتم تعدون انتم وانا انزلكم الكتاب فانهما قد اتيهم ما كانوا يعدون من تعبدون الا الذي شئنا فانه سيدين وجميعها كلمة باقية في عقبه لعلهم (٥٩) يرجعون فذكر لهم ما كانوا يعدون من

اتخاذ الكواكب والشمس والقمر
وابايعدوه ويقررون اليه كما هو
عبادة عبد الكواكب ومن يطلب
تفسير روحانية الكوكب وهذا
مذهب مشهور ما زال عليه
طوائف من المشركين الى اليوم
وهو الذي صنف فيه السرا المكتوم
وغيره من المصنفات فان قال
النازعون بل الخليل انما اراد ان
هذا ذهاب العالمين قيل فيكون
اقرا الخليل جهة على فساد قولكم
لان حينئذ يكون مقرا بان رب
العالمين قد يكون متغيرا مستقلا من
مكان الى مكان متغيرا وانهم يجعل
هذه الحوادث تساق وجودها وانما
جعل المنافي لخلق اقوله وهو فيه
قتين ان قصة الخليل الى ان تكون
بجهة عليهم اقرب من ان تكون جهة
لهم ولا جهة لهم فيها وجه من الوجوه
وافسد من ذلك قول من جعل
الاقول بمعنى الامكان وجعل كل
ما سوى الله اقلا بمعنى كونه قدما
ازلي حتى جعل السموات والارض
والجبال والشمس والقمر والكواكب
لم تزل ولا تزال اقلة وان اقولها
وصف لازم لها اذ هو كونها ممكنة
والامكان لازم لها فهذا مع كونه
اقرار اعلى القصة والقرآن اقراره
ظاهر يعرفه كل احد كما اقرى غير
ذلك من نسبة القديم الى الازلي محدثا
ونسبته مضتوقا قصة الخليل
جهة عليه فانه لما رأى القمر
بارغا قال هذا ربى ولما رأى الشمس
بارغة قال هذا ربى فلما قالت قال

ولوليت لم تكن نفوسا بل تكون عقولا وحينئذ اذا كان المعلوم لم يحصل عن الحوادث لازم
ان تكون علته لم يحصل من الحوادث واللازم حدوث الحوادث في المعلوم بلا علة وهو مجتمع فانه
لا بد للمعلوم من سبب تحدث عنده فان لم يكن في علة النفوس والافلاك ما يقتضى ذلك
باطل ان تكون علة لها لا امتناع صدور الحوادث المختلفة عن علة بسيطة على حالة واحدة وهذا
مما استدله بانهم وغيرهم القائلون بان الرب تقوم بالامور الاختيارية قالوا لان
المفعولات فيعلمن التنوع والحدوث ما يجب ان يكون سبب ذلك عن الفاعل واللازم حدوث
الحوادث بلا محدث واذا كان كل جز من اجزاء العالم لازم والحوادث وهو مصنوع فادعاه
بدون الحوادث مجتمع واحداث الحوادث شيئا معيضا مع قدم ذات فعلها الاول بمنع لان
القديم الموجب لذاته لا يجبرها الامع الحوادث فلا يكون موجبا لقاط الامع فعل حدث يقوم
به واذا كان لا يفعل الا بفعل حدث امتنع ان يكون المفعول يقتضى قدم الفعل بالضرورة
واذا قيل فعل الم لازم قديم وفعل الحوادث حدث شيئا معيضا جزئيا ان يقوم بذات الفاعل فلان
احدهما فاعل لذات القديمة وهو قديم بقدمه اذ لم يتبدلها والاخر فاعل الحوادث هو
حادثة شيئا معيضا فتكون ذات الفاعل فاعلة لللازم وفاعلة لللازم بفعل آخر وافعال
وفعلها لللازم وجوب فعلها لللازم لا امتناع انفسك لللازم عن اللازم وارادتها لللازم وجوب
ارادتها لللازم لان المراد لللازم العالم بان هذا يلزمه ان لم ير ذلك لازم لكان ما غير مراد لوجود
اللازم وما غير المراد لللازم والرب تعالى مراد لللازم وبالملازم فيمتنع ان يراد لللازم بدون
اللازم وهذا وان كان لا بد منه فيما يراد بحداته ويراد بان يحدث له حوادث متعاقبة كما يحدث
الانسان ويحدث له احوالا متعاقبة شيئا معيضا ويحدث الاقلاك ويحدث حوادثها شيئا بعد
شيء لكنه اذا فرض ان الم لازم غير محدث لم يعقل كونه مفعولا ولا يعقل ايضا كونه
مفعولا قدما بقدمه فان الم معلول صفات ومفعول غير محتمة والعللة المجردة عن الاحوال
الاختيارية انما استلزامها يكون من لوازمها واعيا يكون من لوازمها ما يناسبها مناسبة المعلوم
لعله والمعلوم فيه من الاقدار والاعداد والصفات المختلفة ما يمنع وجودها شيئا معيضا في علة
فتمتق النسبة واذا امتنع النسبة امتنع كونه علة وايضا اذا قدر انها لموجب ازل
للمعلوم الا ان كان يلجأ اليه اما بالذات مجردة عن احوالها المتعاقبة ولما مع احوالها والاول
متمتع فان خلو الذات عن لوازمها مجتمع والشئ مجتمع لان الذات المستزمنة لصفاتها واهوالها
لا تفصل الا صفاتها واهوالها والاحوال المتعاقبة تمتنع ان يكون لها معلول معين قديم ازل
وتمتع ان تكون شرطيا للمعلوم الا ان لان المعلوم الا ان لا بد ان يكون مجموع علة ازلية
والاحوال المتعاقبة لا يكون مجموعا (٣) ولا شئ معين وانما الازل هو النوع القديم الذي يوجد
شأئيا وهذا تمتنع ان يكون شرطيا للازل وهذا كما قيل ان الفلك المتحرك دائما موجب
ذات ازلية متحركة او غير متحركة فان هذا امتنع عنده وعند غيره فان ما كان فاعله مشروطا
بالحركة تمتنع ان يكون مفعولا المعين قدما ولقد ران المتحرك الا ان لا يجب تحرك كالأرض
لموجب الاما بنسبته واما المتحرك المختلفة في قدرها وصفاتها هو كالماتم جمع صدورها عن
متحرك حركته متشابهة وايضا فان المفعول المخلوق متحرك الى الفاعل من جميع الوجوه وليس له

لا يجب الا فلين قتين انه اقل بعدا من ان يكون اقلا فتكون الشمس والقمر والكوكب وكل ما سوى الله ممكنها وصف لازم له لا يحدث
له بعدا من ان يكون وهم يقولون امكانه من ذاته وجوده غير مبناه على تفرقهم في الخارج بين وجود الشئ ذاته فالامكان عندهم

أولى ذاته من الحيثية ^{وإنما يقال لما وجدت أو خلقت أو أبدعت} قال لا أحب الموجودين والمخلوقين لكن هذا التمييز انما اذ لم ير كذلك
فكيف اذا قال لما صارت بمكة تهي لم تزل بمكة (٦٠) وايضا فمن حين رغبته والى ان اقلت بمكة بذاتها قبل الوجود

والصديق كونها عندهم قديمة
أولية متبع عندها ويشهد بكون
كونها معتركة ليس بدليل عند
ابراهيم على كونها بمكة تقبل
الوجود والعدم وأما قول القائل
كل معركه محدثه وكل معركه
يمكن يقبل الوجود والعدم فهذه
المقدمة ليست ضرورية فطرية
باتفاق العقلاء بل من بدعي صفة
ذلك يقول انه لا يصلح بالانفصال
الخلق ومن يتلذذ في ذلك يقول انها
باطلة بخلافها ومما ويشمل من مثل
بها في أوائل العلوم الكلية لقصوره
وبهيمه وهو نفسه يقدح فيها في
علمه كنهه وأما قوله كل متغير
محدث أو يمكن فان أراد بالتغير
ما يصرف من ذلك في الغرض
استحالة الصبح الى المساء
والعادل الى الظلم والصديق الى
العداوة فانه يحتاج في اثبات هذه
الكلمة الى دليل وان أراد بالتغير
معنى الحركة أو قيام الحوادث
مطلقا حتى تسمى الكواكب حين
زوالها متغيرة فوسي كل متكلم
وتحصره شعرا فهذا مما يعتذر
عليه اقامة الدليل على دعواه وأما
استدلالهم بمافي القرآن من
تسمية الله أحدا واحد على نفي
الصفات الذي ينو على نفي التسميم
فيقال لهم ليس في كلام العرب بل
ولا عامة أهل اللغات ان الذات
الموصوفة بالصفات لا تسمى
واحدا ولا تسمى أحدا في التي

والاثبات بل المنقول بالتواتر عن العرب تسمية الموصوف بالصفات واحدا أو أحدا حيث أطلقوا
ذلك ووحيداً قال تعالى ذرني ومن خلقت وحيداً وهو الوليد بن المغيرة وقال تعالى فان كن نساء فوق اثنين فلنن ثلثا ما ترك

يقال لا يدل الأعلى نقض ذلك ولم يعرف استعماله الذي نقض الشيء آخر جرمته الوجودية دون النقيض الذي خصومه وهو العلم
وهل يكون في تبديل العقول القرآن أبلغ (٦٣) من هذا وكذلك اسمه الصمد ليس في قول الصمدية إنه الذي لا يحرف له ما يدل على

أنه ليس بموصوف بالصفات بل هو على أثبات الصفات أدل منه على نفيها من وجوب بسوطة في غير هذا الموضع وكذلك قوله ليس كشه شيء وهو الجمع الصمد وقوله هل تعلمه سيما نحو ذلك فإنه لا يدل على نفي الصفات بوجوه الوجوب ولا على نفي ما يسهل أهل الاصطلاح حسب ما يوجه من الوجوه وأما احتجاجهم بقولهم الأجسام متناهية فلهذا أن كان حقا فهو مماثل يعلم بالعقل ليس فيه أن اللغة التي نزل بها القرآن تطلق لفظ المثل على كل جسم ولأن اللغة التي نزل بها القرآن تقول إن السماء مثل الأرض والنفس والقمر والكواكب مثل الجبال والجبال مثل البصار والجوار مثل التراب والتراب مثل الهواء والهواء مثل الماء والماء مثل النار والنار مثل الشمس والشمس مثل الإنسان والإنسان مثل الفرس والفرس مثل الجراد والجراد مثل السفرجل والرمان والرمان مثل الذهب والفضة والذهب والفضة مثل النخيل والعلم ولا في اللغة التي نزل بها القرآن أن كل شئ شئ اشتراك في المقدارية بحيث يكون كل منهما له قدر من الأقدار كطول والعرض والحق أنه مثل الآخر ولا أنه إذا كان كل منهما بحيث يشار إليه بالإشارة الحسية يكون مثل الآخر بل ولا فيها أن كل شئ شئ كآثار كسبين من الجواهر الفردة أو من المادة والصورة كن أحدهما مثل الآخر

بل اللغة التي نزل بها القرآن تبين أن الإنسان مع اشتراكهما في أن كلامهما جسم حسن تام مقترن بالارادة تطلق العلم فضلا بادي البشر قد لا يكون أحدهما مثل الآخر كقائل تعالى وإن تولوا لا يسئل فوما غيركم ثم لا يكونوا أمثالكم أي أمثال الخاطي

فقد نفى عنهم المصلحة مع الغير كمنهم عملة كرتك فكيف يكون لهم منافع في الدنيا بل لا ينالون بها مالاً لكل بقية ما قبل
 مماثل لكل جسم ما ينال بل مماثل لكل جسم مودع عنصري بل مماثل (٦٣) لكل جسم فلكي وضو فلكي والله اعلم بالمرسل

الرسول لسان قوم وهو مقرر في
 خاصة ثم العرب علمه بل يقول القرآن
 بلغتهم قالوا لا اسما من متناه حتى
 يحمل القرآن على لغة هؤلاء هذا
 لو سكن ما قالوه مصحفاً في العقل
 فكيف وهو باطل في العقل كما
 بسطنا في موضع آخر اذا المقصود
 هنا بيان أنه ليس لهم في نصوص
 الانبياء الا ما ينقض قولهم
 لا ما يعارضه وكذلك الكف قال
 حسان بن ثابت

آهيهو وليس له بكفه
 فسر كذا غير كذا العدا
 فقد نفى ان يكون الكف حاصص
 ان كليهما جسم فام حاس
 مقرر بالارادة الخلق وليس
 النصوص الالهية لما دلت على
 ان الرب ليس له كف في شيء من
 الاشياء لانه في امر من الامور
 ولانه في امر من الامور علم انه
 لا يمانه شيء من الاشياء في صفة
 من الصفات ولا فعل من الافعال
 ولا حق من الحقوق وذلك لا ينفي
 كونه متصفاً بصفات الكمال فاذا
 قيل هو حي ولا يمانه شيء من الاحياء
 في امر من الامور كان ما دلت عليه
 السبع مطابقتاً لادله العقل من
 عدم مماثلة شيء من الاشياء في امر
 من الامور واما كون ماله حقيقة
 أو صفة أو قدر مجرد ذلك يكون
 مماثلة لماله حقيقة أو صفة أو قدر
 فهذا باطل عقلاً وسعياً فليس في لغة
 العرب ولا غيرهم الخلق لفظ المثل
 على مثل هذا والا فلازم ان يكون
 كل موصوف مماثلاً لكل موصوف

العالم اعماهو محض من تأثير الفاعل وتأثير الفعل لا متصل فعل ولا انفصال بدون حدوث شيء
 بعينه ثم هؤلاء الشذوذ من التأخرين الذين زعموا أن الفعل لا يشترط فيه تقدم العدم قد
 ذكرناه ههنا كرهنا ان ينالوا غير من متأريهم واستقصاها الرازي في مباحثه المشرقة
 وذكر في ذلك ما ساء من غير ما بين وكلامه بالغة
 (قال) البرهان الاول المحتاج الى العلم السابق لما ان يكون هو وجود الفعل ولما ان يكون هو
 تأثير الفاعل فيه وعلى أن يكون المنفقر الى العدم السابق هو وجود الفعل لان الفعل لا يقتصر
 في وجوده الى العدم لكن ذلك العدم بمقارنته والعدم المخلو من تلك الوجود ومحال أن
 يكون المنفقر اليه تأثير الفاعل لان تأثير الفاعل يجب أن يكون مقارناً لا يرو وجوداً لا يترافق
 عديمه والمتأني لم يجب أن يكون مقارناً يجب أن يكون متافياً والمتأني لا يكون شرطاً فاذا
 لا للفعل في كونه موجوداً ولا حاصل ولا الفاعل في كونه مؤثراً يقتصر الى العدم المتأني

فقال في الجواب انه ليس المراد بكون المفعول او فعل الفاعل مقتصر الى العدم أن العدم
 مؤثر في شيء يجب أن يكون مقارناً بل المراد انه لا يكون الا بعد العدم كما لو امان العدم من
 جملة المبادئ سواء جلا مبدء المطلق الفعل أو الحركة أو الحركة والتغير والاستكمال فالمقصود
 أنهم جعلوا ذلك مقتصر الى العدم بمعنى انه لا يكون الا بعد عديم شيء لا بمعنى ان العدم مقارن
 له ومعناهم انه اذا قبل ان الحركة لا تكون الاشياء بعدي (٤) أو الصوت كان الحادث من ذلك
 موقوفاً على وجود ماقبله وان لم يكن مقارناً وايضاً فالتسليم المعلوم اذا عديم بعد وجوده كان هذا
 العدم الحادث مقتصر الى ذلك الوجود السابق ولم يكن مقارناً وايضاً فهذا الذي قاله بانه في
 كل ما يحدث فان كل ما يحدث فاعلم ان عديمه متوقف على عديمه السابق لوجوده
 مع ان ذلك العدم مقارنته فان طردوا جميعهم زعمهم ان لا يحدث حادث وهذه مكاررة وهذا شأنهم
 في جميعهم التي يذكرونها في قدم العالم فان مقتضاها ان لا يحدث شيء وحادث الحوادث في العالم
 مشهود فكانت جميعهم معاً يعلم انهم جنس شبه السوطانية وهذا كجسمهم العظمى التي
 يتحصن بها على أنه مؤثر تام في الازل وان المؤثر انما يستلزم اثره فان مقتضى هذا ما لا يحدث
 شيء وهم متلووا حيث لم يصر قوايين مطلق المؤثر وبين المؤثر في كل ممكن فاذا قالوا كونه مؤثراً اما
 ان يكون لذاته المخصوصة ولا ضرر لازم لها ولا ضرر من فصل عنها والثالث مجتمع لان ذلك المنفصل
 هو من جملة آثاره فنتج ان يكون مؤثر افعه لا امتناع الدور في العلل وعلى الاول والثاني لم يزدوا
 كونه مؤثراً قبل لهم كونه مؤثراً افعه أنه مؤثر في وجود كل ما صدر عنه ووراءه أنه مؤثر في شيء
 معين من العالم ووراءه أنه مؤثر في الجملة مثل ان يكون مؤثراً افعه في الاول والثاني مجتمع
 في الازل فانه لا يقوله عاقل والجملة لا تدل على تأثير في كل شيء في الازل ولا في شيء معين في الازل
 واما الثالث فيناقض قولهم لا يوافق به بل يتناقض حدوث كل ما ساء وادراكه ان تأثيره من لوازم ذاته
 والحوادث مشهود قبل التأثير لا يعقل الامع الاحداث كان الاحداث الثاني مشروطاً بسبق
 الاول وبانقضائه ايضاً وذلك من لوازم ذاته شيئاً بعدي فلا يكون في الجملة ما يدل على قولهم ولا
 على ما يناقض ما أخبر به الرسل واصل على بطلان قول طائفة من أهل الكلام المحدث في
 دين الاسلام من الجهمية والقدرية ومن اذعمهم وكذلك ما يحتجون به على بطلان الاحداث

أكل ماله حقيقة مماثل لكل ماله حقيقة وكل ماله قدر مماثل لكل ماله قدر وذلك يستلزم ان يكون كل موجود مماثلاً لكل موجود
 وهذا مع أنه في غاية الفساد والتناقض لا يقوله عاقل فانه يستلزم التماثل في جميع الاشياء فلا يبقى شيئان مختلفان غير متماثلين فطوح جند

فيقال ان يكون في الجواهر في كل جواز في كل ما له من الاسباب وحقها في كل ما له من الاسباب والحق في كل ما له من الاسباب والحق في كل ما له من الاسباب
 التماثل عنه يستلزم ثبوت تماثله على نحو (٦٤) له فهم متناقضون مخالفون للشرع والعقل في الجواب الرابع ان يقال

فهب ان بعض هذه النصوص قد يفهم منها مقدمة واحدة من مقدمات ذلك فذلك ليست كافية بالضرورة عند العقلاء بل لا بد من ضم مقدمة أو مقدمات أخرى ليس في القرآن ما يدل عليها البتة فإذا قدر أن الأول هو الحركة فمن أين في القرآن ما يدل دلالة ظاهرة على أن كل متحرك يحدث أو يمكن وأن الحركة لا تقوم إلا بحادث أو يمكن وأن ما قامت به الحوادث لم يحصل منها وأن ما لا يتخلو من الحوادث فهو حادث وأين في القرآن امتناع حوادث لا تأثر لها بل أين في القرآن أن الجسم الاصطلاحي هو لب من الجواهر الفريدة التي لا تقبل الانقسام أو من المادة والصورة وأن كل جسم فهو منقسم ليس بواحد بل أين في القرآن أو لغة العرب أو أحد من الأعلام كل ما يشار إليه أو ماله مقدار فهو جسم وأن كل ما شارك في ذلك فهو مثل له في الحقيقة ولفظ الجسم في القرآن مذكور في قوله تعالى وزاده بسطة في العلم والجسم وفي قوله وإذا رأيتمهم تعبدوا أحسامهم وقد قال أهل اللغة أن الجسم هو البدن قال الجوهرى في صحاحه قال أبو زيد الجسم الجسد وكذلك الجسمان والجثمان قال وقال الأصمى الجسم والجسمان الجسد ومعهم أن أهل الاصطلاح نقلا لفظ الجسم من هذا المعنى انخاض إلى ما هو أعم منه فسموا الهواء ولهب النار وغير ذلك جسماء وهذا الأنسبه

العرب جسماء كالاتمه جسد أو بدنه قدراد بالجسم نفس الجسد القائم بنفسه وقدراده غلظه كإيقال والبدن لهذا الثوب جسم وكذلك أهل الاصطلاح يريدون بالجسم تارة هذا وتارة هذا ويفرقون بين الجسم التعليمي المجرد عن

الحال الذي يسمى المدة والهيولى وبين الجسم الطبيعي الموجود وهذا مبسوط في موضع آخر والمقصود هنا أن لا يقدّر أن الدليل يقتصر على مقدمات ولا يذكر القرآن إلا الواضح يمكن فقد ذكر الدليل إلا أن يكون البولي (٦٥) وأصناف لا تقتصر على مقدمات خفية فانه

والبدن السقيم وأخى العنصر الشيء الذي يمكن فيه أن يحتمل الحالتين كتبهما مثل البدن فرما كان مصادرهما كان حقيقيا فهذا الشيء الذي بالفعل والذي بالقوة قد يختلف لاقى العناصر الموجود في الأشياء المركبة منهما أعني من الصوفة والعنصر لكن في الأشياء الخارجة عن الأشياء المركبة أيضا التي لم يكن عنصرها عناصر الأشياء التي تكون عنها ولا صورها صورتها لكن غيرها فينبغي أن يكون هذا الأمر قائما وفيه انقاصت الصفة عن السبب الأول أن بعض الظل الحركة موافقة في الصورة لثاني الحركة قريبة منه وبعضها بعينه أما العلة فخل الأيوما الشمس فهي علة أبعد وأبعد من الشمس الفلك المائل وهذه الأشياء ليست علة لاقى طريق عنصر الشيء الحادث ولا على طريق صورة ولا على طريق هدم لكنها تأتيها محركاتها محركة لاقى أنها الموافقة في الصورة قريبة مثل الأبدان أقوى فعلا إذ كانت هي ابتداء الظل القريبة أيضا وقد كرر كلاما آخر ليس هذا موضع بسطه

(ثم ذكر الرازي) البرهان الثاني وهو أن الفعل يمكن الوجود في الأزل ثلاثة أوجه (أحدها) أنه لو لم يكن كذلك لكان محتما ثم صار ممكنا لو كان المحتتم لكان قد انقلب ممكنا وهذا يرفع إمكان عن القضية العقلية (وثانيها) أنه يمكن فيمالاتزال فان كان أمكانه لذاته أو لعلته لكانت لازم دوام الأمكان وان كان لعلته حادثة كان مطلالا لان الكلام في إمكان حدوث تلك العلة كاللزام في إمكان حدوث غيرهما فليزوم دوام إمكان الفعل (وثالثها) أن امتناع العمل أن كان لذاته أو لسبب واجب لكانت لازم دوام الامتناع وهو باطل بلحسب والضرورة واجماع العقلا طوجود الممكنات وان كان لسبب غير واجب امتنع كونه قديما فان ما وجب قدمه امتنع عدمه ثم الكلام فيه كاللزام في الأول فكونه محتما في الأزل لعلته حادثة يظهر البطلان فان القديم لا يكون لعلته حادثة (قال) ثبت أنه لا يمكن دعوى امتناع حصول الممكنات في الأزل ولا يمكن أن يقال المؤثر ما كان يمكن أن يؤثر فيه ثم صار يمكن فان القول في امتناع التأثير وامكانه كالقول في امتناع وجود الأثر وامكانه (قال) فثبت أن استناد الممكنات إلى المؤثر لا يقتضي تقدم العلم عليها (قال) وعلى هذه الطريقة أشكال لا نقول الحادث إذا اعتبرنا من حيث كونه مسوقا بالعدم فهو مع هذا الشرط لا يمكن أن يقال بان أمكانه بخصيص وقت دون وقت لما ذكره من الأدلة فإذا أمكانه ثابت دائما ثم لا يلزم من دوام أمكانه خروجه عن الحدوث لا لما أخذناه من حيث كونه مسوقا بالعدم كانت مسوقة بالعدم جزأنا له والخزء الذي لا يرتفع وإذا لم يلزم من إمكان حدوث الحادث من حيث أنه حادث خروجه عن كونه حادثا فقد بطلت هذه الحجة قال فهذا سلك لا يمتنع حله قلت هذا السلك هو المعارضة التي اعتمد عليها في كسبه الكلامية كالاربعين وغيره وعليها اعتمد الأمدى في دقائق الحقائق وغيره وهي باطلة توجهين أحدهما أنه ليس فيها جواب عن مجتمه بل هي معلومة متعصية الثاني أن يقال قوله الحادث (٢) إذا اعتبر مع ذلك أمكانها فلا أوله أم تقضي بأن كل حادث تعتبره إذا اعتبر أمكانه فان عتبت الأول قبل أن لا نسلم إمكان هذا التقدير فالتقدم أنه لا بد لكل حادث من أول وجه الحادث مسبوقة بالعدم وان لا يكون الفاعل أحد شيئا ثم أحدث وقدرت مع ذلك أن أحدا منه لم ير ممكنا ونحن لا نسلم إمكان الجمع بين هذين فثبت أن امتناع دوام كونه محدثا في الأزل لا امتناع

اتخاذ كراهنا بلحسب المقدمات ما يحتاج اليه بدون الاحتياج اليه وهو معلوم أن كون الأجسام متناهية وان الأجسام تستلزم الاعراض الحادثة وان الحوادث لا أول لها من أخى الأم ورو وأحوها إلى مقدمات خفية لو كان حقا وهذا ليس في القرآن فان قيل بل كون الأجسام تستلزم الحوادث ظاهر فله لا بد للجسم من الحوادث وكون الحوادث لا أول لها ظاهر بل هذا معلوم بالضرورة كما دعي ذلك كبر من نظار المتكلمين وقالوا نحن نعلم بالاضطرار أن ما لا يسبق الحوادث أو ما لا يتبعها الحوادث فهو حادث فان ما لم يسبقها ولم يتبعها لا يكون قبلها بل إما معها وإما بعدها وما لم يكن قبل الحوادث بل معها أو بعدها لم يكن الاحداثا فله لو لم يكن حادثا لكان متقدما على الحوادث فكان خالبا منها سابقا عليها قبل مثل هذه المقسمة وأمثالها من أغلط كثير من الناس فانها تكون لغتنا بجملا يتناول حقا وباطلا وأحد نوعها معلوم صادق والآخر ليس كذلك فليس المعلوم منها غير المعلوم كما في لفظ الحادث الممكن والمحميز والجسم والجهة والحركة والتراكيب وغير ذلك من الألفاظ المشهورة في التطار التي كثرت في أذهانهم وعامتها ألفاظ مجمله تتناول أوزا مختلفة إما بطريق الاشتراك أو باختلاف الاصطلاحات وإما بطريق التواطؤ مع اختلاف الأنواع فاذنفس

(٩ - منهاج أول) المراد وفصل المتشابهين الحق من الباطل والمراد من غير المراد فإذا قال القائل نحن نعلم هكذا بالأصل وفي العبارة سقط واضمحور يحذف كسبه مصصه

بالاستمرار أن ما لا يسبق الحوادث أو ما لا يتخللها فهو حادث قد صدق فيها فهم من هذا القيد وليس ذلك من محل النزاع كقيد القديم إذا قال قائل القرآن قديم وأما به (٦٦) أنزل من آكرين سبحانه فهو القديم في القيد وأراد أنه مكتوب في الوح

المحفوظ قبل نزول القرآن فإن هذا مما لا نزاع فيه وكذلك إذا قال غير مخلوق وأراد أنه غير مكتوب فإن هذا مما لا يتنازع فيه أحسن المسلمين وأهل الملل المؤمنين بالرسول وذلك أن القائل إذا قال ما لا يسبق الحوادث فهو حادث فله معنيين أحدهما أنه لا يسبق الحادث العين أو الحوادث المعينة أو المحصورة أو الحوادث التي يعلم أن لها ابتداء فإذا قدر أنه أريد ما حوادث كل ما له ابتداء واحداً يكن أوعداً فعلوم ما لم يسبق هذا أو لم يصل من هذا الأيكون قبله لم لا يكون إلا معه أو بعده فيكون حادثاً وهذا مما لا يتنازع فيه عاقلان يفهمان ما يقولان وليس هذا مورد النزاع ولكن مورد النزاع هو ما لم يصل من الحوادث المتعاقبة التي لم تزل متعاقبة هل حوادث وهو مبني على

أن هذا هل يمكن وجوده أم لا فهل يمكن وجود حوادث متعاقبة شيئاً بعد شيء لا ابتداء لها ولا انتهاء وهل يمكن أن يكون الرب متكاملاً لم يزل متكاملاً إذا شاء وتكون كلماته لا نهاية لها ولا ابتداء كما أنه في ذاته لم يزل ولا يزال لا ابتداء له وجوده ولا انتهاء له بل هو الأول الذي ليس قبله شيء وهو الآخر الذي ليس بعده شيء فهو القديم الأزلي الدائم الباقي بلا زوال فهل يمكن أن يكون لم يزل متكاملاً عيشته فلا يكون قد صار متكاملاً بعد أن لم يكن ولا يكون كلامه مخلوقاً منصفاً لا عنه ولا

الصفات اللازمة للقديم تعالى (قال الرازي) البرهان الرابع أن افتقار الأثر إلى المؤثر ما لا يمتنع وجوده في الحال وأولاه كان معدوماً ولا تنسقه (١) الخلف ومحال أن يكون العلم السابق هو المقضي فإن العدم في محض فلا حاجة إلى المؤثر أصلاً ومحال أن يكون هو كونه مسبوقاً بالعدم لأن كونه مسبوقاً بالعدم كيفية تعرض للوجود بعد حصوله على طريق الوجوب لأن وقوعه نعت المسبوق بالعدم كيفية لازمة بعد وقوعه فانه يستحيل أن يقع ذلك والواجب غنى عن المؤثر فلذا المنقصر هو الوجود والوجود على الساحة فلا يشترط في افتقاره إلى الفاعل تقدم العلم وهو الجواب أن يقال قوة افتقاره إلى المؤثر أما أن يكون كذلك أو لكذلك إنما ينبغي به اثبات السبب الذي لا حيلة صار مقتضراً إلى المؤثر وأما أن يرد عليه دليل يدل على كونه مقتضراً إلى المؤثر فإن ما يرد بحرف الام على جهة التعليل قد يكون علو الوجود في الوجود الخارجي وقد يكون علو العلم بذلك وبشئته في الذهن وهذا يسمى دلالة برهانية أو قياسية الدلالة وبرهان الدلالة الأول إذا استدله على قياس العلة وبرهان العلة وبرهان لم لا يمتنع على الأثر في الخارج وفي الذهن فقول القائل الافتقار إلى المؤثر أما أن يكون لأجل الحدوث أو الأمكان أو لمجموعهما وما يرد كره طائفتين المتأخرين من الأقوال الثلاثة في ذلك حقيقة أن يقال أثر بدون البصيص نفس العلة الموجبة

يكون متكاملاً غير قدرته وشئته بل يكون متكاملاً عيشته وقدرته ولم يزل كذلك ولا يزال كذلك هذا هو مورد النزاع بين السلف والأئمة الذين قالوا بذلك وبين من نازعهم في ذلك والفلاسفة يقولون إن الفاعل نفسه قديم أزلي لم يزل متحركاً لكن

(١) قوة الحدث الخ كذا في أصله وهذا العبارة كلها لا تخلو من تحريف فقرر هل من نسخة هيمنة كتب مصححه

هذا القول باطل من وجوه كثيرة وسلطان هذا اعتنا بقوله وسنصف له الخبر في القرآن والتوراة والكتب بخلاف كونه بل متكلماً وأول بل فعلاً وأولاً على الفعل فان هذا إما قد يشكل على كثير من الناس (٦٧) معاً وعقلاً وأما كون السموات

والارض مخلوقتين محدثتين بعد العلم فهذا اعتنا بعينه فيه طائفة قلته من الكفار كل سطو وأتباعه وأما جمهور الفلاسفة مع عامة أمتنا من المشركين من الهند والعرب وغيرهم ومع الجيوس وغيرهم ومع أهل الكتاب وغيرهم فهم يعتقدون على أن السموات والارض وما بينهما محدث مخلوق بعد أن لم يكن ولكن تنازعوا في ما تدفع هل هي موجودة قبل هذا العالم وهل كان قبله مادة مبدئية أم هو أديع ابتداء من غير تقدم مبدئية مادة فاني جامع القرآن والتوراة واتفق عليه سلف الأمة وأئمتها مع أئمة أهل الكتاب أن هذا العالم خلقه الله وأحدثه من مادة كانت مخلوقة قبله كما خبر في القرآن أنه استوى إلى السماء وهي دخان أمي بخلاف قولهم والارض انبساطاً أو كره أو قد كان قبل ذلك مخلوق غيره كالعرش والماء كقائل تعالى وهو الذي خلق السموات والارض في ستة أيام وكان عرشه على الماء وخلق ذلك في مدة غير مقدار حركة الشمس والقمر كما أخبر الله خلق السموات والارض وما بينهما في ستة أيام والشمس والقمر ههنا السموات والارض وحركتهما بعد خلقهما وازمان المقدس يحركهما وهو الهل والتهل التابعتان لحركتهما أعما حدث بعد خلقهما وقد أخبر الله أن خلق السموات والارض وما بينهما في ستة أيام فذلك الأيام مبدئية وازمان مقدر بحركة أخرى غير

في نفس الامر لهذا الافتقار إلى البصيرة العقلية على هذا الافتقار فإن أردتم الأول قبل لكم هذا فرع ثبوت كون افتقار المفعول إلى الفاعل اعتنا به لعله أخرى ولم تتبينوا ذلك بل لقال ان يقول كل ما سوى الله مفقور إليه لأنه متوقف عليه لعله أو يجب كون ذاته وحقيقته مفقورة إلى الله ومن المعلوم أنه لا يجب في كل حكم وصفة وصفها الذوات أن تكون نابعة لعلها فان هذا يستلزم التسلسل الممتد فان افتقار كل ما سوى الله إلى الله هو حكم وصفة ثبت لساوا فكل ما سواهما يسمى محدثاً أو عتقاً أو مخلوقاً وغير ذلك هو مفقور محتاج إليه لا يمكن استغناء عنه بوجه من الوجود ولا في حال من الاحوال بل كان غنى الرب عن لوازم ذاته مفقور الممكنات من لوازم ذاتها وهي لاحقة لها الا اذا كانت موجودة فان المعلوم ليس بشئ فكل ما هو موجود سوى الله فانه مفقور اليه دائماً حال حدوثه وحال بقائه وان أريد بصفة الافتقار إلى الفاعل ما يستدل به على ذلك فقال كون الشيء حادثاً بعد أن لم يكن دليل على أنه مفقور إلى محدثه بحدوثه وكونه يمكن أن يرجع وجوده على عدمه لا يرجع قائم دليل على أنه مفقور إلى واجب يبدعه وكونه يمكن أن يدل على أن لا يتم دليل على افتقاره وهذه الصفات وغير ذلك من صفاته مثل كونه فقيراً وكونه مخلوقاً ونحو ذلك تدل على احتياجه إلى خالق فائدة احتياجه إلى خالقه كثيرة وهو محتاج إليه لأنه لا سبب آخر ويستدعي أن يقال وجوده دليل على افتقاره إلى خالقه وعدمه السابق دليل على افتقاره وكونه موجوداً بعد العدم دليل على افتقاره إلى الخالق فلا منافاة بين الاقسام وعلى هذا فلا يصح قوة العدم في محض فلا حاجة إلى المؤثر أصلاً وكذلك اذا حملنا عدمه دليل على أن لا يوجد بعد العلم الا بفاعل ليحتمل عدمه هو المحتاج إلى المؤثر بل تظاهر المسلمين يقولون ان الممكن لا يفقير إلى المؤثر الا في وجوده وأما عدمه المستمر فلا يفقير إلى المؤثر وأما هؤلاء الفلاسفة كابن سينا ومن تبعه كل رافض يقولون أنه لا يرجع أحد طرفي الممكن على الآخر الا بمرجع فقولون لا يرجع عدمه على وجوده الا بمرجع كما يقولون لا يرجع وجوده على عدمه الا بمرجع ثم قالوا بمرجع العدم عدم المرجع فقله كونه معدوم لعدمه كونه موجوداً وأما تظاهر المسلمين فيسكرون هذا غاية الانكار كما ذكر ذلك القاضي أبو بكر والقاضي أبو يعلى وغيرهما من تظاهر المسلمين وهذا هو الصواب وقول أولئك أنه عدمه عدمه فيقال لهم أن يريدون أن عدمه علمه مستلزم لعدمه ودليل على عدمه أمر بدون أن عدمه علمه هو الذي جعله معدوماً في الخارج أما الأول فصحح ولكن ليس هو قولكم وأما الثاني فباطل فان عدمه المستمر لا يحتاج إلى علته الا لكي يحتاج عدم العلة إلى علته ومعلوم أنه اذا قيل عدم لعدمه قبل ذلك عدم أيضاً لعدمه وهذا مع أنه يقتضي التسلسل في العلل والمعلولات وهو باطل صريح العقل فبطالة تظاهر ولكن المقصود بيان بعض تناقض هؤلاء الملاحدة المتطرفة الخالفين لصريح العقل وصحيح المنقول وكذلك قوله لان كونه مسبباً لعدمه كونه قرض الوجود بحدوده وهي لازمة له لعله فيقال هذا ليس بصفة ثبوتية بل هي صفة اضافية معناها أنه كان بعد أن لم يكن ثم لو قدر أنها صفة لازمة فظاهر أنها تدل على افتقاره إلى المؤثر وأيضا فانت قدرت هذا علة افتقاره بل تقدم معلول افتقاره فكيف غنيا لا يمنع كونه علة وانما يمنع كونه معلولاً واذا قال ههنا مستأخرون عن افتقاره والمتأخرون لا يكون علة لتقدم قبل هذا كونه في

حركة الشمس والقمر وهذا مذهب جاهل الفلاسفة الذين يقولون ان هذا العالم مخلوق محدث ومادة متقدمة عليه لكن حكى عن بعضهم أن تلك المادة الحسية قدعية أزلية وهذا أيضاً باطل كقوله في غير هذا الموضع فان المقصود هنا إشارته بتحصنه إلى قول من

يقول ان احوال هؤلاء ملء علم السبع فان قيل ابطال حوادث لا أول لها قلل عليه وكل شئ عنده محدود وقوة وأحصى كل شئ معددا
قبل هذا لو كان حقا لكان دلائل انقضائه لا يصلح (٦٨) أن يقال عليها كتنى ما دل على الصفات فان تلك نصوص كثيرة جليلة

وهذا الخطأ به دليل صحيح فانه يحتاج الى المقدمات كثيرة خفية لو كانت حقا مثل أن يقال هذا يستلزم بطلان حوادث لا أول لها وذلك يستلزم حدوث الجسم لان الجسم لو كان قدما لزم حدوثه لا بد منه لان الجسم يستلزم الحوادث فلا يخلو من الاستلزامه الا كوان أو آخر كان أو الاراض ثم يقال بعدهذا واثبات الصفات يستلزم كون الموصوف جسيما وهذه المقدمة تناقض فيها معنى قالها كاسنيته انشاء الله تعالى فكيف وقوله وأحصى كل شئ معددا لا يدل على ذلك فانه سبحانه قادر مقدور الخلق قبل أن يخلق السموات والارض بخمسين الف سنة وقال وكل شئ احصيناه في امامين فقد أحصى وكتب ما يكون قبل أن يكون الى أجل محدود فقد أحصى المستقبل المعلوم كما أحصى الماضي الذي وجد ثم عدم ولفظ الاحصاء لا يفرق بين هذا وبين هذا فان كان الاحصاء يتناول ما لا ينشأ جملة فلا حجة في الآية وان قيل بل أحصى المستقبل تقدير جملة بعد جملة لا يمكن في الآية حجة فانه يمكن أن يقال في الماضي كذلك ومثله تناول العلم لما لا ينشأ مسألة مشكلة على القولين ليس الغرض هنا انتهاء القول فيها بل المقصود أن تمثل هذه الآية لم يرد الله بها ابطال دوام كونه لم يزل متكلما بشئيه وقدرته وما يشبه هذا اذا قيل العالم

مواضع آخر لا ههنا وجوابه أنه يدل على الافتقار لا موجبة واللبس متأخر عن الدلول عليه باتفاق العقلاء فان قيل اذا كان الحادث دليلا على الافتقار الى المؤثر لم يلزم أن يكون كل مقتر الى المؤثر حادثا لان اللبس يجب طريقا ولا يجب عكسه قيل ثم انتفاء الدلالة من هذا الوجه لا ينافي الفلافة من وجود آخر مثل أن يقال شرط افتقاره الى الفاعل كونه بعدا والاشروط يقارن المشروط وهذا أيضا مما يتبين به الاقتران فيقال على الافتقار بمعنى شرط افتقاره كونه محددا ومحددا ومجموعهما والجميع حق ومثل أن يقال اذا اراد بالعلية المقضى لاقتضاه الى الفاعل هو حدوثه أي كونه مسبوقا بالعدم فان كل ما كان مسبوقا بالعدم هو ثابت حال افتقاره الى الفاعل فان افتقاره الى الفاعل هو حال حدوثه وذلك الحال هو فيها مسبوق بالعدم فان كل ما كان مسبوقا بالعدم كان كائنا بعد أن لم يكن وهذا المعنى يوجب افتقاره الى الفاعل

(قال الرازي) البرهان الخامس أنه اما أن تتوقف جهة افتقار المكات الى المؤثر وبجهة تأثير المؤثرات فبها على الحدوث ولا تتوقف والاول قد ابطنا في كتاب القدم والحدوث فثبت أن الحدوث غير معتبر في جهة الافتقار فقال ما ذكرته في ذلك قد بين ابطاله أيضا وأن كل ما يقتضي الفاعل لا يكون الاحداثا وأما التقديم الاول فيمتنع أن يكون مفعولا والذي ذكرته في كتاب الحدوث والقدم في المباحث المشروعة هو التي جرت خلاته ذكر في المحصل وغيره وهوان الحدوث غير معتبر كون الوجود مسبوقا بالعدم والغير فهو صفة لوجوده فيكون متأخر عنه وهو متأخر عن تأثير المؤثر فيه المتأخر عن احتياجه اليه المتأخر عن علة الحاشية فلو كان الحدوث علة للحاشية الى الحدوث أو شرط لها لم تأخر الشئ عن نفسه بل يربح مراتب وجوابه ان هذا ليس صفة وجوده بل صفة مقتضى وجوده من وجوده بل معناه أنه كان بعد أن لم يكن وهو اعلم يحتاج الى المؤثر في هذه الحال وهو في هذه الحال مسبوق بالعدم والتأخرات المذكورات هنا اعتبارات عقلية ليست تأخرات زمانية والعلية هنا المراد بها المعنى المزموم لغيره وليس المراد بها أنها فاعل متقدم على مفعوله بل زمان واللازم والمزوم قد يكون زمانها مجعلا كما يقولون الصفة تقتضي الى الموصوف والعرض الى الجوهر وان كانا موجودين معا ويقولون انما افتقر العرض الى الموصوف لكونه معنى قائما بغيره وهذا المعنى مقارن لافتقاره الى الموصوف

(قال الرازي) البرهان السادس ان الممكن اذا لم يوجد فعنده لما ان يكون لا محرا ولا لامر ومحال أن يكون لا لامر فانه حينئذ يكون معدوما لمعهو وكل ما هو به كافي في عدمه فهو مجتمع الوجود فذا الممكن العدم مجتمع الوجود هذا خلف فحين أن يكون لا امر فهذا المؤثر لا يخلو اما ان يشترط في تأثيره فيمتحده أولا يشترط ومحال أن يشترط ذلك فان الكلام مفروض في عدم السابق على وجوده عدم المتحد هو العدم بعد الوجود فإذا لا يشترط في استناد عدم المكات الى ما يقتضى عدمها متحده وإذا كان العدم الممكن مستندا الى المؤثر من غير شرط المتحد علما ان الحاشية والافتقار لا يتوقف على التجدد وهو المطلوب فقال من الجواب بل من أعظم المصائب أن يجعل مثل هذا الهذيان برهانا في المذهب الذي يحقيقه أن الله لم يخلق شيئا بل الحوادث تحدث بلا خلق وفي ابطال آديان أهل الملل وسائر العقلا من

الاولين
حدث لم يسجدات والمراد العالم في الاصطلاح هو كل ما سوى الله فان هذه العبارة لها معنى ثالثا قالني يفهمه الظاهر المعروف عند عامة الناس أهل الملل وغيرهم ولها معنى في عرف المتكلمين وقد أحدث الملاحدة لها معنى ثالثا قالني يفهمه

الناس من هذا الكلام أن كل ما سوى الله مخلوق حادث كل بعد أن لم يكن وإن الله وحده هو القديم الأزلي ليس معه شيء قديم تقدمه بل كل ما سواه كائن بعد أن لم يكن فهو المختص بالقديم كما اختص بالخلق (٦٩) والابديع والألوهية والربوبية وكل ما سواه

محدث مخلوق محروبو عبده وهذا المعنى هو المعروف عن الانبياء وأنواع الانبياء من المسلمين واليهود والنصارى وهو مذنب مستكبر الناس غير أهل الملل من الفلاسفة وغيرهم والمعنى الثاني أن يقال لم ير الله لا يفعل شيئاً ولا يتكلم بعيشته ثم حدثت الحوادث من غير رب يقتضي ذلك مثل أن يقال أن كونه لم ير الله مستكماً بعيشته أو فعل بعيشته بل لم ير الله قادراً هو مع ما يتبع وجوده حادث لا أول لها فهذا المعنى هو الذي بعينه أهل الكلام من الطائفة المعتزلة ومن اتبعهم بمحدث العالم وقد حكوه عن أهل الملل وهو بهذا المعنى لا يوجد في القرآن ولا غير من كتب الانبياء إلا التوراة ولا غيرها ولا في حديث ثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا يعرف هذا عن أحد من الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين والمعنى الثالث الذي أحدثته الملاحدة كمن سبنا وأمثاله قالوا نقول العالم محدث أي معلول لعله قديماً أزلياً وبجبه فلم ير معاهوسوا هذا الحدوث أدنى وغيره الحدوث الزماني والتصير بلفظ الحدوث عن هذا المعنى لا يصرف عن أحسن أهل التفات لا العرب ولا غيرهم الأمن هؤلاء الذين ابتدعوا هذا المقطع هذا المعنى والقول بأن العالم محدث بهذا المعنى فقط ليس قول أحسن الانبياء ولا اتباعهم ولا أمة من الأمم العظيمة والطائفة

الأولين والآخرين لكن مثل هذه الحجج الباطلة وأمثالها ما صارت تصد كثير من أفاضل الناس وعقلاهم وعلمائهم عن الحق المختص بالموافق لصريح العقل وصريح المتقول بل يخرج أصحابها عن العقل والدين كخروج الشعة من العين لما باطله والتكذيب لما بالثبوت والرب احتجنا إلى بيان بطلانها للجابة التي يجادلونها بها وبين فسادها من أصلها إذ كان فيها من الضرر بالقول والاديان ما لا يحيط به إلا الرحمن « والجواب من وجوه (أحدها) أن يقال قد تقدم قولكم قبل هذا بأسطران العدم في محض فلا حاجة به إلى المؤثر أصلاً وجعلتم هذا مقدمه في الحق الذي قل هذا فكيف تقولون بعد هذا بأسطر العدم الممكن لا يكون عدمه الموجب وقدمنا أن جاهر بظننا السليين وغيرهم بقولهم أن العدم لا يقتضي العلة وما علمت أحد من المخالفين عدم الممكن مقتضى العلة هذه الطائفة القليلة من متأخري المتلطفة كان سبنا واتباعه والأفليس هذا قول قدماء الفلاسفة لا رسطو ولا أصحابه مستكر على والأسكندر الأفندي في شرح كتب تاسيطوس ولا غيرهم من الفلاسفة وهو يقول أحد من النظار للعلمية والأشعرية والكرامية وغيرهم فليس هو قول طائفة من طوائف النظار لا المشككة ولا المتلطفة ولا غيرهم (الوجه الثاني) أن يقال قوله محال أن يكون معدوماً لا الأمر فانه حينئذ يكون معدوماً بالماهوه وكل ما هو به كلفه في عدمه فهو معتمد الوجود فيقال هذا لازم باطل فانه إذا كان معدوماً لا أمر لم يكن معدوماً لأنه لا فريضة فقولك فانه حينئذ يكون معدوماً بالماهوه باطل فانه يقتضي أنه معدوم لأجل ذاته وأن ذاته هي العلة في كونه معدوماً كالمتع ذاته وهذا يناقض قولنا معدوم لا أمر فكيف يكون نفس الشيء لازماً لشيءه فان قيل أمره ما أن يكون لا أمر ولا أمر خارجي قيل فتكون السمة غير حاصرة وهو أن يكون معدوماً بالعلمية (الوجه الثالث) أن يقال الفرق معلوم بين قولنا ذاته لا تقتضي وجوده ولا عدمه وأولئك لا وجوده ولا عدمه ولا توجد وجوده ولا عدمه وبين قولنا تقتضي وجوده وأولئك لا وجوده ولا عدمه فانه ما استلزم ذاته وجوده كان واجباً بنفسه وما استلزم عدمه كان محتجاً وما لم يستلزم واحداً منهما لم يكن واجباً ولا محتجاً بل كان هو الممكن فإذا قيل أنه معدوم لا أمر لم يوجب أن يكون هناك أمر يستلزم وجوده وبمعوم أنه على هذا التقدير لا يكون معتمداً الوجود ولهذا يقول المسلمون ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن فنيته مستلزقة لوجوده أم لا؟ لا لا يكون لعدم شيء مستلزم لعدمه لأن العدم فعل شأيل هو ما زومه وإذا فسرت العلة هنا بالمزوم كان التراجع لفظياً ولم يكن لهم فيه حجة وقولنا ذاته استلزم وجوده واستلزم عدمه لا ينبغي أن يفهم منه أن في الخارج شيئاً كان ما زومه الفرية فان المتع ليس بشئ أصلاً في الخارج يتوافق العقلاء ولكن حقيقة الأمر أن نفسه الإلزام والمزوم ما الوجود وما العدم فعدم المتع ملزم بعدمه ووجود الواجب ملزم بوجوده وأما الممكن فليس له من نفسه وجود ولا عدم ملزم لوجوده ولا عدمه بل أن حصل ما يوجد والابني معدوماً (الوجه الرابع) أن يقال إذا كان كل شيء لا يعلم إلا بعلة معدومة مؤثرة في عدمه فتلك العلة المعدومة أن كان عدمها واجباً كان وجودها معتمداً فان المعلول يجب بوجود علته ويحتاج بامتناعها وحينئذ يمكن بقدر ما كانه فانه معتمد وهذا

من الطوائف المشهورة التي اشتهرت بمقالاتها في عموم الناس بحيث كان أهل مدينة على هذا القول وانما يقول هذا طوائف قليلة مغرورة في الناس وهذا القول انما هو معروف عن طائفتين المتلطفة المليون كمن سبنا وأمثاله وقد يكون هذا القول عن أرسطو

وقوله الذي في كتبه ان العالم قد يوجد الفلاسفة قبل مخالفته (٧٠) وقل انه محدث ولم يثبت في كتبه العالم فاعلامه بانه وانما
انتهت علمه بقوله في كتبها شيء الذين (٧٠) ارادوا اصلاح قوله فجعلوا الله اولى لعبادهما كاجلها الفارابي وغيره فجمعها

فيمس الجوع بين التبيين ماهو في غاية الاستحالة كقصة وكية وان قيل عدمه علمه يتفكر الى
عدم مؤثر في وجودها وعدم ذلك المؤثر لعدم مؤثر فيه وجرافك يستلزم التسلسل الباطل
الذي هو ابطل من تسلسل المؤثرات الوجودية (الوجه الخامس) ان يقال انه لو فرض ان
العدم المستر له قديمة وان المعلوم اذا كان عدما مسترا كانت علمه التي هي عدم مستر
علمه اذلية لم يلزم من ذلك ان يكون الموجود المعلن التي يمكن ان يوجد وان يعدم قديما ازلها
ويكون الفاعل له لم يزل فاعلامه بحيث يكون فاعل الموجودات لم يحدث شيئا قط فان قياس
الموجود الواجب القديم الازلي الخالق فاعل الموجودات الخلق على العدم المستر المستلزم
لعدم مستر من أفد القياس وهو قياس محض من غير جامع فكيف يجوز الاحتجاج بعقل هذا
التشبيه الفلسفي مثل هذا الاصل العظيم ويجعل خلق رب العالمين مخلوقا فانه مثل كون العلم
علمه لعدم وهل هذا الا فسد من قول الذين ذكر الله عنهم اذ قال فكيف كانوا فيهم والفاوون
وجنود ليس اجمعون قالوا وهم فيها يتخيمون قاله ان كنا في ضلال بين انفسكم
رب العالمين فاذا كان هذا حال من سوى بينه وبين بعض الموجودات فكيف بين سوى بينه
وبين العدم المحض

(قال الرازي) البرهان السابع واجب الوجود لانه يتبع ان يكون اكثر من واحد فان
صفات واجب الوجود وهي تلك الامور الاضافية والسلبية على رأي الحكماء والصفات
والاحوال والاحكام على اختلاف آراء المتكلمين في ذلك ليس ثبوتها واجب الثبوت باعتبارها
بل هي بما هي ممكنة الثبوت في نفسها واجبة الثبوت نظر الى ذات واجب الوجود فثبت ان
التأثير لا يتوقف على سبق العدم وتقدمه فلو قالوا تلك الصفات والاحكام ليست من قبيل
الافعال ونحن اعانوا بسبق العدم في الافعال فنقول ان مثل هذه المسائل العظيمة لا يمكن
التوصل فيها على مجرد الالفاظ فهنا ما لا يتقدمه العدم لا يسمى فعلا لكن ثبت ان ماهو
ممكن الثبوت لما هو موجودا مستنده الى مؤثر يكون دائم الثبوت مع الاثر واذا كان ذلك
معقولا لا يمكن دعوى الامتناع فيه في بعض المواضع اللهم الا ان يتبع صاحب عن الملاقطة
الفضل وذلك مما لا يعود الى فائدة عظيمة فقال الجواب عن هذه الحق من وجوه (أحدها)
ان قوله واجب الوجود لانه يتبع ان يكون اكثر من واحد ان اراد به يتبع ان يكون اكثر
من الله الواحد او رب واحد او خالق واحد او معبود واحد او حي واحد او قيوم واحد او صمد
واحد او قائم بنفسه واحد ويجوز ذلك فهذا صحيح لكن لا يستلزم ذلك ان لا يكون له صفات من
لوازمه ان يتبع تحقق ذاته بدونها وان لا يكون واجب الوجود هو تلك الذات المستزمنة لتلك
الصفات والمراد بكونه واجب الوجود انه موجود بنفسه يتبع عليه العدم وجوه من الوجوه
ليس له فاعل ولا يابسمي علمه فاعلة البتة وعلى هذا فصفاته داخلية فيسمى اسمها ليست ممكنة
الثبوت فانها ليست ممكنة يمكن ان توجد ويمكن ان تعدم ولا تفكر الى فاعل يفعلها ولا علة
فاعلة بل هي من لوازم الذات التي هي بصفاتها اللازمة لها واجبة الوجود فدعوى المدعي ان
الصفات اللازمة ممكنة الثبوت تفصيل الوجود والعدم كدعواه ان الذات الملزومة تفصل الوجود
والعدم وان اراد بقوله ان واجب الوجود واحد وان واجب الوجود هو ذات مجرد عن صفات

بعض الناس امره فالفلاسفة لم يترك
لكن بقوله في كتبها كذا يتصرف
العائق للشوق وان كان لا شعور
له ولا قصد وجعلوا برأيهذا
الاعتبار كفاعل ابن رشد وابن سينا
جعلوا بموجبا فاذا اتوا مساواة
وجعلوا مساواة ممكنة (الوجه
الخامس) ان يقال غاية ما يدل
عليه السمع ان دل على ان الله ليس
بجسم وهذا الذي يسلكه كثير
من رتب الصفات او كثرهم
وبينه بعضهم ويتوقف فيه
بعضهم بفصل القول فيه بعضهم
ويحتمل تكلم على تقدير تسليم التقى
فنقول ليس في هذا الذي مابل
على صحة مذهب أحد من نقاة
الصفات او الاسماء بل ولا يدل
ذلك على تنزيهه سبحانه عن ثبوت
التفاصيل فان من ثبوت شأ من
الصفات لكون اثباته تحسبا
وتشبيها بقوله المثلث قولي فيما
أنته من الصفات والاسماء
كقولك فيما أثبتته من ذلك فان
تنازعنا في الصفات الخيرية او العلوم
او الزوارة او نحو ذلك وقاله هذا
يستلزم التبيين والتشبيه لانه
لا يعقل ماهو كذلك الاجسام قال
له المثلث لا يعقل ماهو حية وعلم
وقدر وسمع وبصر وكلام واردة
الما هو جسم فاذا جاز ان تثبت
هذه الصفات وتقول الموصوف بها
ليس بجسم جازي مثل ما جازك
من اثبات تلك الصفات مع ان
الموصوف بها ليس بجسم فلان جاز
ان يثبت معنى هذه الاسماء ليس

بجسم فان قاله فانه معان وتلك أبعاض قاله الرضا والغضب والحب والبغض معان واليد والوجه وان
كان بعضا فالسمع والبصر والكلام اعراض لا تقوم الا بالجسم فان جاز ان اثباتها مع انها ليست اعراضا ومثلها ليس بجسم جازي اثبات

هذه هي التي ليست بأمثلة لكن قال في الصفات لا لا ثبت شيئا فيها قال في أثبت الصفات فثبت القول هو هو علم قدري ولا يتصل
 حيا على قدر الاجسام وتقول انهم ليس بحسب فكذا جاز ان ثبتت معنى (٧١) بهذه الاسماء ليس بحسب مع ان هذا ليس

معتقولا لا جازي ان ثبت موصوفا
 بهذه الصفات وان كان هذا غير
 معقول في فان قال المبدأ ان اتق
 الاسماء والصفات قبله اما ان
 تقرر ان هذا العالم المشهود معقول
 مصنوع له صانع فاعله او تقول انه
 قديم انى واجب الوجود بنفسه
 غنى عن الصانع فان قلت بالازل
 فصاعده ان قلت هو جسم وقعت
 فمافسده وان قلت ليس بحسب
 فقد أثبت فاعلا صانعا للعالم
 ليس بحسب وهذا لا يعقل في
 الشاهد فاذا أثبتت خالق فاعلا
 ليس بحسب وأنت لا تعرف فاعلا
 الاجساما كمن تنازع ان يقول
 هو حى علم ليس بحسب وان كان
 لا يعرف حيا على الاجسام بل
 لزم ان ثبتت له من الصفات
 والاسماء ما يناسبه وان قال المبدأ
 بل هذا العالم المشهود قديم
 واجب بنفسه غنى عن الصانع
 فقد أثبت واجبا بنفسه قدما أزليا
 هو جسم حامل الاعراض متصرف في
 الجهات تقويته الاكوان وتحته
 الحوادث والحركات وله اعضاء
 وأجزاء فكان ما قرئ من ان ثبت
 جسم قديم قدرته على ما هو
 أبعدته ولم يستغنى ذلك الانكار
 الاجتهاد الخ وتكذيب رساله
 ومخاطفة صريح المعقول والاضلال
 المبين الذى هو متبى ضلال
 الضالين وكفر الكافرين فقد ثبت
 ان قول من في الصفات أو شأنها
 لان اثباتها بحسب قول لا يمكن أحدا
 ان يستدل به بل ولا يستدل أحد

كان هذا محط ما لم يذكر عليه جللا (الوجه الثاني) ان يقال دعوى المدعى ان واجب
 الوجود هو الذات دون صفاتها وان صفاتها هي ممكنة الوجود ان اراد واجب الوجود ان
 ذاته يتبع علمه من غير فعل فعله فلا يحتاج علمه من غير فعل فعله وان اراد واجب
 الوجود انه القائم بنفسه الذى لا يفترق الى محل كان حقيقة هذا ان الصفات لا يدل على محل
 تقويته بخلاف الذات لكن هذا لا يقتضى انها كنه الثبوت معتقده الى فاعل وان اراد
 واجب الوجود اما يمكن علمه ويمكن الوجود ما يمكن وجوده وعلمه فعلوم ان الصفات
 لا يمكن عدمها كالا يمكن عدم الذات فواجب الوجود يتناولها وان اراد واجب الوجود
 ما لا ملازمه له يمكن في الوجود متى واجب الوجود لا سماعي قولهم ان ملازم لفعله لا متغلا
 يكون واجب الوجود ومن تناقض هؤلاء ومن اتبعهم كصاحب الكتب المضمون بها صاحب
 المضمون الكثير انهم يفسرون واجب الوجود بأنه ما لا يلزم غيره لثبوت تلك صفاته اللازمة
 له ويقولون لو قلنا ان له صفات لازمة له لم يكن واجب الوجود ثم يخلصون الافلاك وغيرها لازمة
 له ألا وبأد ويقولون ان ذلك لا ينافى ممكنه وان واجب الوجود فائى تناقض أعظم من هذا
 (الوجه الثالث) ان يقال الواحد المبرر عن جميع الصفات متبع الوجود كباست في غيره هذا
 الموضع (١) ويمكن أنه لا بد من ثبوت معان ثبوتية مثل كونه حيا وعلما وافراده وأنه متبع ان
 يكون كل معنى هو الآخر وان تكون تلك المعاني هي الذات وما كان متبع الوجود استمع ان
 يكون واجب الوجود فاذا ما زعمناه واجب الوجود فهو متبع فضلا عن ان يقال انه فاعل
 لصفاته كاهو فاعل لثبوتاته وانه مؤثر ومقتضى مستلزم لثبوتاته كاهو مؤثر ومقتضى مستلزم
 لصفاته (الوجه الرابع) ان يقال قوله هي تلك الامور الانسانية والسلبية على رأى الحكماء
 انما هو على رأى ان صفات الصفات منهم كرسطو واتباعه وأما ساطن الفلاسفة فهم يثبتون
 الصفات كما قد نقلنا أقوالهم في غير هذا الموضع وكذلك كثير من أئمتهم المتأخرين كالى البركان
 وأمثله وأيضاً صفات الصفات منهم كبن سينا وأمثاله متناقضون يجمعون بين ثبوتها وانباتها
 كما قد بسط الكلام على غير هذا الموضع فان كانوا متبها فهم كسائر المتبئين وان كانوا
 نفاة قبل لهم أما السلب فعدم محض وأما الانفاة مثل كونه فاعلا أو مبداً فاما ان تكون
 وجوداً أو عدماً فان كانت وجود الانها من مقبولة ان يفعل وان يفعل وهذه المقولة من جملة
 الاحساس العالیه العشرة التي هي أقسام الموجودات كانت الانفاة التي يوصف بها وجودا
 فكانت صفاته الانفاة وجودية قائمة به وان كانت الانفاة عدماً محض فهي داخلية في
 السلب لعل الانفاة قسماً ثالثاً ليس وجوداً ولا عدماً خطأ وحينئذ فاد الميتوصفة ثبوتية
 لم تكن ذاتها مستلزماً لثبوت الصفات الاخر اعدباً وأما الخواصات فاهل الموجودات
 جواهر واعراض ومعلوم ان اقتضاه الواجب وغير الواجب لعدم المحض ليس كاتسائه
 الوجود وسوامى ذلك استلزماً أو إيجاباً أو فعلاً أو غير ذلك فان وجود الشيء يستلزم عدمه
 ولا يقول عاقل انه فاعل لعدمه وجوداً الذى يتناقض عدم نفسه ولا يقول عاقل ان وجوده
 هو الفاعل لعدمه فان عدمه هو وجوده وجوداً واجب لا يكون معقولاً ولا معلولاً وأيضاً
 فالعدم المحض اما ان لا يكون له علم كاهو عند جمهور العقلاء واما ان يقال علمه معدم علمه
 (١) قوله ويمكن أنه لا بد كذا في الاصل ولا معنى لفظه يمكن فعله مكر من التامع كتبه معصيه

على تزيه البرهان من التناقض بان ذلك يستلزم التحسيم لانه لا بد ان ثبت شيئا بزمه فيما أثبتته بغيره فبما قلناه لا يمكن ان كان
 اللازم في الموضعين واحداً وما ياب هو به أمكن التنازع له ان يجيبه له لم يمكنه ان ثبت شيئا ونفى شيئا على هذا التقدير واذا انتهى الى

التعطيل المحض كإنه لا شيء من تجسيم الواجب بنفسه القديم أعظم من كل تجسيم فناء فقل أن مثل هذا الاستدلال على النفي به يستلزم التخصيص لا يسمي ولا ينفخ من جوع (٧٣) • وأما الجواب لاهل المقام الثاني وهم محققو النفعه الذين يقولون السمع لم

وجوده ففصل على العدم عدما ولا يجعل لعدم الممكن على وجوده فالعدم الواجب أولى أن لا يقتصر الى على وجوده فان العدم الواجب الازمة انه عدم واجب فلا يحتاج الى على وجوده فان العدم الواجب يتصف به المتع والممتنع الذي يتجوز وجوده لا يقتصر الى على وجوده وعدم وجود الرب يتبع نفسه كما أن وجود الرب واجب لنفسه فلا يكون له على (الوجه الخامس) قوة والصفات والاحكام والاحوال على اختلاف آراء المتكلمين في ذلك • فيقاله اثبات الصفات لله هو مذهب جليلهم الامه سلفهوا خلفها وهو مذهب الصابئة والتابعين لهم باحسان وأئمة المسلمين الثميين وأهل السنة والجماعة وسائر طوائف أهل الكلام مثل الهنانية والكرامية والكلامية والاشعرية وغيرهم وانما عا في ذلك الجملة وهم عند سلف الامه وأئمتهم واجماعتهم ليس أبعد الناس عن الاعيان بالله ورسوله وواقعهم المسترة ونحوهم من هم عند الامم مشهورون بالابتداع وأما الاحكام فهي الحكم على الله بأنه على قدره وهذا هو الخبر به في ذلك وهذا أثبتته المعتزلة كلهم مع سائر المذنبه ولكن غلاة الجهميه ينقضون اسماءه ويعطونهم بحجنا فيصنعون ان خبره عن ذلك وهو لا هم من النفعه وعلى قولهم فلا ان تمقتض شيا لان كلام الخبيرين وحكمهم امر قائم بهم ليس قائما بذات الرب تعالى وأما من لم يثبت الاحكام ككلها شام واتباعه فهو لا يقولون هي لامعدوم ولا موجودة فلا يجعل ذلك كالجودات في الكلام على مثبتة الصفات الذين يقولون صفاته قائمة بوجوده ومخالفاته موجودة بانه عنه فهو لا عندهم صفاته واجبة الثبوت يتبع عليها العدم لا يقال انها يمكن أن تكون موجودة ويمكن أن تكون معدومة كما يقال مثل ذلك في الممكنات التي أبدعها ولا يقولون ان الصفات له ذات ثابتة غير وجودها وتلك الذات تقبل الوجود والعدم كما يقول ذلك من يقوله في الممكنات المفغولة فتبين أن تغيل صفاته بمخالفاته في غاية الفساد على قول كل طائفة (الوجه السادس) قوله ليس شيء منها واجب الثبوت باعتبار بل هي بما هي ممكنة الثبوت في نفسها واجبة الثبوت نظرا الى ذات واجب الوجود كلام ممنوع بل باطل بل الصفات ملازمة لذات لا يمكن وجود الذات بدون صفاتها اللازمة والوجود الصفات اللازمة بدون الذات وكل منها لازم لا يخرج من زومه ودعوى المدعي أن الذات هي واجبة الوجود بدون الصفات ممنوع وباطل وهو بمنزلة قول من يقول الصفات واجبة الوجود دون الذات لكن الذات واجبة نظرا الى وجوب الصفات سواء فسر وواجب الوجود بل هو وجود بنفسه أو بما لا يقبل العدم أو بما لا فاعله ولا فاعله أو نحو ذلك وانما يقتضي أن افسر الواجب بالقائم بنفسه والممكن بالقائم بغيره ومعلوم أن تصغيره ذلك باطل ووضع محض وغايته منازعة لفظة لا قائم فيها (الوجه السابع) قوله ثبت أن التأثير لا يتوقف على سبق العدم فيقال هذا انما يصح اذا كانت الذات المستلزمة لصفات لها هي المؤثرة في الصفات ويثبت فلفظ التأثير انما يريد به الاستزام فكلاهما مؤثر في الآخر اذ هو مستلزمه فليزم أن يكون كل منهما واجبا بنفسه لا يمكن أن يكون باطل وان أراد بلفظ التأثير أن أحدهما ابداع الآخر أو فعله أو جعله موجودا ونحو ذلك مما يعقل في اداع المصنوع فلهذا باطل فان قاطلا لا يقول ان الموصوف ابداع صفاته اللازمة ولا خلقها ولا صنعها ولا فعلها ولا جعلها موجودا ولا نحو ذلك مما يبدل على

بدل الأعلى الاثبات ولكن العقل دلى على النفي بطواهم من وجوه (أحدها) أن يقال نحن في هذا المقام مقصودنا أن العقل الاعيه يعلم صحة السمع لا يستلزم النفي المناقض للسمع وقد تبين أن الانبياء لم يدعوا الناس بهذه الطريق المستلزمة لثبوت طرفة الاعراض وان الذين آمنوا بهم وعلموا صدقهم لم يعلموا بهذه الطريق ويثبت فلا قدرا أن معقولكم مخالف السمع لم يكن هذا المعقول أصلا في السمع ولم يكن السمع ناقض المعقول الذي عرفته به صحت وهذا هو المطلوب واذا قلتم نحن لا نعرف صحة السمع الابهة الطريق أو قلتم لا نعرف السمع الابهة الطريق قل لكم أما شهادتكم على أنفسكم بأنكم لم تعرفوا السمع الابهة الطريق فقد شهدتم على أنفسكم بسلامة وجهكم بالسبوق التي رعت بها الانبياء اتباعهم واذا كنتم لا تعرفون تلك الطرق فأنتم جهال بطرق الانبياء وعبايتوا به اثبات الصانع وقصدين ربه فلا يجوز لكم حينئذ أن تقولوا ان صدقهم لا يعرف إلا المعقول يناقض المتقول عنهم وأما اذا قلتم لا يمكن أن يعرف الله الابهة الطريق فهذه شهادة زور وتكذيب عالم تحيطوا بعلمه ونفى لا يمكنكم معرفته فمن أين تعرفون أن جمع بني آدم من الانبياء واتباع الانبياء لا يمكنهم أن يعرفوا الله الا بالاثبات الاعراض وحدونها وزورها

لجسم واستناع حوادث لا أول لها ونحوها هذه الطريق وهل الاقدام على هذا النفي الامن قول من هو أجهل هذا الناس وأمثلهم وأبعدهم عن معرفة طرق العلم وأدلتها والاسباب التي بها يعرف الناس ما لم يعرفوه وهذا النفي قاله كثير من الجهميه

والمتعلقة من النجوم والشمس وهذا التي عند هؤلاء (الوجه الثاني) أن يقال لعل صفات الرسول يعلم بطرق متعددة لاحتياج إلى هذا التي كما قرئ في جهور النظر حتى إن سميت هذه صفات العالم اعترف بها (٧٣) كابر الخلق من المسلمين وغير المسلمين حتى

ان موسى بن ميمون صاحب دلالة الحارثين وهو في اليهود كان في حشد الغزالي في المسلمين عرج الاقوال النبوية بالاقوال الفلسفية وبنائها على ما حقق الرأى وغيره من أبحاث التطا اعترفوا بأن العلم بحجوت العالم لا يتوقف على الأدلة العقلية بل يمكن معرفة صدق الرسول قبل العلم بهذه المسئلة ثم يعلم حنوت العالم بالسمع فهو لا اعترفوا بإمكان كونها سمعة فضلا عن وجوب كونها عقلية فضلا عن كونها أصلا للسمع فضلا عن كونها أصلا للسمع سواها وأيضا فقد اعترف أئمة النظر بطرق متعددة لا يتوقف شيء منها على نفي الجسم ولا نفي الصفات (الوجه الثالث) اذا كانت الرسل والانبيا قد اتبعهم أم لم يمتص عددهم الله من غير أن يعتقدوا على هذه الطريق وهم يخبرون أنهم علموا صدق الرسول يقينا لا ريب فيه وظهر منهم من أقوالهم وأفعالهم ما يدل على أنهم عالمون بصدق الرسول متفقون لذلك لا يرون فيه وهم عدد كثير أضعاف أضعاف ضعاف أي تواتر قدر علم أنهم لم يمتصوا ويتواطؤا على هذا الاخبار الذي يخبرون به عن أنفسهم علم قطا أنه حصل لهم علم يقيني بصدق الرسول من غير هذه الطريقة المستلزمة لشيء من الصفات (الوجه الرابع) أن ننبين فساد هذه الأقوال الخسافة لنصوص الانبياء وفساد طرقها

هذا المعنى بل ما يحدث في الخي من الاعراض والصفات بغير اختياره مثل الصحة والمرض والكبر ونحو ذلك لا يقول عاقل انه فصل ذلك وأبدعه وأصنعه فكيف بما يكون من الصفات لازمة كجسامه ولوانها وكذلك لا يقول عاقل هذا في غير عالمي مثل الجادات والنبات وغيرهما من الاجسام لا يقول عاقل انشأ من ذلك فعل قدره الا لازم فعل تحين وغير ذلك من صفاته اللازمة بل العقلاء كلهم المبتنون لافعال الطبيعية والارادية والذين لا يبتنون الا الارادية ليس فيهم من يجعل ما يلزم الذات من صفاتها مفعولها لا بالارادة ولا بالطبع بل يفرقون بين آثارها الصادرة عنها التي هي أفعال لها ومفعولات وبين صفاتها اللازمة لها وغير اللازمة يكون لذات تأثير في حصول بعض صفاتها العارضة فضايف ذلك إلى فعلها لحصول ذلك كحصول العلم بالنظر والاستدلال وحصول الشجع والري بالاكل والشرب بخلاف اللازمة وما يحصل بدون قدرتها وفعلها واختيارها فان هذا لا يقول عاقل انها مؤثرة فيه وأنه من أثرها بل يقول انها لازم لها وصفاتها وهي مستزمنة وموصوفة به وقد يقول ان ذلك مقوم لها ومتم لها ونحو ذلك وهم يسلمون أن فاعل الشيء هو فاعل صفاته اللازمة لاستماع فعل الشيء بدون صفاته اللازمة وأيضا فان لم يتجردها عن الصفات متع أن تكون مؤثرة في شيء فضلا عن أن تكون مؤثرة في صفات نفسها فان شرط كونها مؤثرة أن تكون حية فلو كانت هي المؤثرة في كونها حية طالة فلو كانت مؤثرة بدون اتصالها بهذه الصفات وهذا مما يعلم امتناعه بصريح العقل بل صفاتها اللازمة لها أكمل من كل موجود فاذا امتنع أن يؤثر في شيء من الموجودات بذات مجردة عن هذه الصفات فكيف يؤثر في هذه الصفات بمجرد هذه الذات فحينئذ ليس ههنا تأثير بوجه من الوجوه في صفاتها الا أن يسمى الاستزام تأثيرا كما تقدم ويستند فيقاله مثل هذه المسائل العظيمة لا يمكن التحويل فيها على مجرد الانقاط فان تسميتنا لاستزام الذات المتصفة بصفاتها اللازمة لها تأثيرا الاوجب أن يجعل هذا كابداعها مخلوقاتها فلهذا لم يسمت استزام تأثيرا لكن دعوا بعده أن الخلق المفعول ملازم لحالقه وفاعله مما يعلم فساد مبدئية العقل كما اتفق على ذلك جواهر العقلاء من الاولين والآخرين وأنت لا تعرف هذا في شيء من الموجودات لا يعرف قطيئرا بدع شيا وهو مقارنه بحيث يكونان متقارنين في الزمان لم يسبق أحدهما الآخر بل من المعلوم بصريح العقل أن التأثير الذي هو ابداع الشيء وخلق موجد جعله موجودا لا يكون الا بعد عدمه والا فالوجود الاولي الذي لمزل موجودا لا يقتضيه خلق مبدع خالق يجعله موجودا ولا يكون ممكنا يقبل الوجود والعلم بل ما وجب قدمه امتنع عدمه فلا يمكن أن يقبل العلم (الوجه الثامن) ان تسمية تأثير الرب في مخلوقاته فعلا وصنعا وابداعا وابداء وخلقا وبدأ وأمثال ذلك من العبارات هو مما تواتر عن الانبياء وعما اتفق عليه جواهر العقلاء وذلك من العبارات التي تتداولها الخاصة والعامة تداول كثيرا ومثل هذه العبارات لا يجوز أن يكون معناها المراد بها أو التي وضعت كالا يفهمه الا الخاصة فان ذلك يستلزم أن لا يكون جواهر الناس يفهم بعضهم عن بعض ما يمتونه بكلامهم ومعلوم أن المقصود من الكلام الافهام وأيضا فلو كان المراد بها غير المقصود منها لكان الخطأ بها تلبس وانديسا واضلالا وأيضا فلو قدر أنها أرادوا

جميعها واقفة لتلعب لا تخاف من السمع وهذا والله الحمد قد اعتبره فيما ذكره جماعة الطوائف خوفاً من طوائف المتكلمين لا يذكروا أحد منهم (٧٤) في مسئلته تدليلهم على اختلاف ما أخبر به الرسل بل يوافقونه في الفلاسفة

الغالبين يقدم العالم كروسطو وأتباعه ما يذكرونه من دليل صحيح عقل فانه لا يخالف ما أخبر به الرسل بل يوافقوه وكذلك سائر طوائف المتكلمين من أهل التقى والائيات لا يذكرون دليلًا عقليًا في مسئلة الأول الصحيح منه موافق لا يخالف وهذا هو ما كان المقول الصريح ليس بخالف لا يخبر الانبياء على وجه التفصيل كما ذكره ان شاء الله في موضعه وبين ان من خالف الانبياء فليس لهم عقل ولا سمع كما أخبر الله عنهم بقوله تعالى كلما اتى فيها فوج سألهم خزنتها ألم يأتكم نذير قالوا بلى قد ساءنا نذير فكذبنا وقلنا ما نزل الله من شيء ان أنتم الا في ضلال كبير وقالوا لو كنا نسمع أو نعقل ما كنا في أصحاب السعير فاعتقوا فاؤذيهم نفسًا قاصهات السعير ثم ذكر وجوهاً أخر لسان فساد هذا الأصل الذي يتوسل به أهل الحاديات ليرد ما قاله الله ورسوله فنقول (الوجه الرابع) أن يقال العقل إما أن يكون عالمًا بصديق الرسول وثبوت ما أخبر به في نفس الامر وإما أن لا يكون عالمًا بذلك فان لم يكن عالمًا امتنع التعارض عنده اذا كان المقول معلومًا لان المعلوم لا يعارضه المجهول وان لم يكن المقول معلومًا لم يتعارض مجهولان وان كان عالمًا بصديق الرسول امتنع مع هذا ان لا يعلم ثبوت ما أخبر به في نفس الامر غاية أنه يقول هذا الخبر به والكلام ليس هو فيما يخبر به بل اذا علم أن الرسول أخبر بكذا فهل يمكنه مع علمه بصدق خبره أن يدفع عن نفسه علمه بثبوت الخبر كما يكون علمه بثبوت خبره لازماً له لا ماضورياً كما يلزم سائر

بها اختلاف المعلوم لكان ذلك مما يعرفه خواصهم ومن المعلوم بالاضطرار ان خواص الصعاب يتوعوا بهم كما كانوا يقولون ان الله تعالى خالق كل شيء وليس كوان الله خلق السموات والارض في ستة ايام والله خلق السموات والارض وما بينهما في ستة ايام فثبتت هذه الخلقوات بعد ان لم تكن واذا كان كذلك حصل لنا على ايراد الانبياء وجهاً لاعتقادهم هذه العبارات ومستندنا لذلك أن من قصد به تغيير هذا المعنى لم يكن موافقاً لهم في المراتب فماذا ادعى أن مرادهم هو مرادهم كونهما ملازمين بل ربما زلوا وادعى أنه كاذب على الانبياء وجهاً لاعتقادهم كذبهم بها كما يصنعون مثل ذلك في لفظ الاحداث فان الاحداث عندهم معقول عند الخاصة والعامة وهو مما اتوا من عقائد الفلاسفة كلها وهو لا محذور لهم وضمانه متفق على الحدوث يقال على وجهين أحدهما زمانى ومعناه حصول الشيء بعد أن لم يكن به وجود في زمان سابق والثاني أن لا يكون الشيء مستنداً لذاته بل الى غير مسواه كان ذلك الاستدناد مخصوصاً بزمان معين أو كان مستغرق في كل الزمان قالوا وهذا الحدوث الذاتي وكذلك القدم فسرهم بهذين المعنيين وجعلوا القدم بأحدهما معناه معاصر في الجواب قالوا والدليل على انبثاق الحدوث الذاتي أن كل ممكن ذاته فانه يستحق العدم ومن غير ما يستحق الوجود وما بالذات أقدم مما بالغير فالعدم في حقه أقدم من الوجود تقدم ما بالذات فيكون عده ناعداً فاذن ما تقدماً ووجد علمهم الرأى سؤالاً وهو أنه لا يجوز أن يقال الممكن يستحق العدم من ذاته فله لو استحق العدم من ذاته لكان معتبراً بممكنه الممكن يصدق عليه أنه ليس من حيث هو موجود ولا يصدق عليه أنه من حيث هو ليس بوجوده والفرق بين الاعتبار بمعروف بل كإمكان الممكن يستحق الوجود من وجوده فانه يستحق العدم من عدمه واذا كان استحقاقه الوجود والعدم الغير لو لم يكن واحداً منهم ما من مقتضيات الماهية لم يكن لاحدهما تقدم على الآخر فالأولى ان يكون لعدمه تقدم ذاتى على وجوده (قال) ولعل المراد من هذه الجملة هو أن الممكن يستحق من ذاته لاستحقاقه الوجود والعدم وهذه الاستحقاقية وصف عدى سابق على الاستحقاق فقرر الحدوث الذاتي من هذا الوجه فقال هذا السؤال سؤال صحيح بين بطلان قولهم مع ما سألهم من المقدمات الباطلة فان هذا الكلام مبنى على أن المعين في الخارج ذات تقبل الوجود والعدم غير الوجود الثابت في الخارج وهذا باطل ومبنى أيضاً على أن عدم الممكن معلوم بعدمه وهو باطل وأما الاعتذار بان المراد أنه لا يستحق من ذاته وجوداً وعدماً فيقال اذا قدر أن هذا هو المراد لم يكن مستحقاً لعدم محال فان نفسه لم تنقض وجوده ولعدمه ولكن غيره اقتضى وجوده ولم ينقض عدمه فيبقى العدم لم يحصل من نفسه ولا من موجود آخر بخلاف الوجود فلا يكون عدمه سابقاً لوجوده محال وقوله الاستحقاقية وصف عدى جوابه أن هذا العدى هو عدم التقيض جمعا للوجود والعدم ليس هو عدم الوجود فقط والتقيضان لا يرتفعان كما لا يجتمعان فيتمتع أن يقال ان (٢) ارتفاع التقيض جمعا سابق لوجوده وان أراد أن يلبس واحداً من التقيضين منه فهذا حق وليس فيه سبق أحدهما للآخر وهم يقولون عدمه سابق لوجوده مع أنه موجود دائماً فقلت أنهم مع قولهم إن الممكن قديم أزلي تمتع أن يكون هناك عدم سبق وجوده من وجوده وانما كلامهم جمع بين التقيضين في هذا وأمثاله فان مثل هذا التناقض كثير في كلامهم ولكن الامكان الذي أنشئه

جهود غايته أنه يقول هذا الخبر به والكلام ليس هو فيما يخبر به بل اذا علم أن الرسول أخبر بكذا فهل يمكنه مع علمه بصدق خبره أن يدفع عن نفسه علمه بثبوت الخبر كما يكون علمه بثبوت خبره لازماً له لا ماضورياً كما يلزم سائر بصدقه فيما أخبر وعلمه أنه أخبر بكذا أن يدفع عن نفسه علمه بثبوت الخبر كما يكون علمه بثبوت خبره لازماً له لا ماضورياً كما يلزم سائر

العلوم ربما ضرور للقدحانها وإذا كان كذلك غدا قيل على مثل هذا لا تصدق في هذا الخبر لأن (٧٥) تصديقه يستلزم عدم تصديقه وقول وعدم ما علمت به أنه صادق كان حقيقة الكلام لا تصدق في هذا الخبر لأن

جمهور العقلاء أثبتة قدامهم ارسطو وأتباعه هو إمكان أن يوجد الشيء وأن بعدم وهذا
الإمكان مسبق بالعدم بمقابلة فان لم يمكن محدث كائن بعد أن لم يكن وبسط هذه الأمور
له موضع آخر والمقصود هنا أنهم أفسدوا الآلة العقلية بما أدخلوه فيها من القسطة وتعمير
الكلم عن مواضعه كما أفسدوا الآلة العقلية بما أدخلوه فيها من القسطة وقلب الحقائق
المعقولة عما هي عليه وتغيير فطرته التي فطر الناس عليها ولهذا يستعملون الالفاظ المجملة
والمشابهة لانها أدخلت في التليس والتعمير مثل لفظ التأثير والاستناد بقوله أثبت ما هو ممكن
الثبوت لما هو موجود واستناده الموثور يكون دائم الثبوت مع الاثر والمراد في الاصل الذي
قاسوا عليه على قولهم أنه عدم لازم لوجوده في الفرع أنه مدعى بعدم وجوده بخلاف ذلك فان هذا
الاستناد من هذا الاستناد وأن هذا التأثير (الوجه التسليم) ان يقال حقيقة هذه
الطه هي قياس مجرد بتتمثيل مجرد دخل عن الجامع فان المدعى يدعى أنه لا يشترط في فعل الرب أن
يكون بعدم عدم كما أن صفاته لازمة فانه بلا سبق عدم وصاغ ذلك بقياس شمول بقوله ان التأثير
لا يشترط فيه سبق عدم فيقال له لا نسلم أن بينهما مقادرا مشتركا كابدل عليه ما ذكرته من
اللفظ بل لا نسلم أن بينهما مقادرا مشتركا يخصهما بل المقدر المشترك الذي بينهما يتناول كل لازم
لكل لازم فليزعم أن يجعل كل لازم مفعولا للزوم وان سلمنا أن بينهما مقادرا مشتركا فلا نسلم
أنه مناط الحكم في الأصل حتى يلحق به الفرع وان ادعى ذلك دعوى كلية وصاغه بقياس
شمول قيل له الدعوى الكلية لا تثبت بالمثل الجزئي فبما أن ما ذكرته في الأصل أحد أفراد
هذه القضية الكلية فلم قلت ان سائر أفرادها كذلك غايتك أن ترجع الى قياس التتميل ولا حاجة
معل على مصنفه هنا ثم بعد هذا ذكر نحن القروى الكثرة الموثورة وهذا الوجه يتضمن
الجواب من وجوه متعددة

(قال الرازي) البرهان الثامن لوازم الماهية مفعولة لها وهي غير متأخرة عنها زمانا فان كون
المثلث مساوي الزوايا قائم ليس الالامه مثلث وهذا الاقتضاء من لوازم المثلث بل يزيد فتقول
ان الاسباب بمقارنته ليسياتها مثل الاحراق يكون مقارن للاحتراق والالام عكسوه المراجع أو
تفرق الاتصال بل نذكر شيئا لا ينازعون فيه ليكون أقرب الى الغرض وهو كون العلم علة
للعالية والقدرة القادرة عندهم بقوليه وكل ذلك وجد مقارن لا تارها غير متقدم عليها فعلمنا
أن مقارنة الأثر والمؤثر في الزمان لا تبطل جهة الاستناد والحاجة

والجواب أن يقال ان أريد بالماهية ما هو موجود في الخارج مثل المثلثات الموجودة فصفاتها
تلك اللازمة لها ليست صادرة عنها بل الفاعل للزوم هو الفاعل لصفة اللازمة القائمة ومنتج
فعله لاحد عمادون الآخر ومن قال ان الموصوف علة اللازمة فان أراد بالعلة أنه ما زوم فلا حاجة
له فيه وان أراد أنه فاعل أو مدعى أو علة فاعله ففقه معلوم الفساد بسببه العقل فان الصفات
القائمة بالموصوف اللازمة له إنما يفعلها من فعل الموصوف فانه ينتج فعله بالموصوف بدون فعله
لصفته اللازمة وان أريد بالماهية ما يدور في ذهن فذلك صور عليه والكلام فيها كاللزام في
الخارجية فالفاعل للزوم هو الفاعل للزوم لم يكن المزموم علة فاعله لازم وقولهم هذا الاقتضاء
من لوازم المثلث أن أرادوا بالاقضاء والتعليل الاستلزام فهو حق ولا حاجة فيه وان أرادوا أنه علة

في خبر حوزة في غيره ولهذا آل الامر عن سلك هذا الطريق الى أنهم لا يستفدون من جهة الرسول شيئا من الأمور والخبرة المتعلقة
بصفات الله تعالى وأفعاله وباليوم الآخر عند خضعتهم لا يعتقدون أن هذه فيها ما يوجب تكذيب أو تأويل وما لا يرد وليس لهم قانون

يرجعون اليه من هذه جهة الرسالة بل هذا يقول ما أثبت عقله فثبتته والأفلا وهذا يقول ما أثبت عقله فثبتته والأفلا فثبتوه وجوب
الرسول صلى الله عليه وسلم عندهم كعدمه (٧٦) في المطالب الإلهي وعلم الربوبية بل وجوده على قولهم أضرم من عدم

فأعله فهذا معلوم الفساد وأما الأسباب والمسببات الموجودة في الخارج كافي سواء المزاج والأفمن
التي سلم أن زمانها واحد والمستدلون أنفسهم قد قالوا في حجتهم أن وجود الم عصب سوء المزاج
وما يوجد عصب الشيء يكون وجوده بعده لكن غايته أن يكون بلا فصل لكن لا يكون معه في
الزمان فإن ماع الشيء في الزمان لا يقال أنه انما يوجد عقبه وهكذا القول في كل الأسباب لانسلم
أن زمان وجودها كلها هو زمان وجود المسببات بل لا بد من حصول تقدم زمان في ذلك
الكسور والانكسار والاحراق والاشتراق فإن الكسور هو فعل الكاسر الذي يقوم بمثل الحركة
القائمة بالانسان والانكسار هو التفرق الحاصل بالاكسور وذلك يحصل بحركة في زمان
ومعلوم أن زمان تلك الحركة قبل زمان هذه لكن قد تبطل الزمان بالزمان والمتصل يقال أنه معه
لكن فرق بين ما يكون زمانها واحدا وما يكون زمانها متعاقبا ومن الأسباب ما يقتضي مسيبه
شيئا فسيأولها كل السبب بكل مسيبه مثل الكل والشرب يسبغ الشبع والري والسكب فكلها
حصل بعض الكل حصل جزء من الشبع لا يحصل السبب إلا بعد حصول السبب لأمعه وهذا
قول جماعة من العقلاء من أهل الكلام والفقه والفلسفة وغيرهم يعزون بأن السبب يحصل
عقب السبب ولهذا كان أئمة الفقهاء واجهوا به على أنه إذا قال أذا ما أتى فأتى حرفا وطابق
أو غيرهما أنه انما يحصل المسبب عقب الموت لأمع الموت وشبه بعض المتأخرين فظن حصول
الجزء مع السبب وقال إن هذا بمنزلة العلة مع المعلول وإن المعلول يحصل زمن العلة ولفظ العلة
يجل برأيه المؤثر في الوجود ويراد به الملزوم فإذا سلم الاقتان في الثاني لم نسلم الاقتان في الأول
فلا يعرف في الوجود مؤثر في وجوده غير مقارن في الزمان من كل وجه بل لا بد أن يتقدم عليه
زمانا ولا بد أن يحصل وجوده بعد عدم ولهذا جعل الفلاسفة القدم من جهة المبادئ كما قد ذكرنا
كلهم وعما يخشون به حصول الصوت مع الحركة كالطين مع التفرق فإن المسبب هنا مع
السبب وهذا أيضا مجموع فإن وجود الحركة التي هي سبب الصوت يتقدم وجود الصوت وإن
كان وجود الصوت متصلا بوجود الحركة لا ينفصل عنه لكن المقصود أنه لا يكون إلا بعده
وليس أول زمن الحركة يكون أول زمن الصوت بل لا بد من وجود الحركة والصوت بعقبها ولهذا
يعطف المسبب على السبب بحرف القاء والدالة على التعقيب يقال كسره فأنكسر وقطعته
فانقطع ويقال ضربته بالسيف فأت وأقصته وأكل شبعه وشرب فروى وأكل حتى شبع
وشرب حتى روى ونحو ذلك فالكسر والقطع فعل يقوم بالفعل مثل أن يضربه بيده أو آلة
معه فإذا وصل إليه الاثر انكسر وانقطع فأحدهما يعقب الآخر لا يكون أول زمان هذا أول
زمان هذا ولا آخر زمان هذا آخر زمان هذا بل يتقدم زمان السبب يتأخر زمان المسبب
ولهذا تنازع الناس في المسبب المتولد عن فعل الانسان فقالت طائفة هو فعله وقالت طائفة هو
فعل الرب وقالت طائفة بل الانسان مشارك في فعله وهو حاصل بفعله وبسبب آخر مثل
خروج السهم من القوس ومثل حصول الشبع والري بالكل والشرب ولولا تقدم السبب
على المسبب لم يحصل هذا التنازع فإن السبب حاصل في العبد في محل قدرته وحركته والمسبب
حاصل في غير محل قدرته وحركته ومن هذا الباب حركة الكرم مع حركة البذر حركة آخر الحبل مع
حركة أوله وتطاوله كثيرة فعمل أنهم لم يجدوا في الوجود مفعولا لا يكون زمانه زمان فاعله لا تأخر

فأد حيث تقدم ما لا يستحق التقديم لا عقلا ولا معما وتبين بذلك أن تقديم الجنس على الجنس أصلا
باطل بل الواجب أن ينظر في عين الدليلين المتعارضين فيقدم ما هو القطعي منهما والراجح أن كالطينين سواء كان هو السبي أو العلق

ويصل هذا الأصل الفاسد الذي هو رد يمة الى الالحاد (الرحمة الخلس) أنه اذا علم صحة السمع وأن ما أخبر به الرمول فهو حق فلما إن يعلم أنه أخبر بعمل الزاع وظن أنه أخبر بما ولا يعلم ولا يفتن فان علم أنه أخبره (٧٧) استمع أن يكون في العقل ما يتناقض بالمعالم بجمع

أسلام لا مع الاتصال ولا مع الانفصال كما يدعيه في فعل رب العالمين خالق كل شيء ومليكه من أن السموات لم تزل معه مقارونة في الزمان زمان وجوده و زمان وجوده لا يجوز أن يتقدم عليها شيء من الزمان النسبة وأما ما ذكر من كون العلم علة للعالمية فهذا أولاً قول متبني الاحوال كالفاسين أبي بكر وأبي علي وقيلهما أبو هاشم وجهوا الظاهر يقولون ان العلم هو العالمية وهذا هو الصواب وعلى قول أولئك فلا يقولون ان العلم صناعة تعلقة بالارادة ولا بذات ولا تغير ذلك بل المعلول عندهم لا وصف بالوجود فقط ومعنى العلة عندهم الاستزام وهذا الزاع فيه (قال الرازي) البرهان التاسع هو أن الشيء حال اعتبار وجوده من حيث هو موجود واجب الوجود لا يستلزم عدمه مع وجوده وكذلك هو في حال عدمه واجب العدم لا يستلزم كونه موجوداً مع عدمه والحدوث عبارة عن ترتيب هاتين الحالتين فإذا كانت الماهية في كلتا الصفتين على هو واجب يتبع استناده الى المؤثر فإن الحدوث من حيث هو حدوث مانع عن الحلية فإن لم يعتبر الماهية من حيث هي لم يرتفع أي وجوب الوجود في زمنه وجوب العدم في زمنه وهو بهذا الاعتبار يحتاج الى المؤثر فعلمنا أن الحدوث من حيث هو حدوث مانع عن الحلية وانما الخروج هو الامكان

والجواب أن في هذه الجملة تعالطات متعددة تجزأها من وجود (أحدها) ان يقال هب أنه في حال وجوده واجب الوجود ولكنه واجب الوجود بغيره وذلك لا يناقض كونه مفقراً الى الفاعل مفعولاً بمحدثنا بعد أن لم يكن وإذا لم يكن هذا الوجوب ما تعالما يستلزم افتقاره الى الفاعل لم يمنع كونه مفقراً الى الفاعل مع هذا الوجوب (الثاني) أن قوله بالحدوث عبارة عن ترتيب هاتين الحالتين يقال له الحدوث يتضمن هاتين الحالتين وهو يتضمن مع ذلك أنه وجد بفعله أو وجد هو مفقراً له لا وجد دون المجاهدة بعد أن لم يكن موجوداً فالحدوث يتضمن هذا المعنى أو يستلزمه وإذا كان الحدوث متضمناً للعلاقة الى الفاعل أو مستلزماً للعلاقة الى الفاعل لم يجز أن يقال هو مانع عن الحاجة فان الشيء لا يمنع لازمه وانما يمنع منه (الثالث) قوله الواجب من حيث هو واجب يتبع استناده الى المؤثر ممنوع بل الواجب بنفسه هو الذي يتبع استناده الى المؤثر وأما الواجب بغيره فلا يتبع استناده الى المؤثر بل نفس كونه واجباً بغيره يتضمن استناده الى المؤثر ويستلزم ذلك فكيف يقال ان الوجوب بالغير يمنع الاستناد الى الغير وان قال ما أريد الواجب من حيث هو واجب مع قطع النظر عن كونه واجباً بنفسه أو بغيره قيل له ليس في الخارج الا واجب بنفسه أو بغيره وإذا أخذ مطلقاً عن القيد فهو أمر يقدر في الأذهان لا يوجد في الاعيان ثم يقال لا نسلم ان الواجب اذا أخذ مطلقاً يتبع استناده الى المؤثر بل الواجب اذا أخذ مطلقاً لا يستلزم المؤثر ولا يفتي المؤثر فان من الواجب ما يستلزم المؤثر وهو الواجب بغيره ومنه ما ينفيه وهو الواجب بنفسه وصار هذا كالقول أن أخذ مجرد الاستلزام السداد ولا ينفيه والحيوان اذا أخذ مجرد الاستلزام النطق ولا ينفيه وكذلك سائر المعاني العامة التي تجري مجرى الانحاس اذا أخذت مع قطع النظر عن بعض الأنواع لم يفعل مستلزماً لتلك ولا مانع منه (الرابع) أن قول القائل الحدوث من حيث هو حدوث مانع عن الحاجة الى المؤثر مما يعلم فساده

على قولي عند التعارض قدحت في الأصل التي علمت أنه مفت قاله المستفي أن تلك شهدت أنه مفت وذلك على ذلك شهدت بوجوب تقليد دون تقليد كلته به دليلك وموافقك في هذا العلم المعين لا يستلزم أي وأفتك في العلم باعيان المسائل وخطوك

فبما نالت فيه الحق التي هو علم حبل اليد يستلزم خطأ على علمك بأنه ممتنع وأنت إذا علمت أنه مقتضى باجماعك واستدلالك ثم خالفته
باجتماعك واستدلالك (١) كنت محتشاقا الاجتهاد (٧٨) والاستدلال الذي به علمت أنه عالم ممتنع يجب عليك تقليده ههنا مع علمه بأن

يديم العقل والعلم فساد ذلك أظهر من العلم فساد قول من يقول الامكان من حيث هو
امكان مانع عن الحاجة الى المؤثر فان علم الناس بأن ما حدث بعد أن لم يكن لابد له من محدث
أظهر وأبين من علمهم بأن ما قبل الوجود والعدم لابد له من مرجع فلذا كانت أطمة الناقية لهذا
سوفسطائية فذلك أولى أن تكون سوفسطائية (الخامس) ان هذه الجمعية على أن في الخارج
ما هي غير الوجود الحاصل في الخارج وأن مقتضى عليها الوجود والعدم وهذا ممنوع وبالكل
(السادس) ما لم يسلّم ذلك فالمهايم من حيث هي لا تستحق وجودا ولا عدما ولا تقتصر الى فاعل
فمن من يقول ذلك يقول المهايم غير مجمعة وإنما المجهول انصافها الوجود وانما تقتصر الى
الفاعل إذا كانت موجودة فإذا كانت موجودة فوجودها واجب فعلم أن افتقارها الى الفاعل
في حال وجوب وجودها لا يغير في الحال التي لا تستحق فيها وجودا ولا عدما (السابع) ما لم يسلّم
أن هذه المهامة ثابتة في الخارج وان لم يكن حيث هي مفتقرة الى المؤثر فليس في هذا ما يدل
على وجوب كونها أزلية بل ولا على امكان ذلك وإذا لم يكن فيه ما يدل على ذلك لم يمتنع أن يكون
هذا الافتقار لا يثبت لها إلا مع الحدود ولكن الحدوث شرط في هذا الافتقار (الثامن) أما
إذا سلمنا أن علمه لا يقتصر الى الفاعل هو الامكان فالامكان الذي ينعقه الجمهور امكان أن يوجد
الشيء وامكان أن يعدم وهذا الامكان ملازم للحدوث فلا يعقل امكان كون الشيء قدما أزليا
واجبا بغيره وهو مع ذلك يقتصر الى الفاعل وهذا هو الذي يدعونه (التاسع) انهم إذا جعلوا
الوجوب مانعا من الاستناد الى الغير وان كان وجوبا حادثا فالوجوب القديم الأزلي وأني ان
يكون مانعا من الاستناد الى الغير والافلاك عندهم واجبة الوجود أزلا وبدا وجودها بدق
بغيرها وإذا كان هذا الوجوب لازما للهاته والوجوب مانع من الافتقار الى الغير كان لازم
المهايم ما انفصلها من الافتقار فلا تزال المهامة القديمة ممنوعة عن الافتقار الى الغير فلزم أن
لا تقتصر الى الغير أبدا وهذا هو الذي يقوله جماهير العقلاء وأن كل قديم يمتنع أن يكون مفعولا
(العاشر) أنه إذا قدر أن الامكان هو المخرج الى المؤثر فالتأثير هو الذي يدل الشيء موجودا
وأدعى وجوده وحصل ما عكس عدمه موجودا لا يعقل الانحادث وجوده بعد أن لم يكن
والأفا كان وجوده واجبا أزليا يمتنع عدمه لا يعقل حاجته الى من يجعله موجودا وإذا قالوا هو
واجب الوجود أزلا وبدا يمتنع عدمه وقالوا مع ذلك ان غيره هو الذي يدعوه وجعله موجودا وأنه
يمكن وجوده وعدمه فقد جعوا في كلامهم من التناقض أعظم مما ذكره عن غيرهم (الحادي
عشر) أنه لو كان مجرد الامكان مستلزما للحاجة الى الفاعل لكان كل ممكن موجودا كما إذا قلنا
الحدوث هو المخرج الى المؤثر لكان كل محدث موجودا لان المحتاج الى الفاعل انما يحتاج اليه اذا
فعله الفاعل والافتقار أن لا يفعله لأحاجة به اليه وإذا فعله الفاعل لزم وجوده فبزم وجود
كل ممكن وهو معلوم القضا بضرر وء العقل فان قيل المراد الممكن لا يوجد الا بفعله قبل فيكون
الامكان مع الوجود يستلزم الحاجة الى العاقل وحسب ذلك فيحتاجون الى بيان أنه يمكن وجود

نحن أعلم من هو أعلم منا فإنا نزعنا من المسائل التي هو أعلمها منا بل خطوك في هذا أظهر والانسان قديع لم ان الممكن
هذا أعلم منه بالصناعات كالخرق والسباحة والبناء والحياطة وغير ذلك من الصناعات وان لم يكن عالما بتفاصيل تلك الصناعة فلا تتراع

(١) قوله كنت محتشاقا الاجتهاد الخ هكذا في الاصل ويؤخذ من سابق الكلام ولاحقه ان الخطأ في الاجتهاد والاستدلال الشافي دون
الاول فغل في الكلام مقطعا وأمل وحر (٢) قوله ثم نزع الشهود الخ كذا وقع في الاصل والظاهر ان في العبارة نقصا فامل
وحر كعبه مصححه

هو ذلك الذي هو علمه أنه لا يمكن تقديم قول الأقدم منه في موارد التزاع لعدم علمه أنه أعلم به ومن المعلوم أن مباينة الرسول صلى الله عليه وسلم لقوى العقول أعظم من مباينة أهل العلم بالمتعلقات العلمية والعلمية (٧٩) والعلوم العقلية الاجتماعية كطب والقبالة

والفقه والتفسير لسائر الناس فأن من الناس من يمكنه أن يصير عالما بالمتعلقات الاجتماعية والعلمية كعلم أربابها ولا يمكن من يجعله الله رسولا إلى الناس أن يصير فقيها من جعله الله تعالى رسولا إلى الناس فإن النبوة لا تنال بالاجتهاد كما هو مذهب أهل المال وعلى قول من يجعلها مكتسبة من أهل العلم من المتفلسفة وغيرهم فإنها عندهم أصعب الأمور فالوصول إليها أصعب بكثير من الوصول إلى العلم بالسنن والطب والعلم العقلي وإذا كان الأمر كذلك فلا أعلم أن الرجل بالعقل أن هذا رسول الله وعلمه أخير شيء ووجد في عقله ما ينزع في غيره كان عقله واجب عليه أن يسلم موارد التزاع التي هو أعلم بعلمه وأن لا يقدر أبدا على قوله ويعلم عقله قاصر بالنسبة إليه وأنه أعلم بالله تعالى وأسمائه وصفاته واليوم الآخر منه وإن التفاوت الذي يتم في العلم بذلك أعظم من التفاوت الذي بين العامة وأهل العلم والطب فلا كان عقله واجب أن يتفاد طبيب يهودي فيما أخبر به من مقدرات من الأغذية والأشربة والأضمة والمسملات واستعمالها في وجه مخصوص مع ما في ذلك من الكلفة والالامة أن هذا أعلم به مني وأني إذا صدقته كان ذلك أقرب إلى حصول الشفاعة مع علمه بأن الطبيب يحظى كثيرا وإن كثيرا من الناس لا يشق بما يصنفه الطبيب بل يكون استعماله لما يصنفه ميسرا في هلاكه ومع هذا قيل قوله وبقوله

الممكن أن يكون الفاعل يمكنه أن يكون مفعوله المعنى أن لا يوهنا إذا أتى بوجهه في حاله ما تقدم فانه لا يشت الحاجة الممكن إلى الفاعل في حال وجوده فعلم أن الاستدلال بعهد الإمكان باطل (قال الرازي) البرهان العاشر جهة الاحتياج لا بد وأن لا يتفق مع المؤثر كما كانت لامع المؤثر ولا لبقبت الحاجة مع المؤثر في المؤثر آخر (٢) فلا جلتا الحدوث جهة الاحتياج إلى المؤثر والحدوث مع المؤثر كموال مع المؤثر لأن الحدوث هو الوجود بعد العدم سواء كان ذلك الوجود بالفاعل أولا بالفاعل فهو وجود بعد العدم سواء أضاف الحدوث وأحوال الفاعل في كليهما وجود بعد العدم فإذا هو مع المؤثر كموال مع المؤثر في حاله المذموم أما إذا جلتا الإمكان جهة الاحتياج فهو عند المؤثر لا يتفق كما كان عند عدم المؤثر فإن الماهية مع المؤثر لا يتفق بمكة البتة فعلم أن الحدوث لا يصلح جهة الاحتياج • فقال هذا من جنس القضية والجواب عن هذا من وجوه (أحدها) أن يقال كون الماهية مع المؤثر لا يتفق بمكة البتة هو وصف ثابت مع الحدوث أيضا بل لا يصلح ذلك إلا مع الحدوث فإن الممكن الذي يتم أنه يصير واجبا بالفاعل فهو المحدث أما القديم الذي فهو مورد التزاع وجهه العقل يقولون يعلم بسببه العقل أنه لا يكون له فاعل ويتقدم أن تكون المسئلة نظرية فالنزاع لم يتم على ذلك دليل البتة إلا دليله على قدم شيء من العالم البتة وانما غاية الأدلة الصحة أن ندل على دوام نوع الفاعلية وذلك يحصل بأحداث شيء عديم وبكل حال فلا ريب أن الممكن المحدث واجب بفاعله وحديثه فقال الحدوث بعد العدم إذا كان بالفاعل اقتضى وجوب المحدث وأما إذا لم يكن بالفاعل امتنع الحدوث فلم يكن الحدوث بعد العدم مع المؤثر كموال مع المؤثر فله في هذه الحال واجب وفي هذه مجتمع كالممكن مع المؤثر واجب وبدون المؤثر مجتمع وإذا كان واجبا لمع المؤثر مع كونه حادنا لم يجمع مع ذلك المؤثر آخر (الجواب الثاني) أن يقال قوله الماهية مع المؤثر لا يتفق بمكة البتة إن أراد به أنها لا تتفق محتاجة إلى المؤثر أو لا تتفق على احتياجها هو الإمكان فهذا باطل فهو خلاف ما يقولونه دائما وإن أراد به أنها لا تتفق بمكة البتة عدم وجودها بالغير فهذا يناقض ما يقولون من أنها باعتبار ذاتها يمكن وجوده أو عدمها مع كونها واجبة بالغير وحديثه بطل قولهم إن القديم الذي يكون ممكن ليس شيء من القديم الذي يمكننا وهذا ينعكس انعكاس التقيض فلا يكون شيء من الممكن يقدم على شيء أن ثبت أن كل ممكن لا يوجد إلا بعد عدمه وهو المطلوب فلا باطل المذهب بطلت جميع أدلته لأن القول لازم عن الأدلة فلا اتفق لازم انتفت المزاومات كلها (الجواب الثالث) قوله جهة الاحتياج لا بد وأن لا يتفق مع المؤثر كما كانت لامع المؤثر أثر به أن المحتاج إلى المؤثر لا يكون مع عدم المؤثر كما يكون مع المؤثر أم تريد أن علة احتياجه أو شرط احتياجه أو دليل احتياجه يختلف في الحال فإن أردت الأول فهذا أصح فإن المحدث بعد العدم لا يكون مع المؤثر كما كان مع عدم المؤثر فله مع عدمه معدوم بل واجب العدم ومع وجوده معدوم بل واجب الوجود وقوله لأن الحدوث هو الوجود بعد العدم سواء كان الوجود بالفاعل أو بغير الفاعل تقدم مجتمع فإن كونه بغير الفاعل مجتمع فلا يكون حدوث بعد العدم بغير الفاعل حتى يسوي بينه في هذه الحال وفي حال عدمه باطل هذا مثل أن يقال رجحان وجوده على عدمه سواء كان بالفاعل أو بغير الفاعل وإن أردت بذلك أن ما كان علة أو دليلا

وإن كان ظنه واحتياجه مختلفا وصفه فكيف حال الخلق مع الرسل عليهم الصلوات والسلام والرسول صادقون مصدقون لا يجوز أن يكون خبرهم على خلاف ما أخبروا به قط وأن الذين يعارضون أقوالهم يقولون عندهم من الجهل والضلال ما لا يحصى إلا والخلول فكيف

يجوز أن يعارض بالبداهة بما ليس في معارضة قط فان قيل فالشهود اذا عدلوا اختصاصهم بذلك المعدل كذبهم كان تصديقه في جرحهم جرحاً في طريق تعديله قيل ليس هذا اوزان (٨٥) مستثنى من المعدل اما ان يقول هم فساق لا يجوز قبول شهادتهم واما ان

يقول هي في هذه الشهادة أخطأوا أو كذبوا فان جرحهم مطلقاً كان تغليب هذا أن يكون الشرع قد قدح في دلالة العقل مطلقاً وليس الامر كذلك فان الادة الشرعية لا تقدر في جنس الادة العقلية واما اذا قدح في شهادة معينة من شهادات من كره وقال انهم أخطأوا فيها فهذا لا يعارض تركه به باتفاق العقلاء فان المزي في شاهد ليس من شرطه أن لا يخطئ ولا يلزم من خطئه في شهادة معينة خطؤه في تعديل من عدله وفي غير ذلك من الشهادات واذا قال المعدل المزي في بعض شهادات معدله ومن كره قدحاً خطأ فيها لم يعارض هذا باتفاق العقلاء بل الشاهد المعدل قد ترشده في شهادته لكونه خصماً أو ظليفاً للعدو وغيره وان لم يقدح ذلك في مسائر شهادته فهو تعارضت شهادة المعدل والمعدل وورثت شهادة المعدل لكونه خصماً أو ظليفاً لم يقدح ذلك في شهادة الآخر وعدالته فالشرع اذا خاف العقل في بعض موارد النزاع ونسبه في ذلك الى الخطأ والغلط لم يكن ذلك قدحاً في كماله بله العقل ولا في شهادته به بأنه صانع مصدق ووقال المعدل ان الذي عدلني ذنب في هذه الشهادة العينة فهذا ايضا ليس تغليباً لتعارض العقل والسمع فان الدلالة السعوية لا تدل على أن أهل العقول الذين حصلت لهم شبه خالفوا بها الشرع فعدوا الكذب في ذلك وهو أن الشخص الواحد والطائفة العينة قد تتعد

الكذب لكن جنس الادة المعارضة لا توصف بشبه الكذب وأيضاً فالشاهد اذا صرح بتكذيب معدله لم ارادة لكن تكذيب المعدل من عدله في قضية معينة مستثناة لا قدح في تعديله لانه يقول كان عدلاً حين زكائي ثم طرأ عليه الفسق فصار يكذب

بذلك ولا ريب أن القبول إذا عدلوا انضمام حدثاً ما أوجب تسقطهم يكن ذلك كافياً في تعديلهم الماضي فلا يكون خالفاً
شهادتهم فحين أن غشيل معارضة الشرع العقل بهذا ليس فيه جحلي (٨١) تقديم آراء العقلاء على الشرع وجسه من الوجوه

وأضافه أسلم أن هذا التقدير تعارض
الشرع والعقل فيقال من المعلوم
أن الحاكم إذا سمع صرخ المصلد
وتكذب عن عدله في بعض ما أخبر
به لم يكن هذا مقتضى تقديم قول
الذين زكوه بل يجوز أن يكونوا
صادقين في تعديله كاذبين فيما
كذبهم فيه ويجوز أن يكونوا
كاذبين في تعديله وفي هذا ويجوز
أن يكونوا كاذبين في تعديله صادقين
في هذا سواء كانوا مستدين للكذب
أو عاصين ويستند فلما حكمكم
يتوقف حتى يبين له الأمر لا يرد
قول الذين عدلوه بجرح معارضته لهم
فلو كان هذا وزان تعارض العقل
والشرع لكان موجب ذلك الوقت
دون تقديم العقل (الوجه السابع)
أن يقال تقديم المعقول على الالة
السرعة (٨) فهو ممكن مؤلف فوجب
الثاني دون الأول وذلك لأن كون
الشيء معلوماً بالعقل أو غير معلوم
بالعقل ليس هو صفة لازمة لشيء من
الاشياء بل هو من الأمور النسبية
الاضافة فإن زيداً قد يعلم بعقله
ما لا يعلمه بكر بعقله وقد يعلم الإنسان
في حال بعقله ما لم يحمله في وقت آخر
والمسائل التي يقال قد تعارض
فيها العقل والشرع جميعها مما
اضطر به العقلاء ولم يتفقوا فيها
على أن موجب العقل كذا بل كل من
العقلاء يقول إن العقل أثبت أو
أوجب أو شرع ما يقول الآخرون
العقل نظاماً وأحالة أو منع منه بل آل
الأمر بينهم إلى التنازع فيما يقولون

أرادة شيء معين فلما تقدم ولا محتملنا ما أن يقال ليس له التلك الإرادة الأولى وما أن يقال له
أرادات تحصل شيئاً مدني فان قبل الأول فهو على هذا التقدير يكون المراد الأول في الأول
مقابل لارادة الأولى فلا يرشياً من الحوادث لا لارادة القدسة ولا لارادة مخصصة لانه إذا
قدرا المراد الأول يجب أن يقاربه مراده كان الحادث حادثاً ما بآرادة أزيلت فلا يقارن المراد
مراده وأما حادثاً لآرادة حادثاً متعارفة وهذا باطل لوجوب (أحدهما) أن التقدير بأنه ليس له
الارادة واحدة أزيل (الثاني) أن حدوث تلك الارادة يقتضي سبب حادث والقول في ذلك
السبب الحادث كقول في غيره يتبع أن يحدث بالارادة الأزيل المستزمنة لقارعة مرادها
ويتبع أن يحدث بالارادة لا امتناع حدوث الحادث بالارادة فيصير على هذا التقدير أن تكون
أرادة الحادث المعين مشروطة بآرادته و لآرادة الحادث التي قبله وأن الفاعل المبدع لم يزل مراداً
لكل ما يحدث من المرادات وهذا هو التقدير الثاني وهو أن يقال أرادات تحصل شيئاً مدني
فكل مراده يحدث كائن بعد أن لم يكن وهو وحده المتغير بالقدم والأزلية وكل ما سواه مخلوق
يحدث كائن بعد أن لم يكن وعلى هذا التقدير ليس فيه الادوام الحوادث وتسلطها وهذا هو
التقدير الذي تكلمنا عليه وبأنه أن يقوم بذات الفاعل ما يريد ويقدر عليه وهذا هو قول أئمة
أهل الحديث وكثير من أهل الكلام والفلسفة بل قول أساطينهم من المتقدمين والمتأخرين
فحيناً يجب القول بمحدث كل ما سوى الله تعالى سواء سمى جسماً أو عقلاً أو نفساً وأنه يتبع
كون شيء من ذلك قد عاينوا قبل يجوز ادوام الحوادث وتسلطها وأنه الأول لها وقيل بالامتناع
ذلك سواء قيل بأن الحادث لأبنة من سبب حادث أو قيل بالامتناع ذلك وأن الحادثين يقدم العالم
كالاتلاف والعقول والنفس قولهم باطل في صريح العقل الذي لم يكتب قط على كل تقدير
وهذا هو المطلوب وقد بسط الكلام على ما يتعلق بهذا في غير هذا الموضع فإن هذا الأصل هو
الأصل الذي تصادمت فيه أئمة الطوائف من أهل الفلسفة والكلام والحديث وغيرهم وهو
الكلام في الحدوث والتقدم في أفعال الله وكلامه ويدخل في ذلك الكلام في حدوث العالم
والكلام في كلام الله وأفعاله والكلام في هذين الأصلين من محاربات العقول فالفلسفة
القاتلون يقدم العالم كانوا في غاية البعد عن الحق الذي جاءت به الرسل الموافق لصريح المعقول
وصحيح المنقول ولكم أنتم أول أهل الكلام الذين وافقوه على نفي قيام الأفعال والصفات بذاته
أولى نفي قيام الأفعال بذاته بآوازهم قولهم فظهر بذلك من تناقض أهل الكلام ما استطالبه
عليهم هؤلاء الملدون وذمهم به العلماء المؤمنون من السلف واللاحقة وأتباعهم وكان كلامهم
من الكلام الذي ختمهم به السلف أنفسهم من الخطأ والضللال الذي خالفوا به الحق في مسائلهم
ودلائهم فبقوا في مذنبين متناقضين لم يصدقوا بما جاءت به الرسل على وجهه ولا قهره وأعداء
اللة بلحق الصريح المعقول وسبب ذلك أنهم لم يحققوا ما أخبر به الرسل ولم يعلموا ولم يؤمنوا به
أحققوا موجبات العقول فتصقوا في علمهم بالسميات والعقلات وأن كان لهم منها ما صيب
كبير فوافقوا في بعض ما قالوه الكفار الذين قالوا أو كنا سمع أو نقل ما كتفى أصحاب السعير
وفترعوا من الكلام في صفات الله وأفعاله ما هو بدعة مخالفة للشرع وكل بدعة ضلالة وكل ضلالة
فهي مخالفة للعقل كما هي مخالفة للشرع والذي ينه عليه هنا يعلم به دلالة العقل الصريح على

(١١ - منهاج أول) انهم من العلوم الضرورية فيقول هذا نحن نعلم بالضرورة العقلية ما يقول الآخرون غير معلوم بالضرورة
العقلية كما يقول أكثر العقلاء نحن نعلم بالضرورة العقلية امتناع روية مرضي عن غير معانية ومقابله ويقول طائفة من العقلاء أن ذلك

(٢) قوله في الهامش فهو مؤلف الخ كذا في الأصل وفي الكلام نقص فأنزل وحركه بحسبه

يمكن ويقول أكثر العقلاء أن العلم أن حدوث حدث بلا سبب حادث متع نور يقول طائفة ممن العقلاء ذلك يمكن ويقول أكثر العقلاء
أن كون الموصوف عالم بالعلم قادرا بلا قدرتها (٨٢) بلا حجة تتمتع في ضرورة العقل وآخرون ينازعون في ذلك ويقول

أكثر العقلاء أن كون الشيء الواحد
أمران ليس خبرا مجتمع في ضرورة
العقل وآخرون ينازعون في ذلك
ويقول أكثر العقلاء أن كون
العقل والعقل والمعقول والعشق
والعاشق والمعشوق والوجود
والوجوب والعناية أمرا واحدا
هو مجتمع في ضرورة العقل وآخرون
ينازعون في ذلك ويقول جمهور
العقلاء أن الوجود ينقسم إلى
واجب ويمكن وقديم ومحدث وأن
لفظ الوجود يدها ويتناولها وأن
هذا معلوم بضرورة العقل ومن
الناس من ينازع في ذلك ويقول
جمهور العقلاء أن حدوث الأصوات
المسموعة من المبدأ أمر معلوم
بضرورة العقل ومن الناس من
ينازع في ذلك وجمهور العقلاء
يقولون أن ثابت موجودين ليس
أحدهما مابيا بالآخر ولا دخلا
فيها وأثبت موجود ليس بداخل
العالم ولا خارجا عنه مفاهيم القسار
بضرورة العقل ومن الناس من
نازع في ذلك وهذا باب واسع فلو
قبل تقديم العقل على الشرع
ولست العقول شيئا واحدا بنا
بنفسه ولا علم دليل معلوم للناس
بل فيها هذا الاختلاف والاضطراب
لوجب أن يحال الناس على شيء
لا يميل إلى ثبوت ومعرفة ولا
اتفاق للناس عليه وأما الشرع فهو
في نفسه قول الصادق وهذه صفة
لازمة له لا تختلف باختلاف أحوال
الناس والعلم بذلك يمكن ورذ الناس
السهو يمكن ولهذا جاء التنزيل بورد

الناس عن تنازع إلى الكتاب والسنة كما قال تعالى يا أيها الذين آمنوا اطيعوا الله واطيعوا الرسول وأولي الأمر
منكم فان تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلا فأمروا الله المؤمنين عند

التنازع إلى الله الرسول وهذا واجب تقديم السمع وهذا هو الواجب المذكور إلى غير ذلك من عقول الرجال وآرائهم ومقاييسهم ورايهم لم يرد في هذا الرد الاختلاف واضطرابا وشكوا وارتياحا وثالث قال (٨٣) تعالى كان الناس أمة واحدة فبعث الله

النبیین مبشرين ومنذرين وأنزل معهم الكتاب بالحق ليحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه فأزل الله العصبان ما كاین الناس فيما اختلفوا فيه لئلا یكن الحكم بین الناس فی موارد النزاع والاختلاف علی الإطلاق البتة بمنزلة من السماء ولا رب أن بعض الناس قد یعلم بعقله ما لا یعلم غیره وإن لم یكنه بان ذلك لفسره ولكن ما علم یصریح العقل لا یصور أن یعارضه الشرع البتة بل المنقول الصریح لا یعارضه عقول صریح قط وقد تأملت ذلك فی طائفة ما تنازع الناس فیها وجعلت ما خالف النصوص العصبان الصریحة شبهات فاسدة یعلم بالعقل بطلانها بل یعلم العقل ثبوت نقضها الموافق لشرع وهذا تأملته فی مسائل الأصول الكبار كسائل التوحد والصفات وسائل القدر والتبزیات والمعاد وغیر ذلك ووجدت ما یصلح أن یكون دلیلا لوجوبه من معارضة العقل الصریح فكیف اذا خالفه صریح المعقول ونحن نعلم أن الرسل لا یخبرون بحالات العقول بل لا یخبرون عما یفكر العقل انتقامه بل یخبرون بما یفكر العقل عن معرفته والكلام علی هذا علی وجه التخصیص المذكور فی موضعه فان أدلة نقض الصفات والقدر ونحو ذلك اذا

المسلون وغیرهم وأقبل انهم یوجب بذاته أوجه مستلزمة للعلول أو می مؤثرا لیكون لفظ التأثير بحد هذه الأنواع فیدخل فیها الفاعل باختصاره یدخل فیها الواجب بذاته وغیر ذلك بل هو المختص بالقدم الذی استغن مساهمة كونه مسبوقا بالعدم ولكن الاستدلال علی ذلك بطریقة الیهیة المستلزمة بطریقة الاعراض والحركة والسكون التی یستلزمها علی أن الاجسام یجب أن تكونها لا یخلفون الحوادث واستباح حدوثها لاول لها طریقة مستدعة فی الشرع باتفاق أهل العلم بالسنة وطریقة محذوفة فی العقل بل منقومة عند طوائف كثيرة وانه لم یعلم بطلانها الكثرة مقدمتها واختلافها والنزاع فیما عند كثيرین أهل النظر كالأشعر فی رسالة الشرح ومن سلك سبيله فی ذلك كالمطالبي وإلى غیر الطلسمی وغیرهم وهی طریق بالحق فی الشرع والعقل عند محقق الاثمة الصالحین بمحقق العقل والسمع

والاستدلال بهذا طریق أوجب نفی صفات الله القائمة به ونفی أفعاله القائمة به وأوجب من بدع الیهیة ما هو معروف عند مسلمة الأمة وسقط بذلك الدهر یعلی القدح فیما یجانبه الرسل عن الله فلا قامت بتقریر الدین ولا تمت اعداء المحدثین وهی التی أوجب علی من سلكها قولهم ان الله تعالى یتكلم بل كلامه مخلوق قط یقتدر وصفه واستنسخ هذا القول وأما ما أحدثه ابن کلاب ومن اتبعه من القول بقدیم شيء معین امام معنی واحد أو ما حروف أو حروف وأصوات معينة یقتدر بعضها بعض أن لا وأدفع فی أقوال محدثة بعد حدوث القول بحقی القرآن وفيها من الفساد شرعا وعلا ما یطول وصفه لیكن القائلون بها یسوا فساد قول من قال هو مخلوق من الیهیة والمستزمنة فكان فی كلام كل طائفة من هؤلاء الطوائف من القادة سان فساد قول الطائفة الأخری لاصح قوله اذا الاقوال الخاطئة لعلی كلها باطله وكان الناس لایبغ الله تعالى محمد اصر الله تعالى علیه وسلم فی منال عظیم كافی الصریح من حدیث عباس بن حذافه الذی صلی الله تعالى علیه وسلم قال ان الله تبارک لی أهل الارض یصنعهم عربیهم وعجمهم الا بقایا من أهل الكتاب وان ربی قال لی قم فی فیرش فأنزمت فقلت آی رب (١) اذا یلقوا رأسی حتی یدعوا صخرة فقال انی مبتلک ومبیلک ومنزل علیک کتابا لایفسده الماء تقرؤن ما یقطران فابیت جندنا نبعت خمسة لله وقائل عن اطاع من عصاك وأتقی أنفق علیک وقال انی خلقت عادی خفاه فاجتاتهم الشیاطین وحرمت علیهم ما حلت لهم وأمرتهم بان یشركوا فی ما لم أنزل به سلطانا الحدیث بطوله وكان المسلمون علی ما بعث الله برسوله من الهدی ویدن الحقی المواق لصریح المنقول وصریح المعقول لما قتل عثمان بن عفان رضی الله تعالى عنه وأرسله وقعت الفتنه فاقفل المسلمون نصفین مرقت المارقة التی قال فیها التی صلی الله تعالى علیه وسلم ترقی ما رقیه علی حین فترقم المسلمین یقتلهم أهل الطائفتین بالحق وكان مرورهما بالحکم الحکمان واتفق فی الناس علی غیر اتفاق وحدنتا بضایع التشیع كالغلاة المدین الالهیة فی علی والمدین النص علی علی السابین لابی بكر وعمر فاعقب امیر المؤمنین علی رضی الله تعالى عنه الطائفتین قاتل المارقین وأمر بأحق اولئك الذین ادعوا فی الالهیة فانه خرج ذات یوم فمسجدوا له فقال لهم ما هذا فقالوا أنت هو قال من أما قالوا أنت الله التی الاله الا هو فقال ویحكم هذا کفر ارجو اعنیه والا ضربت أعناقکم فصنعوا به فی الیوم الثانی والثالث لذلك وأنهم ثلاثة أيام لان المرید

نذر بها العقل الفاضل وأعطاهما حقهما من النظر العقلی علم العقل فسادها وثبت نقضها كما قد یبذل فی غیر هذا الموضوع (وجه الثامن) أن یقال المسائل التی یقال له تعارض فیها العقل والسمع لیست من المسائل البتة المعروفة بصریح العقل كسائل الحساب والهندسة

(١) قوله اذا یلقوا رأسی كذا فی الاصل والذی فی لسان العرب اذا یلقوا رأسی کانتلخ الخبره قال والتلخ الشدح اه كنبه مصححه

والطبيعات الطاهرة والالهيات البينة ونحو ذلك بل لم ينقل أحد يستند بهم عن نبي الله صلى الله عليه وسلم بشأن هذا الجنس ولا في القرآن شيء من هذا الجنس ولا يوجد ذلك الا في (٨٤) حديث مكذوب موضوع يعلم أهل النقل أنه كذب أو في دلالة ضيقة غلط

المستند بها على الشرع فالأثر مثل حديث عرق الخيل الذي كذبه بعض الناس على أصحاب جاد ابن حنبل وقالوا أنه كذب بعض أهل البدع وأنهم ما وضعه محمد بن شعيب النخعي وقالوا أنه وضعه وروجه بعض أهل الحديث ليقال عنهم أنهم يروون مثل هذا وهو الذي يقال في حقه أنه خلق خيلا فأجراها معرفت فخلق نفسه من ذلك العرق تعالى الله عن فرية المفتريين والحاد المحدثين وكذلك حديث نزوة عيسى عرقه الى الموقف على جل أروق ومصلحته لم يكن ومعاقبه لثلاثا أو مثال ذلك هي أحاديث مكذوبة موضوعة باتفاق أهل العلم فلا يجوز لأحد أن يدخل هذا وأمثاله في الأدلة الشرعية - والثاني مثل الحديث الذي في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال يقول الله تعالى عيسى من حيث فلم تصدق فيقول رب كيف أعوذك وأنت رب العالمين فيقول أماغلت أن عيسى فلا امرض فلوعدته لوحدثتني عنه عيسى من حيث فلم تطعن فيقول رب كيف أطلعك وأنت رب العالمين فيقول أماغلت أن عيسى فلا أباع فلوأطعته لوحدثتني عندي فله لا يجوز لعاقل أن يقول إن دلالة هذا الحديث بحالقة السمع ولا عقل الامن بطلن أنه قد دل على جواز المرض والجوع على الخالق سبحانه وتعالى ومن قال هذا على الحديث أو مدلوله أو مفهومه فقد كذب فإن الحديث قد فسره المتكلمه وبين من ادعى باطله كل شبهة وبين فيه ان المجسة البسدهو الذي جاع وأكل ومرض وعاده العزاد وأن الله سبحانه لم يأكل ولم يعد بل غير هذا الباب من الاحاديث كالاحاديث المروية في

يستتاب ثلاثة أيام فإلم يرجعوا أمر بأحد من نازل فقلت عند باب كندة وقد فهمت تلك النار وروى عنه أنه قال لما رأيت الأمر أمر منكرا . أحييت ناري وبعوت فنيما
وقتل هؤلاء واجب بالاتفاق لكن في جواز تحريقهم نزاع فقل رضى الله عنه رأى تحريقهم ونالفة ابن عباس وغيره من العقلاء وقال ابن عباس أما أنا فلو كنت لم أحرقهم لتهى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أن يعذب بعد أبائهم ولضربت أعناقهم لقول النبي صلى الله تعالى عليه وسلم من بدل دينه فاقتلوه وهذا الحديث في صحيح البخارى وأما السبابة الذين يسبون أبا بكر وعمر فإن عليا لم يلحقه ذلك طلب ابن السوداء الذي بلغه ذلك عنه وقيل أنه أراد قتله قهر بسنه الى قريشيا وأما المفضلة الذين يفضلونه على أبي بكر وعمر فروى عنه أنه قال لا أرى بأحد يفضلني على أبي بكر وعمر الا ضربته بمحذلق فترى وقد وارتعنا أنه كان يقول على منبر الكوفة خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر ثم عمر روى هذا عنه من أكثر من ثمانين وجها ورواه البخارى وغيره ولهذا كانت الشيعة المتقدمون كلهم متفقين على تفضيل أبي بكر وعمر كذا كرتك غير واحد فهاتان البدعتان بدعة الخوارج والشيعة تحدثا في ذلك الوقت لما وقعت الفتنة (١) ثم إنه في أو اخر عصر الصحابة والتابعين لهم بإحسان كعب الله بن عمر وعبد الله بن عباس وجابر ابن عبد الله وواثلة بن الاسقع ثم إنه في أو اخر عصر التابعين من أوائل المائة الثانية حدثت بدعة الجهمية منكورة الصفات وكان أول من أظهر ذلك الجعدي درهم فطلبه خالد بن عبد الله القسري ففضي به واسط فخطب الناس يوم النحر وقال أيها الناس فخصوا تقبل الله ضحاياكم فاني مضى بالجعدي درهم انه زعم أن الله تعالى يقذف إبراهيم خليلي لم يكلم موسى تكليما تعالى الله عما يقول الجعديا كبيرا ثم نزل ففهمه ظهر فهدم هذا المذهب الجهمي صفوان دخلت فيه بعد ذلك المعتزة وهؤلاء أول من عرف عنهم في الاسلام أنهم أتوا لحدوث العالم بحدوث الأجسام وأتوا لحدوث الأجسام بحدوث ما يستبان بها من الأعراض وقالوا الأجسام لا تتفعل عن أعراض محدثة وما لا يتفعل عن الحوادث أو ما لا يسبق الحوادث فهو حادث لا تتنازع حوادث لا أول لها ثم اتهم تفرقوا عن هذا الأصل فلبوا بالامتناع دوام الحوادث في الماضي عورصو بالمستقبل فطردوا ما هذه الطريقة هذا الأصل وهما امام الجهمية الجهمي بن صفوان وأبو الهذيل العلاف امام المعتزة وقالوا بامتناع دوام الحوادث في المستقبل والماضي ثم إن جهما لما إذا كان الأمر كذلك لم يزل في الجنة والنار وانه يعد كل ماسوى الله تعالى كما كان كل ماسوى معدوما وكان هذا مما أنكره السلف والائمة على الجهمية وعديم كفرهم وقالوا ان الله تعالى يقول ان هذا رزقنا له من نقاد وقال تعالى أكلها ثم نزلها الى غير ذلك من الصور الدالة على عقائد النعيم وأما أبو الهذيل فقال ان الدليل انما يدل على انقطاع الحوادث فقط فيمكن بقائه الجنة والنار لكن تنقطع الحركات فيقضي أهل الجنة والنار ساكنين ليس فيما حركة أصلا ولا شيء يحدث ولزمه على ذلك ان يثبت أجساما باقية دائمة خالية عن الحوادث فيلزم وجود أجسام بلا حوادث فينتقض الأصل الذي أصله وهو أن الأجسام لا تخضع عن الحوادث وهذا هو الأصل الذي أصله هشام بن الحكم وهشام بن سالم الجواليقي وغيرهما من (١) قوله ثم إنه في أو اخر الخ كذا في الأصل والكلام بعد هذا انقطع فليصر كتيب مصححه

أو مدلوله أو مفهومه فقد كذب فإن الحديث قد فسره المتكلمه وبين من ادعى باطله كل شبهة وبين فيه ان المجسة البسدهو الذي جاع وأكل ومرض وعاده العزاد وأن الله سبحانه لم يأكل ولم يعد بل غير هذا الباب من الاحاديث كالاحاديث المروية في

فضائل الاعمال على وجه المجازفة كما يرى من قوله آمن على ركعتين في جميع مشاويرهم بأفهامهم كذا وكذا كتبته ثواب سبعين نبيا وهو ذلك هو عند أهل الحديث من الأحاديث الموضوعة فلا يصح حديث واحد (٨٥) يخالف العقل أو الجمع الصحيح إلا وهو عند

أهل العلم ضعيف بل موضوع بل لا يصح حديث صحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم في الأمر والتيسر أجمع السلوك على تركه الآن يكون حديث صحيح بل على أنه منسوخ ولا يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم حديث صحيح أجمع السلوك على نفسه فضلا عن أن يكون نفسه معلوما بالعقل الصريح البين لعامة العقلاء فان ما يصح بالعقل الصريح البين أظهر مما لا يصح إلا بالاجماع ونحوه من الأدلة السمعية فادعوا بوجوب حديث الأحاديث العصبية ما يعلم نقضه بالدالة النفسية كالأجتماع ونحوه فان لا يكون فيها ما يعلم نقضه بالعقل الصريح الظاهر أولى وأحرى ولعلكم عامة موارد التعارض من الأمور النفسية المشبهة التي يخالف فيها كثير من العقلاء كسائل أساء الله وصفاته وأفعاله وما بعد الموت من الثواب والعقاب والجنة والنار والعرش والكبرى وطاعة ذلك من أنباء الغيب التي تقصر عقولنا كثير العقلاء عن تحقيق معرفتها بمجرد رأيهم ولهذا كان طاعة الخاطئين فيها مجرورا بهم إمامتنا زعيمين مختلفين وإمامنا حيارى منهموكن وقالهم يرى أن إمامه أحق في ذلك منه وليسوا المجدهم عند الضيق مقلدون لأنهم فيما يقولون من التعليقات العسوية صريح العقل قصد أساع ارسطو طالس يتبعونه فيما ذكره من المنطقيات

الجسم الرافضة وغير الرافضة كلكرامة فقالوا بل يجوز ثبوت جسم قديم أن لا أول له وجوده وهو نال عن جميع الحوادث وهو لا عندهم الجسم القديم الذي يتخلو عن الحوادث وأما الأجسام المخالفة فلا تخلو عن الحوادث ويقولون ما يتخلو عن الحوادث فهو حادث (٣) لكن يقولون أن كل جسم قديم لا يتخلو عن الحوادث ثم أن هؤلاء الجهمية أصحاب هذا الأصل المتبع احتلجوا أن يلتزموا طرده هذا الأصل فقالوا أن الرب لا تقوم به الصفات والأفعال فانها أعراض وحوادث وهذه لا تقوم بالأجسام والأجسام محدثة فلزم أن لا يقوم بالرب علم ولا قدرة ولا كلام ولا مشيئة ولا راحة ولا رضاء ولا غضب ولا غم ولا من الصفات بل ما وصفهم بذلك فافما هو محال فنفصل عنه والجهمية كانوا يقولون قولنا أنه يتكلم بجاز والمعرفة قالوا إنه متكلم حقيقة لكن المعنى واحد فكان أصل هؤلاء المادة التي تشتت عنها هذه البدع بقاؤه أن كلاب بعد هؤلاء لما ظهرت المنة المشهورة وأحسن الامام أحمد بن حنبل وغيره من أئمة السنة وثبت الله تعالى الامام أحمد بن حنبل وجرت أمور كثيرة معروفة وانتشر بين الأمة التراجع في هذه المسائل بل قام أبو محمد عبد الله بن سعيد بن كلاب البصري ومنفق الرد على الجهمية والمعتزة مصنفات وبين تناقضهم فيها وكشف كثير من عوراتهم لكن سلم لهم ذلك الأصل الذي هو ينوع البدع فاحتاج لذلك أن يقول أن الرب لا تقوم به الأمور الاختيارية ولا يتكلم بعشئته وقدرته ولا لدى موسى حين جاءه الويل ولا يقوم به ندا عسقي ولا يكون إيمان العباد وعلمهم الصالح هو السبب في رضاه وحبته ولا كفرهم هو السبب في غضبه وغضبه فلا يكون بعد أعمالهم لاجب ولا رضاء ولا ضغط ولا فرح ولا غير ذلك مما أخبر به نصوص الكتاب والسنة قال الله تعالى قل إن كنت تحبون الله فاتبعوني يحكمكم الله وقال تعالى ذلك بأنهم اتبعوا ما أوحى الله وكرهوا رضوانه فأحبط أعمالهم وقال تعالى فلما أسفروا انتقمنا منهم وقال إن تكفروا فإن الله عني وعنكم ولا يرضى لعباده الكفر وإن تشكروا يرضه لكم وقال تعالى إن مثل عيسى عند الله كمثل آدم خلقنا من زاب ثم قاله كن فيكون وقال تعالى ولقد خلقناكم ثم صورناكم ثم قلنا لعلكم اجسدوا آدم وأشال ذلك من نصوص الكتاب والسنة ما لا يحصى إلا بكلفة وهي تبلغ مئتين من نصوص القرآن والحديث كذا كر ما طر فأنها في غير موضع ود كرنا كلام السلف والخلف في هذا الأصل بل وقد كرنا مذهب القدماء من الفلاسفة أيضا وموافقة أساطينهم على هذا الأصل ثم أنه بسبب ذلك تفرق الناس في مسئلة القرآن فاحتاج ابن كلاب ومشعوه أن يقولوا هو قديم وأنه لا ثم ذات الله والله لم يتكلم بعشئته وقدرته وجعلوا جميع ما يتكلم به قديم العين لم يقولوا أنه يتكلم بعشئته وقدرته أن لا وأدا وان كلامه قديم عني أنه قديم النوع لم ير الله المتكلم بعشئته كما قاله السلف والائمة ثم الذين قالوا أنه قديم العين اترفوا على خزيين حزب قالوا اجتمع أن يكون القديم هو الحروف والأصوات لا متاع الباطن عليها وكونها توجد شيئا بعشئ لان المسبوق بغيره لا يكون قديما فالقديم هو المعنى ويتبع وجود معان لانها به لها في آن واحد والتخصيص بعدد دون عدد لا موجهة فالقديم معنى واحد هو الامر بكل ما مور واخر عن كل غير هو معنى التوراة والانجيل والقرآن وهو آية الكرسي وآية الدين وقل هو الله أحد وقل أعوذ برب الملق وأكثروا أن يكون الكلام العربي كلام الله

والطبيعات والالهيات مع أن كثيرا منهم قدرى بعقله فيفيض ما قاله ارسطو وتجده لمن ثلثه يترقى في محالته أو ينسب النقص في الفهم التي نفسه مع أنه يعلم أهل العقل المتصفون بصريح العقل أن في المنطق من الخطا الذين لا يرب فيه كذا كر في غيره هذا الموضع

[illegible]

والحزب الثاني قالوا بل الحروف والأصوات مقدمة أزلية الأعيان وقالوا الترتيب في ذاتها لا في وجودها وفرقوا بين الحقيقة وبين وجود الحقيقة كما يفرق كثير من أهل الكلام بين وجود الرب وبين حقيقته وكثير منهم من الغلظة يفرق بين وجود الممكنات وبين حقيقتها وقالوا الترتيب هو في حقيقتها لا في وجودها بل هي موجودة أزلا وأبداً في نفس شيء منها وإن كانت صفاتها مرتبة ترتيباً على الترتيب ذاته على الصفات والتركيب المعلوم على العلة كما يقوله المتأخرون الفاتنون بقدم العالم حيث قالوا إن الوجود يستقدم على العالم بذاته متوقفته ولم يقدم عليه تقدم زمانياً وقالوا في تقدم بعض كلامه على بعض كما قال هؤلاء في تقدمه على معالجه وهو لا يصلحون التقدم والتأخر والترتيب نوعين عقلياً ووجودياً وبدعوا أن ما أثبتوه من الترتيب والتقدم والتأخر هو عقلي لا وجودي وأما جمهور العقلاء فيفكرون هذا ويقولون إن قول هؤلاء لا معلوم الفساد بالضرورة وإن الترتيب والتقدم والتأخر لا يمتثل إلا لوجود الشيء بحد ذاته ولا يمكن مع كونه منه الآن أن يكون بعده كما يقولون إن المعلول لا يكون إلا بعد العلة ولا يكون إلا معها وهذه الأمور قد بسطت في غير هذا الموضع بسطاً كبيراً ولكن ذكر هنا ما ينسب والمقصود أن هذه الطرق الكلامية التي ابتدعتها الجهمية والمعتزة وأنكرها سلف الأمة وأتباعها صارت عند كثير من النظار المتأخرين هي دين الإسلام ويعتقدون أن من خالفها فقد خالف دين الإسلام مع أنه لم ينطق بمعاقبها من الحكم والمجاسل لا آفة من كتاب الله ولا خرج من رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ولا أحسن العبادت والاتباعين لهم بأحسن فكيف يكون دين الإسلام بل أصل أصول دين الإسلام ما يدل عليه لا كتاب ولا سنة ولا قول ولا أحد من السلف

ثم حلت بعده في الاسلام الملاحض من الفلسفة وغيرهم حدوا وانتشروا بعد انقراض
الصورة المنفصلة وصار كل زمان ومكان ينعك فيه نور الاسلام يظهر وفيه وكان من اسباب
ظهورهم أنهم ظنوا ان الدين الاسلام ليس الا ما يقوله اولئك المتدعون ورواوا ذلك فاسد في
العقل فكان غلاتهم طاعتين في دين الاسلام بالكلية باليد واللسان كالخرقة اتيه اسباع بابل الخرفي
وقرأ مطعة الصبرين اتباع ابي سعيد الجنابي وغيرهم وأمام مقصدتهم وعقلا زعموا ان ما جاء
به محمد صلى الله تعالى عليه وسلم فيمن انخروا والصالح ما لا يمكن القدح فيه بل اعترفوا بحد اقهم
بما قاله ابن زينا وغيرهم من انهم يقرع العالم تاموس افضل من تاموس محمد صلى الله تعالى عليه
وسلم وكان هذا موجب عقولهم وفلسفتهم فانهم نظروا في ارباب النواميس من اليونان فراءوا ان
الناموس الذي جاءه موسى وعيسى اعظم من نواميس اولئك باهر عظيم ولهذا الساور تاموس
عيسى بن مريم عليه السلام على الروم انتقلوا عن الفلسفة اليونانية الى الدين المسيح وكان ارسطو
قبل المسيح بن مريم عليه السلام يهجو ثلثا ثمسة وكان وزير الاسكندر بن فيليس المقدوني
الذي غلب على القرس وهو الذي يورخه اليوم بالتاريخ الروي يورخه اليهود النصراني وليس
هذا الاسكندر هو ذا القرنين المذكور في القرآن كما يظن فظلمنا فممن الناس فان خلق كان
متقدما على هذا وذلك هو الذي ينبغي سدا بوج وما حوج وهذا المقدوني لم يصل الى السد
وذلك كان سلما وحدا وهذا المقدوني يمشرك هو اهل بلده اليونانيون كانوا مشركين
بعبدون الكواكب والوثان قد قيل ان اخروا لوهم كان هو بطليموس صاحب المجسطي

ما لا يكاد يستقصى وكذلك أتباع
 رؤس المذاهب التي ذهب اليها
 ذهب من أهل القلة وإن كان فيها
 حافها من البدع المختلفة للكتاب
 والسنة وإجماع سلف الأمة فيها
 أيضا من مخالفة العقل الصحيح
 ما لا يصلح إلا لله كتابه إلى الهدى
 الصواب وإلى الحق النظام وإلى
 القاسم الكمي وإلى علي وإلى
 هاشم وإلى الحسن البصري
 وأمثالهم وكذلك أتباع من هو
 أقرب إلى السنة من هؤلاء كتابه
 حسين الغبار وضار من عمر
 ومثل أبي عيسى محمد بن عيسى بن
 غوث الذي ناطر أجدن حبيل
 وشمل شخص الفرد الذي ناطر
 الشافعي وكذلك أتباع متكلمي
 أهل الأئمة كتابه إلى محمد عبد
 الله بن سعد بن كلاب وإلى عبد الله

(مطلب)

تاريخ الملاحدين المتفلسفة وغيرهم

محمد بن عبد الله بن كرام وأبى الحسن
علي بن اسمعيل الأضرى وغيرهم
بل هذا موجود في اتباع أئمة
الفقه وأئمة شيوخ العبادة
كأصحاب أبي حنيفة والشافعي
ومالك وأحمد وغيرهم تجد أحدهم
دائما يحد في كلامهم ما يراهو
طامعا وهو يتوقف في رد ذلك
لاعتقاده أن امامه أكل منه عقلا
وعلما ولا يحد أحدا من هؤلاء يقول
إذا تعارض قولى وقول متبوعى
فمنتهى قولى مطلقا لكنه إذا تين
له أحيانا الحق في نقض قول
متبوعه وإن نقضه أرج منه
فمنه لاعتقاده أن الخطأ حاز عليه

فكيف يجوز أن يقال إن في كتاب الله مستغسرة الصحة الثابتة عنه ما يلزم بدو عمر وسقته أنه باطل وأن
يكون كل من أشبه عليه شيء مما أخبره النبي صلى الله عليه وسلم قد مرأى على نص الرسول صلى الله عليه وسلم في أنه القاب التي ضل فيها

علم من دخل فيها يجرؤا على جفون الاستهزاء بهن في الله والاستهزاء بهن في الله وبسبل عديدة وأزلية كتبه مع علم كل أحد بصوره وتصغير في هذا الباب ويعلمون فيمن أصحابه وغير أصحابهم (٨٧) الاضطراب في الجملة النصوص الثابتة في الكتاب

والسنة لا يعارضها معقول قط ولا يعارضها الا ما فيه اشتبه واضطراب (٢) وما علم أنه حتى لا يعارضه ما فيه اضطراب واشتبه لم يعلم أنتم قبل نقول قولاً عاماً كما ان النصوص الثابتة عن الرسول صلى الله عليه وسلم لم يعارضها قط صريح معقول فضلاً عن أن يكون مقفلاً عليها وأما التي يعارضها شبهه وضالان منها على معان متشابهة وألفاظ مجمة هي وقم الاستفسار والبيان لظهر أن ما عارضها شبهه سوف سابقة لاراهين عقلية وبما وضع هذا (الوجه التاسع) وهو أن يقال القول بتقديم الإنسان لعقله على النصوص الثبوتية قول لا ينطبق وذلك لأن أهل الكلام والفلسفة المتأخرين المتأخرين فيما يسوقه عقليت كل منهم يقول أنه يعلم بضرورة العقل أو نظره نفسه وهذا من حيث الجملة معلوم فالفقهاء ومن أتبعهم من الشيعة يقولون إن أصلهم المتضمن في الصفات والتكذيب بالقدر الذي يسوقه التوحيد والعقل معلوم بالادلة العقلية القطعية وعما فهم من أصل الأبيات يقولون إن نقض ذلك معلوم بالادلة القطعية العقلية بل الطائفتان ومن ضاهاهما يقولون إن الكلام المحض هو ما يمكن علمه بالعقل المحرد بدون السمع كسنة الرؤية والكلام وخلق الأفعال وهذا هو الذي يجعلونه قطعيًا ويؤمنون

وانهم بعده انتقلوا الى دين المسيح فان التاموس الذي بعثه المسيح كان أعظم وأجل بل النصراني بعد أن غيروا دين المسيح وبدلوا هم أقرب الى الهدى ودين الحق من أولئك الفلاسفة الذين كانوا مشركين وشركاء أولئك الفلاسفة هما أوجب افساد دين المسيح كذا كذا متفق من أهل العلم قالوا كان أولئك يصدون الاصنام ويعبدون الشمس والقمر والكواكب ويصدقون لها والله تعالى أعياهم المسيح بدين الاسلام كما بعثنا الرسل بدين الاسلام وهو عبادة الله وحده لا شريك له قال تعالى وأسأل من أرسلنا من قبلك من رسلنا أحطنا من دين الرحمن ألهة يعبدون وقال تعالى وما أرسلنا من قبلك من رسول الا نوحي اليه أنه لا اله الا أنا فاعبدون وقال تعالى ولقد بعثنا في كل أمم رسولا ان اعبدوا الله واجتنبوا الطغوت فهم من هدى الله ومنهم من حق عليه الضلالة وقد أخبرنا الله تعالى عن نوح ابراهيم وموسى وغيرهم من الرسل والمؤمنين الذين من الحوار بين أتباعهم من كل الاسلام قال تعالى عن نوح عليه السلام كان كبر عليكم معاني وذكري بي ايات الله في الله توكلت فاجعوا أمرهم وشرككم ثم لا يكن أمرهم عليكم غمعة ثم افضوا الي ولا تتظنوا فان تولمتم فاستنكهم من اجرائنا جري الاعلى الله وأمرنا أن نكون من المسلمين وقال تعالى عن ابراهيم الخليل عليه الصلوة والسلام ومن رغب عن ملة ابراهيم الا من حقه نفسه ولقد اصطفى باني الدنيا لانه في الآخر من الصالحين اذ قال له رب أسلم قال أسلمت رب العالمين ووصى بها ابراهيم بنبيه ويعقوب باني ان الله اصطفى لكم الدين فلا تفرغوا الا اذ أنتم مسلمون وقال تعالى عن موسى عليه الصلوة والسلام يا قوم ان كنتم أممتم الله فطبعه توكلوا ان كنتم مسلمين وقال تعالى عن بلقيس ملكة نضى ونور يحكم بها النسيون الذين أسلموا الذين هادوا وقال تعالى عن بلقيس ملكة نضى وأسلمت مع سليمان فذهب العالين وقال تعالى عن الحوار بين واذا وحيت الى الحوار بين أن آمنوا ويرسلوا قالوا آتوا شهداءنا فاستمسكوا ولما كان المسيح صلوات الله عليه قد بعث بمبعثه المرسلون قبله من عبادة الله وحده لا شريك له وأهل لهم بعض ما كان حرم عليهم في التوراة وفي أتباعه على ملتهم عقول أقل من مائة سنة ثم ظهرت فيهم البع بعبادتهم لليهود وصاروا يصدقون خلافهم فغلوا في المسيح وأحلوا أشباحها وأحلوا الخنزير وغير ذلك وابتدعوا شركاء بسبب شرك الامم فان أولئك المشركين من اليونان والروم وغيرهم كانوا يصدقون الشمس والقمر والاذنات فنقلهم النصراني عن عبادة الاصنام المحسدة التي لاهل الى عبادة التماثيل المصورة في الكنائس وابتدعوا الصلاة الى المشرق فصاروا الى حيث تظهر الشمس والقمر والكواكب فاعتنوا بالصلاة عليها والصدود اليها من الصلواتها والصدود لها والمقصود أن النصراني بعد تدبيل دينهم كان تاموسم ودينهم خيرا من دين أولئك اليونان أتباع الفلاسفة فلماذا كان الفلاسفة الذين رأوا دين الاسلام يقولون ان تاموس مسمى الله تعالى عليه وسلم أفضل من جميع التواميس ورأوا أنه أفضل من تاموس النصراني والمجوس وغيرهم فلم يظنوا قد نزل محمد صلى الله عليه وسلم كالحسن أولئك الظهور والبرزخية من الفلاسفة ورأوا أن ما يقوله أولئك المتكلمون فيه ما يخالف صريح المعقول فطعنوا بذلك عليهم وصاروا يقولون من أنصف ولم يتعصب ولم يتبع الهوى لا يقول ما يقوله هؤلاء في المبدأ والمعاد وكان لهم أقوال

الخالف فيه وكل من طائفتي التي والاتباع فيهم من الذكوا العقل والمعرفة ما هم مخزون به على كثير من الناس وهذا يقول ان العقل الصريح يدل على النبي والآخر يقول العقل الصريح يدل على الاتبات وهم متنازعون في المسائل التي حلت عليها النصوص كسائل

الصفات والتقدير وأما المسائل المولدة كسنة الجوهر الفرد وعائل الاجسام وبقاها الاخرى وغير ذلك فخصها من النزاع بينهم ما يفلول استقصاها وكل منهم يدعي فيها القطع العقلي (٨٨) ثم كل من كان عن السنة ابعد كان النزاع والاختلاف بينهم في معقولاتهم

اعظم فلهذا اختلفوا كثيرا في المسائل المتكلمة اهل الانبياء وبين البصريين والقيصريين منهم من النزاع ما يطلول كروا البصريون اقرب الى السنة والانباء من البغداديين ولهذا امكن البصريون يثبتون كون الباري ميمما بصيرا مع كونه حائطا قدبرا ويشنون له الارادة ولا يوجبون الاصل في الدنيا يثبتون خبر الواحد والقيصريين ولا يثبتون المتعينين وغير ذلك فبين المشايخ والحسينية اتباع ابي الحسين البصري من النزاع ما هو معروف وأما الشعة فاعظم ففرقا واختلافها من المعرفة لكونهم ابعد عن السنة منهم حتى قيل انهم يبلغون اثنتي عشرة فرقة وأما الفلاسفة فلا يجتمعهم جامع بل هم اعظم اختلاف من جميع طوائف المسلمين واليهود والنصارى والفلسفة التي ذهب اليها الفارابي وابن سينا انما هي فلسفة المشائين اتباع ارسطو صاحب التعالم وينه وبين سلفه من النزاع والاختلاف ما يطلول وصفه فبين اتباعه من الخلاف ما يطلول وصفه وأما سائر طوائف الفلاسفة فلو حكى اختلافهم في علم الالهية وحده لكان اعظم من اختلاف كل طائفة من طوائف اهل القبلة واليهية علم رياضي حاسي هو من اصح علومهم فاذا كان هذا اختلافهم فيه فكيف باختلافهم في الطبيعيات او المنطق فكيف

فاسلف العقل اضا تلقوها من سلفهم الفلاسفة ورواوا ما رواه عن الرسل مخالفا ما سلكوا طريقهم الباطنية فقالوا ان الرسل لم تبين العلم والحقائق التي يقوم عليها البرهان في الامور العلمية فمنهم من قال ان الرسل علمت ذلك وما بينته ومنهم من يقول انها لم تعلم وانما كانوا يارعين في الحكمة العليمة دون الحكمة العلمية ولكن خاطبوا الجمهور بمطالب تخيلي خيل لهم في امر الاعيان بالله واليوم الآخر ما يتفهمه اعتقادهم في سبيلهم وان كان ذلك اعتقادا ماطلا لا يطاق الحقائق وهؤلاء المتطرفة لا يحوزون تأويل ذلك لان المقصود بذلك عندهم التفضيل والتأويل ناقض مقصوده وهم يقررون بالعبادات لكن يقولون مقصودها اصلاح اخلاق النفس وقد يقولون انها تسقط عن الخاصة العارفين بالحقائق فكانت بدعة وثلث المتكلمين مما اعانت الحاد هؤلاء المحدثين وقديس الكلام في كشف اسرارهم وبيان محققاتهم لصريح المعقول وصريح المنقول في غير هذا الموضع وذكر في غير هذا الموضع ان المعقولات الصريحة متوافقة لما اخبر به الرسل لان تناقض ذلك وينافي مواضع على ما يستوجب الاستثناء عن الطرق الباطلة للبدعة وما به يعلم ما وافق خبر الرسول وينان الطرق المصيبة في المعقول هي مطابقة لما اخبره الرسول مثل هذه الطرق وغيرها فانه يعلم صريح المعقول ان فاعل العالم اذا قيل انه علة تامة ازيلت علة التامة لتستلزم معلولها لم ان لا يتلف عنه في القدم شي من المعلول فلا يحدث عنه شي لا واسطة ولا بغير واسطة ويعتبر ان بصري علة للمفعول بعدم مفعول من غير ان يقوم به ما يصير علة لشي ففتح مع عمال احواله ان تختلف مفعولاه ويحدث منها شي وهذا مما لا ينزع فيه عاقل تصوره تصور واحد وحذاقهم يصرفون بهذا كاذ كره ان يرشد الحفيد او يعبد الله الرازي وغيرهما من ان صدور المتغيرات المختلفة عن الواحد البسيط مما تنكره العقول وكذلك اذا سمى موجبا لثبات وكذلك اذا قيل مؤثر تام التأثير في الازل او مرجع تام الترجيع في الازل او نحو ذلك وكذلك اذا قيل هو قادر مختار يستلزم وجوده مراد في الازل فانه اذا استلزم وجوده مراد في الازل لم ان لا يحدث شي من مراده فلا يحدث في العالم شي اذا لم يحدث شي الا ارادته فلو كانت ارادته ازيلت مستزمنة لوجود مراده ما هي في الازل لم ان لا يكون شي من المراتد حاد فلا يكون في العالم حادث وهو خلاف المشاهدة فهم لا يقولون ولا يقول عاقل انه علة تامة ازيلت لجميع معلولاتها ولا موجب ازيل لجميع العالم حتى اخصه ولا يقول احد ان جميع مرادهم في الازل بل يقولون ان اصول العالم كالاتفال والعناصر هي الازلية القديمة باعيانها وان الحركات والمولدات بدعية النوع او يقولون ان مواد هذا العالم كالجواهر الفردة والهوى وغير ذلك هي قديمة ازيلت باعيانها وهذا كله باطل اذ كان قدم شي من ذلك يستلزم ان يكون فاعله مستزما له في الازل سواء سمى موجبا لذاته في الازل او علة تامة قد عتستلزمة لمعلولها او قيل انه فاعل ارادته الازلية المستزمنة للمفعول المراد في الازل واذا قيل هو علة تامة لاصول العالم دون حوادثه وهو مراد ارادته ازيلت مستزمنة لاقتران مرادها بها في الازل لكن تلك الارادة الازلية المقارنة لمرادها انما تعلقت باصول العالم دون حوادثه قيل لهم هذا باطل من وجوه منها ان مقارنة المفعول المعين لفاعله لا سيما مقارنة ازاله او بداهة في صريح العقول بل وفي بداهة العقول بعد التصورات التامة واذا قالوا

بالالهييات واعتبر هذا بما ذكره ارباب المقالات عنهم في العلوم الرياضية والطبيعية كما نقله الاسعري في كتابه العلوم في مقالات غير الاسلاميين وما ذكره القاضي ابو بكر عنهم في كتابه في الحقائق فان في ذلك من الخلاف عنهم اعتناق ما ذكره

الشهرستاني وأمثاله عن محكوا مقالاتهم فكلامهم في العلم الرياضي الذي هو أصح علومهم العقلية قد اختلفوا فيه اختلافا لا يكاد يحصى ونفس الكتاب الذي اتفق عليه جمهورهم وهو كتاب الجسطي لبطليموس فيه (٨٩) قضايا كثيرة لا يقوم عليها دليل صحيح وفيه

قضايا بائناز عنه غيره فيها وفيه قضايا مبنية على ارضية مقولة عن غيره تقبل الخطأ والكذب وكذلك كلامهم في الطبيعيات في الجسم وهل هو مركب من المادّة والصورة أو الاجزاء التي لا تنقسم أو ليس مركب لامن هذا ولا من هذا وكثير من حذاق النظر حارفي هذه المسائل حتى اذ كيلة الطوائف كالي الحسين البصري وأبي المعالي الجويني وأبي عبد الله الخطيب حاروا في مسألة الجوهر الفرد فتوقفوا فيها تارة وان كانوا قد يحزمون بها أخرى فان الواحد من هؤلاء تارة يحزمون بالقولين المتناقضين في كتابين أو كتاب واحد وتارة يحارونهم بدعواهم أن القول الذي يقولونه قطعي برهاني عقلي لا يحتمل النقص وهذا كثير في مسائل الهيئة ونحوها من الرياضيات وفي أحكام الجسم وغيره من الطبيعيات فما الظن بالعلم الالهي وأساطين الفلسفة يزعمون أنهم لا يصلون فيه الى اليقين وانما يتكلمون فيه بالاولى والآخرى والاخلاق وأكثر الفضلاء العارفين بالكلام والفلسفة بل وبالتصوف الذين لم يحققوا ما لهمه الرسول تحديهم فيصلي كما أنشد الشهرستاني في أول كتابه لما قال قد انشأنا في من اشارت غنم وطاعة من أن أجمع له من مشكلات الأصول ما أشكل على ذوى العقول ولعله استعجز داوود ونفع في غيرهم

المعلوم الضرورية لا يجمع على بعد ما لم تنف من العقلاء الذين لا يجوز عليهم التواطؤ على الكذب قبل لهم لأجر هذا القول لم يتفق عليه طائفتان من العقلاء من غير توافق بل جاحلوا العقلاء من الاولين والآخرين ينكرون غاية الإنكار وانما قاله طائفة أخذت ببعض من بعض على سبيل موافاة بعضهم لبعض وتلق بعضهم عن بعض ومع الموافاة يجوز الموافاة على كذب الكذب وعلى الأمور المشبهة كذلك أذهب الباطلة التي يعلم فسادها بالضرورة وقد توارثها طائفة تلقاها بعضهم عن بعض بخلاف الأقوال التي يقر بها الناس من غير موافاة فتلك لا يكون منها ما يعلم فسادها بسببها العقل ولهذا كثر في عامة أقوال الكفار وأهل البدع من المشركين والنصارى والرافضة والجهنية وغيرهم ما يعلم فسادها بضرورة العقل ولكن فله طائفة تلقاها بعضهم عن بعض ومنها أن يقال لو كان هذا احتمالا متع حدود الحوادث في العالم جلة ولم يكن للحوادث محدث أصلا وهذا من أظهر ما يعلم فسادها بضرورة العقل (١) فان العلة اذا كانت تامة أزلية تقارن تمام معلولها وكان ما يحدث غير معلول لتمامه كان قد تأخر المعلول أو بعض المعلول عن علة التامة والعلة التامة لا يجوز أن يتأخر عنها لا معلولها ولا بعض معلولها فكل ما حدث لا يحدث عن علة تامة أزلية وأوجب الوجود عندهم علة تامة أزلية فيلزم أن لا يحدث عنه حادث لا بواسطة ولا بغير واسطة وما يعتذرون به في هذا المكان من قولهم انما تأخرت الحوادث لتأخر الاستعداد ونحوه من أفسد الأقوال فان هذا انما يمكن أن يقال فيما يكون علة وجوده غير علة استعداده وقوله كما يحدث عن الشمس قائما تارة وتلين وترطب كاتلين النار بعد يسبها بسبب ما يحصل فيها من الرطوبة فتصعب الرطوبة المائنة والصفوة الشمسية فتصعب النار وتلين وتارة تحقّف وتيسر كما يحصل بالنار بعد تسبها في نفسه فانها تقطع عنها الاستعداد من الرطوبة فتصعب حرارة فتفعل في رطوبة من غير ما مدد فتصعبها كما تحقّف الشمس والنار وغيرها لتعريف ذلك من الاجسام الرطبة والمقصود أنه في مثل ذلك قد يتأخر فعل الفاعل لعدم استعداد القابل ولوقدر أن ما يعنونه من العقل الفعالة حقيقة لكان تأخره فيضحي فتعدد القوابل من هذا الباب وأما واجب الوجود الفاعل لكل ما سواه الذي لا يتوقف فاعله على أمر آخر من غيره لا اعتداد ولا امداد ولا قبول ولا غير ذلك بل بنفسه المستلزم لتفعله فلو قدر أنه علة تامة أزلية لتوجب أن يقارن بمعلوله كله ولا يتأخر عنه شيء من مفعولاته وإذا تأخر شيء من مفعولاته ولو كان مفعولا بواسطة علم أنه لم يكن علة تامة في الازل وأنه صار علة بعد أن لم يكن وإذا قيل الحركة الفلكية هي سبب حدوث الحوادث قيل وهذا أيضا ما يعلم بطلانه فان الحركة الحادثة شيأ بعشي فتعني أن يكون الموجب للعلة تامة أزلية فان هذه يقارن تمام معلولها ألا وأبدا والحركة كالحادثة شيأ بعشي فتعني أن تكون مقارنة لعلة في الازل فعمل أن الموجب لحدها ليس علة تامة أزلية بل لابد أن يكون الرب متعظا بفعال تقوم به شيأ بعشي بسبب ما يقرب به يحدث عنه ما يحدث مثل مشتبه القائمة بذاته وكلها القائمة بذاته وأفعال الاختيارية القائمة بذاته ومنها الحوادث بعد ذلك لا بد لها من محدث وتعين أن يحدث لها غيره لانه لا ريب غيره ولا أن القول في ذلك المحدث كالقول فيه امان أن يكون علة تامة في الازل واما أن لا يكون ويعود التقسيم وإذا قالوا انما تأخر الثاني لتأخر حدوث القوابل والشروط التي بها قبل الفرض (١) قوله فان العلة اذا كانت الخ كذا في أصله ولعل في الكلام نقصا تأمل وحرر كتبه مصححه

وأشد أبعاد الله الرأى في غير موضع من كتبه مثل كتاب الحسام الذات لما ذكر أن هذا العلم أشرف العلوم وأنه ثلاث مقادير العلم الذات والصفات والأفعال وعلى كل مقام (٩٠) عقدة فعمل الذات عليه عقد عمل الوجود هو الماهية أو ذات على الماهية

وعلم الصفات عليه عقد هل الصفات زائدة على الذات أم لا وعلم الأفعال عليه عقد هل الفعل مقدر لذات أو متأخر عنها ثم قال ومن الذي وصل إلى هذا الباب أو ذاق من هذا الشراب ثم أشد نهاية لإقدام العقول عقل أو كرسى العالين مثللال وأرواحنا في حشمتين جسوننا وحاصل دنيا الأذى وبوال ولم نستفد من بحثنا طول عمرنا سوى أن جحنا فقل قال وقالوا لقد تأملت الطرق الكلامية والنائج الفلسفية فأزيتها تشقى عسلا ولا ترى غسلا ورأيت أقرب الطرق طريقه القرآن أقرأ في الآيات الرحمن على العرش استوى اليه يصعد الكلم الطيب والعمل الصالح يرفعه وأقرأ في التني ليس كمثل شيء ولا يحيطون به علما هل تعلمه سبيا ومن جرب مثل تجربتي عرف مثل معرفتي وكان ابن أبي الحديد من فضلاء الشعة المعتزلة المتفلسفة وله أشعار في هذا الباب كقوله فيلأ غلظة الفكر حار امرى وانقضى عمرى سائر فيك العقول فما رجحت إلا أنى السفر فلي الله إلا أنى رهوا أنك المعروف بالنظر كذبوا إن الذي ذكروا خارج عن قوة البشر هذا مع انشاده

وحدثنا لو دخلت في الرافقت (١) للذين هم قد كنت ممن يحبه وأقنيت عمرى في علوم كثيرة و ما يفيض الأرضاء وقربه (١) لام الذين المشددة حرفان أولهما للشر الأول والثاني والثالث في كتبه معص

لا يتقدم

أما قسم من كان فنانا مجابدا • سيكرم مشاؤه ويعلب شره • أما قسم من الخليل وزوجه • وقومهم في الدين انجل خطبه
 وآية حب الصب أن يعذب الأسي • لذا كان من هو على يصبه (٩١)

ولهذا نجد أبا حامد مع فرط ذكائه
 وتأله ومعرفة بالكلام الفلسفة
 وسلكه طريق الزهد والرياضة
 والتصوف ينتهي في هذه المسائل
 إلى الوصف ويجعل في آخر أمره على
 طريقة أهل الكنف وإن كان بعد
 ذلك رجوع إلى طريقة أهل الحديث
 ومات وهو يشتغل في صحيح
 البخاري والحدائق بطول أن تلك
 الطريقة التي يجعل عليها الأصول
 إلى المطلوب ولهذا المأني على
 قول التفات من سلك هذه الطريق
 كان عربيا وابن سبين وإن
 الفاضل وصاحب خلع التعلين
 والتسلي وأمثالهم وصلوا إلى
 ما يعلم فساد العقل والدين مع
 دعواهم أنهم أئمة المحققين ولهذا
 نجد أبا حامد في مناظرته للفلاسفة
 أنما يظلم طرفهم ولا يثبت
 طريقة معينة بل هو كما قال
 ناطرهم ويصفي مع كلام الأشعرية
 ثارة بكلام المستزلة وثارة بكلام
 الكرامة وثارة بطريق الواقفة
 وهذه الطريق هي الغالب عليه في
 منتهى كلامه وأما الطريقة
 النبوية السنية السلفية الحميدة
 الشرعية فأنما يناظرهم بها من
 كان خبير بها أو بأقوالهم التي
 تناقضها فيعلم حيث شذ فساد
 أقوالهم بالمعقول الصريح المطابق
 للقول الصحيح وهكذا كل من
 أعين في معرفة هذه الكلمات
 والفلسفات التي تعارض بها
 المتصوص من غير معرفة تامة
 بالتصوص ولو أزمها وكال معرفة

لا يتقدم عليها زمانا فتمتعت أن يكون في العالم ما يسبق الحوادث فتمتعت أن يكون شيء منه قد بدا
 أزليا سابقا للحوادث • وحينئذ فالبدع شيء منه تمتعت أن يبدعه بدون ابداع لوازمه ولو أزمه تمتعت
 بوجوده في الازل فتمتعت بوجود شيء منه في الازل • فلذا قيل فهو على تامة أزلية لفق لمع حركته
 لزمن أن يكون على أزلية تامة لفق لمع حركته فتكون حركته أزلية والحركة لا توجد إلا بشيء
 فتبا فتمتعت أن يكون جمع حركته أزلية • فإن قيل هو على تامة أزلية لفق لمع حركته
 احتاجت حركته إلى مبدع آخر غيره • وإن قيل هو على الحركة شيئا بعد شيء لم يكن على تامة
 الحركة في الازل لكن يصير على تامة لشيء منها بحسب وجوده فتكون عليه وفاعليته وإرادته
 حادثة بعد أن لم تكن فتمتعت أن يكون على تامة في الازل • وهذا القول ظاهر لا نزاع فيه من
 فهمه وهو مما يبين امتناع كونه على تامة أزلية لكل موجود وامتناع كونه على تامة لفق لمع
 حركته الدائمة • وهم يقولون أنه في الازل على لكل موجود بل يقولون أنه في الازل على لما كان
 قديما بعينه كالافلاك • وهو دائما على تنوع الحوادث فيصير على تامة للحادث المعين بعد أن لم يكن
 على تامة فهذا حقيقة قولهم • فقال لهم كونه يصير على تامة لشيء بعد أن لم يكن على من غير
 أمر يحدث منه مجتمع لذاته لأنه لا يحدث للحوادث سواء مجتمع أن غيره يحدث فاعليته وكونه على
 فلا يحدث كونه فاعلا للمعين إلا هو فيلزم أن يكون هو الحادث لكونه على للمعين وفاعله • وهذه
 الفاعلية كانت بعد أن لم تكن فتمتعت أن تكون حادثة عن على تامة أزلية لأن العلة الأزلية
 يقارن لها علوها • فتبين أنه تمتعت أن يصير فاعلا لشيء بعد أن لم يكن مع القول بأنه لم ير على تامة
 أزلية • وأنه لا بد أن يقوم به من الأحوال ما يوجب كونه فاعلا لما يحدث عنه من الحوادث
 سواء أحدثت بواسطة أو بغير واسطة • وأما هذا فقدر أنه كما يقولون حاله قبل أن يحدث المعين
 ومع أحداث المعين • وبعد أحداث المعين سواء استمر أحداث المعين فتمتعت أحداث شيء • وأما
 فلم يكن أحداثه إلا لا بل أولى من أحداثه الثاني ولا يخصيص الأول بقدره ووصفه بأولى من
 الثاني إذا كان الفاعل لم يكن قط منه سبب يوجب التخصص لا بقدره ولا وصفه ولا غير ذلك
 وهم أنكروا على من قال من التنازع لأنه فعل بعد أن لم يكن • وقالوا العقل الصريح يعلم أن من
 فعل بعد أن لم يكن فاعلا فلا بد أن يتجده لإما قدرة وإما ارادة وإما علم وإما زوال مانع وإما
 سبب ما • فيقال لهم والعقل الصريح يعلم أن من فعل هذا الحادث بعد أن لم يكن فاعله فلا بد
 أن يتجده سبب اقتضى فعله فأنتم أنكرتم على غيركم ابتداء الفعل بلا سبب والتزمتم دوام
 المفعولات الحادثه بلا سبب فكان التزمتم من حدوث الحوادث بلا سبب أعظم مما نعتبوه
 بل قولكم مستزمن أنه فاعل الحوادث ابتداء بل يحدث بلا فاعل • فإن الموجب للحوادث عندكم
 هو حركة الفلك وحركة القلب حركة نفسانية تصرف بها يحدث لها من التصورات والآراء
 المتعاقبة وإن كانت تابعة لتصور كلي وإرادة كلية • ثم ثالث التصورات والآراء والحركات
 تحدث بلا يحدث لها أصلا على قولكم لأن واجب الوجود عندكم ليس فمما يوجب فعلا حادثا
 أصلا بل حاله قبل الحادث وبعد معه سواء • وكون الفاعل يفعل الأمور الحادثه لا يتصل به
 أن حاله قبل وبعد معه سواء • وإذا قيل تغير فعله لتغير المفعولات قبل فعله أن كان هو المفعولات
 عندكم كما يقولوه ابن سينا ونحوه من جهة الفلاسفة نقلة الصفات والأفعال فالتغير هو

بما فيها وبالأقوال التي تناقضها فله ليدل إلى يقين يطمح إليه وأنما يفيد الشك والخيال قبل هؤلاء الفضلاء الحذاق الذين يتحون أن
 النصوص عرضها من معقولاتهم ما يجب تقديمه تجددهم حيارى في أصول مسائل الأهلين (١) هنا يباين بأصل الهامش بعد الشعر

حق مسئلة وجود الرب تعالى وحقيقته صار واقعا حادثة واجبة ان يتناقض هذا كاستفاض الرأى وان يتوقف هذا كوقف
الامدى ويذكرون عدة اقوال برعون ان (٩٢) الحق ينصرفها وهي كلها باطله وقد سكت عن طائفتين رؤس أهل

الكلام انهم كانوا يقولون بتكافؤ
الادلة وان الادلة قد تكافأت
من الجانبين حتى لا يصرف الحق
من الباطل ومعلوم ان هذا انما
قالوه قياسا سلكوه من الادلة
وحكى ان بعض الاذكياء وكان
قد قرأ على شخص هو امام بلده
ومن افضل اهل زمانه فى الكلام
والفلسفة وهو ابن واصل الجوى
انه قال اضطلع على فرائى
واضع المفسدة على وجهى واقابل
بين أدلة هؤلاء وأدلة هؤلاء
يطلع القمر ولم يترجى عندى شئ
ولهذا اتبى أمره الى كثرة النظر
فى الهيئة لكونه تين ففهم من
العلم ما يتبينه فى العلوم الالهية
ولهذا نجد كثيرا من هؤلاء
يتبينه الهدى فى طريقه تكس
على عقبه فاستغل باتباع شهوات
التي فى بطنه وفرجه أو ربهته
وماله ونحو ذلك لعدم العلم واليقين
الذى يطعن الله قلبه وينشرح
له صدره وفى الحديث المأثور عن
النبي صلى الله عليه وسلم ان اخوف
ما اخاف عليكم شهوات النى فى
بطونكم وفروجكم ومضلات
الفتن وهؤلاء المعرضون عن
طريقة النبوة السلفية مجتمع
فيهم هذا وهذا اتباع شهوات
التي ومضلات الفتن فكيف
فيهم من الضلال والتي بقدر
ما خرجوا عن الطريق الدوبت
اقتصر سوره ولهذا أمرنا الله ان
نقول فى كل صلاة اهدنا الصراط

المستقيم صراط الذين انعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين وقد صرح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال عليه
اليهود مغضوب عليهم والنصارى ضالون ولكن يقول احذر واقفة العالم الضال والعايا بالباطل فان قننتهم ما تنسب لكل مقتون فكيف

إذا اجتمع في الرجل الضلال والقبور ولو جعت ما بلغت في هذا البر عن أعيان هؤلاء كفلا وفلان لكان شيئا كثيرا وما لم يلق من حينهم وشكهم أكثر وأكثر وذلك لأن الهدي هو فيما بعث الله به (٩٣) رسوله فمن أعرض عنه لم يكن مهتديا فكيف

عن عارضه عما يناقسه وقدم مناقضه عليه قال تعالى لما أخط آدم قال اهبطا منها جميعا بعضكم لبعض عدو فلما بأنيتكم مني هدى فمن اتبع هداي فلا يضل ولا يفتي ومن أعرض عن ذكري فإن له معيشتا ضنكنا ونحشره يوم القيامة أجمع قال رب لم حشرني أجمع وقد كنت نصيرا قال كذبت أنتك آياتنا فسيتها وكذبت اليوم تنسى قال ابن عباس رضى الله عنهما تكفل الله لن قرأ القرآن وعمل عابه أن لا يضل في الدنيا ولا يشقى في الآخرة ثم قرأ هذه الآية وقوله تعالى ومن أعرض عن ذكري يتناول الذكر الذي أنزله وهو الهدي التي جاءت به الرسل كما قال تعالى في آخر الكلام كذبت أنتك آياتنا فسيتها أى تركت اتباعها وأقبل عابها فمن طلب الهدي بغير القرآن ضل ومن اعتز بغير الله ضل قال تعالى اتبعوا ما أنزل اليكم من ربكم وقال ولا تبغوا السبل فتفرق بكم عن سبيله وفي حديث على رضى الله عنه النير واه التريزى ور واه أو فعيم من عدة طرق عن على عن النبي صلى الله عليه وسلم لما قال اتبعوا سبيلكم وخبر ما بعدكم وحكم ما بينكم وهو الفصل ليس بالهزل من تركه من جبار قصمه الله ومن ابتغى الهدى في غيره أضله الله وهو حبل الله المتين وهو

عليه تفصيلا انتهى به لكن غاية ما يقوله أنه على تأمة أنزله لما كان قد بعث من العالم كالافلاك الأولى ما يحدث فيه فأتيا بصير على تأمة عند حدوثه ويقولون ان حدوث الأولى شرط في حدوث الثاني كالمشي الذي يقع أرضا بعد أرض وكحركة الشمس التي تقطع المسافة بعد مسافة فالمحرك لا يقطع المسافة الثانية حتى يقطع الأولى فمقطع الأولى بحركته شرط في قطع الثانية بحركته والعلة التامة لقطع الثانية انما وجدت بعد الأولى وهذا غاية ما يقوله ويصرون عنه بعبارة فتارة يقولون فبعض العلة الأولى والمبدأ الأولى أو واجب الوجود وهو الله تعالى دائم لكن يتأخر لحصل الاستعداد والقابل وسبب الاستعداد والقابل عند كثير منهم أو أكثرهم هو حركة الفلك فليس عنده هؤلاء سبب لتغير العالم الا حركة الفلك كما يقوله ابن سينا وأمثاله وهذا هو المعروف عند أصحاب ارسطو وأما آخرون أعلى من هؤلاء كابي البركات وغيره فيقولون بل بسبب التغيرات ما يقوم بذات الرب من ارادات متجددة بل ومن ادرا كنت كما قد بسطه في كتابه المعتبر فأولئك كمن سينا وأمثاله يقولون هو بنفسه على تأمة أنزله للعالم بعينه من الحوادث المتجددة وان الحادث الأول كان شرطاً لأخذ القابل للحادث الثاني وهذا القول في غاية الفساد وهو إضافي غاية المناقضة لاصولهم وذلك أن علة الحادث الثاني لا بد أن تكون بتمامها موجودة عند وجوده عند الحادث الثاني لم يتجدد لفاعل الأولى أمر به بفعل الاعداء الأول ويجرد عدم الأولى لم يوجب عندهم الفاعل لا قدره ولا ارادته ولا غير ذلك فان الأولى عندهم لا يقوم بشئ من الصفات والأفعال ولا له أحوال مستوعبة أصلا فكيف يتصور أن يصدر عنه الثاني بصدان كان صدوره ممنهنا منه وعلته لم يتجدد الا أمر عدى له بوجبه زيادة قدرة ولا ارادة ولا علم ولا غير ذلك وهذا بخلاف ما يحتلونه من حركة الانسان وغيره من الحركات بالارادة بالطبع فان المحرك اذا قطع المسافة الأولى صار له من القدرة ما يمكنه من قبل ذلك وحصل عنده من الارادة ما يمكنه من قبل ذلك كما يجدد الانسان من نفسه اذا مضى فله يمد من نفسه بجزء من قطع المسافة البعيدة حتى يصل اليها هو وقيل وصوره عازم على قطعها اذا وصل ليس هو مريدا في هذه الحال لقطعها في هذه الحال فاذا وصل اليها صار مريدا لقطعها فادعى قطعها وعند الارادة الجازمة والقدرة التامة يجب وجود المراد فحينئذ تقطع لا يجرد عدم الحركة التي بها قطع الأولى بل لم يتجدد من القدرة والارادة وهذا التعدد المتقضى به هو ما في نفسه من الارادة الكلية والاستعداد للقدرة وكان قطع الأولى مانعا من ذلك فلما زال المانع عمل المتقضى على مقتضى ارادته وقدرته قطع المسافة وهكذا حركة الشمس والكواكب لاسما هوهم نزل يتجدد في قوة وقبل ذلك لم يكن فيه ذلك وكذلك حركة الشمس والكواكب لاسما هوهم يقولون ان حركتها اختيارية لما يتجدد لها من التصورات الجزئية والارادات الجزئية التي تحدث شيئا فشيئا هكذا صرح بها أئمتهم ارسطو وغيره فان حركتها عندهم نفسية فالمتقضى التام للجزء الثاني من الحركة انما وجد عندها لم يكن المتقضى التام موجودا قبل وهو قائم بنفس المحرك أو المحرك وهو النفس التي يتجدد لها تصورات وارادات جزئية وقوت جزئية يتحرك لها شيئا بعد شئ كحركة الماشي فلا يمكنه أن يتركها ويحركها ولا يتحرك كما قبل الحركة كمن بعدها سواء والحركة تصدر عنه شيئا فشيئا فان هذا لا يوجد والعقل الصريح يجعل

الذكر الحكيم وهو الصراط المستقيم وهو الذي لا تزغ به الأهواء ولا تنبسه الألسن ولا يخلق عن كثرة الرد ولا تنقضي عجايبه ولا تشبع منه العلماء من قال به صدق ومن عمل به أجر ومن حكم به عدل ومن دعا إليه هدى إلى صراط مستقيم وهذا مبسوط في غير

هذا الموضع والقصد هنا التيسير على المتوسّع في النظر من أن يمرض عن كتب الله تعالى ويعارضونها بأنهم معقولون لهم يمكن
هناك أمر مضبوط يحصل لهم يعلم ولا عدى (٩٤) فإن الذين سلوكوا هذه السبل كلهم يتضرعون أنفسهم بما يجب حيرته

ذلك فإن الحدوث لا يحدث إلا بعد حدوث موجه التام وهو علته التامة وإن شئت قلت
لا يرجع إلا إذا وحدث معه التام المستزج والمطلوب يقولون ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن
فاخرجة الثانية لو كان مرجح التام حاصل عند الأولي واجب حصوله عند الأولي بل انما يتم
حصوله عند حصول المرجح التام لما مقترنة بغير الزمان أو متصلة به في الزمان وإذا كان
المرجح التام لا بد أن يحصل بعد أن لا يكون حاصل فلا بد أن يحصل للحدث سبب حادث يجب أن
يصير حادثا بعد أن لم تكن حادثه وكذلك السبب الحادث لا بد أن يحصل له سبب حادث
يصير به علة تامة لسبب الأول القريب من الحركة وإن كان الفاعل له إرادة تامة تامة كلية
لما يحدث شيئا بعينه فذلك وحده لا يكفي بل لا بد من إرادة أخرى غير تلك الحادث يقولون كل علة
الإنسان في نفسه إذا سعى في فعل أو غيره إلى حكمة أو غيرها فلا ريب أن المقضى العام ما إرادة
أو غيرها فاد يكون مقتضاه عاما مطلقا لكن يتأخر لآخر الاستعدادات والقوابل إذا كانت من
غيره كما في طالع الشمس فانه من جهة انقض عام لكن يتوقف على استعداد من القوابل
وارتقاء الواقع ولهذا يختلف تأثيرها ويتأخر بحسب القوابل والشروط وتلك ليست منها
وكذلك هم يقولون ان العقل الفاعل دائم الفعوض عنه بفيض كل ما في العالم من الصورة
التفانية والجمانية فنه تفيض العلوم والأزادات وغيرها ذلك وهو عند مذهب كل ما تحت
ذلك القدر لكن ليس مستقلا عندهم بل فيضه يتوقف على حصول الاستعدادات والقوابل التي
تحصل بحركة الأضلاع وتلك الحركات التي فوق ذلك القدر ليست منه بل من غيره وهذا العقل
عندهم هورب البشر ومنه بفيض الوحي والألهام وقد يسمونه جبريل وقد يحصلون جبريل ما قام
بنفس التي من الصورة الخالية وهذا كله من أبطل الباطل كما قد بسط في موضعه لكن
المقصود هنا أنهم يقولون فيض واجب الوجود بفيض العقل الفاعل وفيض الشمس وهو غيبيل
باطل لأن المفيض هنالك مستقلا بفيض بل فيضه متوقف على ما بعد غيره من الاستعداد
والقول واحدات غيره من فعل غيره فأما رب العالمين فهم يقولون ان لا شيء بل في الفعوض
ولا يتوقف شيء من فيضه على فصل من غيره بل هورب القابل والمقول ورب المستعد والمستعد
له ومنه الأعداد ومنه الأعداد فإذا قالوا بعد هذا انه علة تامة أزلية وان فيضه عام لكنه
يتوقف على حدوث القوابل والاستعدادات لما يحدث الاشكال الفلكية والاتصالات
الكوكبية وإما بعين ذلك قيل لهم ان قلمه هو علة أزلية لهذا الحدوث ثم وجود في الأزل وان
قلمه لا يصير علة تامة لا يحدث القوابل قيل لكم فلا كان حدوث القوابل منه فهو الحادث
لها جميعا فقول لحدانها لا يمكن علة تامة لهذا ولا لهذا (١) ثم احدا منهما جعل القابل
والمقول فإذا كان احدا منهما بدون تحدثي ثم ان يكون لم يزل علة تامة لها أو يصير علة
تامة لهما فيزمنهما مقدم هذين الحادثين وما عدهما فان لم يزل عليهما لم قدمهما وان لم يحدث
لزم عدهما وأتم يحصلون علة هذين الحادثين حدثت بعد أن لم تكن أي حدثت بتأثيرها بعد
أن لم تكن وليس هنائي أو يجب حدوث التام فان الفاعل التام حاله بعد التام وحاله قبل
التام سواء فنتج أن يكون علة تامة في احدي الحالتين دون الأخرى وكل ما يقدره من مابه
حصل تمام العلة هو أيضا حادث عن الأول حقيقة قولكم أن حدوث العالم يحدث عن نفسه انه
(١) قوله ثم احدا منهما الخ كذا في الاصل ولا تخالو العبارة من شيء فان الاصل مقبم كتيبه معصمه

وشك والمطلوبون شهدون عليه
ذلك فثبت بشهادته وإقراره على
نفسه وشهادة السبلن الذين هم
شهادته الله في الارض أنه لم يظفر
من أعرض عن الكتاب وعارضه
بما يناقضه يقين بطلان له ولا
معرفة يمكن به قلله والذين ادعوا
في بعض المسائل أن لهم معقولا
صريحا يناقض الكتاب فالهيم
آخرون من ذوي المعقولات فقالوا
ان قول هؤلاء معلوم بطلان بصريح
المعقول فصار ما يدعي معارضة
الكتاب من المعقول ليس فيه ما
يجزم بأنه معقول صحيح لما شهدته
أهله عليه وشهادة الامة وأما
بظهور تناقضهم ظهورا
لا ريب في قول المعارضة آخرين
من أهل هذه المعقولات لهم بل
من يبر ما يعارضون به الشرع
من العقليات وحينئذ بما يعلم
بالعقل الصريح بطلانه والناس
إذا تنازعوا في المعقول لم يكن
قول طائفة لها مذهب حجة على
أخرى بل يرجع في ذلك إلى الفطر
السليمة التي لم تغير باعتقاد غير
فطرها ولا هو فاستمع حينئذ
أن يعتمد على ما يعارض الكتاب
من الأقوال التي يسمونها معقولات
وان كان ذلك قد ألتته طائفة
كبيرة فطائفة طائفة كبيرة لها ولم
يبق الآن يقال إن كل إنسان له
عقل فمتعد على عقل نفسه وما
وجد معارضا لأقوال الرسول
صلى الله عليه وسلم من رأيه خالفه
وقدم رأيه على نصوص الانبياء

صوات الله وسلامه عليهم ومعلوم ان هذا أكثر ضلالا واضطرابا فإذا كان حول النظر وأساطين الفلسفة
الذين بلغوا في ذلك كاهو النظر إلى الغاية وهم إليهم ونهارهم يكسحون في معرفة هذه العقليات ثم لم يوافقها إلى معقول صريح يناقض

الكتاب بل الى الحرة والرتب واما الى اختلاف بين الاحزاب فكيف غير هؤلاء من لم يبلغ مبلغهم في الفهم والا كدوم عرفنا ان هؤلاء
من العقليات فهذا وامثله مما يبين ان من أعرض عن الكتاب (٩٥) وعارضه بما ينقضه لم يعارضه الا بما هو سهل بسيط

أو سهل مركب فالاول كسر اب
بقية بحسبه الثلثان ما حق
اذا جعل لم يحسب شيئا ووجد الله عنده
فوقه حسابا والتفسير مع الحساب
والثاني كلمات في بحر لم يحسب
موج من فوقه موج من فوقه
حساب ثلثات بعضها فوق بعض
اذا خرج يد لم يكد رها ومن لم
يحصل الله نوراً غلبه من نور
وأعقاب القرآن والاعيان في نور
على نور قال تعالى وكذلك أوحينا
اليك روحا من أمرونا ما كنت
تدري ما الكتاب ولا الاعيان ولكن
جعلناه نورا نهدى به من نشاء
من عبادنا وانك لتهدي الى صراط
مستقيم صراط الله الذي
ما في السموات وما في الارض الا
الى الله تصير الامور وقال تعالى
الله نور السموات والارض مثل
نوره الى آخر الآية وقال تعالى
فالذين آمنوا به وعزروه ونصروه
واتبعوا النور الذي أنزل معناه
اولئك هم المفلحون فاهل الجهل
البسيط منهم اهل الشك والحيرة
من هؤلاء المعارضين للكتاب
المرضى عنسه واهل الجهل
الباطل التي يزعمون انها عقليات
وأخرون ممن يعارضهم يقول
الناقض لتلك الاقوال هو
العقلات ومعلوم انه حثيبي
فساد احد الاعتقادين أو كليهما
والغالب فساد كلا الاعتقادين
لما بهما من الاجال والانتباه
وأن الحق يكون فيه تفصيل بين

لم يزل عليه تامة أوسع انه لم يصرفه تامة مع أن العلة التامة انما تكون تامة عندهم لو اهل الاول
ولا بعد وهذا يقتضي عدم الحوادث أو قدم الحوادث وكلاهما مخالف للناحية ولهذا كان
حقيقة قولهم أن الحوادث تحدث بلا محدث وقولهم في حركة الفلك يشبه قول القدرية في
حركة الحيوان فالحادثة تقول الحيوان قادر مراد والله يفعل بدونه سبب أو سبب الفعل
بل مع كون نسبة الاسباب الموجبة للحدث الى هذا الحادث وهذا الحادث سواء فان عندهم كل
ما يؤمن به المؤمن ويطيع به المطيع قد حصل لكل من أمر بالايمان والطاعة لكن المؤمن
المطيع يرجح الايمان والطاعة بدونه سبب اختصاص يحصل الرعيان والكافر بالعكس وهكذا
يقول هؤلاء في حركة الفلك انه بقدره دائما ارادته وقدرته من غير سبب أو سبب كونه مرادا
قادر مع أن ارادته وقدرته وحركته حدث بعد ان لم تكن حادثة من غير سبب أو سبب كونه مرادا
قد حصل الممكن بدون المرجح التام الذي أو جبر بجماعه وحصل الحادث بدون السبب التام
الذي أو جبر حدوثه ثم انهم ينكرون على القدر يقولون ان القدر يرجح أحد مقدوريه بلا
مرجع بل ارادة هؤلاء يقولون ما هو أبلغ من ذلك في حركة الفلك وهو ناقض أصولهم
الصحيحة فاذا كانوا يسلمون أن الارادات الحادثة والحركات الحادثة لا تحدث الا بسبب
وجب حدوثها فله عند كمال السبب يجب حدوثها عند نقصه ينتج حدوثها علما أن ما قالوا في
قدم العالم وسبب الحوادث باطل فله ليس فوق الفلك عندهم سبب يجب حدوث ما يحدثه
من التصورات والارادات الامن جنس ما يتلوق التقدير الى واجب الوجود ومعلوم أن ما كان
بالقوة لا يخرج الى الفعل الا بخرج فلا بد ان يكون فوق الفلك ما يجب حدوث حركته وما
يذكره ارسطو وأتبعه أن الاول هو محرك الفلك حركة المشوق لما يشوقه وان الفلك يقره
للتشبه به وأنه بذلك علم الملل وبه قوام الفلك اذا كان قوام الفلك بحركته وقوام حركته بدارته
وشوقه وقيام ارادته وشوقه وجود المحبوب السابق المراد الذي تحركه لتشبه به فهذا الكلام
مع ما فيه من الكلام الباطل الذي يبين في غير هذا الموضع غايته اثبات العلة الغائية لحركة الفلك
ليس فيه بيان العلة الفاعلة لحركته الا ان يقولوا هو المحدث لتصورات حركته من غير احتياج
الى واجب الوجود والى العلة الاولى فيكونه فاعلا للفلك كأن المحب العاشق لا يحتاج الى
المحبوب المشوق من جهة كونه فاعلا لحركته اليه بل من جهة كونه هو المراد المطلوب للحركة
وهذا اقول باستغناء المحرك الحادثة والمحرك عن رب العالمين وانه لا يفعل شيئا من هذه
الحوادث ولا هو رها فان قالوا مع ذلك فانه لم يدع الفلك بل هو قدوم واجب الوجود بنفسه لم
يكن رب شي من العالم وان قالوا هو الذي ادعاه كان تناقضاً منهم كتناقض القدرية فان ادعاه
لذاته وصفاته وجب ان لا يحدث منه شيء الا بفعل الرب بالذات وحده كمالا يحدث من مائر
الحيوانات حادث الابتهاق الرب بالذات وحده فقولهم مترددين التعطيل العام وبين
التعطيل الخاص الذي يكون فيه شر من القدرية وردهم انما كان على القدرية وهم خير
منهم على كل تقدير وقد ذكرنا ما ذكره من كلام ارسطو في هذا المقام وبين ما فيه من الخطا
والضلال في غير هذا الموضع وان القوم من أبعد الس عن معرفة الله ومعرفة خلقه وأمره
وصفاته وأفعاله وأن اليهود والنصارى خير منهم بكثير في هذا الباب وهذه الطريقة التي ملكها

أن مع هؤلاء معاقبوا بلا مع هؤلاء معاقبوا بلا والحق الذي مع كل منهما هو الذي ساءه الكتاب الذي يحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه
والله أعلم (الوجه العاشر) أن يعارض دليلهم بخير ما قالوا فيقال اذا تعرض العقل والنقل وجب تقديم النقل لان الجمع بين

الذين يجمع بين التكمين في نفسه لم يوافقوا على ذلك لان العقل يمتنع لان العقل قد يدل على صحة السمع ووجوب قبول ما أخبر به الرسول صلى الله عليه وسلم فلو ابطالنا النقل لكاننا (٩٦) قد ابطالنا العقل واذا ابطالنا العقل لم يصلح أن يكون معارضا للعقل

ارسطو والتقدم على أثبت العلة الاولى بطريق الحركة الارادية حركة الفلك وأثبتوا علة غائية كلما ذكر فلما رأى ابن سينا أمثاله من المتأخرين ما فيها من الضلال عدلوا بالطريقة الوجودية والوجوب والامتناع وسروهم من طريق التكمين المعقولة وغيرهم فلما هؤلاء استحبوا المحدث على المحدث فاحتجوا بذلك بالمكن على الواجب وهي طريقة تدل على انبثاق وجود واجب وأما انك تعتنه فصاحون في الدليل آخر وهم سلكوا طريقة التركيب وهي ايضا مسروقة من كلام المعتزلة والافلاكلام ارسطو في الالهيات في غاية الفهم كثرة الخطأ فيه لكن ابن سينا وأمثاله وسعوا وتكلموا في الالهيات والنسب وأسرار الالهيات ومقامات العارفين بل وفي معاد الارواح بكلام لا يوجد له دليل ومافهم من الصواب بطريقه ما يفعله من الانشاء ومافهم من خطائهم على أصول سلفهم الفاسدة ولهذا كان ابن رشد وأمثاله من المتأخرين يقولون ان ما ذكره ابن سينا في الوحي والمقامات وأسباب العلم المستقبلي ونحو ذلك هو أمر ذكره من تلقا نفسه لم يقبله غيره المشائين سلفه وأما ابطال البركات صاحب المعبر ونحوه فكانوا بسبب عدم تقليدهم لارسطو وسلكوا طريقه النظر العقلي بلا تقليد واستنارتهم بأخبار النبوات أصح قولاً في هذا الباب من هؤلاء وهو لا فائدة في علم الرب بالخرائات وردعى سلفهم ذابجا وكذلك أثبت صفات الرب وأفعاله وبين ما بين من خطائهم ورأى فساد قولهم في أسباب الحوادث فعدل عن ذلك إلى أن أثبت قرب تعالى ما يقوم به من الارادات الموجبة للموانع وقولهم بسقوط في غير هذا الموضع فهو لا يقولون انما حدثت الحوادث شيئا بعد شيء لما يقوم بذات الرب من الأسباب الموجبة لذلك فلا يشتون أمورا محدثات مختلفة عن واحد بسط لاصفة ولا فعل كما قال أولئك بل وافقوا قول أساطين الفلاسفة الذين كانوا قبل ارسطو الذين يشتون ما يقوم بذات الرب من الصفات والافعال ويقولون ان الحوادث المعين انما حدثت لما حصلت علته التامة التي تمت لا عند حدوثه وقام العلة كان بما يحدثه الرب تعالى وما يقوم به من ارادته وأفعاله وأفعاله أو غير ذلك ما يقولونه في هذا المقام ولهذا يقولون انه لا يمكن ان يكون الرب مدبر لهذا العالم إلا على قولنا لحدوث الحوادث فيمن الارادات والعلوم وغيرها ويقولون ان من نفى ذلك من أمهاتنا وغيرهم فلم ينفه دليل عقلي دل على ذلك بل لمجرد تنزيه واحلال عمل وانما يصح التنزيه والاحلال من هذا التنزيه والاحلال (١) فلا اقبل فهو لا يقتضيه حدوث الحادث الثاني لا بد من وجود العلة التامة لا يكتفي بعدم الاول بل حصل من كمال الارادة الحازمة والقصد التامة ما لا يجب حدوث المقدور ولا يقولون ان الماعل قبل وبعد واحد لم يتجدد أمره بفعله بل الثاني يتنوع أحوال الفاعل ونفسه هي الموجبة لتلك الاحوال القائمة به لكن وجود الحلال الثاني مشروط بعدم ما يضافه ونفس الفاعل هي الموجبة للامور الوجودية الموجبة لفعال الثاني فواجب الوجود لا يحتاج ما يحدث عنه أن يضاف اليه غيره كما في الممكنات بل نفسه الواجبة هي الموجبة لكل ما يحدث عنه وهو سبحانه الفاعل للزوم ولوازمه والفاعل لاحد المتأخرين عند عدم الآخر وهو على كل شيء قدير لكن اجتماع الضد ليس بشئ باتفاق العقلاء بل هو قادر على تحريك الجسم بلا عن تسميته وعلى تسميته بلا عن تحريكه وعلى تسويده بلا عن تسميته وعلى تبييضه بلا عن تسويده وهو (١) قوله فاذا قيل الخ كذا وقع في الاصل ولعل في العبارة تحريفاً وتفصيلاً فخر ربه موصفاً

لان ما ليس بدليل لا يصلح لمعارضة شيء من الاشياء فكان تقديم العقل موجباً لعدم تقديمه فلا يجوز تقديمه وهذا بين واضح فان العقل هو الذي دل على صدق السمع وصحته وان خبره مطابق لخبره فان جاز أن تكون هذه الدلالة ماطلة لبطان النقل لزم أن لا يكون العقل دليلاً حصصاً واذا لم يكن دليلاً حصصاً لم يجز ان يتبع بحال فسلنا ان يقدم فساد تقديم العقل على النقل قدسنا في العقل بانقضاء لوازمه ومطلوه واذا كان تقديمه على النقل يستلزم القدر فيه والقدر فيه يمتنع دلالاته والقدر في دلالاته يقدح في معارضته كان تقديمه عند المعارضة مطعلاً للمعارضة فامتنع تقديمه على النقل وهو المطلوب وأما تقديم النقل عليه فلا يستلزم فساد النقل في نفسه ومما وضع هذا أن يقال معارضة العقل لماد العقل على أنه حق دليل على تناقض دلالاته وذلك وجب فساده وأما السمع فلم يعلم فساد دلالاته ولا تعارضه في نفسها وان لم يعلم معنها واذا تعارض دليلان أحدهما علمنا فساده والآخر لم يعلم فساده كان تقديم ما لم يعلم فساداً أقرب الى الصواب من تقديم ما لم يعلم فساده كالتشاهد الذي علم أنه صدق ويكذب والتشاهد المجهول الذي لم يعلم كذبه فان تقديم قول الفاسق المعلوم كذبه على قول المجهول الذي لم يعلم كذبه لا يجوز فكيف اذا

كان الشاهد هو الذي شهد به فقد كذب في بعض شهادته والعقل اذا صدق السمع في كل ما يخبر به ثم قال انه أخبر بخلاف الحق كان هو قد شهد بالسمع بأنه يجب قبوله وشهده بأنه لا يجب قبوله وشهد بان الادلة السمعية حق وان ما أخبر به السمع

فهو حق وشهد بانما أخبر به السمع وليس بحق فكان قد صدق في شهادته مطلقا وتركيبا فلا يجب قبول شهادته الاولى ولا الثانية فلا يصلح ان يكون معارض السمع بحال ولهذا تجد هؤلاء الذين يتعارض (٩٧) عندهم دلالة العقل والسمع في حقيقة وثبوت

واضطراب اذ ليس عندهم معقول صريح سامع من معارض مقاوم كما انهم ايضا في نفس العقول الذي يعارضون به السمع في اختلاف ورب واضطراب وذلك كله مما يبين ان ليس في المعقول الصريح ما يمكن ان يكون مقدما على ما يعتد به الرسل وذلك لان الآيات والبراهين دالة على صدق الرسل وانهم لا يقولون على الله الا الحق وانهم معصومون فيما يلقون عن الله من الخبر والطلب لا يجوز ان يستغرق خبرهم عن الله شي من الخطا كما اتفق على ذلك جميع المقرين بالرسل من المسلمين واليهود والنصارى وغيرهم فوجب ان جميع ما يخبر به الرسول عن الله صدق وحق لا يجوز ان يكون في ذلك شي مناقض للبليل عقلي ولا سمعي فحي علم المؤمنين بالرسول انه اخبر بشي من ذلك جزم جزمنا فاعلموا بحق وأنه لا يجوز ان يكون في الباطن بخلاف ما اخبر به وانه متع ان يعارضه دليل قطعي لاعقلي ولا سمعي وان كل ما علم انه عارضه من ذلك فاعلموا هو عيب داحض وشبهه من جنس شبه السوفسطائية واذا كان العقل العالم بصدق الرسول قد شهد بذلك وأنه متع ان يعارض خبره دليل صحيح كان هذا العقل شاهدا بان كل ما عارضه خبر الرسول فهو باطل فيكون هذا العقل والسمع جميعا شهدا بطلان العقل الخالف للسمع فان قيل فهذا

يفعل أحد الضدين دون الآخر اذا حصلت ارادته التامة مع قدرته الكاملة ونفسه هي الموجبة لذلك كله وان كان فعله الاول شرطا في حصول الثاني فليست في ذلك مقتضى الى غير ما بل كل ما سواه اقتضاه الهوى غشع عن كل ما سواه وهو لا مخلص مما اورع على من قبلهم ومن فسدت شملهم وكان هؤلاء اذا متوا قولهم بما يعقل من حركة الحيوان والنفس لا يرد عليهم من الفرق والنقض وغير ذلك ما ردي على من قبلهم لكن هؤلاء يقولون لهم من اين لكم قدم شي من العالم وليس في العقل ما يدل على شي من ذلك (١) وانتم جميع ما ند كونه انتم وما نالكم انما يدل على دوام الفعل لا على دوام فعل معين ولا مفعول معين في ان لكم دوام الفعل اوما تة الفاعل او المفعول او النفوس او غير ذلك مما يقول القائلون بالقدم به قديم ازل لم يزل ولا يزال مقارنا لرب تعالى قدما بقدمه ابديا بايديته فيضاطبون او لا تخاطبه المطالبة بالليل وليس لهم على ذلك دليل صحيح ابدا بل انما لمعوا في مناظرتهم من اهل الكلام والفلسفة الذين قالوا ان حسن الكلام والفعل صار ممكنا بعد ان كان متعاضدا غير متجسدي وصل الفاعل قادر على ذلك بعد ان لم يكن واتحدت الحوادث لا في زمان وانه لم يزل القديم معطلا عن الفعل والكلام لا يتكلم ولا يفعل من الازل الى ان تكلم وفعل ثم يقول كثير منهم انه يتعطل عن الفعل والكلام فتفتي الجنة والنار او تنفي حركتهما كما قاله الجهل من صفوان في فناء الجنة والنار وكما قاله او الهذيل العلاف في فناء الحركات وحلوا مذهب فعل الرب وكلامه مدق غاية القلة بالنسبة الى الازل والادام قطع هؤلاء في فناء المتدعين من الجهة والمعتزة ومن اتبعهم في اصولهم واقاموا الشناعة على اهل الملل بسبب هؤلاء المتكلمين المستدعين وظنوا ان لا قول الا قول هؤلاء المتدعين اقول اولئك الفلاسفة للمسلمين ورواوا ان العقل يفسد قول هؤلاء المتدعين ورواوا السمع الى هؤلاء المتدعين اقرب وعن المسلمين ابعد فقالوا ان الالياه ضرو الامثال وخيال اولئك من الاخبار والحقائق ودخلوا من باب الاحاد وتعرف الكلم عن مواضعه بحسب ما اذكر ومن السمعات وان كان اولئك الفلاسفة الذين نفوا صفات الرب وافعاله القائمة الذين قبل هؤلاء اعظم الاحاد وتعرف بالكلام عن مواضعه من هؤلاء الذين ائتموا الصفات والامور الاختيارية القائمة موقال ومع ذلك يقدم العالم وكلنا الطائفتين خرجت عن صريح المعقول كما خرجت عن صحيح المنقول بحسب ما اخطأته في هذا الباب وكل من اقر بشي من الحق كان ذلك ادعي الى قبول غيره وكان يلزمه من قبوله ما لم يلزمه لم يعرف ذلك الحق وكان القول بين الصفات والافعال القائمة بالرب واختاره ثنائي كونه فاعلا ومحددا ولهذا الماد ذكر ابن سينا في اشاراته اقوال القائلين بالقدم والحدث لم يذكر الا قول من اثبت قدم الله تعالى غير معولة كالقول الذي يحكي عن نيقرخا طيس بالقدماء الجنة واختاره ابن زكريا المتطبع وقول المحوس القائلين اسلمن قديمن وقول المتكلمين من المعتزة ونحوهم وقول اصحابهم فلم يذكر قول الملل والائمة الفلاسفة الذين ائتموا ما يقوم بالرب من الامور الاختيارية وانه لم يزل متكلميا بعيشته اذنا فصلا بعيشته وذكر حجج هؤلاء هؤلاء ثم امر الناظر ان يختار احدى القولين ترجيح عكسه بالتوجه الذي هو عنده في الصفات فان هذا جعله اصلا متفعا عليه بينه وبين خصومه واعترض عليه الرازي بان مسئلة الصفات لاتعلق (١) قوله وانتم كذا في الاصل ولعل لفظ وانتم من زيادة الناسخ او محرف حرر كنه مصححه

(١٣ - منهاج اول) وجب القدر في شهادة العقل حيث شهد بصدق الرسول وشهد بصدق العقل المناقض لخبره قيل له عن هذا جوابان (احدهما) اتان نحن نجمع عندها ان يتعارض العقل والسمع القطعيان فلا تبطل دلالة العقل وانما ذكرها

على سبيل المعارضة في تقدم دلائل العقل على السمع بأنه أن يقدم دلائل العقل الشاهد بتعدد السمع وأنه إذا قدم دلائل العقل لزوم تناقضها وفسادها وإذا قدم دلائل السمع لم يلزم (٩٨) تناقضها في نفسها وإنزاعها أن لا يسمعها وما علم فسادها أولى بالرد مما

لم يسمعها ولا فسادها (الجواب الثاني) أن نقول الآلة العقلية التي تعارض السمع غير الآلة العقلية التي يعلم بها أن الرسول صادق وإن كان ضمن المعقول يشبهها ونحن إذا أطلقنا معارض السمع إنما أطلقنا معارضها بمعنى معقول لا ينطلي على معقول ولا أطلقنا المعقول الذي عليه صحة المنقول وكان ما ذكرناه موجبا لقصة السمع وما علم به من العقل ولا منقضة في ذلك ولكن حققناه أنه قد تعارض العقل الدال على صدق الرسول والعقل المناقض لخبر الرسول فقد تناقض المعقول على هذا المعقول كما تقدم الآلة الدالة على صدق الرسول على العجيب الفاسدة والقاذرة في نزوات الانبياء وهي حجج عقلية بل شبهات المطيلين القاذرين في النزوات قد تكون أعظم من كثير من الحجج العقلية التي يعارض بها خبر الانبياء مع أسماء الله وصفاته وأفعاله ومعاده فإذا كان تقدم الآلة العقلية الدالة على أنهم صادقون في قولهم أن الله أرسلهم مقدمة على ما يناقض ذلك من العقل كذلك تقديم هذه الآلة العقلية المستزمنة لصدوقهم فيما أخبروا به على ما يناقض ذلك من العقليات وعاد الأمر إلى تقديم جنس من المعقولات على جنس وهذا متفق عليه بين العقلاء فإن الآلة العقلية إذا تضرعت فلا بد من تقديم

بمسئلة حدوث العالم وليس الأمر كما قاله الرازي بل في الصفات بما يقوى شبهة القائلين بالتقدم ومع إثبات الصفات والأفعال القائمة بين فساد أدلتهم إلى الغاية بل فساد قولهم مع أن في الصفات يدل على فساد قوله أصغر مما يدل على فساد قول سائر غيره ولكن ابن سينا تأييد المتكلمين بالنقد للصفات وابن سينا تأييد الكلائية وأبو البركات تأييد دأدين علماء السنة والحديث فكان كل من هؤلاء يصد من الحق بحسب بعده عن معرفة آثار الرسل وفهم من الحق بحسب غيبه من ذلك وهؤلاء المتألفون رأوا مسألة أولئك في مسألة حدوث العالم بإطلا وروا أنهم إذا أطلقوا قولهم في قولهم وجعلوا القول بدوام الفاعلية محملا كما جعل أولئك قولهم أن ما لا يسبق الحوادث فهو حادث محملا فقول هؤلاء واجب أن تلحق كثير من مع قول هؤلاء ما يستلزم كون الرب تعالى لم يزل مستكلا إذا شاء أذنم يفرض قوانين النوع والعين وقول أولئك واجب أن تلحق كثير من مع قولهم بدوام الفلك أو شيء من العالم أذنم يفرض قوانين النوع والعين أيضا وبدوام الفاعلية محل برأيه بدوام الفاعلية المعينة المطلقة وبدوام الفاعلية العامة ومعلوم أن دوام الفاعلية العامة هو دوام المعقولات كلها بما لا يقوله عاقل وبدوام الفاعلية المعينة لمفعول معين محال ليس لهم عليه دليل أصلا بل الآلة العقلية تنفخ كائنات الآلة السمعية وأما دوام الفاعلية المطلقة فهذه لا تثبت قولهم بل انما تثبت خطأ أولئك النفاة الذين خافهم من أهل الكلام والفلسفة ولا يلزم من بطلان هذا القول صحة القول الآخر ألا إذا لم يكن الإيهان القولان فأما إذا كان هناك قول ثالث يلزم صحة أحد القولين فكيف إذا كان ذلك الثالث هو موجب الآلة العقلية والنقلية والمقصود ههنا أن كلنا الطائفتين التي قالت بتقدم الافلاك لمصلحة سواء قالت بقيام الصفات والأفعال بالرب أو لم تقل ذلك فهو لاد الفلاسفة مع كونهم متفاضلين في الخطأ والصواب في العلوم الإلهية انما ردهم المتوجه لهم البدع التي أحدثها من أحدتها من أهل الكلام ونسبوا إلى الله وأولئك المتألفين أبعاد عن معرفة الحق من أهل الكلام فقه من ظن أن ذلك من الله ومنهم من كان أخيرا بالجمعيات من غيرة فاعلوا برون من كلام المتكلمين ما لم يكن معهم فيه مجمع وما كان معهم فيه مجمع كانوا في على أحد قولين إما أن يقولوا ما ظاهرا وان وافق معقولهم والألقوه بأسمائه وقالوا إن الرسل تكلمت على سبيل التمثيل والتفصيل للحاجة وإن رشد وتقومه يسلكون هذه الطريقة ولهذا كان هؤلاء أقرب إلى الاسلام من ابن سينا وأسمائه وكانوا في العلويات أكثر بحفاظة لحدود الشرع من أولئك الذين يتركون واجبات الاسلام ويستصلون بحرماته وإن كان في كل من هؤلاء من الإلحاد والتعريف بحسب ما خالف به الكتاب والسنة ولهم من الصواب والحكمة بحسب ما وافقوا فيه ذلك ولهذا كان ابن رشد في مسألة حدوث العالم ومعاد الأبدان مظهرا للوقوف مستوعا للقولين وإن كان ما ظنه إلى قول سلفه أميل وقد ردد على أبي حامد في تهافت التهاافت ردأ أخطأ في كثير منه والصواب مع أبي حامد وبعضه جعله من كلام ابن سينا لأن كلام سلفه وجعل الخاطيء من ابن سينا وبعضه استلطف فيه على أبي حامد ونسب فيه إلى الخلفاء الأصناف لكونه بنادى في أصول كلامية فلسفية مثل كون الرب لا يفعل شيئا بسبب ولا لحكمة وكون القادر المختار يرجع أحد مقنونه على الآخر بلا مرجع وبعضه

بعضها على بعض ونحن نقول لا يجوز أن تعارض دلائل قطعيان لا قطعيان ولا سمعيان وعقلي حار ولكن قد نل من ليهضهم حقيقة القولين تعارضهما لعدم فهمه لفساد أحدهما فإن قيل نحن نستدل بخلافه العقل السمع على أن دلائل

السمع الخالقة باطلة إما للكلب التالف عن الرسول أو شح في النقل وإما لعدم دالة قوة على مخالفة العقل في محل النزاع قيل
هذا معارض بأن يقال نحن نستدل بمخالفة العقل للسمع على أن دالة العقل (٩٩) الخالقة باطلة تبطلان بعض مقدماتها

حار فيه جميعا لا اشتداد المقام وقد تكلمت على ذلك ونبئت تحقيق ما قاله أبو حامد في ذلك من
الصواب الموافق لأصول الاسلام وخطا مخالفه من كلام ابن رشد وغيره من الفلاسفة وأن
ما قالوه من الحق الموافق للكتاب والسنة لا يرد بل يقبل وما قصر فيه أبو حامد من إفساد أقوالهم
الفاصلة فيمكن رده بطريق أخرى بعينها أبو حامد على قصده الصحيح وإن كان هذا وأمثاله
انما استطالوا عليه بما افهمهم عليه من أصول فاسدة وبعاب وجد في كتبهم الكلام الموافق
لأصولهم وجعل هذا وأمثاله ينشدون فيه

وإيمان إذا ما حشدت ذماني • وإن أبيت معتدا فعدتاني

ولهذا جعلوا كثيرا من كلامه رزعا في المسكين والفلاسفة المشائين فظلمت تنظف به على
طريقه المشائين فظلمت مسلم والفيلسوف بسم به اسلام فيلسوف فلا يكون مسلما محض ولا
فيلسوف محض على طريقه المشائين وأما في الفلسفة مطلقا أو إثباتها فلا يمكن اذ ليس للفلاسفة
مذهب معين ينصرونه ولا يقول يتفقون عليه في الالهيات والمعاد والنبوات والشرايع بل
ولا في الطبيعيات والراشديات بل ولا في كثير من المنطق ولا يتفقون الا على ما يتفق عليه
جميع بني آدم من الحسنيين المشاهدة والعقليات التي لا ينزع فيها أحد ومن حكى عن جميع
الفلاسفة قول واحد في هذا الاجتناس فانه غير عالم بأصنافهم واختلاف مقالاتهم بل حسب
التخرف في طريقه المشائين أصحاب ارسطو كما سطوس والاسكندر الافردوسي ورفلس من
القدماء وكالفارابي وابن سينا والسير وريدي المقتول وابن رشد الحفيدواي البركات ولجوهوم
من المتأخرين وإن كان لكل من هؤلاء في الالهيات والنبوات والمعاد قول لا ينقل عن سلفه
المتقدمين اذ ليس لهم في هذا الباب علم تستفيد الا اتباع وانما علمة على القوم في الطبيعيات
فهنالك يسرعون ويتصورونه ويضوه عظمهم عظم ارسطو واتبعوا لكنهم لا يكلموا في
الطبيعيات وصوابه في أكثر ذلك فأما الالهيات فهو وأتباعه من أبعد الناس عن معرفتها
وجمع ما وجد في كلام هؤلاء وغيرهم من العقليات الضعيفة ليس فيما يدل على خلاف ما
أخبرت به الرسل وليس لهم أصلا دليل ثلثي فضلا عن قطعي على قدم الافلاك بل ولا على قدم
شيئ منها وانما علمة أكلتهم أمور مجله تدل على الأنواع العامة لا تدل على قدم شيء بعينه من العالم
فأخبرت به الرسل أن الله خلقه كما أخبرها أن الله خلق السموات والارض وما بينهما في
سنة أيام لا يقدر أحسن الناس أن يقيم دليلا اعتقائيا صحيحا على شيء ذلك وأما الكلام الذي
يستدل به المتكلمون في الرد على هؤلاء وغيرهم فمهمه صواب ومنه خطأ ومنه ما وافق الشريعة
والعقل ومنه ما يخالف ذلك وبكل حال فهم أحق في النظر والنظر والعلوم الكلية الصادقة
وأعلم بالمعقولات المتعلقة بالالهيات وأكصروا وأرشد قولنا هؤلاء المتفلسفة والمتفلسفة في
الطبيعيات والراشديات أحق ممن لم يعرفها كعرفتهم مع ما ذهبن الخطأ والمقصود هنا أن
يقال بأنهم وحدهم أقدم الذين ارتفعت عقولهم وعلمهم في الالهيات عن كلام ارسطو وأتباعه
وكلام ابن سينا وأمثاله ما للوجب أو لا تقول لكم بقدم شيء من العالم وأنتم لا دليل لكم على قدم
شيء من ذلك وأصل الفلسفة عندكم معنى في الانصاف واتباع العلم والفيلسوف هو يجب
الحكمة والفلسفة محبة الحكمة وأنتم اذا نظرتم في كلام كل من تكلم في هذا الباب وفي غير

بثبوت ما أخبر به وحجتهم في ذلك لا دليل لا يصل أن يجعل معارضا أو الكلام هنا انما هو لن علم أن الرسول صادق وإن ما أخبر به ثابت
وإن أخبروا بالشيء فيريدون بقاء ثبوت ما أخبر به فن كان هذا معاولا امتنع أن يجعل العقل مقدما على خبر الرسول صلى الله

فان مقدمات الأدلة العقلية
الخالقة للسمع فيها من التطويل
والنقصاء والاشتداد والاختلاف
والاضطراب ما يجب أن يكون
نظر الفساد بها أعظم من نظره
الى مقدمات الأدلة السبعة وما
يبين ذلك أن يقال دالة السمع على
مواقع الاجماع مثل دلالة على
موارد النزاع فلان دالة السمع على
علم الله تعالى وقدرته وإرادته
وسمعه وبصره كدلالة على رضاه
ومحبته وغضبه واستنائه ونحو
ذلك وكذلك دلالة السمع على عموم
مشيئته وقدرته كدلالة على عموم
علمه فالدالة السبعة لم يرد لها من
ردها لضعفها وفي مقدماتها
لكن لا اعتقادها أنها مخالفة العقل
بل كثير من الأدلة السبعة التي
يرونها تكون أقوى بكثير من
الأدلة السبعة التي يقبلونها وذلك
لأن تلك التي يقبلونها تكون السمع
جانبها لكن لا اعتقادهم أن العقل
دليل عليها والسمع جاحل وعاصدا
للعقل وحجة على من ينازعهم من
المصدقين بالسمع لم يكن هو عدتهم
ولا أصل علمهم كما صرح بذلك أئمة
هؤلاء المعارضين للكتاب الله وسنة
رسوله بأرائهم وإذا كان ذلك تبين
أن ردهم الأدلة السبعة المعلومة
الضعيفة بغير مدح مخالفة عقل الواحد
أو الطائفة منهم وخالفه ما يسمونه
عقلا لا يجوز إلا أن يسطوا الأدلة
السبعة كالكلمة ويقولون أنها
لا تدل على شيء وإن أخبر الرسول
عما أخبر به لا يثبت التصديق

عليه وسلم (٣) بل يضطره الأمر الذي يجعل الرسول يكتب أو يخطئ ثارة في الخبرات ويصوب أو يخطئ أخرى في الطليعات وهذا تكذيب الرسول وإبطال لدلالة السبع وسد لطريق (١٠٠) العلم بما أخبره الانبياء والمرسلون وتكذيب الكتاب وبما أرسل الله تعالى

رسوله وغاية ان أحسن المقال أن يجعل الرسول يخبر بالأمور على خلاف حقائقها لأجل نفع العامة ثم إذا قال ذلك استمع أن يستدل بتفسير الرسول على شيء فعاد الأمر خطا لأنه إذا جوز على خبر الرسول التليس كان كغيره عليه الكذب وحشيد فلا يكون مجرد اخبار الرسول موجبا لعل يثبت ما أخبر به وهذا وان كان زنديقة وكفرا والحاد فهو باطل في نفسه كما قد بين في غير هذا الموضع فمن في هذا المقام انما خاطب من يتكلم في تعارض الأدلة السبعية والعقلية من بدعي حقيقة الاسلام من أهل الكلام الذين يلبسون على أهل الأيمان بالله ورسوله وأما من أضعف بحقيقة قوله وقال ان كلام الله ورسوله لا يستغاد من علم تصبولا تصديق بحقيقة ما أخبر به ولا معرفة بالحق وأسمائه وصفاته وأفعاله وملائكته وحته وناره وغرثك فهذا لكلام مقام آخر فان الناس في هذا الباب أنواع منهم من يقر بما جاء به أنفع في العباد دون الأفعال والصفات ومنهم من يقر بذلك في بعض الأمور المعاد دون بعض ومنهم من يقر بذلك في بعض الصفات والمعاد مطلقا دون الأفعال وبعض الصفات ومنهم من لا يقر بذلك بحقيقة شيء من ذلك لافي الصفات ولا في المعاد ومنهم من لا يقر بذلك أيضا في الأمر والهي بل يسلك طريق التأويل في الخبر والأمر يجعل المروضة العقل عند كافتلت

القراطة الباغنية وهو لا أعظم الناس كفرا والحاد والمقصود هنا من أقر بصحة السبع وانه علم حتمه بالعقل لا يمكن أن يه ارضه بالعقل البتة لان العقل عنده هو الشاهد بصحة السبع فلا يشهد مرة أخرى بفساده كانت دلالاته متناقضة فلا

(٢) قوله بل يضطره الخ كذا في الاصل وارتباط هذا بما قبله يحتاج الى تأمل كتبه مصححه

يبلغ الالفاظ السبع والعارضه فان قال انهم بصحة ما ينشأ عن العقل قيل هذا ليس بخبره (أحدها) أن العقل العقلي دل على صدق الرسول وثبوت ما أخبر به مطلقا فلا يجوز أن يكون صدقه مشروطا (١٠١) بعدم المعارض (الثاني) أنه ان حوزت

عليه أن يعارضه العقل الدال على فسادهم تنقش بشئ منه لجواز أن يكون عقل غير لما يدل على فساده فلا تكون قد علمت بعضا من صفة البتة وأنت تقول انك علمت صفة بالعقل (الثالث) ان ما يخبر به الناس بقولهم امر لافاضة سواء كان حقا أو كذبا فلا يجوز المجوز أن يكون في المقولات ما يناقض خبر الرسول لم ينقش بشئ من أخبار الرسول لجواز أن يكون في المقولات التي لم تظهر له بعدما يناقض ما أخبر به الرسول ومن قال أنا نفي من الصفات عيالم ينفيه العقل أو أثبت من السمات ما يخالفه العقل لم يكن لقوله منابط فان تصديقه بالسبع مشروط بعدم حسن الاشياء له ولا تنتهي وما كان مشروطا بعدم ما لا ينطبق ينطبق فلا يترتب عن هذا الاصل ايمان ولهذا تجدهم تعوم معارضة الشرع بالرأى لا يستقر في قلبه الايمان بل يكون كقائل الاثمة ان علماء الكلام مزلة فاذقه وقالوا قل أحد نظري الكلام الا كان في قلبه غل على أهل الاسلام وراهم بأهل الكلام من تكلم في الله بما يخالف الكتاب والسنة في الجمله لا يكون الرجل مؤسسا حتى يؤمن بالرسول ايمانا حازما ليس مشروطا بعدم معارض حتى قال ومن يخبره الآن يظهره معارض يدفع خبره لم يكن مؤمنا به فهذا أصل عظيم يجب معرفته فان هذا الكلام هو ذرعة

ما أخبرت به الانبياء من خلق هذا العالمين مائة بل المنقول عنهم ان هذا العالم حدث كائن بعد ان لم يكن وأما قولهم في تلك المادة هل هي قديمة الالمان أو محدثة بعد ان لم تكن أو محدثة من مادة أخرى بعد مادة فقد اضطرب المنقول عنهم في هذا الباب والله أعلم بحقيقة ما يقوله كل من هؤلاء فانها أمة عزيت كتبهم ونقلت من لسان الى لسان وفي مثل ذلك قد يدخل من الظل والكذب ما لا يعلم حقيقة ولكن ما لو طأ به المنقول عنهم يبق مثل التواتر وليس لنا غرض في معرفة قول كل واحد منهم بل تلك أمة قد خلقت لهما كسيت ولو كما كسيتهم ولا تسئلون عما كانوا يعملون لكن الذي لا ريب فيه أن هؤلاء ما أصاب التعالم كرسطوا تابعه كما وامر كين بعدون الخلق ولا يعرفون النبوات والمعاد البديني وأن اليهود والنصارى خير منهم في الالهيات والنبوات والمعاد واذا عرف أن نفس فلسفتهم وجوب علمهم أن لا يقولوا بقدمة شئ من العلم عالم أنهم مخالفون لمصرح العقول كائنهم مخالفون لمصرح المنقول وانهم في تبديل القواعد الصحيحة المعقولة من جنس اليهود والنصارى في تبديل ما جاء به الرسل وهذا هو المصود في هذا الباب ثم انه ليس عندهم من العقول ما يعرفون به أحد الطرفين فكيف في ذلك اخبار الرسل باضافتهم من خلق السموات والارض وحدوث هذا العالم والفلسفة الصحيحة المنبئية على المقولات الخسنة وجوب علمهم تصديق الرسل فيما أخبروا به وتبين أنهم عواذ في بطر بيقبحون عنها وأنهم أعلم بالامور الالهية والمعاد وما بعد النفس وبشقيهم وتدلهم على أن من اتبع الرسل كان سعيدا في الآخرة ومن كذبهم كان شقيا في الآخرة وأنه لو علم الرجل من الطبعيات والارياض ما عسى أن يعلم وخرج عن دين الرسل كان شقيا ولو ان من أطاع الله ورسوله بحسب طاقته كان سعيدا في الآخرة وان لم يعلم شيئا من ذلك ولكن سلفهم أكثروا الكلام في ذلك لانهم لم يكن عندهم من آثار الرسل ما يثبتونه الى وحد الله وعبادته وما ينفع في الآخرة وكان الشرك مسخوذا عليهم بسبب السحر والاحوال الشيطانية وكانوا ينفقون أعمارهم في رصد الكواكب ليستنبوا بذلك على السحر والشرك وكذلك الامور الطبيعية وكان منتهى عقولهم امور عقلية كلية كالعلم بالوجود المطلق وانقسامه الى على ومعول وجوهر وعرض وتقسيم الجواهر ثم تقسيم الاعراض وهذا هو عندهم الحكمة العليا والفلسفة الاولى ومنتهى ذلك العلم بالوجود المطلق الذي لا يوجد الا في الازمان دون الالمان ومن هذا دخل من سلك مسلكهم من المتصوفة المتفلسفة كالمعري وابن سبعين والتلواني وغيرهم فكان منتهى معرفتهم الوجود المطلق ثم من نفي منهم ان ذلك هو الوجود الواجب وفي ذلك من الضلال ما قد بسط في غير هذا الموضع وجعلوا باهتة العادة النفس أن تصير عالمها مقولا مطابعا للعالم الموجود وليس في ذلك الا مجرد علوم مطلقة ليس فيها علم بوجود معين لا بالله ولا بملائكته ولا بغير ذلك وليس فيها محبة لله ولا عبادة لله فليس فيها ما يرفع ولا عمل صالح ولا ما ينجي النفوس من عذاب الله فضلا عن أن يوجب لها السعادة وهذا مبسوط في غير هذا الموضع وانما جاهد كرمها بالعرض لتنبه على أن من عدل عن طريق المرسلين فليس معه في خلافتهم لا معقول مصرح ولا منقول صحيح وان من قال بقدمة العالم أو شئ منه فليس معه الا مجرد الجهل والاعتقاد الذي لا دليل عليه وهذا الخطاب كافي في هذا الباب ونقصه لمذ كور في غير هذا الموضع وقد سئل هذا

الاحاد والشافق (الرابع) اتهم قسدا لولا أنه يعلم بالسبع أمور كاذبة كرويه كلهم من أن العلوم ثلاثة أقسام منها ما لا يعلم الا بالعقل ومنها ما لا يعلم الا بالسبع ومنها ما يعلم بالسبع والعقل وهذا التقسيم حتى في الجمله فان من الامور الغائبة عن حس الانسان ما لا يمكن معرفته

بالقول بل لا يعرف إلا بخبر وطرق العلم ثلاثة الجنس والعقل والمركب منهما كل خبر عن الأمور لا يمكن حله إلا بالخبر كما به كل شخص بأخبار الصادق عليه السلام المتأثر وما يعلم بخبر (١٠٢) الاتي صلوات الله عليهم أجمعين وهذا التفسير يجب الإقرار به وقد قامت

الأدلة القاطنة على نزوات الانبياء وأنهم قد يعلمون بالخبر ما لا يعلم إلا بالخبر وكذلك يعلمون خبرهم بخبرهم ونفس النبوة تتضح أن خبره فان النبوة مشتقة من الانباء وهو الاخبار بالغييب (١) وبخبرنا بالغيب ويحتاج أن يقوم دليل صحيح على أن كل ما أخبر به الانبياء يمكن معرفته بدون الخبر فلا يمكن أن يحزم بأن كل ما أخبر به الانبياء يمكن خبرهم أن يعرفه بدون خبرهم ولهذا كان كل الامم على المقرين بالطرق الحسية والعقلية والخرافية فن كذب بطريق منها فانه من العلوم بحسب ما كذبه من تلك الطرق والفلسفة الذين ائتمنوا النبوات على وجه وافق أصولهم الفلسفة كمن سناؤا مثله لم يقرأوا بأن الانبياء يعلمون ما لم يعلمون بخبر يأتيهم عن الله لا بخبر بل ولا غيره بل زعموا أنهم يعلمون بقوة عقلية تكونهم كل من غيرهم في قوة الحدس ولشمول ذلك للقوة الفلسفية خسر وعالوم الانبياء في ذلك وكان حقيقة قولهم أن الانبياء من جنس غيرهم وانهم لم يعلموا أسأ بالخبر ولهذا صار هؤلاء لا يستفيدون شيأ بخبر الانبياء بل يقولون أنهم خاطبوا الناس بطريق التخصيل لمنفعة الجمهور وحققة قولهم أنهم كذبوا لمصلحة الجمهور وهذا في الحقيقة يكذبون الرسول فتكلم معهم في تحقيق النبوة على الوجه الحق لا في معاوضة العقل والشرع وهذا الذي ذكرته مما صرح به فلا هوام

المسلك غير واحد من أهل الملل المسلمين واليهود وغيرهم فينوا فساد ما سأل القائلون بقدم العالم من العقليات وذكروا الحجج المنقولة عن ارسطو وغيره واحدة واحدة وبنوا فسادها ثم قالوا تنطبق هذه الملة من السبع فأرسل قدما خبرت عمالاً يقوم دليل عظمي على نقضه فوجب تصديقهم في هذا ولم يمكن تأويل ذلك لوجوه (أحدها) أنه قد علم بالاضطرار امرأته فيلس في تأويل ذلك الا التكاليف المحض للرسول (والثاني) ان هذا متفق عليه بين أهل الملل سلفهم وخلفهم بالبناء وظاهر الفقه مع هذا أن تكون الرسل كانت مضمر متخلاق ذلك كما يقوله من يقوله من هؤلاء الباطنية (الثالث) انه ليس في العقل ما ينافي ذلك بل كل ما ينافيه من المعقولات فهو فلسفة يعلم فساد بصريح العقل (الرابع) ان في العقليات ما يصدق ذلك ثم كل منهم يسلك في ذلك ما يتيسر فمن العقليات (الخامس) انه معلوم بالقطر والشرور انه لا بد من محدث للحدث وفاعل للصنوعات وان كون المعقول مقارنا لفاعله بل ولا يزال اسمه متمتع في فطر العقول وهذا مما يحجب على هؤلاء كالمقيد في موضعه فانه اذا بين لهم فساد قول اخوانهم وتبين لهم أن الفاعل لا بد أن يقوم به من الاحوال ما يصير به فاعلا متمتع مع هذا ان يكون مفعوله المعين مقارنا له لا زلا ولا بد فان هذا الخارج له عن أن يكون مفعوله (السادس) أن يقال لهؤلاء وهو لا جمعا اصل ما أنتم عليه الرجوع الى الوجود والفلسفة معرفة الوجود على ما هو عليه والفلسفة الحقيقية هي العلوم الوجودية التي بها يعرف الوجود وانتم لا تثبتون شيأ في الغالب الا باس ما شئتم وما غشيتي فهل علمت فاعلا يلزمه مفعوله ويقارنه في زمانه لا يحدث شيأ فنيا سواء كان فاعلا بالارادة وبالطبع وهل علمت فاعلا لم يلزمه مفعوله ولم يلزم مفعوله معلوله فهذا اني لا تصقلونه انتم ولا غيركم فكيف تثبتون بالعقول ما لا يقبل أصلا معينا فسادا عن أن يكون مطلقا والطلق فرع المعين فما لا يكون موجودا معينا لا يقبل لاعتناء ولا مطلقا ولكن يقدر تقدير في ذهن كالتقدير المتعنت بين ذلك أن العلم يكون الشيء كذا في الخارج يكون العلم بوجوده وأوجوده ما ذلك الشيء أولى بالوجود منه كما ذكره الله تعالى في كتابه في تقرير ما كان المعاد كقوله تخلق السموات والارض أكبر من خلق الناس وقوله وهو الذي بدأ الخلق ثم يعيده وهو أهون عليه وقوله ألم يزل نطفة من منى عني ثم كان علقة مخلوق فسقى فجعل من الزوجين الذكر والانثى أليس ذلك بقادر على أن يحيى الموتى وقوله ألم ير وأن الله الذي خلق السموات والارض ولم يبي خلقهم بقادر على أن يحيى الموتى بل انه على كل شيء قدير وقوله وضرب لنا مشا لا ونسى خلقه ألم يقول أليس الذي خلق السموات والارض بقادر على أن يخلق مثلهم بلى وأمثال ذلك مما يدل على أن اعاده الخلق أولى بالامكان من استدائه وخلق الصغير أولى بالامكان من خلق العظيم فاما ما يعلم أنه يمكن اذا عرض على العقل ولم يعلم امتاعه فلما كان ذهني بمعنى عدم العلم بالامتاع ليس امكانه خارجا بمعنى العلم بالامكان في الخارج ولهذا ما ذكره طائفة من النظر كالأمدى وغيره اذا أراد أن يقر ما كان الشيء بانه لم يقدر وجوده لم يلزمه محال مجرد دعوى وغاية أن يقول لا تعلم أنه يلزمه محال وعدم العلم ليس علما بالعدم فهذا اذا أرادوا أن يثبتوا المكان كون المفعول لا زما لفاعله لا بد أن يعلموا ثبوت ذلك في الخارج أو ثبوت ما ذا أولى بالامكان منه وكلاهما متفق فلا يعلم قط فاعلا لا فاعلا يحدث فعله أو مفعوله

يقولون الرسل انما ينتفع بخبرهم الجمهور في التخصيل لا ينتفع بخبرهم أحد من العامة والخاصة في معرفة الغيب بل الخاصة عندهم قسما من الباطن المناقض لأخبار الانبياء والعامة لا تعلم ذلك لا بقبل ولا خبر والنبوة انما قائدها تفضيل (١) قوله وبخبرنا بالغيب كذا في الاصل ولعل الجملة مكررة من النسخ كنبه معجمه

ما يخبرون به الجمهور كما يصح ذلك الفارابي وابن سينا وأتبعهما ثم لا يخلو التخصيص إما أن يكون مقرا بغير نبوة الأنبياء وإما أن يكون غير مقر بذلك لم تتكلم معني في تناقض الدليل العقلي والنسري فان (١٠٣) فعارضهما إنما يكون بعد الإقرار بصحة كل

منهما ولا يجوز عن المعارض فمن لم يقرب صفة دليل عقلي التسلّم يخاطبني معارضة التسلّل العقلي والنسري وكذلك لم يقرب دليل شرعي ليخاطبني هذا التعارض ومن لم يقرب بالأنبياء لم يستقدم خبرهم دليلا شرعيا فهذا تكلم معه في تثبيت التواتر فإذا ثبتت فثبت دليل الشرعي وحيث ذهب الإقرار بأن خبر الأنبياء واجب العلم بنسب ما أخبروا به ومن جوز أن يكون في نفس الأمر معارض بيني مادلت عليه أخبارهم امتنع أن يعلم خبرهم شيئا فانه ما من خبر أخبروا به ولم يعلم هو بنسبه بعقله الا وهو يجوز أن يكون في نفس الأمر دليل يناقضه فلا يعلم شيئا عما أخبروا به بخبرهم فلا يكون مقرا بنسبتهم ولا يكون عندهم شيء يعلم السمع وحده وهم قد أقروا بأن العلوم ثلاثة منها ما يعلم بالسمع وحده ومنها ما يعلم بالعقل وحده ومنها ما يعلم بهما أو أيضا فقد قامت الأدلة العقلية يقينية على نبوة الأنبياء وانهم قد يعلمون ما يعلمونه بخبر الله وملائكته تارة بكلام سمعوه من الله كما سمع موسى بن عمران وتارة بملائكته يخبرهم عن الله وتارة بنوح وحده الله كما قال تعالى وما كان لبشر أن يكلمه الله الا وحيا أو من وراء حجاب أو يرسل رسولا فوحي فانه ما يشاء فتبين أن خبرهم أن يكون في نفس الأمر دليل يناقض السمع واجب أن

لا يقارنه مقعولة المعين ولا يلزم به هذا أولى في كونه فاعلا ووصفه بالجهل عن في اللازمه أقرب منه الى كونه فاعلا قادرا فقد حلقوا قسائل السوء وهذا باطل والواجب في الالهة ان يسلك بها هذا السلك فيعلم أن كل كمال كان مخلوقا فالتالي أحق به فان كمال المخلوق من كمال خالقها وعلى اصطلاحهم كمال المعلوم من كمال العلة ولأن الواجب لكل من الممكن فهو أحق بكل كمال ممكن لانقص فيمن كل ممكن ويعلم أن كل نقص تنزه عنه مخلوق معلول فالتالي أحق بتنزيهه عنه فان النقص يناقض الكمال فإذا كان أحق بنسب الكمال كان أحق بنسب النقص وهذه القضية براهنة يقينية وهم يسلونها وهم يقولون أيضا ان الفعل صفة كمال ووردون على من يقول من أهل الكلام انه ليس صفة كمال ولا نقص وقد قال تعالى أني مخلق كين لا يخلق أفلا تدرون فإذا كان كذلك فمن المعقول أن الفاعل الذي يفعل عيشته وقدرته أكمل من لا قدرته ولا إرادة الفاعل القادر المختار الذي يفعل شيئا بعد شيء أكمل من يكون مقعولة لازمة لا يقدر على أحداث شيء ولا تغيير من حال الى حال أن كان يفعل فاعلا يلزمه مقعولة المعين فان الذي يقدر أن يفعل مقعولات متعددتو يقدر على تغييرها من حال الى حال أو كل من ليس كذلك فلهذا يصفون واجب الوجود بالفعل الناقص ان كان ذلك ممكنا كيف وما ذكره ومنع لا يفعل فاعل على الوجه الذي قالوه بل من قدر شيئا فاعلا لازمه الذي لا يفرقه بحال كان مخالف الصريح المعقول عند الناس وقيل له هذا صفة ومشارك له ليس مقعولة ولو قيل لعامة العقلاء السليبي الفطرة ان الله خلق السموات والارض ومع هذا فطر الله السموات والارض فلهذا لا ينافي خلقه لهما فلا يفعل خلقه لهما الا اذا خلقه ما بعد أن لم تكونا موجودتين وما اذا قيل لم تر الا موجودتين كان القول مع ذلك بأنه خلقهما معا بين المتناهين في فطر الناس وعقولهم انهم لا يفسرون فطرتهما ولهذا كان مجرد اخبار الرسل بان الله خلق السموات والارض ونحو ذلك كافيا في الاخبار بمحدثتهما لم يحتجوا مع ذلك ان يقولوا خلقه ما بعد عدمهما ولكن أخبروا زمان خلقهما كما في قوة تعالى خلق السموات والارض في ستة ايام والانسان لما كان يعلم أنه خلق بعد أن لم يكن ذكر بذلك يستدل به على قدرة الخالق على تغيير المادة ولهذا ذكر تعالى ذلك في خلق يحيى بن زكريا عليه السلام في النشأة الثانية قال تعالى يا زكريا اننا نبشرك بكلاما مستحيين لم نجعل له من قبل سميا قال رب اني يكون لي غلام وكانت امرأتي عاقرا وقد بلغت من الكبر عتيا قال كذلك قال ربك هو علي هين وقد خلقتك من قبل ولم تلت شيئا وقال تعالى يقول الانسان انما اماتت لسوف أخر حيا أولا يدكر الانسان انما خلقتنا من قبل ولم يلد شيئا فذكر الانسان بما يعلم من أنه خلقه ولم يلد شيئا يستدل بذلك على قدرته على مثل ذلك وعلى ما هو أهن منه (الوجه السابع) ان هؤلاء الذين قالوا بقدم العالم عن علة قديمة قالوا مع ذلك بأنه في نفسه ممكن ليس له وجود من نفسه وانما وجوده من مبدعه فوصفوا الموجود الذي لم يزل موجودا الواجب بغيره بأنه ممكن الوجود فخالفوا بذلك طريق سلفهم وما عليه عامة بني آدم من أن الممكن لا يكون الا معدوما ولا يفعل ما يمكن أن يوجد وان لا يوجد الا ما كان معدوما وهذا قول اوسط وقدماء الفلاسفة ولكن ابن سينا وأتباعه خالفوا هؤلاء وقد تعصب ذلك عليهم ابن رشد وغيره وقالوا انه لا يفعل الممكن الا ما يمكن وجوده أو ممكن عدمه فجاز أن يكون

لا يكون في نفس الأمر دليل سمعي يعلم بخبره وهذا مما بين به تناقضهم حيث أثبتوا الأدلة السمعية ثم قالوا ما يجب ابطالها حيث أثبتوا الأدلة العقلية ثم قالوا ما يجب تناقضها فان العقل يعلم صحة الأدلة السمعية في بطل بطل العقل الدال على صحة السمع والدليل

مستلزم للذلول وفي اثني الازم الذي هو الذلول اثني ملازمه الذي هو الليل فيبطل العقل وتناقضهم حيث افروا بنبوات الانبياء ثم قالوا ماوجب بطلانها ايضا فالأدلة العقلية (١٠٤) توجب الاقرار بنبوات الانبياء فالقدح في نبوة الانبياء قدح في الآلة

العقلية ومع كون قولهم مستلزما لتناقضهم فهو مستلزم لطلان الآلة العقلية والسعة وطلان النبوات وهذا من أعظم أنواع السفسطة فتبين بعض ما في قولهم من أنواع السفسطة الدالة على فساده ومن أنواع التناقض الدالة على جهلهم وتناقض مذهبهم وان قالوا نحن لانعلم شاعنا على الشرع من الخبرات آمنه خبريات وغيرها الا ان تعلم بالاضطرار ان الرسول أخبر به فقالا لهم على هذا التقدير وكل ما لا يعلم فخص بالاضطرار ان الرسول أخبر به بحسب ان نفسه اذا قام عند ما يظنه دليل عقليا فان قالوا لم نرم انه يجوز لكل أحد ان يكذب بما لم يضر الى ان الرسول أخبر به وان كان غير مقدم بالاضطرار ان الرسول أخبر به وحيث نفى من ذلك نحو ترك كذب الرسول وفي الحقائق السابقة نفس الامر والقول بلا علم والقطع بالباطل وان قالوا نحن انما نحوز ذلك اذا ما دليل عقلي طالع قيل هذا باطل لوجهين (أحدهما) انه اذا لم يعلم بالاضطرار انه أخبر به كان على قولكم غير معلوم الثبوت وحيث نفى اذا ما عند دالة ثلثة ترجح التي أخبر بها وانما يجوز ان يكون غير يعلم بالاضطرار نقضها (الثاني) الأدلة العقلية القطعية ليست حسما متراعى غير طائفة من العقلاء بل كل طائفة من العقلاء تدعي ان عندها

موجودا وان يكون معلوما أي مستمر العدم ولهذا قالوا ان الامكان لا يحد من محل كما يقال يمكن ان تحمل الرحم وان تمت الارض وان تعلم الصبي فحل الامكان هو الرحم والارض والقلب فيمكن ان يحدث في هذه الحال ما هي قابلية من الخريف والنسل والعلم أما الشيء الذي لم يزل ولا يزال له ما بنفسه وما بغيره فكيف يقال يمكن ان يوجد ويمكن ان لا يوجد واذا قيل هو باعتبار ذاته بقيل الامر من قيل ان اردتم بذاته ما هو موجود في الخارج فذلك لا يقبل الامر من قبل الوجود الواجب بغيره لا يقبل العدم الا ان يريدوا انه يقبل ان يعدم بعد وجوده وحيث نفى فلا يكون واجبا بغيره دائما حتى قيل العدم في المستقبل أو كان معدوما لم يكن أزليا دائما دائما واجبا بغيره دائما كما يقول هؤلاء في العالم فان اردت بقبول الوجود والعدم في حال واحدة فهو مجتمع وان اردت في حالين أي يقبل الوجود تارة والعدم تارة امتنع ان يكون أزليا دائما تعاقب الوجود والعدم عليه وان اردت ان ذاته التي تقبل الوجود والعدم شيء غير الوجود في الخارج فذلك ليس بذاته وان قيل يريد به ان ما يتصوره في النفس يمكن ان يصير موجودا في الخارج ومعدوما كما يتصوره الانسان في نفسه من الامور قبل هذا ايضا يبين ان الامكان مستلزم للعدم لما ذكرتموه انما هو في شيء يتصوره الفاعل في نفسه يمكن ان يصحبه موجودا في الخارج ويمكن ان يبق معدوما وهذا انما يصلح فيما يعدم تارة ويوجد أخرى وأما ما لم يزل موجودا واجبا بغيره فهذا لا يقبل فيه الامكان أصلا واذا قال قائل ذاته تقبل الوجود والعدم كل متكلاما لا يقبل وهذا الموضع قد تفتن به اذ كاه الظاهر فهم من انكره على ابن سينا واتبعه كما انكر ذلك ابن رشد ومنهم من جعل هذا سالات واراد على الممكن كما يفعله الرازي واتباعه ولم يحسبوا اعتبار محض وسبب ذلك انهم اتبعوا ابن سينا في نحو زمان ان يكون الشيء ممكن بنفسه واجبا بغيره دائما لا أبدا بل هذا باطل كالعلة جهاير الامم من أهل الملل والفلافة وغيرهم وعليه نظر المسلمين وعليه أئمة الفلافة ارسطو واتباعه لا يكون الممكن عندهم الا ما يكون معدوما تارة وموجودا أخرى فالامكان والعدم ملازمان واذا كان ماسوي الرب تعالى ليس موجودا بنفسه بل كان ممكنا وجب ان يكون معدوما في بعض الاحوال ولا بد لصح وصفه بالامكان وهذا برهان مستقل في ان كل ماسوي الله يحدث كائن بعد ان لم يكن وأنه صاهه خالق كل شيء بعد ان لم يكن شأ فصح ان من انقرب اليها ما تقدم والزمان ماسوا بالحدود عن العدم لوصح ذلك اما ان يقال بوجود كل شيء في الخارج عين ماهته كما هو قول نظار أهل السنة الذين يقولون ان المعدم ليس شيء في الخارج أصلا ويقولون انه ليس في الخارج للوجودات ماهيات غير ماهو الموجود في الخارج فبما القول من يقول المعدم شيء من المعتزلة وغيرهم ومن قال ان وجود كل شيء الثابت في الخارج مع تغير ماهيته وبقية الثابتة في الخارج كما يقول ذلك من يقول من المتخلفة ونحوهم واما ان يقال بوجود الشيء في الخارج ذاته على ماهيته فان قيل بالاول لم يكن للعالم في الخارج ذات غير ماهو موجود في الخارج حتى يقال انها تقبل الوجود والعدم وان قيل بالثاني فاذا قدر انه لم يزل موجودا لم يكن لذات حال تقبل الوجود والعدم بل لم يزل متصفا بالوجود فقول القائل ان الممكن هو الذي يقبل الوجود والعدم مع قوله بأنه لم يزل موجودا جع بين قولين متناقضين واذا قيل هو يمكن باعتبار

العقلية ومع كون قولهم مستلزما لتناقضهم فهو مستلزم لطلان الآلة العقلية والسعة وطلان النبوات وهذا من أعظم أنواع السفسطة فتبين بعض ما في قولهم من أنواع السفسطة الدالة على فساده ومن أنواع التناقض الدالة على جهلهم وتناقض مذهبهم وان قالوا نحن لانعلم شاعنا على الشرع من الخبرات آمنه خبريات وغيرها الا ان تعلم بالاضطرار ان الرسول أخبر به فقالا لهم على هذا التقدير وكل ما لا يعلم فخص بالاضطرار ان الرسول أخبر به بحسب ان نفسه اذا قام عند ما يظنه دليل عقليا فان قالوا لم نرم انه يجوز لكل أحد ان يكذب بما لم يضر الى ان الرسول أخبر به وان كان غير مقدم بالاضطرار ان الرسول أخبر به وحيث نفى من ذلك نحو ترك كذب الرسول وفي الحقائق السابقة نفس الامر والقول بلا علم والقطع بالباطل وان قالوا نحن انما نحوز ذلك اذا ما دليل عقلي طالع قيل هذا باطل لوجهين (أحدهما) انه اذا لم يعلم بالاضطرار انه أخبر به كان على قولكم غير معلوم الثبوت وحيث نفى اذا ما عند دالة ثلثة ترجح التي أخبر بها وانما يجوز ان يكون غير يعلم بالاضطرار نقضها (الثاني) الأدلة العقلية القطعية ليست حسما متراعى غير طائفة من العقلاء بل كل طائفة من العقلاء تدعي ان عندها

دليلا قطعيا على ما نقوه مع ان الطائفة الاخرى تقول ان ذلك الدليل باطل وان بطلانه يعلم بالعقل بل قد تقول ان ما قام عند هادليل قطعي على نقض تلك واذا كانت العقليات ليست متعين ولا متفقا عليها وجوزا أصحابها في العلم به

أحدهم بالاضطرار من اختيار الرسول أن يقدمه عليه لا من ذلك تكليف كل من هؤلاء يعلم غيره ولا اضطرار أن الرسول أخبر به
ومعلوم أن العلوم الضرورية أصل العلوم النظرية فإذا جوز أن الانسان (١٠٥) بأنه يكون ماعلمه غيره من العلوم الضرورية

بالاجتزاء أن تكون العلوم
الضرورية بالاطلة وإذا اطلت بطلت
النظرية فصار قولهم مستلزما
لاطلان العلوم كلها وهذا مع أنه
مستلزم لعدم علمهم بما يقولونه فهو
متضمن لتناقضهم وأغاة السقطة
وان قالوا ما علمنا بالاضطرار أن
الرسول أراد أن أقر بانه ولم يجوز أن
يكون في العقل ما يناقضه وما علم
غيره بالضرورة وجوز أن يكون في
العقل ما يناقضه أمكن تلك الطائفة
أن تعارض بعمل ذلك فيقولون
بل نحن نقر علنا بالضرورة ونقدح
في علمهم بالضرورة بنظرنا وأيضاً
فنرى المعلوم أن من شافهه الرسول
بالخطاب يعلم من مراده بالاضطرار
ما لا يعلم غيرهم وأن كان أعلم
بالأدلة على مراد المتكلم
كان أعلم مراده من غيره وإن لم يكن
نبياً فكيف بالأنبياء فإن النسخة أعلم
بمراد الخليل ونصوبه من الأطباء
والأطباء أعلم بمراد بقراط وطالب النور
من النسخة والفقهاء أعلم بمراد
الائمة الاربعة وغيرهم من الأطباء
والنسخة وكل من هذه الطوائف
يعلم بالاضطرار من مراد أئمة الفتن
ما لا ينفعهم فضلاً عن أن يعلمه
علماء أوروبا وأفريقيا وإذا كان
مكذوباً فنرى اختصاص
بالرسول ومن يدعي بأقواله وأفعاله
ومقاصده يعلم بالاضطرار من مراده
ما لا يعلمه غيرهم فإذا جاز أن
يحصل له هذا العلم بالضرورة وأن
يقوم عنده قاطع على شئ ما علم
هؤلاء بالاضطرار لم يثبت المعارضة

فانه كان قوة أيضاً متناقضة سواء عني بذاته الوجودي الخارج أو بشئ آخر متضمن للوجودي
الخارج فان تلك إذا لم تزل موجودة ووجودها واجب لم تكن قابلة لعدم أصلاً ولم يكن عدمها
مكافئاً أصلاً وقول القائل هي باعتبار ذاتها تغير موجود مع قوة انها لم تزل موجودة متضمنان
لذات التي لم تزل موجودة واجبة بغيرها يتبع عدمها هي باعتبار الذات ثقل الوجود والعدم
ويمكن فهنا هذا (١٠٦) وبسط هذا ابتسام الكلام على ان الممكن كما قد بسط في موضعه بين
ذلك أن الممكن هو الفقير الذي لا وجود نفسه وانما هو جند غيره فلا بد أن يكون هنائي وصف
بالفقر والامكان وقول العدم ثم وصف بالعدم والوجود فأما ما لم تزل موجوداً غنياً فكيف
يوصف بالفقر وامكان فانه ان حكم بالفقر والامكان وقول العدم على الموجود الغني كان
تلك متناقضة كما تقدم اذا كان لا يقبل العدم البتة وان حكم بالفقر والامكان وقول العدم على
ما في الذهن يعني أنه يفقر ووجود في الخارج إلى فاعل فهذا يؤيد ما قلناه من أنه لا بد أن يكون
معدوماً ثم يوجد وان قيل بل فاعله يتصور في نفسه مع دوام فعله والممكن هو ما في النفس
قبل ما في النفس الواجب واجب به لا يقبل العدم وما في الخارج واجب به لا يقبل العدم فان
القابل للوجود والعدم وان قيل ما تصور في النفس يقبل الوجود والعدم في الخارج قيل هذا
ممتنع مع وجوب وجوده عما في الخارج بل هذا مقول فيما يعلم تارة ويوجد أخرى فإذا
كان كل ما سوى الله مكافئاً واجب أن يكون موجوداً تارة ومعدوماً أخرى وهذا اللبيل مستقر
في فطر الناس فكل من تصور شيئاً من الاشياء محتاجاً إلى الله لم يقدر على تصور الوجود بنفسه
بل وجوده بالله تصوراً عما هو كائن بعد أن لم يكن فأما اذا قيل هو فقير مصنوع محتاج والله دائماً
معاً لم يحدث عن عدم لم يقبل هذا بل يتصور الا كما تصور المتعذبات بأن يقدر في الذهن تقدر
لا يتصور تحققه في الخارج فان تحققه في الخارج ممتنع وعلى هذا اذا قيل المخرج إلى
المؤثر هو الامكان أو هو الحادث لم يكن بين القولين منافاة فان كل ممكن حادث وكل حادث ممكن
فهو مستلزامان ولهذا جاع بين القولين من قال المخرج إلى المؤثر هو الامكان والحادث
جميعاً فالأقوال الثلاثة هي في نفس الامر وانما وقع النزاع لما ظن من ظن أنه يكون الشئ
مكتملاً كونه غير حادث وهذا الذي قرر في امتناع كون العالم قديماً وامتناع كون فاعله علمه
قديماً أزلياً صحيح سواء قيل أنه مراد بمراده أزلياً مستلزماً لا قران مرادها أو قيل ليس مراد
وسواء قيل أنه علمه لقلل مع حركته أو لقلل بدون حركته وهكذا القول في كل ما يقدر قديماً علمه
فانه لا بد أن يكون مقدار الشئ من الحوادث أو بمكاناً بقائه شئ من الحوادث وعلى التقديرين
يحتاج أن يكون قديماً علمه الله تعالى لان القديم لا يكون الا عن موجب تام مستلزم لوجه وثبوت
هذا في الازل يقتضي أن لا يحدث عنه شئ والحوادث لا تحدث الا عنه فلا يكون موجب أزلي
الا اذا حدث عنه شئ ولكن فاعل العالم يحتاج أن لا يحدث عنه شئ فيحتاج أن يكون موجباً
بالذات في الازل واذا قيل هو مراد بمراده أزلياً مستلزماً لم رادها الذي هو العالم أو يتأخر عنها
مرادها الذي هو حوادثه كان القول كذلك فانه اذا لم يكن له الارادة أزلياً مستلزماً لم رادها
تحدث عنه الحوادث لكنه يحتاج أن لا يحدث عنه الحوادث فيحتاج أن لا يكون له الارادة أزلياً
مقارنة لمرادها علمه أن الارادة لفعول لا لزوم لفاعل غير مقول بل انما يقبل في حق الفاعل

(١٤ - منهاج أول)

أن قول هؤلاء يستلزم من تناقضهم وفساد ما هم وكذب الرسل ما يستلزم من الكفر والجبل وأنه يستلزم تقديم النظرية على

(١) قوله وبسط هذا الخ كذا في الأصل وهي عبارة متقدمة فقررها من نسخة سلمية كتبه محصية

الضرورية تلك يستلزم السفسطة التي ترفع العلوم الضرورية والنظرية (العلمي) ان الحليل المشروط يعلم المعارض لا يكون الحفظ
لان القطعي لا يعارضه ما يدل على تفضله فلا يكون (١٠٦) العقل دالا على صحة ما يجابه السمع بل غاية الامر ان يظن الصدق

فما يشع به الرسول وحسنه فقول
انه تعرض العقل والنقل قول
باطل لان العقل عند قطعي
والسمع على ما هو عليه لا تعرض
بين القطعي والظني فان قيل نعم
حازمون بصدق الرسول فيما أخبر
بما انه لا يخبر الا بصحة لكن اذا
أخرجت من على خلاف ما اعتقده
يعتقد انشئ مما نقل عن الرسول
فصل هذه المعارضة فقد علم ان في
الاستدلال ما في المتن اما ان تقول
النقل لم يثبت ان كان علم تصلي
صحة كانت نقل اخبار الاحاد وما
ينقل عن الانبياء المتضمن وما
في المتن بان تقول دلالة القطع على
مراد التكليم غير معلومة بل مفتونة
اما في محل النزاع واما في ما هو اعظم
من ذلك فمن لا يشك في صدق
الرسول بل في صدق الناقل او دلالة
المتقول على مراده فقل هذا
العذر باطل في هذا المقام لوجوه
(أحدها) ان يقال لغيره فاذا علمت
ان الرسول اراد هذا المعنى بما
ان تعلموا مراده الاضطرار كما علم
انه اتي بالتوحيد والصلوات الحسن
والمعاد بالاضطرار ولما ابدت اخرى
نظريه وقدمت عندكم القامع
العقلي على خلاف ما علمت انه
اراده فكيف تصنعون فان قلتم
نقدم العقل زيكهم ماد كرم من فاد
العقل المصدق للرسول مع الكفر
وتكذيب الرسول وان قلتم تقدم
قول الرسول افسدتم قولكم
المذكور الذي فيه الفعل اصل
النقل فلا يمكن تقديم الفرع على

أصله وان قلتم يتبع معارضة العقل الصريح لم يلج هذا السمع لانه علم ان الرسول قطعا يتبع ان يقوم دليل
على ناقضه وحسنه فيقول الكلام هل قام معي قطعي على مورد النزاع أم لا ويكون دفعكم بالدلالة السمعية بهذا القانون باطلا متناقضا

(٢) قوله وقدم النوع متناقض الخ كذا في الاصل وتأمل كتيبه مصححه

(الوجه الثاني) انه اذا كنتم لا تؤمنون من السمع الامام فقلوا ان الرسول اذ دعونوا اعلمتم ان الرسول اذ دعوا في اجتماعكم يكون العقل معارضاً للسمع احتياجاً باطلاً لا تأثيره (الثالث) انكم تدعون (١٠٧) في مواضع كثيرة ان الرسول جاء بهذا وانما تعلم

ذلك اضطراباً ومنافعة لكم يدعون قلم القاطع العقلي على مناقض ذلك كافي المعاد وغيره فكذلك يقول منازعكم في الصلوة والصفات انما تعلم اضطراباً محضاً الرسول بهذا بل هذا اقوى بان يفسد في موضع آخر (الرابع) ان هذا يعارض بان يقال دليل الفصل مشروط بعدم معارضة الشرع لان العقل ضعف عاجز والشبهات تعرضه كثيراً وهذه المشابهة والمعارضة التي اضطرب فيها العقلاء لا تأتي فيها بعقل يخالف الشرع وبما علم ان هذا أولى بالقبول من الاول بان يقال ما يقال في الخامس وهو ان العقل لا يكون دليلاً مستقلاً تفاصيل الامور الالهية واليوم الاخر فلا يقبل ما يدل عليه ان لا يصدق الشرع وبواقفه فان الشرع قول المعصوم الذي لا يخطئ ولا يكذب وخبر الصادق الذي لا يقول الا حقا وأما آراء الرجال فكثيره التهاوت والتناقض فاما اني برأيي بعقلي في هذه المطالب العالية الالهية ولا يخبر هؤلاء المختلفين المتناقضين الذين كل منهم يقول بعقله ما يعلم انه باطل فما من هؤلاء أحد الا وقد علمت انه يقول بعقله ما يعلم انه باطل بخلاف الرسل فانهم معصومون فالأول قبل قول هؤلاء ان لم يرد قولهم ذلك المعصوم خبر الصادق المصدق ومعلوم ان هذا الكلام أولى بالصواب والحق باولي الالاب من معارضة أخبار الرسول الذي

المفعولات وأشئ من المفعولات أن لا ينفذ البس القوة فينتج أن يكون بالفعل فليس في مقارنته مفعولها المعين لها كمال سواء كان معتمداً وكان تفصيلاً في الكمال الواجب لها لا سيما ومعلوم أن أحداث نوع المفعولات شيئاً بعد شيئاً كل من أن يكون شيئاً ما هو مقارن أن في معناه فعل التقدير من يجب نفسه فيها فلا يصحكونه مفعول مقارن لها فلا يكون في العالشي قدّم وهو المطلوب وهذا برهان مستقل متقن في قاعدة الكمال الواجبة وتزجهم عن النقض وبما أوضح ذلك أن يقال من المعلوم بالضرورة ان أحداث مفعول بعد مفعول لا إلى نهاية كل من أن لا يفعل الا مفعولاً واحداً لا زماناً له ان قدر ذلك ممكناً وإذا كان ذلك كل فهو ممكن لان التقدير ان الذات يمكن ان تفعل شيئاً بعد شيئاً بل يجب ذلك لها وان كان هذا ممكناً هو واجب لها واجب انصافها دون نفي نفسه لقي هو انفسه وليس في هذا تعطيل عن الفعل بل هو انصاف الفعل على كل الوجوه وبما بين هذا ان الفعل المعين والمفعول المعين المقارن له أولاً وبما لمعاً ان يكون ممكناً وأما ان يكون معتمداً فان كان معتمداً متعقّباً قدّم من العالم وهو المطلوب وان كان ممكناً فلما ان يكون هو الا كل ولا يكون فان كان هو الا كل وجب ان لا يحدث شيئاً واحداً من حيث عدول عن الا كل وهو محال وان لم يكن هو الا كل فالأكل نفيه هو واحد أحداث شيئاً بعد شيئاً فلا يكون شيئاً من الافعال قدما وهذا لا يرد عليه الاسؤال معلوم الفساد وهو ان يقال ما كان يمكن الا هذا فلا يمكن في الفلأ ان يتأخر وجوده ولا في الحوادث ان يكون معتمداً قدّم قيل ان اردتم امتناع هذا لانه فهو مكابرة فاعلموا قد قبل الفلأ فلك وقيله فلك لم يكن امتناع هذا باعظم من امتناع دوام الفلأ بل اذا كان الواحتم النوع يمكن دوامه ودوام النوع أولى ولهذا لا يعقل أن يكون واحتمل البشر قد قبلوا الامتناع قدّم نوعه واحداً بعد واحد وان قدرتم انتم لا تمتنع لا من يرجع الى غير ما هو موجود مثله أولاً لتفاسد حكمه الفاعل وتحوذ ذلك فكل أمر ينافي قدّم نوع المفعول فهو أشد مساقاة قدّم عنه فان حاز قدّم عنه قدّم النوع مع حدوث الافراد اجوز وان امتنع هذا الثاني فالاول أشد امتناعاً وكل شيئاً واجب حدوث افراد بعض المفعولات الممكن قدّمه فهو ايضا موجب لحدوث نظيره وهب انهم يقولون الحركة لذاتهم لا تقبل البقاء لكن الحوادث جواهر كثيرة تشبه بعد شيئاً فالعناصر الاربعة ان أمكن أن تكون قدبة الاعيان أمكن بقاؤها قدبة الصورة فلا يجوز استحالة النهم حال الى حال وهو خلاف الملاحظة وان لم يكن قدّم اعينها حصل المطلوب وان قيل هذا ممكن دون هذا كان مكابرة وان قيل الموجب لاستحالة تهاجرة الافلاك قيل من المعلوم بالاضطرار امكان تحرك الفلأ دون استحالة العناصر كما أمكن تحرك الفلأ الاعلى دون استحالة الثاني وتقدير استحالة الفلأ الثاني والثالث وبقاؤها تقدير استحالة العناصر وبقائها لا يمكن أن يقال هذا ممكن لذاته دون الآخر فعلم ان ذلك يرجع الى امر خارج يتعلق بالمفعولات المتعلقة بعيشة الفاعل وحكمته وهذا لا يربف في فلتا تنازع ان فعل الشيء يوجب فعل لوازمه وشراف وجوداً ضداً وان الحكمة المطلوبة من فعل شيئاً قد يكون لها شروط وموانع فالتالي التي اقتضت حكمته أحداث انواع الحيوانات والنباتات والمعادن اقتضت أن تنقل موادها من حال الى حال ولكن المقصود ان لا يفسد لاجد الجسم حقيقة

علو صدقه وانه لا يقول الاحتمال معرض لهم من الآراء والمقولات التي هي في الغالب جهليات وضلالات فاطفي هذا المقام تتكلم معهم بطريق التسلل اليهم كالتسلل الى اليهودي والنسري في مساطرتهم وان كالمطالين بطلان ما يقوله اتباع القول تعالى وجادلهم بالتي

هي أحسن وقوة ولا يخفى أن أهل الكتاب لا يأتون في أحسن والأفطن سلطان ما يفرضونه ان القرآن والرسول ويصدقون به أهل الأديان عن سواء السبيل وإن يطعنون المعقول بالبرهان (٨ + ١) أعظم من أن يسقط هذا المكان وقد تبين بذلك أنه لا يمكن أن يكون

تصديق الرسول فيما أخبر به معلوما بشرط ولا موقوف على انتفاء مانع بل لا بد من تصديقه في كل ما أخبر به تصديقا لازما كما في أصل الإيمان به فلو قال الرجل لأأمن به إن أذن لي أن أوشى أو أوال أن ينهي أي أوشى لم يكن مؤثما به بالاتفاق وكذلك من قال أأمن به إن ظهر لي صدقه لم يكن بعدد أقدم به ولو قال أأمن به الآن لظهر لي كذبه لم يكن مؤثما وحسب ذلك فلا بد من الجزم بأنه يمتنع أن يعارض خبره دليل قطعي لاجبي ولا عطف وإن ما يظنه الناس مخالفا له إما أن يكون باطلا وإما أن لا يكون مخالفا وأما تقدير قول مخالف لقوله وتقدم عليه فهذا فاسد على العقل كما هو كثر في الشرع ولهذا كان من العالوم بالانطوار من دين الاسلام أنه يجب على الخلق الإيمان بالرسول إيمانا مطلقا جازما كما بتصديقه في كل ما أخبر به وطاعته في كل ما أمر وأن كل ما عارض ذلك فهو باطل وأن من قال يجب تصديق ما أدركه بعقل ورد ما جاء به الرسول رأي وعقل وتقدم عقل على ما أخبر به الرسول مع تصديقي بأن الرسول صادق فيما أخبر به فهو مستأقضى فاسد العقل ملحد في الشرع وأما من قال لا صدق ما أخبر به حتى أعلمه بعقل فكره ظاهروا هو من قبله وإذا اجابته آية قالوا لن تؤمن حتى نؤتي مثل ما أوتى رسول الله الله أعلم حيث يجعل رسالته وقوة تعالى فلما

اقتضت اختصاصه بالقدم بحسب ذاتهم والآخرى لاسيما ولا حقيقة لوجود شيء موجود الثابت في الخارج فلا اقتضاء لمحققته قبل وجود حقيقة ولكن الباري تعالى يعلم ما يريد أن يفعل فعله وأرادته هو الذي يجب الاختصاص فقد تبين أنه إذا كان مقارنة المفعول للمعين فالفاعل أزلا وأبدا متعاضدا ونفصا متعاضدا من العالم فكيف إذا كان كل منهما ثابتا به مجتمع ومع تقدير إمكانه فهو نقص فإن قدم نوعه أكل من قدم عينه وهو أولى بالإمكان منه فإذا كان أولى بالإمكان وهو أكل متعاضدا أن يكون تقيضه هو الممكن وإذا امتنع ذلك امتنع قدم شيء من العالم وعلى هذا فكل ما يدكرونه من دوام فاعلية الرب تعالى هو حقيقة عليهم فإن فاعلية النوع أكل من فاعلية الشخص وهو الذي يشهده الشخص قطعا وحسب فافا تشهد فاعلية نوع شيئا بعد شيء فإن كان دوام الفاعلية مكانه فلا يمكن لوجوده ولستأنف دوام الفاعلية لشيء معين فلا يزعم من علنا بدوام الفاعلية دوام شيء معين أملا ودوام النوع يقتضي حدوث أفرادها فكل ما سوى الله حادث بعد أن لم يكن وهو المطلوب فتبين أن القول بمقارنة مراد في الأزل مجتمع يمنع صدور الحوادث عنه وهذا لا يحتاج فيه إلى أن يقال الإرادة الحادثة لا يقترن بها مرادها بل يمكن أن يقال مع ذلك أن الإرادة الحادثة لا يقترن بها مرادها كما يقولون أن القدرة الحادثة يقترن بقدرها وإن كان من الناس من ينزاع في ذلك فالتصديق هنا أنه إذا قيل بأن الإرادة لا يجب أن يقترن بها مرادها كان ذلك دليلا على حدوث كل ما سوى الله وإن قيل يجوز أن يقترن بها مرادها ويجوز أن لا يقترن بها وأقبل يتبع مقارنة مرادها لها فاعلى التقديرات الثلاثة يجب حدوث كل ما سوى الله أماعلى تقدير وجوب مقارنة المراد للإرادة فلا نه أن كانت الإرادة أزلية لزم أن يكون جميع المرادات أزلية فلا يحدث شيء وهو خلاف الحس والعيان وهذا مثل قولنا لو كان موجبا بذاته أزليا وعلته تامة لمصلحة لزم أن يكون جميع موجبه ومفعوله مقارنا له لا ينافي مع حدوث شيء عنه وإن كان هناك إرادة حادثة فإن الكلام فيها كالكلام في غيرها من الحوادث إن حدثت عن تلك الإرادة الأزلية التي يجب مقارنة مرادها لها كان متعاضدا وإن حدثت بلا رادق ولا سبب حادث كان ذلك متعاضدا فتبين أماعلى القول بوجوب مقارنة المراد للإرادة مجتمع قدم شيء من العالم سواء قيل بقدام الإرادة وأحدثتها أو قدم شيء منها وأحدثت شيء آخر وإن قيل بأن المراد يجوز مقارنته للإرادة ويجوز تأخره عنها فاعلى هذا التقدير يجوز حدوث العالم بلا رادقة أزلية من غير تحدثن كما نقول ذلك الكلامية ومن وافقهم من الأشعرية والكرامية والفقه المأثور بين الأئمة الأربعة وغيرهم وعلى هذا التقدير فإنه يجوز حدوث الحوادث بلا سبب حادث وترجع أسد التماثل على الآخر بمجرد الإرادة الفدعة وعلى هذا التقدير فإنه يطل حجة القائلين بقدام العالم وهو لا داعي قالوا هذه الاعتقادهم بسلطان التسلسل في الآثار وامتناع حوادث لأول لها وإذا كان ما قالوا مسقوا فانه يمتنع حوادث لأول لها لم يحدث حدوث العالم وامتنع القول بقدامه لأنه لا يجوز شيء يمنع مقارنة شيء من الحوادث حتى العقول والنفس عنهم يقول بانياتها فاعلى عندهم لا بد أن تقارن الحوادث فإذا امتنع حوادث لأول لها كان ما يسمى الحوادث غير ذاتها مجتمع قدمه كجامع قدمها وإن كان ما قاله هو لا باطلا يمكن دوام الحوادث وعلى هذا التقدير فيجوز مقارنة المراد للإرادة في الأزل وامتنع حدوث شيء إلا

بأنهم رسلهم بالنبات فرحوا بما عندهم من العلم وحاق بهم ما كانوا يستهزئون فلما رأوا بأسا قالوا ربنا الله وحده ونقرنا بما كانا مشركين فلذلك ينفعهم إيمانهم لما رأوا بأسا ومن عارض ما جابته الرسل رأيه فله نصيب من قولة

تعالى كذا في مثل اللهم هو مصرف مرتاب وقوله تعالى الذين يجادلون في آيات الله بغير سلطان أصيبوا في صدورهم الا كبرياهم
بالبقية والسلطان هو الكتاب المستزعم السجاء عقل من عارض (١٠٩) كتاب الله المنزل بغير كتاب الله الذي قد يكون

ناضله أو مضرره كان قد جادل
في آيات الله بغير سلطان أمه ومن

(مطلب في معنى الازل)

هذا قوله تعالى وجادلوا بالباطل
لئلا ينصوب الحق فأخذتهم
فكفك كان عقاب وقوله تعالى
وما ترسل المرسلين الا مبشرين
ومنسرين ويجادل الذين كفروا
بالباطل لئلا ينصوب الحق واتخذوا
آياتي وما آذروا همزوا وامتثال ذلك
محامي في كتاب الله تعالى بما يذمهم الذين
عارضوا رسل الله وكتبه بما عندهم
من الرأي والكلام والبدع مشتقة
من الكفر فن عارض الكتاب والسنة
بأراء الرجال كان قوله مشتقا من
أقوال هؤلاء الضلال كقائل ما لم
أولئك ما جادل رجل أحد من رجل
تركنا ما جادل مجبر بل الى محمد بن عبد
هذا فان قيل فهذا الوجه غايته انه
لا يصح معارضة الشرع بالعقل
ولكن اذا لم يكن في العقل لم يبق لنا
دليل على صحة الشرع قبل
المقصود في هذا المقام أنه يمنع تقديم
العقل على الشرع وهو المطلوب
وأما نبوت الشرع في نفسه وعلمنا
بفطرس هذا مقام اثباته ونحن لم
نذكر أن أدلة العقل باطلة ولأن
ما به يعلم صحة السمع باطل ولكن
ذكرنا أنه يمنع معارضة الشرع
بالعقل وتقدمه عليه وأن من قال
ذلك تناقض قوله ولزمه أن لا يكون
العقل جليلا بهما اذ كان عنده
العقل يستلزم صحة ما هو باطل في

بسبب حادث وحيد فيجتمع كون شيء من العالم أزليا وان كان يكون نوع الحوادث دائما
يزل فان الازل ليس هو عبارة عن شيء محدد بل من وقت يقدر الاوقته وقتا آخر فلا يلزم من
دوام النوع قدم شيء بعينه وانما قيل يتبع قدم شيء بعينه لانه اذا جاز أن يقارنها المراد في الازل
وجب أن يقارنها المراد لان الارادة التي يجوز مقارنته مرادها لا يتخلف عنها مرادها
لنقص في القدرة والاذا كانت القدرة تامه والارادة التي يمكن مقارنته مرادها لها حاصله لزوم
حصول المراد لوجود مقتضى التام لفضل اذ لم يلزم مع كون المراد ممكلا كان حصوله بعد ذلك
يستلزم ترجيح أحد المتماثلين على الآخر بدون مرجح وهو باطل على هذا التقدير ولهذا كان
الذين يقولون ما متنع شيء من الحوادث في الازل يقولون ان حصول شيء من المراتب في الازل
ممتنع لا يقولون بأنه ممكن وأنه يمكن مقارنته مرادها ولكن أورد الناس عليهم انه اذا كان نسبة
جميع الاوقات والحوادث الى الارادة الازلية نسبة واحدة فجميع أحد الوقتين أو ما يقدر فيه
الوقت بالحدوث ترجيح بلا مرجح وتخصيص لأحد المتماثلين بلا محصل وهذا الكلام لا يقدح
في مقصودنا هنا فاما (٢) لم ننص هذا القول ولكن بينا استلزام قدم شيء من العالم على كل تقدير
وأن دوام الحوادث سواء كان ممكنا أو متعاقفا يجب حدوث كل شيء من العالم على التقديرين
وأن الارادة ما قبله أو قبل وجوب مقارنته مرادها لها ويجوز تأخر عنها بل من حدوث كل شيء من
العالم على كل من التقديرين فان القائلين بتأخر مرادها انما قالوا ذلك فرار من القول بدوام
الحوادث ووجود حوادث لا أول لها وعلى هذا التقدير فيلزم حدوث العالم والا فلا بد دوام
الحوادث لما عندهم وجود المراد في الازل ولوجاز ذلك لم يقولوا بتأخر المراد عن الارادة القديمة
الازلية مع ما في ذلك من ترجيح أحد المتماثلين على الآخر وما في ذلك من الشناعة عليهم ونسبة
كثير من العقلاء الى أنهم ينافون مرجح العقول فأنهم انما صاروا الى هذا الاعتقادهم امتناع
حوادث لا أول لها فاحتاجوا القائلين ان يثبتوا ارادة قديمة أزلية بتأخر عنها المراد ويحدث بعد ذلك
من غير سبب حادث واحتاجوا أن يقولوا ان نفس الارادة تخصص أحد المتماثلين على الآخر
والا فلا يعتقدوا حوازي دوام الحوادث وتسلسلها لا يمكن أن يقولوا بامحادث الارادات
والمرادات ويقولوا بجواز قيام الحوادث بالقدم ولرجوعا عن قولهم ان نفس الارادة القديمة
تخصص أحد المتماثلين في المستقبل وعن قولهم بحدوث الحوادث بلا سبب حادث وكذا على
هذا التقدير لا يقولون بقديم شيء من العالم بل يقولون ان كل ما سوى الله فانه حادث بعد أن لم يكن
وكان هذا الزام على هذا التقدير لانه يثبت اذ لا يجوز حدوث شيء من الحوادث الا بسبب حادث
ولم يرجع أحد الوقتين بحدوث شيء فيه الا بمرجع يقتضي ذلك لا يكون تأخر المراد عن الارادة
الاتعذر المراد اذ لم يكن المراد ممكنا يقارن الارادة وكان تأخر عنها لا يمكن تخصيص أحد
الزمان بالاحداث تخصصا بلا محصل فلهذا يجب أحد الأمرين على هذا التقدير ووجوب
مقارنة المراد لارادة وامتناعه وأنه يجب مقارنته لارادة اذا كان ممكنا وأه لا يتأخر الاتعذر
مقارنته لما امتناعه في نفسه وما امتناعه لوازمه وامتناع الازم يقتضي امتناع الملزوم ولكن
يكون امتناعه لغيره لان نفسه كما يقول المسلمون ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن فاشاء الله موجب
كونه بعينه لا ينفسه وما لم يشأ يتبع كونه لا ينفسه بل لانه لا يكون الا بعينه فاما ما يتأمتنع
(٣) ننص كذا في أصله ولعل الكلمة محرفة عن شخص أو نحو مقامل كتبه مصححه

نفسه فلا بد أن يضطر الأمر إلى أن يقول معارضه الدليل العقلي فليس هو عند جليلي في نفس الأمر بل هو باطل فيقال به هكذا ما عارضه
الدليل السعي فليس هو دليل في نفس الأمر بل هو باطل لخيفته فيرجع الأمر إلى أن ينظر في دلالة الدليل سواء كان معينا أو عقليا فان

كان دليلًا على علمه بالبحر أن يمارس شق وأخذها وحقق **بأنه قد ذكرنا أن موسى الليل العتيق عندهم يطلق هذا اللفظ حين يجيشه**
أزواج قهقهة ما هو حق ومنها ما هو باطل باتفاق العقلاء (١١٠) فان الناس متفقون على أن كثرة ما من الناس يدخلون في معنى هذا

من أهل الكلام والفلسفة فلم يتفقوا على دليل واحد من العقليات بل كل طائفة تقول في أدلة خصوصها إن العقل يدل على فساده لا على صحته فالتسعة تصفون أن العقل فاسد قول النفاة كما يقول النفاة أنه يعمل العقل فاسد قول

المثبتة ومثبتة الرؤية يقولون انه يعلم بالفعل امكان ذلك كما تقول النحلة انه يعلم بالفعل امتناع ذلك والسارعون في الافعال هل تقوم به يقولون انه يعلم بالفعل قيام الافعال به وان الخلق والابناء والتأثير امر (١١١) وسودي تامة بلخلق المبدع الفاعل ثم كتب

من هؤلاء يقولون ان التسلسل انما هو مجتمع في العلة لافي الآثار والشروط ونحوهم يقولون ليس الخلق الانفصالي وليس الفعل الانفصالي وليس الابداع وانخلق شيئاً غير نفس الفعل ونفس المفعول المنفصل عنه وان ذلك معلوم بالفعل لثلاث اقسام التسلسل وكذلك القول في العقليات المحضة كسلسلة الجوهر الفرد وتماثل الاجسام وبقاء الاعراض ودوام الحوادث في الماضي والمستقبل أو غير ذلك كل هذه مسائل عقلية وقد تنازع فيها العقلاء وهذا باب واسع فاهل العقليات من أهل التقي والاثبات كل منهم يدعي أن العقل يدل على قوته أنناقض لقول الآخر وأما السمع فدلالته متفق عليها بين العقلاء وإذا كان كذلك قبل السمع دلالاته معلومة متفق عليها وما يقال انه معارض لها من العقل ليست دلالاته معلومة متفقا عليها بل فيها نزاع كبير فلا يجوز أن يعارض

وغيره سواء لكن هذا راجع الطاعة بلا مرجع بل مجرد قدر تمن غير سبب أو سبب خلق وهذا رجع المعسبة بمجرد قدر تمن غير سبب أو سبب خلق وأما الجبرية كبهم وأصحابه فمقدمهم انه ليس بالمقدرة البتة والاشعري وانتهى في المعنى فيقول ليس بالمقدرة مؤثرة وبثبنا بسببية مقدرة يحصل وجوده كعلمه وكذلك الكسب الذي يثبت وهو لا يمكنهم أن يتجبروا على بطلان قول القدرية بان رجحان فاعلة العبد على تاركيته لا يلهيهم مرجح كما يفعل ذلك الرازي وطائفة من الجبرية ولهذا لم يذكر الاشعري وقدماء أصحابه هذه الحجة وطائفتهم الناس كل رايزي واتباعه اذا نظروا المعتزة في مسائل القدر ابطوا هذا الاصل وينو أن الفعل بحسب وجوده من وجود المرح التام وأنه يتحقق فعله بدون المرح التام وينصرون أن القدر اختار لا مرجح أحسن مقدوره على الآخر لا المرح التام واذا نظروا الفلاسفة في مسألة حدوث العالم واثبات الفاعل المختار وابطال قولهم بالوجوب بالذات سلخوا مسلك المعتزة والجهمية في القول بان القدر المختار مرجح أحسن مقدوره على الآخر بلا مرجع وعامة الذين سلخوا مسلك أبي عبد الله من الخطيب وأمثلة تجد منهم تناقضون هذا التناقض وفصل الخطيب أن يقال أي شيء أراد بلفظ الموجب بالذات ان عني به أنه واجب بذات مجرد عن المشيئة والقدر فلهذه الذات لاحقة لها ولا متوقفة في الخارج فضلا عن أن تكون متوجبة والفلاسفة يتناقضون فانهم يثبتون لا ولها عاوي يثبتون العلة الغائية في ابداعه وهذا يستلزم الارادة واذا فسروا القاية بمجرد العلم وجعلوا العلم مجرد الذات كان هذا في غاية الفساد والتناقض فاننا علم بالضرورة أن الارادة ليست مجرد العلم وأن العلم ليس هو العالم لكن هذا من تناقض هؤلاء الفلاسفة في هذا الباب فانهم يجعلون المعاني المتعددة معنى واحدا فيجعلون العلم هو القدرة وهو الارادة ويجعلون الصفقة نفس الموصوف كما يجعلون العلم هو نفس العالم والقدر هو القدرة والارادة هي المريد والعشق هو العاشق وهذا أقدم صرح به فضلا عنهم حتى المتشرون لهم مثل ابن رشد الحفيد الذي ورد على أبي حامد الغزالي في تهافت الفلاسفة وأمثلة وأضافوا فقد وجدوا بذات مجردة عن المشيئة والاختيار فتبع أن يكون العالم صادرا عن موجب بالذات بهذا التفسير لان الموجب بالذات بهذا الاعتبار يستلزم وجوبه ومقتضاه فلو كان مبدع العالم موجبا بالذات بهذا التفسير لزم أن لا يحدث في العالم شيء وهو خلاف المشاهدة فقولهم بالوجوب بالذات يستلزم نفي صفاته ونفي أفعاله ونفي حدوث شيء من العالم وهذا كله معلوم البطلان وابطال من ذلك أنهم جعلوه واحدا بسيطا قالوا انه لا يصدر عنه الا واحد من احتمالات صدور الكثرة بحسب تدل على عظم حيرتهم وجهلهم بهذا الباب كقولهم ان الصادر الاول هو العقل الاول وهو موجود واجب بغيره يمكن نفسه فثلاث جهات فصدر عنه باعتبار وجوده وعقل آخر باعتبار وجوده ونفس باعتبار مكانه فقلت وربما قالوا باعتبار وجوده صورة الفلك وباعتبار مكانه مادته وهم متنازعون في النفس الفلكية هل هي جوهر مفروق أم عرض قائم ولهذا اختلف الناس في بيان فساد كلامهم وذلك ان هذا الواحد الذي فرضوه لا يتصور وجوده الا في الازمان لافي الاعيان ثم قولهم الواحد لا يصدر عنه الا واحد قضية كلية وهم ولعلوا ثبوتها في بعض الصور بل يزعمون أن تكون كلية الاقياس التيسيل فكيف وهم لا يعلمون واحدا

(مطلب)
في ابطال قول الفلاسفة الواحد لا يصدر عنه الا الواحد

مدالاته معلومة باتفاق العقلاء بمدالاته المعروفة متنازع فيها بين العقلاء . واعلم أن أهل الحق لا يظنون في جنس الالهة العقلية ولا يعلم العقل حقيقته وانما يظنون في ما يدعي المعارض انه يخالف الكتاب والسنة وليس في

ذلك والله الحمد دليل صحيح في نفس الامر ولا دليل مقبول عند عامة العقلاء ولا دليل لم يقدح فيه بالعقل وحسنه فنقول في (الوجه الثاني عشر) أن كل معارض التسرع من العقليات فالفعل يعلم فساد ماوان لم يعارض العقل وما علم فساد العقل لا يجوز أن يعارض

بعض ولا يخرج وهذه الجهة تفصلها هو الكلام على هج المخالفين لسته من أهل البع بالذين العقل فساد تلك الحق وتناقضها وهذا أوله الحمد ما زال الناس يوقعونه (١١٣) ومن تأمل ذلك وجد العقل بما يعلم به فساد العقل المخالف

لشريع ما لا يعلو الله (الوجه الثالث عشر) أن يقال الأمور السبعة التي يقال ان العقل عارضها كاثبات الصفات والمعاد ونحو ذلك هي مما علم بالاضطرار ان الرسول صلى الله عليه وسلم جاء بها وما كان معلوما بالاضطرار من دين الاسلام امتنع أن يكون باطلا مع كون الرسول رسول الله سبحانه قدح في ذلك وادعى أن الرسول لم يحن به كان قوة معلوم الفساد بالضرورة من دين المسلمين (الوجه الرابع عشر) ان يقال ان أهل العناية يعلم الرسول العالين بالقرآن وتفسير الرسول صلى الله عليه وسلم والعصاية والتابعين لهم بإحسان والعالين بأخبار الرسول والعصاية والتابعين لهم بإحسان عندهم من العلوم الضرورية بتفصيص الرسول و مراده ما لا يمكنهم دفعه عن قلوبهم ولهذا كانوا كلهم متفقين على ذلك من غير قول أو لفظ أو شاعر كما اتفق أهل الاسلام على نقل سور القرآن ونقل الصلوات الخمس والقبلة وسبام شهر رمضان وإذا كانوا قد نقلوا أمما صمد و مراده عنه بالتواتر كان ذلك كتقليس حروفه وألفاظه بالتواتر ومعلوم أن النقل المتواتر يفيد العلم باليقين سواء كان التواتر لفظيا أو معنويا كواتر متعلقة بالوشع حسن ويتحدث أي هر برقة التي صلى الله عليه وسلم وفقه الأمة الأربعة وعبد العمر بن مغازي التي صلى الله عليه وسلم مع المشركين

مصدر عنه شيء وما يتلون به من مسدودا التسعين عن النار والتبريد عن الما باطل فان تلك الآثار لا تصدر إلا عن شئ فاعل وقابل والاول تعالى كل ما سواها مصدر عنه ليس هناك قابل موجود وان فالو الماهيات الثابتة في الخارج القنبية عن الفاعل هي القابل كان هذا باطلا من وجوه منها أن هذا بناء على أصلهم الفاسد وهو أثبت ماهيات موجودة في الخارج سفارة للأعيان الموجودة وهذا باطل قطعا وما ذكره من أن المثبت يتصور قبل أن يعلم وجوده لا يدل على ثبات المثبت في الخارج بل يدل على ثبوته في ذهن ولا يثبت حصول الفرق بين ما في الأذهان وما في الأعيان ومن هنا كثر غلطهم فانهم تصوروا أموراً في الأذهان فظنوا ثبوتها في الأعيان كالعقول والماهيات الكلية واليهو ونحو ذلك ومنها أن الماهيات هي بحسب ما يوجد فكل ما وجدته عندهم ماهية كما يقوه من يقول ان المعلوم شيء من المعقولة والشعبة ويتنقل فلا يجوز قصر الموجودات على أمور توهم أنه لا ماهية تقبل الوجود غيرها ومنها أن يقال الماهيات الممكنة في نفسها الانتهاء لها ومنها أن يقال الواحد الشهود الذي تصدر عنه الآثار فانه قابل موجوده والبري تعالى هو المبدع لوجود كل ما سواها فلا يهر أمر صادر عن ممكن الاعن شئ من فاعدا مع أنه قد يكون هناك مانع عنع التأثير وليس في الموجودات ما يصدر عنه وحده شيء إلا الله تعالى فقولهم الواحد لا يصدر عنه الا واحد قضية كلية ان أد جوا فيها ما سوى الله تعالى فذلك لا يصدر عنه وحده شيء وان لم يدوا بها إلا الله وحده فهذا محل التزاع وموضع الدليل فكيف يكون المعلوم عليه هو الدليل وذلك الواحد لا يعلمون حقيقة ولا كفة الصدور عنه وأضاف الواحد الذي يشئون هو وجود مجرد عن الصفات الثبوتية عندهم كمن سناوا أتباعه أو عن الثبوتية والسلبية عندهم وهذا الاحقيقة في الخارج بل يمتنع محققه في الخارج وانما هو امر يقدر في الأذهان كما تقدم ولهذا كان ما ذكره ان يمتنع في هذا الباب مما نزع به ان رشوغير من الفلاسفة وقالوا ان هذا ليس هو قول أئمة الفلاسفة وانما ان سناوا أمثلة أحدثوه ولهذا لم يعتمد عليه أو البركان صاحب المنبر وهو من أقرب هؤلاء إلى اتباع الحق الصبيحة بحسب نظره والعدل عن تقليد سلفهم مع أن أمرهم وحكمهم أن العقليات لا تقلد فيها وأضافا لم يصدر عنه الواحد كما يقولونه في العقل الاول فذلك الصادر الاول ان كان واحدا من كل وجه لم أن لا يصدر عنه الواحد وهم جبراً وان كان فيه كثر متبوعه من الوجوه والكثرة وجودية كان يصدر عن الاول أو كثر من واحد وان كانت عديمة لم يصدر عنها وجود فلا يصدر عن الصادر الاول واحد وأما احتجاجهم على ذلك بقولهم لم يصدر عنه شئ ان كان مصدره غير مصدر ذلك وزم التركيب فقال أولاً ليس الصدور عن الباري تعالى كصدور الحارار عن النار بل هو فاعل بالمشقة والاختيار ولوقدر تعدد المصدر فهو تعدد أمور اضافية وتعدد الإضافات والسواب ثابتة بالاتفاق ولو فرض أنه تعدد صفات فهذا يستلزم القول بثبوت الصفات وهذا حق وقولهم ان هذا تركيب والتركيب يمتنع قد ينقاد صدق وجوه كثيرة في غير هذا الموضع وسناوا لفظ التركيب والافتقار والجزء والغير ألفاظ مشتركة مجمله وأنهم لا يلزم بالمعنى الذي دل الدليل على نفسه وانما تلزم بالمعنى الذي لا ينفيه الدليل بل يثبت الدليل والمقصود هذان الوجهان

وأهل الكتاب وعدل كسرى وطب جالينوس ونحو سيبويه بين هذا أن أهل العلم واليمان يعلمون من مراد الله اذا ورسوله بكلامه أعظم مما يحاط به الأطباء من كلام جالينوس ونحو سيبويه فلذا كان من ادعى في كلام سيبويه وبالينوس ونحوهما

ما يخاف معاملته أهل العلم بالباطل والقصور والחסب من كلامهم كان قوة معلوم البطالان فمن ادعى في كلام الله وسوءه خلاف ما علما أهل الأيمان كان قوة أظهر بطلان قسدا لان هذا مضموم محفوظ (١١٣) وجماع هذا أن يعلم أن المتقول عن الرسول صلى الله عليه وسلم شتان ألقاظ

وألفاظ ومعاني ألقاظه ومقاصد بافعاله وكلاهما متماهون متواتر عند العامة والخاصة ومنهما ما هو متواتر عند الخاصة ومنه ما يخص بعله بعض الناس وإن كان عند غيره مجهولا أو مظنونا أو مذكوبا وأهل العلم بأقواله كاهل العلم بالحديث والتفسير المتقول والمغازي والفقه يتواتر عندهم من ذلك ما لا يتواتر عند غيرهم ممن لم يتركهم في علمهم وكذلك أهل العلم بعاني القرآن والحديث والفقه في ذلك يتواتر عندهم من ذلك ما لا يتواتر عند غيرهم من معاني الاقوال والأفعال المأخوذة عن الرسول كما يتواتر عند النحاة من أقوال الخليل وسيبويه والكسائي والفراء وغيرهم ما لا يعلمه غيرهم ويتواتر عند كل أحد من أصحاب مالك والشافعي والثوري والأوزاعي وأحمد وداود وأبي ثور وغيرهم من مذاهب هؤلاء الأئمة ما لا يعلمه غيرهم ويتواتر عند أتباع رؤس أهل الكلام والفلسفة من أقوالهم ما لا يعلمه غيرهم ويتواتر عند أهل العلم بنقد الحديث من أقوال الشعة ويحیی بن سعيد وعلى ابن المديني ويحيى بن معين وأحمد ابن حنبل وأبي زرعة وأبي حاتم والبزار وأبو ثعلبة في الجرح والتعديل ما لا يعلمه غيرهم بحيث يعلمون بالاضطرار أنفاهم على

إذا فسر هذا فهو باطل وأما إذا فسر الموجب بالذات الذي يجب معقولة عشته وقدرته لم يكن هذا المعنى متافكا لكونه فعلا لا اختيار بل يكون فعلا لا اختيارا موجبا لذاته التي هي فاعل قادر مختار وهو موجب عشته وقدرته وإذا تبين أن الموجب بالذات مختل معنيين أحدهما لا ينافي كونه فعلا عشته وقدرته فمن قال القادر لا يفعل إلا على وجه الجواز كما يقوله من يقوله من القدرة والجمهية (١) يحمل الفعل بالاختيار متافكا لايجاب وجه من الوجوه ويقولون إن القادر المختار لا يكون قادرا مختارا إلا إذا فعل على وجه الجواز لا على وجه الوجوب والجمهور من أهل السنة وغيرهم يقولون القادر هو الذي لا شاء فعل وإن شاء لم يفعل لكنه إذا شاء أن يفعل مع قدرته لم يوجد فعله فشاء الله كان وما لم يشأ لم يكن فله قدر على ما يشاء ومع القدرة التامة والمشيئة الحازمة يجب وجود الفعل ولهذا صارت الأقوال ثلاثة فالفلسفة يقولون للموجب بالذات المحرر عن الصفات أو الموصوف بالصفات التي يجب أن يقارنه موجب المعين ألا وأبدا والقدر من من المشيئة وغيرهم من الجمهية ومن واقفهم من غيرهم يقولون بالتفاعل المختار الذي يفعل على وجه الجواز لا على وجه الوجوب ثم منهم من يقول يفعل لا بإرادة بل المراد عندهم هو التفاعل العام ومنهم من يقول يحدث وإما يحدث من أرادة أو فعل فهو برحمته مجرد القدرة فإن القادر عندهم برحمته لا يرجع ثم القدرة من هؤلاء يقولون قدر يمالأ يكون ويكون ما لا يريد وقد يشاء ما لا يكون ويكون ما لا يشاء بخلاف الجبرية والجمهور من أهل السنة وغيرهم المتيقن للقدرة والصفات يقولون أنه فاعل بالاختيار وإذ شاء شأ كل من إرادته وقدرته من لوازم ذاته سواء قال بإرادة واحدة قدعة أو بإرادات متعاقبة أو بإرادة قدعة تستوجب حدوث إرادات آخر فعلى كل من هذه الأقوال الثلاثة يجب عندهم وجود مراده وإذا فسر الإيجاب بالذات بهذا المعنى كمن التزاع لفظيا فالجواب الذي ذكرناه لا يمكن تصوره لفظا للموجب بالذات لفظا للعلة والمعلول ولفظ المؤثر والآخر ولفظ التفاعل المختار وهو بجميع هذه العبارات بين امتناع قدم شي من العالم ووجوب حدوث كل ما سوى الله تعالى وهنا أمر آخر وهو أن الناس تنازعوا في الفاعل المختار وهل يجب أن تكون إرادته قبل الفعل ويتبع مقارنتها أم يجب مقارنته إرادته التي هي القصد للفعل وما يتقدم الفعل يكون عزمًا لا قصدًا أم يجوز كل من الأمرين على ثلاثة أقوال ونحن قد بينا وجوب حدوث كل ما سوى الله تعالى على كل من الأقوال الثلاثة قول من وجب المقارنة ومن يقول بأن المقارنة مجتمعة وقول من يجوز الأمرين وكذلك تنازعوا في القدرة هل يجب مقارنتها للقدور ويتبع تقدمها أم يجب تقدمها على القدور ويتبع مقارنتها أم تصف بالتقدم والمقارنة على ثلاثة أقوال وفصل الخطاب أن الإرادة الحازمة مع القدرة التامة مستلزمة للفعل ومقارنته فلا يكون الفعل بمجرد قدرته متقدمة غير مقارنته ولا بمجرد إرادته متقدمة غير مقارنته بل لا بد عند وجود الأمرين وجود المؤثر التام ولا يكون الفعل فاعل معدوم حين الفعل ولا بقدرته معدومة حين الفعل وقبل الفعل لا يتجمع الإرادة الحازمة والقدرة التامة فإن ذلك مستلزم للفعل فلا يوجد إلا مع الفعل لكن قد وجد قبل الفعل قدرة بلا إرادة أو إرادة بلا قدرة كما وجد عن علي بن يقطين فلا حضرت وقت الفعل قوى العزم فصار قصد اقتكون الإرادة حين

(١) قوله يجعل الخ لعل الصواب لا يجعل الآن يكون في العبارة نقص فتأمل كسب معصية

عقلها أو جميعها ليس هزيمة تقتضي مساوئها ولا صلاحها ولا فسادها بل ذلك بين الطريق الذي به علم وهو السمع أو العقل وإن كان السمع لا يمدح من العقل وكذلك كونه عقليا أو نقليا (١١٤) وأما كونه شرعا فلا يقابل بكونه عقليا وإنما يقابل بكونه بدعيا إذا

الفضل أو كل عما كتبت عليه وكذلك القدرتين الفعل كل بما كانت عليه وهذا كان العبد قادر اقبل الفعل القدرة المشروطة في الامر التي بها ينفرد العاصي بكافي قوة تعالى فاقترأ الله ما استطاع وقوة وتعالى على الناس مع البيت مع استطاع السبيلا وقوة فمن استطاع فاطعم ستين مسكينا فان هذه الاستطاعة لم تكن الامتياز لفعل بل هي السبيل على من يطيع ولا وجب على من لم يطيع الله ان يطيع الله ولكن كل من لم يطيع الشهر من المتابعين غير مستطيع الصيام وهذا كل خلاف هذه النصوص وخلاف اجماع المسلمين فمن نفي هذه القدرة من المشيئة فقد زعم أن الاستطاعة لا تكون الا مع الفعل فقد باع في منقصة القدرة التي يقولون لا تكون الاستطاعة الا قبل الفعل فان هؤلاء اخطوا وحسن عروا ذلك وقالوا ان كل ما يقدره العبد على الاعيان والطاعة فقد سوى الله فيه بين المؤمن والكافر بل سوى بينهما في كل ما يمكن أن يعطيه العبد عما به يؤمن ويطيع وهذا القول فاسد قطعاه لو كانت مساوية في جميع اسباب الفعل لكان اختصاص أحدهما بالفعل دون الآخر ترجحا لاحد التماثلين على الآخرين غير مرجح وهذا هو أصل هؤلاء القدرة التي الذين يقولون ان الفاعل القادر يرجح أحد طرفي مقدوريه على الآخر بلا مرجح وهذا باطل وإن وافقهم عليه بعض المشيئة فقد وأما المشيئة فقد قدر المحالفون لهم في هذا الأصل فقيم طائفة (١) اذا تكلموا في مسائل القدر وخلق افعال العباد لكن اذا تكلموا في مسائل فعل الله تعالى وحدوث العالم والفرق بين الموجب والختار ومنظرة الدهر فيقد كثيرا منهم نظرتهم منظره من قال من القدرة واليهية المجردة بأن الفاعل المختار يرجح أحد مقدوريه بلا مرجح ولهذا يظهر اضطرابهم في هذه الأصول الكبار التي بدور ونفيها بين أصول القدرة واليهية المجردة المطلقة الحقيقية الامر والهي والوعود والوعيد وصفة الله في خلقه وأمره وبين أصول الفلاسفة الدهرية المشركين وان كانوا من الصابئين فهم من المشركين لان الصابئين الخفاه الذين اتى عليهم القرآن فانهم بعدون الكواكب وينسبون لها الهام كل ويعتقدون فيها الاصنام وهذا دين المشركين وهودين أهل مقدونية وغيرهم من مدائن هؤلاء الفلاسفة الصابئة المشركين والاسكندر الذي وزره ارسطو وهو الاسكندر فيليب المقدوني الذي تورخه اليهود والنصارى وكان قبل المسيح عليه السلام ثلثمائة عام ليس هو ذا القرنين المذكور في القرآن فان هذا كان متقدما عليهم وهومن الخفاء وذلك هو وزره ارسطو ككفار يقولون بالصر والشرك ولهذا كانت الاسعلية اخذت ما قوه هؤلاء من العقل والنفس وما قوه الهوس من النور والظلمة فركبوا من ذلك ومن التسع وعبروا عن ذلك بالسابق والتالي كما بسط في موضعه وأصل المشركين المطلق باطل وكذلك أصل الهوس والقدرة يخرج بعض الحوادث عن خلق الله تعالى وقدرة ويحفلون به شر كافي الملك وهؤلاء الدهر به شربهم في ذلك فان قولهم يستلزم اخراج جميع الحوادث عن خلق الله تعالى وقدرة وثابت شر كاره كثير منه في الملك بل يستلزم تعطيل الصانع والكلية ولهذا كان معلمهم الاول ارسطو وأتباعه انما يثبتون الاول الذي يسمونه العلة الاولى بالاستدلال بالحركة المتحركة الفلك فانهم قالوا هي اختيارية شوقية فلا بد أن يكون لها محرك متفصل عنها وزعموا أن المتحرك بالارادة لا بد له من محرك (١) قوله اذا تكلموا الخ كذا في الاصل وانظر في جواب الشرط وحرر العبارة كسبه معصية

البسطة تقابل الشريعة وكونه شرعا صفة مدح وكونه بدعيا صفة مذم وما خالف الشريعة فهو باطل ثم الشرعي قد يكون جمعا وقد يكون عقليا فان كون العقل شرعا يراه بكون الشرع آتية ودل عليه وراه بكون الشرع الجاهل وأذن فيه فلا اريد بالشرعي ما أنته الشرع فاما ان يكون معلوما للعقل أم لا ولكن الشرع نابع عليه ودل عليه فيكون شرعا عقليا وهذا كالأدلة التي تبه الله تعالى عليها في كتابه العزيز ومن الامثال المشروبة وغيره هاداة على توجيهه وسدوره واثبات صفاته وعلى المادفلك أدلة عقلية تعلم مصتها بالعقل وهي راسخ ومقاييس عقلية وهي مع ذلك شرعية واما أن يكون الدليل الشرعي لا يعلم الا بمجرد اخبار الصادق فانه اذا أخبر بما لا يعلم الا بخبره كان ذلك شرعا جمعا وكثير من أهل الكلام يظن أن الأدلة الشرعية مفصلة في خبر الصادق فقط وان الخابو السنة لا يدلان الا من هذا الوجه ولهذا يجعلون أصول الدين نوعين العقليات والسمعية ويجعلون القسم الاول عمال يعلم بالكتاب والسنة وهذا غلط منهم بل القرآن سل على الأدلة العقلية وينبأونه عليها وان كان من الأدلة العقلية ما يعلم بالاعيان ولو ازمه كما قال تعالى سترهم آياتنا في الآفاق وفي أنفسهم حتى

يبين لهم آياته الحق اولم يكف بربك ما على كل شيء شهيد وأما اذا اريد بالشرعي ما أحله الشرع واذن فيه فيدخل في ذلك ما أخبر به الصادق وما دل عليه ونبه عليه القرآن وما دلت عليه وشهدت به الموجودات والشارع محرم الدليل لكونه

متفصل

كذافي نفسه مثل أن تكون إحدى مقدماته باطلة فانه كذب وان يحترم الكذب لا يباع عليه كقول تعالى اذ يؤخذ عليهم ميثاق الكتاب الا يقولوا على الله الحق ودر سوا ما فيه ويجزئ من كون (١١٥) التكملة يتكلم بالعلم كماله تعالى ولا تنف

ماليس لشيء به علم وقوله تعالى وان تقولوا على الله اسألوا لعلمون وقوله ها أنتم هؤلاء حاجتم فما لكم به علم فلم يحاجون فماليس لكم به علم ويحترم ملكونه بعد الاق الحق بعد متين كقوله تعالى يجادلونك في الحق بعدما تبين وقوله تعالى وحادوا بالباطل ليدحضوا به الحق وحجته فالتجسس الشرعي لا يجوز أن يعارضه دليل غير شرعي ويكون مقبدا عليه بل هذا غرض من يقول ان البينة التي لم يشرعها الله تعالى تكون مقسمة على الشرعة التي أمر الله بها أو يقول الكذب مقدم على الصدق أو يقول خبر غير النبي يكون مقبدا على خبر النبي أو يقول ما نهى الله عنه يكون خيرا مما أمر الله به ونحو ذلك وهذا كله متنع وأما الدليل الذي يكون عقليا أو سمعيا من غير أن يكون شرعيا فقد يكون راجحا نازة ومرجوحا أخرى كما أنه قد يكون دليلا صحيحا نازة ويكون شبهة فاسدة أخرى فحاجت به الرسل عن الله اخبارا وأمر الانجوزان يعارض نبئ من الأشياء وأما ما يقوله الناس فقد يعارض مقوله ان قد يكون حقارة وباطلا أخرى وهذا امعلا ريب فيه لكن من الناس من يدخل في الادلة الشرعية ماليس منها كأن منهم من يخرج منها ما هو داخل فيها أو الكلامها على جنس الادلة لا على أعيانها (الرحمة السادس عشر) أن يقال

منفصل عنه وان كل هذا قول لا دليل عليه بل هو باطل قالوا وانحرك لها يحركها كالبحر
الامام المقتدى به الاموم المقتدى وقديس هو تاج بحر حركة العشق والعائق فان المحبوب المراد
بغيرك اليه الحب المردي من غير حركة المحبوب قالوا وبذلك العشق هو عشق الله بالاول
وهكذا وافقه متأخروهم كالفارابي وابن سينا وامثالهما وهؤلاء كلهم يقولون ان سبب
الحوادث في العالم انما هو حركات الافلاك وحركات الافلاك حادثة عن تصورات حادثة
وارادات صادقة شيئا بعشئ وان كانت تابعة لتصور كل واحد واردة كلية كل رجل الذي يريد
القصدي بل بغيره (٣) مثل مكتة مثلا فلهذا ارادة كلية تتبع تصورا كلية ثم انه لا بد ان يتحدد
له تصورات لما يقطعه من المسافات وارادات تقطع تلك المسافات فهكذا حركات الافلاك عندهم
لكن مراده الكلي هو التشبيه بالاول ولهذا قالوا الفلسفة هي التشبيه بالاول بحسب الامكان
وان كان الامر كذلك عندهم فاعلم ان العلة الغائية المنفصلة عن العلول لا تكون هي العلة
الضالعة واذا كان الفلك محكما قصر كاداراته واختياره فلا بد من مسبغة ابدعه كله بذاته
وصفاته واقفاله كالانسان ولا بد لهذه التصورات والارادات والحركات الحادثة ان تنتهي
الى واجب بنفسه قديم تكون صادرة عنه سواء قيل انها صادرة توسط او بغير توسط وهؤلاء
لم يثبتوا شيئا من ذلك بل لم يثبتوا الاعلة غائية للحركة فكان حقيقة قولهم ان جميع الحوادث
من العالم العلوي والسفلي ليس لها قاعل يحدثها اسلا بل ولا لما يستلزم هذه الحوادث
والعناصر وكل من اجزاء العالم يستلزم الحوادث ومن المعالوف في بداية العقول ان الممكن
المقتصر الى غيره يتمتع بوجوده بدون واجب الوجود وان الحوادث يتمتع بوجوده بدون محدث
ومتأخر وهم كائن سينا وامثاله يسلون ان العالم كله ممكن بنفسه ليس واجب بنفسه ومن
نازع في ذلك من غلاتهم فقولهم معلوم الفساد جوهر كبري فان الفقر والمصلحة لا زمان لكل جزء
من اجزاء العالم لا يقوم شيء منه الا بشئ منفصل عنه وواجب الوجود مستغنى بنفسه لا يقتصر
الى غيره وجه من الوجوه وليس في العالم شيء يكون هو وحده محدثا لشي من الحوادث وكل
من الافلاك حركة تحصلت من حركة عن حركة الاعلى حتى نزل ان الاعلى هو المحدث لجميع
الحركات ولا في الوجود شيء حادث عن سبب بعينه لاجل حركة الشمس ولا القمر ولا الافلاك
ولا العقل والفعال ولا شيء مما نظن بل اى جزء من العالم اعتبره وجدته لا يستقل بحدوث شيء
ووجدته اذا كان له اثر في شيء كالضوءة التي تكون الشمس مثلا فله مشاركون في ذلك الشيء
بعينه ككفا كمة التي الشمس مثلا اثر في انضاجها ثم ايساهو تفسير الواهب ونحو ذلك لا يكون
الابتساركة من الماء والهوا والطين وغير ذلك من الاسباب ثم كل من هذه الاسباب لا يتميز
اثره عن اثر الآخر بل هما متلازمان فاذا قالوا العقل والفعال خلق عليه ضرورة عند استعداد
والامتزاج قبل الصورة مثلا كالطين الذي يحدث فيه عن امتزاج الماء والتراب اثر ملزم
لهذا الامتزاج لا يمكن وجودا احدهما دون الآخر فاذا كان المؤلف فيها اثنين لزم ان يكونا
متلازمين لا امتناع وجودا احدهما دون الآخر وجميع اثنين متلازمان كل منهما واجب الوجود
لان واجب الوجود لا يكون وجوده مشروطا بوجود غيره ولا تأثيره مشروطا بتأثير غيره اذ
لو كان كذلك لكان مقتفرا الى غيره فلا يكون واجبا بنفسه غنيا عما سواه فلما اقتصر الى غيره

غاية ما يتمي إليه هؤلاء المعارضون لكلام الله ورسوله با رائمهم المشهورين بالاسلام هو التأويل أو التقويض فاما الذين يتهمون الى ان يقولوا الانشاء وهو اوخلوا ما لاحققه في نفس الامر فهو لا معر وفون عند المسلمين بالاحاد والبدقة والتأويل الفضول

هو ما دل على مراد الحكماء والتأويلات التي يذكرونها لا يعلم أن الرسول أراد هاهنا يعلم بالاضطرار في خاصة النصوص أن المراد منها نقض ما قاله لا يعلم شئ ذلك في تأويلات القرامطة (١١٦) والبالهنية غير أن يحتاج ذلك للخليل خاص وحينئذ

فلما قلنا ان لم يكن مقصود معرفة
مراد المتكلم كان تأويله للفظ عما
يحتسب من حيث الجهة في كلامهم
تكلم بمشبه من العرب هو من باب
التخصيص والاحاد لامن باب
التفسير وبين المراد وأما
التفويض فمن المعلوم ان الله تعالى
أمرنا ان نتدبر القرآن وحسناعلى
عقله وفهمه فكيف يجوز مع ذلك
أن يراد من الأعراض عن فهمه
ومعرفته وعقله وأيضاً فخطاب
الغنى أريد به هذا والبيان لنا
وان احاطنا من الظلمات الى التور
اذا كان ما ذكره من النصص
ظاهره باطل وكفر ولم يدعنا أن
نعرف لظاهره ولا باطنه أو أريد
من أن نعرف باطنه من غير بيان
في الخطاب ذلك فعلى التقديرين
لم يخاطب بما بين نفسه الحق ولا
عرفنا أن ملول هذا الخطاب باطل
وكفر وحقيقة قول هؤلاء في
الخطاب لئلا أنه ليس الحق ولا
أوضح مع أمره لئلا ننقصه
وأن ما خاطبناه وأمرنا بالتع
والذلة لم يبين به الحق ولا كشفه
بل دل ظاهره على الكفر والباطل
وأردنا أن لانفهم منه شيئاً أو أن
نفهم منه ما لا دليل عليه فيه وهذا
كله مما يعلم بالاضطرار ان ترتبه الله
ورسوله عنه وأنه من جنس أقوال
أهل التصريف والاحاد وبهذا
احتج الملاحدة كل من تناوع غيره
على منتهى المعاد وقالوا القول في
نصوص المعاد كالقول في نصوص

التشبيه والتجسيم وزعموا أن الرسول صلى الله عليه وسلم لم يبع ما لا امر عليه في نفسه لافي العلم بالله تعالى ولا كونه باليوم الآخر فكان الذي استطلبه على هؤلاء هو موافقتهم على نفي الصفات والانفالوا منا الكتاب كله حتى الايمان بلطلت معارضة

وحسب حجتهم ولهذا كان ابن النفيس المتطبع الفاضل يقول ليس الاذهان مذهب اهل الحديث أو مذهب الفلاسفة فأما هؤلاء المتكلمون فيقولون ظاهر التناقض والاختلاف يعني اهل الحديث (١١٧) آمنوا كل ما يابيه الرسول وأؤثركم جعلوا الجيع

تخصلا وتوجها ويعلم بالآلة
الكثيرة السمعة والعقلية فساد
مذهب هؤلاء الافلاحة فنعين أن
يكون الحق مذهب السلف اهل
الحديث والسنة والجماعة ثم ان
ابن سينا وأتباعه من بالحنسية
المتطرفة والقرامطة يقولون انه
أراد من القاطنين أن يفهموا الامر
على خلاف ما هو عليه وأن يعتقدوا
ملاحقة في الخارج لما
في هذا التفسير والاعتقاد الفاسد
لهم من الصلوة والجمعة والمعتزة
وأما لهم يقولون انه أراد أن
يعتقدوا الحق على ما هو عليه مع علمهم
بأنه لم يبين ذلك في الكتاب والسنة
بل النصوص تدل على نقيض ذلك
فأولئك يقولون أراد منهم اعتقاد
الباطل وأمرهم به وهؤلاء يقولون
أراد اعتقاد ما يدل لهم الأعلى
نقيضه والمؤمن يعلم بالاضطرار أن
كلا القولين باطل ولا بد لفساد اهل
التأويل من هذا أو هذا وإذا كان
كلاهما باطلا فكيف تأويل
الثقة بالنصوص الباطل فيكون
نقضهما وهو اقرار الآلة
الشريعة على مدلولها ومن
خرج عن ذلك زعم من الفساد مالا
يقوه الا اهل الاخاد وما ذكرناه
من لوازم قول اهل التعريض هو
لازم لقولهم الظاهر المعروف
ينهم اذ قالوا ان الرسول كان يعلم
معاني هذه النصوص المشككة
المشابهة ولكن لم يبين للناس
مراجعتها ولا وضعها ايضا ما يقطع

كرومفعولاه فان كون الشيء مفعولا مقارنا تمتع عقلا ولا يعقل في الموجودات شي من هو
علة تامة لمعلول سابقا أصلا بل كل ما قبل الفعل إما أن يكون تأثيره متوقفا على غيره فلا
تكون تامة وإما أن لا يكون مباينته على رأي من يقول العلم علة للعالية عندهم ثبت الاحوال
والاجتهود الناس يقولون العلم هو العالمية وأما اذ قيل الذات موسبة لصفات واعلة لها فليس
هنا في الحقيقة فعل ولا تأثير أصلا وأما اذ قيل مؤثر في غيره وقدر أنهم متساويان متساويان
لم يبق أحدهما الاخرية كما ينافي هذا الا يعقل أصلا وأيضا كونه متوقفا على غيره من كل
وجه صفة كمال الذات متقدم على غيره من كل وجه كمال عن تقدم وجه واحد من وجه واحد
الفعل أو يقتدر الفعل لا يجوز أن يكون له ابتداء وغير ذلك كلفركه أو الزمان قيل ان كل هذا
باطل فقد انتفع وان كان محصيا فالتبني انما هو الكمال الممكن الوجود وحيد فكذا كان
النوع اذا تم الكمال والا كمال هو التقدم على كل فرد من الامور بحيث لا يكون في اجزاء العالم
شي يقارنه بوجه من الوجوه وأما دوام الفعل فهو باقيا من الكمال فان الفعل اذا كان صفة كمال
فدوامه دوام الكمال وان لم يكن صفة كمال لم يجب دوامه فعلى التقديرين لا يكون شي من العالم
قد بامعه والكل على هذا مبسوط في غير هذا الموضع وانما كان المقصود هنا التمسك
بما أخذ المسلم في مسئلة التعليل فالخوارجون التحليل يقولون الذي يدل عليه الشرع والعقل ان
كل ماسوي الله تعالى يحدث كائن بعد ان لم يكن وأما كون الرب لم يزل معطلا من الفعل ثم فعل
فليس في الشرع ولا العقل ما يثبت به كلاهما بل على نقيضه واذا عرف الفرق بين نوع
الحوادث وبين أعيانها وعلم الفرق بين قول المسلمين وأهل الملل وأساطين الفلاسفة الذين
يقولون بحدوث كل واحد واحد من العالم العلوي والسفلي وبين قول ارسطو وأتباعه الذين
يقولون بعدم الانلاك والعناصر وبين ما في هذا الباب من الخطا والصواب وهو من أجل المعروف
وأعلى العلوم فهذا اجواب من يقول بالتعليل لمن استجبه عليه التسلسل في الاثر وأما جهة
الاستكمال فقالوا المنتع أن يكون الرب تعالى مقفرا الى غيره وأن يكون ناقصا في الازل عن
كماله يمكن وجوده في الازل كالحية والعالم واذا كان هو القادر الفاعل لكل شي لم يكن محتاجا الى
غيره بوجه من الوجوه بل العلة المفعولة هي مقدورة ومراثة والله تعالى يلهم عباده العناء
ويحييهم ويلهمهم التوبة ويشرح شربتهم اذا تابوا ويلهمهم العمل وينهم ان يعملوا ولا يقال ان
للتناقض اثر في الخلق جملة فاعلا لا يابى والاثابة والفرح بتوبتهم فانه سبحانه هو الخالق القائل
كله له الملكة والجدلا لشره في شي من ذلك ولا يفتقر فيه الى غيره والحوادث التي لا يمكن
وجودها المتعاقبة لا يكون علمها في الازل نقصا وأما قولهم ان هذا يستلزم قيام الحوادث
فقال أولا هذا قول من هم اكبر من اثمة المعتزلة والشعة كهشام بن الحكم وأبي الحسين
البصري ومن تبعهم وهو لازم لآرائهم والشبهة المتأخرون أتباع المعتزلة في هذا الباب هم
والمعتزلة البصريون يقولون انه صار مدركا بعد ان لم يكن وأما البغداديون فانهم أنكروا الادراك
فهم يقولون صار فاعلا بعد ان لم يكن قالوا وهذا قول يستلزم استحالة واحوال ولهذا قيل ان
هذه المسئلة تلزم سائر الطوائف حتى الفلاسفة وقد قال بها من أساطينهم الاولين وفضلناهم
المتأخرين غير واحد يقال ان الاساطين الذين كانوا قبل ارسطو وأكثر انهم كانوا يقولون بها وقال

به النزاع وأما قولنا كابرهم ان معاني هذه النصوص المشككة المتشابهة لا يعلو الا الله وأن معناه الذي أراد الله به هو ما وجب
صرفها عن ظواهرها فعلى قول هؤلاء لا يكون الاتباع والمرسلون لا يعلون معاني ما أنزل الله عليهم من هذه النصوص ولا الملائكة ولا

السابقون الأولون وحيث لم يكن ما وصف الله نفسه في القرآن أو كثر ما وصف الله نفسه لا يعلم إلا الله سبحانه بل يقولون كلاما لا يستلزم معناه وكذلك نصوص المتبئين (١١٨) لقد رعدت طاقة والنصوص المثبتة للامر والهي والوعد والوعيد عند طائفة

والنصوص المثبتة للعدم عند طائفة ومعلوم أن هذا قد رعد في القرآن والآية إذا كان الله أنزل القرآن وأخبرنا بحسبه هدى وبما لقاس وأمر الرسول أن يبلغ البلاغ المبين وأن بين الناس منازل اليهم وأمره بنذر القرآن وعقوله ومع هذا أقام في مقامه وهو ما أخبره الرب عن صفاته أو عن كونه خالق لكل شيء وهو بكل شيء عليم أي عن كونه أمر ونهي ووعيد وقدر أو ما أخبر به من اليوم الآخر لا يعلم أحدهم فلا يعلم يعقل ولا يتدبر ولا يكون الرسول بين الناس منازل اليهم ولا يبلغ البلاغ المبين وعلى هذا التقدير يقول كل ملحد مستمع الحق في نفس الامر ما علمه برأى وعقلى وليس في النصوص ما يناقض ذلك لأن تلك النصوص مشكلة متشابهة ولا يعلم أحد معناها ولا يعلم أحد معناه لا يجوز أن يستبدل به في حق هذا الكلام سدا لباب الهدى والبيان من جهة الانبياء وقصا الساب من معارضهم ويقولون إن الهدى والبيان في طريقين لا طريقين لأنهم لا يسمون أن ينسبوا امرأهم فيقولون فضلنا عن أن ينسبوا امرأهم فيقولون أن قول أهل التفويض الذين يزعمون أنهم متبعون السنة والسلفين شر أقوال أهل البدع والاختلاف فلن قبل أنتم تعلمون أن كثيرا من السلف رويوا أن الوقف

بها أو بالوكانت صاحب المعبر وغيره وهو قول طوائف من أهل الكلام من الشيعة والمرجئة والكرامية وغيرهم كأي معاذ التومني والهشاميين وأما جمهور أهل السنة والحدیث فانهم يقولون بها أو بمعناها وأن كان منهم من لا يختار أن يطلق الالفاظ الشرعية ومنهم من يعبر عن المعنى الشرعي بالمعارات الدالة عليه مثل حرب الكرماني ونقله عن الأئمة ومثل عثمان بن سعيد الدارمي ونقله عن أهل السنة ومثل البصري صاحب الصحيح وأبي بكر بن خزيمة الملقب امام الأئمة ومثل أبي عبد الله بن حامد وأبي اسمعيل الانصاري الملقب بشيخ الاسلام ومن لا يخصى عنده الا الله تعالى والمعرفة كقوله لا يشكرون أن يقوم بذات الله شفعة أو فعل وعبروا عن ذلك بأنه لا تقوم به الاعراض والحوادث فوافقهم أبو محمد عبد الله بن سعيد بن كلاب يعني في ما يتعلق بمشئته وقدرته ومخالفهم في فني الصفات ولم يسمها أعراسا ووافقهم على ذلك الحارث الحماسي ويقال انه يرجع عن ذلك وبسبب مذهب ابن كلاب همرة الامام احمد بن حنبل وقيل انه تاب منه وصار النزاع في هذا الاصل بين طوائف الفقهاء فاسم طائفتهم أصحاب أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد الا وفيهم من يقول يقول ابن كلاب في هذا الاصل كأي الحسن التميمي والقاضي أبي بكر والقاضي أبي يعلى وأبي المعالي البجلي وأبو عيسى وابن الزاغوني وفيهم من يقول يقول جمهور أهل الحديث كالجلال وصليبه أبي بكر عبد العزيز وأبي عبد الله بن حامد وأبي عبد الله بن منه وأبي اسمعيل الانصاري وأبي نصر السجزي وأبي بكر محمد بن اسحق بن خزيمة أو تابعه

وجماع القول في ذلك أن البري تعالى هل يقوم به ما يتعلق بمشئته وقدرته كالافعال الاختيارية على هذين القولين قال المتبئين ذلك ولعلنا نعلم يقولون إن أنكر ذلك من العقلة والشبهة ونحوهم أنهم يقولون ان الرب كان معطلا في الازل لا يتكلم ولا يفعل شيئا ثم أحدث الكلام والفعل بلا سبب حادث أصلا فلانهم ترجع أحد طرفي الممكن على الآخر بلا مرجع وبهذا استطاعت عليكم الفلاسفة تخالفهم أئمة أهل المال وأئمة الفلاسفة في ذلك وظننتم أنكم أقمتم الدليل على حدوث العالم بهذا حيث ظننتم أن ما لا يتخلون نوع الحوادث يكون حادثا لا مستتاع حوادث لا تنهايتها وهذا الاصل ليس معكم بكتاب ولا سنة ولا أثر عن الصحابة والتابعين بل الكتاب والسنة والاعتراف عن الصحابة والقرابة واتباعهم بخلاف ذلك والنس والعقل يدل على أن كل ما سوى الله تعالى مخلوق حادث كان بعد أن لم يكن ولكن لا يلزم من حدوث كل فرد فرد كون الحوادث متعاقبة تحدث النوع فلا يلزم من ذلك أنه أنزل الفاعل المتكلم معطلا عن الفعل والكلام ثم حدث ذلك بالباب كما يلزم من مثل ذلك في المستقبل فان كل فرد فرد من المستقبلات المتقضية فان وليس النوع فانيا كما قال تعالى كل ما دأبتم وظلها وقال تعالى ان هذا الرزق اما له من نفاذ والاداء الذي لا يتغذى أي لا ينقض هذا النوع والافضل فرد من أمراده فانه متقضى ليس بدائم وذلك أن الحكم الذي وصفه الافراد ان كان لعني موجود في الجملة وصفته بالجملة مثل وصف كل فرد وجودا وامكان أو بعدم فله يستأنس وصف الجملة بالوجود والامكان والعدم لان طبيعة الجميع طبيعة كل واحد واحد وليس المجموع الا الاحاد المكنة أو الموجودة والمعدومة وأما اذا كان ما وصفه الافراد لا يكون صفة للجملة لم يلزم أن يكون

عند قوله وما يلزم تأويله الا قبله كثير من الناس يقول هذا مذهب السلف ونقلوا هذا القول عن أبي بن كعب وابن مسعود عائشة وابن عباس وعروة بن الزبير وغير واحد من السلف والخلف وان كان القول الآخر وهو أن السلف يقولون تأويله

منقولاً عن ابن عباس أيضاً وهو قول الجليلي محمد بن جعفر وابن اسحق وابن قتيبة وغيرهم وما ذكره وقد حكي في أولئك السلف وأتباعهم
 قليل ليس الأمر كذلك فإن أولئك السلف الذين قالوا لا يمتثل تأويله الا لـ (١١٩) كانوا ينكحون منهم المعروفة بينهم ولم يكن لفظ

التأويل عندهم راجعاً بمعنى
 التأويل الاصطلاحي الخاص وهو
 صرف اللفظ عن المعنى المثلل
 عليه المفهوم منه المعنى بخلاف
 ذلك فإن نسبة هذا المعنى وحده
 تأويلاته اصطلاحاً طائفة من
 المتأخرين من الفقهاء والمتكلمين
 وغيرهم ليس هو عرف السلف من
 الصحابة والتابعين والأئمة الاربعة
 وغيرهم لاسيما ومن يقول ان لفظ
 التأويل هذا معناه يقول انه يحمل
 اللفظ على المعنى المرحوح لئلا
 يقترب به وهو لا يقولون هذا المعنى
 المرحوح لايعله أحد من الخلق
 والمعنى المرحوح ليرده الله وانما كان
 لفظ التأويل في عرف السلف يراد
 به ما اراد الله بلفظ التأويل في مثل
 قوله تعالى هل ينظرون الا تأويله
 يوم يأتي تأويله يقول الذين نسو من
 قبل فصاحت رسل ربنا لخلق وقال
 تعالى ذلك خبير وأحسن تأويله
 وقال يوسف يا ابت هذا تأويل
 رؤياي من قبل وقال يعقوب
 وعلك من تأويل الاحاديث وقال
 النبي بحاشنهما واذا كر بعداً ما
 أشكم بتأويله وقال يوسف
 لا يا بنيك طعام فزقاه الانبياء كما
 بتأويله فتأويل الكلام الطلبي
 الامر والشي هو نفس فصل
 المأمور به وتوكل المهي عن كمال
 سفيان بن عيينة السنة تأويل
 الامر والنهي وقالت عائشة كان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول
 في ركوعه وسجود سجدات اللهم

يكون حكم الجملة حكم الافراد كقلى اجزاء البيت والانسان والشجرة فانه ليس كل منها يتأول
 انساناً ولا شجرة واجزاء الطويل والعريض والدام والمستدل لا يمتثل كل منها طويلاً
 وعرضاً واثماً وعتداً وكذلك اذا وصف كل واحد واحصى المتعلقات بقائه واحداً لم يمتثل
 ان يكون النوع قائماً واحداً بعد ان لم يكن لان حدوثه معناه وجوده وان لم يكن كان قائماً
 معناه عدمه بعد وجوده وكونه عدمه بعد وجوداً ووجوده عدمه يرجع الى وجوده وعدمه لا
 الى نفس الطبيعة الثابتة للجموع كقلى الافراد الموجودة او المعدومة والممكنة فليس اذا كان
 هذا المصنف لا يمتثل ان يكون نوعه لا يمتثل لان الدوام تعاقب الافراد وهذا امر يختص به
 المجموع لا يوصف به الواحد واذا حصل للجموع بالاجتماع حكم بخلاف حكم الافراد ليجب
 مساواة المجموع للافراد في حكمه وفي الجملة فمما يوصف به الافراد قد يوصف به الجملة وقد لا
 توصف به فلا يمتثل حدوث الفرد حدوث النوع الا اذا ثبت ان هذه الجملة توصوفة بتصفة
 هذه الافراد

ومضابط ذلك انه اذا كان بانضمام هذا الفرد الى هذا الفرد تغير ذلك الحكم الذي للفرد لم يكن
 حكم المجموع حكم الافراد وان لم يتغير ذلك الحكم الذي لذلك الفرد كان حكم المجموع حكم
 افراده مثال الاول انا اذا ضممت له هذه الجزء صار المجموع اكثر واحول واعظم
 من كل فرد فلا يكون في مثل هذا حكم المجموع حكم الافراد فاذا قيل هذا اليوم طويل لم يمتثل
 ان يكون خروطاً طويلاً وكذلك اذا قيل هذا الشخص الجسم طويلاً وعتداً وقيل ان هذه
 الصلاة طويلة اقول ان هذا التعبد دائم لم يمتثل ان يكون كل جزء من دأماً قال تعالى اكملها
 دائماً وظلها وليس كل جزء من الكل دائماً وكذلك في الحديث الصحيح قوله صلى الله عليه
 وسلم احب العمل الى الله ادومه وقول عائشة رضي الله عنها لو كان عمل دعة فذا كان عمل
 المرء دائماً لم يمتثل ان يكون كل جزء من دأماً وكذلك اذا قيل هذا المجموع عشرين اوقية او ثلث
 او استار لم يمتثل ان يكون من اجزائه عشرين اوقية ولا ثلث ولا استار لان المجموع حصل بانضمام
 الاجزاء بعضها الى بعض والاجتماع ليس موجوداً للافراد وهذا اختلاف ما اذا قلت كل جزء من
 الاجزاء معدوم او موجود او ممكن او واجب او محتج فانه يجب في المجموع ان يكون معدوماً
 او موجوداً او ممكناً او واجباً او محتجاً وكذلك اذا قلت كل واحد من النجم اسود فانه يجب ان
 يكون المجموع اسوداً لان اقتران الموجود بالموجود لا يخرج عنه كونه موجوداً واقتران
 المعدوم بالمعدوم لا يخرج عنه العدم واقتران الممكن لثاته والممتثل لثاته بظهوره لا يخرج
 عن كونه ممكناً لثاته وممتثاله بخلاف ما لا يكون معتمداً الا اذا فرد وهو بالاقتران بصريحنا
 كالعلم بالحياة فانه وحده متجمع ومع الحياة ممكن وكذلك أحد الضدين هو وحده ممكن ومع الآخر
 متجمع اجتماعهما فالتزام لا يتنع أفراداً أحدهما والمتضادان يتجمع اجتماعهما وهذا
 يبين الفرق بين دوام الاطراف الحادثة والقائمتة واتصالها وبين وجودها وعلو لان ممكنة
 لانها في نفسها فان من الناس من سوي القسامين في الامتناع كما يقوله كثير من أهل الكلام
 ومن الناس من توهم ان التائيه واحد في الامكان والامتناع ثم يبينه امتناع علل ومعلولات
 لا تنهاه وتل ان هذا مشكل لا يقوم على امتناعه وان لم يكن قولاً لأحد كما ذكرنا

ربنا محمد اللهم اغفر لي تأويل القرآن وقيل لعمري ان الزبير قال عائشة كانت تصلي في السفر اربعاً قال تأويل عتبان
 وتطائره متعدده وأما تأويل ما أخبر الله به عن نفسه وعن اليوم الاخر فهو نفس الحقيقة التي أخبر عنها وذلك في حق الله هو كنه ذاته

وصفاته التي لا يعلمها غيره ولهذا قال مالك بن نويرة رحمه الله الاستواضاح والكييف مجهول وكذلك قال ابن الماحشوق والخلف
ابن حنبل وغيرهما من السلف يقولون أنا (١٣٥) لا نعلم كيفية ما أخبر الله به عن نفسه وإن علمنا تفسيره ومعناه ولهذا إذا جد

ابن حنبل على الجهمية والزنادقة فيما طعنوا فيه من منشايف القرآن وتأويله على غير تأويله فرغى من حله على غير ما أورده وفسر هو جميع الآيات المتشابهة وبين المراد به وسككت الصعابة والتأويل فسر واجمع القرآن وكذا يقولون أن العلماء يعلمون تفسيره وما أورده وإن لم يعلموا كيفية ما أخبر الله به عن نفسه وكذلك لا يعلمون كيفية الغيب فإن ما أعد الله لا يلبس من التفسير لا عين رأت ولا ذن سمعت ولا خطر على قلب بشر فذلك الذي أخبر به لا يعلمه إلا الله بهذا المعنى فهذا حق وأما من قال إن التأويل الذي هو تفسيره وبين المراد به لا يعلمه إلا الله فهذا ابتزاع فيه علمة الصعابة والتأويل الذين فسروا القرآن كله وقالوا أنهم يعلمون معناه كما قال مجاهد عن ممت المصنف على ابن عباس من فلقته إلى خاتمه أقف عند كل آية وأساله عنها وقال ابن مسعود ما في كتاب الله آية إلا وأنا أعلم فم أنزل وقال الحسن البصري ما أنزل الله آية إلا وهو يحب أن يعلم ما أراد بها ولهذا كانوا يجلسون القرآن يحيط بكل ما يطلب من علم الدين كما قال مسروق ما نسال أصحاب محمد عن شيء إلا وعلمه في القرآن ولكن علمنا قصر عنه وقال الشعبي ما ابتدع قوم بدعة إلا في كتاب الله بيانها وأمثال ذلك من الآثار

الأنفى في رموز الكوز والاهرى ومن اتبعهما فافترق بين التوضيح حاصل فإن الحادث المعنى إذا ضل إلى الحادث المعنى حصل من الدوام والامتداد وبقاء النوع يمكن حاصله للأفراد فإذا كان المجموع طويلا لا يمد يد أو أعما وكثيرا وعظيما لم يكن أن يكون كل فرد طويلا ومديدا وداعا وكثيرا وعظيما وأما الطل والمولودات التسلسلة فكل منها يمكن وباقضامه إلى الآخر لا يخرج عن الامكان وكل منهما معدوم وباقضامه إلى الآخر لا يخرج عن العدم فاجتماع المعدومات الممكنة لا يجعلها موجودة بل ما فهمنا من الافتقار إلى الفعل حاصل عند اجتماعها أعظم من حصوله عند اقترانها وقد بسط الكلام على هذا في غير هذا الموضع وعلم من يقول بامتناع المالاتية من الحوادث أنها في دليل التطبيق والموازنة والمسامة المتعنى تفاوت الجلتين ثم يقولون والتفاوت في المالاتية محال مثال ذلك أن يقدر الحوادث من زمن الهجرة إلى المالاتية في المستقبل والماضى والحوادث من زمن الطوفان إلى المالاتية أيضا ثم يوازنون الجلتين فيقولون أن تساوي زمن أن يكون الزائد كالناقص وهذا مجتمع فإن أحدهما زاد على الآخر عاين الطوفان والهجرة وإن تفاوتت لزمن أن يكون فيها لا يتأني تفاوتا فمتمم وهو مجتمع والذين نازعوا هم من أهل الحديث والكلام والفلسفة متوهمه المقدمة وقالوا لا نعلم أن حصول مثل هذا التفاوت في ذلك مجتمع بل نحن نعلم أن طوفان المالاتية في المستقبل أعظم من الهجرة إلى المالاتية في المستقبل وكذلك من الهجرة إلى المالاتية في الماضى أعظم من الطوفان إلى المالاتية في الماضى وإن كان كل منهما لا ياديه له فإن المالاتية من هذا الطرف وهذا الطرف ليس أمر محصور محدود موجود حتى يقال هما متوازنان في المقدار فكيف يكون أحدهما أكبر من كونه لا يتأني معناه وبجانبنا بعدنى دائما فليس هو مجتمعا محصورا والاشتراف في عدم التماثل لا يقتضى التساوى في المقدار إلا إذا كان كل ما يقال عليه أنه لا يتأني قدرا محدودا وهذا باطل فإن المالاتية ليس له حد محدود ولا مقدار معين بل هو غيرية العدد المضعف فكان اشتراك الواحد والعشرة والمائة والالف في التضعيف الذي لا يتأني لا يقتضى تساوى مقاديرها فكذلك هذا وأيضا فإن هذين هما متاهيان من أحد الطرفين وهو الطرف المستقبل غير متاهيين من الطرف الآخر وهو الماضى وحينئذ نقول القائل يلزم التفاوت فيما لا يتأني غلط فإنه إذا حصل في المستقبل وهو الذى يلينا وهو متناهى هما المتاهيان من الطرف الذى لا يلينا وهو الازل وهما متفاضلان من الطرف الذى يلينا وهو طرف الأبد فلا يصح أن يقال وقع التفاوت فيما لا يتأني أذهبا بشر ما من التفاوت حصل في الجانب الذى لا آخره وليس كذلك بل إذا حصل التفاوت من الجانب المتأني الذى لا آخره لم ينفذ هذا ثم هل لنا سبب جواب أن أحدهما قول من يقول ما مضى من الحوادث فقد عدم وما لم يحدث لم يكن فالتطبيق في مثل هذا أمر يقدر في ذهن لا حقيقة في الخارج كضعف الاعداد فإن تضعيف الواحد أقل من تضعيف العشرة وتضعيف العشرة أقل من تضعيف المائة وكل ذلك لا نهاية له لكن ليس هو أمر موجود في الخارج ومن قال هذا فانه يقول لا غم في اجتماع ما لا يتأني إذا كان مجتمعاً في الوجود سواء كانت أجزاء منقسمة

كنفوس

الكثيرة المذكورة بالاستدلال الثانية مما ليس هذا موضع بسطه (الوجه السابع عشر) أن يقال الذين

يعارضون الكتاب والسنة بما سواه من عقليات من الكلاميات والفلسفيات وغو ذلك إنما يبنون أمرهم في ذلك على أقوال مستنبذة بحجة

تحتل معاني متعددة ويكون فهمها من الاستنباط لا من معنى ما يوجب تناوله الحق والباطل فقام من الحق قبل ما قام من الباطل لاجل الاستنباط لا التباس ثم يارضون بما فهم من الباطل نصوص الانبياء (١٢١) صلوات الله وسلامه عليهم وهذا منشأ اختلاف من

مثل من الام قلنا وهو منشأ البديع فان البديع لو كانت باطلا لمحضها لظهرت وبات وبات وبات ولو كانت حقا لمحضها لاثبتت في البديع موافقة لثبوتها فان البديع لا تناقض حقا لمحضها لاثبتت فيه ولكن البديع تشتت على حق والباطل وقد بسطنا الكلام على هذا في غير هذا الموضوع ولهذا قال تعالى فما يخاطب به اهل الكتاب على لسان محمد صلى الله عليه وسلم يا بني اسرائيل اذكروا نعمتي التي انعمت عليكم واقرؤوا بعهدى اوف

(مطلب التسلسل ونوعان)

بعدمه وما ياتي فارهبون وآمنوا بما نزلت مصداقا لما حكم ولا تكونوا اؤل كافرين ولا تشكروا يا ايها الذين آمنوا وما ياتي فاتقون ولا تبسوا الحق بالباطل وتكتموا الحق وانتم تعلمون فهاهم عن بس الحق بالباطل وكتباه وليس بمخلط به حتى يلتبس أحدهما بالآخر كآل تعالى ولو جعلناه ملكا لجعلناهم رجلا ولنسناعلهم ما يلبسون ومنه التباس وهو التباس وهو الفشل لان الغشوش من التباس بلبسه فبعضه فخطاه وتغيبه وكذلك اذا لبس الحق بالباطل يكون قد أظهر الباطل في صورة الحق فالظاهر حق والباطل باطل ثم قال تعالى وتكتموا الحق وانتم

(مطلب الدور ونوعان)

تعملون وهذا قولنا قبل انه نهاهم عن مجموع الفعل وان الواو واو الجمع التي يسبها تحذف الكسرة واو

كفوس الا تسمى أولا ويقول كل ما اجتمع في الوجود فاته يكون متاهيا ومنهم من يقول المتاهي هو ما اجتمع المتعلق ببعضه بعض بحيث يكون له ترتيب وضى كالاجسام او طبيعى كالطل والمال او يتعلق ببعضه بعض كالغفوس فلا يجب هذا فيها فهذهان قولان واما الثالثون فاستماع ما لا يتصل وان عدم وجودهم فيهم من قاله في الماضي والمستقبل كقولهم وهم واي الهذيل ومنهم من فرق بين الماضي والمستقبل وهو قول كثير من اهل الكلام ومن وافقهم قالوا لا تلو قلت لا أعطيك درهما الا أعطيك بعد درهما كان هذا ممكنا ولو قلت لا أعطيك درهما حتى أعطيك قبله درهما كان هذا اعتما وعلى هذا اعتدوا المعالي في ارشادهم واثباته من التخلل وهذا التخلل والموازنة تليست محصورة بل الموازنة الصريحة ان تقول ما أعطيك درهما الا اعطيت قبله درهما فحصل ما مضى قبل ماض كجعلت هذا مستقبلا بعد مستقبل (٢) واما قول القائل لا اعطيك حتى اعطيت فهو في المستقبل حتى يحصل في المستقبل ويكون قبله فعل في المستقبل حتى يوجد المستقبل وهذا متعنى ليرتفع الماضي حتى يكون قبله ماض فان هذا يمكن والعطاء المستقبل ابتداء وليس المعطى والمستقبل التبعي ابتداء واثباته لا يكون قبله مالا نهاية فان وجوده مالا نهاية فبما يتناهى متعنى فهذه الاقوال الاربعة قلنا فيما ابتدأه والتسلسل نوعان تسلسل في المثرات كالتسلسل في العطل والمطلات وهو التسلسل في الفاعلين والمفعولات فهذا متعنى اتفاق العقلاء ومن هذا الباب تسلسل الفاعلين والمفعولين والمحدثين مثل ان يقول هذا المحدث له محدث والمحدث محدث آخر الى ما يتناهى فهذا ما اتفق العقلاء فيما اعل على امتناعه لان كل محدث لا يوجد بنفسه فهو معدوم باعتبار نفسه وهو ممكن باعتبار نفسه فاذا قدر من ذلك ما لا يتناهى ليتمر الجمله موجودة واجبة بنفسها فلان انضمام المحدث الى المحدث والمعدوم الى المعدوم والممكن الى الممكن لا يفرج عن كونه مقفرا الى الفاعل بل كونه قد انزعجها وانفقها الى الفاعل وانفقها المحدثين الممكنين اعظم من انفقها أحدهما كان عدم الاثنين اعظم من عدم أحدهما فالتسلسل في هذا والكثرة لا يفرج عن الاتفاق والخاصة بل يزيده حاجة وانفقها فلو قدر من الحوادث والمعدومات والممكنات مالا نهاية وقدر ان بعض ذلك معلول لبعض او لم يقدر ذلك فلا يوجد حتى من ذلك الا فاعل صاير لما خارج عن هذه الطبيعة المشتركة المتزامنة للانفكاك والاحتياج فلا يكون فاعله معدوما ولا محدثا ولا يمكن ان يقبل الوجود والعدم بل لا يكون الامور وجودا بنفسه واجب الوجود لا يقبل العدم قدعنا بس محدث فان كل ما ليس كذلك فانه مقفرا الى من يتخلقه والالام وجد

(٢) قوله واما قول القائل الخ هذه عبارة غير مستقيمة فليحرم من نسخة سلمه كتبه محصية

(١٦ - منهاج اور) الصنف كما في قوله لانا كل السمل وتشرى البين كما قال تعالى وما يعلم الله الذين يهادونكم ويستمع الصابرين على قراءة النصب وكافي قوة تعالى ويوقعهم بما كسبوا ويضعون كثير ويعل الذين يجادلون في آياتنا ما لهم من محيص على قراءة

النسب وعلى هذا يكون الفضل التالي عوه وسحبوا الحق منصرفا والاول بحر وما وقيل بل الواو هي الواو العاطفة المسربة
المعطوف والمعطوف عليه فيكون قد فهم (١٣٣) عن القطعين غير اشتراط اجتماعهما كما اذا قيل لا تكفر وتسرق وتزني

وهذا هو الصواب كما في قوله تعالى
يا اهل الكتاب لم تلبسون الحق
بالباطل وتكفون الحق وانتم
تعملون ولو كنتم على الاجتماع
لقال وتكفون الحق بلا تون وتك
الاية تليقهم ومثل هذا الكلام
اذا ارد به النهي عن كل من
القطعين فله قد يعاد فيه حرف التني
كما تقول لا تكفر ولا تسرق ولا تزني
ومنه قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا
لاتاكلوا اموالكم بينكم بالباطل
الان تكون نخارة عن نراض
منكم ولا تقولوا انفسكم واما اذا
لم يعد حرف التني فيكون لا ارتباط
أحد القطعين بالآخر كما
يكون أحدهما مستلزما للآخر كما
قيل لا تكفر بالله وتكذب بانيه
ومحذوف وما يكون اقترانهما
ممكنا لا محذور فيه لكن التني عن
الجميع فهو قليل في الكلام ولذلك
قل ما يكون فيه الفصل الثاني
منصوبا والفتاح على الكلام
جزء القطعين وهذا مما يبين
أن الراجع في قوله وتلبسوا أن
تكون الواو والاعطف والفتاح
محذوف وما لم يعد حرف التني لان أحد
القطعين مرتبط بالآخر مستلزم له
فالتني عن الملازم وان كان يتضمن
التني عن اللازم فقد ينفي أنه
ليس مقصودا لتمامه وانما هو
واقع بطريق الزم العقل ولهذا
تبايع الناس في الأمر بالنهي هل
يكون أمرا بالوازمه وهل يكون
نهائيا عن امتناعهم على أن

واذا لم يكن واحدهما فاعلا لا
خروا عما فاعل بل كان الفاعل
وأما اذا كان أحدهما فاعلا أو
ربان مستقلان أو متعاونان
لم يشرك به فإذا كان الآخر
بين التقيضين وأما المتعاونان
مستقلان لم القدرة على اجتماع
فان ذلك يقتضي وجوده مرتين
الآخر فاعلا والعكس فتدبر كل
كل منهما يتبع قدرة الآخر وان
كاهو الممكن الموجود في المتعاونين
ان كالأقارب على الاستقلال
التقيضين واللائم أن تكون
فيكن أن يرد أحدهما من ادال
الضدين متع وان لم يمكن
ولم يصرف قدر الاعرافة الآخر
لا يقدر الاعوانة الآخر كما في
بينه وبين الفعل ففي جميع
الآخر وهذا متع فاه من جنس
كون الفاعل فاعلا يتبع فيه الدور
الفاعل فاعلا لا القدرة فإذا
الابقرة هذا كان هذا دورا
بذات ذلك كان هذا دورا
له وشرطه والفاعل غيرهما
أحد الضدين بشرط أن لا يرد
لا يقدر حتى يعنه الآخر على
اصح كونه وحده قادرا وهذه
لتسلسل والدور كثيرا ما يذكر
الله وصفاته وأفعاله وكثير من
فيها دليل صحيح أنه ليس
عليه أو يسمع كلاما طويلا
هنا تبيين الطيف الذي ليس
القرآن مخلوق وان الله لا يرى

فعل الأمور ولا يكون الامع فعل لوازمه وتركه ومنشأ النزاع أن الأمر بالفعل قد لا يكون مقصودا
الوازم ولا تركه القصد ولهذا اذا عاب المكلف لابعاقه الأعلى تركه الأمور فقط لابعاقه على لوازمه وفعل منه وهذه المسئلة

هي المقتضية بالائتم الواجب الاله فهو واجب وقد غلط فيها بعض الناس فقسوا ذلك الى ما لا يقدر الكلف عليه كلفه في الاعضه والصدق الجمعة وتحوز ذلك مما لا يكون قادرا على تحصيله والى (١٢٣) ما يقدر عليه تقطع المسافة في الحج وغسل جزمين

الراس في الوضوء وامساك جزء من السبل في الصيام وتحوز ذلك فقالوا بالائتم الواجب المطلق الابه وكان مقدور الكلف فهو واجب وهذا التقسيم خطأ فان هذه الامور التي ذكر وهما شرط في الوجوب فلا يتم الوجوب الابه ولا يجب على العبد فعله باتفاق المسلمين سواء كان مقدور عليه أولا لا استطاعة في الحج واكتساب نصب الزكاة فان العبد اذا كان مستطاعا للحج وجب عليه الحج واذا كان بالكاكتساب الزكاة وجبت عليه الزكاة فالوجوب بالائتم الابه فلا يجب عليه تحصيل استطاعة الحج ولا يجب التصاب ولهذا من يقول ان الاستطاعة في الحج ملك المال كما هو مذهب أبي حنيفة والشافعي واجند فلا يجوز جوب عليه اكتاب المال ولم ينشأ رعا الا فهاذا بانك له الاستطاعة لما بذل الحج واما بذل المال منه من واده فانه تراعى معروف في مذهب الشافعي وأحد ولكن المشهور من مذهب أحمد عدم الوجوب وانما اوجب طائفة من اصحابه لكون الابه على أصله ان يتمك مال ولانه فيكون قبوله كتمك المباحات والمشهور من مذهب الشافعي الوجوب بذل الان الفعل والمقصود منها الفسق بين مالا يتم الواجب الابه ومالا يتم الوجوب الا به وان الكلام في القسم الثاني انما هو في مالا يتم الواجب الابه كقطع

التسلسل نوع واحد فالتمزوا لاجل ذلك انما لا يمكن تمكينا ولا متصرا في نفسه حتى أحدث كلاما منفصلا عنه وجعلوا خلق كلامه كخلق السموات والارض فلما طالبهم الناس بان الحادث لابد منه سبب حادث وقوا في المكارة وقالوا يمكن القادر ان يرجع أحد المثلين بلا مرجح كافي الجامع مع الرعيين والهارب مع الطريقين وجهور العقلاء وقالوا انهم بالاضطرار انه ان لم يوجد المرجح التام لاحد المثلين امتنع الرجحان والافح التساوي من كل وجه مجتمع الرجحان والفلاسفة جعلوا هذا محققا في قدم العالم فقالوا الحدوث بلا سبب حادث متعقبا فيلزم ان يكون قديم عاصدا راعى موجب بالذات وكذا اصل من المعتزة من وجوبه تعدد مثل كون قولهم يستلزم ان لا يحدث شيء ومن جهة أن قولهم يستلزم ان المكذبات لا تفعل لها فان الفعل بدون الاحداث غير معقول ومن جهة أن قولهم ليس وصف الله تعالى بانها قص في ذاته وصفاته واقفاله ما يطول وصفه هنا ومن جهة أن العالم مستلزم للحوادث ضرورة لان الحوادث مشهودة فاما ان تكون لازمة او حادثه فيه والموجب بالذات المستلزم لمعلوله لا يحدث عنه شيء فيلزم ان لا يكون للحوادث فاعل محال وهم يحوزون حوادث لا تنتهي كما وافقهم عليه جمهور أهل الحديث والسنة وحينئذ لا يمتنع أن يكون كل شيء من العالم حادثا والله تعالى لم يزل موصوفا بمساقات الكمال لم يزل مستكلا اذا افاد راعى الفعل وليس شيء من الفعل والمفعول الا حادثا ان ذلك فعل معين يجب أن يكون مسبوقا بعينه والافعال اذا قدرتمو جبا بذاته لزمت مفعولة ولم يحدث عنه شيء وهو مكابر للقول وان قدر غير موجب بذاته لم يقارن شيء من المفعولات وان كان دائم الفعل اذا كان نوع الفعل من لوازم ذاته وأما الأفعال والمفعولات المعنية فليست لازمة لذات بل كل منهما ملحق عاقله لامتناع اجتماع الحوادث في زمان واحد فالفعل الذي لا يكون الاحداث مجتمع ان يجمع في زمان واحد فضلا عن أن يكون كل من أجزائه أربابا بل وحدها شيئا وأما الفعل الذي لا يكون الا قديما فهذا (٢) أو لا يمتنع ذاته فان الفعل والمفعول المعنى المقارن للفعل لا يمتنع فلا يحدث عنه شيء من الحوادث لان الفعل القديم اذا قدرناه فعل تام لم يمتنع مفعولة وهذه المواضع قد بسطنا الكلام عليها وينتزع الناس في كل واحد منها وانما كان القصدها التنبيه على أصل مسئلة التعليل فان هذا المبتدع أخذ يستع على أهل السنة فذكر مسائل لا يذ كر حقيقتها ولا دلها وينقلها على الوجه الفاسد وما ينقله عن أهل السنة خطأ أو كتب عليهم أو على كثير منهم وما قدرناه صدق فيه من بعضهم فقولهم فيه خبرين قوله فان غالب شاعنا على الاشربة ومن وافقهم والاشربة خبرين المعتزة والرافضة عند كل من يدري ما يقول ويتق الله عما يقول واذا قيل ان في كلامهم وكلامهم قد رافقهم أحبا من اصحاب الائمة الاربعة وغيرهم ما هو ضعف فكثير من ذلك الضعف انما تقوم عن المعتزة فهم أصل الخطأ في هذا الباب وبعض ذلك أخطأ فيه لافراط المعتزة في الخطا فقا لهم مقابلة المخرفون بها كالخيش الذي يغفل الكعافر عما حصل منه افراط وعدوان وهذا مبسوط في موضعه قال هؤلاء المعتزة والسببية ولما كان هذا الدليل عندكم استل على حكم الفلاسفة الدعوى كان سينوا أمثاله وهذا الدليل متاف في الحقيقة لحدوث العالم لا مستلزما فانه اذا كان هذا الحادث لابد منه سبب حادث وكان هذا الدليل مستلزما لحدوث الحادث بلا سبب

المسافة في الجمعة والحج وتحوز ذلك فعلى الكلف فله باتفاق المسلمين ولكن من ترك الحج وبعد الداعين مكة أو ترك الجمعة وهو بعيد الداعين الجامع فقد ترك تركه ما تركه قريب الدار ومع هذا فلا يقال ان عقوبة هذا أعظم من عقوبة قريب الدار والواجب

ما يكون تركه سبباً لظلم المتكبر فلا يكون هذا الذي رسمه الله بطريق التبع مفصوداً بالوجوب لكن انهم العتاة لما تركه اعظم فيكون تركه
تركاً للمعصية من أهل الهدى والاندلس اعظم عقاباً (١٣٤) بمن تركه من أهل مكة والطائف ومن تركه الجعفي من أقصى المدينة اعظم

عقاباً بمن تركه من حيوان المسجد الجامع فلما كثر من العلوان أن أبواب البعدي اعظم وعقابه اذا تركه ليس اعظم من عقاب القريب نشأت من ههنا الشبهة هل هو واجب أو ليس بواجب والتدقيق أن وجوبه بطريق القزوم المقتضى لا بطريق قصد الأمر بل الآخر بالفعل فلا يقصد طلب الخوازمه وان كان طلبها لا يمنع وجوبها وان كان عن مجزئ طلبة التفعله فقد لا يتصور تقبل الخوازم ومن فهم هذا انحلت عنه شبه الكمي هل في الشرع متصباح أم لا فان الكمي زعم أنه لا يباح في الشريعة لأنه ما من فعل يفعله العبد من المباحات الا وهو مشغل بعن مجرم والتمس عن المهرم أمر بأحد أضداده فكون ما فله من المباحات هو من أضداد المهرم المأمور به وجوابه أن يقال التمس عن الفعل ليس أمر بضد معين لا بطريق القصد ولا بطريق القزوم بل هو تمس عن الفعل المقصود تركه بطريق القصد وذلك يستلزم الأمر بالقدر المشترك بين الأضداد فهو أمر بمعنى مطلق كلي والأمر بالعدم في المطلق الكلي ليس أمر اجتناب بخصوصه ولا نهياً عنه بل لا يكتفى بفعل المطلق الا بمعين أي معين كان فهو أمر بالقدر المشترك بين المعينات فما امتاز به معين عن معين فله بريقه في المعين الأمور لم يفرم به ولم ينع عنه وما اشتركت فيه المعينات وهو القدر المشترك فهو الذي أمر به الأمر

وهذا يحل الشبهة في مسئلة الأمور المخيرة بالأمر بالمأهه الكلية هل يكون أمر انشئ من جزئياتها أم لا فالخير الذي يكون أمر بمصلحة من خصال معينة كإتي فدية الأذى وكفارة الجبس كقوله تعالى فدية من صيام أو صدقة أو نسك وقوله تعالى

فكفارة الحطام عشرين ألف درهم أو ما يطعمون أهلكم أو كسوتهم وقصر رقة **فهنا تنق السبلون على أنه إذا فعل واحد أمثلهما**
 برئت ذمته وأنه إذا ترك الجميع لم يصاب على ترك الثلاثة كما يصاب (١٣٥) إذا وجب عليه أن يفعل الثلاثة كلها وكذلك

الملائم والنافع أنه يقدم بالعقل وكذلك لا يتزعمون أو لا يتزعم أكثرهم أو كثير منهم في أنه إذا
 عني به كون الشيء مسقة كمال أو مسقة نصراً به يعلم بالعقل والقول الشافعي أن العقل قد يعلم به
 حسن كثير من الأفعال ونقصها في حق الله تعالى وحق عبده وهذا مع أنه قول المعتزلة فهو قول
 الكرامية وغيرهم من الطوائف وهو قول جمهور الخفعية وكثير من أصحاب مالك والشافعي
 وأحمد كافي بترك الأجرى وغيرهم من أصحاب مالك وأبي الحسن التميمي وأبي الخطاب الكواشي
 من أصحاب أحمد وذكر أن هذا القول قول أكثر أهل العلم وهو قول أبي علي بن أبي هريرة
 وأبي بكر القفال وغيرهما من أصحاب الشافعي وهو قول طوائف من أئمة أهل الحديث وعذوا
 القول الأول من أقوال أهل البدع كما ذكر ذلك أبو نصر السجزي في رسالته المعروفة في السنة
 وذكر صاحبها أبو القاسم سعد بن علي الزنجاني في شرح قصيدته المعروفة في السنة وفي
 المسئلة قول ثالث اختاره الرازي في آخر مصنعه وهو القول بالتصديق والتقيع العقليين في
 أفعال العباد دون أفعال الله تعالى وقد تنازع أئمة الطوائف في الإيعان قبل ورود السمع
 فقالت الخفعية وكثير من الشافعية والحنبلية اتباعها على الإباحة مثل ابن سريج أبي إسحق
 المروزي وأبي الحسن التميمي وأبي الخطاب وقالت طوائف اتباعها على الخطر كافي عن أبي
 هريرة وابن حامد والقاضي أبي يعلى وعبد الرحمن الحلواني وغيرهم مع أن أكثر الناس يقولون
 إن القولين لا يخصصان الأعلى قولنا بأن العقل بحسن ويقع والآخر قال أنه لا يعرف بالعقل
 حكم امتنع أن يفعله قبل الشرع يحظر أو إباحة كما قال ذلك الأشعري وأبو الحسن الجرجري
 وأبو بكر الصوفي وأبو الوفاء عجل وغيرهم • (المسئلة الثانية) تنازعوا هل وصف الله
 تعالى بأنه أوجب على نفسه وحرّم على نفسه أولاً معي أو وجوب الأخبار وقوعه ولا يحرّم
 إلا خبره بعدم وقوعه فقالت طائفة بالقول الثاني وهو قول من يطلق أن الله تعالى لا يجب
 عليه شيء ولا يحرّم عليه شيء وقالت طائفة بل هو أوجب على نفسه وحرّم على نفسه كما تعلق
 بذلك الكتاب والسنة في مثل قوله تعالى كبر بكم على نفيه الرحمة وقوله وكان حقا على نصر
 المؤمنين وقوله في الحديث الإلهي الصحيح يا عبادي إني حرمت الظلم على نفسي وجعلته بينكم
 محرماً وأما أن العباد يوجبون عليه أو يحرّمون عليه فمتع عند أهل السنة كلهم ومن قال
 أنه أوجب على نفسه أو حرّم على نفسه فهذا الوجوب والحرّم يعلم عندهم بالسمع وهل يعلم
 بالعقل على قولين لأهل السنة وإذا كانت هذه الأقوال كلها معروفة لأهل السنة بل لأهل
 المذهب الواحد منهم كذهب أحد وغيرهم من الأئمة فن قال من أهل السنة إن الله لا يجب
 عليه شيء ولا يحرّم عليه شيء امتنع عندنا أن يكون محلاً بواجب أو فعلاً لا تقص ومن قال أنه
 أوجب على نفسه أو حرّم على نفسه فهم متفقون على أنه لا يعمل بما كتبه على نفسه فلا يفعل
 ما حرّم على نفسه فتبين أنه ليس في أهل السنة من يقول أنه يخل بواجب أو يفعل قيصاً ولكن
 هذا المبدع سلك مسلكاً أمثله يحكي عن أهل السنة أنهم يجوزون عليه تعالى الإخلال
 بالواجب وفعل التقص وهذا أكمل بطريق الإلزام لأحدى الطائفتين الذين يقولون لا يجب عليه
 شيء فإنه لا يخل بكل شيء فقال هؤلاء يقولون لا يقع شيء فقال أنهم يجوزون عليه فعل التقص
 أي فعل ما هو قبيح عندهم أو فعل ما هو قبيح من أفعال العباد فهذا نقل عنهم بطريق الزمزم الذي

وترك التبيين وهذا يظهر بالواجب المطلق وهو الأمر بالمعصية الكلية كالأمر باعتناق رقة مطلق لا يوجد إلا معصية لكن
 لا يكون معصية العلم والقصد فالأمر بالقصد واحد أبينه مع أنه لا يوجد إلا معصية وان المطلق الكلي وجوده عند الناس في

اتفق العقلاء المتعبرون على أن
 الواحد ليس بمعصية نفس الأمر
 وأن الله لم يوجب عليه معصية علم أنه
 سيقطعه وأما يقول هذا بعض
 الظالمين ويحكمه طائفة من طائفة
 غلط عليهم بل أوجب عليه أن يفعل
 هذا أو هذا وهو كقول ابن عباس
 كل شيء في القرآن أو فهو عني التفسير
 وكل شيء في القرآن فمن لم يجد فهو
 على الترتيب والله يعلم أن العبد
 يفعل واحد أبينه مع أنه لم
 يوجب عليه بخصوصه ثم اضطرب
 الناس هنا هل الواجب الثلاثة
 فلا يكون هناك فرق بين المعين
 وبين التفسير والواجب واحد
 لا يثبت فكون الأمور به مبهمة غير
 معلوم فالأمر ولا بد في الأمر من
 تمكن الأمر من العلم بالأمر
 والعمل به والقول بالواجب الثلاثة
 يحكي عن المعتزلة والقول بالواجب
 واحد لا بد من هو قول الفقهاء
 وحقيقة الأمر أن الواجب هو
 القدر المشترك بين الثلاثة وهو
 معنى أحدها فالواجب أحد
 الثلاثة وهذا معلوم متين معروف
 للأمر وهذا المعنى يوجد في هذا
 المعين وهذا المعين وهذا المعين
 فربح واحد بعينه غير معين بل
 وجب أحد المعينات والاستتال
 يحصل واحد منها وإن بعينه
 والأمر المتناقص هو أن يوجب
 معناه ولا بعينه أما إذا كان
 الواجب غير معين بل هو القدر
 المشترك فلا منافاة بين الواجب

الاذهان لافي الاعيان' فهاهونطق كل في اذهان الناس لا يوجد الامعاء شخصيا خصوصا معتمدين في الاعيان وانما هي كذا الكثرة في الذهن كليا واما في الخارج فلا يكون في (١٢٦) الخارج ما هو كل اصلا وهذا الاصل ينفع في عامة العلوم فهذا

يقتضد كرم في كلامنا بحسب الحاجة اليه فصاحب ان يفهم في كل موضع يحتاج اليه فيه كما خدم وبسبب القلة فيه ضل طوائف من الناس حتى في وجود الرب تعالى وجعل وجوده مطلقا لما يشترط

(مطلب)

مسئلة تعليل الافعال

الاطلاق واما بغير شرط الاطلاق وكلاهما متعين بوجوده في الخارج والمتعلقة منهم من يقول بوجود المطلق بشرط الاطلاق في الخارج كايضا كسر عن شيعة افلاطون القائلين بالمثل الافلاطونية ومنهم من يزعم وجود المطلقات في الخارج مقارنة للصفات وان الكلي المطلق جز من المعين الجزئي كايضا كرم يذكرون من اتباع ارسطو صاحب المنطق وكلا القولين خطأ صريح فاما تعليل الجنس وضرورة العقل ان الخارج ليس فيه الاثني معين مختص لا شرف فيه اصلا ولكن المعاني الكلية العامة المطلقة في الذهن كالاتفاق المطلقة والعامات في اللسان وكلها الدال على تلك الاتفاقات فالتلخيص مطابق اللفظ واللفظ مطابق المعنى فكل من التسلاطة يتناول الاعيان الموجودة في الخارج ويشملها ويعمها لان في الخارج جسامه نفسه بيم هذا وهذا او وجد في هذا وهذا ويشترك في هذا وهذا فان هذا لا يوقه من يتصور ما يقول

اعتقده وايضا فاهل السنة يؤمنون بالقدر والله ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن وان الهدى بفضل منه والقدر به يقولون انه يجب عليه ان يفعل بكل عبدا ما يظنونهم واجبا عليه ويحرم عليه من ذلك فيوجبون عليه أشياء ويحرمون عليه أشياء وهو لم يوجبها على نفسه ولا علم وجوبها بامر ولا عقل ثم يحكمون على من لم يوجبها ان الله يقول ان الله خالق كل شيء وهذا تليس في قول المذهب وغيره واصل قول هؤلاء القدرية تشبيه الله بخلقهم في الافعال فيصنعون ما حسن منه حسن من العبد وما قبح من العبد قبح منه وهذا يقتل بالحل

(فصل) واما قوله وهذا الى انه لا يفعل لغرض بل كل أفعاله لا لغرض من الغرض ولا الحكمة البتة فقال له اما تظن ان أفعاله وأحكامه بالحكمة ففقه قولنا شهور ان لاهل السنة والتزام في كل مذهب من المذاهب الاربعة والغالب عليهم عند الكلام في الفقه وغيره التعليل واما في الاصول فهم من يصرح بالتعليل ومنهم من ياباه وجهوا اهل السنة على اثبات الحكمة والتعليل في أفعاله وأحكامه واما فقه الغرض فالحكمة تصرح به وهم القائلين بامامة أبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم واما الفقهاء فمؤيدون لهذا اللفظ بشرع عندهم ينوع من النقص اما ظلم واما حاجة فان كثيرا من الناس اذا قال فلان لا غرض في هذا او فعل هذا لغرضه ارادوا انه فعله لهواه وصراده المذموم والله ممنوع من ذلك فعبدا اهل السنة بلفظ الحكمة والرحمة والارادة ونحو ذلك مما حمله النص وطائفة من المشيبيين القدر من المعتزلة يعبرون بلفظ الغرض ايضا ويقولون انه يفعل لغرض كايوجد ذلك في كلام طائفة من المنتسبين الى السنة واما قوله انه يفعل الظلم والعيب فليس في اهل الاسلام من يقول ان الله يفعل ما هو ظلم منه ولا عيب منه تعالى الله عن ذلك بل الذين يقولون انه خالق كل شيء من اهل السنة والشيعة يقولون انه خلق افعال عباده فانها من جهة الاشياء ومن الخلوقات ما هو مضر لبعض الناس ومن ذلك الافعال التي هي ظلم من فعلها وان لم تكن ظالما من خالفها حكماء الله اذا خلق فعل العبد الذي هو صوم لم يكن هو صائما واذا خلق فعله الذي هو طواف لم يكن هو طافا واذا خلق فعله الذي هو ركوع وسجود لم يكن هو راكعا وساجدا واذا خلق جوعه وعطشه لم يكن جاعا ولا عطشا فانه تعالى اذا خلق في محل صفة او فعلا لم يتصف هو بتلك الصفة ولا ذلك الفعل ادلوا كان كذلك لانصف بكل ما خلقه من الاعراض ولكن هذا الموضع زلت فيه الجهمية من المعتزلة ومن اتبعهم من الشيعة الذين يقولون ليس لله كلام اما خلقه في غيره وليس له فعل اما كان متفصلا عنه فلا يقوم عندهم لافعل ولا قول وجعلوا كلامه الذي كالم به لا تكنه وعباد الذي كالم به موسى والذي أقره على عبادهم ما خلقه في غيره ففيل لهم الصفة اذا قامت بجعل عاصمها على ذلك المحل لا على غيره فاذا خلق حركة في محل كان ذلك المحل هو المتحرك بها لم يكن المتحرك بها هو الخلق لها وكذلك اذا خلق لونا ورعها وعلما او قدر في محل كان ذلك المحل هو المثلون بذلك اللون التروح بتلك الريح العالم بذلك العلم القادر بتلك القدرة فكذلك اذا خلق كلاما في محل كان هو المتكلم بتلك الكلام وكان ذلك الكلام كلاما لذلك المحل لانها فيه فكذلك الكلام الذي سمعه موسى وهو قوله اني اما الله كلام النبوة لا كلام الله لو كان ذلك مخلوقا واحتجبت المعتزلة واتباعهم للشيعة على ذلك بالافعال

فقلت

وانما يقوله من شبهه عليه الامور الذهبية بالامور الخارجية او من قلبه بعض من قال ذلك من الغالطين فيه

ومن علم هذا علم كثيرا مما دخل في المنطق من الخطا في كلامهم في الكليات والجزئيات مثل الكليات الجنس والجنس والفصل والنوع

والخاصة والعرض العام وما ذكره من القروق بين الذات والوازم الهامة وما ادعوا من تركب الانواع من الذاتات المشتركة والمعية التي يسمونها الجنس والفصل وتسمية هذه الصفات أجزاء (١٣٧) الهامة ودعوا ههنا هذه الصفات التي يسمونها

أجزاء تسبق الموصوف في الوجود الفعلي والخارجي جميعا واثبتهم في الالبيان الموجودة في التدرج حقيقة عقلية مغايرة للشيء المعين الموجود وأمثال ذلك من أنطالهم التي تفوق من اتبعها إلى انطال في الالهيات حتى يعتقد في الموجود الواحد أنه وجود مطلق بشرط الاطلاق كما قاله طائفة من الملاحدة أو بشرط سلب الامور الثبوتية كلها كما قاله ابن سينا وأمثله مع العلم بصرح العقل أن المطلق بشرط الاطلاق أو بشرط سلب الامور الثبوتية يتشعب وجوده في الخارج فيكون الواجب الوجود متشعب الوجود وهذا التكفر للتفاضل وأمثاله هو سبب ما اشتهر به المسلمين أن المنطق يجر إلى الزندقة وقد بطن في هذا من لم يفهم حقيقة المنطق وحقيقة لوازمه ويظن أنه في نفسه لا يستلزم صحة الاسلام ولا فساد ولا ثبوت حتى ولا انتفاء ما وانما هو آفة تقصم مراعاتها عن اللطافي النظر وليس الامر كذلك بل كثير مما ذكره في المنطق يستلزم السفسطة في العقلات والقرمطة في الجمعيات ويكون من قال بلوازمه ممن قال الله تعالى فيه وقالوا كنا نسارع أو ننقل ما كنا في أصحاب السعير والكلام في هذا مبسوط في غير هذا الموضع وانما يلتبس ذلك على كثير من الناس بسبب ما في ألفاظه من الاجاء

فقال كما به جادل بحسن بعدل واحسان يقوم بغيره فكذلك هو متكلم بكلام يقوم بغيره وكان هذا جهة على من سلم الافعال لهم كالاشعري ونحوه فله ليس عند فعل يقوم بل يقول بالخلق هو المخلوق لا غيره وهو قول طائفتين من أصحاب مالك والشافعي وأحد وهو أول قول القاضي أبي يعلى لكن جمهور الناس يقولون الخلق غير المخلوق وهذا مذهب الحنفية والتعدي ذكره الشافعي عن أهل السنة وهو الذي ذكره أبو بكر الكلاباذي عن الصوفية في كتب التعريف لمذهب التصوف وهو قول أئمة أصحاب أحد كالأبي بكر عبد العزيز وابن حامد وأبي الحسن ابن شاذان وهو آخر قول القاضي أبي يعلى واختيارا كثيرا أصحابه كالأبي الحسن ابنه وغير هؤلاء وانما اختار القول الآخر طائفة منهم كالأبي عبيد بن عمير ونحوه ولما كان هذا قول الاشعري ونحوه وهو مع سائر أهل السنة يقولون ان الله خلق أفعال العباد زعمه أن يقول ان أفعال العباد هي فعل الله تعالى اذ كان فعله عند مفعوله فجعل أفعال العباد فعله تعالى ولم يقل هي فعلهم في المشهور عنه الا على وجه الجواز بل قال هي كسهم وفسر الكسب بأنه ما حصل في محل القدرة المحدث متروكها ووافقه على ذلك طائفة من الفقهاء من أصحاب مالك والشافعي وأحد وأكثر الناس طعنوا في هذا الكلام وقالوا غائب الكلام ثلاثة ظفيرة النظام وأحوال أبي هاشم وكسب الاشعري وأنشد في ذلك

عما يقال ولا حقيقة فتحه • معقولة تدنو إلى الافهام
الكسب عند الاشعري والحال عند الهاشمي وطفسرة النظام

وأما سائر أهل السنة فيقولون ان أفعال العباد فعل لهم حقيقة وهو أحد القولين لا اشعري ويقول جمهورهم الذين يفرقون بين الخلق والمخلوق انها مخلوقة لله تعالى ومفعولة له ليست هي نفس فعله وخلقها الذي هو صفته القائمة به فهذه الشئاعات التي يذكرها هؤلاء لا توجه على قول جمهور أهل السنة وانما رد على طائفة من المنتبهة لا اشعري وغيره فقولهم عن أهل السنة انهم يقولون انه يفعل العلم والعبث ان أراد ما هو منه ظلم وعيب فهذا منه فريبه وان قاله بطريق الازام فهم لا يسلمون له أنه ظلم ولهم في تفسير الظلم نزاع فند تقدم تفسيره وان أراد ما هو ظلم وعيب من العبد فهذا لا يحذور في كون الله بخلفه وجمهورهم لا يقولون ان هذا الظلم والعيب فعل الله بل يقولون انه فعل العبد لكنه مخلوق لله كما أن قدرة العبد وسعده وعصره مخلوق لله وليس هو سميع الخلق ولا بصير ولا قدرة

(فصل) وأما قوله عنهم انهم يقولون انه لا يفعل ما هو الاصل لمعباده بل ما هو الفساد كفعل المعاصي وأنواع الكفر وجميع أنواع الفساد الواقعة في العالم مستندة إلى الله تعالى الله عن ذلك فقال هذا الكلام وان قاله طائفة من متكلمي أهل الاثنان فهو قول طائفة من متكلمي الشيعة أيضا وأئمة أهل السنة وجمهورهم لا يقولون ما ذكر بل الذين يقولونه أن الله خلق كل شيء وبه وملكه وأنه لا يخرج عن ملكه وخلقهم وقدرة شيء وقد دخل في ذلك جميع أفعال الحيوان فهو حالتي لصادات الملائكة والمؤمنين وسائر حركات العباد والقدرة يتفون عن ملكه خيار ما في ملكه وهو طاعة الانبياء والملائكة والمؤمنين فيقولون لم يخلقها الله ولا يقدر على أن يستعمل العبد فيها ولا يلهمه اياها ولا يقدر أن يجعل من لم يفعلها فاعلا لها وقد قال

والاشتراك والابهام فانما المراد بتلك الالفاظ ان تكشف حقيقة المعاني المعقولة كما يستند على ذلك ان شاء الله تعالى والقرض هنا أن الامر بالشيء الذي له لوازم لا توجد الا بوجوده سواء كانت سابقة على وجوده أو كانت لاحقة لوجوده قد يكون الامر قاصدا

للامر بطلب الوازيم بحيث يكون كثر أمرا بهنفا وبهذا اللازم وإنه إذا تركهم لعوقب على كل حينهما وقد يكون المقصود أحد هذين
الآخر وكذلك التي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم (١٢٨) يكون قصدهما إضراء للزوم لهما فيمن المفسد وقد يكون تركه

انظير عليه السلام وبنا واجتنبنا سليمانك ومن ذرئنا أمم مسلمة فطلب من الله أن
يجعله مسلما ومن ذرئته أمم مسلمة وهو صريح بأن الله تعالى يجعل الفاعل فاعلا وقال
رب اجعلني مقيم الصلاة ومن ذريتي قنصل من الله تعالى أن يجعله مقيم الصلاة فعلم أن
الله تعالى هو التي يجعل العبد مسلما وقد أخبر عن الجليل والجوارح أخبار مصدق لها أنها
قالت أنطقن الله الذي أنطق كل شيء فعمل أنه ينطق بجمع الناطقين

وأما كونه لا يفعل ما هو الأصح لمصلحة أو لأمر مصلح العباد فهذا مما اشتق الناس فيه
فذهب طائفة من المتبينين لتقدير الخلق وقائلو خلقه وأمر متعلق بعرض المشيئة لا يتوقف على
مصلحة وهذا قول الجهمية وذهب جمهور العلماء إلى أنه إن شاء الله تعالى مصلحتهم ومنهم من
عمافهم وأمرهم وأن فعل الأمور بمصلحة عامة من فعله وإن إرسال الرسل مصلحة عامة وإن
كان فيه ضرر على بعض الناس لمصلحة فإن الله تعالى كتب في كتابه فهو عنده موضوع فوق
العرش إن رضى قلب غرضي وفروا به إن رضى سبقت غضبي أخرجه في الصحيحين عن النبي
صلى الله تعالى عليه وسلم فهم يقولون فعل الأمور بمرور النبي عنه مصلحة لكل فاعل وتارك
وأما نفس الأمر وإرسال الرسل فمصلحة للعباد وإن تضمن شر بعضهم وهكذا أمرنا بقتل الله
تعالى قلب فيه المصلحة والرحمة والمنفعة وإن كان في ضمن ذلك ضرر لبعض الناس فله في ذلك
حكمة أخرى وهذا قول أكثر الفقهاء وأهل الحديث والتصوف وطوائف من أهل الكلام
غير المعتزلة مثل الكرامية وغيرهم وهو لا يقولون وإن كان في بعض ما خلقه ما فيه ضرر لبعض
الناس فهو سبب ضرر كالذنوب فلا بد في كل ذلك من حكمته ومصلحة لأجل ما خلقه الله وقد
غلبت رحمة غضبه وهذه المسائل مبسطة في غير هذا الموضع وهو ليد ذكر الامور وحكاية
الاقوال فينا ما في ذلك النقل من السواب والخطا فان هذا الذي نقله ليس من كلام شيوخه
الرافضة بل هو من كلام المعتزلة كالحملاني وأبي هاشم وأبي الحسين البصري وغيرهم
وهؤلاء ذكروا ذلك رداعا للشعري خصوصا فان الاشعرية وبعض المتبينين القدر وافقوا
المجهمين من صفوان في أصل قوله في الجبر وإن تارة عوفي بعض ذلك نزاعا لغيرنا أو ما لا يعقل
لكن لا يوافقونه على قوة في نقي الصفات بل يثبتون الصفات فكذلك بالعرفاء مخالفة المعتزلة في
مسائل القدر حتى نسبوا إلى الجبر وأنكروا الطائفة والقوى التي في الحيوان أن يكون لها
تأثير أو سبب في الحوادث أو يقال فعلها وأنكروا أن يكون للخلق حكمة ولهذا قيل
انهم أنكروا أن يكون الله تعالى يفعل جلبه نفعه لعباده وأدفع ضرره وهم لا يقولون أنه
لا يفعل مصلحة فان هذا مكابرة بل يقولون أن هذا ليس واجب عليه وليس بالامر وقوعه منه
ويقولون أنه لا يفعل شأنا لأجل شيء ولا شيء وإنما اقترن هذا به إذ ارادته لكل ما هو يفعل
أمره ما مع صلاحه له ولأجله والاقتران به مما جرت به عادته لا يكون أحد هما سببا للآخر
ولاحكامه ويقولون أنه ليس في القرآن في خلقه وأمره ملام تعطيل وقد وافقهم على ذلك طائفة
من اصحاب مالك والشافعي وأحمد وغيرهم مع أن أكثر الفقهاء الذين وافقوهم سمع على هذا في
كتب الكلام يقولون بصدق ذلك في مسائل الفقه والتفسير والحديث وأنه الحق وكلامهم في
أصول الفقه تارة يوافق هؤلاء وتارة يوافق هؤلاء لكن جمهور أهل السنة هؤلاء الطوائف

غير مقصوده وإغفال لزوما ومن
هذا يتكشف طرسنة الانتباه
الاخت بالاجنية والمذكى كالميت
وبجود ذلك مما ينسب العبد فيه
عن فعل الاثنين لأجل الاشتداد
فقال طائفة كانت لهم محمرة
وقالت طائفة بل المهرم في نفس
الامر الاخت والمئة والاخرى
انتهى عن العلم بالاشتداد وهذا
القول أغلب على طرية الفقهاء
والأول أغلب على طرية من
لا يجعل في الاعيان معاني تقتضي
الفضل والقرم فيقول كلاهما
نهي عنه وإنما سبب النهي
اختلاف والتصديق في ذلك أن
المقصود لئلا يجتنب الاجنية
والمئة فقط والمفسدة التي من
أجلها نهى عن الصين موجودة
فيها فقط وأما تركه الاخرى فهي
من باب الوازيم فهنا لا يتم اجتناب
المهرم بالاجتنابه وهنا لا يتم فصل
الواجب الا بفعله وهذا تطير من
ينها الطبيب عن تناول شراب
سموم واشبه ذلك القدر بغيره
فصلى المريض اجتناب القدين
والمفسدة في أحدهما ولهذا لو
أكل الميتة والمذكى لعوقب على
أكل الميتة كلاهما وحده ولا
يزداد عقابه ما كل المذكي بخلاف
ما إذا أكل ميتتين فله يعاقب على
أكلهما أكثر من عقابين في كل
أحدهما إذا عرف هذا فقول
تعالى ولا تبلسوا الحق بالباطل
وتكتموا الحق نهى عنهما والثاني

لازلهما لا لول مقصود بالهي فمن ليس الحق بالباطل كتم الحق وهو معاقب على لبسه الحق بالباطل وعلى كتمه
الحق فلا يقال النهي عن جهما فقط لانهما كان هذا احصاء لم يكن مجرد كتمان الحق موجباً للثم ولا مجرد لبس الحق بالباطل موجباً

ليس الامر كذلك فان كتمان اهل الكتاب ما ازل الله من الينان والهدى من بعد ما ينشئه الناس يستحقون به العقاب اتفاق
المسلمين وكذلك بسهم الحق الذي ازاله الله بالباطل الذي ابتدعوه (١٣٩) وجمع بينهم ما دون اهل حروف النبي لان البس

مستلزم الكتمان لم يقتصر على
المزوم لان الاثر من مقتضى ما يسمى
فهذا ايمانك بعض ما في القرآن
من الحكم والاسرار وانما كان
البس مستلزما للكتمان لان من
لبس الحق بالباطل كما فعله اهل
الكتاب حيث ابتدعوا دينهم بشرعه
الله فامروا عاالم بامر به ونهوا عما
لم ينه عنه واخبروا بخلاف ما اخبر
به فلا بد ان يكتم من الحق المنزل
ما يتناقض بدعته اذا الحق المنزل
الذي فيه خبر بخلاف ما اخبر به ان
لم يكتمه لم يتم مقصوده وكذلك
الذي فيه ابطال ما يسمى عنه واسقاط
لما امر به والحق المنزل ما امر
ونهى والحق والباطل ما اخبر فالتدع
التجربة كالتدع المتعلقة باسماء
الله التي وصفاته والتبيين واليوم
الاخر لا بد ان يخبروا وبما يخلاف
ما اخبر الله به والبدع الامرية
كحصة الرسول المعنوي البسم
ونحو ذلك لا بد ان يامروا فيها
بخلاف ما امر الله به والكتب
المتقدمة فتصريح الرسول النبي
الاي واما ما يتبعه والمقصود منها
الاعتبار فان في اسرائيل قد ذهبوا
أو كفروا وانما ذكرت قصصهم
عبرتنا وكان بعض السلف يقول
ان بني اسرائيل ذهبوا وانما يعني
انتم ومن الاشكال السائرة انك
اعنى واسمى بآلهه فكان قبا
خاطب الله في اسرائيل عبرتنا ان
لاتلبس الحق بالباطل ونكتم الحق
والبدع التي يعارض بها الكتاب

وغيرهم يثبتون القدر ويثبتون الحكمة وايضا الرحمة وان لشعة فامة محبوبة وعاقبة محمودة
وهذه مسئلة عقلية قد افسدت في غير هذا الموضع ففي الجملة لم تثبت العقوبة والشعة فوفا
من الحكمة والرحمة الا وقد اثبت ائمة السنتهم ما هو كل من ذلك واجل منه مع انناهم قدوة
الله التامة ومشيئة الناقد فخلق الله العلم وهو لا ما يثبتون هذا وشكروا الشيعة المتقدمون
كلهم شاميين وغيرهما كانوا يثبتون القدر كما يثبتونهم وكذلك الزيدية منهم من يثبتونه ومنهم
من ينفيه فالتسعة في القدر على قولين كان المتبين لخلافة الخلفاء الثلاثة في القدر على قولين
فلا يوجد لاهل السنتهم ضعف الا في التسعة من قوله ويقول ما هو اضعف منه ولا يوجد
للسنة قول قوي الا في اهل السنة من قوله ويقول ما هو اقوى منه ولا يوجد لشيعة قول
قوي لم يقله احد من اهل السنة فثبت ان اهل السنة اولى بكل خير منهم كان للمسلمين اولى بكل
خير من اليهود والنصارى

(فصل) واما قوله انهم يقولون ان الطمع لا يستحق ثوابا والعاصي لا يستحق عقابا بل قد
يصيب الطمع طول عمر المبالغ في امتثال اوامره كالنبي وينيب العاصي طول عمر باقواع
العاصي وابلقها كالبيس وفرعون فهذه مفرقة على اهل السنة ليس فيهم من يقول ان الله
يعذب نسا ولا مطيعا ولا من يقول ان الله ييب البس وفرعون بل ولا ييب عاصيا على مصيئته
لكن يقولون انه يجوز ان يعفون المذنب من المؤمنين وان يخرج اهل الكافرين التارمل
مخلد فيها احدين اهل التوحيد ويخرج منهم من كان في قلبه مثقال ذرة من ايمان والامامة
توافقهم على ذلك واما الاستحقاق ففهم يقولون ان العبد لا يستحق بنفسه على الله شيئا وليس
له ان يرجع على ربه شيئا لنفسه ولا لغيره ويقولون انه لا بد ان ييب الطمع كما وعد فانه
صادق في وعده لا يخلف الميعاد فمن تعلم ان الثواب يقع لا خبايا بذلك واما ما يجاهل ذلك على
نفسه وامكان معرفته ذلك العقل فهذه زاع عن اهل السنة كاتقدم التنبه عليه فقول
القاتل انهم يقولون ان الطمع لا يستحق ثوابا ان اراد انه هو لا يوجب بنفسه على ربه ولا
اوجه غيرهم من المخوفين فكذلك تقول اهل السنة وان اراد ان هذا الثواب ليس امر ان اتا
معلوما ومثاقا واقفا فقد اخطا وان اراد انه هو سبحانه وتعالى (١) ليخلقته بخبره فقد اخطا على
اهل السنة وان اراد انه لم يجعله عفى انه لم يوجب على نفسه ويحمله حقا على نفسه كنه على
نفسه فهذه زاع قد تقدم وهو بعد ان وعد بالثواب او اوجب ذلك على نفسه الثواب
جمع منه خلاف خبره وخلاف حكمه الذي كنه على نفسه وخلاف ما يجب اسماءه الحسن
وصفته الحلى ولكن وقد رآه عذب من يشاء لم يكن لاحسنه كما قال تعالى قل من يملك من
الله شيئا ان اراد ان يهلك المسيح من مريم وامه ومن في الارض جميعا وهو سبحانه لو باق من
ناقه من خلقه بعد ما كاثبت في الصحيح عن عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله تعالى
عليه وسلم انه قال من وقش الحساب عذب قالت قلت يا رسول الله اليس الله يقول فاما من
اوفى كابه بينه فسوف يحاسب حسابا يسيرا فقال ذلك العرض ومن وقش الحساب عذب
وفي الصحيح عنه صلى الله تعالى عليه وسلم انه قال من يدخل احدكم الجنة بعمله قالوا ولا ان
يا رسول الله قال ولا لا الا ان يتصدق بالله برحمته وفضل وفي الحديث الذي واما داود
قوله لم يخلقته بخبره كذا في الاصل ولعل في الكلام تحريف ظاهر كنه معصيه

(١٧ - منهاج أول)

والسنة التي سمها اهلها كلاميات وعقليات وفلسفات وذوقيات ووجدانيات
وحقائق وغير ذلك لا بد ان تشمل على البس في حق بباطل وكتمان حق وهذا امر موجود يعرفه من تأمله فلا يتجلبط بسندنا الا وهو يجب

كتمان النصوص التي تختلف فيه ويضعفها ويضعف أهلها عاروا أيها والتحدث بها ويضعف من فعل ذلك كما قال بعض السلف ما ابتاع أحد بدعة الزنعة حلاوة الحديث من قلبه (١٣٠) ثم إن قوله الذي يعارض به النصوص لابد أن يلبس فيه حقايا باطل

وغیره ان الله لو عذب أهل سمواته وأهل أرضه لمعذبهم وهو غير ظالم لهم ولو رجعهم لمكانت رجسهم لهم خير لهم من أعمالهم وهذا قد يقال لأجل المناقشة في الحساب والتعصير في حقيقة الطاعة وهو قول من يجعل الظلم مقدورا غير واقع وقد يقال بأن الظلم لا يستحقه وأنهم مقلدون للمكاتب لم يكن ظالما والتعصير أي إذا قدر أن الله تعالى فعل ذلك فلا يفعله إلا بحق لا يفعله وهو ظالم لكن إذا لم يفعله فذلك يكون ظالما تعالى الله عنه

(فصل) وأما مناقشة عنهم أنهم يقولون إن الانبياء غير معصومين فهذا الإلحاق نقل باطل عنهم فإنهم متفقون على أن الانبياء معصومون فيما يلقونه عن الله تعالى وهذا هو مقصود الرسالة فإن الرسول هو الذي يبلغ عن الله أمره ونهيه وغيره وهم معصومون في تبليغ الرسالة بأضاف المصلين بحيث لا يجوز أن يستقر في ذلك شيء من الخطأ وتنازعوا هل يجوز أن يسبق على لسانه ما يستدركه الله تعالى وبينه بحيث لا يقر على الخطأ كأنتم الله أني على لسانه صلى الله تعالى عليه وسلم تلك القران في العلى وإن شفاعتهم لترجي ثم إن الله نسخ ما ألقاه الشيطان وأحكم آياته فمنهم من لم يجوز ذلك ومنهم من يجوز أن لا يجوز فيه فإن الله تعالى ينسخ ما يلقي الشيطان ويحكم الله آياته والله عليم حكيم ليعمل ما يلقي الشيطان فتنة للذين في قلوبهم مرض والفاصلة قلوبهم وأن الظالمين في شقاق بعيد وأما قوله قد يقع منهم الخطأ فقال به هم متفقون على أنهم لا يقرعون على خطأي الدين وأصلوا ولا على فسق ولا كذب في الجملة كل ما يندفع في نوتهم وتبليغهم عن الله تعالى فهم متفقون على تزجهم عنه وخاصة الجمهور الذين يجوزون عليهم الصغار يقولون أنهم معصومون من الإقرار عليها فلا يصدر عنهم ما يضرهم كما جاز في الأثر كان داود بعد التوبة تغير أمره قبل الخطيئة والله تعالى يحب التوابين ويحب المتطهرين وإن المبطلين فعل السيئة فيدخل بها الجنة وأما التبيان والسهو في الصلاة فتلك أوقع منهم وفي وقوعه سكة استناب المسلمين بهم كإروى في موطن ما لم أنسى أو أنسى لا من وقد قال صلى الله تعالى عليه وسلم إنما أنا بشر أنسى كأنسون فإذا نسيت فذكروني أنا جاع في الصحبين ولما صلى بهم خافا لم قالوا لا يرسو الله أن يرق الصلاة قال وما ذاك قالوا صليت خفا فقال الحديث

وأما الرافضة فأشبهوا التصاري فان الله تعالى أمر الناس بطاعة الرسل فيما أمر به واتصده بهم فيما أخبر به ونهى الخلق عن الغلو والاشراك بالله تعالى فبدلت التصاري دين الله تعالى فتساقط المسح فأشركوا به وبدلوا دينه فقصوه وعظموه وقصروا وعصيته وبالغوا فيه خارجين عن أصلي الدين وهما الإقرار به بالوحدانية ورسوله بالرسالة أنهم يدان لآله الأله وأنهم يدان لمحمد أعمده ورسوله فالقول أخرجه عن التوحيد حتى قالوا بالتثنت والاتحاد وأخرجه عن طاعة الرسول واتصده بمصائب أمرهم أن يعبدوا الله بهم فكذبوه في قوله إن الله به وعصوه فيما أمر به وكذلك الرافضة علوا في الرسل بل في الأئمة حتى أخذواهم أربابا من دون الله فتركوا عبادة الله وحده لا شريك له التي أمرهم بها الرسل وكذبوا الرسول فيما أخبر به من قوة الاتيان واستغفارهم فقصدهم بطولن المساجد التي أمر الله أن ترفع وبذكرها اسمه فلا يصلون فيها جعة ولا جاعة وليس لها عندهم كبير حرمة وإن صلوا فيها

بحسب ما يقول من الالفاظ المجملة المتشابهة ولهذا قال الامام أحمد في أول ما كتبه في الرعي الزيادة والجميعة فيما شكك فيسمي من شبه القرآن وتأول على غير تأويله مما كتبه في جبهه وقد ذكره الخليل في كتاب السنة والقاضي أبو يعلى وأبو الفضل التيمي وأبو الوفاء بن عقيل وغير واحد من أصحابنا أحمد ولم يفعله أحمد منهم عنه قال في أوله الحديث الذي جعل في كل زمان قرقم من الرسل يتقاتل أهل العلم يدعون من مثل آل الهدي ويصرون منهم على الأذى يحبون بكباب الله الموتى ويصرون بنو الله أهل الهوى فكيف من قسبل لا يلبس قد أحبوه وكمن تاه ضال فدهسوه فما أحسن أثرهم على الناس وأقبح أثر الناس عليهم ينفون عن كتاب الله تحريف الضالين واتصال المبطلين وتأويل الجاهلن الذين عضدوا الأولية البدعة وأطلقوا عنان الفتنة فهم يختلفون في الكتاب يخالفون الكتاب متفقون على مخالفة الكتاب يقولون على الله وفيه وفي كتاب الله بغير علم يتكلمون بالمشابه من الكلام ويخضعون جهال الناس بما يشبهون عليهم فتعذر بالله من فن الفضلن والمقصود هنا قوله يتكلمون بالمشابه من الكلام ويخضعون جهال الناس بما يشبهون عليهم وهذا الكلام

المتشابه الذي يخضعون به جهال الناس هو الذي يتضمن الالفاظ المتشابهة المجملة التي يعارضون بها نصوص صلو الكتاب والسنة وتلك الالفاظ تكون مستهكة في الكتاب والسنة وكلام الناس لكن يعان أخر غير المعاني التي قصدوها لهم بها فيقصدون

هم بما عانى آخر فصل الاشتباه والاجال كلفظ العقل والمقل والمقول فلفظ العقل في قصة السجين انما يدل على عرض لما سمي مصدر عقل يعقل عقلًا واما قوله يكون بها العقل وهي القرينة (١٣١) وهم يريدون بذلك جوهره اجمدا فاعلم بانفسه

وكذلك لفظ المادة والصورة بل
وكذلك لفظ الجوهر والعرض
والجسم والعجز والجهة والتركب
والجزء والافتقار والعلة والمعلول

(مطلب)

اتخاذ القبور مساجد

والعائق والمعشوق بل ولفظ
الواحد في التوحيد بل ولفظ
الحدوث والقديم بل ولفظ
الواحد والممكن بل ولفظ
الوجود والموجود والذات وغيرها
من الالفاظ وما من أهل فن الا
وهم يعترفون بانهم يسلطون
على الالفاظ يتفاهمون بها ادهم
كلاهل الصناعات العلمية الالفاظ
يعبرون بها عن صناعاتهم وهذه
الالفاظ هي عرقسة عرقاها صا
ومر ادهم بها غير المفهوم منها في
اصل الفقه سواء كان ذلك الفقه
حقا وباطلا واذا كان كذلك
فهذا مقام يحتاج الى بيان وذلك
ان هؤلاء المعارضين اذا لم يخاطبوا
بلغتهم واصطلاحهم فقد يقولون
انا لانفهم ما قيل لنا وان الخاطب
لنا والراذ علينا لم يفهم قولنا
و يلسون على الناس بان الذي
عنيانا بكلامنا حق معلوم بالعقل
او بالتوفيق ويقولون ايضا انه موافق
لشرع اذا لم ينظروا بخلافه
الشرع كما تفعله الملاحدة من
الفراسة والفلاسفة ومن
ضاهلهم واذا خاطبوا بلغتهم
واصطلاحهم مع كونه ليس هو
الفقه المعروف الذي نزل بها القرآن
فقد يفضي الى مخالفة الالفاظ
القرآنية في الظاهر فان هؤلاء

صلوا فيها لوحد اياهم يعظمون المشاهد المنسوبة على القبور فيكفون عليها ساجدة للشرك
ويجوزون اليها كل شيء الحاج الى البيت العتيق ومنه من يجعل الحج اليها اعظم من الحج الى
الكعبة بل يسبون من لا يستغني بالحج اليها عن الحج الذي فرضه الله تعالى على عباده ومن
لا يستغني بها عن الحج فاجتمعوا الجماعة وهذا من جنس دين التصاري والمشركون الذين يقضون
عبادة الالهة فان على عبادة الرحمن وقد ثبت في الصحاح عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم انه
قال لعن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبورا لهم مساجد نحن نعلمهم ما فعلوا وقال قبل ان يموت
يخمس ان من كان قبلكم كانوا يتخذون القبور مساجد الا فلا تتخذوا القبور مساجد فاني
انها كم عن ذلك وامسك وقال ان من شر ارا الناس من نذرهم السلتقوها احياء والذين
يتخذون القبور مساجد رواه الامام (١) وابن جبان في صحيحه وقال اللهم لا تجعل قبري وثنا
بعد اشتد غضب الله على قوم اتخذوا قبورا لهم مساجد واما ما في الروايات وقدمت
شبهتهم ابن النعمان المعروف عنهم بالفساد وهوشخ الموسوي والطوسي كتابا يحمل مسائل
المشاهد جعل قبورا للخلق في حج كالحج الكعبة البيت الحرام التي جعله الله قبلا للناس وهو
أول بيت وضع للناس فلا يطفئ الآله ولا يصلي الا اليه ولا يمشي الا بالاحججه وقدم على الاضطرار من
دين الاسلام ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لم يمار عباد كرو من أمر المشاهد ولا شرع
لا منه مسائل عند قبور الانبياء والصلحين بل هذا من دين المشركين الذين قال الله تعالى فيهم
وقالوا لا نذرن اهلكتكم ولا نذرن وذاوا لساواها ولا نفوت ويوقع ونسرا قال ابن عباس وغيره
هؤلاء كانوا قوما صالحين في قوم نوح علماء اوتوا عفووا على قورهم فقال عليهم السلام قد قوروا
فما يلهمهم عبدوهم وقد ثبت عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم انه قال لا تحلوا على القبور
ولا تصالوا اليها وقد ثبت في صحيح مسلم وغيره عن أبي الهياج الاسدي قال قال علي بن أبي
طالب رضي الله عنه الا ائتمروا على ما بعثني عليه رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ان لا ادع
قبرا مشرقا لا مشرقا ولا تمس القبرين من طمس التماثيل ونسوة القبور المشرفة
لان كل ما يدعى الى الشرك كالحج والصالحين ان ام سلمة وام حبيدة كرتا للنبي صلى الله تعالى
عليه وسلم كنيسة رأينها بارض الحبشة وذكرنا من حسنات تصاويفها فقال ان اولئك اذا
ما فيهم الرجل الصالح بنوا على قبره مسجدا وصوروا فيه تلك التصاوير اولئك شرار المخلوق
عند الله يوم القيامة والله تعالى اعمى في كتابه بصيرة المساجد ولم يذكر المشاهد - فلما رافضة
بدلوا دين الله فمروا بالمشاهد وعطوا المساجد مضادة للشركين ومخالفة للثنتين قال تعالى
قل امر دى بالقطر واقفوا جوهم عند كل مسجد يقل عند كل مشهد وقال ما كان
لشركين ان يعمروا مساجد الله شاهدن على انفسهم بالكفر الى قوله انما يعمروا مساجد الله من
آمن بالله واليوم الآخر واقام الصلوات وآتى الزكاة ولم يخش الا الله فعسى اولئك ان يكونوا من
المهتدين ولم يقل مشاهد الله بل عمار المشاهد يخشون بها عمار الله ويرجون عماره وقال تعالى
وان المساجد فلا تدعوا مع الله احدا ولم يقل وأب المشاهد لله وقال مساجد كرفها
اسم الله كثيرا ولم يقل ومشاهد وقال في بيوت اذن الله ان ترفع ويذكر فيها اسمه الآية وايضا
فقد علم بالقل المتواتر بالاضطرار من دين الاسلام ان الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم شرع

(١) لعل السامع اسقط اسم الراوي وهو اجمدا ونحوه مرر كتبهم مصححه

عبر وامن المعاني التي اثبتها القرآن بعبارة أخرى ليست في القرآن ورجعنا ما في القرآن عنى آخر فقلت تلك العبارات مما اثبتته
القرآن بل قد يكون معناها المعروف في لغة العرب التي نزل بها القرآن متغيا باطلا لفناه الشرع والعقل وهم اصطلاحوا بتلك العبارات

٩٢١
على معان غير مغالطة في لغة العرب يخشون اذا اخطوا انبياءهم كمثل في لغة العرب على باطل ولكن تدل في اصطلاحهم الخاص على باطل فن خاطبهم بلغة العرب فقالوا انه لم يضر مرادنا (١٣٣) ومن خاطبهم باصطلاحهم اخذوا ونظرو عنه انه قال ما يخالف

القرآن وكان هذا من جهة كون تلك الالفاظ مجازية متشبهة وهذا كالالفاظ المتقدمة مثل لفظ القدم والمحدث والجوهر والجسم والعرض والمركب والمؤلف والمحمدين والبعض والتوحيد والواحد فهم يريدون بلفظ التوحيد والواحد في اصطلاحهم مالا يصفه ولا يعطيه شيء دون شيء لا يرى والتوحيد الذي جاءه الرسول لم يتضمن شيئا من هذا النفي وانما تضمن اثبات الالهية لله وحده بان يشهد أن لا اله الا هو لا يعبد الا اله ولا يتوكل الا عليه ولا يولى الا اله ولا يعادى الا فيه ولا يعمل الا لأجله وذلك يتضمن اثبات ما أتت به نفسه من الاسماء الصفات قال جابر بن عبد الله في حديثه الصحيح في سياق حجة الوداع فاهل رسول الله صلى الله عليه وسلم بالتوحيد ليس الله ليس لا شريك لا شريك ان الحمد والتعظيم والمالك لا شريك لك وكافوا في المحاملة يقولون ليس لا شريك لا شريك هو لك غلكه وما لك فاهل النبي صلى الله عليه وسلم بالتوحيد كما تقدم قال تعالى والهكم اله واحد لا اله الا هو الرحمن الرحيم وقال تعالى وقال الله لا تقفوا له عين

لا تمهارة المساجد بالصلوات والاجتماع للصلوات اجمي واصلها للجمعة والعيد وغير ذلك وانه لم يشرع لآلته أن يتوا على قبري ولا رجل صالح لامن أهل البيت ولا غيره مسجدا ولا شهدا ولم يكن على عهد صلى الله تعالى عليه وسلم في الاسلام مشهد معنى لاعي قبري ولا غيره لاعي قبر ابراهيم الخليل ولا غيره بل لما قدم المسلمون الى الشام غير مرة معهم هجر من انطاب وعثمان بن عفان وعلى بن ابي طالب وغيرهم لما قدم هجر عن ريبته المقدس ثم لما قدم وضع الخزمية على أهل النخعة ومثارتهم ثم لما قدم الى مصر وفي جميع هذه المرات لم يكن أحد منهم يقصد السرقة في قبر الخليل ولا كان هناك مشهد بل كان هناك البناء الذي على المقبرة وكان مدورا بلا بابة مثل حجرة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ثم يزل الامر هكذا في خلافه في أية سوق العباس الى أن ملك النصارى تلك البلاد في أواخر المائة الخامسة فنوا ذلك البناء واتخذوه كنيسة ونصوا ليل البناء فلما اتخذ الساب مقبرة لاسانيا ثم لما استنقذ المسلمون منهم تلك الارض اتخذها من اتخذها مسجدا بل كان الصابا إذا رآه أحد بني مصد على قبر نبوه عن ذلك ولما ظهر قبره انبال يستر كسبه في موسى الاشعري الى امر رضى الله عنه فكتب اليه هـ أن تحفر بالهز ثلاثة عشر قدرا وتدفعه بالليل في واحدتها ثلاثين الناس به وكان عمر ابن الخطاب إذا رآه يتناوبون مكابصون فيه لكونه موضع ينهاهم عن ذلك ويقول انما هلك من كان قبلكم فلتخذ آلا تباينهم مساجد من أدركته الصلاة فليصل والا فليذهب فهذا أو مثاله مما كانوا يحققون به التوحيد الذي أرسل الله به الرسول اليهم ويشعرون في ذلك سنته صلى الله تعالى عليه وسلم والاسلام مبني على املين أن لا تعبد الا الله وأن تعبد بما شرع لا تعبد بالبدع فالنصارى خرجوا عن الاملين وكذلك المستعدون من هذه الامتين الرافضة وغيرهم وأيضاً ان النصارى يزعمون أن الحوارين الذين اتبعوا المسيح افضل من ابراهيم وموسى وغيرهما من الانبياء والمرسلين يزعمون أن الحوارين الذين اتبعوا المسيح افضل من ابراهيم وموسى وغيرهم لانهم يقولون ان الله هو المسيح ويقولون أيضاً ان المسيح ابن الله والرافضة تفصل الائمة الاثني عشر افضل من السابقين الاولين من المهاجرين والانصار وقاليتهم يقولون انهم افضل من الانبياء لانهم يعتقدون فهم الالهية كما اعتقدته النصارى في المسيح والنصارى يقولون ان الذين مسلم للاخبار والربان فالحلال ما حلو والحرام ما حرمه والذين ما شرعوه والرافضة يزعمون ان الذين مسلم الى الائمة فالحلال ما حلو والحرام ما حرمه والذين ما شرعوه وأما من دخل في غلو الشيعة كالامعية الذين يقولون بالهية الحاصم وقوم من اعنتهم ويقولون ان محمداً اسمعيل شيخ شرعية محمد بن عبد الله وغير ذلك من المغالات التي هي من الغالية من الرافضة فهو لا مشر من أكره الكفار من اليهود والنصارى والمشركي وهم ينسبون الى الشيعة بظاهرون عذابهم

فان قيل ما وصفت به الرافضة من الغلو والشرك والبدع موجود كثير منه في كثير من المنتسبين الى السنة فان في كثير منهم غلو في مشايخهم واسرا كلهم وابتداء العبادات غير مشروعة وكثير منهم يقصد قبر من يحسن الظن به لطلب حاجاته وامانسال الله تعالى به وامانظله أن الله عند قبره ما جوبسته في المساجد وفيهم من يفضل زيارة قبره وشيوخهم

(مطلب)
الكلام على زيارة القبور
اتنين انما هو اله واحد فاباى فارهبون وقال تعالى ومن يدع

مع الله اله الا آخرا لبرهانه به فاما حاسبه عند ربه وقال تعالى واسأل من أرسلنا من قبلك من رسلنا اعلمنا من على دون الرحمن آلهة يعبدون وقال تعالى وقد يستنق كل أمتر سولاً أن عبدا لله واجتهدوا الطاعة لله من هدى الله وهم

من حقت عليه الفلاة وأخبر عن كل نبي من الأنبياء أنهم دعوا الناس إلى عبادة الله وحده لا شريك له وقال تعالى قد كانت لكم أسوة حسنة في إبراهيم والذين معه إذ قالوا لقومهم اتبرأوا منكم وما تعبدون من دونه الله (١٣٣) دون الله كفرا بكم وبدأتوا بيبسكم العداوة

والقضاء إذا حتى تؤمنوا بالله وحده وقال تعالى عن المشركين أحجل الآلهة الهواحد ان هذا لشيء عجيب وقال تعالى وإذا ذكرت ربك في القرآن وحده ولولا على أدبارهم نفورا وقال تعالى وإذا ذكر الله وحده انشازت قلوب الذين لا يؤمنون بالآخرة وإذا ذكر الذين من دونه إذا هم يستبشرون وقال تعالى ذلك بأنهم كانوا إذ قيل لهم لا إله الا الله يستكبرون ويقولون اننا نشاركوا له شائعا يعجبون وهذا في القرآن كثير وليس المراد بالتوحيد مجرد توحيد الربوبية وهو اعتقاد ان الله وحده خلق العالم كائنا من خلقه من أهل الكلام والتصوف وخلق هؤلاء أنهم اذا أتيتوا ذلك بالليل فقد أنشوا غاية التوحيد وظن هؤلاء أنهم اذا شهدوا هذا وقفوا فيه فقد فؤا في غاية التوحيد وصككتهم من أهل الكلام يقول التوحيد ثلاث معان وهو واحد في ذاته لا قسمة أو لأجزءه وواحد في صفاته لا شبيهة وواحد في أفعاله لا شريك له وهذا المعنى الذي تشابه هذه العبارة فيها ما وافق ما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم وفيها ما يخالف ما جاء به الرسول وليس الحق الذي فيها هو الغاية التي جاء بها الرسول بل التوحيد الذي أمر به أمر يرضى الحق الذي في هذا الكلام وزيادة أخرى فهذا

على الحج ومنهم من يحدد تعريفاً ينظمه من الرقعة والشروع ما لا يحدق المسجد والسور وغير ذلك مما هو جديق الشيعة وروون أحاديث مكذوبة عن جنس كاذب الرافضة مثل قولهم لو أحسن أحدكم فلفنه بحجر نفضه الله به وقولهم اذا أعنتكم الامور فاعلمكم ما يهاب القبور وقولهم قمر فلان هو التراب المرب وروون عن بعض شيوعهم أنه قال لصاحبه اذا كنت في الصلاة فتعال إلى قبري واستغثني وتحذق فان في المساج من يفعل بعد عماته كما كان يفعل في حياته وقد يستغث الشخص واحدهم فيقتله الشيطان في صورته اما حيا واما ميتا وربما قضى حاجته وأفضى بعض حاجته كيجري نحو ذلك التصاري مع شيوعهم ولعلنا الاصل منهم العرب والهند والتور وغيرهم • قيل هذا كله ما همى الله عنه ورسوله وكل ما نهى الله عنه ورسوله فهو مذموم منهى عنه سواء كان فاعله منكم الى السنة أو الى الشيع ولكن الامور المذمومة الخاطفة للكتاب والسنة في هذا وغيره في الرافضة أكثر منها في أهل السنة فاجابوا عن أهل السنة في الرافضة أكثر منه وما يوجد في الرافضة من الخرافة في أهل السنة أكثر منه وهذا حال أهل الكتاب مع المسلمين فاجابوا عن أهل السنة في الرافضة أكثر منه وما يوجد في المسلمين من الاوفى أهل الكتاب أكثر منه ولا يوجد في أهل الكتاب خير الاوفى المسلمين أعظم منه ولهذا يذكر جهالة وتعالى من طرفة الكفار من المشركين وأهل الكتاب العدل فإذا ذكرنا وعياف المسلمين في دينهم من ذلك بين أن عيوب الكفار أعظم كما قال تعالى يسئلونك عن الشهر الحرام قتاله قل قتاله فيه كبير ثم قال وصعدن جبل الله وكره به والمجد الحرام وأخرج أهل منه أكبر عند الله والقتل أكبر من القتل وهذه الآية زلت لان سرية من المسلمين ذكر أنهم قتلوا ابن الحضري في آخر يوم من رجب فجلهم المشركون بذلك فأنزل الله هذه الآية وقال تعالى قل يا أهل الكتاب هل تنقمون منا إلا أن آتيناكم بما أنزل اليك وما أنزل من قبل وأن أكرمكم فامقون قل هل أنبئكم بشر من ذلك مثو عند الله من لعنه الله وغضب عليه وجعل منهم القردة والخنازير وعبد الطاغوت أولئك شر بما أوصل عن سواء السبيل أمى من لعنه الله وجعل منهم المسوخن وعبدة الطاغوت فجعل معطوف على لمن ليس المراد منهم من عبد الطاغوت كائنه بعض الناس فان القتل لا يدل على ذلك والمعنى لا يناسبه فان المراد منهم على ذلك لا الاخبار بان الله جعل فيهم من عبد الطاغوت انجحد الاخبار بهذا الاثم فيجلهم بخلاف جعلهم منهم القردة والخنازير فان ذلك عقوبة منسب لهم على ذنوبهم وذلك خي في فاههم بلعنة الله تعالى وعقوبته بالشرك الذي فيهم وهو عبادة الطاغوت والرافضة فيهم من لعنة الله وعقوبته بالشرك ما يشبه ذنوبهم من بعض الوجوه فانه قد ثبت بالنقول المتواترة ان فيهم من عصى كالمسخ وأولئك - وقد صنف الحافظ أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد المقدسي كتابا سماه التي عن سب الاصحاب وما ورد فيه من الذم والعقاب وذكر فيه حكايات معروفة في ذلك وأعرف بالحقايات أخرى لم يذكرها هو وفيهم من الشرك والظلم ليس في سائر طوائف الامة ولهذا أنكر ما وجدنا في طائفتين في التصاري والرافضة ووجدنا أيضا طائفة ثالثة من أهل النك والهدو والعبادة الذين يظنون في شيوعهم ويشركون بهم

من الكلام الذي ليس فيه الحق بالباطل وكم الحق وذلك أن الرجل لو أقر بما يستحقه الرب تعالى من الصفات وزهه عن كل ما ينزه عنه وأقر بأنه وحده خالق كل شيء لم يكن موحدًا بل ولا مؤمنًا حتى يشهد أن لا إله الا الله فيقر بان الله وحده هو الله المستحق للعبادة

وَيَتَرَكُ عِبَادَةَ اللَّهِ حُرِيًّا لِّسَيِّدِهِ وَاللَّهُ هُوَ يَجْعَلُ الْمَالُومَ الْعَبْدَ الَّذِي يَسْتَحِقُّ الْعِبَادَةَ لَيْسَ هُوَ إِلَّا جَعْنِي الْقَادِرُ عَلَى الْخَلْقِ فَلَا أَقْسَمُ بِالْمُضَرِّ إِلَّا جَعْنِي الْقَادِرُ عَلَى الْإِخْتِرَاعِ وَاعْتَقَدَ (١٣٤) أَنَّ هَذَا أَخْصَ وَصْفِ اللَّهِ وَجَعَلَ اثْبَاتَ هَذَا التَّوْحِيدِ هُوَ الْقَائِلُ بِ

(فصل) وأما قوله عن أهل السنة أنهم يقولون إن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لم ينص على إمامة أحد وإمامته عن غير وصية فالجواب أن يقال ليس هذا قول جميعهم بل قد ذهبت طوائف من أهل السنة إلى أن إمامة أبي بكر ثبتت بالنص والتزاع في ذلك ما عرفت في مذهب أحد وغيره من الأئمة وقد ذكر القاضى أبو يعلى وغيره في ذلك روايتين عن الإمام أحمد أحدهما أنها ثبتت بالإخبار قالوه بهذا قال جماعة من أهل الحديث والمعتمدة والأشعرية هذا اختيار القاضي أبي يعلى وغيره والثانية أنها ثبتت بالنص الخفي والإشارة قالوه بهذا قال الحسن البصري وجماعة من أهل الحديث وبكر بن أخت عبد الواحد البسيتين الخوارج (١) وقال شيخنا أبو عبد الله بن حامد ما قاله الفيل على استحقاق أبي بكر الخلافة دون غيره من أهل البيت والعصابة فمن كتاب الله سنة نبه * قال وقد اختلف أصحابنا في انطلاقة هل أخذت من حيث النص أو الاستدلال فذهب طائفتان من أصحابنا إلى أن ذلك بالنص وأنه صلى الله تعالى عليه وسلم ذكر ذلك تصاويع السان على عينهما ومن أصحابنا من قال إن ذلك بالاستدلال الجلي قال ابن حامد والفيل على إثبات ذلك بالنص أخبار من ذلك ما أسنده الضارى عن جبير بن مطعم قال أنت امرأء الى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فأمرها أن ترجع إليه قالت أرأيت إن حدث ظم أحدها كأنهاراً بدم الموت قال إن لم يصدني فأبى أبكر وذكر له سابقاً آخر وأحاديث أخر قال وذلك نص على إمامته قال وحديث صفيان عن عبد الملك بن عمر بن ربیع عن حذيفة بن اليمان قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم اقتدوا بالذين من بعدي أبى بكر وعمر وأسند الضارى عن أبى هريرة أنه سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال بينا أنا قائم بأبي يعلى على قلب علماء كانوا فرغت منها ماشاء الله ثم أخذها ابن أبى عمارة فتزع عنها مذوداً وأذنون وفى نزعه ضعف والله يغفر له متضعه ثم استحالت غرباً فأخذها غسر بن الخطاب فلم أعقر باسن الناس بزعم مزع عمر حتى ضرب الناس بعطن قال وذلك نص فى الإمامة قال ويبدل عليه ما أخبرنا أبو بكر بن مالك ورووى عن مسند أحمد عن حماد بن سلمة عن علي بن زيد بن خالد عن عبد الرحمن بن أبى بكر عن أبيه قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يوماً بكلم دعوهم يا نفلت أظارأت رسول الله كأنه ميزانا دلنى من السماء فوزنت بأبى بكر فرجت بأبى بكر ثم وزن أبو بكر بمهر فرج أبو بكر بمهر ثم وزن عمر بعثمان فرسم عمر بعثمان ثم رفع الميزان فقال للنبي صلى الله تعالى عليه وسلم خلافة نبوة ثم يؤتى الله الملك بشاه قال وأسند أبو داود عن جابر الأنصارى قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم رأيت أبا الفيلة رجل صالحاً أن أبابكر يخطب رسول الله ويخط عمر بأبى بكر ويخط عثمان بمهر قال جابر فلما قاتل عند رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قلنا أما الصالح فرسل الله صلى الله تعالى عليه وسلم وأما قوله بعضهم بعض فهم ولا تعذا الأمر الذى بعث الله به نبه قال ومن ذلك حديث صالح بن كيسان عن الزهري عن عمر وعن عائشة رضى الله عنها قالت دخل على رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم اليوم الذى يدعى عقلاً ادعى إلى أبى وأخاه حتى أكسب لآبى بكر كما تم قال بأبى الله والسلطان الأبابكر وفى لفظ فلا يمنع فى هذا الأمر طامع وهذا الحديث فى الصحيحين ورواه من طريق أبى داود الطيالسى عن ابن أبى مليكة عن عائشة

(١) قوله وقال شيخنا الخ المذكور وقع فى الأصل وانظر أن مرجع الضيفر فى شيء وحرركه معصيه

أولو كانوا لا يعلمون شيئا ولا يعقلون قل لله الشفاعة جميعا وقال تعالى ويعبدون من دون الله ما لا يضرهم ولا ينفعهم ويقولون هؤلاء شفاعتنا عند الله قل ان تبشروا الله بما لا يطع في السموات ولا في الارض سماه وتعالى عما تشركون وقال تعالى

التوحيد كما يفعل ذلك من فضله من مشكلة السفانية وهو الذي ينقلون عن أبي الحسن وأتباعه يعرفوا حقيقة التوحيد الذي بعث الله به رسوله فإن مشركي العرب كانوا مقرين بأن الله وحده خالق كل شيء وكأقوام هذا مشركين قال تعالى وما يؤمنون أكثرهم بالله الا وهم مشركون قال طائفة من السلف تسألهم من خلق السموات والارض فيقولون الله وهو مع هذا يعبدون غيره وقال تعالى قل ان الارض ومن فيها ان كنتم تعلمون سيقولون لله قل افلا تذكرون قل من رب السموات السبع وروب العرش العظيم سيقولون لله قل افلا تذكرون قل من بيده ملكوت كل شيء وهو يجير ولا يجار عليه ان كنتم تعلمون سيقولون لله قل فاني تسبحون وقال تعالى ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن الله فليس كل من آمن أن الله رب كل شيء وخالقه يكون عادله دون مساواه داعيا دون مساواه راجعا خاضعا له دون مساواه والى فقهه ويعاديه به ويطيع رسوله وأمر بما أمر به وينهى عما نهى عنه وقد قال تعالى وقاتلهم حتى لا تكون فتنة وهو يهكون الذين كانوا على شيء المشركين أقروا بأن الله خالق كل شيء وأبغوا الشفعة الذين بشر كونهم به وجعلوا له أندادا قال تعالى أم اتخذوا من دون الله شفعاء قل ولو كان الايمان بكون شيئا ولا يعقلون فنعفهم ويقولون هؤلاء شفعاء فاعت

وحدثهم فافترأوا كل خلفاكم أول مرة وزكمت ما خولناكم ووافوا ظهوركم ومازى معكم شفعادكم الذين زعمتم انهم فيكم شركاء لقد قطع بينكم واصل عنكم ما كنتم تزعمون وقال تعالى ومن الناس من يتخذ من دونه آلهة ادعوا بحجبتهم كعب الله والذين آمنوا

أنشأ الله ولهذا كان من أنبأع هؤلاء من جعل الشمس والقمر والكواكب ويدعوها كما يدعو الله تعالى ويصوم لها ويسئلها ويتقرب اليها ثم يقول ان هذا ليس بشرك وانما الشرك اذا اعتصقت أنهارها المدبرة في فاذا جعلت مياهها واسطفا لم تكن شركا ومن العلوم لا يضطر امر من دين الاسلام ان هذا شرك فهذا ويحرمه من التوحيد الذي بعث الله به رسله وهم لا يدخلونه في معنى التوحيد الذي اصطلحوا عليه وأدخلوا في ذلك نفي صفاته فانهم اذا قالوا الاقسام ولا جرحه ولا شبهه فله فهذا القصد وان كان يراد به معنى صحيح فان الله ليس كشيء وهو سبحانه لا يجوز عليه ان يتفرق ولا يقصد ولا يستقبل بل هو واحد صمد والصمد الذي لا خوفه وهو السجد الذي كل سؤده فانهم يدرجون في هسة نفي علوه على خلقه ومباينته لمصنوعاته ونفي ما ينفيونه من مساقاته ويقولون ان اثبات ذلك يقتضي أن يكون مرتبا منقسما وأن يكون له شبه وأهل العلم يعلمون أن مثل هذا لا يسمى بل لغة العرب بالتزليلها القرآن تركبا وانقسامه لا تشيلا وهكذا الكلام في معنى الجسم والعرض والجوهر والمعرض وحلول الحوادث وأمثال ذلك فان هذه الالفاظ يدخلون في مساها التي ينقونها أمورا محاموص الله

قالت لما نقل رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال ادعى لي عبد الرحمن بن أبي بكر لا كتب لابي بكر كرابا لا يختلف عليه ثم قال بعد الله ان يختلف المؤمنون في أبي بكر وذكر أحاديث تفيد في الصلاة وأحاديث أخرى ذكر هالكونها ليست مما يشبه أهل الحديث وقال أبو محمد بن حزم في كتابه الملل والنحل اختلف الناس في الإمامة بعد رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فقلت طائفة ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لم يختلف أحدا ثم اختلفوا فقال بعضهم لكن لما اختلف أبا بكر على الصلاة كان ذلك دليلا على انه أولاهم بالامامة واخلافه على الامر وقال بعضهم لا ولكن كان آتيهم فضلا فقدموا ذلك وقالت طائفة بل نص رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم على اختلاف أبي بكر بعد علي أمور الناس تصاحبها قال أبو محمد وجهنا نقول لبراهين أحدها مطابق الناس كلهم وهم الذين قال الله فيهم الفقراء المهاجرين الذين أخرجوا من ديارهم وأموالهم يبتغون فضلا من الله ورضوانا وينصرون الله ورسوله أولئك هم الصادقون فقد اتفق هؤلاء الذين شهد الله لهم بالصدق وجمع إخوانهم من الانصار رضي الله عنهم على أن هو خليفة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ومعنى التولية في اللغة هو الذي يستخلفه المرء لا الذي يخلفه دون أن يستخلفه هو لا يجوز غير هذا التة في اللغة بلا خلاف يقال استخلف فلان فلا ياستخلفه فهو خليفة واستخلفه فان قام مكانه دون أن يستخلفه لم يقل الا خلف فلان فلا ياستخلفه فهو خالف قال ومحال أن ينصوا ذلك الاستخلاف على الصلاة لوجهين ضروريين أحدهما انه لم يستحق أو بكر فهذا الاسم على الاطلاق في حياة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وهو جيتب خليفة فصم بقينا ان خلافته المسمى بها هي غير خلافته على الصلاة والثاني ان كل من استخلفه رسول الله صلى الله عليه وسلم في حياته كعلي في غزوة تبوك وابن أم مكتوم في غزوة الخندق وعثمان بن عفان في غزوة ذات الرقاع وسائر من استخلفه على البلاد بالين والبرين والطائف وغيرهم لم ينسخ أحد منهم قط بلا خلاف بين أحد من الأمة ان يسمى خليفة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فصم بقينا بالضرورة تاتي لا يحد عن أنها الخلافة بعده على أمته ومن المحال أن يجمعوا على ذلك وهو لم يستخلفه نصا ولو لم يكن ههنا الاستخلاف في الصلاة لم يكن أبو بكر أولى بهذا الاسم من سائر من ذكرنا قال وأيضاً فان روابه قد مضت ان امرأة قالت لرسول الله أرأيت ان يبعث ظم أحدهم ككتاهني الموت قال فاني أبا بكر قال وهذا نص جلي على اختلاف أبي بكر قال وأيضاً فان التبرقدا من الطرق الثابتة ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال لعائشة في مرضه الذي توفي فيه لقد عهدت أن أبعث اليك وأخيك وأكتب كتابا وأعهد عهد الكلبا يقول قائل أنا حق أو يفتي ممن وأبى الله ورسوله والمؤمنون الا أبا بكر وروي أيضاً وأبى الله والنيون الا أبا بكر قال فهذا نص جلي على استخلافه صلى الله تعالى عليه وسلم أبا بكر على ولاية الامة بعده قال وأخبر من قال لم يستخلف بالظهور المأثور عن عبد الله بن عمر عن عمر أنه قال ان استخلف فقد استخلف من هو خير مني يعني أبا بكر وإلا استخلف فلم يستخلف من هو خير مني يعني رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ومجاولي عن عائشة رضي الله عنها أنها سئلت من كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم مستخلفاوا استخلف قال ومن المحال أن يعارض اجماع

به نفسه ووصفه برسوله فيدخلون فينا في علوه وقدرته وكلامه ويقولون ان القرآن مخلوق لم يتكلم الله به بنفون بهار وثبته لان رؤيته على اصلاجهم لا تكون الا التحين في شبهه فهو جسم ثم يقولون والله منزع عن ذلك فلا يجوز رؤيته وذلك يقولون المشكك لا يكون

الاجتماعية **والله اعلم** بحسب حصره فلا يكون مستلزما لوقولنا بل من فوق العرش كان الجسم **محمدا** **والله اعلم** بحسب حصره فلا يكون مستلزما لوقولنا **وإذا كانت هذه الالفاظ مجعلة كلاما كذا فالتعاطيل لهم اما ان يفصل**

ما يريدون بهذه الالفاظ فان
فسرها بالحق الذي وافق
القرآن قلت وان قسروا بخلاف
ذلك رقت واما ان يعتسح عن
موافقتهم في التكلم بهذه الالفاظ
فصلواتنا فان امتنع عن التكلم
بها منهم فقد ينسبونه الى الجهر
والانقطاع وان تكلم به لمعهم
نسبوا اليه اطلاق تلك الالفاظ
التي تحتل حقها باطلا وأوهوا
الجهال بصلاحهم ان اطلاق
تلك الالفاظ يتناول المعاني الساطلة
التي يزهو عنها غيبتة تختلف
المسئلة فان كانوا في مقام دعوة
الناس الى قولهم والزامهم به أمكن
ان يقال لهم لا يجب على أحد ان
يجب داعيا الى ما دعا الله
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
ثبت ان الرسول دعا الخلق اليه لم
يكن على الناس اجابتهن دعاه الله
ولا دعوة الناس الى ذلك ولو قدر
ان ذلك المعنى حق وهذه الطريق
تكون اصل اذ ليس مجلسهم
على ولا الامور داخلوا بدعوتهم
كافلت الجمعية بن لسوا عليه

(مطلب الكلام على الامامة)

من الخلفاء حتى ادخلوا في بدعتهم
من القول خلق القرآن وغير ذلك
فكان من أحسن منالمرتهم ان
يقال اتوا بكتاب أوستحق
تحبيكم بهذا والافلتان فيكم
الى ما يبدل عليه الكتاب والسنة
وهذا الان الناس لا يفصل بينهم
التزاع الا كتاب منزل من السماء
واذ اردوا الى عقولهم فكل واحد

(قال أبو محمد حزم) اختلف القائلون بان الامامة لا تكون الا في صدق عرش فقالت طائفة
هي جازية في جميع وانفهر من ما لن النظر وهذا قول أهل السنة وجهود المرتبة وبعض
المرتبة وقالت طائفة لا يجوز الخلافة الا في ولد العباس بن عبد المطلب وهم الراوندية وقالت
طائفة لا يجوز الخلافة الا في ولعي بن أبي طالب وقالت طائفة لا يجوز الخلافة الا في ولجعفر
ابن أبي طالب وبقناع بعض بني الحارث بن عبد المطلب أنه كان يقول لا يجوز الخلافة الا في ولجعفر
عبد المطلب خمسة واما في جميع بني عبد المطلب وهم أبو طالب وأولاد العباس والحارث
قال وبلغنا عن رجل كان بالاردن يقول لا يجوز الخلافة الا في بني عبد شمس وكان في ذلك
تألف مجموع قال وراينا كتابا لمؤلف رجل من ولجعفر بن الخطاب يخرج فيه ان الخلافة
لا يجوز الا في ولعي بكر وعمر خاصة وسيأتي عام الكلام على تنازع الناس في الامامة ان
(٢) قوله يعني هكذا في الاصل واهل لفظة يعني من زيادة الساخنة في رتبة مصصه

منهم عقل وهذا لا يختلفون يدي أحدهم أن العقل آذاه الى علم ضروري ينزاع فيه الاسترغفلهذا لا يجوز ان
يجعل الحاكمين الامة في موارد التزاع الا الكتاب والسنة وهذا انظر الامام أحد الجمعية لما دعوا الى الهنة وصار يطالبهم بدلالة الكتاب

[illegible]

أجابهم عن هذا الحجج بما بين
أنها لا تدل على مطالبتهم ولما قالوا
ما تقول في القرآن أهو الله أو غير
الله ولما قالوا ما روي عيسى بن محمد بن
عيسى بن غوث وكان من أحد قهقه
في الكلام أن الله المتكلم وأنه إذا
أثبت له كلاما غير مخلوق لازم أن
يكون جسما فاجاب الإمام أحمد
بأن هذا اللفظ لا يدري مقصود
المتكلم بوليس من أصل في الكتاب
والسنة والاجماع فليس لأحد أن
يلزم الناس أن ينطقوا ولا يعدلوه
وأخبره أنها أقول هو أحد مذهب
يولدون ولولم يكن في نفوس أحد فين
أقنى لأقول هو جسم ولا ليس بجسم
لأن كلا الأمرين بدعة محدثة في
الاسلام فليست هذه من الحجج
الشرعية التي يجب على الناس
اجابة من دعا إلى مذهبها فإن الناس
أغفلهم اجابة الرسول فيما دعاهم
إليه واجاب من دعاهم إلى ما دعاهم
إليه الرسول صلى الله عليه وسلم
لأجابه من دعاهم إلى القول بمتدع
ومقصود المتكلم بما جعل لا يعرف
الأبعد الاستفصال والاستفسار
فلا هي معرفة في الشرع ولا
معروفة بالعقل أن لم يستفسر
المتكلم بها فهذه المناظر ونحوها
هي التي فصل إذا كان المناظر
داعيا وما إذا كان المناظر معارضا
لشرع بما ذكره أو ممن لا يمكن أن
رد إلى الشريعة مثل من لا يلزم
الاسلام بدعوة الناس إلى ما رآه
من الضلال أو ممن دعى أن الشرع

شاهد الله تعالى * والمقصود هنا أن أقوال الأرافقة متعارضة بتقارها فإن دعواهم النص على على كدعوى أولئك النص على العباس وكلا القولين عاينهم فسادا لا نظار ولم يقل أحد من أهل العلم شيئا من هذين القولين وإنما ابتدعهما أهل الكذب كلباسي أن شهادته تعالى بيانه ولهذا لم يكن أهل الدين من ولد العباس وعلى يدعون هذا ولا هذا بخلاف النص على أبي بكر فإن القائلين به طائفتان من أهل العلم ومنذ كان شأده الله تعالى فصل الخطاب في هذا الباب لكن المقصود أن لهم ما أدعوا به جميعا من جنس أدلة المستدين في موارد التزاع ويكتفي أن أناصف ما استدعوا به استدلالهم بنسبته خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم فانه قد تقدم أن القائلين بالنص على أبي بكر منهم من قال بالنص الخلفي ومنهم من قال بالنص الجلي وأيضا قد تدبروا في بطلان ما يستند به أحد حدثا أو الحسن بن أسلم الكاتب حدثا لا تغفر في حديثنا زيد بن هرون حدثنا المبالغة بن فضالة أن عمر بن عبد العزيز بعث محمد بن الزبير الخنظلي إلى الحسن فقال هل كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اختطف أبابكر فقال أوفى شئ ما فعلت ثم والله الذي لا اله الا هو استخطفه وهو آتني من أن يتوبت عليها قال ابن المبالغة اختطفه هو أمر ما ينسب اليه بالسار وكان هذا عند الحسن اختلافا قال وأبنا أبو القاسم عبد الله بن محمد حدثنا أبو خزيمة زهير بن حرب حدثنا يحيى بن سليم حدثنا جعفر بن محمد بن أبيه عن عبد الله بن جعفر قال ولينا أبو بكر نفي خليفة أرحم بنا وأحناء علينا قال وسمعت معاوية بن قرة يقول ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اختطف أبابكر ثم القائلون بالنص على أبي بكر منهم من قال بالنص الجلي واستدعوا على ذلك باتفاق الصحابة على نسبه خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم قالوا والخليفة إنما يقال لمن استخطفه غيره واعتقدوا أن الفعل بمعنى المفعول فدل ذلك على أن النبي صلى الله عليه وسلم استخطفه غيره على أمته والقين نازعوه في هذا الخلق قالوا الخليفة يقال لمن استخطفه غيره ولي خلف غيره فهو فعل بمعنى فاعل كما يقال خلف فلان فلانا كقائل النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح من جهنم نازل بأفدغرا ومن خلفه في أهله بخير فذغرا وفي الحديث الآخر اللهم أنت صاحب السر والخلقة في أهل الهم ما يصحني سرفنا واخلفنا في أهلنا وقال تعالى وهو الذي جعلكم خلائف في الأرض وروى بعضكم فوق بعض درجات وقال تعالى ثم جعلناكم خلائف في الأرض من بعدهم ليتفرق كيف تشاءون وقال تعالى واتقوا ربك لا تكة اني جاعل في الأرض خليفة وقال تعالى يا داود اجعلنا خليفة في الأرض فحكم بين الناس بالحق أي خليفة عن قلب من اخلق ليس المراد أم خليفة عن الله وأنه من الله كالناس الذين من العن كما يقول ذلك بعض المحدثين القائلين بالخلو والائحاد كما صاحب الفتوحات المكية وأنه الجامع لأماء الله الحسنى وفسر وأبذل قوة تعالى وعز آدم الاجاء كلها وأهمل الله الذي نفي عنه شبه بقوله ليس كنه شي إلى أمثال هذه المقالات التي فيها من تحريف المتقول وفساد العقول ما ليس هذا موضع وسطه

والقصد هنا أن الله تعالى لا يخلطه غيره فإن الخلطة إما تكون عن غائب وهو سبحانه شهيد
مدبر الخلق لا يحتاج في تدبيرهم إلى غيرهم وهو سبحانه خالق الأسباب والمسببات جميعا بل هو
(١٨ - منهاج أول)
الرجل عن عرشه شهيق كلام هؤلاء الأعداء في مخالطتهم الكلام على المعاني التي يدعونهم

على اهل الجور عظام القتلهم وتبطل نفقاتهم الكلاب بما اكلوا من الكون في الاكل والواكل يكونون في القتل وان لم يكونوا فلهذا قالوا
الكلام في الحاق المرد من غير قيد (١٣٨) بقوله كما تسلك الخليفة ولهم من لا يتقيد في اعيان الله وصفاته بالشرائع

بل رجمه على وصافا ومعشوقا
وهو ذلك فهو لادان لا يمكن نقل
معانيهم الى العبارة الشرعية كان
حسنا وان لم يكن عظمهم الا
يلتهم في ان خلاصهم ودفع صياهم
عن الاسلام بلتهم وليس الاكل
عن ذلك لاجل مجرد القتل كالوجاه
جيش كفرو ولا يمكن دفع شرهم عن
المسلمين الا بليس فيلبسهم فدفعهم
بليس فيلبسهم حتى ترك الكفار
يجولون في خلال الدبر خوفا من
التشبه بهم في الثياب واما اذا كان
الكلام مع من قد يتقيد بالشرعة
فانه يقال هذا الخلق هذه الافعال نصبا
وانابادعة وفي كل منهما تليس
وايهام فلا بد من الاستفسار
والاستفصال او الامتناع عن الخلق
كالا امر من في النقي والاثبات وقد
نظن طائفة من الناس ان ذم السلف
والائمة الكلام واهل الكلام كقول
ابي يوسف من طلب العلم بالكلام
زندق وقول الشافعي حكى في
اهل الكلام ان يضربوا بالجرود
والعالم ويطاف بهم في القبائل
والعشار ويقال هذا جزا من ترك
الكلام والسته واقبل على الكلام
وقوله لقد اطلعت من اهل الكلام
على شيء ما كنت اظنه ولا ينبغي
المبدئ بكل ذنب ما خلا الاشرار
بالتيخيرين ان ينبغي بالكلام وقول
الامام احمد اني احب بالكلام
فاظروا قل احب نظري الكلام الا
كل في قلبه غل على اهل الاسلام
وامثال هذه الاقوال المعروفة عن

الائمة تلي بعض الناس انهم اتعاضوا الكلام بجرده من الاصطلاحات الحديثة كلفظ الجور والجسم
والعرض وقالوا انتم هذا لا يقتضي انتم كالأحداث الناس انية يحتاجون اليها وسلا يحتاجون اليه لغات الله وقد ذكر هذا

معتنبة الإجماع في هذه المسألة كذا في ذلك بل ذهب كل كلام لمسلمة جندنا عنهم القبول فلهذا لم يثبتوا على صحت ما ذهب
عنه في كتاب السنن والسنن في كل ما وافق الكتاب والسنن فهو باطل قطعاً منهم (١٣٩) الناس من قد يصمم بطلان ما بعده ومنهم

من لا يعلم ذلك وأيضاً من المناظرة بالانطاط المحدثا الجملة المستدعة المحتملة التي وبالطال اذا أثبتها أحد المتأخرين ونفاها الآخر كان كلاهما مختصلاً وأكثر اختلاف العقلاء من جهة استعمال الأعلام وفي ذلك من فساد العقل والدين ما لا يعلمه إلا الله فإذا رد الناس ما تنازعوا فيه إلى الكتاب والسنة فالعنان الخصية ثابتة فيها والمحق يمكنه بيان ما يقوله من الحق بالكتاب والسنة ولو كان الناس محتاجين في أصول دينهم إلى ما لم يبينه الله ورسوله لم يكن الله قد أكل لأمة دينهم ولا أمر عليهم فمتى فتن نظرنا كل حق يحتاج الناس إليه في أصول دينهم لا بد أن يكون ما يبينه الرسول إذا كانت فروع الدين لا تقوم إلا بأصوله فكيف يجوز أن يقول الرسول أصول الدين التي لا يتم الإيمان إلا بيمينها للناس ومن هنا يصرف ضلال من ابتدع طريقاً واعتقاداً زعم أن الإيمان لا يتم إلا بجمع العلم بأن الرسول لم يذكره وهذا ما أخبر به علماء السنة على من دخلهم إلى القول بالجملة القائلة بخلق القرآن وقالوا إنه هذا الوكان من الدين الذي يجب السداد به لمعرفة الرسول ودعا أمته إليه كذا ذكره أبو عبد الرحمن الأذري الأزدى في منظرته لفقاض أحد بني إدواد قدام الرائي وهذا ما ربه علماء السنة على من زعم أن طريقه

أي بكرستان وعمر وعمر وعثمان انتعاشه وعلى كذا قال سعيد بن مسروق في أن هؤلاء يزعمون أن علياً لم يكن بمخليفة قال كذبت أسامة بن الزناد يعني في مروان وأمثال هذه الأحاديث ولو هو ما يستدل به لمن قال أن خلافة نبت بالنص * والمقصود هنا أن كبار من أهل السنة يقولون أن خلافة نبت بالنص وهم يستدلون ذلك إلى ما حدثت معرفة مصحة * ولأرب أن قول هؤلاء ما وجه من قول من يقول أن خلافة علي وألها بالنص ثبت بالنص * فإن هؤلاء ليس معهم إلا مجرد الكتب واليهان التي تعلم بطلانها بالضرورة كل من كان عارفاً لمحوال الإسلام أو استدلال بالفاظ لا يدل على ذلك كحديث استخلافه في غزوة تبوك ونحوه مما استكمل عليه أن شاء الله تعالى فيقال لهذا أن وجوب أن يكون الخليفة منصوباً عليه كان القول بهذا النص أولى من القول بذلك وإن لم يجب هذا بطل ذلك * والتحقق أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم دل المسلمين على اختلاف أبي بكر وأرضهم إليه بأمره مستخدمين أقواله وأفعاله وأخبر بخلافه أخبر راض بذلك حاسله وعزم على أن يكتب بذلك عهداً ثم علم أن المسلمين يجتمعون عليه فترك الكتاب اكتفاء بذلك ثم عزم على ذلك في مرضه يوم الخميس ثم لم يحصل لبعضهم مثل ذلك القول من جهة المرض أو هو قول يجب اتباعه ترك الكتابة اكتفاء بما علم أن الله يختاروه المؤمنين من خلافة أبي بكر رضي الله عنه فلو كان التين عما يتبعه على الأمتين رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بما قاله العذر لكن لما دلهم باللائحة مستخدم على أن أبا بكر هو المتعين وقوموا ذلك حصل المقصود ولهذا قال عمر بن الخطاب في خطبه التي خطبها بمحضر من المهاجرين والأنصار وليس فيكم من تقطع إليه الاعتناق مثل أبي بكر رواد الغاري ومسلم وفي الخصمين أيضاً أنه قال يوم السقيفة بمحضر من المهاجرين والأنصار أنت خيرنا وسيدنا وأحبنا إلى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ولم يترك ذلك منهم منكر وقال أحد من الخصم أن غيابة بكر من المهاجرين أحق بالخلافة منه ولم ينزع أحد في خلافة إلا بعض الأنصار لمعاني أن يكون من الأنصار أمير من المهاجرين أمير وهذا مما ثبت بالنصوص المتواترة التي حكي الله تعالى عليه وسلم بطلان ثم الأنصار جميعهم يذهبوا بأبا بكر الأسعد بن عباد فلو كان الذي كان يطلب الولاية ولم يقل قط أحد من الصحابة أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم نص على غيابة بكر لأعلى العباس ولا على علي ولا غيره مما لا يدرى العباس ولا على ولا أحد من مجيها الخلافة لولا أحد منهما ولا أنه منصوب عليه بل وقال أحد من الصحابة أن في قرش من هو أحق بهم من أبي بكر لا من بني هاشم ولا من غير بني هاشم وهذا كله مما يحمله العلماء العاملون بالأطرو السنن والحديث وهو معلوم عندهم بالاضطرار وقد نقل عن بعض بني عبد مناف مثل أبي سفيان وعبد بن عبد الله أنهم أرادوا أن لا تكون الخلافة إلا في بني عبد مناف وأنهم ذكروا ذلك لعثمان وعلى فلم يلتفتا إلى من قال ذلك لعلماء وعلم سائر المسلمين أنه ليس في القوم مثل أبي بكر في الجملة جمع من نقل عنه من الأنصار من بني عبد مناف أنه طلب تولية غيابة بكر لم يذكره دينه شرعية ولا ذكر أن غيابة بكر أحق بها أو أفضل من أبي بكر وإنما شأنا كلاً ما مع من حيث قومه وقبيلة وادعاه أن تكون الإمامة في قبيلته ومعلوم أن مثل هذا ليس من الأدلة الشرعية ولا الطرق الدينية ولا هو ما أمر الله ورسوله المؤمنين باتباعه بل هو شعبة باهية ووقع عصية للأنساب والقبائل

الاستدلال على إثبات الصانع بجهالة بآيات الأعراف وحسناتهما من الواجبات التي لا يحصل الإيمان إلا بها وإثبات ذلك وبالجملة في الخطابة بمقامات فإن كان الإنسان في مقام دفع من يلزمه بأمره يدعو إليه أمكنه الاعتصام بالكتاب والسنة وإن يقول

لاحيث لا الا الى كتب النبوة رسوله بل هذا هو الوجه مطلقا وكل من دعا الى شي من الدين بلا اصل من كتاب الله فهو مشرك بالله
دعا الى بدعة وضلالة والاسان في خطره (١٤٠) مع نفسه ومناظرته لغيره اذا اعتصم بالكتاب والسنة عدا الله الى صراطه

المستقيم فان الشريعة مثل سفينة
فوحله السلام من ركبها نجوا ومن
تخلف عنها غرق وقد قال تعالى وان
هذا صراطي مستقيما اتبعوه ولا
تبعوا السبل فترق بكم عن سبيله
وقال تعالى اتبعوا ما ازل انكم
من ربكم ولا تتبعوا من دونه اولياء
وكان النبي صلى الله عليه وسلم
يقول في خطبته ان اصدق الكلام
كلام الله وخبر الهدي هدى محمد
وشرا الامور بعد ذلك وكل بدعة
ضلالة وقال صلى الله عليه وسلم في
الحديث الصحيح النذر واما مسلم
في مسابقة الوداع اني تارك فيكم
ما ان تسكنتم به من نزلوا كتب الله
تعالى وفي الصحيح انه قيل لعبد
الله بن ابي اوفى هل وصي رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال لا قيل فلم
وقد كتب الوصية على الناس قال
وصي بكتاب الله - وقد قال تعالى
كان الناس امة واحدة فبعث الله
النبين مبشرين ومنذرين وانزل
معهم الكتاب بالحق ليحكم بين
الناس فيما اختلفوا فيه وقال
تعالى يا ايها الذين آمنوا اطيعوا
اللهواطيعوا الرسول واولى الامر
منكم فان تنازعتم في شئ فردوه الى
الله والرسول ومثل هذا كثير واما
اذا كان الانسان في مقام الدعوة
لغيره والبيان وفي مقام النظر
ايضا فله ان يصمم ايضا بالكتاب
والسنة ويدعو الى ذلك وله ان
يتكلم مع ذلك وبين الحق الذي جاء
به الرسول بالآفة العظيمة والامثال

وهذا مما بعث الله صلى الله عليه وسلم جبري وابطال ونبه عنه في الصحيحين انه
قال اربع من امر الجاهلية في اتيان يدعوهم الفخر الاحباب والطن في الانساب
والتياسة على الميت والانساق على الصبر وفي المسند ابن ابي كعب عن النبي صلى الله
تعالى عليه وسلم انه قال من سخطوه يتعزى بجزاء الجاهلية فاقضوهن امة ولا تكونوا وفي
السنن عنه انه قال ان الله قد اذهب عنكم عية (٧) الجاهلية وقرها بالآية الناس رجلان
مؤمن نقي ولا جرح

واما كون الخلافة في قرش فلما كان هذا من شرعه ودينه كانت النصوص بذلك معرفة
مشققة مأثورة تذكرها الصحابة بخلاف كون الخلافة في بطن من قرش او غير قرش فانه
لم ينقل احسن الصحابة فيه نصا بل ولا قال احد انه كان في قرش من هرا حق الخلافة في دين
الله وشرع من ابي بكر ومثل هذه الامور كلها تدبرها العالم نذر النصوص الثابتة وسائر الصحابة
حصل العلم على ضرورة لا يمكن دفعها عن قلبه انه كان من الامور المشهورة عند المسلمين ان ابا
بكر مقدم على غيره وانه كان عندهم الحق بخلافة السقوة وان الامر في ذلك بين ظاهر عندهم ليس
فيه اشتباه عليهم ولهذا قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يا ايها المؤمنون الا ابا بكر
ومعلوم ان هذا العلم الذي عندهم بفضله وتقدمه ما استفاض من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم
بامور سمعوا بها عندها وحصل بها لهم من العلم ما علوا به ان الصديق الحق الامة بخلافة تبينهم
واقضهم عنديهم وانه ليس فيهم من يشابهه حتى يحتاج في ذلك المناظرة ولم يقل احسن
الصحابة ان عمر بن الخطاب او عثمان اوعلى او غيره افضل من ابي بكر او احق بخلافة
منه وكيف يقول ذلك وهم دنا من من تقدم النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لا يكرهه غيره
وتفضله وتخصه بالتعظيم ما قد ظهر لخاص والعلم حتى ان اعداء النبي صلى الله تعالى عليه
وسلم من المشركين واهل الكتاب والمنافقين يعلون ان لا يكره من الاختصاص ما ليس لغيره كما
ذكره ما وسيفان بن حرب يوم احد قال ابي القوم محمد ابي القوم محمد ثلثا ثم قال ابي القوم ابن
ابي قحافة ابي القوم ابن ابي قحافة ابي القوم ابن ابي قحافة ابي القوم ابن ابي قحافة ابي القوم ابن
الخطاب ابي القوم ابن الخطاب وكل ذلك يقول لهم النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لا تحبوه
اخر جلفي العصيين كما سيأتي ان شاء الله تعالى يتقدم حتى افي علم طائفة من حقائق المنافقين بمن
يقول ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كان رجلا عاقل اطفالا لم يسهل بقله وحذقه يقولون ان ابا
بكر كان ساطنا على ذلك بلم اسرار على ذلك بخلاف عمرو عثمان وعلى فقد ظهر لامة الخلافة
ان ابا بكر رضي الله عنه كان اخص الناس بمحمد صلى الله تعالى عليه وسلم فهذا النبي وهذا صديقه
فلما كان محمد افضل النبيين فصدقه افضل الصديقين بخلافة ابي بكر الصديق ذلك النصوص
الصحيحة على صحتها وثبوتها ورضا الله ورسوله صلى الله تعالى عليه وسلم بها وانعقدت بجاية
المسلمين واختيارهم اياه اختيارا استندوا فيه الى ما علوا من تفضيل الله ورسوله واهل ائمتهم

(٧) عية ضم العين وتكررت في الابداء الموحد والياء العتية الكبرى والفخر كذا في
لسان العرب كسبه معصية

المضروبة فهذه طريقة الكتاب والسنة وسلف الامة فان الله سبحانه وتعالى ضرب الامثال في كتابه وبين
بالبراهين العقلية توحده وصدق رسوله وامر العباد وغير ذلك من اصول الدين واجاب عن معارضة المشركين كما قال تعالى ولا ياؤنزل مثل

الاجتماع بالحق وأحسن تفسيراً وكذلك كان رسول الله صلى الله عليه وسلم في مخالفة ولما قال يا منكم من أحد الاستجابة به كما
يخاطبكم كما التزم له البدعة قال أبو زين العتيبي كيف يرسول الله (١٤١) وهو واحد ونحن كثير يقال سائلكم عن ذلك في

آلافه هذا القصرية من آيات
الله عليكم وراعيه فله أعظم
ولمسه أيضاً عن أجساد المولى
ضربه المثل بأجساد التبت وذلك
السلف فروى عن ابن عباس أنه
لما أخبر بلروق بعارضة السال
بقوله تعالى لا تدركه الأبصار فقال
له أنت ترى السماء فقال بلى قال
أترأها كلها قال لا فينبه ان نفى
الادراك لا يقتضي نفى الرؤية كذلك
الاعنة كالامام أحسن رده على
الجهة قلنا من دلالة القرآن على
علوه واستوائه على عرشه وأنه مع
ذلك عالم بكل شيء كابد على ذلك قوله
تعالى هو الذي خلق السموات
والارض في ستة أيام ثم استوى على
العرش يصلح ما يلج الارض وما
يخرج منها وما ينزل من السماء وما
يعرج فيها وهو بهم حكيم أيضاً كنتم
والله عايناهم نصير فين ان المراد
بذكر المصيبة أنهم عليهم السلام كافتح
الاية بالعلم وخبرها بالعلم واتممين
سبحانه أنهم مع علوه على العرش
يعلم ما تخلق عاملون كافي حديث
العباس بن عبد المطلب القمي رواه
أبو داود وغيره عن النبي صلى الله
عليه وسلم قال فيه والله فوق عرشه
وهو يعلم ما أنت عليه فين الامام
أحد امكان ذلك بالاعتبار العقلي
وضرب مثله والله المثل الاعلى
فقال لو ان رجلا في يده قوارير فيها
ما صاف لمكان بصرة قد أحاط بما
فيها مع ما بينه فلهذه المثل
الاعلى قد أحاط بصرة حقيقة وهو

بهذا الامر عند الله ورسوله فصارت ثابتة بالجماع جميعا لكن التصديق على رضا الله
ورسوله بها وأنها حق وان الله أمر بها وقد رهاوا ان المؤمنين يختارونها وكان هذا المبلغ من مجرد
العهد بها لا مستند كان يكون لم يثبت بمجرد العهد وأما اذا كان المسلمون قد اختاروه
من غير عهد ولا نصوص على صوابهم فيما فعلوه ورضا الله ورسوله بذلك كان ذلك دليل على
أن الصديق كان فيه من الفضائل التي بان بهل عن غيره ما علم المسلمون به أنه أحقهم بالخلافة فان
ذلك لا يحتاج فيه الى عهد خاص كآمال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لما أراد ان يكتب لابي بكر
فقال لعائشة ادعى لي الماء وأحلبني اكتب لابي بكر كتابا قال يا عائشة ان يتي مني من يقول
قائل أنا أولى وبأبي الله والمؤمنون الا ابا بكر أخرجه في العصمين وفي الصاري بقدهم ان
أرسل الي أبي بكر وابنه وأمه ان يقول القائلين ان يتي المتنون وينفع الله وبأبي المؤمنين
فبين صلى الله تعالى عليه وسلم أنه يريد ان يكتب كتابا فثم علم ان الامر واضح فلا ريب مما
يقبل التزاع فيه والامتنع بعد عهديها وهم خير ما أتت جنتك وأفضل قرون هذه
الامة فلا ينزاع عن في هذا الامر الواضح الخي فان التزاع انما يكون خلفه العلم والسوء القصد
وكلا الامر من منف فان العلم بفضل أبي بكر على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو الامنة الذين
هم أفضل القرون ولهذا قال بأبي الله والمؤمنون الا ابا بكر قد رتب ذلك لعله بان ظهور فضيلة أبي
بكر الصديق واستقلاله بهذا الامر يعنى عن العهد فلا يحتاج اليه قتر كعدم الحاجة وظهور
فضيلة الصديق واستحقاقه وهذا المبلغ من العهد

(فصل) وأما قول الرافضى انهم يقولون الامام بعد رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أبو بكر
بجامعة عمر رضاً أربعة فيقال ليس هذا قول أئمة السنن وان كان بعض أهل الكلام يقول ان
الامامة تنعديجة أربعة كما قال بعضهم تنعديجة اثنين وقال بعضهم تنعديجة فواحد
فليس هذه أقوال أئمة السنة بل الامامة عندهم تثبت بعاقبة أهل الشوكة عليها ولا يصير
الرجل اماما حتى يوافقه أهل الشوكة الذين يحصل بطاعتهم مقصود الامامة فان المقصود
من الامامة انما يحصل بالقدرة والسلطان فاذا بيع بيع حصلت بها القدرة والسلطان صار
اماما ولهذا قال أئمة السنن من صا به قدرة وسلطان بفعلهم مقصود الولاية فهو من أولى
الامر الذين أمر الله بطاعتهم ما يأمر وأمعنه الله فالامامة ملة وسلطان الملك لا يصير ملكا
بنوافقة واحدا ولا اثنين ولا أربعة الا ان تكون موافقة هؤلاء تنعديجة موافقة غيرهم بحيث يصير
ملكاً بذلك وهكذا كل أمر يشترى المعانعة عليه لا يحصل الا بصومل من يحكم التعاون عليه
ولهذا لما بيع على رضى الله عنه وصار به شوكة صار اماما ولو كان جاعلة في سفر فاستنة ان
يؤمر واحدهم كما قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لا يصلح لثلاثة يكونون في سفر الا أن يؤمروا
واحد منهم فاذا أمرهم أهل القدرة منهم صار امرا فكانوا الرجل امرا وقاضيوا والباوغير
ذلك من الامور التي يساهل على القدرة والسلطان متى حصل ما يحصل من القدرة والسلطان
حصلت والا فلا انما المقصود به عمل أفعال لا يحصل الا بقدرة متى حصلت القدرة التي يمكن
تلك الاعمال كانت حاصلة والا فلا وهذا مثل كون الرجل راعيا للشيء متى سلمت اليه بحيث

مستوعب عرشه وكذلك لو ان رجلا قد دارا لكان مع خروجه عنها يعلم ما فيها والله الذي خلق الصالح يعلم مع علوه عليه كما قال تعالى لا
يعلم من خلق وهو اللطيف الخبير واذا كان المشكك في مقام الاجابة ان عارضة بالعقل وادى ان العقل يعارض النصوص فانه فيحتاج

الملك سليمان وسلطانها فلما أخذ العاقبة دخل في القلعة وكان هو الذي فتحها من غير قتال وكان من غير قتال
منه من ذلك ولو كان له علم وقدره كان (١٤٣) جسدوا كل من كان هو من غير ذلك ولو كان واستوى وأتى لكان نفسه

يصدق أن رعاها كان رعاها والافلا على الأقدرة عليه فمن لم يحصل له القدرة على العمل لم
يكن عملا والقدرة على سيرة الناس لما بطاعتهم وأما بقهرهم متى صار قادرا على سياستهم
بطاعتهم أو بقهرهم فهو ذو سلطان معاذ الله إذا أمر بسلطة الله ولهذا قال أحق في رسالة عبدوس بن
حاتم الطار أصول السعديتنا القسما كان عليه أم صاحب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم
الذي قال ومن ولي الخلافة فأجمع عليه الناس ورضوا به ومن عليهم بالسيف حتى صار خليفة
وسمي أمير المؤمنين فدفع الصدقات إليهم بآثارها وكان أو فاجرا وقال في رواية أخرى بن منصور
وقد حصل عن حديث النبي صلى الله تعالى عليه وسلم من مات وليس له في أمهات ميتة جاهلية
ما منعه فقال نددى ما الأمام الذي يجمع عليه المسلمون كلهم يقول هذا أمام فهذا أمته
والكلام هنا مقامين (أحدهما) في كون أي بكر كان هو الحق للأمامة وإن سابعهم بها
بجبه الله ورسوله فهذا ثابت بالنصوص والاجماع (والثاني) أنه متى صار أمام فذلك بما يرضاه
أهل القدرة وكذلك عرفنا عهد إليه أبو بكر أنصارا أماما لما يرضاه وأطاعوه ولقد رأيتهم
ينفذوا عهد أبي بكر ولم يبايعوه بصرامامساواة كان ذلك جائزا أو غير جائز فالخيار والحرمة
متعلق بالافعال وأما نفس الولاية والسلطان فهو عبرة عن القدرة الحاصلة ثم قد حصل على
وجهه الله ورسوله سلطان الخلفاء الراشدين وقد حصل على وجهه في مصحبة كسلطان
الطالبين ولقد رأيتهم وطائفة معه يبايعوه وامتسحوا بالصحابه عن البعة لم يصر أماما بذلك وأما
صار أماما بما يرضاه جمهور الصابا الذين هم أهل القدرة والشوكة ولهذا الأمر بغيره سعد بن
عبادة لأن ذلك لا يصدق في مقصود الولاية فان المقصود حصول القدرة والسلطان الذين هما
تحصل مصالح الإمامة وذلك قد حصل بموافقة الجمهور على ذلك فمن قال أنه يصير أماما بموافقة
واحد أو اثنين أو أربعة وليسوا هم ذوي القدرة والشوكة فقد غلط كما من أن نختلف
الواحد أو اثنين والعشرة بغير فقد غلط وأبو بكر بابه المهاجرون والانصار الذين هم بطاعة
رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم والذين هم صار لاسلام قوت وعزة وبهم قهر المشركون وبهم
قصد جزيرة العرب بجمهور الذين يبايعوا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم هم الذين يبايعوا أبا بكر
وأما كون عمر أو غيره سبق إلى البيعة ففي كل بيعة لابد من سابق ولقد رأيت بعض الناس كاب
كلها السعة لم يصدق ذلك في مقصودها فان نفس الاستحقاق لها ثابت بالأدلة الشرعية الدالة على
أنه أحقهم بها ومع قيام الأدلة الشرعية لا يضر من خلفها ونفس حصوله ولو وجودها ثابت
بحصول القدرة والسلطان معاذ عذري الشوكة فلهذا الحق لا يدفعه من الكتاب الهادي
والسيف الناصر كما قال تعالى لقد أنزلنا ربنا بالبينات وأنزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم
الناس بالقسط وأنزلنا الحديد فيه بأس شديد ومنافع للناس ويعلم الله نفس من يضره ورسوله بالقب
فالكتاب بين ما أمر الله به وما نهى عنه والسيف ينصر ذلك ويؤيده وأبو بكر ثبت بالكتاب
والسنة أن الله أمر بمبايعته والذين يبايعوه كانوا أهل السيف المطيعين لله في ذلك فلهذا قد ثبتت خلافة
السوف في حق الكتاب والحديد وأما عمر فان أبا بكر عهد إليه وبابه المسلمون بعد موت أبي
بكر فصار أماما لما حصلت القدرة والسلطان بمبايعتهم

الحواشي وهو من غير ذلك ولو
قالت به الصفات لخلته الاعراض
وهو من غير ذلك فمما يستفصل
السائل ويقول ما ذات ربه منه
الاقسام الجملية فان أراد بها حقا
وبالطابق الحق ورد الباطل مثل
ان يقول أمأر يدنس الجسم في
قيامه بنفسه وقيام الصفات ونفي
مباينته لخلقاته ونفي كونه مركبا
فقول هو قائم بنفسه وله صفات قائمه
بها وبأن إذا سمعت هذا التحصيل
يجز أن أزع الحق الذي دل عليه
صحيح المقول وصريح المعقول
لأجل تسمية أن أنت هذا وأما
فولك ليس مركبا فان أردت به أنه
سبعة مركب مركب وكان متفرقا
فركب وأه يمكن تفرقه وانفصاله
فأله تعالى من غير ذلك وإن أردت أنه
موصوف بالصفات سببان لخلقاته
فهذا المعنى حق ولا يجوز إزالة لاجل
تسميته مركبا فهذا ونحوه مما
بحسابه وإذا قدر أن المعارض
أمر على صحة المعاني العصية
التي يشهد بالفاظه الاصطلاحية
المصدقات فليس أن يدعى أن ثبوت
الصفات ومباينة الخلقات يستحق
أن يسمى في اللغة تحصيل أو تركيا
وتحذرك فيله هب أنه سمى
بهذا الاسم ففصلته إماما أن يكون
بالشرع وأما أن يكون بالعقل
أما الشرع فليس فيه ذكره
الاسماع في حق الله لا يبنى ولا تثبت
ولم ينطق أحد من سلف الأمة
وأصحابها في حق الله تعالى بذلك لانفا

ولا أنبأ بل قول القائل أن الله جسم وليس بجسم أو جوهرا وليس بجوهرا ومتعبا وليس بمجته أو في جهة
أو ليس في جهة أو تقوم به الاعراض والحواشي ولا تقوم به وتحذف كل هذه الأقوال بعد تعيين أهل الكلام المحدث لم يتكلم السلف

والاقتضاه بالخلق التي ولا يخلق الا بغيره على الخلق الكلام الذين يشككون بمثل هذا التورع في حق الله تعالى فما
ونبأنا وان اردت ان نفي ذلك معلوم بالفضل وهو الذي تدعيه الفتنة (١٤٣) ويدعون ان تفهم المعلوم بالفضل عارض لخصوص

واما قوله ثم عثمان بن عفان بنصر عمر على مستهوا احدثهم فاختار بعضهم فقال يا معاذ عثمان لم
بصر اما ما باختيار بعضهم بل بعبادة الناس وجميع المسلمين يا معاذ عثمان بن عفان لم يختلف عن
يعتبه أحد قال الامام حنفي رواية جحان بن علي ما كان في القوم من بيعة عثمان كانت
يا جامعهم فلما يسهو والشركة والقدره صار اما والاولى فلو ان عبد الرحمن بايعه ولم يبايعه على
ولا غيره من الصحابة اهل الشوكه لم يصرا اما ولكن عمر لما جعله شورى في سنة عثمان وعلى
وطلحة والزياد بن عدي وعبد الرحمن بن عوف ثم انه خرج طلحة والزياد بن عدي وعبد الرحمن بن عوف
وعلى وعبد الرحمن بن عوف واقتضى الثلاثة لمختارهم على ان عبد الرحمن بن عوف لا يتولى وولى
الحد الرحيل واقام عبد الرحمن ثلاثا لم ينفذ فيها كبر في ثوب السابحين الا الذين
والتابعين لهم لمسان وشاور امره الانصار وكثروا جميعا عمر ذلك العلم فاشاور عليه المسلمون
بولاية عثمان فذكر انهم كلهم قدموا عثمان فبايعوه لاعتراهم فاعطاهم اهلها وراعي رغبة اخافهم
بها ولهذه اقال غير واحد من السلفوا الفتنة كايوب الحنفي وواحد من جنبل والدارقطني
وغيرهم من قدم على عثمان فقد ازرى بالهاجر بن والاصار وهذا من الادلة الدالة على
ان عثمان افضل لائهم قدموا لمختارهم واشتاورهم

واما قوله ثم على بعبادة الخلق في تخصيصه على بعبادة الخلق دون باقي بكر وعمر وعثمان
كلام ظاهر البطلان وذلك من المعلوم لكل من صرف سيرة القوم ان اتفاق الخلق
وسايعهم لا يترك وعمر وعثمان اعظم من اتفاقهم على بيعة على رضي الله عنه وعنه ما جئنا
وكل أحد يعلم انهم اتفقوا على بيعة عثمان اعظم مما اتفقوا على بيعة على والذين بايعوا
عثمان في قول الامراء افضل من الذين بايعوا عليا فانه بايعه على وعبد الرحمن بن عوف وطلحة
والزياد وعبد الله بن مسعود والعباس بن عبد المطلب وابي بن كعب واثنا عشر من سكة
وطماينة وبعد مشاوره المسلمين ثلاثة ايام • واما على رضي الله عنه فانه يوم عقب
قتل عثمان رضي الله عنه والقول بفسطاطه مختلفة واكثر الصحابة متفرقون واحضر
طلحة احضار احق قال من قال انهم جاؤا به مكرها وانه قال يا بيت والي على قتي • وكان لاهل
الفتنة بالمدينة يشكوا لما اتفقوا عثمان واما جالس لقتله وجائعتها وكثير من الصحابة لم
يبايع عليا كعبد الله بن عمر وامثاله وكان الناس معه ثلاثة اضعاف من فتنة قاتلوا معه وصنف
قاتلوه وصنف لم يقتلوه ولم يقتلوا معه فكيف يجوز ان يقال في على بعبادة الخلق ولا يقال
مثل ذلك في عبادة الثلاثة ولم يختلف علمهم اهلها بايعهم الناس كلهم لاسباب عثمان • واما
ابو بكر رضي الله عنه فخصف عن بيعته سعد لانهم كانوا قد عيّنوا لامة عتيق في نفسه ما بقي
في نفوس البشر ولكن روعع هذا رضي الله عنه لم يعارض ولم يدفع حقا ولا عانا على اهل
بل قدر ولى الامام جحان بن حنبل رحمه الله في مسند الصديق عن عثمان عن ابي معاوية عن
داود بن عبد الله الاودي عن جحيد بن عبد الرحمن هو الحنفي فذكر حديث السقيفة وفيه
ان الصديق قال ولقد علمت يا سعد ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال وانت فاعد
قرين ولان هذا الامر في الناس تبع لبرهم فاجبرهم تبع لفاجرهم قال فقال له سعد صدقت
رسوله وكلام اهل الاجماع فهذا يجب اعتبارهم وطبق الحكمه فان كان المذكور بعد ما استحق مساجبه المدح وان كان ذا ما استحق
الذم وان اثبت شيئا وجب اثباته وان نفي شيئا وجب نفيه لان كلام الله حق وكلام رسوله حق وكلام اهل الاجماع حق وهذا كقوله

بالخلق الا بغيره على الخلق الكلام الذين يشككون بمثل هذا التورع في حق الله تعالى فما
ونبأنا وان اردت ان نفي ذلك معلوم بالفضل وهو الذي تدعيه الفتنة (١٤٣) ويدعون ان تفهم المعلوم بالفضل عارض لخصوص
العقبة المحضة لاعتراهم فيها بالالفاظ
فالمعنى اذا كان معلوما اثباته
بالفضل لم يميز تفهيم المعبر عنه
بأي عبارة عبر بها • وكذلك اذا
كان معلوما انتفاؤه بالفضل لم يميز
اثباته بأي عبارة عبر بها المعبرون
به بالفضل ثبوت المعنى التي تغا
وسما بالفاظه الاصطلاحية وقد
يقع في محاورته اطلاق هذه الالفاظ
لأجل اصطلاح ذلك السابق ولعله وان
كان المطلق لها الاستيعاب بالالفاظ
غير هذا المقام كما اذا قال الرافضي
انتم لاصبة تصبون العدواة ل
محمد فقبل في نحن تتولى الصحابة
والقراة فقال لا ولاه الابرار فمن لم
شرا من الصحابة لم يتول القراة
فكون فتنصبلهم العدواة فيقال
له بان هذا يسمى نصبا فلم قلت
ان هذا محرم فلا دلالة لعل على ذم
النصب بهذا التفسير كالادالة على
ذم الرض جحني موالا اهل البيت
اذا كان الرجل موالا لاهل البيت
كايحب الله ورسوله ومنه قول
القائل

ان كان رضا صاحب آل محمد
فليسند الثقلان انفرادي
وقوله
اذا كان نصبا لولاء الصل
فان كعما زعوا صبي
وان كان رضيا ولا الجيع
فلا برج الرض من جاني
والاصل في هذا الباب ان الاله
نوع منذ كور في كتاب الله وسنة
رسوله وكلام اهل الاجماع فهذا يجب اعتبارهم وطبق الحكمه فان كان المذكور بعد ما استحق مساجبه المدح وان كان ذا ما استحق
الذم وان اثبت شيئا وجب اثباته وان نفي شيئا وجب نفيه لان كلام الله حق وكلام رسوله حق وكلام اهل الاجماع حق وهذا كقوله

تعليق على قوله الله الصلوة على رسول الله صلى الله عليه وسلم كقوله أحد وقوله تعالى هو الرحمن الرحيم هو الله الذي لا اله الا هو الملك القدوس السلام يحوي ذلك من أسماء الله وصفاته (١٤٤)

وجاء ومنه فاضرة الحرب ما أخرجه
وأما ذلك مما ذكره الله تعالى
ورسوله صلى الله عليه وسلم فهذا كله
حق ومن دخل في اسم ممنوم في
الشرع كان ممنوما كاسم الكافر
والمنافق والمسد ويحوي ذلك ومن
دخل في اسم محمود في الشرع
كان محمودا كاسم المؤمن والتيق
والصديق ويحوي ذلك وأما الألفاظ
التي ليس لها أصل في الشرع فتلك
لا يجوز تطبيق المدح والذم والاثبات
والنفي على معناها الآن يبين أنه
وافق الشرع والألفاظ التي تعارض
بها التصور هي من هذا الضرب
كقوله الجسم والحيز والجهة والجوف
والعرض فمن كانت معارضة مثل
هذه الألفاظ لم يجز أن يكفر
مخالفة ان لم يكن قوله مما يبين
الشرع أنه كفر لان الكفر حكم
شرعي ينتق عن صاحب الشريعة
والعقل قد علم مصواب القول
ونظوه وليس كل ما كان غلطاً في العقل
يكون كفراً في الشرع كما أنه ليس
كل ما كان صواباً في العقل يجب
في الشرع معرفته ومن ألجب
قول من يقول من أهل الكلام أن
أصول الدين التي يكفر بخلافها هي
علم الكلام التي يعرف بمجرد العقل
وأما ما يعرف بمجرد العقل فهي
الشريعة عندهم وهذه طريقة
المعتزلة والجمعية ومن سلك سبيلهم
كاتباء صاحب الإرشاد وأمثالهم
فيقال لهم هذا الكلام ضمن شيئين
أحدهما أن أصول الدين هي التي

يجز الزيادة وأنت الامراء فهذا امر سل حسن ولعل جيداً أخلص من بعض الصحابة
شهدوا ذلك وفيه فالتجيلة جدا وهي أن سعد بن عبد الله تزل عن مقامه الأول في دعوى
الإمامة وأدعى الصديق بالإمامة فرضي الله عنهم أجمعين ولهذا اضطرب الناس في خلافة علي
على أقوال الفئات طائفة أه امام وان معاوية امام وانه يجوز نصب امامين في وقت اذا لم يكن
الاجتماع على امام واحد وهذا يحكي عن الكرامية وغيرهم وقالت طائفة لم يكن في ذلك
الزمان امام عام بل كان زمان فتنة وهذا قول طائفة من أهل الحديث البصريين وغيرهم
ولهذا لما أظهر الامام أحد التبريع على في الخلافة وقال من لم يرجع لي في الخلافة فهو مثل
من جازأه له أنكروك طائفة من هؤلاء وقالوا لقد أنكروا خلافتهم من لا يقال هو أفضل من
جاء أهله يريدون من تخلف عنهم من الصحابة واحتج أحد وغيره على خلافة علي بحديث
سفيثة عن النبي صلى الله عليه وسلم تكون خلافة النبوة ثلاثين سنة ثم تصير ملكا وهذا
الحديث غلط وامأهل السنن كاذبا ود وغيره • وقالت طائفة ثالثة بل على هو الامام وهو
مصيب في قتله بل قتله وكذا من قتله من الصحابة كطلحة والزبير كلهم مجتهدون مصيبون
• وهذا قول من يقول كل مجتهد مصيب كقول البصريين من المعتزلة أي الهذيل وأي على
وأي هاشم ومن وافقهم من الأشعرية كالقاضي أبي بكر وأي حامد وهو المشهور عن أبي الحسن
الأشعري وهو لا يأيد ما يجادلون معاوية بمجتهدا مصيبا في قتله كما أن عليا مصيب وهذا قول
طائفة من الفقهاء من أصحاب أحد وغيرهم ذكره أبو عبد الله بن حامد ذكر لا أصحاب أحد في
المستقلين يوم الجمل وصفين ثلاثة أوجه أحدها كلاهما مصيب والثاني المصيب واحد لا يثبت
والثالث أن عليا هو المصيب ومن خلفه غلط والمقصود عن أحد وأما السنة أنه لا يثبت أحد
منهم وإن عليا أولى بالحق من غيره أما مصوب القتال فليس هو قول أئمة السنة بل هم يقولون
ان تركه كان أولى • وطائفة رابعة تجعل عليا هو الامام وكان مجتهدا مصيبا في القتال ومن
قاتله كفر مجتهدين غلطين وهذا قول كثير من أهل الكلام والراي من أصحاب أبي حنيفة
ومالك والشافعي وأحد وغيرهم • وطائفة خامسة تقول ان عليا مع كونه كان خليفة وهو أقرب
الى الحق من معاوية فكان ترك القتال أولى وينبغي الاسالك عن القتال لهؤلاء هؤلاء فلن
التي صلى الله تعالى عليه وسلم قال ستكون فتنة القاعد فيها خير من القائم والقائم خير من الساعي
ولذلك أتى ما صلى الله تعالى عليه وسلم عن الحسن ان ابنه هاشم يدعيه ويصلح الله بين فتنتين
عظمتين من المؤمنين فأتى على الحسن بالاصلاح ولو كان القتال واجبا واستحب الممدوح
تاركه قالوا وقتال البغاة يأمر الله به يأمر بدمي بدمي بدمي كل باغ بل قال تعالى وان طائفتان
من المؤمنين اقتتلوا فأصلحو بينهما فان فت احداهما على الاخرى فقاتلوا التي تضي حتى تقه
الى امر الله فأمر اذا قتل المؤمنون بالاصلاح بينهم فان فت احداهما قوتل قالوا ولهذا
لم يحصل بالقتال مصلحة والامر الذي يأمر الله به لا بد ان تكون مصلحته راجحة على مقصده
وفي سنن أبي داود حدثنا الحسن بن علي حدثنا زيد بن أسلم عن محمد بن أبي سريين قال
قال حذيفة ما أحدث من الناس تذكره الفتنة الا أن أباها عليه الامجد بن سلة فاني سمعت

تعرف بالعقل المحض دون الشرع والثاني أن المخالف لها كفر وكل من المقتنع وان كانت باطلة فالجمع رسول
بينهما متناقض وذلك أن ما لا يعرف الا بالعقل لا يعلم أن مخالفته كفر الكفر الشرعي فانه ليس في الشرع أن من خالف ما لا يعلم الا بالعقل

يَكْفُرُ إِذَا الْكَفَرُ يَكُونُ بِشَكْلِ بِلِ الرُّسُولِ فَمَا أُخْبِرَهُ أَوْ الْأَمْتَلَعُ عَنْ مَتَابَعَتِهِ مَعَ الْعَرَفِ مَصْدَقَهُ مِثْلَ تَفَرُّقِ عَرُونَ وَالْهُدُودِ وَخُومِهِمْ وَفِي الْجَلَّةِ فَالْكَفَرُ مَتَلَقٌ بِمَا جَاءَهُ الرُّسُولُ وَهَذَا ظَاهِرٌ عَلَى قَوْلِ مَنْ (١٤٥) لَا يُوجِبُ شَيْءٌ إِلَّا بِحَصْرِهِ إِلَّا مَا شَرَعَ فَانْهَى

قد عرِدم الرسالة لا يمكن كذا عرهم
ولا إيمان واجب عندهم ومن
أثبت ذلك بالعقل فانه لا يتعارض
بعد بحجج الرسول تعالى الكفر
والإيمان بما جاء به لا بمجرد ما يعلم
بالعقل فكيف يجوز أن يكون
الكفر بأمور لا تعلم إلا بالعقل الآن
يدل الشرع على أن تلك الأمور التي
لا تعلم إلا بالعقل ككفر فيكون حكم
الشرع مقبولا لكن معلوم أن
هذا لا يوجب في الشرع بل الموجود
في الشرع تعلق الكفر بما يتعلق
به الإيمان وكلاهما متعلق بالكذب
والرسالة فلا إيمان مع تكذيب
الرسول ومعاداه ولا كفر مع
تصديقه وطاعته ومن تذر هذا
رأى أهل البدع من التفة بعقدون
على مثل هذا فمن دعوى دعا
بأنهم ليس فيها كتاب ولا سنة ثم
يكفرون من خالفهم فيها ابتدعوه
وهذا حال من كفر الناس بما
أثبتوه من الأسماء والصفات التي
يسمى بها رزقيا ونحسما وأثباتا
لحلول الصفات والأعراض به وهو
ذلك من الأقوال التي ابتدعتها
الجهمية والعنصرية ثم كروا من
خالفهم فيها واخراج الذين
تأولوا آيات من القرآن وكفروا من
خالفهم فيها أحسن حال من هؤلاء
فإن أولئك علقوا الكفر بالكتاب
والسنة لكن غلطوا في فهم
النصوص وهؤلاء علقوا الكفر
بكل ما أزل الله به من سلطان
ولهذا كان مذموم السلف للجهمية من

رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا تضرك الفتنة قال أبو داود وحديثنا عرو بن مزيق
حدثنا شعبة عن الأشعث بن سليم عن أبي بردة عن ثعلبة بن شبيعة قال دخلنا على حذيفة فقال
أنا لا أعرف جلالا لضرة الفتنة أنا قال فخرجنا فاضطام مضربا فدخلنا فإذا به محمد بن
مسيلة فسألناه عن ذلك فقال ما رأيك يا بني ثعلبة على شيء من أمصاركم حتى تخطي عما أخطأت
فهذا الحديث يبين أن النبي صلى الله عليه وسلم أخبر أن محمدا بن شبيعة لا تضرة الفتنة
وهو عن اعتزل في القتال فلم يقتل لابع على ولا معاوية كما اعتزل سعد بن أبي وقاص وأسامة
ابن زيد وعبد الله بن عمر وأبو بكر وعمران بن حصين وأكثر السابقين الأولين وهذا يدل
على أنه ليس هناك قتال واجب ولا مقتبأ ولو كان كذلك لم يكن ترك ذلك مما يحد به الرجل
بل كان من فعل الواجب والنسب أفضل من تركه ولهذا على أن القتال قتال فتنة كما
ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال ستكون فتنة القتل فها نحن
القائم والقائم فها نحن الماني والماني خبيرين السامى والسامى خبيرين الموضع وأمثال
ذلك من الأحاديث الصحيحة التي تبين أن ترك القتال كان خيرا من فعله من الجانبين وعلى
هذا جمهور الأمة أهل الحديث والسنة وهو مذهب مالك والنورى وأحمد وغيرهم وهذه أقوال
من يحسن القول في على وطاعة الزبير ومعاوية ومن سوى هؤلاء من الخوارج والزواجر
والمعتزلة فقالوا لا في العصاة بلون آخر فخرجوا عن كسر عليا وعثمان ومن والاهما
والرافض تكفر جميع العصاة كالثلاثة ومن والاهم وتضعهم ويكفرون من قاتل عليا
ويقولون هو امامهم معصوم وطائفة من الرواية تقسمه وتقول أنه ظالم وطائفة من المعتزلة
تقول قد فسق إمامهم ولما من قاتله لكن لا يعلم عينه وطائفة أخرى منهم تنسق معاوية وعمر
دون طهفة والزبير وعائشة والمقصود أن الخلاف في خلافة على وحروبه كثير مشتهر بين
السلف والخلف فكيف تكون مبايعة الخلق له أعظم من مبايعتهم لثلاثة قبله رضى الله عنهم
أجمعين فإن قال أردت أن أهل السنة يقولون أن خلافتهم انقضت بمبايعة الخلق له لا بالنص
فلا ريب أن أهل السنة وإن كانوا يقولون أن النص على أن عليا من الخلفاء الراشدين لقوله
خلافة النبوة ثلاثون سنة فهم يروون النصوص الكثيرة في صحة خلافة غيره وهذا أمر معلوم
عند أهل الحديث يروون في صحة خلافة الثلاثة نصوصا كثيرة بخلاف خلافة على فإن
نصوصها قليلة فإن الثلاثة اجتمعت الأمة عليهم فحصل بهم مقصود الإمامة وقول بهم
الكفر وقتحت بهم الأمصار وخلافة على لم يقاتل فيها كافر ولا فتن مصر وإنما كان السيف
بين أهل الفتنة وأما النص الذي تدعيه الرافضة فهو كالتص الذي تدعيه الراشدية على العباس
وكلاهما معلوم انقضاء بالضرورة عند أهل العلم ولو لم يكن في إثبات خلافة على الأحكام تثبت
له إمامة قط كما ثبت للعباس إمامة بتقليده

وأما قوله ثم اختلفوا فقال بعضهم أن الإمام بعده الحسن وبعضهم قال أنه معاوية فيقال
أهل السنة لا يشارعوا في هذا بل هم يعلمون أن الحسن بايعه أهل العراق مكان أبيهم وأهل الشام
كانوا مع معاوية قبل ذلك وقوله ثم ساقوا الإمامة في بني أمية ثم في بني العباس فيقال أهل

(١٩ - مناج أول)

أعظم الذم حتى قال عبد الله بن المبارك لا تحكى كلام اليهود والنصارى ولا تستطيع
أن تحكى كلام الجهمية بل الحق أنه لو قدر أن بعض الناس غلط في معان دقيقة لأصل الابتغال العقل وليس فيها بيان في النصوص

والاجماع لم يحز لاحد ان يكفر بمثل هذا ولا يفسقه بخلاف من نفي ما اثبتته النصوص الظاهرة المتواترة فهذا الحق بالتكفير ان كلما
 الخفي في هذا الباب كافر وليس المقصود هنا بيان (١٤٦) مسائل التكفير فان هذا مبسوط في موضع آخر ولكن المقصود ان

السنة لا يقولون ان الواحد من هؤلاء كان هو الذي يجب ان يولى دون من سواه ولا يقولون انه
 يجب طاعته في كل ما يامر به بل اهل السنة يعتبرون بالواقع ويأمرون بالواجب فيشهدون
 بما وقع ويأمرون بما امر الله ورسوله فيقولون هؤلاء هم الذين تولوا وكان لهم سلطان وقدرة
 يشدرون به على مقاصد الولاة من اقامة الحدود وقسم الاموال وتولية الولاية وجهاد العدو
 واقامة الحج والاعدا والجمع وغير ذلك من مقاصد الولاية ويقولون ان الواحد من هؤلاء
 يولى بهم وغيرهم لا يجوز ان يطاع في محبة الله تعالى بل يشرك فيما يفعله من طاعة الله
 فيقرى معه الكفار ويصلى معه الجمعة والعيدان ويحج معه ويعاون في اقامة الحدود والامر
 بالمعروف والنهي عن المنكر وامثال ذلك فبما هو على البر والتقوى ولا يعاونون على الاثم
 والعدوان ويقولون انه قد تولى غير هؤلاء بالقرين بنى امية ومن بنى على ومن المعلوم ان
 الناس لا يصلحون الا بولاة وانه لو تولى من هو دون هؤلاء من الملوك الظلمة لكان ذلك خيرا من
 عدمهم كما قال استون سنة مع امام جابر عشرين ليلة واحدة بلا امام ويرى عن علي رضي الله
 عنه انه قال لا بد لك من امازة برة كنت واقفاة قيل له هذه البرة قد عرفت فالحال الفاجرة
 قال يؤمن بها السبيل ويقلم بها الحدود ويجاهد بها العدو ويقسم بها النية ذكره على بن
 معد في كتاب الطاعة والمعصية وكل من تولى كان خيرا من المعلوم المنتظر الذي تقول الرافضة
 انه ان خلف الخليفة فان هذا يحصل بامامة شئ من المصلحة لاق الدنيا ولا في الدين أصلا ولا فائدة
 في امامته الا الاعتقادات الفاسدة والاماني الكاذبة والفتن بين الامة وانتظار من لا يجيء
 فتطوى الاعمار ولم يحصل من فائدة هذه الامامة شئ والناس لا يحكمهم بقاأمام قطلة بلا ولاة
 أمود بل كانت أمورهم تفسد فكيف تعظم أمورهم اذ لم يكن لهم امام الامن لا يعرف ولا يدري
 ما يقول ولا يتصدق على شئ من أمور الامامة بل هو معدوم وأما آتاه فلو يكن لهم قدرة وسلطان
 الامامة بل كان لاهل العلم والدين منهم امامة أمثالهم من حسن الحديث والفتاوى نحو ذلك
 لم يكن لهم سلطان الشوكة فكانوا عاجزين عن الامامة سواء كانوا أولى بالولاية أو لم يكونوا أولى
 قبل كل حال مالم يكتسبوا ولا يولوا ولا كان يحصل بهم المطلوب من الولاية لصدور القدرة والسلطان
 ولولا طاعتهم المؤمنين لم يحصل له بطاعتهم المصالح التي تحصل بطاعة الامة من جهاد الاعداء
 وابصال الحقوق الى مستحقها وبعضها واقامة الحدود فان قال القائل ان الواحد من
 هؤلاء ومن غيرهم امام أي ذو سلطان فبقدرته يحصل به مقاصد الامامة كان هذا مكابرة للنس
 ولو كان كذلك كذلك لم يكن هناك متول راجعهم ولا يستبد بالامر دونهم وهذا لا يقوله أحد وان
 قال انهم ائمة بمعنى أنهم هم الذين يجب أن يولوا وأن الناس عصوا بترك توليتهم فهذا اعتراف
 بحال فلان كان يصح أن يولى القضاء لمن لم يول طلبا وعدوا ومن المعلوم أن اهل السنة
 لا ينازعون في أنه كان بعض اهل الشوكة بعد الخلفاء الاربعة يولون شخصا وغيره أولى
 بالولاية منه وقد كان عمر بن عبد العزيز يختار أن يولى القاسم بن محمد بعده لكنه لم يطق ذلك لان
 اهل الشوكة لم يكونوا موافقين على ذلك وحينئذ فاهل الشوكة الذين قدموا المرجوح وتركوا
 الراجح والى يولى بقوته وقوة أتباعه طلبا ونفيا يكون اثم هذه الولاية على من ترك الواجب
 مع قدرته على فعله أو أعان على التظلم وأما من لم يظلم ولأعان طلبا وأعان على البر والتقوى

هذه العارضين للنصوص التسمية
 أقوال فيها اشتباه وإجمال فإذا وقع
 الاستقلال والاستفسار بين
 الهن من الضلال فان الادة
 السبعة متعلقة بالافاضة الدالة على
 المعاني وأما الادة مجرد العقل فلا
 اعتبار فيها بالانفاظ وكل قول لم
 يردلفظه ولا معناه في الكتاب والسنة
 وكلام سلف الامة فانه لا يدخل
 في الادة السبعة ولا يتعلق بالسنة
 والبدعة بما وافقته ومخالفته فضلا
 عن أن يعلق بذلك كسر وإيمان
 وانما السنة موافقة الادة الشرعية
 والبدعة مخالفتها وقد يقال هاهنا
 يعلم أنه موافق لها أو مخالف
 بدعة اذا اصل ما غير مشروع فقد
 تنوع الى البدعة وان كان ذلك العمل
 تينه فيما يسمونه مشروع وكذلك
 من قال في الدين قولاً بلا دليل شرعي
 فانه نذر الى البدعة وان تينه
 فيلعب مدافقة السنة والمقصود
 هنا ان الاقوال التي ليس لها اصل
 في الكتاب والسنة والاجماع
 كقوال التفة التي تقولها الجمجمة
 والمعتزة وغيرهم وقد يدخل فيها
 ما هو حق وما لم لهم يصحون بها
 اهل الانبياء الصفات الثابتة بالنص
 فانهم يقولون كل من قال ان القرآن
 غير مخلوق أو ان الله يرى في الآخرة
 أو انه فوق العالم فهو مجسم مشبه
 حشوي وهذه الثلاثة مما اتفق
 عليها سلف الامة وأئمة وحي
 اجماع اهل السنة عليها غير واحد
 من الائمة والعالمين باقوال السلف

مثل أحد بن حنبل يعلى بن المدين وأحق بن ابراهيم وداود بن علي وعثمان بن سعيد الدارمي ومحمد بن اسحق بن
 خزيمة وامثال هؤلاء ومثل عبد الله بن سعيد بن كلاب وأبي العباس القلانسي وأبي الحسن الأشعري وأبي الحسن علي بن مهدي الطبري

فليس

ومثل أبي بكر الامم علي وأبي نعيم الامم هاني وأبي عمر بن عبد البر وأبي عمر الطائفي ويحيى بن حماد الجبستاني وأبي اسمعيل الانصاري
وأبي القاسم التبيسي ومن لا يحصى عنده الا الله من أطلع أهل (١٤٧) العلم فلا زال التفلسف الجمجمة والمعترة وغيرهم

لو كان الله يرى في الآخرة لكان في

جهة وما كان في جهة فهو جسم

وذلك على الله بحال أو قال ولو كان

الله تكلم بالقرآن بحيث يكون

الكلام قائما له لقاسمته الصفات

والافعال وذلك يستلزم أن يكون

محلا لأعراض والحوادث وما كان

محلا لآعراض والحوادث فهو

جسم واقفه متزعم ذلك لان اللبيل

على اثبات الصانع انما هو حدوث

العالم وحدث العالم انما هو حدوث

الاجسام فلو كان جسم ليس

بمحدث لبطلت دلالة اثبات الصانع

فهذا الكلام ونحوه هو عبدة النفاة

من الجمجمة والمعترة وغيرهم ومن

واقفهم في بعض بدعهم وهذا

ونحوه في العقليات التي يزعمون انها

عارضت نصوص الكتاب والسنة

فقال لهؤلاء انهم يتقوا ما نصيروه

كتاب ولا سنة ولا اجماع فان هذه

الافاظ ليس لها وجود في النصوص

بل قولكم لو روي لكان في جهة

وما كان في جهة فهو جسم وما كان

جسما فهو محدث كلام يدعون انكم

علمتم بحتمه بالعقل وحينئذ تظالمون

بالدلالة العقلية على هذا النفي

وينظر فيها بنفس الصغل ومن

عارضكم من المثبتة أهل الكلام

من المرحلة وغيرهم كالكرامة

والهامة وقال لكم فيكون هذا

لا زمارا وية ولكن هوجسا او

قال لكم أنا أقول انه هوجسم

وناظر ثم على ذلك بالمقول وأثبتته

بالمقول كما نصيروه بالمقول بل يكن

فليس عليه من هذا شيء ومعلوم ان حاشي المؤمنين لا يهاونون الولاة الاعلى البر والتقوى
لا يهاونونهم على الاموال والصدقات فصيحة هذه اعتراف الامام التي يجب تقديمه في الشرع لكونه
أقرا وأعلم بالسنة وأقدم هجرة توسنا اذا قدم ذو الشوك من هودونه فخلصون خلفه الذين لا يحكمهم
الصلاة الا خلفه أي ذنب له في ذلك وصحة ذلك الحاشي كالمجاهل أو الظالم والمفضول اذا
طلب المظلوم منه أن ينصفه ويحكمه بحجة فيجيبه غيرة أو يقسمه ميراثه أو يزوجه بما لا يولى
لهما غير السلطان ويحذو ذلك فأى شيء عليه من انهم أو انهم من ولاه وهو لم يستعنه الا على حق لا على
باطل وقد قال تعالى فانفقوا انهم ما استطعتم وقال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم اذا أمرتكم
بأمر فأوتوا منه ما استطعتم ورواه الضاري ومسلم ومعلوم ان الشريعة جاءت بتفصيل المصلح
وتكليفها وتعطيل المفاسد وتقليها بحسب الامكان * وأهل السنة يقولون ينبغي أن يولى
الاصم لولا اذا أمكن اما وجوب عندنا كثرهم واما استحبابا عند بعضهم وان من عدل عن
الاصم مع قدرته لهوا فهو ظالم ومن كان عاجزا عن تولية الاصم مع محنته لذلك فهو معذور
ويقولون من يولى فانه يستعان به على طاعة الله بحسب الامكان ولا يعان الا على طاعة الله ولا
يستعان به على معصية الله ولا يعان على معصية الله تعالى أفليس قول أهل السنة في الامامة
خيرا من قول من يأمر بطاعة معصوم أو طاعة لا يمكنه الا عانة المظلومية من الائمة ولهذا كانت
الرافضة لما عدلت عن مذهب أهل السنة في معاونة أئمة المسلمين والاستعانة بهم في خلاف
معاونة الكفار والاستعانة بهم فهم يدعون الى الامام المعصوم ولا يعرف لهم امامهم موجود
ياعون به الا تقورا وظالم فهم كلني يجعل بعض العامة على أولياء الله رجال الغيب ولا رجال
الغيب عنده الا أهل الكذب والمكر الذين لا يكونون اموال الناس بالباطل ويصدون عن سبيل
الله أو يلجئون أو الشياطين الذين يحصل بهم لبعض الناس احوال شيطانية فلو قدر ان مات عنه
الرافضة من النص هوسا موجود وان الناس لم يولوا المنصوص عليه لكانوا قد تركوا ما يجب
توليته ولو افتره وحينئذ لا امام الا على ما يحضوه الامامة هو هذا المولى دون المنوع المفقود
ثم ذاك يستحق أن يولى لمن ماولى فالتمس على من ضيع حقه وعدل عنه الا على من ارضع حقه
ولم يعتد وهم يقولون ان الامام وجب نصبه لانه لطف ومصلحة لعباد فلذا كان الله ورسوله
يعلم ان الناس لا يولون هذا المعين اذا أمروا بولايته كان أمرهم بولايته من بولونه وينتفعون
بولايته أولى من أمرهم بولايته من بولونه ولا ينتفعون بولايته كقيل في امامة الصالحين القضاة وغير
ذلك فكيف اذا كان ما بدعونه من النص من اعظم الكذب والافتراء والذي صلى الله تعالى
عليه وسلم قد أخبرنا عنه ما يكون وما يقع بعد من التفرق فلذا نص لا تمتع على امامة شخص ولم
أنهم لا يولونه بل يمدون عنه بولون غيرهم يحصل لهم ولا يتقصود الولاية وانه اذا أفضت التوبة
الى المنصوص حصل من صفات الامامة ما يحصل بغير المنصوص ولم يحصل من مقاصد الولاية
ما حصل بغير المنصوص كان الواجب العدل عن المنصوص مثال ذلك أن يولى الامر اذا كان
عنده شخصان ويعلم انه ان يولى أحدهما طبع ورفع البلاد وأقام الجهاد وفهر الاعداء وانه
اذا ولى الآخر طبع ولم يرفع شيئا من البلاد بل يقع في الرعية الفتنة والفساد كان من المعلوم
لكل عاقل أنه ينبغي أن يولى من يعلم انه اذا ولى حصل به الخير والمنفعة لا من اذا ولى لم يطلع

لكم ان تقولوا انه امت مسلمة في اثبات الجسم فله يقول لكم وانتم مستعدون في نفيه فليدفع في اثباته ان لم تكن أعظم
بل الثاني أحق بالبدعة من الميث لان الميث اثبت ما أثبتته النصوص وذكره ا معاضدة للنصوص وتأيد الهاموافقة لها وذا

على من تقاتلهم فيها فان قدرنا ما ابتدع في ذلك كانت بدعته اخف من بدعة من قبي ذلك فبما عارض به المسلمين ووقع موجبها ومقتضاها فان ما خالف النصوص فهو (١٤٨) بدعة اختلف المسلمون وما لم يعلم ما خالفها فقد لا يسيء بدعة قال الشافعي رضي

الله تعالى عنه البدعة دعوات بدعة خالفت كتابا و سنة اوجابا أو اثرعن بعض اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فهذه بدعة ضلالة وبدعة لم تخالف شيئا من ذلك فهذه قد تكون حسنة لقول عمر نعمت البدعة هذه هذا الكلام ونحوه رواه البيهقي باستداده الصحيح في المدخل ومن العلوم ان قول نفاة الرؤية والصفات والمعلوى العرش والقائلين بان الله لم يتكلم بل خلق كلاما في غيره ونفيهم ذلك لان اثبات ذلك تقسيم هو الى مخالفة الكتاب والسنة والاجماع السلي والافاض اقرب من قول من أثبت ذلك وقال مع ذلك انفا لما يقول انها وافق معي الكتاب والسنة لاسباب والنفاة متفقون على ان ظهورها في النصوص تحميم عندهم وليس عندهم بالنفي نص فهم معتبرون بان قولهم هو البدعة وقول من نازعهم اقرب الى السنة ومما اوضح هذا ان السلف والائمة صكرو كلامهم في ذم الجهمية النفاة لصفات ونحوها الشبهة ايضا وذلك في كلامهم اقل بكثير من ذم الجهمية لان مرض التطيل اعظم من مرض التنبيه واما ذكر التسميم و ذم الجسمية فهذا لا يعرف في كلام اهل السنة والسلف والائمة كما لا يعرف في كلامهم ايضا القول بان الله جسم او ليس بجسم بل ذكروا في كلامهم الذي ذكره وعلى

وحصل بينهما وبين الرعية الحرب والفتنة فكيف مع علم الله ورسوله بحال ولايته الثلاثة وما حصل فيها من مصالح الامة في دنياها وادائها لانص عليها ونص على ولايته من لا يطاع بل يحارب ويقال حق لا يتكلم فمهر الاعداء ولا اصلاح الاولياء وهل يكون من ينص على ولايته هذا دون ذلك الا جاهلان لم يعلم الحال او ظالما لمفسدا ان علم ونص والله ورسوله يرى من الجهل والظلم وهم يضيفون الى الله ورسوله العدول عما فيه مصلحة العباد الى ما ليس فيه الا الفساد واذا قيل ان الفساد حصل من معصيتهم لامن تقصيره قيل انفس ولا يمتن بطيعونه فحصل المصلحة الاولى ولا يمتن بصونه فلا تحصل المصلحة بل المفسدة ولو كان كل رجل واحد هذا متوذرا بان اذا اسلم الى احد هاتين وتادبوا ذابوا الى الاخر فزور هرب انفس اسلامه الى الذات الاولى ولو قدر ان ذاك افضل فأي منفعة في فضيلته اذا لم يحصل للولاية منفعة لتفوقه عنه ولو خطب المرأة رجلا من احدهما افضل من الاخر لكانت المرأة تكرهه وان تزوجت لم تطلع به فخاصه وتؤذيه فلا تنفعه ولا ينتفع هو بها والا خرجت به ويحبها يحصل بمقاصد النكاح انفس تزويجها بهذا المفضول او لا يتفاق العقلاء ونص من نص على تزويجها بهذا ولا يمتن النص على تزويجها بهذا فكيف يضاف الى الله ورسوله ما لا يراد الا ظالم او جاهل وهذا ونحوه مما يعلم به بطلان النص بتقدير ان يكون على هو افضل الاخر بالامارة لكن لا يحصل بولايته الا ما حصل وغيره ظالم يحصل به ما حصل من المصالح فكيف اذا لم يكن الامر كذلك لاق هذا ولا في هذا يقول اهل السنة خير صادق وقول حكم وقول الرافضة خير كاذب وقول سفة فاهل السنة يقولون الامير والامام وال خليفة ذو السلطان الموجد الذي القدرة على عمل مقصود الولاية كما كان امام الصلاة هو الذي يصلي بالناس وهم ياتون به ليس امام الصلاة من يستحق ان يكون اماما وهو لا يصلي باحد لكن هذا ينبغي ان يكون اماما والفرق بين الامام وبين من ينبغي ان يكون هو الامام لا يخفى الاعلى الطعام ويقولون انه يعاون على البر والتقوى دون الاثم والعدوان ويطاع في طاعة الله دون معصيته ولا يخرج عليه بالسيف واحاديث النبي صلى الله تعالى عليه وسلم اعتمد على هذا في المصحين عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال من دأى من امره شيئا يكرهه فليس عليه فانه ليس احسن الناس يخرج عن السلطان شيئا فأت عليه الامانة جاهلية ففعل المخذوم هو الخروج عن السلطان ومعارفة الجماعة وأمر بالصبر على ما يكره من الامير ليخص بذلك سلطانا معينا ولا امرامعينا ولا جماعة معصية وفي صحيح مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال من خرج من الطاعة وفارق الجماعة ثم مات مات ميتة جاهلية ومن قتل تحت راية (١) عبة ينصب لصبة او يدعو الى عصبية او ينصر عصبية فقتل فقتله جاهلية ومن خرج على أمي يضرب برها وفاجرها ولا يتأذى من مؤمنها ولا يني في عهد عهد فليس مؤمن واستمسك فقام الخروج عن الطاعة ومعارفة الجماعة وجعل ذلك ميتة جاهلية لان اهل الجاهلية لم يكن لهم امر يجمعهم والتي صلى الله تعالى عليه وسلم دائما امر باقامة امر حتى امر بذلك في السفراد كانوا ثلاثة فامر بالامارة في اقل عدد واقصر اجتماع وفي صحيح مسلم عن حذيفة قال قلت يا رسول الله ان كان في جاهلية وشركا منا

الجاهلية فني الجسم كما ذكره احدى كتب الرقعة والجاهلية والجاهلية ولما اظهر ابن غوث واكرمه ابن غوث بالله الله جسم استمع اهل السنة موافقته على النفي والاثبات وقال هو احد صمد بلدو لم يكن له كفوا أحد والمقصود هنا نفاة الرؤية قوله في كتب اللغة انها الفتنة والقتال العصبية وتضم عنها وتكسر والميم والصية بعدها شدة ان كتبه معصية (١) قوله في كتب اللغة انها الفتنة والقتال العصبية وتضم عنها وتكسر والميم والصية بعدها شدة ان كتبه معصية

من الجهمية والمعتزلة أنهم انتقلوا اثباتها يستلزم أن يكون الله جسمًا وذلك متفق وأدعوا أن العقل يدل على المتقدمين احتج
حينئذ إلى بيان بطلان المقدمتين وأحدهما فأما أن يسل نفس (١٤٩) التلازم أو نفي التلازم أو نفي التلازم أو نفي التلازم

وهذا اقتربت طرق مثبتة الرؤية
مطابقة فارتقت في الأولى كالاشعري
وأما له وهو الذي حكمه الاشعري
عن أهل الحديث وأصحاب السنة
وقالوا الاسم أن كل مرئي يجب أن
يكون جسمًا فقالت المعتزلة لأن
كل مرئي في جهة وما كان في جهة
فهو جسم فافترقت ففادعت نفاة الجسم
على قولين طائفة قالت لا تسلم أن
كل مرئي يكون في جهة وطائفة
قالت لا تسلم أن كل ما كان في جهة
فهو جسم فادعت نفاة الرؤية بأن
العلم الضروري حاصل بالمقدمتين
وأن المتنازع فيهما كابر وهذا هو
البصير المشهور بين المعتزلة
والاشعرية فلهذا صار الحذاق
من متأخري الاشعرية يعلى نفي
الرؤية وموافقة المعتزلة فإذا
أطلقوها موافقة لاهل السنة
فسروها بما تفسرها به المعتزلة
وقالوا النزاع بينا وبين المعتزلة
لفظي وطائفة فارتقت في المقدمة
الثانية وهي انتفاء التلازم وهي
كالهشامية والكرامية وغيرهم
فأخلصت المعتزلة وموافقوها
يشنعون على هؤلاء وهؤلاء وان
كان في قولهم بدعة وخطافي قول
المعتزلة من البسطة وانطباع أكثر
مخالف قولهم ومن أراد أن ينظر
منظرة شرعية بالعقل الصريح
فلا بد من لفظا بدعيًا ولا يضاف
لدلائل عقلا ولا زعمًا فانه يسلك
طريق أهل السنة والحديث
والأئمة الذين لا يوافقون على الحلاق

الله بهذا الخبر فهل بعد ذلك التلخيص شر قال نعم قلت فهل بعد ذلك التلخيص شر قال نعم وفيه حسن
قلت وما دخلته قال يقوم يستنون بغيره سيق ويحدثون بغيره سيق وتكررت فقلت هل
بعد ذلك التلخيص شر قال نعم سجدت على أبواب جهنم من أجابهم بها فنفذ فوفعها فقلت يا رسول الله
معه من أتاهم من قوم من جلدتنا وتواصوا بكم من ألسنتنا قلت يا رسول الله فإني إن أدركت ذلك
قال تلزم جماعة المسلمين وإمامهم قلت فإن لم يكن لهم جماعة ولا إمام قال فاعتزل تلك الفرق كلها
ولو أن تعض على أصل شجرة حتى يدركك الموت وأنت على ذلك وفي لفظ آخر قلت وهل وراحت
التلخيص شر قال نعم قلت كيف قال يكون بعد ذلك لا يستنون بغيره ولا يستنون بغيره وسبق
فيهم رجال فلو بهم قلوب السالطين في جنان الانس قال قلت كيف أصنع يا رسول الله إن أدركت
ذلك قال تنص وتطيع لأمير أو ضرب ظهره أو أخذ ماله أو فاسد أو طمع وهذا جامع مفسر في
حديث آخر عن حذيفة قال عن أمير السالطين علي عليه السلام على أخذ أخيه وأولاد أخيه
إلى ما صك كانت عليه فكان الخسر الأول البقرة وخلافة البقرة التي لا تستوفى وكان النسر
ما حصل من الفتنة يقتل عثمان وتفرق الناس حتى صار ما لهم شيئا محال الجاهلية يقتل بعضهم
بعضًا ولهذا قال الزهري وقعت الفتنة وأصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لم يتوافقوا
فاجتمعوا إلى كل دم وأمال أفرج أصيب بتأويل القرآن فهو هذا نزولهم منة الجاهلية في
أنهم جعلوا هذا غير مضمون كما أن ما يصيب أهل الجاهلية بعضهم من بعض غير مضمون لأن
السمان إنما يكون مع العلم بالتحريم فأما مع الجهل بالتحريم كمال الكفار والمؤمنين والمؤمنين
من أهل القبلة فالضامن مستغف ولهذا يضمن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أسامة مدم المقتول
الذي قتله متأولًا مع قوله أقتله بعد أن قال لا اله الا الله أقتله بعد أن قال لا اله الا الله أقتله
بعد أن قال لا اله الا الله ولهذا الاقام الحدود الأعلى من علم التحريم وأخيرا الثاني اجتماع
الناس لما اصطالح الحسن ومعاوية ولكن كان صلحا على دخن وجماعة على أخذ أخيك في النفوس
ما فيها أخبر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بما هو الواقع وحذيفة بهذا في خلافة عمر وعثمان
قبل الفتنة فله لما بلغه مقتل عثمان علم أن الفتنة قسيماحت فان بعد ذلك باربعين وما قبل
الاقتتال وهو صلى الله تعالى عليه وسلم فله خبر أنه بعد ذلك يقوم أمة لا يجدون بهدبه ولا يستنون
بسته ويقام رجال قلوب السالطين في جنان الانس وأمر مع هذا السمع والطاعة لا يبر
وان ضرب ظهره أو أخذ ماله في أن الامام الذي يطاع هو من كان له سلطان سواء كان عادلا
أو ظالما وكذلك في الصحيح حديثان عن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه قال بعد ذلك لا يبر
طاعة امام نبي الله تعالى يوم القيامة لا بحجة ومن مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية لكنه
لا يطاع أحدا حق معصية الله تعالى كما في الصحيح عن علي رضي الله عنه قال بعد ذلك لا يبر
الله تعالى عليه وسلم سريه واستعمل عليهم رجلا من الانصار وأمرهم أن يسعوا له ويطيعوا
فأعصوه في شيء فقال اجعوا لي حطبا فجعلوا قال فاقذوا فاقذوا قال ألم يأمركم رسول
الله صلى الله تعالى عليه وسلم أن تسعوا لي ويطيعوا قالوا بلى قال فاقذوا فاقذوا فاقذوا فاقذوا فاقذوا
فقالوا اتعافوا قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم من الشارق كانوا كذلك وسكن غضبه
وطغى التلخيص رجوعا ذكر وانك لفتني صلى الله تعالى عليه وسلم فقال لو دخلوها ما تخرجوا منها

الاثبات ولا النبي بل يقولون ما نقولكم أن كل جسم مرئي فان فسر وادعى بان كل مرئي يجب أن يكون قدركه مركب وأن
يكون كان منفردا فاجتمع أو أمه يمكن تفرقه ويحدثونهم المقسمة الأولى وقالوا هذه السموات من شيعته مودة ونحن لانعلم

انها كانت متفرقة مجتمعة واذا اجاز ان يرى ما قبل التفرق في الايقنة اولى بالكون و ثبتت فله تعالى الحق بان تمكن في شمس
 السموات وكل قائم بنفسه فان المقضى (١٥٠) للرؤية لا يجوز ان يكون امر اعدى ما بل لا يكون الا وحيداً ولا كان

الوجود اكل كانت الرؤية احوز
 كالمسقط في غيره هذا الموضع
 وان قالوا امرادنا بالجسم المرب
 انه مركب من الجوهر المتفرقة
 اوسن المادّة والصورة نازعوه في
 هذا وقالوا دعوى كون السموات
 مركبة من جواهر منفردة اوسن
 مادّة وصورة دعوى ممنوعة او
 بالكلية وينوافد قول من يدعي
 هذا وقول من ثبتت الجواهر الفرد
 اوسن المادّة والصورة وقالوا
 ان الله خلق هذا الجسم المشهود
 هكذا وان تركه مركبة من اجسام
 اخرى وهو سبحانه يخلق الجسم من
 الجسم كما يخلق الانسان من الماء
 المهيّن وقد ركب العظام في
 مواضعها من بدن ابن آدم مركب
 الكواكب في السماء فهذا معروف
 واما ان يقال ان مطلق اجزاء لطيفة
 لا تقبل الانقسام ثم ركب منها
 العالم فهذا لا يعقل ولا يسمع بل
 هو باطل لان كل جزء لابد ان يميز
 منه جانب عن جانب والاجزاء
 المتصافرة كاجزاء الماء تتصل
 عند تصرفها كاستكمال الماء الى
 الهوامع ان الاستكمال يميز بعضه
 عن بعض وهذه المسائل قد
 بسطت في غيره هذا الموضع وبين ان
 الالة العقلية تبين جواز الرؤية
 وامكانها وليست الالهة على دليل
 الاشرى ومن وافق في الاستدلال
 لان المصمم لرؤية مطلق الوجود
 بل ذكرت الالة عقلية دائرة بين التي
 والاثبات لا حيلة لتفاد الرؤية

(قال المصنف الرافضى الفصل الثاني في ان مذهب الامامية واجب الاتباع)

ومضمون ماد كره ان الناس اختلفوا بعد النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فيجب التنظري الحق
 واعتماد الانصاف ومذهب الامامية واجب الاتباع لاربعة اوجه لاه احقها وامدقها
 ولاتهم بانوا جمع الفرق في اصول العقائد لاولاهم جازمون بالتعادل انفسهم ولاهم اخذوا
 دينهم عن الائمة العصومين وهذا حكاية لفظه . قال الرافضى انه لما سمعت البلية بموت النبي
 صلى الله تعالى عليه وسلم واختلف الناس بعده وتعددت آراؤهم بحسب تعداد هوائهم
 فبعضهم طلب الامر بنفسه بغير حق وابعاه اكثر الناس طلبا للدنيا كاختراع عروب بن سعد ملك
 الري ياما يسير فلما خبر به وبين قتل الحسين مع علمه بان من قتله في البارواختياره ذلك في شعره
 حيث يقول

فوا انه ما ادرى واني لصادق ، افكر في امر على خطرين
 اأترد ملك الري والري مني .. أم أصعب مأثوما بقتل حسين
 وفي قتله النار التي ليس دونها . حجاب وملك الري قتر عني

وبعضهم اشتبه الامر عليه ورأى لطلب الدنيا بما يعاقله من بايعه وقصر في نظره فخفي عليه
 الحق فاستحق المؤاخضة فمن الله تعالى باعطاء الحق لغير مستحقه بسبب اهمال النظر وبعضهم

فيها ، والمقصود هنا بيان كلام كوفي جنس ما تعرضه نصوص الاثبات من كلام النفاة الذي يسعون
 عقيلت وان قالوا امرادنا بان المرفى لابد ان يكون معانيا لتجاهل الراي وما كان كذلك فهو جسيم ونحوه هذا الكلام قالوا لهم الصادق

بالسرور والفضل ذو الطول بمبدأ الافعال الشرقية فيحتلون بها ما وجدوا الهياكل من تكام عابثه مضي بالظلمة
والسفره واعلمون تكمل بقطفه متبع (١٥٢) يحتل حقوا بالانساب الى البعده ايضا وقالوا انهم في البعده ورد

بالجلال والعلو وتظهر هذا القصة
المعروفة التي ذكرها الخليل في
كتاب السنة هو وغيره في مسألة
اللفظ ومسألة الجبر ونحوهما من
المسائل فانه لما ظهرت القصة
لثقة القدر وأتوا أن الله يصل
من يشاء ويهدي من يشاء وأن
يكون خالق الكل شيء وأن تكون
أفعال العباد من مخلوقاته أنكر
الناس هذه البدعة فصار بعضهم
يقول في مناقرته هذا يلزم منه أن
يكون الله مجبر العباد على أفعالهم
وأن يكون قد كلفهم ما لا يطيقونه
فالتزم بعض من تناظرهم من المثبتة
الاطلاق ذلك وقال نعم يلزم الجبر
والجبر حق فأنكر الأئمة كالأوزاعي
وأحمد بن حنبل ونحوهما على
الطائفتين وروى أنكارا لاطلاق
الجبر عن الزبيدي وسفيان الثوري
وعبد الرحمن بن مهدي وغيرهم
وقال الأوزاعي وأحمد ونحوهما
من قال أصح فقد أخطأ ومن قال
للمجبر فقد أخطأ بل يقال إن الله
يهدي من يشاء ويضل من يشاء
ونحو ذلك وقالوا ليس الجبر أصل
في الكتاب والسنة وإنما الذي في
السنة لفظ الجبل لا لفظ الجبر فانه
قد صرح عن النبي صلى الله عليه
وسلم أنه قال لا تنهج عبد القيس أن
يقول للمخنف مجبها الله الحزم والأما
ن فقال أخفني تخلفت بهما أم خلفني
جئت عليهما فقال بل تخفين
جئت عليهما فقال الحمد لله الذي
حلتني على تخفين مجبها الله

الانسان في خسر الا الذين آمنوا وعملوا الصالحات وتواصوا بالحق وتواصوا بالصبر واذا كان
الشرط المستقيم لا يدفع من العلم بالحق والعمل به وكلاهما واجب لا يكون الانسان مفطاحا
الانبياء وهذه الامة خير الامم وخيرها القرن الاول كان القرن الاول كل الناس في العلم النافع
والعمل الصالح وهؤلاء المعتبرون وصفهم بتقيض ذلك بانهم لم يكونوا يعلمون الحق ويتبعونه
بل كان اكثرهم عندهم يعلمون الحق ويتصافوه كما عرفوه في الخلق الثلاثة وجوهوا النجابة
والامة وكثير منهم عندهم لا يعلم الحق بل اتبع الظالمين تقلد العدم قلهم المضي الى العلم
والذي لم يتفكر فيكون تركه التفرق لاجل الهوى وطلب الدنيا وقد يكون لتصوره ونقص ادراكه
واذى ان منهم من طلب الامر لنفسه حتى يعنى علما وهذا علمنا بالاضطرار اما لم يكن
من ذلك على قول هؤلاء ان تكون الامة كلها كانت مثلك بعدني بل ليس فيها مهتد فتكون اليهود
والنصارى بعد التسع والتبديل خير انهم لانهم كانوا كما قال الله تعالى ومن قوم موسى امة
يهدون بالحق ويعدلون وقد اخبر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ان اليهود والنصارى افترقت
على اكرهم سبعين فرقة فيها واحدة ناسية وهذه الامة على موجب ما ذكره لم يكن فهم بعد
موت النبي صلى الله تعالى عليه وسلم امة تقوم بالحق ولا تعدل به واذا لم يكن ذلك في خيار قروهم
فقيم بعد ذلك اولي فليزمن ذلك ان يكون اليهود والنصارى بعد التسع والتبديل خيرا من
خيرا امة اخرجت للناس فهذا الزم لما يقوله هؤلاء المعتبرون فلذا كان هذا في حكاية لما جرى
عقب موت النبي صلى الله تعالى عليه وسلم من اختلاف الامة فكيف صار ما ينقله ويستدل به
ونحن نين ما في هذه الحكاية من الاكاذيب وجوه كثيرة فنقول
ما ذكره هذا المعتبر من قوله انه لما علمت البلية على كافة المسلمين بموت النبي صلى الله تعالى عليه
وسلم واختلف الناس بعدو تعددت آراؤهم بحسب تعدد آهوائهم ببعضهم طلب الامر لنفسه
وتابعه اكثر الناس طلبا للدنيا كما اختار عمر بن سعد ذلك الرعايا ما يسيرون تلاميذ اخيرينه وبين قتل
الحسين مع علمه بان في قتله النار واخيرا ذلك في شعره فيقال في هذا الكلام من الكذب
والباطل وندم خيرا الامة لا يفرح بالاجتناف من وجود (أحدها) قوة تعددت آراؤهم بحسب تعدد
آهوائهم فيكونون كلهم يتبعين آهواهم ليس فهم طالب حق ولا مريد لوجه الله تعالى والدار
الآخرة ولا من كان قوله عن اجتهاد واستدلال وعم لفظه يشمل علما وغيره وهؤلاء الذين
وصفهم بهذا هم الذين اتقى الله تعالى عليهم هو ورسوله ورضي عنهم ووعدهم الحسن في كماله تعالى
والسابقون الاولون من المهاجرين والانصار والذين اتبعوهم باحسان ورضي الله عنهم ورضوا عنه
واعلم ان جنات تجري من تحتها الانهار لا يدخل فيها ابدانك الفوز العظيم وقال تعالى محمد رسول
الله والذين معه اشداء على الكفار رجاء يبينهم زاهدا مبغدا يتبعون فضلا من الله ورضوا
سماهي في وجوههم ان اثر السجود ذلك مثلهم في التوراة ومثلهم في الانجيل كزرع اخرج
شظا فافرا زده واستغلظ فاستوى على سوقه بسبب الزراع ليعطيهم الكفار وعد الله الذين آمنوا
وعملوا الصالحات انهم مغفرون واجرا عظيما وقال تعالى ان الذين آمنوا وجاهدوا
ماؤهم وانفسهم في سبيل الله والذين آووا وانصروا والاولئك بعضهم اولياء بعض الى قوة الاولئك
هم المؤمنون حق الله لهم مغفرون وزكريا

وقالوا ان لفظ الجبر لغة مجمل فان الجبر اذا اطلق في الكلام فمهم منه اجبار الشخص على خلاف مراده كما تقول الفقهاء ان الاب يجبروا على النكاح أو لا يجبروا وان الثيب البالغ العاقل لا يجبرها أحد على النكاح بالاتفاق وفي البر البالغ منك

واعلم ان اول الامر بحمد الله على وتوفيقه هو ان يتركهم ويضعه في فعل خيرا (١٥٣) من وعلموا ان ما يفعل به الشيء يفعل منه ومعلم ان الله سبحانه وتعالى اذا حصل في قلب العبد ارادة للفعل وبهجة حتى يشعل كانه تعالى يحب اليكم اليعان وزينه في قلوبكم وكره اليكم الكفر والفسوق والمصيان لم يكن هذا جوازه في التفسير ولا يقدر على ذلك الا الله تعالى فله هو الذي جعل الراضى راضيا والمحب عبا والكاره كارهه وقدر بالخير نفس جعل العبد قاعلا ونفس خلقه متصفا بهذه الصفات كافي قوته تعالى ان الانسان خلق هلوبا اذا منه الشر يزوا واذا امسه انظر متوجا فليبر هذا التفسير حتى ومنه قول علي رضي الله عنه في الاثر المشهور عنه في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم اللهم داحي اللسوات فاطر السموات جبار القلوب على فطرتها مشقها وسعداها لا تفتن من الملاق القول باننا لفظ الجبر انفسه لانه دعة يتناول حقها وباطلا (١) وكذلك مسألة اللفظ فاعلم ان كان السلف والائمة متفقين على ان القرآن كلام الله غير مخلوق وقد علم المسلمون ان القرآن بلغه جبريل عن الله الى محمد بلغه محمد الى الخلق وان الكلام اذا بلغه المبلغ عن قائله لم يخرج عن كونه كلام المبلغ عنه بل هو كلامه لمن قاله مستدلا كلاما من بلغه عنه مؤيدا فاتى صلى الله عليه وسلم اذا قال انما الاعمال بالنيات وانما لكل امرئ ماوى ويبلغ هذا الحديث عنه واحد بعد واحد حتى وصل اليك ان كان

منكم وقال تعالى لا يستوي منكم من اتقى من قبل الغنى وقاتل اولئك اعظم درجة من الذين اتفقوا من بعدو قاتلوا وكلا وعد الله الحسنى وقال تعالى لا تقفوا امام المهاجرين الذين اخرجوا من ديارهم واموالهم يستغفون فضلا من الله ورضوا او ينصرون الله وسوله اولئك هم الصادقون والذين يتقوا والادار واليعان من قبلهم يحبون من هاجر اليهم ولا يجدون في صدورهم حاجة مما اوتوا ويؤثرون على انفسهم ولو كان بهم خصاصة ومن يوقشتم نفسه فاعوا لهم المغفلون والذين جاؤا من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقوا بالايمان ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا ربنا انزلنا وقرهم وهذه الايات تتضمن التسامح على المهاجرين والانصار وعلى الذين جاؤا من بعدهم يستغفرون لهم ويسألون الله ان لا يجعل في قلوبهم غلا لهم وتضمن ان هؤلاء الاصناف هم المستغفرون لاني ولا رب ان هؤلاء الرافضة يخرجون من الاصناف الثلاثة فليعلم يستغفروا السابقين وفي قلوبهم غلا عليهم في الايات التسامح على الصابا وعلى اهل السنة الذين يتولونهم واخراج الرافضة من ذلك وهذا يقتضيه مذهب الرافضة وقدرى ابن بطي وغيره من حديث أبي بردة قال حدثنا عبد الله بن زيد عن طلحة بن مصرف عن مصعب بن معدن عن سعد بن ابي وقاص قال التماس على ثلاث مسائل فتمت منزلتان وبقيت واحدة فاحسن ما انتم عليه كانتون ان تكونوا هذه الميزة التي بقيت ثم قرأ الله المهاجرين الذين اخرجوا من ديارهم واموالهم يستغفون فضلا من الله ورضوا ان هؤلاء المهاجرين وهم منزلة قلمعت ثم قرأوا الذين يتقوا والادار واليعان من قبلهم يحبون من هاجر اليهم ولا يجدون في صدورهم حاجة مما اوتوا ويؤثرون على انفسهم ولو كان بهم خصاصة ثم قرأ هؤلاء الانصار وهم منزلة قدسعت ثم قرأوا الذين جاؤا من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقوا بالايمان ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا ربنا انزلنا وقرهم فتمت هذه الميزة فاحسن ما انتم عليه كانتون ان تكونوا بهذه الميزة التي بقيت ان تستغفروا لهم وروى ايضا الحسن بن مالك عن انس انه قال من سب السلف فليس له في الله نصيب لان الله تعالى يقول والذين جاؤا من بعدهم الا به وهذا معروف عن مالك وغيره ما من اهل العلم كابي عبد القاسم بن سلام وكذلك ذكره ابو حنيفة والبرهانى من اصحاب اجد وغيره من الفقهاء وروى ايضا عن الحسن بن عمار عن الحكم بن مقسم عن ابن عباس رضي الله عنهما قال امر الله الاستغفار لاصحاب النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وهو يعلم انهم يقتلون وقال عروة قالت في حاشية رضى الله عنها ما بان اخي امره بالاستغفار لاصحاب النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فيفسوهم وفي الصحيحين عن ابي سعيد الخدري رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لا تسبوا اصحابي فلو ان احدكم اتقى مثل احد ذهابا لم يبلغ مداحدهم ولا نصفه وفي صحيح مسلم عن ابي هريرة رضى الله عنه ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال لا تسبوا اصحابي فوالذي نفسي بيده لو ان احدكم اتقى مثل احد ذهابا لم يبلغ مداحدهم ولا نصفه وفي صحيح مسلم ايضا عن جابر بن عبد الله قال قيل لعائشة ان ناسا يتناولون اصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم حتى ابكروا وعرقاقت وما يحبون من هذا انقطع عنهم العمل فاحب الله ان لا يقطع عنهم الابرة وروى ابن بطي بالاستناد الصحيح

عن الصادق عليه السلام قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول سمعت الله يقول يا محمد ان الله يحب من امرته عليه السلام
 عنه بقله وصوته ونفس الصوت الذي (١٥٤) تكلم به النبي صلى الله عليه وسلم لم يسمعوا انما سمعوا صوت الحديث منه والكلام

عن عبد الله بن أحمد قال حدثني أبي سعد بن مسعود بن عبد الله بن جابر عن مجاهد بن عبد الله بن جابر عن
 عنهما قال لا تسبوا اصحاب محمد فان الله تعالى قد امرنا بالاستغفار لهم وهم يعلم انهم سيقانون
 ومن طريق احمد بن عبد الرحمن بن مهدي وطريق غيره عن وكيع وابي نعيم ثلاثهم عن
 التوري عن فسير بن ذعلوق سمعت عبد الله بن عمر يقول لا تسبوا اصحاب محمد فقام احدهم
 ساعه فيبغى مع النبي صلى الله تعالى عليه وسلم خيرة من علم احدكم اربعين سنة وفي رواية وكيع
 خيرة من عباد احدكم عمره وقال تعالى لقد رضى الله عن المؤمنين اذ يوعظونك تحت الشجرة
 فعلم ما في قلوبهم فآزل السكينة عليهم واثابهم قصاصا وبما وقامنا كثيرة باخذوها وكان الله
 عز راسكمما وعدكم الله مغنايم كثيرة تاخذونها فغلب لكم هدموكم ابى الناس عنكم
 وتكون آية للمؤمنين ويهدىكم صراطا مستقيما واخرى من تقدر وعليها قد اخطا الله ما كان الله
 على كل شيء قديرا والذين ياتون تحت الشجرة بالحدسية عند جبل التيمم كانوا اكثر من الف
 واربعين ياتون على هذه المشركون عن العمرة صالح المشركين على الحدسية المعروف وذلك
 سنست من المهرق ذى القعدة تخرجهم الى المدينة وغزا بهم خيرة ففتح الله عليهم في اول
 سنسبع وقسمها بينهم ومنع الاعراب المتخلفين عن الحدسية من ذلك كما قال الله تعالى سيقول
 المتخلفون اذا انطلقتم الى مقامنا لا تأخذوها زونا تبكم بربدون ان يبدلوا كلام الله قل لن تبصرونا
 كذلك قال الله من قبل فسيقولون بل تحسدوننا بل كانوا لا يفقهون الا قليلا وقد اخبر الله
 انه سبحانه وتعالى رضى عنهم وانه علم ما في قلوبهم وانه اثنى عليهم قصاصا وبما وقامنا
 بايع ابا بكر وعمر وعثمان بعد موت النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لم يكن في المسلمين من يتقدم
 عليهم بل كان المسلمون كلهم يعرفون فضلهم عليهم لان الله تعالى ين فضلهم في القرآن بقوله
 لا يستوي منكم من أنفق من قبل الفتح وقاتل اولئك اعظم درجة من الذين أنفقوا من بعد
 وقاتلوا وسكلا وعد الله الحسنى فضل المؤمنين المقاتلين قبل الفتح والمراد بالفتح هنا فتح
 المدينة ولهذا سئل النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ارفع هو فقال نعم واهل العلم يقولون ان فيه
 ازل الله تعالى انما فضلنا قصاصا من الغفرة انما تقدم من ذلك وما تأخروا وتم نعمت عليكم
 ويهدي صراطا مستقيما وينزل الله نصرا عزيزا فقال بعض المسلمين يا رسول الله هذا
 لك فالتا يا رسول الله فآزل الله تعالى هو الذي ازل السكينة في قلوب المؤمنين ليزدادوا ايمانا مع
 ايمانهم وهذا لا تص في فضل المؤمنين المقاتلين قبل الفتح على المؤمنين بعده ولهذا
 ذهب جمهور العلماء الى ان السابقين في قوله تعالى والسابقون الاولون من المهاجرين والانصار
 هم هؤلاء الذين أنفقوا من قبل الفتح وقاتلوا واهل بيعة الرضوان كلهم منهم وكانوا اكثر من الف
 واربعين وقذهب بعضهم الى ان السابقين الاولين هم من صلى الى القبلتين وهذا اضعف
 فان الصلاة الى القبلة المتسوخة ليس بجمدة فضيلة لان التسخ ليس من فعلهم التي يقضون به
 ولان التفضيل بالهالة الى القبلتين لم يدل عليه دليل شرعي كمال على التفضيل بالسبق الى
 الاتفاق والجهاد المباعدة فتح الشجرة ولكن فيسبق الذين اذروا ذلك على من لم يتركه كان
 الذين اسلوا قبل ان ترض الصلوات الحسبهم سابقون على من تأخر اسلامه عنهم والذين اسلوا

كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم
 لا كلام المحدث بن قال ان هذا
 الكلام ليس كلام رسول الله صلى
 الله عليه وسلم كان مقتربا وكثفت
 من قال ان هذا لم يتكلم به رسول الله
 صلى الله عليه وسلم وانما احده في
 غيره وان النبي صلى الله عليه وسلم
 لم يتكلم بقله وسرفه بل كان
 ساكنا على جرجير التكلم بذلك ففعل
 غيره ما في نفسه ففعل هذه الانفاط
 ليسعبر عما في نفس النبي صلى الله
 عليه وسلم ونحو هذا الكلام في قال
 هذا كان مقتربا ومن قال ان هذا
 الصوت المسموع صوت النبي صلى
 الله عليه وسلم كان مقتربا فاذا كان
 هذا مقفولا في كلام المخلوق فكلام
 المخلوق اولى باثبات ما يستحقه من
 صفات الكمال وتزينة الله ان تكون
 صفاته واقفاله هي صفات العباد
 وأفعالهم ومثل صفات العباد
 وأفعالهم فالسلف والائمة كانوا
 يعلمون ان هذا القرآن المرسل المسموع
 من القاريين كلام الله كما قال تعالى
 وان احسن المشركين احصاؤه
 فأجوب حتى يسمع كلام الله ليس هو
 كلاما غيره لا لقله ولا لمعناه ولكن
 بلفظه اقتجبر بل ولفظه محمد بن
 جبريل ولهذا اضافه الله الى
 كل من الرسولين لانه بلفظه واداه
 لانه احسن لا لقله ولا لمعناه اذلو
 كان احد هما هو الذي احدث ذلك
 لم يصح اضافته لاحد الى الاخر
 فقال تعالى انه يقول رسول كريم
 وما هو بقول شاعر قليل ما تومنون

ولا يقول كاهن قليل ما تذكرون تنزيل من رب العالمين فهذا محمد صلى الله عليه وسلم وقال تعالى انه يقول
 رسول كريم نبي فخر عند ذى العرش مكي من مطاعهم امين فهذا جبريل عليه السلام وقد وعد تعالى من قال ان هذا الاول البشرف

قال ان هذا القرآن قول البشر فقد كفر وقال يقول الواحد الذي اوعده الله عقر ومن قال ان شلمته قول البشر فقد قال بهنض قوله ومن قال انه ليس بقول رسول كريم وانما هو قول شاعر او مجنون (١٥٥) او مقترأ قال هو قول شيطان نزل به عليه ونحو ذلك

فهذا ايضا كفر ملعون وقد علم السلطان الفرق بين ان يسمع كلام المتكلم منه او من المبلغ عنه وان موسى سمع كلام الله سمع الله بلا واسطة وبالمؤمن انما تسمع كلام الله من الملقين عنه وان كان الفرق تابعا بين من سمع كلام النبي صلى الله عليه وسلم منه ومن سيعمنه صاحب المبلغ عنه فالتفرقة هنا أول لان أفعال المخلوق وصفاته أشبه بأفعال المخلوق وصفاته من أفعاله وصفاته بأفعال الله وصفاته ولما كانت الجمعية يقولون ان الله لم يتكلم في الحقيقة بل خلق كلاما في غيره ومن أطلق منهم ان الله يتكلم حقيقة فهذا امر اده فالتزام بينهم لفظي كان من المعلوم ان القائل اذا قال هذا القرآن مخلوق كان مفهوم كلامه ان الله لم يتكلم بهذا القرآن وانه هو ليس كلامه بل خلقه في غيره واذا فهم مراده باق اريدت ان حركات الصدوسه والمدا مخلوق كان هذا المعنى وان كان مصعبا ليس هو مفهوم

مطلب في ان تصديق على كرم افعوهجه بجنائنه لاصل له

كلامه ولا معنى قوله فان المسلمين اذا قالوا هذا القرآن كلام الله لم يريدوا بذلك أن أسسوا القائلين وحركاتهم فاعته بذات الله كما أنهم اذا قالوا هذا الحديث حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يريدوا بذلك ان حركات الحديث وصوته قامت بذات رسول الله صلى الله عليه وسلم بل وكذلك اذا قالوا

قبل ان تجعل صلاة الخضر اربع ركعات هم سابقون على من تأخر اسلامه عنهم والذين اهلوا قبل ان يؤذن في الجهاد أو قبل ان يفرض هم سابقون على من أسلم بعدهم والذين اهلوا قبل ان يفرض صيام شهر رمضان هم سابقون على من أسلم بعدهم والذين اهلوا قبل ان يفرض الحج هم سابقون على من تأخر عنهم والذين اهلوا قبل محرم الحرام هم سابقون على من أسلم بعدهم والذين أسلموا قبل تحريم الربا كذلك فشرائع الاسلام من الاجابيل والتصرير كانت تقول شيئا فشيئا وكل من أسلم قبل ان تشرع شريعة فهو سابق على من تأخر عنه وله بذلك فضيلة قضية من أسلم قبل نسخ القبلة على من أسلم بعدها من هذا الباب وليس مثل هذا ما يتبزه السابقون الاولون عن التابعين انليس بعض هذه الشرائع أولى عن بعضه خيرا من بعض ولان القرآن والسنة قد دل على تقدم أهل الحديث فوجب أن تفسر هذه الآية بما وافق سائر النصوص وقد علم بالانططار انه كان في هؤلاء السابقين الاولين ابو بكر وعمر وعثمان وعلى وطاعة والزيرويع النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يعلم عن عثمان لانه قد كان غائبا قد أرسله الى أهل مكة ليبلغهم رسالته وبسبب ما بع النبي صلى الله تعالى عليه وسلم الناس الى بلغه انهم قد قتلوه وقد ثبت في صحيح مسلم عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه انه قال لا يدخل النار أحد بايع تحت الشجرة وقال تعالى لقد تاب الله على النبي والمهاجرين والانصار الذين اتبعوه في ساعة العسرة من بعد ما كذب يبع فلو لم يفرق بينهم ثم تاب عليهم انه بهم رؤوف رحيم فجمع بينهم وبين الرسول في التوبة وقال تعالى ان الذين آمنوا وهاجروا وجاهدوا بأموالهم وانفسهم في سبيل الله والذين آووا ونصرنا أولئك بعضهم أولياء بعض والذين آمنوا ولم يهاجروا الى قوة والذين آمنوا من بعد هاجروا وجاهدوا معكم فأولئك منكم فأنبت الموالاة بينهم وقال لا مؤمنين بالآية الذين آمنوا واتخذوا اليهود والنصارى أولياء بعضهم أولياء بعض ومن يتولهم منهم فإنه منهم ان الله لا يهدي القوم الظالمين في قوله انما وليكم الله ورسوله والذين آمنوا الذين يعقبون الصلوات يؤتون الزكاة هم هموا كقولهم ومن يتول الله ورسوله والذين آمنوا فان حزب الله هم الغالبون وقال تعالى والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض فأنبت الموالاة بينهم وأمرهم بالاتهام والرافضة تبين منهم ولا تتولاهم وأصل الموالاة المحبة وأصل المعاداة البغض وهم يعضونهم ولا يحبونهم (١) وقد وضع بعض الكذابين حديثا مقترأ انه هذه الآية نزلت في علي لما تصدق بخاصته في الصلاة وهذا كذب باجماع أهل العلم بالنقل وكنهه بين من وجوده كثيرة منها ان قوله الذين صفة جمع وعلى واحد ومنها ان الواو ليست واو الحال اذ لو كان كذلك لكان لا يسوغ ان يتولى الامن اعطى الزكاة في حال الرعي كوع فلا يتولى سائر المعصاة والقرباة ومنها ان المدح انما يكون بعمل واجبا ومستحب او باثم اذا كان في نفس الصلاة لا باس واجبا ولا مستحبيا باتفاق علماء الملة فان في الصلاة شغلا ومنها ان الواو لو كان ايتا وها في الصلاة كان يمكن فرق بين حال الركوع وغير حال الركوع بل ايتا وها في القيام والقعود ممكن ومنها ان علمه يمكن عله في عهد النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ومنها ان ابتداء غير الخاتمة في الزكاة خبر من ابتداء الخاتمة فان كثر الفعاه بقوله لا يجوز في اخراج الخاتمة في الزكاة ومنها ان هذا الحديث

في ابتداء التشديد في الال كشيء ما خلا الله باطل * هذا شعر ليسدو كلام ليسد لم يروى ان صوت المشهد هو صوت ليسد لادوا ان هذا القول المؤلف لفظه ومعناه هو ليسد وهذا مستند من قال ان هذا القرآن مخلوق او ان القرآن المرسل مخلوق وبعبارة هذه العبارات كان

بينهم من قال ان الله الكلام ليس هو كلام الله وبعبارة من قال من الحديث المسموع من الحديث ان هذا ليس كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم وان النبي صلى الله عليه وسلم لم يتكلم (١٥٦) بهذا الحديث وبعبارة من قال ان هذا الشعر ليس هو شعر ليد ولم يتكلم به

ليدوم صلواتهم ان هذا كله ما لم يتم ان هؤلاء صاروا يقولون هذا القرآن المستعمل المسموع هو تلاوة القرآن وقراءته وتلاوة القرآن من مخلوقة وقراءة القرآن من مخلوقة ويقولون تلاوتنا القرآن مخلوقة وقراءتنا له مخلوقة ويدخلون في ذلك نفس الكلام المسموع ويقولون لفظنا بالقرآن مخلوق ويدخلون في ذلك القرآن الملقوظ المتألم المسموع فاسكر الامام احمد وغيره من أئمة السنة هذا او قالوا القنطية جهمية وقالوا اقرئت الهمجية ثلاث فرقة فرقة قالت القرآن مخلوق وفرقة قالت نطقه فلا تقول مخلوق ولا غير مخلوق وفرقة قالت تلاوة القرآن واللفظ بالقرآن مخلوق فلما انتشر ذلك عن أهل السنة غلظت طائفة فقالت لفظنا بالقرآن غير مخلوق وتلاوتنا له غير مخلوقة فذبح الامام احمد هؤلاء امرهم بهم ولها ذكر الاشعري في مقالته هذا عن أهل السنة واصحاب الحديث فقال والقول باللفظ والوقف عندهم بدعة من قال اللفظ بالقرآن مخلوق فهو مبتدع عندهم ومن قال غير مخلوق فهو مستدع وكذلك كرم محمد بن جرير الطبري في صريح السنة انه سمع غير واحد من اصحابه يذكر عن الامام احمد انه قال من قال لفظي بالقرآن مخلوق فهو جهمي ومن قال انه غير مخلوق فهو مستدع وصنف ابو محمد بن قتيبة في ذلك كتابا وقد ذكر ابو بكر الخلال هذا في

كتاب السنة ووسط القول في ذلك وذكر ما ضمنه ابو بكر المروزي في ذلك وذكر قصة أبي طالب المشهورة اسما
عن احمد التي نقلها عنه اكابر اصحابه كعبه الله واصلح ابنه والمروزي وابي محمد قزويني ومحمد بن اسحق الصنعائي وغير هؤلاء وكان اهل

الحديث قد اقرؤوا في ذلك فصار ملائمة منهم يقولون فقلنا القرآن غير مخلوق ومن ادعى ان القرآن المسموع غير مخلوق ليس مراده
صوت العبد كما يدكر ذلك عن ابي حاتم الرازي وعبد بن داود المصيصي (١٥٧) وطوائف غير هؤلاء وفي اتباع هؤلاء من

قد يدخل صوت العبد أو فعله في ذلك أو يقفه فيه فهم ذلك بعض الائمة فصار يقول أفعال الله بأصواتهم مخلوقة ردوا هؤلاء كما فعل الجبالي ومحمد بن نصر المروزي وغيرهما من أهل العلم والسنة وصار يحصل بسبب كثرة التفرع في ذلك انشطار مشتركة وأهواء القسوس حصل بذلك نوع من الفقرة والتفتة وحصل بين الجبالي وبين محمد بن يحيى الذهلي في ذلك ما هو معروف وصار يقوم مع الجبالي كسليم بن الحجاج ونحوه وقيام عليه كأي زعرة وأبي حاتم وغيرهما وكل هؤلاء من أهل العلم والسنة والحديث وهم من أصحاب أحمد

ابن حنبل ولهذا قال ابن قتيبة أن أهل السنة لم يختلفوا في شيء من أقوالهم الا في مسألة القلق وصار قوم يطلقون القول بأن التلاوة هي التلاوة والقراءة هي القراءة وليس مرادهم بالتلاوة المصدر ولكن الانسان اذا تكلم بالكلام فلا بد له من حركة وما يكون عن الحركة من اقواله التي هي حروف منظومة ومعان مفهومة والقول والكلام ريادة تارة المجموع فتدخل الحركة في ذلك ويكون الكلام نوعا من العمل وقسماته وبراده تارة ما يقترب بالحركة ويكون عنها النفس الحركة فتكون الكلام قسما للعمل ونوعا آخر ليس هو منه ولهذا تنازع العلماء في لفظ العمل المطلق هل يدخل فيه الكلام على قولين معروفين لأصحاب أحمد وغيرهم

أمنوا منكم وعملوا الصالحات لا يستخلفهم في الارض كما استخلف الذين من قبلهم ولا يمكن لهم دينهم الذي ارضى لهم وليبدلهم من بعد خوفهم أمنا يعبدونني لا يشركون بي شيئا ومن كفر بعد ذلك فأولئك هم الفاسقون فقد وعد الله الذين آمنوا وعملوا الصالحات الاستخلاف كما وعدهم في تلك الآية مغفرة وأجر عظيم والله لا يخلف الميعاد قل ذلك على أن الذين استخلفهم كما استخلف الذين من قبلهم وسكن لهم دين الاسلام وهو الدين الذي ارضاه لهم كما قال تعالى ورضيت لكم الاسلام ديناً وبلهم بعد خوفهم أمنا لهم المغفرة والأجر العظيم وهذا يستدل به من وجهين على أن المستخلفين مؤمنون وعملوا الصالحات لأن العمل عليهم لا يقربهم يستدل به على أن هؤلاء مغفون لهم ولهم أجر عظيم لأنهم آمنوا وعملوا الصالحات فتناولتهم الآية آية النور وآية النعم ومن العلم أن هذه النعمتين منطبقتي على الصعابة على زمن أبي بكر وعمر وعثمان فانه انذاك حصل الاستخلاف وعكس الدين والأمن بعد الخوف ما يقرب وأدريس والروم وفتحوا الشام والعراق ومصر وخراسان وأقربقة ولما قتل عثمان وحصلت الفتنة لم يقصوا شيئا من بلاد الكفر بل طمع فيهم الكفار بالشام وخراسان وكان بعضهم يخاف بعضا وحينئذ فقد قل القرآن على ايمان أبي بكر وعمر وعثمان ومن كان معهم في زمن الاستخلاف والتمكين والأمن والذين كانوا في زمن الاستخلاف والتمكين والأمن وأدركوا زمن الفتنة كعلي وطلحة والزبير وأبي موسى الأشعري ومعاوية وعمر بن العاص دخلوا في الآية لأنهم استخلفوا ومكثوا أمنا وأما من حدث في زمن الفتنة كالأربعة الذين حدثوا في الاسلام في زمن الفتنة والاقتراب وكانوا راجع المارقين هؤلاء لم ينالوا لهم النص فلم يدخلوا في وصف بالايان والعمل الصالح المذكورين في هذه الآية لأنهم أولوا بسوا من العصاة الخاطئين وهذا لم يحصل لهم من الاستخلاف والتمكين والأمن بعد الخوف ما حصل للصعابة بل لا يزالون ثاقبين مقلقين غير متمكين فان قيل لم قال وعده الله الذين آمنوا وعملوا الصالحات منهم ولم يقل وعدهم كلهم قيل كما قال وعده الله الذين آمنوا منكم وعملوا الصالحات ولم يقل وعدهم من تكون لبيان الجنس فلا يقتضي أن يكون قد بقي من الجبرود ما شئ خارج عن ذلك الجنس ككفاية قوة تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان فانه لا يقتضي أن يكون من الاوثان ما ليس برجس وإذا قلت توبين حر فهو كقولك توب حرير وكذلك قولك بابي من حديد كقولك باب حديد وذلك لا يقتضي أن يكون ذلك حرير وحديد غير المضاف اليه وان كان الذي يتصوره كما قال الجنس الكلي هو ما يقع تصور من وقوع الشبهة فيه وان لم يكن مشتركة في الوجود فلذا كانت من لبيان الجنس كان التقدير وعده الله الذين آمنوا وعملوا الصالحات من هذا الجنس وان كان الجنس كلهم مؤمنين صالحين وكذلك اذا قال وعده الله الذين آمنوا وعملوا الصالحات من هذا الجنس والصنف مغفرة وأجر عظيم لم يمنع ذلك أن يكون جميع هذا الجنس مؤمنين صالحين ولما قال لاز واج الذي صلى الله تعالى عليه وسلم ومن يقتل منكم الله ورسوله وتعمل صالحا توفى أجره مرتين وأعدنا له لهما رجا كريما لم يمنع أن يكون كل من يقتله ورسوله وتعمل صالحا ولما قال تعالى واذا جاءك الذين يؤمنون بآياتنا قل سلام عليكم كتب ربكم على نفسه الرحمة أم من عمل منكم سوءا فجهل به فم

وينبغي ذلك ما اذا حلف لا يعمل اليوم عملا منكم هل يجتنب على قولين وذلك لان لفظ الكلام قد يدخل في العمل وقد لا يدخل فالاول كافي قول النبي صلى الله عليه وسلم لاحد الا في اثنين رجل آتاه الله القرآن فهو يتلوه آناء الليل وآناء النهار فقال الرجل لو ان لي مثل

ما يفعل ليعمل مثل ما يفعل فلان أو جاري في العيصين ففعل فعل هذا الذي يتلو آله الجبل والتهار على كماله عملت فيه من
ما يفعل فلان والثاني كمال قوة تعالى (١٥٨) إليه تصعد الكلم الطيب والعمل الصالح يرفعه وقوله تعالى وما تكون في شأن

وما تكون من شأن فلان ولا يعملون من عمل إلا كاعمالكم شهدوا إذ تقيضون فيه فالذين قالوا التلاوة هي التلاوة من أهل العلم والسنة فسدوا أن التلاوة هي القول والكلام المقدر بالحركة وهي الكلام المتلو وآخرون قالوا بل التلاوة وغير المتلو والقراءة مقترنة بالقرء والذين قالوا ذلك من أهل السنة والحديث أرادوا بذلك أن أفضل العباد ليس هي كلام الله ولا أصوات العباد هي صوت الله وهذا الذي قصد البصري وهو مقصود صحيح بسبب ذلك أن لفظ التلاوة والقراءة واللفظ بجمل مشترك يراد به المصدر ويراد به المفعول فن قال اللفظ ليس هو المفعول والقول ليس هو المفعول وأراد اللفظ والقول المصدر كان معنى كلامه أن الحركة ليست هي الكلام المتلو وهذا صحيح ومن قال اللفظ هو المفعول والقول هو نفس القول وأراد باللفظ والقول معنى المصدر صار حقيقة مراد أن اللفظ والقول هو الكلام المفعول المفعول وهذا صحيح فن قال اللفظ بالقرآن أو القراءة أو التلاوة وتعلقه أو لفظي بالقرآن أو تلاوة دخل في كلامه نفس الكلام المقروء المتلو وذلك هو كلام الله تعالى وإن أراد بذلك مجرد فعله وصوته كان المعنى صحيحا لكن إطلاق اللفظ يتناول هذا وغيره ولهذا قال أحقق بعض كلامي من قال لفظي بالقرآن محقق

تأبين بعدوا على فانه غفور رحيم لم يمنع أن يكون كل منهم متصفا بهذه الصفة ولا يجوز أن يقال أنهم لو عملوا سويا مجتهدا ثم تابوا من بعدوا أسلموا إلى بغير اللفظ البصير ولهذا أدخل من هذه في النبي لتخصي في الجنس كمال قوة تعالى وما أتتاهم من عملهم من شيء وقوله تعالى وما من إله إلا الله وما يمكن أحدنا من جازين ولهذا إذا دخل في النبي تحققت أو تقدير أو أكلت في الجنس قطعا فالتحقيق ما ذكره التقدير كقوله تعالى لا إله إلا الله وقوله لا رب فيه ونحو ذلك بخلاف ما إذا لم تكن من موجودة كقوله لا إله إلا الله فبذلك ما ظهر في الجنس ولكن في يجوز أن يتوهم الواحد من الجنس كقوله لا إله إلا الله فبذلك ما ظهر في الجنس ولكن في يجوز إرادة الواحد أن كان الظاهر في الجنس بخلاف ما إذا دخل من فانه بنى الجنس قطعا ولهذا القول ليعيد من أعطى منكم ألقافه موحى ألقافه كل واحد ألقافه كلهم وكذلك لو قال لقسم من أرباب حتى تمكن من صدقاتها فهي ملقى فأرأه كلهم ملقى كلهم فان المقصود بقوة منكم بيان جنس المعطى والمبرئ لا إثبات هذا الحكم لبعض العبد والازواج فان قيل فهذا كالأجمع أن يكون كل المذ كرويت متصفا بهذه الصفة فلا وجب ذلك أيضا فليس في قوة وعادة الذين آمنوا منكم وعملوا الصالحات ما يقتضي أن يكونوا كلهم كذلك قيل نعم ونحن لا ندعي أن مجرد هذا اللفظ دل على أن جميعهم موصوفون بالإيمان والعمل الصالح ولكن مقصودنا أن من لا يضاف شمول هذا الوصف لهم فلا يقول قائل أن الخطاب دل على أن المدح شملهم معهم بقوة محمد رسول الله والذين معه إلى آخر الكلام ولا رب أن هذا مدح لهم بما ذكر من الصفات وهو الشدة على الكثرة والراحة بينهم والروع والسجود يتبعون فضلا من الله ورضوانا والسجدة وجوههم من أثار السجود وأنهم يشدون من ضعف إلى كمال القوة والاعتدال كل رزق والعباد المقترن بالأجر العظيم ليس على مجرد هذه الصفات بل على الإيمان والعمل الصالح قد كرمه يستحقون العبدان كانوا كلهم بهذه الصفة ولولا ذلك لكان يظن أنهم مجرد ما ذكره يستحقون المقترن بالأجر العظيم ولا يمكن فيه بيان سبب الجزاء بخلاف ما إذا ذكر الأيمان والعمل الصالح فان الحكم إذا علق باسم مشتق مناسب كان مأمته الاشتقاق سبب الحكم فان قيل فلما تعلقوا كانوا في الظاهر مسلمين قيل المتعلقون لم يكونوا متصفين بهذه الصفات ولم يكونوا مع الرسول والمؤمنين ولم يكونوا منهم كما قال الله تعالى فبعضي الله أن يأتي بالفتح وأمر من عنده فيصير على ما أسروا في أنفسهم ناديين ويقول الذين آمنوا هؤلاء الذين أقسموا بالله جديا عما بينهم لهم حكم حبس أعمالهم فأصبحوا خاسرين وقوله تعالى ومن الناس من يقول آمنا بالله فإذا أنزل علينا آية من آيات الله جعل فتنة الناس كذباب الله ولئن لم نضربهم بربك لقولنا إنا كاسعكم وأليس الله بأعلم بما في صدور العالمين ولعل الله الذين آمنوا وليعلم المنافقين وقال تعالى إنا الله جامع المنافقين والكافرين في جهنم جميعا الذين يربصون بكم فان كان لكم فتح من الله قالوا ألم نكن معكم وان كان لكم كافرين نصيب قالوا ألم نستحوذ عليكم ونعصمكم من المؤمنين فأنه يحكم بكنهم يوم القيامة إلى قوله ان المنافقين في الدرك الأسفل من النار ولن تجد لهم نصيرا إلا الذين تابوا وأصلحوا واعتصموا بالله وأخلصوا دينهم لله فأولئك مع

ربهم القرآن فهو جهمي احتراز عما إذا أراد به فعله وصوته وذكر الالكاف ان بعض من كان يقول ذلك رأى المؤمنين في منامه كان عليه قرون ورجل يضربه فقال له لا تضربني فقال اني لا أعربك وإنما أعرب العرو وتقال ان الضرب انما يقع ألمه على فقال

هكذا اذا ظن ظننى بالقرآن مخلوق وقع الخلق على القرآن ومن قال كفتى بالقرآن غير مخلوق اولادى دخل في ذلك المصدر الذى هو علم
 وافعال العباد مخلوقة ولولا ان أردت به ان القرآن المتويع غير مخلوق لانتفى (١٥٩) حركة قبل لفظك هذا بدعة وفيه اجل ولهم

وان كان مقصودك مصابغها هذا
 منع الله السنة الكبارا طلاق هذا
 وهذا وكان هذا وسطا بين الطرفين
 وكان أحد وغيره من الأمة يقولون
 القرآن حث تصرف كلاله الله
 غير مخلوق فيصالحون القرآن نفسه
 حث تصرف غير مخلوق من غير ان
 يقرن بذلك ما يشعر ان افعال
 العباد وصفاتهم غير مخلوقة وصارت
 كل طائفة من الطوائف المنبثقة في
 مسئلة التلاوة وتحكي قولها عن أحد
 وهم كذا كرا البصارى كتاب خلق
 الافعال وقال ان كل واحدة من
 هاتين الطائفتين تدكر قولها عن
 أحد وهما لا يفهمون قوله لذة
 معادته صارت ذلك التصرف موروثا
 في أتباع الطائفة فصارت طائفة
 تقول ان اللفظ بالقرآن غير مخلوق
 موافقة لابي حاتم الرازي ومحمد بن
 داود المصنف وأما الهما كآنى
 عبد الله بن منده وأهل بيته وأبى
 عبد الله بن حامد وأبى نصر السجزي
 وأبى اسمعيل الأنصارى وأبى
 (مطلب أن الثقة من أصول
 دين الرافضة)

بعبقوب القرآن الهروى وغيرهم
 وقوم يقولون نقض هذا القول
 من غير دخول في مذهب ابن كلاب
 مع اتفاق الطائفتين على أن القرآن
 كله كلام الله لم يحدث غير شأبه
 ولا خلق منه شأفى غير ولا حروفه
 ولا معانيه مثل حسين الكرابسى
 ودأود بن علي الاسهاني وأما الهما
 وحديثه هذا من يقول يقول
 ابن كلاب ان كلام الله معنى واحد

المؤمنين وسوف يؤت الله المؤمنين أجرا عظيما وقال تعالى ويحفظون بالله انهم لنسكنهم وما هم
 منكم ولنسكنهم قوم يصرفون وقال تعالى ألم رأتى الذين تولوا قوما غضب الله عليهم ما هم منكم
 ولا منهم يحفظون على الكذب وهم يعلمون فأخبر أن المناققين ليسوا من المؤمنين ولا من أهل
 الكتاب وهؤلاء لا يوجدون في طائفتين المتأخرين بالاسلام كدبرهم في الرافضة ومن
 انطوى اليهم وقد قال تعالى يوم لا يحزى الله التى والذين آمنوا معه نورهم يسعى بين أيديهم
 وبأيمانهم يقولون ربنا أنم لنا نورنا واغفر لنا انك على كل شئ قدير وقال تعالى يوم يقول
 المنافقون والمنافقات للذين آمنوا انطروا أنفسنا من فوركم قبل ارجعوا وراكم فانسوا ورا
 فدل هذا على أن المناققين لم يكونوا داخلين في الدين آمنوا معه والذين كانوا منافقين منهم من
 تابعن نفاقه وانتمى عنه وهم الغالب بسبيل قوة تعالى لثابتته المناققون والذين في غلوهم
 مرض والمرحفون في المدينة لتقرن بذلك ثم لا يحاورون فيها الا قليلا ملعونين أينما اتفقوا
 أخذوا وقتلوا تقتبلا فلما أقر الله بهم ولم يقتلهم يقتبلا بل كانوا يحاورون ويطلبون بذلك ذلك
 على أنهم انتهوا والذين كانوا معه يلدية كلهم يعوم تحت الشجرة الا الذين قيس فله اخشا
 خلف جبل آخر وكذا جافى الحديث كلهم يدخل الجنة الا صاحب الجبل الآخر وبالجملة فلا
 ريب أن المناققين كانوا مضمورين معقورين اذلاء لاسمافى آخر أيام التى صلى الله تعالى عليه
 وسلم وفي غزوة تبوك لان الله تعالى قال يقولون لنرجعنا الى المدينة ليرضى من الاعزنا الا ذلك
 والله العزيز ذو السوة والمؤمنين ولكن المناققين لا يعلمون فأخبر أن العزة للمؤمنين لا للمنافقين فعلم ان
 العزة والقوة كانت في المؤمنين وأن المناققين كانوا اذلاء بينهم فيستع أن تكون الصعابة الذين
 كانوا أعز المسلمين من المناققين بل ذلك يقتضى أن من كان أعز كان أعظم إيمانا ومن المعلوم أن
 السابقين الاولين من المهاجرين والانصار المخلعة الراشدين وغيرهم كانوا أعز الناس وهذا
 كله مما يبين أن المناققين كانوا داخلين في المؤمنين فلا يجوز أن يكون الاعزاه من الصعاب منهم
 ولكن هذا الوصف مطابق لخصفهم من الرافضة وغيرهم والنفاق والزندقة في الرافضة أكثر
 منه في سائر الطوائف بل لا بد لكل منهم من شعبة نفاق فان أساس النفاق الذى بني عليه الكذب
 وأن يقول الرجل بلسانه ما ليس في قلبه كما أخبر الله تعالى عن المناققين انهم يقولون بالسنة
 ما ليس في قلوبهم والرافضة يفعل هذا من أصول دينها وتسميه الثقة وتحكي هذا عن أئمة أهل
 البيت الذين برأهم الله عن ذلك حتى يحكموا ذلك عن جعفر الصادق أنه قال الثقة ديني ودين
 آتاني وقد رضى الله المؤمنين من أهل البيت وغيرهم عن ذلك بل كانوا من أعظم الناس صدقا
 ونجدة الامعان وكان دينهم التقوى لا الثقة وقول الله تعالى لا يؤخذ المؤمنون الكافرون بأولياء
 من دون المؤمنين وين يفعل ذلك فلس من افة في شئ الا أن تتقوا منهم تقاة اغماهم الاحرار
 بالانقياد من الكفار لا الاحرار والنفاق والكذب والله تعالى قد أحسن أن أكرم على كلمة الكفر أن
 ينسلكهم اذا كان قلبه مطمئنا بالايمان لكن لم يكرا أحد من أهل البيت على شئ من ذلك حتى
 أن أبابكر رضى الله عنه لم يكرا أحد الا منهم ولا من غيرهم على متابته فضلا أن يكبرهم على
 مدحه والثناء عليه بل كان على وغيرهم من أهل البيت يظهر نذ كرفضائل الصهايف والنساء
 عليهم والرحم عليهم والدعاء لهم ولم يكن أحد يكبرهم على شئ من نفاق الناس وقد كان في

قائم بنفس المتكلم هو الامر بكل ما أمر به والنهي عن كل ما نهى عنه والاخبار بكل ما أخبر به والله ان عر عنه بالعرسة كان هو القرآن وان
 عر عنه بالعبرة كان هو التوراة وجمهور الناس من أهل السنة والمعتزة وغيرهم أنكروا ذلك وقالوا انفسا هذه علوم بصري مع العقل

فانما القول بالانتم من ثم نحن هي الامران ولا معنى من هو الله - وهو الله تعالى - وبالله التوفيق والحمد لله رب العالمين
 وانما مخلوق من لا واقفهم على هذا المعنى بل (١٦٠) فلهذا ان التلاوة هي افعال العباد وامرهم وصار اقوام يطلقون القول بان

الانتم من ثم نحن هي الامران ولا معنى من هو الله - وهو الله تعالى - وبالله التوفيق والحمد لله رب العالمين
 وانما مخلوق من لا واقفهم على هذا المعنى بل (١٦٠) فلهذا ان التلاوة هي افعال العباد وامرهم وصار اقوام يطلقون القول بان
 التلاوة غير التلاوة لان اللفظ بالقرآن مخلوق قديم يعرف انه موافق لابن كلاب ومنهم من يعرف مخالفته له ومنهم من لا يعرف منه لاهذا ولا هذا وصاروا الحسن الاشعري ونحوه ممن وافق ابن كلاب على قوله موافقا للامام احمد وغيره من ائمة السنيق المتع من الملاحق هذا وهذا فنبهون ان يقال اللفظ بالقرآن مخلوق او غير مخلوق وهؤلاء مشهورون بجهة كونه يقال في القرآن انه يلفظ أولا يلفظ وقالوا اللفظ الطرح والري ومثل هذا يقال في القرآن ووافق هؤلاء على التعليل بهذا طائفة ممن لا يقول بقول ابن كلاب في الكلام كالفاضي ابي يعلى واسنائه ووقع بين ابي نعم الاسباني وابي عبد الله بن منده في ذلك ما هو معروف وصف اوصيف في ذلك كتابه في الدعي القفطية والحولية وماله في الجانب التفاهة الغالين بان التلاوة مخلوقة كمال ابن منده الى جانب من يقول انها غير مخلوقة وحتى كل منهما عن الائمة ما يدل

زمن بني امية وبني العباس خلق عظيم دون علي وغيره في الايمان والتقوى يكرهون جنس اشياء ولا يعبسونهم ولا يفتنون عليهم ولا يقرؤهم ومع هذا لم يكن هؤلاء متفقونهم بل يكن اولادهم يكرهونهم مع ان انطفاء الراشدين كانوا با اتفاق اطلق ابعدين قهر الناس وعقوبتهم على طاعتهم من هؤلاء فلذلك لم يكن الناس مع هؤلاء مكرهين على ان يقولوا بالنسب خلاف ما في قلوبهم فكيف يكونون مكرهين مع انطفاء علي ذلك بل على الكذب وشهادة الزور واظهار الكفر بالقوله الرافضة من غير ان يكرههم احد على ذلك فعمل ان ما يتطهر به الرافضة هو من باب الكذب والتناقض وان يقولوا بالنسب ما ليس في قلوبهم لامن باب ما يكره المؤمن عليهم من التكلم بالكفر وهؤلاء اسرى المسلمين في بلاد الكفار فليس لهم ظهور ودينهم وانحوا راجع قتلهم هم تكفيرا لجهلهم وتكفيرا لعمانهم وعلى ومن والا حيا يتطهرون بدينهم واذا سكنوا بين الجماعة سكنوا على الموافقة والمخالفة والذي يمكن في مسائل الرافضة فلا يظهر الرافض وغايته اذا مضى ان يكتم عن ذكر مذهبه لاحتياج ان يتطهر بسبب انطفاء والصحابه الا ان يكونوا قتيلا فكيف ينظر على رضى الله عنه وغيره من اهل البيت انهم كانوا اضعف دينامن الاسرى في بلاد الكفر ومن عوام اهل السنة ومن السوا سمع ان ائمة علماء التواتر ان احد اهل الكره عليا ولا اولاده على ذكر فضائل الخلفاء والرحم عليهم بل كانوا يقولون ذلك من غير ان يقرؤوا بقره احدهم خلاصته كما ثبت ذلك بالنقل التواتر وايضا قد يقال في قوله تعالى وعد الله الذين آمنوا منكم وعملوا الصالحات ان ذلك وصف الجملة نصفه تتقن حالهم عند الاجتماع كقوله تعالى وشاهد في الانجيل كزرع اخر حشأه فا زرع فاستطقت فاسترى على سوره يعقب الزرع لا يغت بهم الكفار والمغفرة والاجر في الاخر يحصل لكل واحد واحد فلا بد ان تصعب بسبب ذلك وهو الايمان والعمل الصالح ان قد يكون في الجملة متناقض وفي الجملة كل ما في القرآن من خطاب المؤمنين والمنقذين والمحسنين ومدهم والتعا عليهم فهم اول من دخل في ذلك من هذه الامة وافضل من دخل في ذلك من هذه الامة كما استفاض عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم من غير وجه انه قال خير القرون القرن الذي جئت فيه ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم

(مطلب كذب المصنف الامامي)

على كثير من مقصوده لاعلى جعه فاقصده كل من مامن الحق وجد فمنه القول الثابت عن الائمة ما وافقه وكذلك وقع بين ابي ذر الهروي وابي نصر السجزي في ذلك حتى صنف ابي نصر السجزي كتابه الكبير في ذلك المعروف بالامانة وذكر فيمن الفوائد والافاروا الانتصار لائمة واهلها امورا عظيمة المنفعة

(الوجه الثاني) في بيان كذبه وتحريره فيما نقله عن حال الصحابة بعد موت النبي صلى الله تعالى عليه وسلم (قوله فبعضهم طلب الامر لنفسه بغير حق وابعاه اكر الناس طلب الدنيا) وهذا اشار الى ان يكرهه هو الذي ابعاه اكر الناس ومن المعروف ان ابا بكر لم يطلب الامر لنفسه لاسحق ولا بغير حق بل قال قدر صيت لكم احدثين الرجلين لما عمر بن الخطاب واما ابا عبيدة قال عرفوا هؤلاء ان قد مضى عنى لا يقرئني ذلك الى اني اتم احب الي من ان اتمار على قوم فهم اوبكر وهذه اللفظ الصحيحين وقدرى عنه انه قال اقولوني اقولوني فليس يكون اختاروه وابعاهو عليهم بانه خيرهم كما قاله عمر يوم السقيفة بمجلس المهاجرين والاصهار انت سدا وخبرنا واحبنا الى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ولم نكر ذلك احد وهذا ايضا الصحيحين والمسلمون اختاروه كما قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في الحديث الصحيح لعائشة ادعي الى اباك وانك حتى اكتب لابي بكر كتابا لا يختلف عليه الناس من بعدى ثم قال باني الله والمؤمنون ان

لكنه نصره قول من يقول لفظي بالقرآن غير مخلوق وانكر على ابن قتية وغيره ما ذكره من التفسير
 ورجح طريقتهم من هجر البخاري وزعم ان اجد بن حنبل كان يقول لفظي بالقرآن غير مخلوق وانه رجع الى ذلك وانكر ما نقله الناس عن

أحد من التكاليف على الطائفتين وهي مسئلة اى طلب الشهادة وليس الامر بذكره فان الاشكال على الطائفتين مستفيض عن أحد عندنا نحن الناس بمن أهل بيتهم أصحابه الذين اعتنوا بجمع كلام أحد (١٦١) كالمروزي والخلال وأبو بكر عبد العزيز وأبو

عبد الله بن بطة وأشمالهم وقد ذكرنا من ذلك ما يصلح كل طرف له أنؤمن أثبت الامور عن أحد وهؤلاء لعراقون أعلم بأقوال أحد من المنتسبين الى السنة والحدث من أهل خراسان الذين كان ابن مسعود وأبو نصر وأبو اسمعيل الهروي وأمثالهم يسلكون حديثهم ولهذا صنف عبد الله بن عطاء الأبراهيمي كتابا في أخذ عن أحد العلم فذكر طائفة ذكرهم أبو بكر الخلال وتلن أنه أبو محمد الخلال شيخ القاضي أبي يعلى وأبو بكر الخطيب فاشبه عليه هذا بهذا وهذا كما أن العراقيين المنتسبين الى أهل التباين من أتباع ابن كلاب كأبي العباس الغفلاسي وأبي الحسن الأشعري وأبي الحسن علي بن مهدي الطبري والقاضي أبي بكر الباقلائي وأمثالهم أقرب الى السنة وأتبع لأحد بن حنبل وأمثاله من أهل خراسان المائلين الى طريقة ابن كلاب ولهذا كان القاضي أبو بكر بن الطيب يكتب في أجوبة أحيانا بمحمد بن الطيب الخنيزلي كما كان يقول الأشعري إذ كان الأشعري وأصحابه منتسبين الى أحد بن حنبل وأمثاله من السنة وكان الأشعري أقرب الى مذهب أحد بن حنبل وأهل السنة من كثير من المتأخرين المنتسبين الى أحد الذين مالوا الى بعض كلام المعتزلة كان عقيل

يعلى غير أبي بكر فانه هو ولا غدر أو شرعوا امر المؤمنين ولا يشبهه وهداهم الى أن يولس غير أن يكون طلب ذلك لنفسه (الوجه الثالث) أن يقال فبأنه طلبوا ببيعة أكثر الناس فقولكم إن ذلك طلب الدنيا كطلب ظاهرا فإن أبوا بكر لم يعظمه دنيا وكان قد أتى حاله في حجة التي صلى الله تعالى عليه وسلم ولما رغب النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في الصدقة لجعله كلمة فقال له ما تركت لأهلك قال تركت لكم الله ورسوله والذين تابعوه ثم هذب الناس في الدنيا وهم الذين أتى الله عليهم وقد علم الخاص والعام هذهم وأبو عبيدة وأمثالهم وانفق الانصار أموالهم كالسدين حضرة وأبو طلحة وأبو أيوب وأمثالهم ولم يكن عند موت النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لهم بيت مال يعظمه ما فيه ولا كان هناك ديوان ليعظمه بقرض لهم فيه والانصار كانوا في أملاكهم وكذلك المهاجرون من كانه شيء من مضم أو غير فقد كان له وكانت سيرة أبي بكر في قسم الاموال التسوية وكذلك سيرة على رضي الله عنه فلو تابعوا عليا أعطاهم أو يكرمهم كون قبله أشرف القائل وكون بن عبيد منافى وهو أشرف قرش الذين هم أقرب العرب من بني أمية وغيرهم انذاك كما يصفان من حرب وغيره وفي هاتين كالعباس وغيره فكلوا معه فقد أرادوا وسفان وغيره أن تكون الامارة في بني عبد مناف على عادة الجاهلية فربحهم الى ذلك على ولايعزها لعلهم أو دينهم فأبى ربيعة وأبى مال كان جمهور المسلمين ببيعة أبي بكر لا سيما وهو يسرى بين السابقين الأولين وبين أخا المسلمين في العطاء ويقول انما أسلوا الله وأجورهم على الله واتخذوا المتابع بلاغ وقال لعمر لا أشار عليه بالفضل في العطاء أنا شترى منهم إيمانهم فلا يقرون الأولون من المهاجرين والانصار الذين اتبعوه ولا كهم وأبو عبيدة وأسيد بن حضرة وغيرهم يسرى بينهم وبين الطلقاء الذين أسلوا عظم الفتح وبين من أسلم بعد موت النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فهل حصل لهؤلاء من الدنيا ولا يتسنى (الوجه الرابع) أن يقال أهل السنة مع الرافضة كالسليمان مع الصاري فان المسلمين يؤمنون بأن المسيح عبد الله ورسوله ولا يقولون فيه غلو النصارى ولا يحقون بشفاعة اليهود والنصارى تدعى فيه الالهية وتريدان تفضله على محمد وأبراهيم وموسى بل تفضل الحوار بين على هؤلاء الرسل كما تريدوا وافضل أن تفضل من قاتل مع على كعبد بن أبي بكر والاشعراني على أبي بكر وعمر وعثمان وجمهور المهاجرين والانصار فالسليم اذا طغر النصر الى لا يمكنه أن يقول في عيسى الا الحق لكن اذا أردت أن تعرف جهل النصراني وأنه لا حجة فقدر المناظر فينبهه وبين اليهود فان النصراني لا يمكنه أن يجيب عن شبه اليهودي الا بما يجيبه المسلم فان لم يدخل في دين الاسلام والا كان منقطع طابع اليهودي فانه اذا أمر بالاعيان بمحمد صلى الله تعالى عليه وسلم فان قدح في نبوته بنى من الاشياء لم يمكنه أن يقول شيئا الا قال اليهودي في المسيح ما هو أعظم من ذلك فان البينات لحمد أعظم من البينات للسبح وبعد أمره عن الشبهة أعظم من بعد المسيح عن الشبهة فان جاز القدح فمدا له أعظم وشبهه أبعد (١) عن الحق فالقدح فيما دونه أولى وان كان القدح في المسيح باطلا فالقدح في محمد أولى بالطلان فله اذا بطلت الشبهة القوية فالشبهة (١) قوله عن الحق لعل الصواب حذف هذا الجار والمجرور فامل وحرركه بمعصه

وأخذون ذلك عنه كما أخذ أبو الوليد البجلي ثم رحل البجلي إلى العراق ف أخذ طريقه إلى القلاني عن أبي جعفر السمائي الخنفي فكان في
الموصل مسلحة الباقلان وعن قديسنا (١٦٣) الكلام في هذه المسائل وبيننا ما حصل فيهما من النزاع والاضطراب في غير

أولى البطلان وإذا ثبتت الجهة التي غيرها أقوى منها فالقوية أولى بالثبات ولهذا كان متأثرة
كثيرين من المسلمين التصاري من هذا الباب كالحكاية المعروفة عن القاضي أبي بكر بن الطيب لما
أرسله المسلمون إلى ملك التصاري في القسطنطينية فأنهم علموه وعرفوا التصاري قدره فأنفقوا أن
لا يتبع ذلك إذا دخل فدخلوا من باب صغير ليصل متصفا فظن لكرهم فدخل مستدرا
متنابهم فجزع ففعل تقصص ما قصده ولما جلس وكلموا وأراد بعضهم الفتح في المسلمين فقال له
ما قيل في عائشة أم المؤمنين بريد أظهر قول الألف الذي يقوله من يقوله من الرافضة أيضا
فقال القاضي فثبت قدح فيه ما ورثنا من أبا الفكاو كذا بمرم وعائشة فامرهم بفتح الباب
فجدهم من غير زوج وأما عائشة فلم يبق مع أمه كان لها زوج فأبته التصاري وكان مضمون
كلامه أن ظهور برام عائشة أعظم من ظهور برام مريم وإن الشبهة التي مريم أقرب منها إلى
عائشة فلذا كان مع هذا قد ثبت كذب القادحين في مريم ثبتون كذب القادحين في عائشة أولى
ومثل هذا المتأثر بأن يقع التفضيل بين طائفتين ويحسم أحدهما كبر وأعظم ومساوئها
أقل وأمفر إذا ذكر ما فيها من ذلك عود عرض بأن مساوئ تلك أعظم فقول تعالى يستولونك من
الشهر الحرام قتال فيه قل قتال فيه كبير ثم قال وصعدن سبل الله وكفر بهوا المسجد الحرام
واخراج أهله منه أكبر عند الله والفتنة أكبر من القتل فإن للكفار غير مريم من سرايا
المسلمين بأنهم قتلوا ابن الحضرمي في الشهر الحرام فقال تعالى هذا أكبر وما عليه المشركون من
الكفر بالله والصعدن سبله وعن المسجد الحرام واخراج أهله منه أكبر عند الله فإن هذا
صدعنا لا يحصل الصبا والسعادة إلا به وفيمن انتهك المسجد الحرام ما هو أعظم من انتهك
الشهر الحرام لكن في هذا النوع قد اختلف كل من الطائفتين على ما بينه وأما النوع الأول
فكون كل من الطائفتين لا يستحق التهميل فلا شبهة في الموضوع وأدلة في الموضوع واحدة أحد
الصنفين أقوى وأظهر وشبهته أضعف وأخفى فيكون أولى بثبوت الحق من تكون أدلته أضعف
وشبهته أقوى وهذا حال التصاري واليهود مع المسلمين وهو حال أهل البدع مع أهل السنة لا سيما
الرافضة وهكذا أمر أهل السنة مع الرافضة في أبي بكر وعلى فإن الرافضة لا يمكنه أن يثبت إيمان
على وعد الله وأمن أهل الجنة فضلا عن إيمانه أن لم يثبت ذلك لابي بكر وعمر وعثمان والآخر
أراد أن يثبت ذلك على وحده لم تساعد الآية كآلان التصاري إذا أراد أن يثبت نبوة المسيح دون محمد
لم تساعد الآية فإذا قالته الخوارج الذين يكفرون علما والتواصب الذين يكفونه أنه كان
ظالما طالبا لعداواته طلب الخلافة لنفسه وقائل عليها بالسيف وقتل على ذلك ألوف من المسلمين
حتى هجر عن أفرادهم بالامر وتفرق عليه أصحابه ونظروا عليه فقتلوه فهذا الكلام إن كان
فاسدا ففساد كلام الرافضة في أبي بكر وعمر أعظم وإن كان مائة في أبي بكر وعمر متوجها
مقبولا فهذا أولى بالوجه والقبول لأنه من العلوم لقاصو العامة أن من ولا ما الناس باختيارهم
ورضاهم غير أن يضرب أحدا بالسيف ولا عسلا على أحد ممن ولا ما ولا اختياره عليه
ظهور أحد من آثار جوعته ولا خلف لورثته ما لا من مال المسلمين وكان قد انتفض في
سبل الله قلم باخذبه وأوصى أن يرد إلى بيت مالهم ما كان عند لهم وهو جرد قطيفة وبكر وأمة
سوداء ونحو ذلك حتى قال عبد الرحمن بن عوف لعمر أن سلب هذا آل أبي بكر قال كلا والله

هذا الموضوع والمقصود هنا أن الامة
الكبار كانوا يتعصمون من إطلاق
الالفاظ المتبعة الجملة المشتبهة
لما فيها من لبس الحق بالباطل مع
ما وقع من الانتباه والاختلاف
والفتنة بخلاف الالفاظ المتأثرة
والالفاظ التي ثبت معانيها فان
ما كان مأثورا وحصل به الاتفاق وما
كان معروفا وحصلت به المعرفة كما
يرى عن مالك رحمه الله أنه قال
إذا قل العلم ظهر الجفاء وإذا قلت
الآن كثرت الأهواء فلا ما يمكن
اللفظ منقولا ولا معناه معقولا
ظهر الجفاء والأهواء ولهذا
تجبد قوما كثيرين يحبون قوما
ويبغضون قوما لأجل أهواء لا
يمزقون معناه ولا دليلها بل يولون
على الخلافها ويعادون من غير أن
تكون منقولة فضلا عن صيغ
التي صلى الله عليه وسلم وسلف
الامة ومن غير أن يكونوا هم معقولون
معناها ولا يعرفون لازمها
ومقتضاها وسبب هذا الخلاف أقوال
ليست منصومة وجعلها مذاهب
يدي البها وبوالى ويصا عليها
وقد ثبت في الصحيح أن النبي صلى
الله عليه وسلم قال يقول في خطبته
إن أصدق الكلام كلام الله وخير
الهدي هدى محمد صلى الله عليه وسلم
وشرا الأمور محمد تأتباع كل بدعة
ملالة فدين المسلمين به على أتباع
كتاب الله وسنة رسوله وما انفقت
عليه الامة فهذه الثلاثة هي أصول
معصومة وما تنازعت فيه الامة

ردوه إلى الله والرسول وليس لاحد أن ينسب إلامه شخصا يدعى إلى طريقته وبأى عليها ويعدى غير
النبي صلى الله عليه وسلم ولا ينسب لهم كلاما يؤول إلى عليه ويعدى غير كلام الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم وما اجتمعت عليه الامة بل

هذا من فعل أهل البع الذين ينصبون لهم خطباء وكلاما يقرءون به من الامم واليونان على ذلك الكلام أو تلك النسب ويعدون ولهذا كان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم والتابعون لهم باحسان (١٦٣) وان تنازعوا فيما تنازعوا فيه من الاحكام

فالقصة بينهم ثابتة وهم يرتدون ما تنازعوا فيه الى الله والرسول فيحسمهم يصيب الحق فيعظم الله اجره ويرفع درجته وبعضهم يحطى بعدلجته في طلب الحق فيغفر الله له خطا لمحقصه لقوله تعالى وربنا لا تؤاخذنا انفسنا ولا اخطانا سواه كان خطوهم في حكم على أو حكم خبري قطري كتنازعهم في الميت هل يصب بكاءه عليه وهل يبيع الميت فرج نعلهم وهل رأى محمد به وأبلغ من ذلك ان شرها أن يصرق رافضى قرا بل يهت وبصرون وقال انه لا يهت فبلغ ذلك ابراهيم النخعي فقال انما شرع شاعر يهت عليه كان عبد الله أعلمه أو قال أقصمه وكان يصر بل يهت فأنكر على شرع أنكار مع ان شرهما من أعظم الناس قدرا عند المسلمين ونظائر هذا متعددة والاقوال اذا حكيت عن قائلها أو نسبت الطوائف الى متبوعها فاعلمنا ذلك على سبيل التعريف والبيان وأما المذبح والتم والمسالاة والمصاداة فعلى الاسماء المذكورة في القرآن العزيز كاسم المسلم والكافر والمؤمن والمنافق والبر والفاجر والصادق والكاذب والمصلح والمفسد وأمثال ذلك وتكون القول صوابا أو خطأ بعرف بالادلة الدالة على ذلك المعاملة بالفضل والسمع والادلة الدالة على العمل بالتناقض كالتقدم والتناقض هو ان يكون

لا يثبت فيها أبو بكر وأصحابه أو قال روح الله بأب بكر لقد اتبع الامم اصحابه ثمع هذا لم يقتل مسلما على ولا يتولى قاتل مسلما على بل قاتل لهم المرتدين عن دينهم والكفار حتى شرع بهم في فتح الامصار واستخلف القوي الامين العنقري الذي فتح الامصار ونصب الجوان وعمر بالعدل والاحسان فان جازل رافضى أن يقول ان هذا كان طالبا للال وارباة ما يمكن الناسي أن يقول كان على طالبا للال والرياسة قاتل على الولاية حتى قتل المسلمون بعضهم بعضا ولم يقتل كافرا ولم يحصل للسلي في مقلولايته الاثروقتة في دينهم ودنياهم فان جاز ان يقال على كان مريدا للوجه اللهوا التقصير من غير من الصلابة أو يقال كان يجتهد امميا وغير مختصا مع هذا حال فان يقال كان أبو بكر وعمر مرتدين وجه الله مسيدين والرافضة مقصدرون في معرفة حكمهم محضون في ذمهم بطريق الاولى والاخرى فان أب بكر وعمر كان بعد هلمن شبهة طلب الرباة والمال أنشد من بعد على عن ذلك وشبهة الخوارج الذين ذموا على عثمان وكفروا بها أقرب من شبهة الرافضة الذين ذموا أب بكر وعمر وكفروا بها فكيف بحال الصلابة والتابعين الذين تخلفوا عن بيعته أو قاتلوه فينبههم أقوى من شبهة من قدح في أبي بكر وعمر وعثمان فان أولئك قالوا ما كنا نكن أن نبيع الامن بعدل علينا ونعتنا نحن ظلالنا وأخذنا نحن طلائنا فاذ لم يفعل هذا كان عاجزا أو ظلالا وليس علينا أن نبيع عاجزا أو ظلالا وهذا الكلام اذا كان باطلا فطلان قول من يقول ان أب بكر وعمر كانا المسلمين طالبيين للرياسة والمال باطل وأبطل وهذا الامر لا يستريب فيمنه بصرو معرفة وأن شبهة مثل أبي موسى الاشعري الذي وافق عمر على عزل على ومعاوية وأن يجعل الامر شورى في المسلمين شبهة عبد الله بن سبا وامثاله الذين يدعون أنه امام معصوم أو أنه الله أو نبي بل أن شبهة الذين راوا أن يولوا معاوية من شبهة الذين يدعون أنه الله أو نبي فان هؤلاء كفار باضاقي المسلمين بخلاف أولئك وعما بين هذا أن الرافضة يهتزعن اثبات ايمان على وعد التمتع كونهم على مذهب الرافضة ولا يحكمهم ذلك الاداسار وما من أهل السنة فاذا قالت لهم الخوارج وغيرهم عن تكفروا وتقصه لانسلم انه كان مؤمنا بل كان كافرا أو ظلالا كما يقولون هم في أبي بكر وعمر لم يكن لهم دليل على ايمانهم وعده الاوذلك القليل على أبي بكر وعمر وعثمان أدل فان احتجوا بما تواتر من اسلامه وهجرته وجهاد فقصدوا أن ذلك عن هؤلاء بل تواتر اسلام معاوية ويزيد وخلفاء بني أمية وفي العباس وصلاتهم وسلامهم وجهادهم للكفار فان ادعوا في واحد من هؤلاء النفاق امكن الخارجى أن يدعي النفاق واذا ذكروا شبهة كرمها أو أعظم منها واذا قالوا ما تقوله أهل الفر من أن أب بكر وعمر كانا منافقين في الباطن عذون لابي صلى الله تعالى عليه وسلم أفدا ديت به بحسب الامكان امكن الخارجى أن يقول ذلك في حياته وحياته الخلفاء الثلاثة حتى سقى في قتل الخليفة الثالث وقد الفتنة حتى غلا في قتل اصحاب محمد وآت فضله وعداؤه وان كان باطلا للناققين الذين ادعوا فيه الالهية والنبوته وكان يظهر خلاف ما يظن لان دينه التقيية فلما أحرقتهم النار أظهر انكذلك والاولا فكان في الباطن معهم ولهذا كانت الباطنية من أتباعه وعندهم سرورهم بقول عنه الباطن الذي يتخلفوه ويقول الخارجى مثل هذا الكلام الذي روج على كثير من الناس أعظم مما روج كلام الرافضة في الخلفاء الثلاثة لان شبهة الرافضة أظهر فساد من شبهة الخوارج

أحد الباطنيين تناقض مدلول الاثر اما بان تنفي أحد هلمن ما يشته الآخر وهذا هو التناقض الخاص الذي ذكره أهل الكلام والمنطق وهو اختلاف قضيتين بالسلب واليجاب على وجه يلزم من صدق احدهما كذب الاخرى وأما التناقض المطلق فهو ان يكون

موجب أحد الطرفين على موجب الآخر ما ينشئ له وأما بلازمه مثل أن ينشئ أحدنا لازم الآخر ويثبت له على الشبهة لازم
الشيء يقتضي انتفاء ميثاقه من لازم (١٦٤) يقتضي ثبوته ومن هذا الباب الحكم على الشيتين المتماثلين من كل

وجسه مؤثر في الحكم بحكمين مختلفين فان هذا تناقض إضفاء حكم الشيء حكمه فإذا حكم على مثله ينقض حكمه كان بالحكم عليه ينقض حكمه وهذا التناقض الظاهر هو الاختلاف الذي يفاده الله تعالى عن كلبه بقوله عز وجل أفلا يتدبرون القرآن ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا وهو الاختلاف الذي وصف الله به قول الكفار في قوله تعالى انكم لفي قول مختلف يؤمنون عندهم أفلا وتدبروا القرآن في قوله منه آيات محكمات هن أم الكتاب وأخر متناجات فان ذلك التشابه العام رابيه التناسب والتصادق والانتلاف وضده الاختلاف الذي هو التناقض والتعارض فالادلة الدالة على العلم لا يجوز أن تكون متناقضة متعارضة وهذا إما بالانزع فيه أحد من العقلاء ومن صار من أهل الكلام إلى القول بتناقض الآلة والحيرة فأعاد الفساد استدلاله أما لتصديره وأما لفساد دليله ومن أعظم أسباب ذلك الانطافئ المصلحة التي تنشعب معانيها وهؤلاء الذين يعارضون الكتاب والسنة بأقوالهم بنوا أمرهم على أصل فاسد وهو أنهم جعلوا قول الله ورسوله من الجمل الذي لا يستخدم علم ولا هدى فجعلوا التشابه من كلامهم هو الحكم والحكم من كلام الله ورسوله هو التشابه كجعل

وهم أصح منهم عقلا وقصدا والرافضة أكذب وأفسدنا وإن أرادوا إثبات إيمانهم وعدايته بنص القرآن عليه قبل القرآن علم تناوله ليس بأعظم من تناوله لغيره وبما من آية يدعون اختصاصها به إلا يمكن أن يدعى اختصاصها وأختصاص مثلها أو أعظم منها بما يكره ويرغب الدعوى بالاجبة محكمة والدعوى في فضل الشيعين يمكن منها في فضل غيرها وإن قالوا ثبت ذلك بالنقل والرواية فالنقل والرواية في وثلاثا كثيرا وشهر فلان ادعوا أو اتوا ثراوتها ذلك أصح وإن اعتدوا على نقل العصاة فنقلهم فضائل أي يكره ويرأى ثم هم يقولون ان العصاة ارتدوا الأفرار قبيلا فكيف تقبل رواية هؤلاء في فضيلة أحد ولم يكن في الصحابة رافضة كثيرون يتوارثونهم فطريق النقل مقطوع عليهم أن ليس كواطريق بن أهل السنة كما هو مقطوع على النصارى في إثبات نبوة المسيح أن ليس كواطريق بن السليين وهذا كمن أراد أن يثبت فقه ابن عباس دون علي وأفق ابن عمرو بن أبيه وأفق علقمة والاسود دون ابن مسعود ونحو ذلك من الأمور التي يثبت فيها للشيء حكم دون ما هو أول بذلك الحكم من فان هذا تناقض جتمع عند من سلك طريق العلم والعدل ولهذا كانت الرافضة ممن أحمل الناس وأصلهم كان النصارى من أحمل الناس والرافضة ممن أحبب الناس كمال اليهود ممن أحبب الناس فقيم نوع من مثلال النصارى ونوع من خبث اليهود (الوجه الخامس) أن يقال غلب هذا بقصة عمر بن سعد طالع بالرياسة والمال مقدم على الحرم لأجل ذلك (١) فيلزم أن يكون السابقون الأولون من هذا جلال وهذا أوسع من أي وقاص كان من أزهدهم الناس في الأمانة والولاية ولما وقعت الفتنة اعتزل الناس في قصره بالعقيق وجاهد عمر ابنه عذرا فاعلم على ذلك وقاله الناس في المدينة يتنازعون الملك وأنت ههنا فقال اذهب فاني سمعت النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يقول أن الله يحب العبد التقي التقي الثاني هذا ولم يكن قد بقي أحد من أهل الشورى غيره وغيره على رضى الله عنهم وهو الذي فتح العراق وأذل جنود كسرى وهو آخر الصرمة وثاقلها لم يحسن أن يشبهه بغيره أو يشبهه بأبي بكر وعمر وعثمان هذا وهم لا يجعلون محمد بن أبي بكر عزلة أبيه بل يفضلون محمد أو يعظمونه ويثولونه لكونه آذى عثمان وكان من خواص أصحاب علي لاه كان يريه ويسبون أبا بكر ويكفونه فلوان التواصيف أو لا يعمر بن سعد مثل ذلك قد دعوا على قتل الحسين لكونه كان من شعبة عثمان ومن التصرير به وسوا أبا محمد لكونه تخلف عن القتال مع معاوية والانتصار لعثمان هل كانت النواصيف فعلت ذلك الأمن جنس الرافضة بل الرافضة شريهم فان أبا بكر أفضل من سعد وعثمان كان أبعد عن استحقاق القتل من الحسين وكلاهما مظلوم شهيد رضى الله تعالى عنهما ولهذا كان الفساد الذي حصل في الأمة بقتل عثمان أعظم من الفساد الذي حصل في الأمة بقتل الحسين وعثمان من السابقين الأولين وهو خليفة مظلوم طلب منه أن يعزل بغير حق فلم يعزل ولم يقتل عن نفسه حتى قتل والحسين رضى الله عنه لم يكن متوليا وإنما كان طالبا للولاية متى رأى أهل بيته يمدونه وطلب منه ليسأمر بعمل الذي يريه أسوأ الفهم إلى ذلك وقام حتى قتل مظلوما شهيدا فقام عثمان كان أعظم ومبرور حله كان أكمل وكلاهما مظلوم شهيد

(٢) قوله فيلزم الخ هكذا في الأصل والمناسب يلزمه الخ لما لا يخفى كسبه مصححه

الجهمية من المتفلسفة والمعتزلة ونحوهما أحد ثبوتهم الأقوال التي نفوا بها صفات الله ونفوا بهلورثته ولو
الاتخذوا على خلفهم كون القرآن كلامه ونحو ذلك جعلوا تلك الأقوال بحكمة وجعلوا قول الله ورسوله مؤولا عليها وأمرودا وأغبر

ملتقى اليه ولا ملقى له في معيته فبعد احوالهم يقول ليس بحسم ولا جوه ولا عرض ولا كرم ولا كرم ولا شغل الاعراض والحوادث
وتحذرك ولا يس ببيان العالم ولا خارج عنه فاذ ان اقل ان الله اخبار (١٦٥) * علم او قدرة قالوا لو كان له علم وقدرة لزم

ان تحله الاعراض وان يكون
جسما وان يكون له كيفية وكية
وذلك مستف عن الله ان تقدم ثم قد
تقول ان الرسول قصد بما ذكر من
أسماء الله وصفاته أمور الاتصاف بها
وقد تقول انه قصد خطاب الجمهور
بافهم الامر على غير حقيقة
لان مصلحتهم في ذلك وقد يفسر
صفة صفة كما يفسر الحب والرضا
والغضب بالارادة والسمع والبصر
بالعلم والكلام والارادة والقسوة
بالعلم ويكون القول في التائبة
كاقول في الاولى بلزمنها من القوازم
في التوبة والاثبات ما يلزم التي نفاها
فيكون مع جملته في كلامه أو اياها
من السفسطة في العقليات
والقرينة في السمعات قد فرق بين
المتأين بان جعل حكما أحدهما
عقلا الحكم الآخر ويكون قد
عطل النصوص عن مقتضاها ونفي
بعض ما يستحقه الله من صفات
الكمال ويكون النافي لما أتته هو
قد تسلط عليه وأورد عليه فيما أتته
هو تظهير ما أورد هو على من أثبت
ما خالفه وان كان النافي لما أتته
أكثر تناقضه ثم هو لا يصحون
ما يتدعون من الاقوال الجملية دينا
والنون عليه و يعدلون بل يكفرون
من خالفهم فيما ابتدعوه ويقول
مسائل أصول الدين المخطئ فيها
يكفر وتكون تلك المسائل مما
ابتدعوه ومعلوم ان الخوارج هم
متبذعون ما روقن كآبث بالنصوص
المتفضعة عن التي صلى الله عليه

ولوشل يمثل طلب على والحسين الامر بطلب الامعية كلها كهم أمثاله وقال ان عليا
والحسين كالمطالين طالين لم يسهل بغير حق غيرة لما كرم وأمثاله من مطالين بنو عبيد ما كان
يكون كاذبا لم يفرق في ذلك لصحة ايمان علي والحسين ودينهما وفضلهما ولفاق هؤلاء ولما جدهم
وكذلك من شبه عليا والحسين ببعض من قام من الطالين وغيرهم بالحجاز والشرق أو القرب
طلب الولاء بغير حق وظلم الناس في أموالهم وأنفسهم أما كان يكون ظلما كلنا فآلته
لا يكره وعمر بن سعد وأولي الكذب والظلم ثم غابة عمر بن سعد وأمثاله أن يعترف بأنه طلب
الدين المحبة تعترف أنهم محبة وهذا ثبت كثيرا وقوم من المسلمين وأما الشيعة فكثير
منهم يعترفون بأنهم انما قصدوا المال امتدادين الاسلام ومعاداة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم
كما يعرف ذلك من خطاب الناطية وأمثالهم من الداخلين في الشيعة فاتهم يعترفون بأنهم في
الحقيقة لا يعتقدون دين الاسلام وانما يتظاهرون بالتشيع لفتح عقل الشيعة وجعلهم يتوسلوا
بهم الى اغراضهم وأول هؤلاء بل خیارهم هو المختار بن أبي عبيد الكذاب فإنه كان من الشيعة
وقتل عبيدا منهم بل هو أظهر الاتصاف بالحسين حتى قتل فآله وتقرّب بذلك الى محمد بن الحنفية
وأهل البيت ثم ادعى التوبة وان جبريل يأتيه وقد نفي في جميع مسلم عن النبي صلى الله تعالى
عليه وسلم أنه قال سيكون في ثقف ذئاب وميرفكان الكذاب هو المختار بن أبي عبيد وكان المير
هو الحاج بن يوسف الثقي ومن المعلوم أن عمر بن سعد أمر السرية التي قتلت الحسين مع ظله
وتقدمه الذئبة على الذين لم يصل في المعصية الى فضل المختار بن أبي عبيد الذي أظهر الاتصاف
الحسين وقتل فآله بل كان هذا كذب واغتيال بنام عمر بن سعد فهذا الشيء شر من ذلك
الناسي بل والحاج بن يوسف غير من المختار بن أبي عبيد فان الحاج كان مبعريا كجملته الذي صلى
الله تعالى عليه وسلم بسفك الدماء بغير حق والمختار كان كذا يدعي الوحي واثنان جبريل اليه
وهذا الذئب أعظم من قتل النفوس فان هذا كفروا ان كان لم يشبهه كان عمر بن سعد والفتنة أعظم
من القتل وهذا باب مطرد لا يتجدد احد ممن تذهبه الشيعة حتى وأصل الاوفهم من هو سره
ولا يتجدد احد ممن تذهبه الشيعة الاوفين غدحه الخوارج من هو سره فان الروافض شر من
النواصب والذين تكفروهم وتفسقهم الروافض هم افضل من الذين تكفروهم وتفسقهم
النواصب وأما أهل السنة فيقولون جميع المؤمنين ويتكلمون بعلم وعدل ليسوا من أهل
الجهل ولا من أهل الاهواء ويتبرقون من طرقة الروافض والنواصب جميعا ويتولون السابقين
الاولين كلهم ويعرفون قدر الصلوة وفضلهم ومناقبهم ويرعون حقوق أهل البيت التي شرعها
الله لهم ولا يرضون بما فعله المختار ولحموم الكذابين ولا ما فعل الحاج ومحموم الظالمين
ويطعن مع هذا راتب السابقين الاولين فيقولون لا يكره وعمر بن التقدم والفضائل
ما لم يشاركها فيها أحسن الصلوة لا عثمان ولا علي ولا غيرها وهذا كان متفاد على الصدر
الاول الا ان يكون خلاف شاذ لا يصح حتى ان الشيعة الاولى اصحاب علي لم يكونوا يراون في
تقديم أي بكر وعمر عليه كقوله قد ثبت عنه من وجوه متواترة انه كان يقول خير هذه الامة بعد
نبيها أبو بكر وعمر ولكن كان طائفة من شيعة علي تقدمه على عثمان وهذه المسئلة أخفى من
تلك ولهذا كان أئمة أهل السنة متفقين على تقديم أي بكر وعمر كالمذهب أبي حنيفة

وسلم واجماع الصلبة ذمهم والظعن عليهم وهم انما تأولوا آيات من القرآن على ما اعتقدوا وجعلوا من خالف ذلك كافرا لاعتقادهم انه
خالف القرآن فمن ابتدع أقوالا ليس لها أصل في القرآن وجعل من خالفها كافرا كان قوله شر من قول الخوارج ولهذا اتفق السلف

والأخيه على أن قول الجهمية من قول الخوارج وأصل قول الجهمية هو أن الصفات مجاز وعرضية دعوى الطائفة التي تلوها بها
النصوص إذ كان العقل الصريح الذي (١٦٦) يستحق أن تسمى قضايا معتكفا موافقا للنصوص لا يخالفها ولما كان

بجومية الاوصاف الاأنهم

فدلقبوا جوده الاسماء
فهؤلاء ارتكبوا أربع عظام أحدها

وذهبهم لنصوص الانبياء عليهم
الصلاة والسلام والثاني ذهبهم

ما يوافقك من معقول العقلاء
الثالث جعل ما خالف ذلك من

أقوالهم المجهلة أو الباطلة هي أصول الدين الرابع تكفيرهم أو تضييقهم

أول محطتهم لمن خالف هذه الأقوال
المبتدعة المخالفة لصحيح المنقول

وَصَرِيحُ الْمُعْقُولِ • وَأَمَّا أَهْلُ الْعِلْمِ
وَالْإِيمَانِ فَهُمْ عَلَى نَقِيضِ هَذِهِ الْحَالِ

الذي يعتمد عليه واليه يرد ما تنازع
الناس فيه فهاهنا فقه كل من خالفها

خالفه كان باطلا ومن كان قصده
متابعهم: المؤمن وأخطأ بعد

اجتهاده الذي استفرغ به وسعه غفر
اقله خطا مسوا كان خطوه في

المسائل العلمية التجريبية أو المسائل
العملية فانه ليس كل ما كان معلوما

متيقنا لبعض الناس يجب أن
يكون معلوما متيقنا لغيره وليس

كل ما قاله رسول الله صلى الله عليه
و- لم يعلمه كل الناس ويفهمونه بل

کثیر منہم لم یسمع کثیرا منہ و کثیر
منہم قد یشتبه علیہما ارادہ وان

كان كلامه في نفسه محكما مقرونا بما
بين مراده لكن أهل العلم يعلمون

والشافعي ومالك وأحمد بن حنبل والتوري والأوزاعي والليث بن سعد وسائر أئمة المسلمين من أهل
 الفقه والحديث والزهد والتفسير من المتقدمين والمتأخرين وأما عثمان وعلى فكان طائفة
 من أهل المدينة يتوقفون فيها وهي إحدى الروايتين عن مالك وكان طائفتان الكوفيون
 يقدمون عليهما إحدى الروايتين عن سفيان الثوري ثم قيل أنه رجع عن ذلك لما اجتمع
 أبواب السنيان وقال من قدم عليا على عثمان فقد أرى بالهاجرين والأصاغر وسائر أئمة السنة
 على تقديم عثمان وهو مذهب جمهور أهل الحديث وعليه يدل النص والاجماع والاعتبار
 وأما ما يحكى عن بعض التلمذ من تقدم جفرا وتقديم طلبة أو نحو ذلك فذلك في أمور
 مخصوصة لا لتقدمه عاما وكذلك ما نقل عن بعضهم في على

أما قوله وبعضهم اشتبه الأمر عليهم أو اطلب الدنيا بما يعاقله ويأبىه وقصر في نظره فنفى عليه الحق فاستحق المواقعة فمن الله تعالى إعطاء الحق لغير مستحقه قال وبعضهم قلنا قصور

فلنتصور أي الجمل الخفير فتابعهم وهو أن الكثرة تستلزم الصواب وعقل عن قوله تعالى وقيل
ما هم وقيل من عبادة الشكور فيقال لهذا المقترى الذي يجعل الصحابة الذين يابغوا أبابكر

لأننا صنف أكثرهم طلبوا الدنيا وصنف قصر وافي النظر وصنف عجز واعنه لان الشرا ما أن يكون لفساد القصد ولما أن يكون للجهل والجهل ما أن يكون لتضييق في النظر وإما أن

ليكون الجزع وذ كراهة كل في الصمابة وغيرهم من قصر في التلحين باع أبابكر ولو تكرر عرف الحق وهذا إذا أخذ على ضرورة تلك النظر الواجب وفهم من يخرج عن النظر فقلد الجمل الصغير يشير

فإنك إلى سبب مباينة أي بكر فيقاله هذا من الكذب الذي لا يجوز عنه أحدوا الرافضة فوم بهت
فأقول طلب من هذا المقترى دليل على ذلك ليكن له على ذلك دليل والله تعالى قد سمع القول بغير علم

فكيف اذا كان العرف خدما طلة فاولم تكن نحن عاين بأحوال الصحابة لم يجر أن تشهد عليهم
على انهم من فساد القصد والجهل بالمستحق قال تعالى ولا تنف ما ليس لك به علم ان السمع والبصر

والفوائد كل أولئك كان عنه مسئولا وقال تعالى وإياهم هو لأولي حجتم فيما لكم به علم فلم تحاجون فيما ليس لكم به علم فكيف اذا كنا تعلم انهم كانوا كل هذه الامم معجلا وعلاويدينا كما قال فيهم عبدا لله

ابن سعو دمن كان منكم مستأفيا لست بمن قدمات فان احدى لا تؤمن عليه الفتنة اولئك اهل
 محمد كانوا والله افضل هذه الامة واربها قلوبا واعينها اعلا واولها تكلفا فوم اختارهم لعصبة نبيه

وأما دينه فاعرفوا لهم فضلهم واتبعوهم في آثارهم وعسكو أبا استطعت من أخلاقهم ودينهم فانهم كانوا على الهدى المستقيم رواه غير واحد منهم ابن بطانة عن قتادة وروى هو وغيره بالاسناد

المعروفة الخ ز بن حيش قال قال عبد الله بن مسعود ان الله تبارك وتعالى تطرق في قلوب العباد
فوجد قلب محمد خير قلوب العباد فاصطفاه لنفسه وابته به رسالته ثم تطرق في قلوب العباد بعد قلب

محمد صلى الله تعالى عليه وسلم فوجد قلوب اصحابه خيرة قلوب العباد فجعلهم وزادنيهم يقاتلون على دينه فآرا المسلمون حسناته وعنده الله حسن وما آرا المسلمون مثله وعنده الله سي وفي

روایه قتال ابو بکر بن عیث الراوی لهذا الامر عن عاصم بن ابی الصعود عن زید بن حنیس عن عبد الله بن مسعود رضی الله عنه وقد رأى اصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم جميعا

والتقل الذي يكتب به يعرفون ما يلزمهم معاني كلامهم على الله
بلاغ السن وهو أطوع الناس له فلا بد أن يكون قديم البلاغ السن ومع البلاغ السن لا يكون

يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ

بأنه مكشوف لنا ، ولأننا أتى ذكر الله فيها لم يشاهدنا لا يعلم تأويلها إلا الله الخائف من غيوبها وتأويلها لا يعلم تأويلها إلا الله الخائف من غيوبها وتأويلها لا يعلم تأويلها إلا الله الخائف من غيوبها
كأنه لا يسئل ما لرضى الله تعالى عنه من قوة تعالى الرحمن على (١٦٧) العرش استوى كيف استوى قال الاستواء

معلوم وكيف مجهول والاعيان به واجب والسؤال عنه يدعة وكذلك بعقله فين مآل أن معنى الاستواء معلوم وإن كيفيته مجهولة فكيف المجهول هو من التأويل التي لا يعلم إلا الله وأما ما يطعن من الاستواء وغيره فهو من التفسير الذي بينه الله ورسوله والله تعالى خدأ من أن تدبر القرآن وأخبر أنه أتته لتفعله ولا يكون التدبر والعقل الا الكلام بين التكلم مراد به ما نمان تكلم بلفظ يحتمل معنى كثيرة ولم يبين مراده منها فلهذا لا يمكن أن يتدبر كلامه ولا يسئل ولهذا اتحد عامة الذين يزعمون أن كلام الله يحتمل وجوها كثيرة وأنه لم يبين مراده من ذلك قد اشتمل كلامهم من الباطل على ما لا يعلم إلا الله بل في كلامهم من الكذب في الجملة فليس مافهم من الكذب في العقليات وإن كانوا يتعمدوا الكذب كالحديث الذي يلفظ في حديثه خطأ بل انتهى أمرهم القسرة في الجملة والفسطة في العقليات وهذا النوع من جميع الكذب والبهتان فلا قال القائل استوى يحتمل خمسة عشر وجهاً وأكثر أو أقل كان غلطاً فإن قول القائل استوى على كذابه معنى وقوله استوى إلى كذابه معنى وقوله استوى وكذابه معنى وقوله استوى بلا حرف يتصل به معنى فغايته تنوع بتنوع ما يتصل بمن

أن يستخلفوا بأبكر قول عبد الله بن مسعود كانوا أرب هذا الأمة فلو لم أعفها علماً وأقلها تكلفاً كلام يلعب بين قيس من قصدهم زياتهم بر القلوب وبينه كمال المعرفة وبقها بمضى السلم وبينه تسر ذلك عليهم واستمعهم القول بلا علم بقلة التكلف وهذا خلاف ما قاله هذا المفسر الذي وصفنا كثرهم بطلب الدنيا وضيق الجاهل لما عجزوا عما تفرطوا والذي قاله عبد الله حق فاتهم خبر هذه الأمة كانوا أرب ذلك الأحدثين عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم حيث قال خبر الفرون القرن الذي بعث فيهم ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم وهم أفضل الأمة الوسط الشهيد على الناس الذين هداهم الله لا يختلفون فيه من الحق بانه والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم فليسوا من المقصوب عليهم الذين يتبعون أهواهم ولا من الضالين الجاهلين كآتهم هؤلاء المفسرون في خلال وفاته بل لهم كمال السلم وكال القصد لا يمكن كذلك أن لا تكون هذه الامتياز الام وان لا يكونوا أخيراً الامتياز ولا خلاف الكتاب والسنة وأيضا لا اعتبار العقلي يدل على ذلك فإن من تأمل أمة محمد صلى الله تعالى عليه وسلم وتأمل أحوال اليهود والنصارى والصابئين والمجوس والمشركتين تميزه من فضيلة هذه الامتياز سائر الامم في العلم النافع والعمل الصالح ما يضيء هذا الموضوع عن بسطه والصعابة لكل الامتياز في ذلك بدلالة الكتاب والسنة والاجماع والاعتبار ولهذا اتحد أحد من أعيان الامتياز الاوهو معترف بفضل الصابئة عليه وعلى أمته وتجنس من نزاع في ذلك كرافضة من أهل الناس ولهذا أبو جندب أمة الفقه الذين يرجع اليهم رافضة ولا في أمة الحديث ولا في أمة الزهد والصابئة ولا في أمة الجيوش المؤيدة للصورة رافضة ولا في الملة الذين نصرنا الاسلام وأقاموه وحادوا وعدوهم هورافضة ولا في الوزراء الذين لهم سيرة محمود من هورافضة وأكرمنا محمد الرافضة إما في الرافضة المتأخفين المحدثين وإما في جهال ليس لهم علم بالمغولات ولا بالمغولات فحدثوا بالبادي والجال وتغيروا على المسلمين فلم يحلوا أهل العلم والدين وإما في ذوى الأهواء من قد حصل له بذلك ما لم يوافق له أو نسب يتعصبه كفضل أهل الجاهلية وأما من هو عند المسلمين من أهل السلم والدين فليس في هؤلاء رافضة تلهو بالجمل والظلم في قولهم وتجد تلهو الرضى في شر الطوائف كالنصيرية والاسمعية والملاحدة الطرية وفهم من الكذب والحيانة واخلاف الوعد ما يدل على نفاقهم كإني النصيرية عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال آفة المنافقين ثلاث إذا حدثت كذب وإذا وعدا أخفوا وإذا أوتين خان زان مسلم وإن صام وصلى وزعم أنه مسلم وأكرمنا محمد هذه الثلاث في طوائف أهل القبلة في الرافضة وأيضا يقال لهذا المفسر هب الذين يابعدوا الصديق كانوا كاذباً كرت ما طالب الدنيا وأما جاهل فتدبر بعداً وثلاث في قرون الامتياز يعرف كل أحد من كلهم وبكلمهم من سعد بن المسيب الحسن البصري وعطاء بن أبي رباح وإبراهيم النخعي وعقبة والاسود وعبد الله السائي وطاوس ومجاهد وسعيد بن جبير وأبي الشعثه باب بن زيد وعلى بن زيد وعلى بن الحسن وعبد الله بن عبد الله بن عتبة وعروة بن الزبير والقاسم بن محمد بن أبي بكر وأبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام ومطرف بن الثميرة ومحمد بن واسع وعبد الحميد ومالك بن دينار ومكحول والحكم بن عتبة ويزيد بن أبي حبيب ومن لا يصح عندهم إلا الله ثم بعدهم أيوب

الصلوات تحرف الاستلاء والغاية وواالجسأ وأرث تلك السلات وقد بسط هذا في غير هذا الموضوع وبين أن كلام الله مبین غاية البيان موافق حق التوفية في الكشف والابضاح وقد بسط الكلام على هذا النص وغيره وبين تخوم من دليل يدل على أن هذه الآية

نص في معنى واحد لا يحتمل معنى آخر وكذلك كرهه في غيره هذا التصرف في الكلام هذا من جهة الإيجاز
الكتاب والسنة به الهدى والبيان والثاني أن (١٦٨) تبيين أن ما يتصور من الاحتمالات فهي بالجملة كذلك الدليل الذي يعرف

مراد المتكلم على أنه يرد هذا الثالث
أن تبيين أن ما يدعي أنه معارض لها
من العقل فهو باطل الرابع أن
تبيين أن العقل موافق له معارضه
لا يتنافض للمعارض

(الوجه الثامن عشر) أن يقال
ما يعارضونه بالأدلة الشرعية من
العقلات في أمر التوحيد والتسوية
والمعاد قد يتنافض في غيره هذا
الموضع وتناقضه وإن معتقده منه
من أجل الناس وأصلهم في العقل
كأنساناتهم في نفى الصفات
والأفعال إلى جهة التركيب
والتشبيه والاختصاص وانتهاهم
في جحد القدر إلى تعارض الأمر
والمشبهة وانتهاهم في مشبهة حدوث
العالم والمعاد إلى انكار الأفعال وبيئنا
أن ما يدكرونه على التناقضات
بجملته متشبهة تتناول حقا وباطلا
كقولهم أن الرب تعالى لو كان
موصوفا بالصفات من العلم والقدر
وغيرها سبنا إلى الخلق لكان
حر كيا من ذات وصفات ولكن
مشركا لغيره في الوجود وغيره
ومخارفا في الوجوب وغيره فيكون
حر كيا بحاجبه الاشتراك والامتنياز
ولكنه حقيقة غير مطلق الوجود
فيكون حر كيا من وجود ومماهة
ولكن جسماء حر كيا من الأجزاء
الفريدة أو من المادة والصورة
والمركب مستقر في جزئه والمفتقر
إلى جزئه لا يكون واجبا بنفسه وقد
يتنافض هذا الكلام بوجوده كثيرة
يضيق عنها هذا الموضع فإن مدار

الاحتجاج وعبد الله بن عون وبنو بن عيسى وجعفر بن محمد والزهرى وعمرو بن دينار
ويحيى بن سعد الأنصاري ووريع بن أبي عبد الرحمن وأبو الرزديجي بن أبي كثير وثلاثة
ومنصور بن العترة والاعمش وحاجد بن سليمان وهشام بن عمار وسعيد بن أبي عروبة
ومن بعده هؤلاء مثل ما بين أنس وحاجد بن زيد وحاجد بن سلمة واليث بن سعد والأوزاعي
وأبي حنيفة وابن أبي ليلى وشريك وابن أبي ذئب وابن الماجشون ومن بعدهم مثل يحيى
ابن عبد القطن وعبد الرحمن بن مهدي وكعس بن الجراح وعبد الرحمن بن القاسم وأشب
ابن عبد العزيز وأبي يوسف وعبد بن الحسن والشافعي وأحمد بن حنبل وأحق بن راهبه
وأبي عبيد بن أبي ثور ومن لا يصحى عندهما الله تعالى عن ليس لهم غرض في تقديم غير الفضائل
للاجل ريلطة والأمال وعن ههمن أعظم الناس ظمرا في العلم وكشف الحقائق وهم كلهم متفقون
على تفصيل أبي بكر وعمر (١) فقال ما رأيت أحدا ممن اقتدى به ينقل في تقديمه على علي
وعثمان غنى أجمع أهل المدينة على تقديمهما وأهل المدينة لم يكونوا مائلين إلى حقانية
كما كان أهل الشام بل قد ظفروا بغيره بغيره عام الحرة ويرى بالمدينة ما جرى ولم يكن
أضائل على منهم أحدا كما قتل من أهل مصر ومن أهل الشام بل كانوا يذعنون من علماء المدينة
إلى أن خرج منها وهم متفقون على تقديم أبي بكر وعمر وروى السبق بإسناد من الشافعي قال لم
يختلف الصحابة والتابعون في تقديم أبي بكر وعمر وقال شريك بن أبي نخعة قال أجمع الفضل
أبو بكر وأعلى فقال له أبو بكر فقال له السائل تقول هذا وأنت من الشيعة فقال نعم إنما الشيعي
من يقول هذا والله لقد رقي على "هذه الأعداء فقال إلا أن خبر هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر وعمر
أفكنا رذوقه أفكنا نكته والله ما كان كذا" وذكره القاضي عبد الجبار في كتاب تثبيت
التوبة وعزاه إلى كتاب أبي القاسم البجلي الذي صنفه في النقص عن ابن الراوندي أعترافه
على الجاحظ فكيف يقال مع هذا أن الذين يبدءوا كواطلا على الدنيا وأحوالها ولكن هذا وصف
الطاعن فيهم فائلا لا تحديق طوائف القلة أعظم جهلا من الرافضة ولا أكثر حرصا على الدنيا
وقد تدبرتهم فوجدتهم لا يصفون إلى الصحابة عسا الأوهام أعظم الناس اتصافا به والصحابة
أبعد عنه فهم كذب الناس كسيلة الكذاب إذ قال ثاني صادق ولهذا يصفون أنفسهم
بالإيمان ويصفون الصحابة بالتفاؤل وهم أعظم الطوائف تفاؤلا والصحابة أعظم الخلق إيمانا
وأما قوله وبضمهم طلب الأمر لنفسه بحق وبإيعه الأقولون الذين أعرضوا عن الدنيا وبنها
ولم تأخذهم في الله لومة لائم بل أغضوا الله واتبعوا ما أمر وأباهم طاعة من يستحق التقديم
وحين حصل للسلفين هذه البلية وجب على كل أحد النظر في الحق واعتماد الأنصاف وأن
يقرا الحق مقرر ولا يظلم متحققة فقد قال تعالى الأئمة على الطالين * فقال له أولاد
كان الواجب أن يقال لما ذهب طائفة إلى كذا وطائفة إلى كذا واجب أن ينظر رأي القولين
أصح فأما إذا رويت إحدى الطائفتين بأبصار الحق والأخرى بتابع الباطل فإن هذا قد
تبين فلا حاجة إلى النظر وإن لم يتبين بعد ذلك كرهى بتيين ويقال له تأنيبا لطلب
الأمر لنفسه بحق وبإيعه الأقولون كذب على علي رضي الله عنه فاه لم يطلب الأمر لنفسه
(١) فقال ما رأيت الخ كذا في الأصل ولعل قبل هذا سقط الحرف من نسخة مصححة كتبه مصححه

هذا الجمل على الفاظ مجمل فإن المركب رايه ما ركب غيره وما كان مفترقا فاجتمع كالأجزاء والنوب والطعام
والأدوية من السكبين وغيره وهذا هو المركب في لغة العرب وسائر الأمم وقد رايه المركب في عرفهم الخاص ما تعينه شي عن شيء كثير

كان هذا امرًا عظيمًا كل ما في الوجود من كتب علمها من موجود الاول ابدان يعلم (١٦٩) منه دون شيء والعلوم ليس التي هو غير معلوم وقولهم انه مفتقر الى جزئيه تليس فان الموصوف بالصفات الالزمة له يمتنع أن تغرقه أو يفارقها وليس له حقيقة غير الذات الموصوفة حتى يقال ان تلك الحقيقة مفتقرة الى غيرها والصفة الالزمة يسببها بعض الناس غير الموصوف ومن الناس من لا يطلق عليها لفظ الغايبات في ولائها حتى يفصل ويقول ان أريد بالقرين ما جاز العلم بأحدهما دون الآخر فهي غير وان أريد بها ما جاز مفارقة أحدهما الآخر زمان أو مكان أو وجود فليست بغيره فان لم يزل غير الموصوف لم يكن هناك تمييزا لهما لذات فضلا عن أن تكون مفتقرة اليه وان قيل هي غيره فهي والذات متلازمان لا يوجد أحدهما الا مع الآخر ومثل هذا التلازم بين الشئين يقتضي كون وجود أحدهما مشروطا بالآخر وهذا ليس بمتنع وانما المتنع أن يكون كل من الشئين موجبا لآخر فلهو في العلم بمتنع والدور في الشروط جائز ولقد افترضنا ان أريد به افتقار المشروط الى الشرط فهذا هو تلازم من الجائز وليس ذلك محتجا والواجب بنفسه يمتنع أن يكون مفتقرا الى ما هو خارج عن نفسه فاما ما كان حفة لازمة لذاته وهو داخل في معنى اسمه فقول القائل انه مفتقر اليها كقوله انه مفتقر الى نفسه فان القائل اذا قال

في خلافة أبي بكر وعمر وعثمان وانما طلبه لقتل عثمان ويوبع وحيت شفا كثيرا الناس كانوا معه لم يكن معه الاقلون وقد اتفق أهل السنة والجماعة على أن عليا لم يدع الى مبايعته في خلافة أبي بكر وعمر وعثمان ولا يبايعه على ذلك أحد ولكن الرافضة تدعي أنه كان بذلك وتعتقد أنه الامام المستحق للامامة دون غيره لم يكن كان طرازه وهذا لو كان حقا لم يذهب فاهم لم يطلب الامر بنفسه ولا يبايعه أحد على ذلك فكيف اذا كان باطلا وكذلك قوله يبايعه الاقلون كذب على الصعابة فاهم يبايع منهم أحد على عهد الخلفاء الثلاثة ولا يمكن أحد أن يدعي هذا ولكن غاية ما يقول القائل أنه كان فبهمن يختار يبايعه ونحن نعلم ان عليا لما تولى كان كثير من الناس يختارون لا يبايعوا به ولا يغيرونها ولما يوبع عثمان كان في نفوس بعض الناس ميل الى غيره فقل هذا الاقلون الموجود وقد كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بالمدنية وبها ما حولها منافقون كمال تعالى وعن حولكم من الاعراب منافقون ومن أهل المدينة مردوا على النفاق لا تعلمهم نحن نعلمهم وقد قال تعالى عن المشركين وقالوا لولا انزل هذا القرآن على رجل من القريتين عظيم فليسوا ان ينزل القرآن على من يعظمون من أهل مكة والطائف قال تعالى اهلهم يقسمون رحمة ربك نحن قسمنا بينهم معيشتهم في الحياة الدنيا وفتحنا بعضهم فوق بعض درجات وأما وصفه لهؤلاء بائتهم الذين أعرضوا عن الدنيا وبنهاوتهم لا تأخذهم في الله لومة لائم فهذا من آيين الكذب فاهم يزعمون انه في طائفة اقل منه في الشيعة وانما راجح المارقون كانوا ازهد منهم وأعظم قتالا حتى يقال في الملل حجة خارجية وحروبهم مع جيوش بني أمية وبني العباس وغيرها القابض والجزيرة وخراسان والمغرب وغيرها معروفة وكانت لهم ديار تميزون فيها باليقدر عليهم وأما الشيعة فهم اقلهم طوبى من مشهور ومنهم من وجهم للدنيا وحرصهم عليها ظاهر ولهذا كتبوا الحسين رضي الله عنه فلما أرسل اليهم انهم انهم قدم بنفسه مقدرا به وبلغوا الاخرى فبأقربا وأسألوا الى عدوهم فالتزموا مع عدوه فأبى زهد عند هؤلاء أي جهاد عندهم وقد اذعنهم على أن يأتى طالب رضي الله عنهم الكسابة المرملة لا يعلو الا الله حتى دعا عليهم فقال اللهم اني شتمتهم وسميتهم فأبدلتهم خيرا منهم وأبدلتهم شرارهم وقد كانوا يغشونه ويكاتبون من يحاربهم ويخونونه في الولايات والاموال هذا ولم يكونوا بعد صاروا رافضة انما سموا شيعة على لما اتفرق الناس فرقتين فرقة شايبة وأولاد عثمان وفرقة شايبة علي رضي الله عنهما فأولئك غيار الشيعة ودهم شر الناس معاملة تسمى أن يأتى طالب رضي الله عنه وابني سبطي رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ورعيته في الدنيا الحسن والحسين وأعظم الناس قبولا لوم الاثم في الحق وأسرع الناس الى التوبة وأعجزهم عن عيان غير من يظهر من نصر من أهل البيت حتى اذا اطمان اليهم ولاهمهم عليه الاثم غفلوا وأسلوا وأزروا عليه الدنيا ولهذا أشار عقلاء المسلمين ونصحاءهم على الحسين أن لا يذهب اليهم مثل عبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر وأبي بكر بن عبد الرحمن بن الحرث بن هشام وغيرهم لمعلمهم بأنهم يغفلون ولا ينصرون ولا يوفون به بما كتبوا به اليه لو كان الامر كما رأى هؤلاء ونفذ فيه دعاء عمر بن الخطاب ثم دعا على أن يأتى طالب حتى سلط الله عليهم الحجاج بن يوسف كان لا يقبل من محبتهم ولا يتجاوز عن سيئهم وذب شرهم الى من لم يكن منهم حتى عم الشر وهذه كتب المسلمين

(٢٢ - منهاج أول) دعوت الله أو عبت الله كان اسم الله متساويا لذات المتصفة بصفاتهما ليس اسم الله اسما لذات مجردة عن صفاتها اللازمة لمثلها وحقيقة ذلك أنه لا تكون نفسه الالهيته ولا تكون ذاته الإلهية ولا تكون نفسه الإلهية

هو داخل في معنى اسمها وهذا حق ولكن قول القائل ان هذا انتصار في غير تليس فلا ذل بشراة هذا هو الحق في هذا وهذا باطل لا بعد تقدم ان لفظ الغير راد (١٧٠) بما كان متعلقا وبوجود زمانا وسكان وبرايمه ما يمكن العلم به

والصفة لا تسمى غيرا بل المعنى
الاول فينتج ان يكون مقترا الى
غيره ان تليت صفة غيرا بهذا
المعنى وأما بالمعنى الثاني فلا يتبع
ان يكون وجوده مشروطا بصفات
وان يكون مستلزما لصفات وان
سميت تلك الصفات غيرا فليس
في المطلق اللفظ مانع هذه المعاني
العلمية سواء جاز إطلاق اللفظ أو لم
يجز وهو لا يحدوا الى المعاني الصورية
العلمية وأما لفظواعلمها العلم بالمعنى
تتناول الباطل المستخرج كرافضى
الذى يسمى أهل السنة فليس في فهم
انهم نصوا العداوة لأهل البيت
رضي الله عنهم وقد بينا في غير
هذا الموضع ان أثبت المعاني
القائمة التي توصف بها الذات لا بد
من لكل عاقل وأنه لا خروج عن
ذلك الا بصح وجود الموجودات
مطلقا وأما من يجعل وجود العلم
هو وجود القدرة ووجود القدرة
هو وجود الارادة فقد هذه المقالة
يستلزم ان يكون وجود كل شيء هو
عين وجود الخالق تعالى وهذا
مستلزم الالحاد وهو ما يعلم بالحق
والعقل والشرع أنه في غاية الفساد
والإلحاح من هذا الأثبات
الصفات مع نفي مماثلة الخلوقات
وهو دين الذين آمنوا وعملوا
الصلوات وذلك أن نفاة الصفات
من المتلطفة ونحوهم يقولون ان
العاقل والمقول والمقول والعاشق
والمعشوق والعشيق والقدوس والقدوس
والمقدس هو شيء واحد وأما وجود

الذي ذكر فيها هذا الامتليس فيهم رافضى وهو لا يعرفون في الأمة بأنهم يقولون الحق وانهم
لا تأخذهم في أنه لومة لائم ليس فيهم رافضى كيف والرافضى من جنس المنافقين هذه التهمة
(١) فهذا حال من لا تأخذ في الله لومة لائم إنما أخذ من حال من نعت الله في كتابه بقوله يا أيها الذين
آمنوا من يرتضوكم عن دينه فسوف يأت الله بقوم بهموم يحبونه أن الله على المؤمنين أعز على
الكافرين يحاهدون في حبل الله ولا يخافون لومة لائم ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء والله ذو
الفضل العظيم وهذا حال من قاتل المرتدين وأولهم الصديق ومن اتبعه اليوم القليلة فهم
الذين جاهدوا المرتدين كما مضى حبله الكذاب وماضي الزكوة وغيرهما وهم الذين قصوا
الاصول وغلطوا فافرس والروم وكذا أزهدهم الناس كما قال عبد الله بن مسعود لاصحابه أنتم أكثر
صلاة وصياما من اصحاب محمد وهم كانوا اخيرا منكم قالوا يا أبا عبد الرحمن قال لا انهم كانوا
أزهد في الدنيا وأرغب في الآخرة فهو لا هم الذين لا تأخذهم في الله لومة لائم بخلاف الرافضة
فانهم أشد الناس خوفا من يوم الاثمن ومن عدوهم وهم كما قال تعالى يسبون كل مصيبة عليهم هم
العدو فلو صدقهم فقاتلهم الله أنى يؤفكون ولا يسبون في أهل القبلة الا من جنس اليهود في أهل
الملة ثم قل من هؤلاء الذين زهدوا في الدنيا ولم تأخذهم في الله لومة لائم عن أبي يعيب
وعرو عثمان رضي الله عنهم وبيع عليا فاهم من الطوفان في زمن الثلاثة لم يكن أحدهم خافا
عن الثلاثة مظهر الخفاقتهم وبيع على بل كل الناس كانوا يبيعون لهم فغاية ما قيل انهم كانوا
يكونون قد جمل على وليست لهم سالن لا تأخذهم في الله لومة لائم وأما حال ولا تولى على فقد كان
رضي الله عنهم من أكثر الناس لوما لمن معه على قتله جاهداهم وتكلمهم عن القتال فأن هؤلاء الذين
لا تأخذهم في الله لومة لائم من هؤلاء الشيعة وان كذبوا على أي ذكر من المصائب وسلمان وعمار
وغيرهم فمن التواريخ أن هؤلاء كانوا من أعظم الناس تفضيلا لا يكرههم وأما ما علموا وأما
ينقل عن بعضهم التفتت على عثمان لا على أبي بكر وعمر ورسا في الكلام على ما جرى لعثمان رضي
الله عنه في خلافة أبي بكر وعمر وعثمان لم يكن أحد يسمى من الشيعة ولا تضاف الشيعة الى
أحد لا عثمان ولا على ولا غيرهما فلما قتل عثمان تفرق المسلمون فقال قوم الى عثمان ومال قوم
الى على واقتلت الطائفتان وقتل حينئذ شيعة عثمان شيعة على وفي جميع مسلمين سعد بن هشام
أنه أراد أن يفر في ميل الله وقدم المدينة فلما رأى أن يبيع عقلا بها فيجعل في السلاح والكراع
ويجاهد الروم حتى يموت فلما قدم المدينة أتى إلى أسلم أهل المدينة فقبوه عن ذلك وأخبروه
أنهم هاستا أرادوا ذلك في حياة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فنهاهم نبي الله صلى الله تعالى عليه
وسلم وقال أليس لكم بي أسوة فاحذروا بذلك راجع أمره وقد كان لطفوا وشهد على رجعتها
فأتى ابن عباس وسأله عن وتر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فقال له ابن عباس ألا أدلك على
أعلم أهل الأرض وتر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال من قال عاشت رضى الله عنها
فأثابها قالوا لا أتني فأخبرني بردها على قال فأنطلقت إليها فأتيت على حكيم بن أبي سلمة فاستلقته
بها فقال ما بالنا قال لا أتني فأتيتها أن تقول في هاتين الشيعتين شيئا فأبى فيها الأمضا قال
فأجبت عليه فجاء فأنطلقت الى عائشة رضي الله عنها وذكر الحديث وقال معاوية لابن عباس

(١) قوله فهذا حال الخ كذا في الاصل والكلام عير طاهر قتال وحر كتيبه مصححه

واجبه عناية وبشرى وعنايته بعلمه وأعلمه ثم يقولون وعلمه هو ذاته وقد يقولون أنه حي علم أت
قد يرعى بكم جميع بصير ويقولون ان ذلك كله شيء واحد فأرادته عين قدرته وقدرته عين علمه وعلمه ذاته وذلك أن من أصلهم

[illegible]

أنت على ملّة علي فقال لا علي ملّة علي ولا علي ملّة عثمان أبا علي ملّة رسول الله صلى الله تعالى عليه
وسلم وكانت الشيعة أصحاب علي يقدمون عليه أبي بكر وعمر وأما كل الزاعم أن تقدمه علي
عثمان ولم يكن جنيته يسي أحد إلا ما مالا لأرافضا وإعاسوا ورافضة وملا ورافضة
لما خرج زيد بن علي بن الحسين الكوفي في خلافة هاشم فقاتله الشيعة من أبي بكر وعمر قرحم
عليهم رافضة قوم قتال رافضتهم وفرضتوني قسوا رافضة وتولا قوم قسوا زيدا لأنسابهم إليه
ومن جنيته انقسم الشيعة إلى رافضة لعامة وزيدية وكل زادوا في البذعة زادوا في الشر
فاز بدنية خرمين الرافضة أعلم وأصدق وأزهو وأصح ثم بعد ذلك بكر عمر بن الخطاب هو الذي
لم تكن تأخذ في كلمة لأم وكان أزهد الناس بأفقا الحلق كتحليل فيه رحم الله عمر لقد
ترك الحق بالله من صدق

(فصل) قال الرافضي وانما كان مذهب الامامية واجب الاتباع لوجوه الاقلية
نظرنا في المذاهب وجدنا انها موصوفة واصدقها واخلصها عن شوائب الباطل واعظمها منزها
تعالى ورسوله ولا وصائه واحسن المسائل اصولية والفروع مذهب الامامية لانهم
اعتقدوا ان الله هو المخصوص بالازلية والقدم وأن كل ما سواهم محدث لانه واحدوا وليس
بجسم ولا جوهر ولا ليس بحرك لان كل مركب يحتاج الى جزء لان جزءا مقبوعه ولا عرض
ولا في مكان والالكان محدثا بل زهره عن مشابهة المخلوقات وأنه تعالى قد رعى جميع
المقدورات عدل حكيم لا يظلم احدوا لا يفعل القبيح ولا يائز المجلول والالحاجة تعالى اليه فنهما
ويشيب المطيع لئلا يكون ظلما ولا يعفون العاصي أو يعذب بهج من غير ظلمه وان أفعاله
محكمة مستغناة عن كل عذر ومصلحتو الالكان جائزا وقد قال سبحانه وتعالى وما خلقنا السموات
والارض وما بينهما الا عين واحدة أرسل الالياء ارشاد العالم وأنه تعالى غير مفرق ولا مبدك شيء
من الخواص الجسي لقوة تعالى لاندركه الابصار وهو يدرك الابصار وأنه ليس في جهة وان
أمره ونهيه واخباره ما حدث لا تحاطة أمر المعلوم ونهيه واخباره وان الانبياء معصومون
عن الخطا والسوء والعصية صغيرها وكبيرها من أول العراني آخره والاميريق عندنا وثوق
عما يبلغونه فانتم قائدة العشة ولزم التفريق عنهم وان الائمة معصومون كالالياء في ذلك كما
تقدم وأخذوا أحكامهم الفروعية من الائمة المعصومين التقلين عن جدهم رسول الله صلى الله
تعالى عليه وسلم الا خلفك عن الله تعالى يوسى جبريل اليه يشاقلون ذلك عن التفات خلفا عن
سلف الى أن تتصل الرواية بأحد المعصومين ولم يلتفتوا الى القول بل امر الاجتهاد وجرموا
الاخذ بالقياس والاحتسان الى آخره فقال الكلام على هذا من وجوه (أحدها) ان يقال
ما ذكره من الصفات والقدر لا يتعلق بمسئلة الامامة أصلا بل يقول عذبه الامامية من
لا يقول بهذا ويقول بهذا من لا يقول بمذهب الامامية ولا أحد هذا من على الاختلاف
الطريق الى ذلك عند القتالين هو العقل وأما تعيين الامام فهو عندهم من السمع فلا دخل
هذا في مسألة الامامة مثل ادخال مسائل التراز وهذا خروج عن المقصود (الثاني) أن
يقال هذا قول المعتزلة في التوحيد والقدر والشبهة المستبوع الى أهل البيت الموافقين
لهؤلاء المعتزلة أعدد الناس عن مذهب أهل البيت في التوحيد والقدر فان أمة أهل البيت

الذي لم يكتب قط أن هذه الأقوال باطلة متضمن وجوه (أحدها) أن جعل عين العلم عين القدرة ونفس القدرة هي نفس الإرادة والعناية ونفس الحماهي نفس العلم والقدرة ونفس العلم نفس الفعل والابتداء ونحو ذلك معلوم الفساد بالضرورة فإن هذه حقائق

متنوعة فكان جعل هذه الحققة هي تلك كان معتزلة من يقول ان حقيقة السواد هي حقيقة العلم وحقيقة العلم من حقيقة العلم
وامثال ذلك لم يحصل الحقائق المتنوعة (١٧٢) حقيقة واحدة (الوجه الثاني) اتفق من المعلوم ان القائم بنفسه

كقلى وابن عباس ومن بعدهم كلهم متفقون على ما اتفق عليه سائر الصعاب والتابعين لهم
بإسكان من اثبات الصفات والقدر والكتب المختلفة على المتقولات الصعبة علموا بذلك
وعين نذكر بعض ما في ذلك عن علي رضي الله عنه وأهل بيته ليتبين أن هؤلاء الشيعة
متفقون لهم في أصول دينهم (الثالث) أن ما ذكر في الصفات والقدر ليس من خصائص الشيعة
ولا هم أئمة القول به ولا هو ملل لجميعهم بل أئمة ذلك هم المعتزلة وعندهم أخذ ذلك متأخرا والشيعة
وكتب الشيعة علموا بالاعتماد في ذلك على طرق المعتزلة وهذا كان من أوائل ما أثبتناه وكنت في
المائة الرابعة لم أصنف لهم المفيدوا أتبعه كالسوى والطوسي وأما قدماء الشيعة فالغالب
عليهم ضد هذا القول كما هو قول الثمامين وأما الهامان كان القول حقا أمكن القول به
وموافقة المعتزلة مع إثبات خلافة الثلاثة وإن كان باطلا فلا حاجة اليه وأما بيني ان يذكر
ما يخص بالامامة كسنة اثبات الاتق عشر وعصمتهم (الرابع) أن يقال ما في هذا الكلام
من حق فاعل السنة قالون به أو جمهورهم وما كان فيمن باطل فهو رد فليس اعتقاد ما في هذا
القول من الحق خارجا عن أقوال أهل السنة ونحن نذكر ذلك مفصلا (الوجه الخامس) قوة انهم
اعتقدوا أن الله هو المخصوص بالولاية والقدم وإن كل ما سواه محدث لأنه واحد وأنه ليس بحسم
ولا في مكان ولا لكان بعد قابل زهو عن مشابهة المتقولات فقال به هذا إشارة إلى مذهب
الجمية والمعتزلة ومضمونه أنه ليس لله علم ولا قدرة ولا حياة وإن أممائه الحسن كالعلم
والقدير والسميع والبصير والرفيع والرحيم ويحذف الدليل على صفاته فاقبته وأه لا يتكلم
ولا يرضى ولا يسطول ولا يحب ولا يبغض ولا يريد إلا بمقتضى منفصلا عنه من الكلام والارادة وأنه
لم يشم به كلام وأما قوله ان الله متعز عن مشابهة المتقولات فقال به أهل السنة أحق بشبهه
عن مشابهة المتقولات من الشيعة فان التشبيه والتصميم الخالف العقل والنقل لا يعرف في
أحد من طوائف الامة كعرف في طوائف الشيعة وهذه كتب الغالات كلها تتعبر عن أئمة
الشيعة المتقدمين من الغالات الخالفة لعقل والنقل في التشبيه والتصميم مما لا يعرف نظيره
عن أحد من سائر الطوائف ثم قدماء الامامية ومتأخروهم متفقون في هذا الباب فقدماؤهم
غلوا في التشبيه والتصميم ومتأخروهم غلوا في النفي والتعطيل فصار كوا في ذلك الجمية والمعتزلة
دون سائر طوائف الامة وأما أهل السنة المتبشرون بخلافة الثلاثة فجميع أئمتهم وطوائفهم
المشهوره متفقون على نفي التشبيه عن الله تعالى والنزاع أطلقوا لفظ الجسم على الله من
الطوائف الثنتين بخلافة الثلاثة كالكثر اسمتهم أقرب إلى صميم المنقول وصرح العقول
من الذين أطلقوا لفظ الجسم من الامامية وقد ذكر أقوال الامامية في ذلك وغير واحد منهم ومن
غيرهم كاذر كما هاب التوحي في كآبه الكبير وكآذرها أو الحسن الاشعري في كآبه المعروف
في مقالات الاسلاميين واختلاف المصلين وكآذرها الشهرستاني في كآبه المعروف بالملل
والتحمل وكآذرها غير هؤلاء وطوائف السنة والشيعة تحكى عن قدماء أئمة الامامية من
منكر التصميم والتشبيه مما لا يعرف مثله عن الكرامة وأناسهم عن ثبت امامة الثلاثة وأما
من لا يطلق على الله اسم الجسم كآله أهل الحديث والتفسير والتوفيق والفقه مثل الله الاربعة

ليس هو القائم بنفسه والجسم
ليس هو العارض والموصوف ليس
هو الصفة والذات ليست هي
التعوت فن قال ان العالم هو العلم
والعلم هو العالم ففلا بين وكذلك
معلوم ان العلم ليس هو المعلوم فن
قال ان العلم هو المعلوم والمعلوم هو
العلم ففلا بين ايضا ولفظ العقل
اذا أراد به المصدر فليس المصدر
هو العاقل انتهى هو الضاعل ولا
للعقول التي هو اسم مفعول وإذا
أراد به العقل جوهر قائما بنفسه فهو
العاقل فإذا كان يعقل نفسه أو غيره
فليس عين عقله لنفسه أو غيره هو
عين ذاته وكذلك اذا سمي عاشقا
ومعشوقا بلنتهم أو قيل محبوب
ومحب بلغة المسلمين فليس الحب
والعشق هو نفس العاشق ولا المحب
ولا العشق ولا الحب هو المعشوق
ولا المحبوب بل التمييز بين مسمى
المصدر ومسمى اسم الفاعل واسم
المفعول والتفريق بين الصفة
والموصوف مستغرق في فعل العقول
ولغات الام فن جعل أحداهما هو
الآخر كان قد أتى من السفسطة
بما لا يخفى على من يتصور ما يقول
ولهذا كان منتهى هؤلاء السفسطة
في العقلات والقرمطة في السمات
(الوجه الثالث) أن يقال الوجود
الطليق بشرط الاطلاق وبشرط
سلب الامور التوئية أولا بشرط
مما يعلم بصرح العقل انتفاؤه
في الخارج وأما هو حتى النفي
وهذا ما عارضوه في منطقهم اليوناني

وينبأ أن المطلق بشرط الاطلاق كان اسما مطلقا بشرط الاطلاق وحيوان مطلقا بشرط الاطلاق
وجسم مطلقا بشرط الاطلاق ووجد مطلقا بشرط الاطلاق لا يكون الا في الازهان دون الاعيان ولما أثبت قدماءهم الكليات المجردة

عن الاعيان التي يسمونها بالمثل الاطلاقية انكر ذلك حذاتهم على الخلق تكون التي لا هي ثم الذين ادعوا بتوحيده هذه الكليات في الخارج مجردة قالوا هم مجردة عن الاعيان المحسوسة وتخرج عندهم ان (١٧٣) تكون ههنا البدعة لاعيان بل يتبع

ان تكون شرطاً لوجود الاعيان فانها إما ان تكون حصة للاعيان أو جزاً منها أو صفة التي لا تكون خالصة للوصف وجزء الذي لا يكون خالصة له فلو قدر ان في الخارج وجوداً مطلقاً بشرط الاطلاق امتنع ان يكون مبدأ لتعيين الموجودات بل ان يكون شرطاً لوجود غيره فلذن تكون المحدثات والممكنات العلوم محدثاً ووافاقاً لها الى انشاق المبدء مستغني عن هذا الوجود المطلق بشرط الاطلاق ان قيل انه وجود في الخارج فكيف اذا كان الذي قال هذا القول هو من أشد الناس اسكراً على من جعل وجود هذه الكليات المطلقة مجردة عن الاعيان خارجاً عن الحق وهم قد فروا ان العلم الاعلى والصفة الاولى هو العلم الخارج في الوجود ولو احمه جعلوا الوجود المطلق موضوع هذا العلم لكن هذا هو المطلق الذي ينقسم الى واجب وممكن وعلّة وحول وقديم ويحدث ومورد التقسيم مشترك بين الاسماء فلم يكن هؤلاء ان يجعلوا هذا الوجود المنقسم الى واجب وممكن الوجود الواجب فجعلوا الوجود الواجب هو الوجود المطلق بشرط الاطلاق الذي ليس له حقيقة سوى الوجود المطلق أو بشرط سلب الامور التبوته وسعبر عن هذا بان وجوده ليس عارضاً لشي من الماهيات والحقائق وهذا التعبر يستغني على أسلمهم

واتباعهم وشيوخ المسلمين المشهورين في الامة ومن قبلهم من الصوابية التابعين لهم بالحسان فهو لا يلبس فهم من يقول ان الله جسم وان كان أضاليس من السبق والتمس قال ان الله ليس بجسم ولكن من نسب الجسم الى بعضهم فهو بحسب ما اعتقد من معنى الجسم وروا لا زلتهم فالاعترة والجهمية ونحوهم من نفاة الصفات يحصلون كل من أثبت بحسب ما فيها ومن هؤلاء من يعنى الجسمية والمنسوبة من الائمة المشهورين كآل والشافعي وأحدوا أصحابهم كاذك كركف أو جاتم صاحب كتاب الزينة وغيره بل كركفوا قائلين في صفات الله تعالى يقولون ان القرآن كلام الله ليس مخلوق ويقولون ان الله يرى في الآخرة وهذا مذهب الصابية والتابعين لهم بالحسان من أهل البيت وغيرهم وهذا المذهب الائمة التبويعيين مثل مالك ابن أنس والثوري والبيهقي وسعدوا الاوزاعي وأبي حنيفة والشافعي وأحمد بن حنبل وأحمد بن داود ومحمد بن حنبل وغيرهم من المروزي وأبي بكر بن المنذر ومحمد بن جرير الطبري وأصحابهم والجهمية والاعترة يقولون من أثبت لله الصفات وقال ان الله يرى في الآخرة والقرآن كلام الله ليس مخلوق فله جسم شبه والتجسيم باطل وشبهتهم في ذلك أن الصفات أعراض لا تقوم الا بجسم وما قام به الكلام وغيره من الصفات لا يكون الاحتمال لا يرى الاما هو جسم أو فاهم بجسم ولهذا صار مبنية الصفات معهم ثلاث طوائف طائفة نازعتهم في المقدمة الاولى وطائفة نازعتهم في المقدمة الثانية وطائفة نازعتهم في اعلاطها في واحد من المقتدين ولم تطلق في الثاني والاثبات الفاعل الصيغة بتسعة لامل لها في التمرع ولا هي مصدق العقل بل اعتمدت بالكتاب والسنة وأعطت العقل حصة فكانت موافقة لصرح المعقول وصحيح القول فالطائفة الاولى الكلاسية ومن وافقهم والطائفة الثانية الكرامية ومن وافقهم فالاولى قالوا انه تقوم به الصفات ويرى في الآخرة والقرآن كلام الله فاهم بذا هو ليست الصفات أعراضاً ولا الموضوع جسم (١) لهم ان ذلك متبع ثم كبر من الناس ينسج على الطائفة الاولى بانها مخالفة لصرح العقل والنقل بالضرورة حياً ثبتت ذرة لم ترى لا عواجهه وأثبتت كلاماً لم تكن تكلم بكلام لا عيشته وقدرته وكثير منهم ينسج على الثانية بانها مخالفة لظن العقل الصحيح ولكن مع هذا فكثر الناس يقولون ان النفاة الحقائق الطائفتين من الجهمية والاعترة واتباعهم من الشيعة أعظم مخالفة لصرح المعقول بل وتضروءة العقل من الطائفتين وأما مخالفة هؤلاء لمتنصوص الكتاب والسنة وما استفاض عن سلف الامة فهذا أظهر وأشهر من ان يخفى على عالم ولهذا أسودادهم على أن باب التوحيد الصفات لا يتبع فيه ما دل عليه الكتاب والسنة والاجماع وانما يتبع فيه ما رآه بقباس عقولهم وأما منصوص الكتاب والسنة فلما ان يتأولوها وإما ان يفرضوا وإما ان يقولوا مقصود الرسول ان يغفل الى الجمهور اعتقاداً يتفقون في الدنيا وان كان كذا وباطلاً كما يقول ذلك من يقوله من المتفلسفة واتباعهم وحقيقة قولهم ان الرسل كذبت فيما أخبرت من الله ولا تكنه وكبه ورسله واليوم الآخر لاجل ما رواه من مصلحة (١) قوله لهم الخ كذا في الاصل وليس في العبارة اتصال بما قبلها فاعلم هل سقطت كته معصية

الفساد وهو ان الوجود يعرض للحقائق الثانية في الخارج يرتفع على انه في الخارج وجود الشيء غير حقيقته فكيف يكون في الخارج حقيقة يعرض لها الوجود تارة يعرضها أخرى ومن هنا فرقوا في منطقتهم بين الماهية والوجود وهم لفسر والماهية بما يكون في الازهان

والوجود بما يكون في الاعيان كان هذا اصصلا لانزع شموله وهذا هو الذي نقول في الاصل لكن وهو ان تلك الالهة التي
في القهر هي بعينها الموجود التي في (١٧٤) الخارج فقلنا ان في هذا الانسان المعين جوهر عقلي فاقه بانفسها

الموجود في الدنيا وأما الطائفة الثالثة فاطلقوا في التثني والاثبات ما عليه الكتاب والسنة وما
تنازع الخلفاء في تقيده واثباتهم غير اعتمد على الكتاب والسنة لموافقهم فيه على ما ابتدعوه في
الشرع ونالوا به العقل بل لما انعكس كوا عن التكلم بالبدع تقيوا واثباتا ما ان يفصلوا القول
في العقل والمفوض الجمل فما كان في اثباته من حق يوافق الشرع أو العقل أثبتوه وما كان من
تضييق في الشرع أو العقل نفوه ولا يتصور عندهم تعرض الادلة العvisة العقلية لا السجعية
ولا العقلية والكتاب والسنة يدل بالاجابة على دليل بالثبوت تارة والارشاد والبيان لادلة العقلية
تارة وخلاصة ما عندنا في العقل في الالهيات من الادلة العقلية والمعارف الالهية فلهذا
بما الكتاب والسنة معزجات وتكميلات لم يجد لها الا من هذا الله عظماء فكان ما قد جاء
به الرسول من الادلة العقلية والمعارف العقلية فوق ما في عقول جميع العقلاء من الاولين
والآخرين وهذا الوجه له اساطع عظيم قد سبق من ذلك ما سبق في مرامع متعددة والبسط
التمام ليعلم هذا المقام فان لكل مقام مقالا ولكن الرافضة لما اعتضدت بالعقلاء واخذوا
بمنون اهل السنة عما هم فيه مقترون عندنا وجهلا ذكرنا ما ينسب ذلك في هذا المقام
والمقصود هنا ان اهل السنة متفقون على ان الله ليس كشيء لا في ذاته ولا في صفاته ولا في
افعاله ولكن لفظ التشبيه في كلام الناس لفظ مجمل فان اراد بنى التشبيه ما يغاها القرآن ودل عليه
العقل فهذا حق فان خاصائص الرب تعالى لا توصف بشئ من المخلوقات ولا بما يشبه شئ من
المخلوقات في شئ من صفاته ومذهب سلف الامم واتهم ان وصف الله تعالى بما وصفه نفسه
وعما وصفه به رسوله من غير تحريف ولا تعطيل ومن غير تكليف ولا تخيل يشترن الله عما اثبتت من
الصفات وينفون عنه مما شابه المخلوقات يشترن صفات الكمال وينفون عنه صفات الازل
يتزوه عن النقص والتعطيل وعن التشبيه والتشيل اثبت بالاعتقيل وتزبه بلا تعطيل ليس كشيء
شئ رذعي المثلث وهو السمع البصير رذعي العطلة ومن جعل صفات الخلق مثل صفات
المخلوق فهو التشبيه المثلث المعلوم وان اراد ان التشبيه انه لا يثبت لله شئ من الصفات فلا يقال
له علم ولا قدرة ولا احسان العبد موصوف بهذه الصفات فيان ان لا يقال له في علمه قدر لان
العبد يسمى بهذه الامعا وكذا في كلامه موصوف به بصره ورويته وغير ذلك وهم وافقون اهل
السنة على ان الله موجود في علمه قادر والمخلوق يقال له موجود في علمه قدر ولا يقال هذا
التشبيه يجب تقيده وهذا مما يدل عليه الكتاب والسنة وصرح العقل ولا يمكن ان يخالف
فيه ما قل فان الله تعالى في نفسه باسم ما هو في بعض عبادته باسم هو كذلك في صفاته باسمه
وسمى بعضها صفات خلقه وليس المسمى كالسمي فسمى نفسه بما علمها قدرها وقفا رحبها
عزها حكما سمعا بصيرا ملكا مؤثرا جبارا متكبرا كقوله الله لا اله الا هو الحي القيوم
وقوله انه علم قدر وقوه ولكن يزاحم كيم كما كتب قلوبكم والله غفور حلیم وقال والله
عزير حكيم وقال ان الله بالاسرار وفير رحم وقال ان الله كان سمعا بصيرا وقال هو الله
الذي لا اله الا هو الملك القدوس السلام المؤمن المهيمن العزيز الجبار المتكبر وقد سمى بعض
عباده فقال يخرج الحي من الميت ويخرج الميت من الحي وبعضهم علمها بقوه
وبشرته بقدام علم وبعضهم علمها بقوه فيشرها بقدام علم وبعضهم رزقا رحيا بقوه

مقارنتها للمعنى المعين مثل كونه
حيوانا وناطقا وحساسا ومحصرا
بالارادة ونحو ذلك والصواب ان
هذه كلها اسما لهذا المعنى كل اسم
يتضمن مصفة ليست هي الصفة التي
يتضمنها الاسم الا ترقا لعين واحدة
والاسماء والصفات متعددة وأما
اثباتهم اعسا فاقته بنفسها في هذه
العين المعينة فكارة للعلم والعقل
والشرع فهذه الموجود المعين في
الخارج هو هو ليس هناك جوهران
انسان حتى يكون احدهما عرضا
لاخر او معروضا لثالث ذات
وصفات وقد بسط الكلام على هذا
في غير هذا الموضع والمقصود
هنا انه يمكن ان يساوا مشأه ان
يعملوه الوجود انفسه الى واجب
ويمكن ليعملوه الوجود المطلق بشرط
الاطلاق او بشرط سلب الامور
التبوتية كما بين ذلك في صفاته
وغيره من كنه وهذا مما قد بين هو
وبين ما يدل كل عاقل انه يتمتع
وجوده في الخارج ثم اذا قيل
مطلقا بشرط الاطلاق لم يجران
ينتم بنبع واجب امتياز فلا يقال
هو واجب بنفسه ولا ليس واجب
بنفسه فلا وصف بنى ولا اثبت
لان هذا فرع من التميز والتقدير
وهذا حقيقة قول القرامطة
الباطنية الذين يعتمدون على وصفه
بالتثني والاثبات ومعلوم ان الخلق
التفصيليين تمتع كان الجمع بين
التفصيليين تمتع وأما اذا قيل بسلب
الامور التبوتية دون العvisة

فهو اسوأ حال من المقتد بسلب الامور التبوتية والعدمية فانه يشارك غيره في مسمى الوجود وعنا
عنه بالوجود وجوده وهو ممتاز عنها بالعدمية فيكون كل من الموجودات اكمل منه وأما اذا قيل بسلب الامور التبوتية والعدمية معا

كان أقرب إلى الوجود من أنه عز وجل الوجود دون العدم وأن كان هذا مستلزما لمتحقق أيضا وهو أقرب إلى العدم فلا يهمل أن يكون الوجود الواجب الذي لا يقبل العدم هو المتحقق الذي لا يتصور وجوده (١٧٥) في الخارج وتمامه بغيره الذي تقديرا

كما قد يكون الشيء موجودا مع عدمه أو لا موجودا ولا معدوما فلا يهمل الجمع بين النفيين والخلاص من النفيين وهذا من أعظم المتعاشات بالتحقق العقلية بل قد يقال إن جمع المتعاشات ترجع إلى الجمع بين النفيين فلهذا كان ابن سينا وأمثله من أهل دعوة القرامطة المانحين من أتباع الحاكم الذي كان يصبر هؤلاء وأمثالهم من رؤس الملاحدة الباطنية وقد ذكر نقل عن نفسه أنه كان هو وأهل بيتهم أهل دعوة هؤلاء المصريين الذين يسمون المليون الملاحدة لاجلادهم في أسماء الله وآياته الحدا أعظم من الحدا اليهود والنصارى وأما ملاحدة التصوف كان عربي الطائي وملاحبه الصدر القنوي وابن سبعين وابن الفارض وأمثالهم قد يقولون هو الوجود المطلق لا بشرط الإطلاق كقوله القنوي وجعله هو الوجود من حيث هو هو مع قطع النظر عن كونه واجبا وممكنا وواحدا وكثيرا وهذا معنى قول ابن سينا وأمثله القائلين بالاحاطة ومعلوم أن المطلق لا بشرط كالاتان المطلق لا بشرط يصدق على هذا الإنسان وهذا الإنسان وعلى الذهني والخارجي فالوجود المطلق لا بشرط يصدق على الواجب والممكن والواحد والكثير والذهني والخارجي حيث نفي هذا الوجود المطلق ليس موجودا في الخارج مطلقا بل أقرب

بالمؤمنين دون غيرهم وبعضهم جميعا ببقوة جعلناه سبحانه وبعضهم عزرا ببقوة وقالت امرأة العزيز وبعضهم ملكا ببقوة وكان وراءهم ملك يأخذ كل سفينة غصبا وبعضهم مؤثما ببقوة أفن كان مؤثما وبعضهم جبارا ببقوة كقول طبع الله على كل قلب تكبر جبار ومعلوم أنه لا محال على الحق ولا العلم العليم ولا العزيز العزيز ولا الرؤف الرؤف ولا الرحيم الرحيم ولا الملك الملك ولا الجبار الجبار ولا المتكبر المتكبر وقال ولا يحيطون بشئ من علمه إلا بما عاينوا قال أنزه بعلمه وقال ولا تضع الأيدى على الأيدى وقال إن الله هو الرزاق ذو القوة المتين وقال لا يروا أن الله الذي خلقهم هو أشد منهم قوة وفي الحصري عن جابر بن عبد الله قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم علينا الاستخارة في الأمور كلها كما يعلمنا السورة من القرآن يقول إذا هم أحدكم الأمر فليركع ركعتين من غير الفريضة ثم ليقل اللهم أني استخيرك بعلمك وأستقدر بقدرتك وأسألك من فضلك العظيم فانك تقدر ولا أقدر وتعلم ولا أعلم وأنت علام الغيوب اللهم ان كنت تعلم أن هذا الأمر يجزي في ديني ومعاشي وعاقبة أمري فلا تدعني ويسر لي في ديني وفيه وان كنت تعلم أن هذا الأمر شر في ديني ومعاشي وعاقبة أمري فاصرفه عني واصرفني عنه واقدر لي الخير حيث كان ثم رخصه وفي حديث جابر بن أسير الذي رواه النسائي وغيره عن جابر بن أسير أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كان يدعو بهذا الدعاء اللهم بعلك الصيب وبقدرتك على الخلق أحيي ما كنت الحاشية إلى الموتى إذا كنت الوفاة خير لي اللهم أني أسألك خشيتك في الغيب والشهادة وأسألك كلمة الحق في الغيب والرضا وأسألك القصد في الفقر والغنى وأسألك نعيلا لا ينفد وقرة عين لا تنقطع وأسألك الرضا بعد القضاء وأسألك برد العيش بعد الموت وأسألك لذة النظر إلى وجهه والشوق إلى لقائه في غير ضره مضرة ولا فتنة مضلة اللهم زينة الإيمان واجعله هداية همتين فقد سمى الله ورسوله صفات الله تعالى علما وقدره وقوة وقد قال تعالى الله الذي خلقكم من ضعف جعل من بعد ضعف قوة ثم جعل من بعد قوة ضغفونية وقال وانه لنعلم له علمنا ومعلوم أمليس العلم كالمعلم ولا القوة كلقوة ونظائر هذا كثيرة وهذا لازم لجميع العقلاء فان من نفي بعض ما وصف الله به نفسه كالرضا والغضب والحب والبغض ونحو ذلك وزعم أن ذلك يستلزم التشبيه والتجسيم قيل له فانت تثبت الإرادة والكلام والسمع والبصر مع أن ما تثبت ليس مثل صفات الخلقين فقل فيما أثبتته مثل قولك فيما نفيه وأثبت الله ورسوله اذ لا فرق بينهما فان قال ألا أثبت شيئا من الصفات قيل له فانت تثبت الأسماء المسمى مثل حي وعلم وقدير والبيد يسمى بهذا الأسماء وليس ما تثبت الرب من هذه الأسماء مما لا تثبت البعد فقل في صفاته فقل قولك ذلك في مسمى أسمائه فان قالوا ألا أثبت الأسماء الحسنى بل أقول هي مجاز وهي أسماء لبعض مستحاطاته كقول غلاة الباطنية والمتفلسفة قبله فلا بد أن تعتقد أنه حق قائم بنفسه والجسم موجود قائم بنفسه وليس هو عاقله فان قال ألا أثبت شأنا أنكر وجود الواجب قبله بمفهوم صريح العقل ان الوجود اما واجب بنفسه واما غير واجب بنفسه واما قد ائزى واما حادث كائن بعد أن لم يكن واما محقق مغفتر إلى خالق واما غير مخلوق ولا مغفتر إلى ثالث واما قاهر إلى مساو واما غنى عما سواه وغيرا واجب بنفسه

ومن قال ان الكلي الطبيعي موجود في الخارج فقد يبه حقا وبخلافه ان أراد بذلك أن ما هو كلى في ذاته موجود في الخارج معناه في تلك الصورة الفنية مطابقة الأعيان الموجودة في الخارج كما يطلق الاسم لمساو المعنى الذهني الموجود في الخارج فهذا صحيح وان أراد

بذلك أن نفس الموجود في الخارج كل شيء موجود في الخارج فهذا المثل يحل محل نفس والعقل فإن الكل هو الذي لا يقع في نفس وقوع الشركة فيه وكل موجود في الخارج (١٧٦) معين يتميز بنفسه عن غيره مع تصور من وقوع الشركة فيه

الشركة التي يذكرونها في هذا الموضوع وهي اشتراك الأعيان في النوع واشتراك الأنواع في الجنس وهي اشتراك الكليات في الجزئيات والقسمه المقابلة لهذا الشركة هي قسمه الكل إلى الجزئيات كقسمه الجنس إلى أنواعه والنوع إلى أعيانه وأما الشركة التي يذكرها الفقه في كتاب الشركة والقسمه المقابلة لها التي يذكرها الفقهاء في باب القسمه فهي المذكور في قوله تعالى ونبشهم المده قسمه بينهم وقوله لكل باب منهم جزء مقسوم فذلك شركة في الأعيان الموجودة في الخارج وقسمتها قسمه لكل إلى أجزاء كقسمه الكلام إلى الاسم والفعل والحرف والاول كقسمه الكلمة إلى الاصطلاحية إلى اسم وفعل وحرف وإذا عرف أن المقصود الشركة في الكليات لافي الكل فعلموا أنه لا شركة في المصنعات فهذا الانسان المعين ليس فيه شيء من هذا المعين ولا في هذا شيء من هذا او معلوم أن الكل الذي يصلح لاشتراك الجزئيات فيه لا يكون هو جزء من الجزئ التي يمتنع تصوره من وقوع الشركة فيه فن قال ان الانسان الكل جزء من هذا الانسان المعين أو ان الانسان المطلق جزء من هذا المعين أي أن هذا المعين في معنى مطلق أو شيء كلي فكلامه ظاهر الفساد وهذا متصل شبه كثيرة توجد في كلام الرازي وأمثاله من أهل المنطق ونحوهم

لا يكون الأبالا واجب بنفسه وإلحاد لا يكون الأبدى والمخلوق لا يكون الإجمالي والفقير لا يكون الأبنى عنه فدل على تقدير التخصيص بوجود موجود واجب بنفسه مقدم على ما في غنى عما سواه وما سواه بخلاف ذلك وقد علم بالحق والضرورة وجود موجود حادث كائن بعد أن لم يكن والحادث لا يكون واجبا بنفسه ولا تدعى بالذات ولا خالفا للمساو ولا غنيا عما سواه فثبت بالضرورة وجود موجودين أحدهما في والآخر في وأحدهما حالي والآخر مخلوق وهما متفقان في كون كل منهما ليس بموجود ثابت بل وإذا كان الحادث جسمه لكل منهما قائم بنفسه ومن العلوم أيضا أن أحدهما ليس بمثال لا لا في حقيقة ذلك كان كذلك لمثالنا فيا يجب وجوده وبتبع وأحدهما يجب نفسه وهو موجود بنفسه وأحدهما في عن كل ما سواه والآخر ليس بشيء وأحدهما حالي والآخر ليس بشيء فلو علمنا أن الزمان لا يكون كل منهما واجب القسم ليس واجب القدم وجودا بنفسه ليس بوجود بنفسه غنيا عما سواه وليس غنى عما سواه خلقا ليس بخالق فإلزام اجتماع التخصيص على تقدير غنايهما وهو متناف بصريح العقل كالموقف بنصوص الشرع مع اتفاقهما في أمور أخرى كأن كانا منهما موجود ثابتة حقيقة وذاتية نفسه والجسم قائم بنفسه وهو قائم بنفسه فظهر هذه البراهين اليقينية اتصافهما من وجه واختلافهما من وجه فن في ما اتفقا به كان مطلقا قال لا باطل ومن جعلهما متماثلين كان متباينا قال لا باطل والله أعلم وذلك لأنهما وان اتفقا في معنى ما اتفقا به فله تعالى محض وجوده وعله وقدرته وأمره وسرته والبدء لا يشرك في شيء من ذلك والبدء أيضا محض وجوده وعله وقدرته وأمره تعالى منزه عن مثل شركة العبد في خصائصه وإذا اتفقا في معنى الوجود والعلم والقدره فهذا المشتراك مطلقا كل واحد على الاندفاع لا في الأعيان والموجود في الأعيان محض اشتراك فيه وهذا موضع اضطرب فيه كثير من التنظر حيث هو هو أن الاتفاق في معنى هذه الأشياء واجب أن يكون الوجود الذي قريب هو الوجود الذي العبد وطائفة ثلثت أن لفظ الوجود يقال بالاشتراك العقلي وكأروا عقولهم فإن هذه الأسماء عامة قابلة للتقسيم كأيصال الموجود ينقسم إلى واجب ويمكن وقديم وحادث ومورد التقسيم مشترك بين الأقسام واللفظ المشترك كلفظ المشتري الواقع على المتاع والكوكب لا ينقسم معناه ولكن يقال لفظ المشتري يقال على كذا وعلى كذا وطائفة ثلثت أنها ذات هذا اللفظ ونحوه مستكالا لكون الوجود واجب أو لمنه فالممكن خلصت من هذه الشبهة وليس كذلك فإن تصانل المعنى المشترك الكل لا يمتنع أن يكون أصل المعنى مشتركين اثنين كأن معنى السواد مشترك بين هذا السواد وهذا السواد وبعضه اثنين من بعض وطائفة ثلثت أن من قال الوجود متماثل على علم أنه يقول بوجود الحقائق زائد على حقيقة ومن قال حقيقة معنى وجوده قال أنه مشترك اشتراكا لفظيا وأمثال هذه المغالطات التي قد بسط الكلام عليها في غير هذا الموضع وأصل خطئهم لأمورهم أن هذه الأسماء العامة الكلية يكون مسماها المطلق الكل هو عينه ثابتا في هذا المعين وهذا المعين وليس كذلك فإن ما وجد في الخارج لا يوجد مطلقا كليا لا يوجد إلا معينا مختصا وهذه الأسماء إذا هي الله تعالى بها كان

مسماها

من التيسر عليهم هذا المقام بسبب التيسر هذا عليهم حاروا في وجود الله تعالى هل هو ماهية أم هو زائد على ماهيته وهل لفظ الوجود مقول بالذات أو بالتشكيل أو مقول بالاشتراك العقلي فقالوا أن قلنا لفظ الوجود مشترك

اشتركا كلفظ لزم أن لا يكون الوجود مقسما للواجب ويمكن وهذا بخلاف ما اتفق عليه المعتزلة وما يعلم صريح الفيلسوف وإن
فلا أنه متوافق أو مستلزما أن تكون الموجودات مشتركة في (١٧٧) معنى الوجود فيكون الوجود مشتركين

الواجب والممكن فيحتاج الوجود
المشترك الينا غير وجود هذا عن
وجوده والامتناع يكون بالحقائق
المتخصصة فيكون وجوده إذا زاد على
ماهية فيكون الوجود الواجب
مقتضا إلى غيره وبذلكرون
ما يذكره الرازي وأما ما عساه أن
لتناس في وجوده لا رب تعالى ثلاثة
أقوال فقط أحدها أن لفظ الوجود
مقتول بالاشتراك اللفظي فقط
والثاني أن وجوده الواجب إذا
على ماهية والثالث أنه وجود
مطلق ليس له حقيقة غير الوجود
المشروط بلب كل ماهية نبوتية
عنه فيقال لهم الأقوال الثلاثة
باطلة والأقول الحق ليس واحدا من
الثلاثة وإنما أصل اللفظ هو توهمهم
أما إذا قلنا أن الوجود ينقسم إلى
واجب ويمكن لزم أن يكون في الخارج
وجود هو نفسه في الواجب وهو
نفسه في الممكن وهذا لفظ غلب
في الخارج بين الوجودين شيء هو
نفسه فيهما ولكن لفظ الوجود
ومعناه الذي في ذهن وانط الذي
يل على اللفظ يتناول الوجودين
ويهما وهما يتراكان فيه فتشول
معنى الوجود الذي في ذهن لهما
كشول لفظ الوجود وانط الذي
يكتب به هذا اللفظ لهما فهما
مشتركان في هذا وأما نفس
ما يوجد في الخارج فاعلمنا بينهما
فيه من بعض الوجوه فأما أن
تكون نفس ذات هذا وصفته فيها
شيء من ذات هذا وصفته فهذا

مسميا بالمتخصص به فوجود الله وحده لا يشتركه فغيره بل وجود هذا الوجود المعنى لا يشتركه فيه
غيره فكيف وجود الخلق وإذا قيل قد اشتركا في المسمى فلا بد أن يترا أحدهما عن الآخر بما
يخصه وهو الماهية والحقيقة التي تخصه قبل اشتراك الوجود المطلق الذي لا اشتراك في
معنى الحقيقة والماهية والذات والنفس وكأن حقيقة هذا تخصصه فكذلك وجوده يخصه
واللفظ نشأ من جهة أخذ الوجود مطلقا وأخذ الحقيقة محصية وكل منهما يمكن أن يختص مطلقا
ومحصيا فاللفظ مساو للمطلق والمخصص مساو للمخصص فالوجود المطلق مطابق للحقيقة المطلقة
والوجود المخصص مطابق لحقيقة التخصص والمسمى بهذا وهذا واحد وان تعددت جهة التسمية
كما يقال هذا هوذا قلنا للشارب واحد لكن وجهين مختلفين وأيضا فإذا اشتركا في معنى
الوجود الكلي فإن أحدهما يتعارض الآخر بوجوده الذي يخصه كأن الحيوانين والإنسانين
إذا اشتركا في معنى الحيوانية والإنسانية فله يترا أحدهما عن الآخر بحيوانية تخصصه
وإنسانية تخصصه فلو قدرنا الوجود الكلي ثابت في الخارج لكان التميز يحصل بوجود
خاص لا يحتاج أن يقال هو مركب من وجود ماهية فكيف الأمر بخلاف ذلك ومن قال أنه
وجود مطلق بشرط سلك كل أمر ثبوتية ففوقه أقدم من هذه الأقوال وهذه المعاني مبسطة
في غير هذا الموضع والمقصود أن أثبت الأسماء والصفات لله لا يستلزم أن يكون سبحانه مشبها
بما تارة الخلق

وأما قوله أنهم اعتقدوا أن الله تعالى هو المخصوص بالارلية والقدم فيقال أولا جاع المسلمين
يعتقدون أن كل ما سوى الله مخلوق حادث بعد أن لم يكن وهو المخصص بالقدم والارلية فيقال
فأما الذي جاء به الكتاب والسنة هو توحيد الالهية فلا اله الا هو فهذا هو التوحيد الذي بعث الله
ببرسبه وأمره بكتبه كما قال تعالى واليه الحكم والاحلاله الا هو وقال تعالى وقال الله لا تتخذوا
الذين آمنوا أئمة لهم واحدا وقالوا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا اله الا الله
فأعبدون ومثل هذا في القرآن كثير فقولهم تعالى فاعلم أنه لا اله الا الله وقوله أنهم كانوا
إذا قيل لهم لا اله الا الله يستكبرون وأجله فهذا أول ما دعا به الرسول وأخبر محمدا قال
أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله وفي رسول الله وقال لهم أي طالب ياعم قل لا اله
الا لله كله أحاج إلى جاهد الله وقال من كن آخر كلامه لا اله الا الله دخل الجنة وقال لقوا
موناكم لا اله الا الله وكل هذه الأحاديث في الصحاح وهذا من أظهر ما يعلم بالاضطرار من
دين النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وهو توحيد الالهية أنه لا اله الا الله وأما كون القديم الازلي
واحدا فهذه اللفظ لا يوجد في كتاب الله ولا في سنة نبيه ولا جاء اسم القديم في أسماء الله
تعالى وان كان من أسماء الأول والأقوال نوعان فما كان متصوفا في الكتاب السنة وجب
الافراد به على كل مسلم وما لم يكن له أصل في النص والاجماع لم يجب قوله ولاردم في يعرف
معناه فقول القائل القديم الازلي واحد وان الله تعالى مخصص بالارلية والقدم لفظا مجمل
فإن أراد به أن الله تعالى بما يستحقه من صفاته الازلية هو القديم الازلي دون مخلوقاته فهذا
حق ولكن هذا مذهب أهل السنة والجماعة وإن أراد به أن القديم الازلي هو الذات التي
لا صفة لها ولا حادثة ولا علم ولا قدرة لانه لو كان لها صفة لكانت قد شاركتها في القدم ولكانت لها

(٣٣ - منهاج أول) يعلم فساد كل من تصوره ومن توقفه فله عدم تصوره وجبته بالقول في اسم الوجود كقول
في اسم الذات والعين والنفس والماهية والحقيقة وكأن الحقيقة تنقسم إلى حقيقة تواجبه وحقيقة يمكنه وكسلف لفظ الماهية ولفظ

الذات ونحو ذلك فكذلك لهذا الوجود فاذن ان الحقيقة او الماهية تنقسم الى واجبة وعكسها بلزم ان تكون ماهية الواجب هي التي
من ماهية الممكن فكذلك اذ قيل الوجود (١٧٨) ينقسم الى واجب ويمكن لم يلزم ان يكون الوجود الواجب فيه شي من وجود غيره

بل ليس فيه وجود مطلق ولا ماهية
مطلقة بل ماهية هي حقيقة وهي
وجوده واذا كان الخلق المعين
وجوده الذي في الخارج هو نفس
ذاته وحقيقته وماهية التي في
الخارج ليس في الخارج شيئا
فالحق تعالى اولى بان تكون حقيقة
هي وجوده الثابت الذي لا يشركه
فيه أحد وهو نفس ماهية التي هي
حقيقته الثابتة في نفس الامر ولو
قد ران الوجود المشترك بين
الواجب والممكن موجود فيهما
في الخارج وان الحيوانية المشتركة
هي بعينها الناطق والاعم كان
عبراً أحدهما عن الآخر بوجود
خاص كما يتميز الانسان بحويانية
نفسه كالان السواد والابيض
اذا اشتراك في معنى اللون يتميز
أحدهما بالونه الخاص عن الآخر
وهو لا الضاؤون يحصلون الواحد
اثنين والاثنين واحد فيحصلون
هذه الصفة هي هذه الصفة ويحصلون
الصفة هي الموصوف فيحصلون
الاثنين واحدا كالألوان العلم هو
القدرة وهو الارادة والعلم هو العالم
ويحصلون الواحد اثنين كما يحصلون
الشي المعين الذي هو هذا الانسان
هو عنة جوهر انسان وحيوان
وطبق وحاس وشرك بالارادة
ويحصلون كل من هذا الجوهر غير
الآخر ومعلوم انه جوهر واحد
صفات متعددة كما يفرقون بين
المادة والصورة ويحصلونهما
جوهرين عقليين قائمين بأنفسهما

مثلا فهذا الاسم هو اسم الرب الى العلم القدير وعتق على لاجلته وعلم لاعلمه وقدر
لا قدرته كما يمتنع مثل ذلك في نظاره واذا قيل القائل صفاته زائدة على ذاته فالمراد انها زائدة
على ما يتبعه النفاذ لان في نفس الامر ذاتا مجردة عن الصفات وصفات زائدة عليها فان هذا ما مل
ومن حكم عن أهل السنة أنهم يثبتون مع القدرات قدسية بقدمه وأنه مقتضى تلك الذات فقد
كتب عليهم فان قيل في هذا المقام أربعة أقوال ثبوت الصفات وثبوت الاحوال ونفيهما
جميعا وثبوت الاحوال دون الصفات فالأول قول جمهور نظار المثبتة الصفاتية يقولون ان عالم
بعله وقادر بذاته وعلمه نفس عالته وقدرته نفس قادر يتوعداء النفاذ كما في الحسن البصري
وغيره يسئلون أن كونه حيا ليس هو كونه عالما وكونه عالما ليس هو كونه قادرا وكذلك مثبته
الاحوال المنهم وهذا بعينه هو مذهب جمهور المثبتة لصفات دون الاحوال ولكن من أثبت
الاحوال مع الصفات كقاضي أبي بكر والقاضي أبي يعلى وأبي المعالي في أول قوله فهو لا يتوجه
رد النفاذ اليهم وأما من نفي الصفات والاحوال جميعا كما في علي وغيره من المعتزلة فهو لا يسئلون
ثبوت الاسماء والاحكام فيقولون نقول انهم علم قدر فينزع عنه بذلك فيحكم بذلك ونسبه
ذلك فاذا قالوا البعض الصفاتية أنهم واقفون على أنه خالق عادل وان لم يقم بذاته خلق وعدل
فكذلك على علم قدر قيل موافقة هؤلاء حكم لا يدل على صحة قولكم فاسلفوا الاعتدال وجمهور
المثبتة بخلاف قولكم ويقولون انه يقوم بذاته أفعاله سبحانه وتعالى ثم هذه الاسماء تدل على
خلق ورزق كادل متكم ومريد على كلام وارادة ولكن هؤلاء التفاتوا إلى المتكلم والمريد
والخالق والعادل يدل على معان منفصلة عنه وجعلوا الخي والعلم والقدر لا يدل على معان
لافاقة ولا منفصلة عنه وجعلوا كل ما وصف الرب به نفسه من كلامه ومشيئته وجه وبفضه
ورمائه وغضبه أغني عن اختلافات منفصلة عنه فجعلوا موصوفا بما هو منفصل عنه فخالقوا صريح
العقل والسر والقدرة فان العقل الصريح يحكم بان الصفة اذا قامت بعمل عاكسها على ذلك
المحل لا على غيره فالخل الذي قامت به الحركة والسواد والابيض كان متحركا كامودا يبيض لا غيره
وكذلك الذي قام به الكلام والارادة والحب والبغض والرضا هو الموصوف بأنه المتكلم المريد
المحب المفضل الرادى دون غيره وما لم يقم به الصفة لا يتصف بها فإمام يقم به كلام وارادة وحركة
وسواد وقيل لا يقال له متكلم ولا مريد ولا متحرك ولا أسود ولا فاعل واما اذا لم يكن هناك معنى
يتصف به فلا يسمى باسمه المعاني وهو لا يسمو محالما قادرا مع أنه عندهم لاجلته ولا علم ولا
قدرة وسموه مريد متكلم مع ان الارادة والكلام قائم بغيره وكذلك من سموا خالقا فاعلا مع انه لم
يقم بخلق ولا فاعل فقه من جنس قولهم ونصوص الكتاب والسنة قد أثبت انصافه بالصفات
القائمة به والقدرة واجب أن صدق المشتق مستلزم لصدق المشتق منه فيوجب اذا صدق اسم
الفاعل والصفة فالمشبهة أن يصدق معنى المصدر فاذا قيل قائم وقاعد كان ذلك مستلزما لقيام
والقعود وكذلك اذا قيل فاعل وخالق كان ذلك مستلزما لفاعل والخلق وكذلك اذا قيل متكلم
ومريد كان ذلك مستلزما للكلام والارادة وكذلك اذا قيل على عالم قادر كان ذلك مستلزما للحياة
والعلم والقدرة ومن نفي قيام الافعال وقال لو كان خالقا لخالق لكان ان كان قدما بلزم قدم

الخلق

وانما العقول هو قيام الصفات بالموصوفات والاعراض بالجوهر كالصورة الصناعية مثل صورة الخاتم

والدورهم والسرور والتوب فله عرض قائم بجوهره الفضة والخشب والغزل وكذلك الاتصال والانفصال قائمان بعمل هو الجسم وهكذا

يحصلون الصورة الذهنية ثابتة في الخلد كقولهم في المحدثات الفلانة لا تتغير عن نفسها ما ثبت أنه مفارق للانفس الناطقة اذا
فارتقت البدن بالمولد والمحدثات هي الكليات التي تجرد عنها النفس (١٧٩) عن الاعيان التقصية في جميع الاص

الى النفس وما يقوم بهما ويجعلون
الموجود في الخارج هو الموجود
في الفهم كما يجعلون الوجود
الواجب هو الوجود المطلق فهذه
الامور من اصول ضلالهم حيث
جعلوا الواحد متعددا والتعدد
واحدا وجعلوا مافي الفهم
في الخارج وجعلوا مافي الخارج
في الفهم وانهم ذلك ان يجعلوا
الثابت متغيرا والمتغير ثابتا فهذه
الامور من اجناس ضلالهم وهذا
كله مبسوط في غير هذا الموضع
والمقصود هنا ان اتنبه على بعض
مانيين به تناقضهم وضلالهم في
عقليتهم التي بها اتفوا صفات الله
عز وجل وطروا بها نصوص
الرسول الشارحة بصريح المنقول
الموافقة لصرح المعقول وكما
امن القاضل الذي في معرفة
اقوال هؤلاء الملاحدين وافقهم
في بعض اقوالهم من اهل البع
كتفاد بعض الصفات الذين يزعمون
ان المعقول طرأ كلام الرسول
وامسبح تقديسه عليه فله بين
انه يعلم بالفعل الصريح ما يصدق
ما أخبر به الرسول وما به بين فساد
ما يعارض ذلك ولكن هؤلاء عمدوا
الى التماس حجة مشبهة تحتمل
في لغات الامم معاني متعددة وصاروا
يدخلون فيها من المعاني ما ليس هو
المفهوم منها في لغات الامم ثم ركبوها
واقفوها تاليفاطو بلا يتوا بعضه
على بعض وعظموا اقوالهم وهؤلاء
في نفوس من لم يفهمه ولا رب ان

المخلوق وان كان حادنا زمانا ان يكون له خلق آخر فليزم التسلسل ويلزم قيام الحوادث قضاياه
الناس بأجوبة متعددة كل على أصله طائفة قالت تقدم المخلوق دون المخلوق وطروا بالارادة
فانه يقول انها قد جمعت مع ان المراد محدث فالاول كنفذ المخلوق وهذه اجواب كثير من الخسفة
والخسفة والصوفة وأهل الحديث وغيرهم وطائفة قالت بل المخلوق لا يقتصر الى خلق آخر كما ان
المخلوق عنده كله لا يقتصر الى خلق فاذا لم يقتصر شيء من الحوادث الى خلق عند صفان لا يقتصر
المخلوق الشيء خلق المخلوق الى خلق اولي وهذه اجواب كثير من المعتزلة والكرامية وأهل
الحديث والصوفة وغيرهم فمن هؤلاء من يقول المخلوق قائم به ومنهم من يقول قائم بالمخلوق
ومنهم من يقول قائم لا في محل كما يقول البصريون من المعتزلة في الارادة وطائفة التزمت
التسلسل ثم هؤلاء صفان منهم من قال بوجوده معان لانهاية لها في ان واحد وهذا قول ابن
عباد واصحابه ومنهم من قال بل تكون شيئا بعينها وهو قول كثير من ائمة الحديث والسنّة
وائمة الفلاسفة وأما التسلسل فن الناس من لم يقر به وقال كما يجوز عندكم حوادث متصلة
لا ابتداء لها فكذلك يجوز قيام حوادث بذاته لا ابتداء لها وهذا قول كثير من الكرامية
والمرجئة والهاشمية وغيرهم ومنهم من قال بل التسلسل حاز في الاطردون المؤثرات
والترتبات يقوم بذاته لا ينتهي شيئا بعينها ويقول انه بل متكلم بعينه ولا نهاية لكلماته
وهذا قول ائمة الحديث وكثير من النظار والكلام على قيام الامور الاختيارية بذاته مبسوط في
موضع آخر واذا كانت صفة التي المحدث متوافقة في المحدث لم يلزم ان تكون ينالها
فكذلك صفة الرب اللازمة اذا كانت قدسية بقصم لم يلزم ان تكون الهامية فهو لا سببهم
ففي صفاته اللازمة لذاته وشبههم التي اشر اليها انها لو كانت قدسية لكان القديم أكثر من واحد
كما يقول ابن سناو أمثاله وأخذ ذلك ابن سناو أمثاله من المتفلسفة عن المعتزلة فقالوا لو كان
صفة واحدة لكان الواجب أكثر من واحد وهذا تلبس فانهم ان أرادوا ان يكون الاله
القديم والاله الواجب أكثر من واحد فاللزام باطل فليس يجب ان تكون صفة الاله الهيا
والصفة الانسان انسانا والصفة التي ينالها لصفة الحيوان حيوانا وان أرادوا ان الصفة
توصف بالقديم كما يوصف الموصوف فهو كقول القائل وتوصف صفة المحدث بالمحدث كما
يوصف الموصوف بالمحدث وكذلك اذا قيل وتوصف بالوجوب فليس المراد انها توصف بوجوب
أو قدم على سبيل الاستقلال فان الصفة لا تقوم بنفسها ولا تستقل بذاتها ولكن المراد
انها قدوة واجبة تقدم الموصوف ووجوبه اذا عني بالواجب الما فاعله وعني بالقديم بالاول
له وهذا حق لا محذور فيه وقد بسط الكلام على هذا بسطا مستوفى في مواضع وبين مافي لفظ
واجب الوجود والقديم من الاجمال وشبهة نفع الصفات وهو لم يذكر هنا الاشياء مختصرا قد
ذكرنا ما يناسب هذا الموضع وبينافي موضع آخر ان لفظ القديم واجب الوجود فيه اجمال
فاذا ارد بالقديم القائم بنفسه والفاعل القديم والارب القديم ونحو ذلك فالصفة ليست قدسية
بهذا الاعتبار بل هي صفة التقديم واذا ارد بالابتداء له اول يسبقه عدمه مطلقا فالصفة
قدسية وكذلك لفظ واجب الوجود ان ارد به القائم بنفسه الموجود بنفسه فالصفة ليست
واجبة بل هي صفة واجب الوجود وان ارد بما لا فاعله أو ما ليس له علة فاعله فالصفة واجبة

فهذه ونحو ما لم يفهم من الالفاظ المشتركة والمعاني المشبهة فاذا دخل معهم الطالب وخاطبوا بما تنفر عنه فطرته فاخذ بعرض عليهم
قوله انت لانهم هذا الاصطلاح فيق مافي النفوس من الاثقة والنجية يجعلها على ان تسلم تلك الامور قبل تحقيقها عند مدعى

ثلاثة لا يخرج عن علم الغيبة أن يشبهه إلى بعض الظن والعقل وثالثا الناس في محاطتهم درجات كما تنقل أخواتهم القرامطة المستحيين
لهم ذرية بعدد جحقي وصلوهم إلى البلاغ (١٨٠) الاكبر التاموس الاكبر الذي مضونه جدد الصانع وتكذيب رسله وجمد

الوجود وان أريد به ما لا يطبق به بغيره فليس في الوجود واجب الوجود بهذا الاعتبار فان
البري تعالى خلق لكل ماساؤه تعالى بمحلقاته وذاته ملازمة لصفاته وصفاته ملازمة لذاته
وكل من صفاته اللازمة ملازمة لصفته الاخرى وينشأ أن واجب الوجود الذي دلت عليه
الممكنات والقديم الذي دلت عليه المحدثات التي هو الخالق الموجود بنفسه الذي لم يزل ولا
يزال ويجمع علمه فان تسمية الرب واجبا بذاته وجعل ماساؤه ممكنا ليس هو قول ارسطو
وقدماء الفلاسفة ولكن كانوا يسمونه مبدءا وعلة ويتبنونه من جهة الحركة الفلكية فيقولون
ان الفلك يدور كالتسمية فركب ابن سينا وأمثلة مذهبان قول أولئك وقول المعتزلة فلما قالت
المعتزلة الموجود ينقسم إلى قديم وحادث وان القديم لا صفته قال هؤلاء انه ينقسم إلى واجب
ويمكن والواجب لا صفته ولما قال أولئك يتمتع تعدد القديم قال هؤلاء يتمتع تعدد الواجب
وأما قوله ان كل ماساؤه محدث فهذا حق والصغير في ماساؤه عائد إلى الله وهو اذا ذكر باسم
مظهر أو ضمير دخل في مسمى اسمه صفاته فهي لا تخرج عن مسمى أسمائه فان قال دعوت الله
أوعيدت فهو ما اتعاده إلى القيوم العليم القدير الموصوف بالعلم والقدر وما رصفنا الكلام
وأما قوله لا اله الا الله وحده ليس بحجم فان أراد بالواحد ما اراده الله ورسله بجل قوه والهيكم له واحد
وقوه وهو الله الواحد القهار ولم يحد ذلك فهو ذائق وان أراد بالواحد ما ربه له حقيقة نفاة
الصفات من أنه ذات مجرد عن الصفات فهذا الواحد لا حقيقة في الخارج وانما بقدر في
الانها لا في الاعيان ويمتنع وجود ذات مجرد عن الصفات ويمتنع وجود شيء عليم قدر لا حاية
له ولا علم ولا قدرة فاقب ان الاسماء دون الصفات سفسطة في العقلات وقرمطة في السبعيات
وكذلك قوله ليس بحجم لفظ الجسم فيه اجمال فغير ادبه المركب الذي كانت اجزا ومفرقة
بفجعت أو ما قبل التفرق والانفصال والمركب من مادة بصورة والمركب من الاجزاء المفردة
التي تسمى الجوهر الفرد والله تعالى مزج من ذلك كله (١) أو كان متفرقا فاجتمع أو أن يقبل
التفرق والتجزئة التي هي مفارقة بعض الشيء بعضا وانفصاله عنه أو غير ذلك من التركيب المتنوع
عليه وقدر ادب الجسم ما يشار اليه أو ما يرى أو ما تقوم به الصفات والله تعالى يرى في الآخرة وتقوم
به الصفات وبشره إلى الناس عند الله ما يدبرهم وقولهم ووجودهم وأعنيهم فان أراد بقوله
ليس بحجم هذا المعنى قبله هذا المعنى الذي قصدت فيه بهذا اللفظ معنى ثابت بصريح
المنقول وصريح المعقول وأنت لم تقم بدلالة على نفسه وأما اللفظ فبعدمضاواتنا فليس
في الكلاب ولا السنة ولا قول أحد من سلف الامة وأمتها إطلاق لفظ الجسم في صفات الله تعالى
لانضوا ولا نباتا وكذلك لفظ الجوهر والتجزئة ونحو ذلك من اللفظ التي تنازع أهل الكلام
المحدث فيها فنبينا وانا وان قال كل ما يشار اليه ويرى وترفع اليه الايدي فانه لا يكون الاجسام
مركبا من الجوهر الفرد أو من المادة والصورة قيل له هذا عمل زاع فاكره الفلاسفة بنفون
ذلك وأنت لم تدكر على ذلك دليلا وهذا امتنعي نظر النفاة فان عامة ما عندهم ان تقوم به
الصفات ويقوم به الكلام والارادة والافعال وما يمكن رؤيته بالابصار لا يكون الاجسام
(١) قوله أو كان متفرقا إلى قوه وانفصاله عنه الذي يظهر أنه مكرم مع مقابلة وحرر كتبه معصمه

شرائعه وفساد العقل والدين
والخول في غاية الخلل المشتل
على غاية الفساد في المبدأ والمعاد
وهذا القدر الذي وقع في خلل
المتفلسفة لم يقصدهم متعلوهم في
الاصل بل كان غرضهم تحقيق
الامور والمعارف لكن وقعت لهم
شبهات خلوا بها كخلص من ضل
ابتداء من المشركون منهم ومن
غيرهم من الكفار عن جل بعض
الشبهات ولهذا يجب على من يريد
كشف ضلال هؤلاء وأمثلة الههات
لا يوافقهم على لفظ يجعل حتى يتبين
معناه بعرف مقصوده ويكون
الكلام في المعاني العقلية المينة
لا في معان مشتبهة باللفظ مجمله
(واعلم) ان هذا دفع في الشرع
والعقل أما الشرع فان علينا أن
نؤمن بما قاله الله ورسله فكل ما
ثبت أن الرسول صلى الله عليه وسلم
قاله فليتنا أن نتصدق به وان نفهم
معناه لاننا قد علمنا أنه الصادق
المصدوق الذي لا يقول على الله الا
الحق وما تنازع فيه الامم من
الالفاظ المجمله كاللفظ المتجزئ والجهة
والجسم والجوهر والعرض وأمثلة
ذلك فليس على أحد أن يقبل مسمى
اسم من هذه الاسماء في الشيء ولا
في الاناث حتى يتبينه معناه فان
كان المتكلم بذلك أراد معنى مصححا
مواظفا لقول المعصوم كان ما اراده
حقا وان كان أراد به معنى مخالفا
لقول المعصوم كان ما اراده باطلا
ثم يبقى النظر في اطلاق ذلك اللفظ
ونفيه وهي مسئلة فقهية فتدبر يكون المعنى مصححا ويمتنع من اطلاق اللفظ لما فيه من مفسدة وقد يكون اللفظ مشروعا
ولكن المعنى الذي اراده المتكلم باطل كما قال على رضي الله عنه ان قال من الخوارج المارقين لاحكم الله الحق على أيديهم باطل وقد

يشرق بين الفخذ الذي ينبغي بالزبد لعله لا يدعى الا بالاسماء الحسنى وبين ما يخبر عنه لا تاتى حق اذنى بالحق واذا كفى باب العبارة عن
التي صلى الله عليه وسلم علينا ان تفرق بين مخاطبته وبين الاخبار عنه (١٨١) فاذلنا خطبته كان علينا ان نتأيد بأبى الله تعالى

حيث قال لا تحضر اولادى الرسول
بينكم كنعابكم بينكم بعضا فلا تقول
يا محمد يا أحمد كما يدعوا بعضنا بعضا
بل يقول يا رسول الله يا نبي الله
سبحله وتعالى خاطب الامة عليهم
السلام والسلام يا أميهم فقال
يا آدم اسكن أنت وزوجك الجنة
يا فرح اقبل بسلامنا وبركات
عليك وعلى أمم من معك يا موسى
اننى افرقك يا عيسى انى ستوفيك
ورافعلك انى ولما خاطبه صلى الله
عليه وسلم قال يا أيها النبي يا أيها
الرسول يا أيها المرسل يا أيها المذكر
فمن أحق أن تتأيد في دعائه
وخطبه وأما اذا كان في مقام
الاخبار عنه قلنا شهد أن لا اله الا
الله وأشهد أن محمدا رسول الله فقلنا
محمد رسول الله ومحمد النبيين فخير
عنه بابه كما أخبر الله سبحانه لما
أخبر عنه صلى الله عليه وسلم ما كان
محمد بالاحسن من رجاكم ولكن
رسول الله ومحمد النبيين وقال محمد
رسول الله والنبي معه أشداء على
الكفار وجاه بينهم تراهم كعاصدا
وقال ومحمد الأرسول قد خلت
من قبله الرسل وقال والنبي آمنوا
وعلموا الصالحات وآمنوا بما نزل
على محمد فافترق بين مقام الخطبة
ومقام الاخبار فرق ثابت بالسر
والعقل وبه يظهر الفرق بين ما يدعى
الله من الاسماء الحسنى وبين
ما يخبر عنه عز وجل بما هو حق
ثابت لا تاتى ما يستحق من صفات
الكمال ونفى ما ينزه عنه عز وجل

مر كبمن الجواهر الفردة ومن المادى الصورة وما يدكر من العبارة قالى هذا يعود وقد
توعدت طرق أهل الانبثاق الرده عليهم فتم من سلم لهم ما يقوم به الامور الاختيارية فمن
الافعال وغيره ولا يكون الاجسام ونزوعهم فيما يقوم به من الصفات التي لا يتعلق بها شيء
بالشيء والقدره ومنهم من قال بعضهم في هذا وهذا لا يكون هذا اجساما ولا هذا اجساما
ومنهم من سلم لهم انه مجسم ونزوعهم في كون القديم ليس بمجسم وحقيقة الامر ان لفظ
الجسم فيه منازعات لفظية ومعنوية والمنزعات اللفظية غير معتبرة في المعاني العقلية وأما
المنزعات المعنوية فتشمل تنازع الناس فيما شال به اشاره حسية هل يجب ان يكون مر كبا
من الجواهر الفردة ومن المادى الصورة ولا يجب واحتملها فذهب كثير من المتأخرين
المعتزلة والاشعرية ومن وافقهم الى انه لا بد ان يكون مر كبا من الجواهر الفردة ثم جمهور
هؤلاء قالوا انه مر كبا من جواهر متناهية وقال بعض المتأخرين من جواهر غير متناهية وذهب
كثير من المتأخرين المتأخفة الى انه يجب ان يكون مر كبا من المادى الصورة ثم من الفلاسفة
من طرد هذا في جميع الاجسام كزينا ومنهم من قال بل هذا في الاجسام العنصرية دون
الفلكية وزعم ان هذا قول ارسطو والقديما وكثير من المصنفين لا يدكر الا هذه القولين
ولهذا كان من لم يعرف الا هذه المصنفات لا يعرف الا القولين والقول الثالث قول جليل
العقلاء كطرواف المتأخرين ليس مر كبا من هذا ولا من هذا وهذا قول ابن كلاب امام
الاشعرية وغيره وهو قول كثير من الكرامته وهو قول الهشامية والصابرية والصرازية ثم هؤلاء
منهم من قال ينبغي بالتقسيم الى جزأين لا يجرأ بقول الشهرستاني وغيره ومنهم من قال بل لا يزال
قابلا للانقسام الى ان يصغر فيستحيل مع تميز بعضه عن بعض كما قال ذلك من قال من الكرامية
وغيرهم من ظن المثلين وهو قول من قاله من اسأل عن الفلاسفة مع قول بعضهم انه مر كبا من
المادى الصورة وبعض المصنفين في الكلام يجعل اثبت الجواهر الفردة هو قول المسلمين
وان نفسه هو قول المحدثين وهذا الان هو لا علم يعرفون من الاقوال المنسوبة الى المسلمين الا
ما وجدوه في كتب شيوخهم هل الكلام المحدث في الدين الذي خذله السلف والائمة يقول
أبى يوسف من طلب العلم بالكلام ترتد وقول الشافعي حكى في أهل الكلام ان يضربوا
بالجر يدو العمل ويطغى بهم في العناثر والقضايا ويقال هذا جزء من ترك الكتب والسنة
وأقبل على الكلام وكقول أحد جنبل علماء الكلام زائدة وقوله ما زندي أحد بالكلام
فانفع وأمثال ذلك والافاقول بان الاجسام مر كبا من الجواهر المنفردة تقول لا يعرف عن أحد
من أئمة المسلمين لاسيما صاحبولا التابعين لهم باحسان ولا من بعدهم من الائمة المعروفين
بل القائلون بذلك يقولون ان الله تعالى لم يخلق من خلق الجواهر المنفردة شيئا فاما نفسه
لاسماء ولا ارضا ولا جوا ولا با ولا معدن ولا ناسا ولا غير انسان بل انما يحدث تركيب تلك
الجواهر الفعدة فصعبها يعرفها فاما يحدث أعراضا فائمة تلك الجواهر لا اسماء فائمة فانفسها
فيقولون انه اذا خلق الصواب والمطر والانسان وغيرهم من الحيوان والاشجار والنبات والثمار
لم يخلق عينا فائمة بنفسها وانما خلق أعراضا فائمة بغيرها وهذا خلاف ما دل عليه السمع والعقل
والعيان ووجود جواهر لا تقبل القسمة منفردة عن الاجسام عما يعلم بطلانه بالعقل والحس

من العيوب والنقصان فانه المثلث القدوس السلام صفاته وتعالى عما يقول الظالمون علوا كبيرا وقال تعالى والله الاسماء الحسنى فاعلموه
بها ونذوا الذين لم يدون في اسمائه مع قوله قل أى شئ اكبر شهادة قل الله شهادتي وبينكم ولا يقال في التهادياتي وأما نفع هذا

الاستغراق في العقل من تكلم لفظ محتمل معاني لم يقبل قهراً ولم يرضى لتفسيره وتفسيره حق يقين المعنى المراد من الحق الكلام المعاني العقلية لافي المتنازعات الفظة فتدبيل (١٨٣) أكثر اختلاف العقلاء من جهة اشتراك الاسماء ومن كان منكك

فصل اثنان ان يكون الله تعالى لم يحلق عيناً فاقه بنفسه الا ذلك وهو لا يقولون ان الاجسام لا يتصل بعضها ببعض بل الجواهر التي كانت مثلاً في الاولى هي بعضها بالحق في الثاني وانما تغيرت أعراضها وهذا خلاف ما اجمع عليه العلماء ائمة الدين وغيرهم من العقلاء من استحالة بعض الاجسام الى بعض كاستحالة الانسان وغيره من الحيوان بالمرتبة او باستحالة الدم واللبنة والخنزير وغيرهما من الاجسام النجسة طهراً وماذا واستحالة العذرة رزاً واستحالة العصير نحرأ ثم استحالة الخمر خلا واستحالة ما ياكل الانسان ويشرب هو لا وما وانما طهراً ونحو ذلك وقد تكلم علماء السلف في النجاسة هل تظهر بالاستحالة أم لا ولم ينكر احد منهم الاستحالة ومثبة الجوهر الفرد قد فرقوا عليه من المقالات التي يعلم العقلاء فسادها بدهة العقل ما ليس هذا موضع بسطه مثل تفكيك الرخا والبول والفلت وسائر الاجسام المستدرة المتحركة وقول من قال منهم ان الفاعل المختار يفعل كل ما تحركت ومثل قول كثير منهم ان الانسان اذا مات فجميع جواهره واقعة قد تفرقت ثم عند الاعادة تجميعها الله تعالى ولهذا صار كثير من حذاقهم الى التوقف في آخر أمرهم كأي الحسن البصري وأي المعالي الجويني وأي عبد الله الرازي وكذلك ابن عقل والغزالي وأمثالهما من النظار الذين تبين لهم فساد أقوال هؤلاء فينبذون أقوال هؤلاء ويقولون ان احسن أمرهم الشك وان كانوا قد اذقوا فقههم في كثير من مصنفاتهم على كثير مما قالوا من الباطل وبسط الكلام على فساد قول القائلين بتركيب الجواهر الفردة المحسوسة أو الجواهر العقلية في موضع آخر وكذلك ما يثبتها مشائون من الجواهر العقلية كالقول والنفوس المجردة كالخاتمة للمادة والمثل الاقلاطونية والاعداد المجردة التي يثبتها بعضها كثير من المشائين أتباع فيثاغورس وافلاطون وارسطو وانما حقق الامر عليهم لم يكن لها أثبت من العقليات وجود الا في الانهال في الاعيان وهذا البسط موضع آخر وهذا المصنف يذكري قوله لا مجرد الدعوى فلذلك لم يسط القول فيه وانما المقصود التنبيه على أن آخراً ينسب اليه أصل هؤلاء الذي نفوا به ما ثبت بالكتب والسنة واجماع السلف بل لما ثبت بالفطرة العقلية التي اشتراك فيها جميع أهل الفطرة التي لم تصد فطرتهم عما لقنوه من الاقوال الفاسدة بل ولما ثبت بالبراهين العقلية فالذي ينسب اليه أصلهم هو أنه لو كان متصفا بالصفات أو متكاملاً بكلام يقوم به ويريد اعما يقوم به من الارادة الحسية (١) وكانت رؤيته في الدنيا أرى الاخر وتلك من كبريان الجواهر الفردة الحسية أو الجواهر العقلية المادة والصورة وهذا التلازم باطل عند جاهل العقلاء فيمن انشاهد فان الناس يرون الكواكب وغيرها من الاجسام وهي عند جاهل العقلاء ليست مركبة لامن هذا ولامن هذا ولوقدر ان هذا التلازم حق فليس في حججهم حجة صحيحة وجب انتفاؤها الا لازم بل كل من الطائفتين نطقن في حجج الفريق الاخر وتبين فسادها فأولئك يقولون ان كل ما كان كذلك فهو محدث ومنزوعهم بطعنون في القدمتين ويبتون فسادهما والاخرون يقولون ان كل مركب فهو مفقور الى اجزائه واجزاء غيره فكل مركب مفقور الى غيره ومنزوعهم بنبشون فساد هذه الناطقة وما فيها من الاقوال المجعلة والمعاني المتشابهة كما قد بسط في موضع آخر ولهذا يقول من يقول من العقلاء (١) قوله وكانت رؤيته الخ هكذا في الاصل ولعل الخبر ساقط وهو ممكنة وأخوه كسبه مصححه

بالقول الصرف لم يتقبل لفظ بل يجرد المعنى بأي عبارة تدلت عليه وأرأى باب المقالات لتقوا عن أسلافهم مقالاتاً ما فأنطأ لهم منها ما كان أجمعاً فثبت كجبريت ألقاط اليونان والهند والقوس وغيرهم وقد يكون الترجع عنهم صحيح الترجع وقد لا يكون صحيح الترجع ومنهم ما هو عربي ونحس انما تخطب الامم بلسنة العربية فاذا تقوا عن أسلافهم لفظ الهيولي والصورة والمادة والعقل والنفس والصفات الذاتية والعرضية والجرد والتركيب والتألف والجسم والجوهر والعرض والماهية والجزء ونحو ذلك من ما محتمل هذه الاقوال من المعاني كما اذا قال فاعلمهم النوع مركب من الجنس والفصل كتركيب الانسان من الحيوان والناطق أو من الحيوانية والناطقية وان هذا اجزاء الانسان واجزاء الحد والواجب سبحانه اذا كان له صفات لزم أن يكون مركباً والمركب مفقور الى اجزائه والمفقور الى اجزائه لا يكون واجبا لتفسيره وان لفظ التركيب والجزء والافتقار والتعبر فان جميع هذه الاقوال فيها اشتراك والتباس واجال فاذا قال القائل الانسان مركب من الحيوان والناطق أرمن الحيوانية والناطقية قبله أتصني بذلك الانسان الموجود في الخارج وهو هذا الشخص وهذا المطلق من حيث أم نفي الانسان المطلق من حيث هو وفان أراد الاول قيل هذا الانسان وهذا الانسان وغيرها اذا قلت هو مركب من هذين الجزأين فيقال ان الحيوان والناطق جوهران فاما بانفسهما فاذا قلت هما جزآن للانسان الموجود في الخارج لزم ان يكون الانسان الموجود

العاقين

الجزأين فيقال

ان الحيوان والناطق جوهران فاما بانفسهما فاذا قلت هما جزآن للانسان الموجود في الخارج لزم ان يكون الانسان الموجود

في الخارج فهو مران أحدهما حيوان والآخر ناطق غير الإنسان المعين وهذا كبر تكلم والعقل وإن قال أنما يريد بذلك أن الإنسان يوصف بأنه حيوان وأنه ناطق قبله هذا معنى صحيح لكن تسمية (١٨٣) الصفتان أجزاء من دعوى أن الموصوف مركب

منها وانها متقدمة عليه ومقدمة في الوجودين الذهني والخارجي كقدم الجز على الكل والبسيط على المركب ونحو ذلك مما تقولونه في هذا الباب هو ما يعلم فساد به صريح العقل وإن قال هو مركب من الحيوانية والناطقة قبل له أن أردت بالحيوانية والناطقة الحيوان والناطق كان الكلام بالحيوان والناطق العاقلين واحد وإن أردت العرشين العاقلين بالحي والناطق وهما صفتان كان مضمونه أن الموصوف مركب من صفاته وانها أجزاءه ومقدمته سابقة عليه ومعلوم أن الجوهر لا يتركب من الاعراض وإن صفات الموصوف لا تكون سابقة له في الوجود الخارجي وإن قال أنا أريد بذلك أن الإنسان من حيث هو مركب من ذلك قبله أن الإنسان من حيث هو هو ولا وجود له في الخارج بل هذا هو الإنسان المطلق والمطلق لا يكون مطلقا إلا في الأذهان فقد جعلت المركب هو ما يتصوره الذهن وما يتصوره الذهن هو مركب من الأمور التي يقدرها الذهن فلذا قدرت في النفس جسما حساسا مكمرا كالارادة طافا كان هذا المتصور في الذهن مركبا من هذه الأمور وإن قدرت في النفس حيوانا طافا كان مركبا من هذا وهذا وإن قدرت في الخارج من هذا وهذا الحقائق المرجودة في الخارج

العارفين بحقيقة قول هؤلاء وهؤلاء أن الواحد الذي يشتهى هؤلاء لا يتحقق إلا في الأذهان لا في الاعيان ولهذا المسمى الفلاسفة الدهر على قولهم بأن الواحد لا يصدر عنه الواحد كان من أول ما بين فساد قولهم أن الواحد الذي ادعوا فيه ما ادعوا الحقيقة في الخارج بل يمتنع وجوده وإنما يقدري الأذهان كما يقدري المتشاكلات وكذلك سائر الجهمية والمعتزلة صفات الصفات لما ابتدوا واحدا لا يتصف بشئ من الصفات كالأعداد التي تعلم الذين يعرفون حقيقة قولهم أنما أوجدتهم تعطيل مستلزم لتناقض الخلق وإن كانوا قد ابتدوهم فتلقون جمعوا بين ما يستلزم فيه ما يستلزم إتيانه ولهذا وصفهم أنهم بالاعتزال والتعطيل وانهم لا سون ولا يثبتون شيئا ولا يبعدون شيئا ونحو ذلك كما هو موجود في كلام غير واحد من أئمة الاسلام مثل عبد العزيز بن الماحسين وعبد الله بن المبارك وجلال بن إدريس محمد بن الحسن وأحمد بن حنبل وغير هؤلاء ولابد لدعوى من دليل وكذلك قوله ولا في مكان فقد راد المكان ما يحوى الشئ ويحيط به وقد راد به ما يستقر الشئ عليه بحيث يكون محتاجا إليه وقد راد به ما كان الشئ فوقه وإن لم يكن محتاجا إليه وقد راد به ما فوق العالم وإن لم يكن شأما موجودا فإن قيل هو في مكان بمعنى إحاطة غيره به واعتقاده إلى غيره فالتحيز من إحاطة إلى الغير وإحاطة الغير به ونحو ذلك وإن أريد بالمكان ما فوق العالم وما هو البر فوقه قيل إذا لم يكن إلا خلقا وأعز خلقا والخلق بائن من المخلوق كان هو الطاهر الذي ليس فوقه شئ وإذا قال القائل هو مجله فوق سواه على عرشه بائن من خلقه فهذا المعنى حق سواء سميت ذلك مكانا أو لم تسمه وإذا عرف المقصود فذهب أهل السنة ما دل عليه الكتاب والسنة واتفق عليه سلف الأمة وهو القول المطابق لصريح المنقول وصريح المعقول وأما قوله والالكان محدثا فمضمونه أنه لو كان جسما أو في مكان لكان محدثا فقوله قد بينا ما بيني وبينه من معنى الجسم والمكان وبيننا ما لا يجوز نفسه عنه وإن سماه بعض الناس جسما أو مكانا لكن ما للعليل على أنه لو كان كذلك لكان محدثا لو أنت لم تذ كر دليل على ذلك وكذا كتنى بالليل المشهور الذي يذ كر سلفه وشيوخه المعتزلة من أنه لو كان جسما لم يخل عن الحركة والسكون وما يخل عن الحوادث فهو حادث لا متناهي حوادث لا أول لها ثم يقولون ولو كان قائما به علم وقدره وحياته ونحو ذلك من الصفات لكان جسما وهذا الدليل عنه جوابان (أحدهما) أن يقال له هو عند شئ علم قدر ومع هذا أقول بجسم عندك مع أننا لا نعلم جاعلا قدر الأجسام أن كان قولنا حقا أمكن أن يكون له حياة وعلم وقدره وأن يكون ميانا بالاعمال عليه وليس بجسم فان قلت لا عقل ميانا بالاعمال الأجسام قيل لك ولا يعقل شئ علم قدر الأجسام فان أمكن أن يكون مسمى بهذه الأسماء مالم يسبح بجسم أمكن أن يتصف بهذه الصفات مالم يسبح بجسم والافلال الاسم مستلزم للصفة وكذلك إذا قلنا لو كان فوق العالم لكان جسما وإن كان لما أكبر من العالم وأما أصغر وأما مساوياه وكل ذلك يمتنع فيقال له إن كثير من الناس يقولون أنه فوق العالم وليس بجسم فلذا قال لنا قول هؤلاء أصغر لهم فساد به ضرورة العقل قيل له فأنتم تقول أنه موجود قائم بنفسه وليس بداخل في العالم ولا خارج عنه ولا ميان له ولا محايث له وأنه لا يقرب منه شئ ولا يبعد منه شئ ولا يصعد عليه شئ ولا ينزل منه شئ وأمثال ذلك من التي الذي ادعى على

مركب من هذه الصور الأذهنية كان هذا ما لم يعلم الصادق الضرورة وإن قلت أن هذه متطابقة لها وصادقة عليها فهذا يكون محصا إذا كان مافي النفس علما لا جهلا وقد بسط الكلام على هذا في غير هذا الموضع والمقصود ههنا من سق جعل الحقائق التسوية حسنة واحدة

بالصحة كان كلاً منهما مستلزماً للآخر فيحصل وجود الحقائق المتنوعة وجوداً واحداً بالعين بل هذا أولى لأن الموجودات مشتركة في معنى الوجود فمن أثبت عليه أن العلم هو القدرة (١٨٤) واتهم انفس الذات العاملة القدرة كان أن يشبه عليه أن الوجود

واحد أولى وأخرى وهذه الحجة المبتدعة التي تكسبها أصل قول الخليفة نفاة الصفات والافصال والجملة من المتفلسفة ونحوهم ورسون ذلك التوحيد وأما المعتزلة وأتباعهم فقد يحسمون بذلك لكن عندتهم الكبرى جهتهم التي زعموا أنهم ابتوا بها حدوث العالم وهي جهة الاعراض فاتهم استدلالاً على حدوث العالم بحدوث الاجسام واستدلوا على حدوث الاجسام بأنها مستزمنة للاعراض كالحركة والسكون والاجتماع والافتراق ثم قالوا ان الاعراض أو بعض الاعراض حادث ومالا يتخلو من الحوادث فهو حادث فاحتجوا في هذه الطريقة إلى اثبات الاعراض أو اثباتها بغير لزومها الجسم فادى قوم ان الجسم يستلزم جميع أنواع الاعراض وان القابل لشيء لا يتخلونه ومن ضده وادعوا أن كل جسم له طم ولون وريح وان العرض لا يبقى زمانين كازع ذلك من سلمكم من أهل الكلام الصغانية نفاة الفعل الاختياري القائم بذاته كالقاضي أبي بكر وأبي المعالي ونحوهما ومن يوافقه أحيانا كالقاضي أبي يعلى وغيره ولما ادعوا أن الاعراض جميعها لا تبقى زمانين لم تكن حادثاً شيئاً بعدئذ والجسم لا يتخلو منها فيكون حادثاً بالفعل امتناع حوادث لا أول لها وعلى هذه الطريقة عند منهم كثيراً حدوث

الظفرة السليمة جزم ما طاعاً أن هذا باطل وان وجود مثل هذا مجتمع وكان جزءاً بطلان هذا أقوى من جزءاً بطلان كونه فوق العالم وليس يحسم فأن كان حكم الظفرة السليمة مقبولا وجب بطلان هذه الحجة فأن كان يكون فوق العالم وان كان مردوداً بطل ذلك لقول من يقول انه فوق العالم وليس يحسم فان الظفرة الحاصلة كانت متنازعاً هذا فيمتنع قبول حكمها في أحد الموضعين دون الآخر وذلك أن هؤلاء النفاة يزعمون أن الحكم بهذا المتع من حكم الوهم المردود لا من حكم العقل المقبول ويقولون ان الوهم هو أن يدرك في المحسوسات ما ليس بمحسوس كاندراك الشاة عدد اوة الذئب وتذكر الحسنة صدقة أمها ويقولون الحكم القطري الموجود في قلوب بني آدم متنازع وجود مثل هذا هو حكم الوهم لا حكم العقل فأن حكم الوهم انما يقبل في المحسوسات لا في ما ليس بمحسوس فقال لهم ان كان هذا مصعباً فقولكم انك مجتمع أن يكون فوق العالم وليس يحسم هو أيضاً من حكم الوهم لا حكم فيما ليس بمحسوس عندكم وكذلك حكمه ما كل ما يرى فلا بد أن يكون بجهة من اراء هو حكم الوهم أيضاً وكذلك ما يريدون امتناعه على الرب هو مثل دعوى امتناع كونه لا بائناً ولا عابثاً فأن كان حكم الظفر بهذا المتنازع مقبولا في شيء من ذلك قبل في نظيره والافسوس في أحد المتنازعين ورد في الآخر تحكم وهو لا ينسوا كلامهم على أصول متناقضة فان الوهم عندهم قوت في النفس ندرك في المحسوسات ما ليس بمحسوس وهذا الوهم لا يدرك الامعي جزئياً لا كلياً كالحس والتخيل وأما الاحكام الكلية فهي عقلية حكم الظفرة فان كل موجودين اما متعاضدان واما متباينان وان ما لا يكون داخل العالم ولا خارجه لا يكون الاعدو ما واما مجتمع وجودها هو كذلك فيقولون أحكام كلية عقلية ليست أحكاماً جزئية تنضية في جسم معين حتى يقال انها من حكم الوهم وايضا فاتهم يقولون ان حكم الوهم فيما ليس بمحسوس باطل لانه انما يدرك ما في المحسوسات من المعاني التي ليست بمحسوسة أي لا يمكن احساسها ومعلوم ان كون رب العالمين لا يمكن رؤيته أو عكس مثله مشهورة فلفظ الامة وانتهى وجهه وظهوره او اجتماعه على ان الله عكس رؤيته ورؤية الملائكة والجن وسائر ما يقوم بنفسه فلا ادعى المدي أنه لا يمكن رؤيته أو لا يمكن رؤيته ولا رؤية الملائكة التي يحسها المجرادات والنفوس والعقول فهو يدعى وجوده موجود قائم بنفسه لا يمكن الاحساس به بحال فلا احتج عليه بالقضايا القطرية التي تحكمها الظفرة كالتحكم في سائر القضايا القطرية لم يكن له أن يقول هذا حكم الوهم فيما ليس بمحسوس فلا يقبل لان الوهم انما يدرك ما في المحسوس فانه يقال انه انما ثبت أن هذا ما لا يمكن أن يرى ويحسم به اذا ثبت ان هذا الحكم باطل وانما ثبت ان هذا الحكم باطل اذا ثبت وجوده موجود لا يمكن أن يرى ويحسم به وانت ثبت هذا الموجود لا بدعواك أن هذا الحكم باطل ولم تثبت أن هذا الحكم باطل لا بدعواك وجوده الموجود فصار حقيقة قولك دعوى مجردة بلا دليل فاذا ثبت امتناع رؤيته باطل هذا الحكم كان هذا دوراً متنعاً وكنت قد جعلت الشيء مقدمة في اثبات نفسه فله يقال لم تثبت امكان وجوده غير محسوس ان لم تثبت بطلان هذا الحكم ولا تثبت بطلانه ان لم تثبت موجوداً قائماً بنفسه لا يمكن رؤيته ولا

العالم ومن متأخريهم أبو الحسن الأمدى وغيره وأما جمهور العقلاء فانكروا ذلك وقالوا ان المعلومات الاحساس الجسم يكون متغيراً كثيراً فوسا كذا أخرى وهل السكون أمر وجودي أو عدي على قولين وأما الاجتماع والافتراق فبني على اثبات الجوهر

الفرد. فيقال بافتقار الجسم لا يخلو عن الاكوار التي يحيط بها المحيط والاشياء والكون ومن يشهد بالاعتقاد
بجعل الاجتماع من الاعراض الزائفة على ذات الجسم ونفاته الجوهر (١٨٥) الفرد كثير من طوائف أهل الكلام وأهل

الاحساس به فلذا ظلت الوهم بسلام مقدمات يستلزم ثبوت هذا قبل ان ليس الامر كذلك فانه لم يسلّم مقدمات مستلزمية لهذا اصلاً بل جميع ما يبنى عليه ثبوت امكان هذا وامكان وجوده ما لا يمكن رؤيته وتعلو لاشار اليه مقدمات متعارفها بين الضالطس فيها مقدمات واحتمل تنق عليها فاضلا عن ان تكون ضرورية او حسية بلها الوهم ثم يقال انك اذا حققت ان تكون في الفطرة كان بديها ان احدها حكمه باطل والاخر حكمه حق لم يوتق بشئ من حكم الفطرة حتى يعلم ان ذلك من حكم الحاكم الحق ولا يعرف ذلك حتى يعرف انه ليس من الحكم الباطل ولا يعرف انه باطل حتى تعرف المقدمات البديية الفطرة التي بها يعلم ان ذلك الحكمه باطل فلزم من هذا ان لا يعرف شئ بحكم الفطرة فانه لا يعرف الحق حتى يعرف الباطل ولا يعرف الباطل حتى يعرف الحق فلا يعرف الحق بهال وأيضاً لاقيسة القاذفة في تلك الاحكام الفطرية البديية اقيسة نظرية والتفريات مؤلفة من البدييات فلو جاز للصدق في البدييات بالتفريات لم يفسد البدييات والتفريات فكان فساد الاصل يستلزم فساد فرع فحين ان من موقع القدرح في القضايا البديية الاولى الفطرة بقضايا فطرية فقولها باطل يستلزم فساد العلوم العقلية بل والسمة وأيضاً حفظ الوهم في الفقة العامة رايه انحطاً وأنت اوردته قوة تدرك ما في الاجسام من العاني التي ليست محسوسة وحتث فلما كبر هذا الامتناع ان كان حكمه في غير جسم فليس هو الوهم وان كان اعلم حكمه في جسم فحكمه صادق فيه فلم قلت ان هذا هو حكم الوهم بل لا يقبل حكمه فيه ومعلوم ان ما تحكم به الفطرة السلية من القضايا الكلية المعالوة لئليس فيها ما يحصل بضمه من حكم الوهم الباطل وبضمه من حكم العقل الصادق وانما يعلم ان الحكمين من حكم الوهم الباطل اذا عرف بطلانه فاما ان يدعي بطلانه يدعي كونه من حكم الوهم فهذا غير ممكن وبسط هذه الامور لموضع آخر « والمقصود هنا ان هذا المبتدع وانما له من نقائماً تبينه الله ورسوله لنفسه من معاني الاسماء والصفات من الجسمية والمعتدة ومن وافقهم من المتخلصة والرافضة وغيرهم لا يستندون فيما يقولونه على دليل صحيح لاصح ولا على اما السبعيات فليس معهم نص واحد يدل على قولهم لا قطعوا لانها امر ولكن نصوص الكتاب والسنة تظهر على نقض قولهم ودالة على ذلك اعظم من دلالتها على العاد والملائكة وغير ذلك ما أخبر الله تعالى به ورسوله ولهذا قسطن عليهم الدهرية المنكرون القسابة ولعاد الابدان وقالوا اذ انا لمكنم ان تأولوا ما ورد في الصفات باز لان تأول ما ورد في المعاد وقد اجابهم بانفاد علمنا ذلك بالاضطرار من دين الرسول فقال لهم وهكذا الاثبات وكذا العلم بالصفات في الجله هو ما يعلم بالضرورت يحيى الرسول به وذكروا في الكتاب والسنة اعظم من ذكر للملائكة والمعاد مع ان المشركين من العرب لم تكن تنازع فيه كما كانت تنازع في المعاد مع ان التوراة لم توافق ذلك ولم ينكره الرسول على اليهود كما انكر عليهم ما عرفوه وما سرفوا به الرب من التقاض كقولهم ان الله فقير ويد الله مغلوله ونحو ذلك وذلك ما يعلم على ان الله اظهر في السمع والعقل من المعاد فذا كانت نصوص المعاد لا يجوز تحريفها فذا اظهر في الاولى وهذه الامور مبسوط في موضع آخر (الجواب الثاني) ان يقال هذا البليل قد عرف ضعفه لانه اذا كان هذا الحادث ليس بدائم وهذا ليس بدائم فبقي يجب ان

(۲۴ - منہاج اول)

(٣٤ - مناج أول) فرض فيمصدق كزمن الطوفان وفرض حد بعد ذلك كزمن الصخرة وقد امتداد
هذه إلى النهاية فإننا نعلم كون الزائتمثل النقص وان تغافلنا من وقوع التغافل فيما لا ينشأ وهذه نكتة الدليل فان

يكون نوع الحوادث ليستدائه بقية كآله اذا كان هذا الحادث ليس باق وهذا العلم باق يجب أن يكون نوع الحوادث ليس باق بل هي باقية دائمة في المستقبل في الكتاب والسنة وإجماع سلف الأمة وجهودها كما قال تعالى كلاً ما هم وظلها والمراد يوم نوحه لا دوام كل فرد فرد وقال تعالى لهم فيها عقيم عقيم والمقيم هو نوحه وقال تعالى ان هذا الزرقامة من نفاذ والمراد ان نوحه لا ينفذ وان كان كل جزئه ينفذ أي ينقض ويتصرم وأيضاً فان ذلك يستلزم حدوث الحوادث بلا سبب وذلك مجتمع في صريح العقل وهذا الليل هو أصل الكلام الذي منه السلف وطولوا لهم رأياً وباطلاً لا يقيم حقا ولا يهدم باطلا وقد تقدم الكلام على هذا في مسألة الحدوث وقام ذلك أن نقول في الوجه الخامس ان الناس عليهم ان يؤمنوا بالله ورسوله فصدوقه فيما أخبره ويطيعوه فيما أمر فهذا أصل السادة وجماعها والقرآن كله يقرر هذا الأصل قال الله تعالى ألم ذلك الكتاب لا ريب فيه هدى للمتقين الذين يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلاة ومما رزقناهم ينفقون والذين يؤمنون بما أنزل اليك وما أنزل من قبلك وبالآخرة هم يوقنون أولئك على هدى من ربهم وأولئك هم المفلحون فقد وصف الله سبحانه بالهدى والفلاح المؤمنين الموصوفين في هذه الآيات وقال تعالى لما أبطأ عنهم ابنه قاماً ما أتيتكم مني هدى فمن اتبع هدى فلا يضل ولا يشقى ومن أعرض عن ذكرى فإن له معيشتاً فتشاكلوا محشر يوم القيامة أعيى قال الرب لحسنرتي أعيى وقد كنت بصيراً قال كذلك أتتك آياتنا فتكبر فها هو اليوم تنسى فقد أعوان من اتبع الهدى الذي آتاهم وهو ما جاء به الرسل فلا يضل ولا يشقى ومن أعرض عن ذكره وهو الذي ذكر الذي أنزه وهو كسبه التي بعث بها رسوله بديل أنه قال بعد ذلك كذلك أتتك آياتنا فتكبر فها هو اليوم تنسى والذين كفروا يضاف إلى الفاعل ونارة إلى المفعول كما يقال دق الثوب ودق القصور وقال كل زبدوا كل الطعام ويقال ذلك الله أي ذكر العبد لله ويقال ذلك الله أي ذكر الله الذي ذكره هو مثل ذلك الله عهده ومثل القرآن الذي ذكره وقد يضاف الذكر إضافة الأسماء المحضة فقول ذكرى ان أضيف إضافة المصدر كان المعنى الذي ذكر الذي ذكره وهو كلامه الذي أنزه وان أضيف إضافة الأسماء المحضة فذكره هو ما اخصص بمن ذكره والقرآن مما اخصص بمن الذي كثر قال تعالى وهذا ذكر مبارك أنزلناه وقال ما أتيتهم من ذكر من ربهم محدث وقال تعالى ان هو الاذكر وقرآن مسين وقال أنزلنا اليك الذكر لتبين للناس ما نزل اليهم وقال فيما يذكر في ضمان الهدى والفلاح لمن اتبع الكتاب والرسول فالذين آمنوا ويعزروا ويؤثروا دعوا انزلنا اليك معه وأولئك هم المفلحون وقال تعالى ان كتاب أنزلناه اليك لتخرج الناس من الظلمات إلى النور بلذن ربهم إلى صراط العزيز الخالد وتظار في القرآن كثيرة وإذا كان كذلك فآله سبحانه بعث الرسل بما يقتضيه الكمال من آيات أسماء وصفاته على وجه التفصيل والتي على طريق الاجال للنقص والتبديل فآله تعالى موصوف بصفات الكمال التي لا غاية فوقه فمن زعم النقص بكل وجه مجتمع وأن يكون مثل في شيء من صفات الكمال فأمما صفات النقص فهو مزعومها مطلقاً وأمما صفات الكمال فلا يملكه بل ولا يقاربه في شيء من الأشياء والتزبه يجمعه نوحان نفي النقص ونفي

الهجرة فلهما لو ان كانت لا تنهاى من الطرف المتقدم فلهما متناهية من الطرف الذي يلينا فذا قال القتال اذ اطلقنا بين هذمه هذه قال تسلا بلزمن أن يكون الزائد كالناقص أو ان يكون وجسود الزيادة كعدمها وان تفاخلا لم وجود التفاضل فيما لا ينهى كان لهم عنه جوابان أحدهما أنا لاننا لمكان التطبيق مع التفاضل وانما يمكن التطبيق بين المتماثلين لا بين المتفاضلين والجواب الثاني ان هذا يستلزم التفاضل بين الجانب المتناهي لا بين الجانب الذي لا ينهى وهذا لا محذور فيه وبعض الناس جواب ثالث وهو أن التطبيق انما يمكن في الموجود لا في المعدم وقد وافق هؤلاء على امكان وجود ما لا ينهى في الماضي والمستقبل طوائف كثيرة ممن يقول بحدوث الافلاك من المعتزة والاشعرية والفلاسفة وأهل الحديث وغيرهم فان هؤلاء يسمون حوادث لا أول لهم قولهم بأن الله أحدث السموات والارض بعد أن لم يكونا والزمنها بالبدوننا عن هذا البص كلامهم في الحوادث المستقبلة فنظر اماما هذا الطريق الجهم بن صفوان امام الجهمية الجبرية وأبو الهذيل العلالي امام المعتزلة القدرية بتفضيلاً بمتواليا ينهى في المستقبل فقال الجهم بغناه الجنة والنار وأبو الهذيل اقتصر على القول بفتنة حر كمال أهل

حتى يشال ان ابا القاسم القشيري رحمه الله لا جليل ذلك وصار هذا الفيلسوف في جوار حوائث لا تشاهي على ثلاثة اقوال قيل لا يجوز
الماضي ولا في المستقبل وقيل يجوز فيها وقيل يجوز في المستقبل دون (١٨٧) الماضي ثم ان المهمة والجملة تنفذ ان

يقوم الله تعالى صفات واثباته بناء على هذه الحققة قالوا لان الصفات والافعال لا تقوم الا بحسب وبذلك استدلو على حدوث الجسم بانه ابن كلابوس اتجه فوافقهم على انتفاء قيام الافعال به وقالوا فهم في قيام الصفات قائمون بتواقيم الصفات به وقالوا ان جسمها اعراض لا لها باقية والاعراض لا تبقى واما ان كراما واتباعه فلم يتعروا من تسمية صفات الله اعراضا كما لم يتعروا من تسميته جسماء وعن هذه الحققة نحو هاننا القول بان القرآن مخلوق وان الله تعالى لا يرى في الآخرة والله ليس فوق العرش ونحو ذلك من مقالات الجملة النفاة لان القرآن كلام وهو صفة من الصفات والصفات عندهم لا تقوم به وايضا فان الكلام يستلزم فعل المتكلم وعندهم لا يجوز قيام فعل به ولان الرؤية تقتضي مقابلة ومعاينة والطق يقتضي مباينة وسامت وتلك من صفات الاحسام وبالجملة تصاروا بنفون ما ينفونه من صفات الله تعالى لان ان ثبت ذلك يقتضي ان يكون الموصوف جسماء وذلك يمتنع لان التليل على اثبات الصانع انما هو حدوث الاجسام فلو كان جساما لبط دليل اثبات الصانع ومن هنا قال هؤلاء ان القول عادل عليه السمع من اثبات الصفات والافعال بقدره في اصل التليل الذي به علمنا صدق الرسول وقالوا انه لا يمكن تصديق الرسول ولو قدر

بما لا يخبره في صفات الكمال كادل على ذلك سورة قل هو الله احد وغيره من القرآن مع دلالة العقل على ذلك وارشاد القرآن الى ما يدل على ذلك من العقل بل قد اخبر الله تعالى في الآخرة من انواع النعم ماله شه في الدنيا ك انواع الطعام والمشرب والملابس والناكح وغير ذلك وقد قال ابن عباس ليس في الدنيا ما في الجنة الا الاسماء فحقائق تلك اعظم من حقائق هذه مما لا يعرف قدره ولا كلاما مخلوق والتعريف لا يعرف منه مقدما له الله سبحانه وتعالى بقوله فلا تعلم نفس ما اخفى لهم من قرة اعين وفي الصحيح عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم انه قال يقول الله تعالى اعددت لعبادي المسلمين ما لا عين رأت ولا اذن سمعت ولا خطر على قلب بشر فاذا كان هذا الخلق من متقين في الاسم مع ان ينسحق الحقيقة بآينا لا يعرف في الدنيا قد عرف في المعلوم ان ما يتصف به الرب من صفات الكمال من صفات خلقه اعظم من مباينة مخلوق لخلق ولهذا قال اعلم الخلق بالله في الحديث الصحيح لا احصي ثناء عليك انت كما ائتيت على نفسك وقال في الدعاء المأثور الذي رواه احمد وابن جابر في مصححه ابن مسعود رضي الله عنهما عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال ما اسبغ عبادهم قط ولا زن فقال اللهم اني عبدك ابن عبدك ابن امثلك ناصيتي بيدك ماض في حكمك عدلي في قضاؤك اسألك بكل اسم هو لك سميت به نفسك واتر تسفي في كتابك وعلمت احد من خلقك واسألتك في علم الغيب عندك ان تجعل القرآن العظيم ربيع قلبي ونور صدري وجلاء حزني وذهاب همي ونحو الا انه الله سبحانه وتعالى وبالله مكافه فرما قالوا يا رسول الله افلا تعلم نحن قال بلى ينشئ لكل من سمعهم ان يعلمهم فبين ان الله تعالى اياه اسألتك بقل في علم الغيب عندك لا يعلمها لك ولا تبي واما ما تضمنه صفاته ليست اسيما اعلام بحضة كل صفة الطيب والتقدير والرحيم والكرم والمجيد والسميع والبصير وسائر اسيما الحسن سبحانه وتعالى وهو سبحانه مستحق لكل الكمال المطلق لانه واجب الوجود بنفسه يمتنع العدم عليه ويمتنع ان يكون مفقرا الى غيره وبوجه من الوجوه ان لو افتقر الى غيره وجه من الوجوه كان محتاجا الى الغير والحاجة لما الى حصول كماله واما الذي دفع ما ينقص كماله ومن احتاج في شئ من كماله الى غيره لم يكن كماله موجودا بنفسه بل ذلك الضرر هو بدون ذلك الكمال ناقص والناقص لا يكون واجبا بنفسه بل مكافئ مفقرا الى غيره لانه لو كان واجبا بنفسه مع كونه ناقصا مفقرا الى كمال من غير بل كان الذي يبطه الكمال ان كان مكافئ هو مفقرا الى واجب آخر والقول في هذا كالقول في الاول وان كان واجبا ناقصا للقول فيه كالقول في الاول وان كان واجبا كمالا فهذا هو الواجب بنفسه وذلك الذي يقدور واجبا ناقصا فهو مفقرا الى هذا في كماله وذلك غنى عنه فهذا هو بديله وذلك عبده ويمتنع مع كونه مربوبا مصدا ان يكون واجبا ففرض كونه واجبا ناقصا محال وايضا فيمتنع ان يكون نفس ما هو واجب بنفسه فيه نقص في فقره في زواله الى غيره لان ذلك النقص حدث يكون يمكن الوجود والامكانه ويمكن العدم والالكان لازما لا يقبل الزوال والتقدير انه يمكن زواله بمحصل الكمال الممكن الوجود فان ما هو يمتنع ان يكون كالا وما هو يمكن فلما ان يكون له واجبا ومن الواجب ويمتنع ان يكون الخلق اكمل من الخالق والخالق الواجب بنفسه احق بالكمال الممكن الوجود الذي ناقص فيه فلا تكون ذاته مستلزما لتلك الكمال فيكون ذلك الكمال اذا وجد

انه يجبر بذلك لان مدقة لا يعلم الابدان ثبت العلم بالصانع ولا طريق الى اثبات العلم بالصانع الا القول بحدوث الاجسام قالوا واثبات الصفات يقتضي انه جسم قديم فلا يكون كل جسم جاد في بطل دليل اثبات العلم به وقالت المعتزلة كاي الحسين وغيره

ان صفة الرسول لا يخلو عن صفته تعالى لا يظهر على يد كاذب ولا يعلم كونه اظهر على يد الكاذب
واقمته من قبل الفضيحة وتزيمهم (١٨٨) فعل القبيح معلوم بأنه غنى عنه ما يقبضه والنق عن الشيء العالم بقبضه

لا يقبضه وشأنه معلوم بكونه ليس
بجسم وكونه ليس بجسم معلوم
بنفي الصفات فلو كانت الصفات
لكان جسماء ولو كان جسماء يكن
غنيا وإذا لم يكن غنيا لم يقبض عليه
فعل القبيح فلا يؤمن أن يظهر
المهجرة على يد كاذب فلا يبق لنا
طريق إلى العلم صدق الرسول
فهذا الكلام ونحوه أصل دين
المعتزة ومن وافقهم من الشيعة
وكذلك أبو عبد الله الخطيب وأمثاله
أثبتوا وجود الصانع بأربع طرق
منها ثلاثة مثبتة على أساليب وربما
قالوا يستطرق منها خمسة مثبتة
على الأساليب المتضمنين في توحيد
الفلافة وتوحيد المعتزة فله قال
الاستدلال على الصانع أما أن يكون
بالامكان أو الحدوث وكلاهما أما
في الذات وأما في الصفات وربما
قالوا ولما فهمها فالأول اثبات
امكان الجسم بتاعلي جهة التركيب
التي هي أصل الفلافة والثاني
بيان حدوثه بتاعلي جهة حدوث
الحركات والأعراض التي هي أصل
المعتزة والثالث إمكان الصفات
بتاعلي تماثل الأجسام والرابع
امكانها جميعا والخامس حدوث
الصفات وهذا هو الطريق المذكور
في القرآن والسادس حدوث
الأجسام وصفاتها وهو مبني على
ما تقدم وهذه الطرق الست كلها
مبنية على الجسم الا الطريق الذي
سيما حدوث الصفات يعني بذلك
ما يحدثه الله في العالم من الحيوان

مقترا اليه وإلى ذلك الغير لا يخرج بمصلهما جميعا وكل منهما واجب بنفسه فلا يكون ذلك
الانزال من هذا ولا من هذا بل هو شيء منفصل عنهما وتحقق ذلك أن كمال الشيء مؤمن بنفس
الشيء وداخل فيه فالواجب بنفسه لا يكون واجبا إن لم يكن هو ذاتا في نفسه واجب
الوجود لا يقتضيه السبب منفصل عنه حتى افتقر فيما هو داخل فيه إلى سبب منفصل عنه لم
تكن نفسه واجبة بنفسه ولا لا يكون ذاتا في نفسه لا يكون من كماله أيضا بل يكون شيئا
مباين له وأما لا يكون ذلك شيئين أحدهما واجب بنفسه والاخر شيء يترن وضم إليه وأيضا
قضى واجب الوجود هو كل الموجودات إذا الواجب لكل من الممكن بالضرورة فكل
كامل ممكن إذا كان لازما لم امتنع أن يكون كماله مستغنى عن غيره وأن يحتاج فيه إلى غيره
وأن لم يكن لازما فان لم يكن قابلا مع قول غيرهم من الممكنة كان الممكن كمال من
الواجب وما يقبضه لا واجب ولا ممكن ليس كمالا وان كان قابلا ولم تكن ذاتا مستغنى عنه كان
غير مبطنا له والمطلي الكمال هو الحق بالكال فيكون ذلك المطلي كمال منه وواجب
الوجود لا يكون غيره كمال منه وإذا قيل ذلك الغير واجب أيضا فان لم يكن كمالا بنفسه كان
كل منهما مبطنا لا خال الكال وهذا امتنع لا يستلزم كون كل من الشيئين مؤثرا في الآخر
لا يحصل الا بعد تأنيلا آخر فان هذا لا يثبت ذلك الكال فلا يخرج حتى يكون كاملا ولا يكون
كذلك حتى يثبت الاخر الكال وهذا امتنع كما يمتنع أن لا يوجد هذا حتى يوجد ذلك ولا يوجد
ذلك حتى يوجد هذا وان كان ذلك الغير واجبا كمالا بنفسه مكال لغيره والاخر واجب
ناقص يحتاج في كماله إلى ذلك الكمال المكل كان جزء منه مقترا إلى ذلك وما افتقر جزء منه
إلى غيره لم تكن جملة واجبة بنفسها وإيضاح ذلك أن الواجب بنفسه أما أن يكون شأ واحد
لا جزء أو يكون أجزاء فان كان شأ واحد لا جزء امتنع أن يكونه بعض فضلا عن أن يقال
بعضه يقتصر إلى القدر وبعضه لا يقتصر إلى الغير وامتنع أن يكون شيئين أحدهما نفسه والاخر
كامله وان قيل هو جزء أن أجزاءه كان الواجب هو مجموع تلك الأجزاء فلا يكون واجبا بنفسه
حتى يكون المجموع واجبا بنفسه حتى كان البعض مقترا إلى السبب منفصل عن المجموع لم
يكن واجبا بنفسه وهذا المظلم برهان بين لمن تأمله وبما أن الناس متنازعون في اثبات
الصفات لله تعالى فاهل السنة يثبتون الصفات لله تعالى وكثير من الفلافة والشيعة وافقهم
على ذلك وأما الجهمية وغيرهم فالمعتزة ومن وافقهم من الشيعة والفلافة كان سينا ونحوه
فانهم ينفون الصفات عن الله تعالى ويقولون انما لها تجسيم وتشبيه وتركيب وعمدة ابن
سينا وأمثاله على تفهامي جهة التركيب وهو أنه لو كان كماله صفة لكان مركبا والركب مقتصر
إلى جزء أو جزأ غيره والمقتصر إلى غيره لا يكون واجبا بنفسه وقد تكلم الناس على إبطال
هذه الحجة من وجوه كثيرة سبب ان لهذا التركيب والجزء حوالا لا اعتبار والغير افتاد بحجة أفراد
بالمركب ما ركبه غيره وما كان مقترا فاجتمع وما قبل التفريق والله تعالى منزعه هذا
بالافتراق وأما الذات الموصوفة بصفات لازمة فلها قداسمى المسمى هذا تركيا كان هذا
اصطلاحه ليس هو المتيقن من لفظة المركب والبعض إذا كان في المعاني العقبية لم يثبت

والنبات والمعدن والصحاب والمطر وغير ذلك وهو سبب ذلك حدوث الصفات متباعدة بغيره من حيث
الجوهر الفرد ويقول بتماثل الأجسام ما يحدثه الله تعالى من الحوادث انما هو تحوّل الجوهر التي هي أجسام من صفة إلى صفة

حرفه أحيائها وهذا لا يتكفرون إلا تشكلا وهو من المشركين أهل التلمذ في الحقيقة فيقولون على مثال قولهم وإن الله شاك
بجسدت الأعيان ويسدعها وإن كان يحيل الجسم الأول الجسم (١٨٩)

فيه إلى اللفظ فيقال هب أنكم سمعتم هذا ركيبا فلا دليل لكم على نفسه ومن هذا الوجه
ظاهرهم وأولئك القائلون في التهاق وكذلك لفظ الجذر وراده بعض الشيء الذي ركبته كجذره
المركب من الالطمة والنبات والابنية وبهذه التي يمكن فصله عنه كعضد الإنسان ويراد
بمعناه اللازمة كالحيوانية للحيوان والانسانية للإنسان والنملية للنمل والحق ويراد به
التي لا يمكن تفريقه كجسم الجسم الذي لا يمكن مفارقة له كالجوهر القرد وإما المادة
والصور عن عسدين يقول بنبوت ذلك ويقول أنه لا يوجد إلا بوجود الجسم وإما عن ذلك عند من
لا يقول بذلك فإن الناس متنازعون في الجسم هل هو مركب من الماد والصور أو من الجواهر
المفردة أو من هذا ولا من هذا على ثلاثة أقوال أو أكثر العقلاء على القول الثالث كالمشاة
والضارية والضرارية والكلاسيك وكثيرين الكرامية وكثيرين أهل الفقه والحديث والتصوف
والمختلفة وغيرهم والمقصود هنا أن لفظ الجرم عند عسدين بحسب الاصطلاحات وكذلك
لفظ الغير يراد به ما بين الشيء وصفه الموصوف وجز وليس غير له بهذا الاصطلاح وهذا هو
العالم على الكلاسيكية والاشعرية وكثيرين أهل الحديث والتصوف والفقه هذه الائمة
الأربعة وكثيرين الشيعة وقد يقولون القرآن عاجز مفارقة أحدهما الآخر زمان أو مكان أو
وجود وقد يراد بلفظ الغير ما يمكن هو الآخر وهذا هو الغالب على اصطلاح الفقهاء والكرامية
ومن واقعهم من الشيعة والفلاسفة وكذلك لفظ الاقتدار يراد به الاقتدار يراد به افتقار المعلول
إلى علته الفاعلة ويراد به افتقاره إلى عمله وعلة القابلة وهذا اصطلاح المتكلمة الذين يسمون
لفظ العلة إلى غلبة وتغلبت وما به صورة ويقولون الماد هي القابل والصور هما علته
للماهية والفاعل والغاية هما علته وجود الحقيقة وأما سائر الظواهر فلا يسمون المحل الذي هو
القابل علة فهذه الحجة التي احتج بها هؤلاء الفلاسفة ومن واقعهم على في الصفات ولتفهم
الفاظهم فاعلموا أن هؤلاء الفلاسفة والعلماء القدر ونحو ذلك من الصفات لكان مركبا والمركب
مفتقرا إلى جزئه وجزؤه وغيره والمفتقرا إلى غيره لا يكون واجبا لنفسه قيل لهم قولكم لكان
مركبا أن أردتم لكان غيره قدر كيه أو لكان مجتمعا بعد اقترافه أو لكان قابلا لغيره في فاللزم
باطل فإن الكلام هو في الصفات اللازمة للموصوف التي يتبع وجوده بدونها فإن الربح صاته
يحتاج أن يكون موجودا وهو ليس بمحي ولا حال ولا قدر وحياه وعله وقدرة صفات لازمة لذاته
وأن أردتم بالمركب الموصوف أو ما يشبه ذلك (٧) قيل لكم ولوقلت أن ذلك متعق قولهم
والمركب مفتقرا إلى غيره قيل أما المركب بالتفسير الأول فهو مفتقرا إلى عاينيه وهذا متع
على الله تعالى وأما الموصوف بصفات الكمال اللازمة لذاته التي يستتبعها مركبها فليس في
انصافه هنا ما يجب كونه مفتقرا إلى عاينيه فإن قلت هي غيره وهو لا يوجد إلا بها وهذا
افتقار إليها قيل لكم أن أردتم بقولكم هي غيره أنها مباينة له فذلك باطل وإن أردتم أنها ليست
إياه قيل وإذا لم تكن الصفة هي الموصوف فأنت محذور في هذا فإذا قلت هو مفتقرا إليها قيل
أتريدون بالافتقار أنه مفتقرا إلى فاعله فقله أو يحل بقله أم تريدون أنه مستلزم لها فلا يكون

(٧) قوله قيل لكم ولوقلت الخ في الكلام سقط ظاهر كالأجنى على التامل كيه موصصة

واجبة قد يقولون إنها في نفسها محصية بل ينهى عن سلوكها لما فيها من الاخطار كما ذكرنا طائفة منهم الاشعرية والخطا وغيرهما
وأما السلف والائمة فيذكرون مصنفات في نفسها ويعبونها الاشتغال على كلام باطل ولهذا أنكموا في ذلك مثل هذا الكلام لأنه باطل في

وقول من قال من طلب العلم بالكلام (١٩٠) تردّد وهو فوّك ونحن الآن في هذا المقام ذكر ما لا يمكن مسلماً أن ينزاد

موجوده الا وهو متصف بها (١) قيل أريدون انهم مقترة الى فعل بل يدعيها وافي يحصل تكون موصوفته أما الثاني فأي محذوفه وأما الأول فباطل اذ الصفة اللازمة للموصوف لا يكون فاعلا لها وان قلتم هو موجب لها ولا علة لها أو مقتضى لها فالصفة ان كانت واجبة فالواجب لا يكون معلولا بلزم تعدد الواجب وهو الصفة والموصوف وان كانت ممكنة بنفسها فالحكم بنفسي لا يوجد الا بموجب فتكون الذات هي للوجبة والتي الواحدة لا يكون فاعلا وقابلا قيل لكم لفظ الواجب بنفسه والممكن بنفسه قد صار فيه اشتراك في خطاكم فقد راد الواجب بنفسه ما لا يمدح ولا علة فاعلة و راد الواجب بنفسه ما لا يمدح ولا يخلل ويراد الواجب بنفسه ما لا يكون حقة لازمة ولا موصوف فلا زوما فان أردتم بالواجب بنفسه ما لا يمدح ولا علة فاعلة فالصفة واجبة بنفسها وان أردتم بالاحتمال فيقوم به فالصفة تليست واجبة بنفسها بل الموصوف هو الواجب بنفسه وان أردتم بالواجب ما ليس بجاز ومصلحة ولا لازم فهذه الحقيقة بل هذا الواحد الا في الاذهان لافي الاعيان وأنتم قد رتب شيأ في أذهانكم ووصفوه بمصنفات متنع معها وجوده فعلمتم ما هو واجب الوجود بنفسه متنع الوجود هذه الأمور قد بسطت في غير هذا الموضوع والقصد هو الغرض ها التمهيد على هذا اذ المقصود في هذا المقام يحصل على التقديرين فنقول واجب الوجود بنفسه سواء قيل بثبوت الصفات أو سمي ذلك تر كيبا أو لم يسم أو قيل بنفي الصفات عنه متنع أن يكون غفرا الشيء مبين به وذلك أنه اذا قدر أنه ليس فيه معان متعددة توجه من الجوه بما ظن من ظنهم من نفي الصفات فهذا لا يمتنع أن يكون له كمال مغاير له وان يكون شيئين وحيث قد لو كان فيه ما هو مقتضى لغيره بلزم تعدد المعاني فيه وذلك متنع (٢) مقتضى على التقديرين وان قيل ان فيه معاني متعددة فواجب الوجود هو مجموع تلك الأمور المتلازمة لا يتنع وجود شي منها دون شي وحيث قد لو افترضت من ذلك المجموع الى أمر متصل لم يكن واجب الوجود فهو سبحانه مستازم لمجاية وعلمه وقد رتبته وسائر صفات كماله وهذا هو الوجود الواجب بنفسه وهذه الصفات لازمة لذاته وذاته مستازمة لها وهي داخلية في معنى اسم نفسه وفي سائر أسمائه تعالى فلذا كان واجبا بنفسه وهي داخلية في معنى اسم نفسه لم يكن موجودا الا بها فلا يكون مقتضى اقفاها الى شي مبين به أصلا ولو قيل انه يقتضي كونه سببا أو عللا أو قادرا الى غير ذلك الفريان كان محكما كان مقتضى الاله وكان هو سبحانه به ففتح أن يكون ذلك حوثرا فيه لانه يلزم أن يكون هذا مؤثرا في هذا وهذا مؤثرا في هذا وتأثير كل منهما في الآخر لا يكون الا بصحصول أثر فيه لان التأثير لا يحصل الا مع كونه حيا طال قادرا فلا يكون هذا حيا طال قادرا حتى يجعله الآخر كذلك فلا يكون أحدهما حيا طال قادرا الا بعد أن يجعل الثاني حيا طال قادرا حيا طال قادرا ولا يكون حيا طال قادرا الا بعد كونه حيا طال قادرا بدوجتين وهذا كله مما يلزم امتناعه بصريح العقل وهو من المعارف الضرورية التي لا ينزاع فيها العقلاء وهذا من الدور والقي دور العلل ودور الفاعلين ودور المؤثرين

فهو هو انظر بالضرورة ان هذه الطريق لم يذكر الله تعالى في كتابه ولا أمر بها رسوله صلى الله عليه وسلم ولا جعل ايمان المتسبحين موقوف عليها فلو كان الايمان بالله لا يحصل الا بها لكان بيان ذلك من أهم مسائل الدين بل كان ذلك أصل أصول الدين لا سيما وكان يكون فيها أسرار غيبية اثبات الصانع وتزجيم عن صفات الاجسام كما يحصلون ههنا أصل دينهم فلما لم يكن الامر كذلك علم ان الايمان يحصل بدونها بل ايمان أفضل هذه الأمة وأعلمهم بالله كان حاسلا بدونها فمن قال بعد هذا ان العلم بصفة الشرع لا يحصل الا بهذه الطريق ونحوها من الطرق المحدثة كان قوله معلوم الفساد بالاضطرار من دين الاسلام وعلم أن القدح في معلول هذه الطرق يقتضيها وان تقديم الشرع المعارض لها لا يكون قسما في العقليات التي هي أصل الشرع بل يكون قسما في أمور لا يقتضي الشرع اليها ولا يتوقف عليها وهو المطلوب فثبت أن الشرع المعارض لتلك الطرق التي يقال انها عقليات اذا قدم عليها لم يكن في ذلك محذور ومن عجائب الأمور ان كثيرا من الجهمية نفاة الصفات والافعال ومن اتبعهم على نفي الافعال يستدلون على ذلك بصفة التحليل على الله عليه وسلم كاذكر ذلك بشر الربي وكثير من المعتزلة ومن أخذ ذلك عنهم وعن أخذ ذلك عنهم كافي الوافين عقل وأي واحد والراي وغيرهم ذكر في كتبهم ان هذه الطريقة هي طريقة ابراهيم الخليل عليه صلوات الله وسلامه وهو قوله لأحب الا فلين قالوا فاستدل بالافول التي هو الحركة والاستقلال على حدوث

وهو ذلك وهم كافي الوافين عقل وأي واحد والراي وغيرهم ذكر في كتبهم ان هذه الطريقة هي طريقة ابراهيم الخليل عليه صلوات الله وسلامه وهو قوله لأحب الا فلين قالوا فاستدل بالافول التي هو الحركة والاستقلال على حدوث

حاشاهم ذلك كالكوكب والقمر والشمس وتلك هؤلاء من فوقهم عليه السلام هذا من أوجب هذه السموات والارض القديم
الازلي وآب استدلال على حدوثه بالحركة وهذا اخلاص من وجوه (أحدها) (١٩١) أن قول الخليل هذا من سوانه على

وسمعت بأتفاق العلماء بخلاف دور الملازمين وهو أنه لا يكون هذا الامع هذا فهذا
جائز سواء كانا فاعل لهما كصفت الله أو كالمفعولين والمؤثر التام فمما غيرها وهذا جائز
فان الله تعالى الشين مع الذين لا يكون أحدهما الامع الآخر كالابن والابن فان الله تعالى
ان اخلق الولد بنفسه خلقه الله ليجعل هذا آباء هذا ابنا واحدا الصفتين لم تنسب الاخرى
ولا تفرقها بخلاف ما اذا كان أحد الامرين هومن غلام للمؤثر في الآخر فان هذا امتنع فان
الامر لا يحصل الا بالمؤثر التام فلو كان غلام هذا المؤثر من غلام ذلك وغام ذلك للمؤثر من غلام
هذا كان كل من التامين متوقفا على غلام مؤثر وغلام مؤثر موقوف على نفسه فان الامر
لا يوجد الا بعد تمام مؤثره ولا يكون كل من الامر من غلام نفسه التي تم تأنيده فان
لا يكون من غلام المؤثر في تمامه بطريق الاولى فان الشيء اذا امتنع أن يكون على أو فاعلا أو
مؤثرا في نفسه أو في غلام كونه على ومؤثر أو فاعلا أو شيء من غامات تأنيده فلا يمنع كونه فاعلا
لفاعل نفسه أو مؤثرا في المؤثر في نفسه وفي غامات تأنيده أو في أخرى فتبين أنه يمنع
كون شيئ من مهاييل الآخر شيان منفك الكمال أو شيان ماسم به معا على الفعل
سواء أعطاه كمال علم أو قدره أو وجده أو غير ذلك فان هذا كله يستلزم الدور في تمام الفاعل وغلام
المؤثر من وهذا امتنع وبهذا يعلم أنه يمنع أن يكون لهما صانع متعاون لا يفعل أحدهما
الاجتماع الآخر ويمنع أيضا أن يكونا مستقلين لان استقلال أحدهما يناقض استقلال
الآخر وساقى بسط هذا المقصود هنا أنه يمنع أن يكون أحدهما يعلل الآخر كونه يمنع
أن يكون الواجب بنفسه مستقرا في كماله الى غيره فيمنع أن يكون مستقرا الى غيره ويحسن
الوجود فان الافتقار الى ما في تحصيل الكمال وإما في منع سلبه الكمال فله اذا كان كمالا
بنفسه ولا يقدر غيره أن يسلبه كماله يمكن احتياجه من الوجود فان ما ليس كماله فوجوده
ليس مما يمكن أن يقال احتياجه اليه انحلته الشيء الى ما ليس من كماله متحدة وقد بين أنه
لا يحتاج الى غيره في حصول كماله وكذلك لا يحتاج في منع سلب الكمال كدخال نقص عليه وذلك
لان ذاته ان كانت مستلزما لتلك الكمال امتنع وجوده للزوم بدون اللازم فيمنع أن يسلب
ذلك الكمال مع كونه واجب الوجود بنفسه وكون لوازمه يمنع عدمها وان قيل ان ذاته
لا تستلزم كماله كانه مستقرا في حصول ذلك الكمال الى غيره وقد بين أن ذلك يمنع فتبين أنه
يحتاج احتياجه الى غيره في تحصيل شيء أو دفع شيء وهذا هو المقصود فان الحاجة لا تكون
للحصول شيء أو دفع شيء اما حاصله اذا زاته أو ما لم يحصل بعد فطلب منه ومن كان
لا يحتاج الى غيره في جلب شيء ولا في دفع شيء امتنع حاجته مطلقا فتبين أنه غني عن غيره
مطلقا وأضاف وقد زاده احتياجه الى الغير لم يحصل اما ان يقال احتياجه اليه في شيء من لوازم
وجوده أو شيء من العوارض أما الاول فيمنع فانه لو افتقر الى غيره في شيء من لوازمه لم يكن
موجود الا بذلك الغير لان وجوده للزوم بدون اللازم يمنع فلذا كان لا يوجد الا بالزوم ولا زومه
لا يوجد الا بذلك الغير لم يكن هو موجود الا بذلك الغير فلا يكون موجودا بنفسه بل يكون بان
وجود ذلك الغير وحدوان لم يوجد وحده ذلك الغير ان لم يكن موجودا بنفسه واجبا بنفسه
افتقر الى فاعل مبدع فان كان هو الاول لم يورق في العلة وان كان غير الزم التسلسل في العلة

وهو مجتمع بأتفاق العلماء بخلاف دور الملازمين وهو أنه لا يكون هذا الامع هذا فهذا
جائز سواء كانا فاعل لهما كصفت الله أو كالمفعولين والمؤثر التام فمما غيرها وهذا جائز
فان الله تعالى الشين مع الذين لا يكون أحدهما الامع الآخر كالابن والابن فان الله تعالى
ان اخلق الولد بنفسه خلقه الله ليجعل هذا آباء هذا ابنا واحدا الصفتين لم تنسب الاخرى
ولا تفرقها بخلاف ما اذا كان أحد الامرين هومن غلام للمؤثر في الآخر فان هذا امتنع فان
الامر لا يحصل الا بالمؤثر التام فلو كان غلام هذا المؤثر من غلام ذلك وغام ذلك للمؤثر من غلام
هذا كان كل من التامين متوقفا على غلام مؤثر وغلام مؤثر موقوف على نفسه فان الامر
لا يوجد الا بعد تمام مؤثره ولا يكون كل من الامر من غلام نفسه التي تم تأنيده فان
لا يكون من غلام المؤثر في تمامه بطريق الاولى فان الشيء اذا امتنع أن يكون على أو فاعلا أو
مؤثرا في نفسه أو في غلام كونه على ومؤثر أو فاعلا أو شيء من غامات تأنيده فلا يمنع كونه فاعلا
لفاعل نفسه أو مؤثرا في المؤثر في نفسه وفي غامات تأنيده أو في أخرى فتبين أنه يمنع
كون شيئ من مهاييل الآخر شيان منفك الكمال أو شيان ماسم به معا على الفعل
سواء أعطاه كمال علم أو قدره أو وجده أو غير ذلك فان هذا كله يستلزم الدور في تمام الفاعل وغلام
المؤثر من وهذا امتنع وبهذا يعلم أنه يمنع أن يكون لهما صانع متعاون لا يفعل أحدهما
الاجتماع الآخر ويمنع أيضا أن يكونا مستقلين لان استقلال أحدهما يناقض استقلال
الآخر وساقى بسط هذا المقصود هنا أنه يمنع أن يكون أحدهما يعلل الآخر كونه يمنع
أن يكون الواجب بنفسه مستقرا في كماله الى غيره فيمنع أن يكون مستقرا الى غيره ويحسن
الوجود فان الافتقار الى ما في تحصيل الكمال وإما في منع سلبه الكمال فله اذا كان كمالا
بنفسه ولا يقدر غيره أن يسلبه كماله يمكن احتياجه من الوجود فان ما ليس كماله فوجوده
ليس مما يمكن أن يقال احتياجه اليه انحلته الشيء الى ما ليس من كماله متحدة وقد بين أنه
لا يحتاج الى غيره في حصول كماله وكذلك لا يحتاج في منع سلب الكمال كدخال نقص عليه وذلك
لان ذاته ان كانت مستلزما لتلك الكمال امتنع وجوده للزوم بدون اللازم فيمنع أن يسلب
ذلك الكمال مع كونه واجب الوجود بنفسه وكون لوازمه يمنع عدمها وان قيل ان ذاته
لا تستلزم كماله كانه مستقرا في حصول ذلك الكمال الى غيره وقد بين أن ذلك يمنع فتبين أنه
يحتاج احتياجه الى غيره في تحصيل شيء أو دفع شيء وهذا هو المقصود فان الحاجة لا تكون
للحصول شيء أو دفع شيء اما حاصله اذا زاته أو ما لم يحصل بعد فطلب منه ومن كان
لا يحتاج الى غيره في جلب شيء ولا في دفع شيء امتنع حاجته مطلقا فتبين أنه غني عن غيره
مطلقا وأضاف وقد زاده احتياجه الى الغير لم يحصل اما ان يقال احتياجه اليه في شيء من لوازم
وجوده أو شيء من العوارض أما الاول فيمنع فانه لو افتقر الى غيره في شيء من لوازمه لم يكن
موجود الا بذلك الغير لان وجوده للزوم بدون اللازم يمنع فلذا كان لا يوجد الا بالزوم ولا زومه
لا يوجد الا بذلك الغير لم يكن هو موجود الا بذلك الغير فلا يكون موجودا بنفسه بل يكون بان
وجود ذلك الغير وحدوان لم يوجد وحده ذلك الغير ان لم يكن موجودا بنفسه واجبا بنفسه
افتقر الى فاعل مبدع فان كان هو الاول لم يورق في العلة وان كان غير الزم التسلسل في العلة

القديم فانهم عدلوا بالارب العالمين وأمثال ذلك مما عين نبرؤما بعدونه غيراته وهؤلاء القوم عانهم من نقائص الله وأفعاله
القائمة به كلهم مذهب الفلاسفة للمشائين فاهم يقولون أنه ليس صفة ثبوتية بل صفاته اماطية واما اضافية وهو مذهب القرامطة

أظهر هذا النبي في الإسلام
 الجدين درهم من ران بن محمد
 قال الإمام أحمد وكان يقال أمين
 أهل خراسان عنه أخذ الجهم بن
 صفوان مذهب فقه الصنف وكان
 يحزن أن هؤلاء الصائبة الفلاسفة
 يقاطعون أهل هذا الدين أهل الشريعة
 وفقى الصنف والأفعال وليس
 صنفان في دعوة الكواكب كما
 صنفه ثابت بن مرة وأمثلة من
 الصائبة الفلاسفة أهل حران وكما
 صنفه أبو محضر البجلي وأمثلة وكان
 لهم بهيكل العلة الأولى وهيكل
 العقل الفعال وهيكل النفس الكلية
 وهيكل زحل وهيكل المشتري وهيكل
 المريخ وهيكل الشمس وهيكل
 الزمر وهيكل عطارد وهيكل القمر
 وقد بسط هذا في غير هذا الموضوع
 (الوجه الثاني) أنه لو كان المراد بقوله
 هذا أدنى أمرب الصالحين لكانت
 قصة التخليل حجة على نقض
 مطلوبهم لأن الكوكب والقمر
 والشمس مازال متحركين حين
 بزوغه إلى عند أفقوه وغروبه وهو
 جسم متحرك متغير فلو كان مراده
 هذا الزم أن يقال أن إبراهيم لم يحل
 الحركة والانتقال مانعة من كون
 المتحرك المتقلد بالعالين بل
 ولا كونه صغيرا بقدر الكوكب
 والشمس والقمر وهذا مع كونه
 لا يفتنه عاقل ممن هو دون إبراهيم
 صلوات الله وسلامه عليه فإن
 جواز وعمله كان جثة عليهم السلام
 (الوجه الثالث) أن القول هو
 الحبيب والاحتجاب ليس هو مجرد الحركة والانتقال ولا يقول أحد من أهل القول من أهل
 التنزيه أن الشمس والقمر في حال مسيرهما في السموات كما قالوا بل في حال ظهورها وجريانها

وكلاهما متحرك باضاق الفلاسفة كابسط في موضع آخر وإن كان ذلك القديم موجودا بنفسه وانما
 بنفسه (١) والأول كان كل منهما لا يوجد إلا بوجود الآخر وكون كل من الشئين لا يوجد
 إلا مع الآخر إذا كان لهما سبب غيرهما كالتضام في مثل الأوت والنبوة فلو كان لهما سبب
 غيرهما كالتضام في مثل الأوت والنبوة فلو كان لهما سبب
 بأنفسهما امتنع أن يكون وجود كل منهما مع وجود الآخر وجودا لا وجودا لا وجودا لا وجودا
 يكون علة أو جزءا في الآخر فإن كانا معًا لا يتم إلا بالآخر وكل منهما لا يمكن أن يكون
 علة ولا جزءا في الآخر إذا كان موجودا والأفعال لا يكون مؤثرا في غيره ولا فعلا لنفسه فلا
 يكون هذه الأمور في ذلك حتى يوجد هذا في زمان لا يوجد هذا حتى يوجد ذلك ولا يوجد
 ذلك حتى يوجد هذا أفلا يوجد هذا حتى يوجد مفعول هذا فكون هذا فاعل هذا فاعل هذا
 وقد قال لا يوجد هذا حتى يوجد فاعل ذلك فكون ذلك فاعل فاعل ذلك ومن المعلوم أن كون
 الشئ علة لنفسه أو جزءا لنفسه أو شرطاً في الفاعل لنفسه ولا تمام الفاعل لنفسه
 فلا يكون فاعل نفسه ولا جزءاً من الفاعل ولا شرطاً في الفاعل لنفسه ولا تمام الفاعل لنفسه
 ولا يكون مؤثراً في نفسه ولا تمام المؤثر في نفسه فالخلق لا يكون رب نفسه ولا يحتاج الرب
 نفسه وجسم من الوجوه البقية خلقه إذ لا يحتاج البقية خلقه بخلق نفسه فيكون ولا يكون حتى
 خلقه فبأن دور القبل لا المسمى وإذا لم يكن مؤثراً في نفسه فلا يكون مؤثراً في المؤثر في نفسه
 وهذا امتنع كائين فيمتنع تقدير واجب كل منهما مؤثراً في الآخر وجسم من الوجوه فاستمع
 أن يكون الواجب بنفسه مقتضى في شئ من أوزمه إلى غيره مساوفاً واجب أو ممكن وهذا
 مما يعلبه استلزام أن يكون لهما ما تعلقان فإن الصائبة أن كاستلزام كل منهما فاعل
 الجميع كان هذا استلزاماً لمتعلقاته فان فعل أحدهما بعض يمنع استقلال الآخر فكيف
 باستقلاله ولهذا اتفق الفلاسفة على امتناع اجتماع مؤثرين تأمير في أثر واحد لأن ذلك
 جمع بين التضامين إذ كونه وجدهما واحداً ينقض كونه وجوداً لا آخر وجده وان كانا
 متشاركين متساويين فإن كان فعل كل منهما مستقياً في فعل الآخر وجب أن يذهب كل
 منهما خلق فيتم بمفعول هذا عن مفعول هذا ولا يحتاج إلى الارتباط به وليس الأمر كذلك
 بل العالم كله متعلق ببعضه بعض هذا مخلوق من هذا وهذا من هذا وهذا من هذا وهذا يحتاج
 إلى هذا من جهة كذا وهذا يحتاج إلى هذا من جهة كذا لا يتم شئ من أمور شئ من العالم إلا
 بشئ وهذا يدل على أن العالم كله في غاية الغرابة من الحاحية ويدل على أنه ليس بفعل
 لا شئ بل كونه مقتضى الواحد فالخلق لا يخلو الذي هو أعلى الأفعال في حوزة سائر الأفعال
 والعناصر والمولدات والأفلاك متحرك كان مخرج كان مختلفه مختلفه فحركة التاسع فلا يجوز أن
 تكون حركته هي سبب تلك الحركات المختلفة فحركة كل جهة أخرى أكثر ما يقال أن الحركة
 الشرقية هي سببها وأما الحركات القريبة فتبقى مضادة لجهة حركة فلا يكون هو سببها وهذا
 مما يعلبه هؤلاء وأيضاً فالأفلاك في حوزة بقدر اختياره ومن جعل غيره به بغير اختياره كان
 مقهوراً مدبراً كالإنسان الذي جعل في باطنه اختياره فلا يكون واجباً بنفسه فأقل درجات
 (١) قوله والأول هكذا في الأصل ولعل الخبر ساقط من التاسع وهو كذلك أو نحوه كونه مصححه

لها آفلة ولا يقول طائل لكل من شئ وسائر وسائر طائفة آفل (الوجه الرابع) ان هذا القول الذي قالوه فيه أحسن علمه
السلف أهل التفسير ولأن أهل الفقه بل هو من التفسيرات المبتدعة (٢٩٣) الاسلام كما ذكر ذلك عثمان بن سعيد الدارمي

وغير من علمه السنة وينو أن
هذان التفسير المتبع وبسبب
هذا الانتداع أخذ من سننوا مثله
لفظ الأول بمعنى الأماكن كما قال
في أسرارته قال قوم ان هذا الشئ
المحسوس موجود لذاته واجب
لنفسه لكن إذا تم كرت ما قيل في
شرط واجب الوجود لم يتجدد هذا
المحسوس واجبا وتولت قوله تعالى
لا أحب إلا قلن فان الهوى في
خفية الامكان أقول ما فهذا قوله
ومن العلوم بالضرر ومن لفظة
العرب أنهم لا يسون كل مخلوق
موجودا فلا ولا كل موجود بغيره
أفلا ولا كل موجود يجب وجوده
بغيره لا بنفسه أفلا ولأما كان من
هذا المعاني التي بينهما هو لا بلفظ
الامكان بل هذا أعظم اقترام على
القرآن واللفظ من تسمية كل متحرك
أفلا ولو كان التحليل أراد بقوله لا
أحب إلا قلن هذا المعنى لم ينتظر
مغيب الكوكب والشمس والقمر
ففساد قول هؤلاء المتفسفة في
الاستدلال بالآية أنه أظهر من فساد
قول أولئك وأعجب من هذا قول
من قال في تفسيره ان هذا قول
المحققين واستعارته لفظ الهوى
والخفية لا يجب تبديل اللفظ
المعروفة في معنى الأول فان وضع
هولت نفسه وضعاً آخر فليس له أن
يتولعه كتاب الله تعالى فيسده
أو يحرقه وقد ابتدعت القرامطة
الباطنية تفسيراً آخر كما ذكره
أبو حامد في بعض مصنفاته كشكة

الواجب بنفسه أن لا يكون مقهوراً مبدراً فانه إذا كان مقهوراً مبدراً كان مراداً بآثره بغيره
ومن آثره بغيره كان وجوده مستقاعاً لوجود ذلك الغير سواء كان الأمر كلاً أو نقصاً فانه إذا
كان زيادة كان كماله موقوفاً على الغير وكما أنه فلا يكون موجوداً بنفسه وان كان نقصاً كان
غيره قد نقصه ومن نقصه غيره لم يكن ناقصاً هو واجب الوجود قلنا ما كان واجب الوجود
بنفسه يمنع عدمه فذلك الجزء المنقوص ليس واجب الوجود ولأن لوازم واجب الوجود وما
لم يكن كذلك لم يكن عدمه ناقصاً إذا نقص عدم كمال والكمال الممكن هو من لوازم واجب الوجود
كما تقدم المتقدم أنه نقص فحين أن من نقصه غير شيأ من لوازم وجوده أو أعطاه شيأ من لوازم
وجوده لم يكن واجب الوجود بنفسه فالفعل الذي قد حصى بأقسام كثيرة بغير اختيار يحتاج
إلى ذلك الذي شاءه بذلك الأجسام فانه إذا كان حشوه كماله لم يوجد كماله إلا ذلك الغير فلا
يكون واجباً بنفسه وان كان نقصاً فيه كان غيره قد سلبه الكمال الزائل بذلك النقص فلا يكون
ذاته مستلزماً لذلك الكمال إذ لو استلزمت له عدمه وكما أنه من غم نفسه فإذا كان جزء
نفسه غير واجب لم تكن نفسه واجبة كما تقدم بيانه وأيضاً فالفعل الأطلس ان قبل له أنه تأثير
له في شئ من العالم وجب أن لا يكون هو المحرك للأفلاك التي فيه وهو متحرك بحركته ولها
حركة تخالف حركته فيكون في الفعل الواحد قوة تقتضي حركتين متضادتين وهذا يمنع فان
الضدين لا يجتمعان ولأن المتضادين لا يكون متضادين في الشيء الذي لا يجمعه لكن فعله غير
فعله فان كان مراد به كان مراداً بغيره وهو مجموع بين التضييق وأن كان له تأثير بغيره
الأفلاك أو غير ذلك فعلم أنه غير مستقل بالثبات لأن تلك الأفلاك لها حركات متضادة من غير
تحريكه ولأن ما يوجد في الأرض من الأثقال لا يبدى من الأجسام العنصرية وذلك الأجسام
ان لم يكن فعلها لها فهو محتاج الى ما ينفذه وان قدر أنه المؤثر فيها فليس مؤثراً مستقلاً فهالان
الأثقال الحاصلة فيها لا تكون إلا بالاجتماع اتصالاً وحركتاً فيفسد بغيره فحين أن تأثيره
مشروطاً بتأثير غيره . وحسبنا ذلك نرى من كماله فان المؤثر إذا كمل من غير المؤثر وهو عتقر في هذا
الكمال الى غيره فلا يكون واجباً بنفسه فحين أنه ليس واجباً بنفسه من هذين الوجهين وتبين
أيضاً ان فاعله ليس مستغنياً عن فاعل تلك الامور التي يحتاج اليها الفعل لكون الفعل ليس
مستغنياً عن كل وجهه عن كل ماسواه بل هو محتاج الى ماسوا من المصنوعات فلا يكون
واجباً بنفسه ولا مفعولاً لفاعل مستغن عن فاعل ماسواه وإذا كان الأمر في الفعل الأطلس
هكذا فالأمر في غيره أظهر فاي شئ اعتبرته من العالم وجدت متعقراً الى شئ آخر من العالم
فذلك مع كونه يمكنه متعقراً ليس واجباً بنفسه اليه مفتقراً لفاعل ذلك الآخر فلا
يكون في العالم فاعلاً من فعل كل منهما ومفعول مستغن عن فعل الآخر ومفعوله وهذا كالانسان
مثلاً فانه يمنع أن يكون الذي خلقه غير الذي يحتاج اليه فاذي خلق مادته كفى الا بون يوم
الام هو الذي خلقه والذي خلق الهواء الذي يستشق والماء الذي يشرب به هو الذي خلقه لان
خالق ذلك لو كان خالقاً غير خالقه فان كانا خالقين كل منهما مستغن عن الآخر في فعله ومفعوله
كان ذلك متعلاً لان الانسان محتاج الى المادتين رزق فلو كان خالق مادته وورثه غير خالقه
لم يكن مفعول أحدهما مستغنياً عن مفعول الآخر فحين بذلك أنه يمنع أن يكون العالم فاعلاً

(٢٥ - منهاج أول) الأثوار وغيره ان الكواكب والشمس والقمر هي النفس والعقل الفعال والعقل الاول
ومحور ذلك وشبهه في ذلك ان ابراهيم صلى الله عليه وسلم أجل من أن يقول لمثل هذه الكواكب انهم رب العالمين بخلاف ما ادعوه من النفس

ومن العقل التعقل الذي يزعمون أنه رب كل مخلوق فقلت القصر والعقل الأول الذي يزعمون أنه مبدع العالم كله وقول هؤلاء من كان معلوم
 الفساد بالضرورة من دين الاسلام فابتدع (١٩٤) أولئك (٣) طرق مثل هؤلاء على هذا الخللاد ومن المعلوم بالاضطرار من لغة

العرب أن هذه المعاني ليست هي
 المفهوم من لفظ الكوكب والقمر
 والنشم وأيضاً فلو قدر أن ذلك
 يسمى كوكباً أو قمرًا أو شمسيًا نوع من
 التجوز فهذا غايته أن يسوغ
 للانسان أن يستعمل اللفظ في ذلك
 لكنه لا يمكنه أن يدعى أن أهل اللغة
 التي نزل بها القرآن كلوا يريدون
 هذا بهذا والقرآن نزل بلغة الذين
 خاطبهم الرسول صلى الله عليه وسلم
 فليس لأحد أن يستعمل اللفظ على
 معان يتوهم من التشبيه والاستعارة
 ثم يحمل كلام من تقدمه على هذا
 الوضع الذي أحده هو وأيضاً أنه
 قال تعالى فما نحن عليه الجبل رأى
 كوكباً فذكره متكرراً لأن الكواكب
 كثيرة ثم قال فلما رأى القمر فلما رأى
 الشمس بصيغة التعريف لكي بين
 أن المراد القمر المعروف والشمس
 المعروفة وهذا صريح بأن
 الكواكب متعددة وأن المراد
 واحداً منها وأن الشمس والقمر هما
 هذان المعروفان وأيضاً أنه قال
 لأحب الأولين والأفول هو المغرب
 والاحتجاب فإن أراد بذلك المغرب
 عن الأبصار الظاهرة فما يدعونه
 من العقل والنفس لا زال محتجباً
 عن الأبصار لا يرى بحال بل وكذلك
 واجب الوجود عند سدهم لا يرى
 بالأبصار بحال بل ينزع رؤيته
 بالأبصار عندهم وإن أرادوا المغرب
 عن بصر القلوب فهذا أمر نسبي
 إضافي فيمكن أن تكون تارة حاضرة

في القلب وتارة غائبة عنه كما يمكن مثل ذلك في واجب الوجود فالأفول أمر يعود إلى حال العارف بها
 لا يكسبها صفة نقص ولا كمال ولا فرق في ذلك بينها وبين غيرها وأيضاً فالقول عندهم عشرة والنفوس تسعة بعدد الأفلان فلا يزعمون كقولهم
 (٢) قوة فابتدع أولئك الخ كما ذكرنا في الأصل ولعل في العبارة تحريفاً فخر ركبته مصححه

والشمس فقط كانت شبيهة بالقرى حيث يقولون في القرى مستأمنين في الشمس كأن الشمس نفس مستأمن من المظلم ما في ذلك لئلا يظلموا من الفساد أمامه ذكر كوكب من الكواكب فقولوه هذا من أنهار الاقوال (١٩٨٥) فخرطة الساطعة فساد المافي ذلك من

المشبهين في العلم والدين. بخلاف ذلك الذين تتلهم وابتدع الشيع فان نفورا الجمهور عن مذهب الرافضة مما نفرا الجمهور عن مثل
هو لا يختلف بين أهل الضر والحد (١٩٦) ومن يدخل في ذلك من متكلم يستوفى وقصير وناسك وغير هؤلاء فانهم

المشركهم بالجمهور في الانسحاب الى
السنن والجماعة يخفى من الحاد
المحدث اذ اخل فهم مالا يخفى من
الحاد المحدث الشيعي وان كان
الحاد المحدث منهم أحيانا قد يكون
أعظم كالحديث في نسب الاشراف
أما قال الحسناني أنت نصيري فقال
نصير جزه مني والكلام على بسط
هذا الموضوع غير هذا فان قيل فب
أن تقدم الشرع عليها لا يكون
قدما في أصله لكنه يكون قدما
في على أنه عقلية فلا يمن بيان
للوجوب تقديم الشرع قيل
الجواب من وجوه (أحدها) أن
المقصود هنا بيان أن تقديم الشرع
على ما عارضه من مثل هذه العقليات
المحدثة في الإسلام ليس تقديمه
على أصله الذي يتوقف العلم صحة
الشرع عليه وقد حصل فاما انما
ذكرنا في هذا المقام بيان بطلان
من يزعم أنه يقدم العقل على
الشرع المعارض له وذكرنا أن
الوجوب تقديم ما قام الدليل على
صحته مطلقا (الجواب الثاني) أن
نقول الشرع قول المصوم الذي
قام الدليل على صحته وهذه الطرق
لم يقدم دليل على صحته فلا يعارض
ما علمت صحته مما تعلم صحته
(الجواب الثالث) أن نقول بل هذه
الطرق المعارضة للشرع كلها ملطحة
في العقل وصحة الشرع مبينة على
ابطالها لا على مصحتها فمضى
بالعقل والشرع والقائلان بها
مخالف للعقل والشرع من جنس

أهل النار الذين قالوا أو نسمع أو نعلم ما كنا في أصحاب السعير وهكذا إن جميع يدع المخالفين
لنصوص الأنبياء فانها مخالفة للسمع والعقل فكيف يدع الجهمية المصلحة التي هي في الأصل من كلام المكذبين لربل والكلام على

الوجود

ابطال هذا الوجه على التفصيل وان الشرع لا يثبت الا بابطالها بسوط في غير هذا الموضع لكن نحن لسنا الى ذلك في تمام هذا الكلام فنقول (الوجه الثامن عشر) ان هذه المعارضات متينة على التركيب (١٩٧) وقد تقدمت الاشارة الى طلائعها وما

الاستدلال بمحدوث الحركات والاعراض فنقول قد اورد عليهم الفلاسفة سؤالهم المشهور وجوابهم عنه على اصولهم مما يقبل بهجور العقلاء انه معلوم الفساد بالضرورة وذلك انهم قالوا لهم اذا كانت الافعال جميعها عارضة بعد ان لم تكن فالحديث ذلك اما ان يكون محدث عنه بسبب حادث يقتضي الحدوث وامان لا يكون فان لم يكن محدث عنه بسبب حادث يقتضي الحدوث لزوم جميع الممكن بل امر مرجع وهو متع في البداية وان حدث عن سبب فالقول في حدوث ذلك السبب كالقول في حدوث غيره وبازم التسلسل المتتابع باطلاق العقلاء بخلاف التسلسل المتفرع فيسبغ ان كلاً التوعين بالحل عند هؤلاء للتكليف فهم مضطرون في هذا الدليل الى الترجيع بل امر مرجع تام والى القول بالتسلسل والدور وكلاهما متع وبما يعرف ان التسلسل المتتابع في هذا المكان ليس هو التسلسل المتفرع في جواز بل هو مما اتفق العقلاء على امتناعه فانه اذا قيل انه اذا قدر انه لم يكن يحدث شيئاً قط ثم حدث حادث فاما ان يحدث بسبب حادث أو بلا سبب حادث فان حدث بسبب حادث فالقول فيه كالقول في الأول وان حدث بغير سبب حادث لزوم الترجيع بل امر مرجع فاناس كلهم متفقون على انه اذا قدر انه صار فاعلا بعد ان لم يكن لم يحدث الاسباب حادث وان القول في كل ما يحدث قول واحد واذا قال القائل فلم يحدث الحادث الاسباب حادث ثم زعم ان الحادث الاول يحدث بغير سبب حادث فقد تناقض فاعله لا يحدث حادث قول عالم فاذا جاز ان يحدث حادث بلا سبب فقد تناقض وسي

الوجود في وجود واجب الوجود بسيط في غير هذا الموضع والمقصود هنا كلام على ما جابته الرسل صلوات الله وسلامه عليهم اجمعين وهذا كله بسيط في حواشيه لكن هذا الامام لما اخذ في ذكر عن طائفتهم انهم المصيون في التوحيد يدون غيرهم اجتبنا الى التنبه على ذلك فنقول
اما ما ذكره من لفظ الجسم وما يقع ذلك فان هذا اللفظ لم ينطق به في صفات الله تعالى ولا سلة لا يشي ولا ثبات ولا تكلمه احد من المصنفات والتاسين واتباعهم لا اهل البيت ولا غيرهم ولكن لما ابتدعت الجهمية القول بثنى الصفات في آخر الدولة الاموية ويقال ان اول من ابتدع ذلك هو الجحدن درهمهم مروان بن محمد آخر خلفاء بني امية وكان هذا الجسم من حران وكان فيها اثمة الصابئة والفلاسفة والغاربي كان قد اخذ الفلاسفة عن متى ثم دخل الى حران فاجتمعوا اخذ منها عن اولئك الصابئة الذين كانوا يجران وكانوا يصيدون الهياكل العلوية ويبنون هيكل العلة الاولى هيكل العقل الاول هيكل النفس الكلية هيكل زحل هيكل المشتري هيكل المريخ هيكل الشمس هيكل الزهرة هيكل عطارد هيكل القمر ويتقربون عما هو عندهم مع روق من أنواع الصادات والقرايين والجنودات وغير ذلك وهو لا هم اعداء ابراهيم الخليل الذي دعاهم الى عبادة الله وحده وكان مولد لما بالمرافق وبحران ولهذا ناطرهم في عبادة الكواكب والاسنام وحكي الله عنه لما رأى كوكبا قال هذا ربي الحق له لا اله الا فلان الحق له فلما رأى الشمس بازغة قال هذا ربي هذا اكبر فلما اظلم قال يا قوم انى يرى مما تشركون انى وجهته وجهى الى ذى فطر السموات والارض حقيقا وما اؤمن المشركن الايات وتقتل طائفة من الجهمية والمعتزلة وغيرهم ان مراده بقوله هذا ربي ان هذا خالق العالم وانه استدلال بالقول وهو الحركة والاتصال على عدم وجوده وان هذه الجهمية اذا اتى حدوث الاجسام وحدوث العالم وهذا غلط من وجوه احدها ان هذا القول لم يقفه احد من العقلاء لا قوم ابراهيم ولا غيرهم ولا قوم ادمهم ان كوكبا والقمر والشمس خلق هذا العالم وانما كان قوم ابراهيم مشركين يعبدون هذه الكواكب زاعمين ان في ذلك جلب منفعة او دفع مضرة على طريفة الكلدانيين والكشانيين وغيره من المشركن اهل الهند وغيرهم وعلى طريفة هؤلاء صنف الكتاب الذى صنفه ابو عبد الله بن الخطيب الرازى في السحر والطلسات ودعوة الكواكب وهذا دين المشركن من الهند والخلط والنبط والكلدانيين والاكشانيين وغير هؤلاء ولهذا قال الخليل يا قوم انى يرى مما تشركون وقال اقرأ باسم ربكم تعبدون انتم وآباؤكم الاقدمون فانهم عدو لى الارب العالمين وامثال ذلك وايضا قال في قصة العرب هو المغرب والاحتجاب ليس هو الحركة والاتصال وايضا فلو كان احتجابه بالحركة والاتصال لم ينتظر الى ان يغيب بل كان نفس الحركة التى يشاهد من حين تطلع الى ان تغيب هو الاول وايضا فلو كان بعد المغرب والاحتجاب غير مشهود وتلا معوية وايضا فلو كان قوله هذا ربي هذا ربي العالمين لكنت قصة ابراهيم عليه السلام حجة عليهم لانه حينئذ لم تكن الحركة عنده مانعة من كونهم بالعالمين وانما المانع هو الاول والمخوف هو لا يلاحظ الاول سلكان سينا هذا المسلك في اشارته فجعل الاول هو الامكان وجعل كل ممكن اقلا وان الاول هو ربي

تسلسلا، ولقد اتصل بالشيء التسلسل في العلة والفاعل والموثرات بأن يكون لكل فعل فاعل وفاعل فاعل إلى ما لا نهاية وكذا
متفق على امتناعه بين العقلاء والساني (١٩٨)

عليه وذلك لحادث موقوف على
حادث قبل ذلك، ولم جوا فهذا
في جواز عقولان مشهوران لاعتقاده
وأقمة السنة والحديث مع كثير من
النظار أهل الكلام والفلاسفة
يجوزون ذلك وكثير من النظار
وغيرهم يحلون ذلك وأما إذا قيل
لا يحدث حادث قط حتى يحدث
حادث فهذا مجتمع باتفاق العقلاء
وصريح العقل وقديسي هذا
دورا فله إذا قيل لا يحدث حتى
يحدث شيء كان هذا دورا فأن وجود
جنس الحادث موقوف على وجود

(مطلب ما قبل في الجسم)

جنس الحادث وكونه سبحانه لم يزل
مؤثرا يراد به مؤثرا في كل شيء
وهذا لا يقوله عاقل لكنه لازم جهة
الفلاسفة في راديه لم يزل مؤثرا في
شيء معين ويراد به لم يزل مؤثرا في شيء
بعينه وهو موجب الأدلة العقلية
التي وافق الأدلة السمعية ولما أجاب
بعضهم بأن المرجح هو القدر أو
الارادة القدسية أو العلم القديم أو
أركان الحدوث ونحوه فقالوا لهم في
الجواب هذه الأمور أن لم يحدث
بسبب سبب حادث لم يزل ترجيح بلا
مرجح وإن حدث سبب حادث
فالكلام في حدوثه كالكلام في
حدوث ما حدث به وعدل آخرون
إلى الإلزام فقالوا هذا يقتضي أن
لا يحدث في العالم حادث والحس
يكنه فقالوا لهم إنما يلزم هذا إذا
كان التسلسل باطلا لا أنهم يقولون

بابطالها وأما نحن فلا نقول بابطالها وإذا كان الحادث موقفا على حوادث متجددة زال هذا المخذور

في حقيقة الامكان وهذا يستلزم أن يكون ملوياً بقاءه فلا
على العقول والقرآن ومن أعظم القرينة ولو كان كل ممكن أقل لم يصح قوله فلما بين عليه الليل
رأى كوكبا قال هذا ربي فلما أقل قال لأب إلا فلين فإن قوله أقل لما يقتضي حدوث
الأقولة وعلى قول هؤلاء المفسرين على القصة والقرآن الأقول لأنه لم يزل ولا يزال ولو كان
مراد إبراهيم الأقول الامكان والامكان حاصل في التمس والتمس والتمس كوكبي كل وقت لم يكن
به حجة إلى أن ينتلر أقولها وأما ما جعل القديم الأزل الواجب بغيره أزلا وأبداً كما يقول
أنفرد به ابن منابون أتبعه وهو يخالف لجمهور العقلاء من لفهمه وغيرهم والمقصود هنا أنه
لما ظهرت الجهة فاعلة الصفات تكلم الناس في الجسم وفي ادخال لفظ الجسم في أصول الدين
وفي التوحيد وكان هذا من الكلام المنصوم عند السلف والآن فصل الناس في لفظ الجسم على
ثلاثة أقوال طائفة تقول أنه جسم وطائفة تقول ليس بجسم وطائفة تتع عن إطلاق القول
بهذا وهذا الكونه بدعة في الشرع أو لكونه في العقل يتناول حقا وإطلاعا فقه من يكف عن
التكلم في ذلك ومنهم من يستفصل المتكلم فان ذكر في الشيء أو الأليات معنى صحا بله
وعبر عنه بصارفة شرعية لا يعز عنها سببا مكرهة في الشرع وإن ذكر معنى بالملارته وذلك أن
لفظ الجسم فيه اشتراك بين معاني اللفظ معانيه المصطلح عليها وفي المعنى متلارعات عقلية
فقطعة كل قوم بحسب اصطلاحهم وبحسب اعتقادهم فان الجسم عند أهل القصة هو البدن
أو البدن ونحوه مما هو غليظ كشف هكذا انشبهه غير واحد من أهل القصة ومنه قوله تعالى وإذا
رأيتهم يتكلم أجسامهم وقوة تعالى وزاد بسطة في العلم والجسم ثم قد يعنى به نفس الشيء
اللفظ الكثيف وقد يعنى به نفس غلظه وكثافته وعلى هذا أقول بان لفظ الجسم الذي هو الطول
والعرض وهو القدر وعلى الأول فأن بان لفظ الجسم القدر الموصوف وقد يقال هذا التورية
جسم أي غلظه وقن ولا يسمى هو أو اجساما ولا النفس الخارج من فم الإنسان ونحو ذلك جسا
وأما أهل الكلام والفلاسفة فالجسم عندهم غير ذلك كما أن لفظ الجوهر في القصة أخص من
معناني اصطلاحهم فانهم يمتنعون بالجهر ما قام نفسه أو المتصور وأما إذا وجد كان وجوده
لا في موضع أي لا في محل يستثنى عنه والجوهر في القصة الجوهر المعروف ثم قد يعبرون عن الجسم
بأنه ما لا نهاية وما يقبل الإشارة الحسية بأنه هنا وهناك وقد يعبرون عنه بما قبل الأبعاد
الثلاثة الطول والعرض والعمق أو بما كان فيه الأبعاد الثلاثة الطول والعرض والعمق ولفظ
العدو الطول والعرض والعمق في اصطلاحهم أعين من معناه في القصة فان أهل القصة يسمون
الأعيان إلى طول وقصر والمسافة والزمان إلى قريب وبعد والمنخفض عن الأرض إلى عجمي
وغير عجمي وهو لا عندهم كل ما يراه الإنسان من الأعيان فهو طويل بل عرض عجمي حتى الحبة
بل الذرة وما هو أصغر من ذرة هو في اصطلاحهم طويل بل عرض عجمي وقد يعبرون عن الجسم
بالمركب أو المؤلف ومعنى ذلك عندهم أعين من معناه في القصة فان المركب والمؤلف في القصة
مركبه مركب أو ألفه مؤلف كالأدوية المركبة من المعالين والاشربة ونحو ذلك والمركب
مركب على غير ما وفيه كالمركب في موضعه ونحوه ومنه قوله تعالى في أي صورة ما شاء

والتسلسل وتوابع التسلسل في العلة وقد اتفق العلماء على إبطاله وأما التسلسل في الشروط فليس مشهورا للعقلاء وتزاع هؤلاء

هل الارزاق صميم أم لا وقد يكون الارزاق مصصا ليس فيه مثل النسب فلو اننا اتصل كانت جملة التفرعين وكان القول بوجوبهم الازما واعتبر ذلك هذا كره أو عيبا لله الرازي في شهر كتبه وهو كتب الاربعين (١٩٩) وما اعترض عليه صاحب الجلباب الاربعين أو انتقاد محمود الارزاق وهو جوابه هو

ركبك والتأليف التوفيق بين القلوب ومحو ذلك ومنعوه تعالى والمؤلفه تلوهم وقوله
والأربعين قلوبهم لو انفتحت على الارض جميعا ألفت بين قلوبهم ولكن الله آتف بينهم
انعز زحيم وقوله اذ كنتم اعداء فآلف بين قلوبكم وكنتم بامتناع قلوبكم قلوبكم
كالخلة اصطلاح فقد يعنون بذلك الجملة التامة وقد يعنون ما ركب من تركيب كعقل
وقد يعنون به المضائق وما يشبهه وهو ما ينصب في النداء وتطمين وتوهم من أهل الكلام
اصطلاحات أخرى يعنون به ما دل جز وعلى جزمه في ذلك المضائق اذا قصد الاضافة
دون العلية ولا يدخل فيه بعلل وتوهم ومنهم من يسمي بين المؤلف والمركب ومنهم من يفرق
بينهما وهذا كله تأليف في الاقوال * وأما التأليف في الاعيان فأولئك اذا قالوا ان الجسم
هو المؤلف والمركب لا يعنون بهما كان مقترقا فاجتمع ولا ما قبل التفرع بل يعنون به ما يعنيه
جانب عن جانب كالتسوية والقمر وغيرهما من الاجسام وأما التلخيص فتلخيص المؤلف والمركب
عندهم أعين هذا يدخلون في ذلك تأليفا عطفيا لا يوجد في الاعيان ويدعون أن النوع مؤلف
من الجنس والفصل فذا قلت الانسان حيوان فاقولوا الانسان مؤلف من هذين وانما
هو موصوف بهما ثم تنازع هؤلاء في الجسم هل هو مركب من أجزاء لا تفصل القصة وهي
الجوهر الفرد عندهم هو شيء لم يدركه أحد بحسب وما من شيء يفرضه الا وهو اصغر منه عند
الغالبين أو مركب من المادتين الصورة تركيبا عطفيا واذ احق الامر عليهم في المادتين يوجد
الانفس الجسم وأعراضه تارة يعنى بالمادة الجسم التي هو جوهر والصورة شكله وأصله القائم
به وتارة يعنى بالصورة نفس الجسم التي هو الجوهر وبالمادة القدر المطلق الذي يدم الاحسام كلها
أو يعنى بهما منطلق الجسم وقد يعنى بالصورة الصورة العرضية التي هي الاتصال والشكل
القائمة فالجسم هو المتصل والصورة هي الاتصال فالصورة تخاير عرض والمادة الجسم كالصورة
الصالحة كشكل السر رفاه صورته وانحسب مادته ولقد المادتين الهيولى يعنى بعندهم هذه
الصورة الصناعية وهي عرض يحدث بفعل الآتين ويعنى بها الصورة الطبيعية وهي نفس
الاجسام وهي جوهر ومادتها ما ينحلت وقد يعنى بالمادة الكلية وهي ما يشترك فيه
الاجسام من القدر ونحوه وهذه كليات حاصلة في الازهار وهي في الخارج مضمنة لما اعراض
واما جواهر وقد يعنى بالمادة الازلية وهي المرددة عن الصورة وهذه يشتمل افلاطون وسائر
الفلاسفة انكروها وفي الحقيقة هي ثابته في ذهن لافي الخارج والاجسام مشتركة في كون
كل منها بقدر يخصه فهي مشتركة في نوع المقدار لافي عنه فكلت الاجسام مشتركة في
المقدار فقالوا اينها مادتها مشتركة وهيولى مشتركة ولم يتدوالا الفرق بين الاشتراك في الكلي
المطلق والاشتراك في الشيء المعين فاشتراك الاجسام في الجسم والامتداد المقدار الذي ينشأ
أه المادتين ونحو ذلك كاشتراك الناس في الانسانية واشتراك الحيوانات في الحيوانية وهؤلاء
ظنوا أن هذه الكليات موجودة في الخارج مشتركة وذلك غلط فان ما في الخارج ليس فيه
اشتراك بل لكل موجود شيء يخصه لا يشترك فيه غيره والاشتراك يقع في الامور العلة الكلية
المطلقة وتلك لا تكون عامه مطلقة كلية الا في الازهار لافي الاعيان فاشتمل الاشتراك ليس الا
في العلم والعقل وما به الاختصاص والامتناع وهو الموجود في الخارج لا اشتراك فيه وانما فيه

(مطلب المادتين والصورة والهيولى)
لم يتوقف على امر واقع الممكن بلا مرجع وان توقفنا عن خلاف
الفرض ثم قال أحاب المتكلمون
وجود (الاول) أنه انما أحدث العالم
في ذلك الوقت لان الارادة لذاتها
اقتضت التعلق باليجاد في ذلك
الوقت قلت هذا جواب جهور
الصفاء الكلاسيكية كان كلام
والاشترى ومصاحبا له يجب
القاضي أو يكره أو العاقل التبيين
من اصحاب اجدوا القاضي أو يعلى
وابن عقل وان الزاغوني وأمثالهم
فيه أحاب الفرائي في تهاوت الفلاسفة
وزيفه عليه ابن رشد الحفديوه أحاب
الاشترى به أحاب الرازي في بعض
الوامع قال (الجواب الثاني)

للمكلمين أنها اقتضت التعلق به في ذلك الوقت تعلق العلم قلت هذا الجواب ذكره طائفة من الاشترى فبين الناس من يجعل المرجح
بمجموع العلم والارادة والقدر كاذ كره الشهرستاني ويمكن أن يجعل هذا جوابا آخر قال (الجواب الثالث) لعل هناك حكمة خفية

لاجلها احسنت في ذلك قلت هذا الجواب يحجب به من قد يعامل الاعدال كالمذهب المعتزلة والكرامية وغيرهم وقد وافق المعتزلة ابن عقيل ونحوه كالذي وافق الكرامية في تسليمهم (٢٠٠) القاضي ابو حازم ابن القاضي ابو يعلى وغيره قال (الجواب الرابع)

ان الازلية ما عرفت من الاحداث لما سبق (الجواب الخامس) انه لم يكن محككته ثم صرح بحكايته قلت هذا ان الجوابان او احدهما كراهما غير واحد من اهل الكلام المعتزلة والاشعرية وغيرهم كالشهرستاني وغيره وهذا جواب الرازي في بعض المواضع قال (الجواب السادس) ان التقدير مرجح احد مقسودين على الآخر بلا مرجح كالمهراب من السبع اذا عرض له طريقان متساويان والعشاش اذا وجد قسدين متساويين قلت هذا جوابا كثيرا لجهمة المعتزلة فيه ابواب الرازي في نهاية العقول فله قال في كتابه المعروف بنهاية العقول وهو عندنا محل ماصغه في الكلام قال قوة في المعارضة الاولى جيع جهات مؤثرية البرى عز وجل لا بدوان يكون حاصلها في الازل ولا زمن ذلك امتناع تخلف العالم عن البرى عز وجل قلنا هذا انما يانم اذا كان موجبا بالذات اما اذا كان قادرا فلا (قوله القادر) لما يمكنه ان يفعل في وقت وان يفعل قبله وبعده توقفت فاعلته على مرجح قلنا المعتد في دفع ذلك ليس الآن يقال القادر لا يتوقف في فعله لاحد مقدور به دون الا - شرعى مرجح (قوله اذ اجاز استغناء الممكن هنا عن المرجح فليصر في سائر المواضع ومازمن منه في الصانع) قلنا قد ذكرنا ان بدية العقل فرقت في ذلنا بين

اشبهه وعامل يسمى اشتراكا لا اشتراكا في المعنى العام والانقسام بحسب الاشتراك فن يفرق بين قسمة الكل الى جزئياته كقسمة الكلمة الى اسم وفعل وحرف والاعطال كاعطال كثير من الناس في هذا الموضع ولما قلت طاعتهم من العناء كان حاجى وابن حنى الكلام ينقسم الى اسم وفعل وحرف أو الكلام كله ثلاثة اسم وفعل وحرف اعترض على ذلك من لم يعرف مقصودهم ولم يحصل القسمة نوعين كالجزولى حيث قال كل جنس قسم الى اولاه او اشخاصه او نوع قسم الى اشخاصه فاسم المقصود مطلق على الانواع والاشخاص والافليس اشخاصه وكلام ابي القاسم في نظري ان جنس اقرب حسبه قال معناه اجزاء الكلام ونحو ذلك ومن المعلوم ان قسمة كل شئ الموجود في الخارج الى ما بعضه واجزائه اشهر من قسمة المعنى العام الذى في ذهن الى انواعه واشخاصه كقوله تعالى ونبتهم ان الماء قسمة بينهم كل شرب محتضر وقوله واذا حضر القسماء ولو القربى وقوله عليه السلام والله انى ما اعطى احدا ولا منع احدا واقما انما قسم اقسام ينشكم وقوله لا مصيبة في المراث الا ما حل القسم وقول الصحابة رضوان الله تعالى عليهم قسم رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ارض خيبر بين من حضر الحديبية وقسم غنائم حنين للبحرانة مرجعه من الطائفت قسم مائة تسعين الربيع وقول الفقهاء بلى قسم الغنائم والى الصدقات وقسمة الميراث وباب القسمة وذكر المشاع والمقصوم وقسمة الاجبار والتراضى ونحو ذلك وقول الحاسب الضرب والقسمة اخبارية قسمة الاعيان الموجود في الخارج فياخذ احدا الشريكين قسما والآخر قسما وليس كل اسم من اسماء المقصوم يجب ان يصدق على كل منهما منفردا فاذا قسم بينهم جزوا فاخذ هذا فاخذوا هذا او اسوا هذا اطهر الم يكن اسم الجزور صادقا على هذه الاعيان وكذلك لو قسم بينهم شجرة فاخذ هذا نصفها فاقها وهذا فاقها وهذا اغصانها لم يكن اسم المقصوم صادقا على الاعيان ولو قسم بينهم كمان كان الصلبة يقسمون فياخذ هذا الفتح وهذا النصل لم يكن هذا سبما ولا هذا سبما فاذا كان اسم المقصوم (١) لا يقع الاحال الاجتماع والافتراق كاقسام الماء والتمر ونحو ذلك صدق فيها وعلى التقديرين فالقسوم هنا موجودان في الخارج واذا قلنا الحيوان ينقسم الى ناطق وبهم لم ينسب الى حيوان معين موجود في الخارج فقسمة قسمين بل هذا لفظ والمعنى يدخل فيه ما كان وما لم يكن بعد وينتول جزئياته لم تحضر بالذات فهذا المعاني الكلية لا توجد في الخارج بكنية فاذا قيل الاجسام تتفرق في معنى الجسم اوفى المقدار او غير ذلك كان هذا المشترك معنى كليا والمقدار المعين لهذا الجسم ليس هو المقدار المعين لهذا الجسم وان كان مساويا واما ان كانا كبريته فهنا اشتراك في نوع القدر لا في هذا القدر لا في هذا القدر لا في هذا القدر لا في هذا القدر واما ثبوت شئ موجود في الخارج هو في هذا الانسان وهو بعينه في هذا الانسان فهو كارتسوا في ذلك المادى والحقائق الكلية اكن هؤلاء فلنؤمن اياها في الاذهان ثابتا في الاعيان والكلام على هذا مبسوط في غير هذا الموضع والمقصود ههنا التاليف والتوكيد في اصطلاح هؤلاء

(١) قوله لا يقع الاحال المعكذ في الاصل والكلام غير مستقيم على التنى الان يكون في العبارة سقطين الناصح فتأمل وحركته معصمه المتفلفة القادروين غيره وما اقتضت البدية الفرق بينهم لا يمكن دفعه قلت وهذا الجواب هو جواب معروف المتفلفة عن المعتزلة وهو وامثله دائما في كتبهم يضعفون هذا الجواب ويحتجون على المعتزلة في مسئلة خلق الاعدال وغيره اياه هذا اجتماعه

لا يستلزم جميع الممكن لامن قلدر ولا من غيره الامر بحسب عند مبدء الازم ولا اذا تأملوا الفلاسفة في مسئلة حدوث العالم
ليجيبوهم الايجاب المعتدلة وهم اذا تأملوا المعتدلة في مسائل (٣٠١) القدر يحجبون عليهم بهذه الحجة التي

التفلسفة من المتكلمين والمنطقين ومن واقفهم نوع آخر غير تلك الأنواع والمركب لانه من
مفرد واذا حقق الامر على هؤلاء وجد عندهم معنى مفرد تركب منه هذه المؤلفات وانما
وجد ذلك في الاذهان لا في الاعيان فاليسط المفرد الذي بقدره كالجوالة المطلقة
والجسدية المطلقة وامثال ذلك لا توجد في الخارج الاصلوات معينة لمصولات معينة فهذه الامور
مما تدخل في لفظ المؤلف والمركب بحسب الاصطلاحات الوضعية مع ما فيها من الاعتبارات
العقلية وهم متشككون في الجسم هل هو مؤلف من الجوهر المتفرقة التي لا تقبل الانقسام
كما يقوله كثير من اهل الكلام او مؤلف من المادة والصورة كما يقوله كثير من المتألفين ولا
مؤلف لامن هذا ولا من هذا كما يقوله كثير من الطوائف على ثلاثة اقوال اصحاب الثالث
وكل من اصحاب الاقوال الثلاثة متشككون هل يقبل القسمة الى غير نهاية والصحيح انه لا يقبل
الانقسام الى غير نهاية لكن مثبتة الجوهر الفرد يقولون ينتهي الى حد لا يقبل القسمة مع
وجوده وليس كذلك بل اذا انصرفت الاجزاء اسفلت كافي اجزاء الماء اذا انصرفت فانها تتصل
فتصير هواء فمادامت موجودة فانه يتميز بخاصة عن جانب فلا يحدث في لا يتميز بخصه بعض
كما يقوله مثبتة الجوهر الفرد ولا يمكن انقسامه الى ما لا يتناهى بل اذا انصرفت لا يقبل القسمة
الموجودة في الخارج وان كان بعضه غير البعض الا تحريك اذا انصرفت فيه بقسمة او تحويها
استحال فالاجزاء الصغيرة ولوعظم صغرها يتميز بها عن شئ في نفسه وفي الحس والعقل لكن
لا يمكن فصل بعض عن بعض بالفرق بل بقسود وتبديل لضعف قوامه من احتمال ذلك
وبسط هذه الموضع آخر ثم القائلون بان الجسم مركب من جوهر مفرد متنازعوا هل
هو جوهر واحد بشرط انضمام شئ اليه او جوهران فصاعدا او اربعة اوستة او ثمانية او
سنة عشر او اثنا عشر او ثلاثون على اقوالهم وقيل لهم ففي لفظ الجسم والجوهر والمقترنين
لا اصطلاحات والاراء المختلفة ما فيه فلهذا وغيره لم يسع المطلق اثباته ولا نفيه بل اذا قال
القائل ان البرى تعالى جسم قبل ان يريه مركب من الاجزاء كاذبى كان مقترفا مركب او
انه يقبل التفرق سواء قيل ان جميع نفسه او بعضها او امة من جنس شئ من المضافات
او امة مركب من المادة والصورة او الجوهر المتفرقة فان قال هذا قبل هذا المائل وان قال
اريد به امة موجودة واقام بنفسه كما يدعي كثير من اطلق هذا اللفظ او امة موصوف
بالصفات او امة يرى في الاخر او امة يمكن رؤيتها وانه مبين للعالم ونحو هذه المعاني الثلاثة
بالسر والعقل قبل له هذه معان صريحة (١) وايضا المطلق هذا اللفظ على هذا بدعي في
السر بخلاف اللغة فاللفظ اذا احتمل المعنى الحق والباطل لم يطلق بل يجب ان يكون اللفظ
مبتدئ نافي الباطل واذا قال ليس بجسم قيل ان يدين ذلك لم يركب غيره ولم يكن اجزاء
متفرقة فركب لانه لا يقبل التفرق والتجزئة كاذبى ينفصل بعضه عن بعض او امة ليس
مركب من الجوهر المتفرقة ولا من المادة والصورة ونحو هذه المعاني او يريه ما يستلزم في
انصافه بالصفة لا بحيث لا يرى ولا يتكلم بكلام يقوم به ولا يبين خلفه ولا يصعد اليه شئ ولا ينزل
منه شئ ولا يخرج اليه الملائكة ولا الرسول ولا ترفع اليه الايدي ولا يعلو على شئ ولا يوسم من شئ
ولا هو داخل العالم ولا خارجا جمولا سبحانه ولا محاشية ولا يتخوذ ذلك المعاني السلبية التي لا يعقل
(١) قوله وايضا المعنى المناسب ولكن ليرتبط الكلام عما قبله فتأمل كتبه

(٣٦ - منهاج أول) اذا تأملت مدعاه الى الحركات المتضادة فانه يتوقف في كل موضع لا يمكنه ان يزل
الا عند حصول المريج وكافال من جعل المريج هو الارادة ان الارادة اقتضت ترجيح ذلك المقدور على غيره ولا يمكن ان يقال الارادة

فليس الكلام فيه شامع أنه هو يقول بتعليقه ذلك ، وأما الثاني فله معلوم الفساد بالضرورة فإلزام من جوز في بعض الحوادث أن تحدث بلا فعل أحد ثم لم يمتنع في غير من الحوادث وهذا المقام حارفيه المتكلمون (٢٠٣)

الرب تعالى وإما أن يقولوا بإرادة أحدتها في غير محل بلا إرادة كما بقوة الصبريون منهم وهم أقرب إلى الحق من البعادين منهم وهم في هذا كما قيل فيهم طوائف على أبواب المذاهب وفلذوا بأخص المطالب فاتهم التزموا عرضا يحدث لافي محل واحد لم يحدث بلا إرادة كما التزموا بإرادة العبادتها تحدث بلا فعل فنفوا السبب الفاعل للإرادة مع أنهم يشنون لها الالهة الغائبة ويقولون إنما أراد الاحسان إلى الخلق ونحو ذلك والذين قابلوهم من الأشعية ونحوهم أثبتوا السبب الفاعل لإرادة العبادات أثبتوا إرادة قديمة تتناول جميع الحوادث لكن لم يثبتوا لها الحكمة المطلوبة والعاقبة المصودة فكان هؤلاء عترة من أثبت العلة الفاعلة دون الغائبة وأولئك عترة من أثبت العلة الفاعلة دون الغائبة والمتفلسفة المشاؤون يدعون أثبات العلة الفاعلة والغائبة ويعلمون ما في العالمين الحوادث بأسباب وحكم وهم عند التحقيق أعظم تماقضا من أولئك المتكلمين لا يثبتون لآلة فاعلة ولا غائبة بل حقيقة قولهم ان الحوادث التي تحدث لا يحدث لها الالهة التامة القديمة مستلزمة لعلولها ولا يمكن أن يحدث عنها شيء حقيقة قولهم ان أفعال الرب تعالى ليس فيها حكمة ولا عاقبة حمودة لانهم ينفون الإرادة ويقولون

وهذه الأمور مبسطة في غير هذا الموضوع وانما تبين لها على هذا الباب والاصل الذي يجب على المسلمين أن مانت عن الرسول وجب الايمان به فصدق خبره ويطاع أمره ومالم يثبت عن الرسول فلا يجب الحكم فيه سني ولا ثابت حتى يعلم مراد المتكلم ويعلم صفة نفسه أو آياته . وأما الاقناعات الجملية كالقول فيها بالنفي والاثبات دون الاستقصاء يوقع في الجهل والضلال والفتور والحيال والقبل والقتال وقديلا كذا اختلاف العقلاء من جهة اشتراك الاسماء وكل من الطائفتين نقاة الجسم ومثبتة موجودون في الشيعة وفي أهل السنة المقابلين للشيعة أعني الذين يقولون بأمامة الخلفاء الثلاثة وأول ما ظهر الحلاق لفظ الجسم من مشكلة الشيعة كشماس من الحكم كذا قيل ابن حزم وغيره قال أبو الحسن الأشعري في كتاب مقالات الاسلاميين واختلاف المصلين اختلفت الروايف أصحاب الامامة في التقسيم وهم ست فرق . فالفرقة الاولى الهاشمية أصحاب هشام بن الحكم الرافضي يزعمون أن معبودهم جسم وله نهاية وحد طول بل يرص عيني طوله مثل عرضه وعرضه مثل عمقه لا يوفي بعضهم بعض وزعموا أنه نور سامع قد قدم من الأقدار في مكان دون مكان كالسيكة الصافية تتلألؤ كالقزوين المستدير من جميع جوانبها لا يزلون وطعم ورائحة ونجاسة وذكر كلاما طويلا والفرقة الثانية من الرافضة يزعمون أن زعيمهم ليس بصورة ولا كالاجسام وانما يذهبون في قولهم ليس الجسم إلى أنه موجود ولا يثبتون الباري هذا أجزاؤا متلفعة وأعضاء متلاصقة يزعمون أن الله على العرش مستو بلا عمامة ولا كف والفرقة الثالثة من الروافض يزعمون أن زعيمهم على صورة الانسان ويعتقون أن يكون جسما والفرقة الرابعة من الرافضة الهاشمية أصحاب هشام بن سالم الجواليقي يزعمون أن زعيمهم على صورة الانسان وينكرون أن يكون لها وندما يقولون أنه نور سامع يتلألؤ بيضا وأنه ذو حواس خمس كحواس الانسان لا يدور حول وأنف وأذن وفم وعين وأنه يجمع ضمير مابه يصير وكذلك سائر حواسه متقاربة عندهم قال وحكي أبو عيسى الوراق أن هشام بن سالم كان يزعم أن له مفرق سوداء وأن ذلك نور أسود والفرقة الخامسة يزعمون أن الرب العالمين ضاحك خالص نور واجتاهو كالصباح الذي من حيث ما حشته بقلل بنور وليس بذي صورة ولا أعضاء واختلاف في الاجزاء وأتكروا أن يكون على صورة الانسان أو على صورة شيء من الحيوان قال والفرقة السادسة من الرافضة يزعمون أن زعيمهم لا بجسم ولا بصور ولا يشبه الاشياء ولا يتحرك ولا سكن ولا عيام وقالوا في التوحيد بقول المعتزلة والخوارج قال أبو الحسن الأشعري وهو لا يوافقهم متأخريهم فأما أولاهم فاتهم كانوا يقولون بحاكميتهم عنهم الشيعة (قلت) وهذا الذي ذكره أبو الحسن الأشعري عن قدماء الشيعة من القول بالتجسيم قد اتفق على نقله عنهم أرباب المقالات حتى نفس الشيعة كان النوري وغيره كذا نقل عن هؤلاء الشيعة وقال أبو محمد بن حزم وغيره أول من قال في الاسلام ان الله جسم هشام بن الحكم وكان الذين تناقضوا في ذلك المتكلمين من المعتزلة كابي الهذيل العلاف فالهيمية والمعتزلة أول من قال ان الله ليس بجسم فكل من القولين قاله قوم من الامامية ومن أهل السنة الذين ليسوا بالامامية وأثبت الجسم قول محمد بن كرام وأما له ممن يقول بخلافه الثلاثة ونفيه قول أبي الحسن الأشعري وغيره ممن يقول بخلافه الثلاثة

ليس فاعلا مختارا ومن في الإرادة كان نفسه أراد المطلوب بها الذي هو الحكمة الغائية أولى وأحرى ولهذا كان لهم من الاضطراب والتناقض في هذا الباب أعظم على الطوائف أهل المال لم يقدس في غيره هذا الموضوع والمقصود هنا التبيين على جماع أقوال الطوائف

الاجزاء والاصناف من جنسها فيكون عرض الموضوع انه ليس بجسمه عظيم انما انما هو جليل هذا السلام الذي هو ما به اقدامهم
 وفاقية حرامهم وهو نهاية عقولهم في (٣٠٤) دراية اصولهم قال الرازي قالت الفلاسفة حاصل الكل اختيار ان كل ما لا بد منه في
 ايجاد العالم لم يكن حاصله في الازل

لانه يحصل شرط الابداء ولا
 الوقت التي خلقت الارادة بايجاد
 فيه وثانها الوقت الذي تعلق العلم
 به فيه وثالثها الوقت المشتمل على
 الحكمة الخفية ورابعها انتفاء
 الازل وخامسها الوقت الذي يمكن
 فيه وسادسها جميع القادر وثم
 منها ما يوجد في الازل وقد ابطنا
 هذا القسم ثم قال عن الفلاسفة
 والجواب الفصل عن الاول من
 وجهين (أحدهما) ان ارادته ان لم
 تكن سالفة لتعلق ايجادها في سائر
 الاوقات كان موجبا للذات وزمن
 قدم العالم وان كانت سالفة فجميع
 بعض الاوقات بالتعلق ان لم
 يتوقف على مرجع وقع الممكن
 لا يرجع وان توقف عاد الكلام فيه
 وتسلل (الثاني) ان تعلق ارادته
 بايجادها ان لم يكن مشروطا
 بوقت ما لم تقدم المراد وان كان
 مشروطا به كان ذلك الوقت حاضرا
 في الازل والاعاد الكلام في كيفية
 احداثه وتسلل وعن الثاني من
 وجهين (الاول) ان العلم تابع للعلوم
 التابعة للارادة فمتى كون الارادة
 تابعة للعلم (الثاني) ان تعين المعلوم
 محال فينتج عقلا احداثه في وقت
 علم عدم حدوثه فيه وعدم احداثه
 في وقت علم حدوثه فيه وذلك
 بوجوب كونه موجبا للذات وعن
 الثالث من وجهين (أحدهما) ان
 حدوث وقت تلك الصلحة ان كان
 لا يحصل لزمن في الصانع وان كان

وقول كثير من اتباع الاثمة الاربعة اصحاب أي حنفية ومالك والشافعي وأحمد وغيرهم فلفظ
 أهل السنة يراد به من أثبت خلافة الخلفاء الثلاثة فيدخل في ذلك جميع الطوائف الا الرازية
 وقدير ايهما أهل الحديث والسنة المحضة فلا يدخل فيه الا من ثبت الصفات لله تعالى ويقول
 ان القرآن غير مخلوق وان الله يرى في الآخرة وبقت القدر وغير ذلك من الامور المعروفة عند
 أهل الحديث والسنة وهذا الرافضي يعني المصنف جعل أهل السنة بالاصطلاح الاول وهو
 اصطلاح العامة كل من ليس رافضي قالوا هم من أهل السنة ثم اخذ ينقل عنهم مقالات
 لا يقولها الا بعضهم مع تحريفها فكان في نقلهم عن الكذب والاضطراب ما لا يخفى على ذوي
 الالباب واذا عرف ان مراد ما بطل السنة السنة العامة فهو لا يستأذون في اثبات الجسم
 ونفيه كما تقدم والامامية ايضا تستأذون في ذلك واثمة النفاة لهم الجسمية من العترة ونحوهم
 يجعلون من أثبت الصفات مجسما بناء عندهم على أن الصفات عندهم لا تقوم الا بالجسم
 ويقولون ان الجسم مركب من الجواهر المنفردة ومن المادة والصورة فقال لهم أهل الانبياء
 قولكم منقوض باثبات الاسماء الحسنى فان الله تعالى على علم قدير وان لم يكن ذلك فما كان
 قدير وليس بجسم أمكن أن يكون له حادثة وعلم وقدر وليس بجسم وان لم يكن ذلك فما كان
 جوابكم عن اثبات الاسماء كان جوابا عن اثبات الصفات ثم المثبتون للصفات منهم من ثبت
 الصفات المعلومة بالسمع كما ثبت الصفات المعلومة بالعقل وهذا قول أهل السنة الخاصة
 أهل الحديث ومن وافقهم وهو قول ائمة الفقهاء وقول ائمة الكلاهم من أهل الانبياء كأي محمد
 ابن كلاب وأي العباس القلانسي وأي الحسن الاشعري وأي عبد الله بن مجاهد وأي الحسن
 الطبري والقاضي أي بكر الباقلي ولم يختلف في ذلك قول الاشعري وقد ما ائمة اصحابه لكن
 المتأخرون من أتباعه كلهم العالي وغيره لا يثبتون الا الصفات العقلية وأما الخبرية فذهب
 بعضها وانهم من يتوقف فيها كل رازي والامدي وغيرهما وذهب الصفات الخبرية منهم من يتأول
 نصوصها ومنهم من يقوض معناها الى الله تعالى وأما من أثبتا كالأشعري وائمة اصحابه
 فهو لا يقولون تأويلها بما يقتضي نفيها تأويل باطل فلا يكفون بالنفي بل يطولون تأويلات
 العلة وقد ذكر الاشعري ذلك في عامة كتبه كالوجز والمقالات الكبير والمقالات الصغير
 والابانة وغير ذلك ولم يختلف في ذلك كلامه لكن طائفة ممن وافقوه ممن تخالفه فيكونه قولاً
 آخر أو تقول أم لم يغيرها أبداً وكسبه تسل على بطلان هذين الظنين وأما القول الثالث وهو
 القول الثابت عن ائمة السنة المحضة كالامام أحمد ودونيه فلا يبطون لفظ الجسم لا ينفوا
 اثبات الوجهين أحدهما ليس ما تور الا في كتب ولا تستأذون ان أحسن الصلابة والتابعين
 لهم بحسان ولا غيرهم من ائمة السلفين فصار من البدع المنسوبة للثاني ان معناه يدخل فيه
 حق وباطل والذين أثبتوا ادخالها فيهم النقص والتبطل ما هو باطل والذين نفوا ادخالها فيه
 من التبطل والتعريف ما هو باطل ومخلص ذلك أن الذين نفوا أصل قولهم انهم أثبتوا
 حدوث العام بحدوث الاحام فقالوا الجسم لا يتلوه في الحركة والسكون وما لا يتلوه عنهما فله
 لا يتلوه عن حادث لان الحركة حادثه شيئا بعد شيئا والسكون لما عدم الحركة وما ضد يقابل

لحدث عاد الكلام فيه وايضا فلا الصلحة ان كانت حادثة قبل ذلك الوقت لزمن حدوثها قبله والا
 فان وجب حدوثها في ذلك الوقت جاز في غير ذلك وزمن في الصانع وان لم يجب عاد الكلام في اختصاص ذلك الوقت بتلك الصلحة وتسلل

الحركة

(الثاني) انه يجب العلم بان تلك الصفة ان كانت في تلك المراتب وان كانت في تلك المراتب وان كانت في تلك المراتب
 والاول ان كان واجبا لذاته امتنع زواله
 (٢٠٥)

والاستعداد والواجب له وزم
 المحذور (والثاني) ان الاول
 في بعض فاسد كونه ما تصان
 الابدان وعن التماس من وجهين
 (أحدهما) ان انقلاب المتعذر ذاته
 بمكان ذاته محال الثاني ان الماهية
 لا تختلف قبولها الوجودا ولا قبولها
 لتكون شائلا الاوقات وعن
 السلس من وجهين (الاول) انه
 لما استوى بالتسوية اليه كان وقوع
 أحدهما من غير مرجح أصفا
 وحديث يجوز في سائر الحوادث ذلك
 وزم في الصانع (الثاني) أنه لما
 استوى بالتسوية اليه قد جمع أحدهما
 ان لم يتوقف على نوع ترجح منه
 كان وقوعه لا يباقي بل من غير
 سبب وزم في الصانع وان توقف
 التقسيم فيه أهمل كان حاصل في
 الاول أم لا وأما فصل الهارب
 والعطشان فالتعلم أهمل يحصل
 لهم بل إلى أحدهما يرجع قلت
 هذه الوجوه بعضها لاحية
 فيه وبعضها كلام مبسوط في
 غير هذا الموضع اذ المقصود هنا ذكر
 جواب الناس عن تلك الشبهة ثم قال
 الرازي والجواب ان هذا يقتضي
 دوام المعلول الاول لوجوب دوام
 واجب الوجود ودوام الثاني
 لدوام الاول وهلم جرا وانه يفتي
 الحادث أصلا قال فان قلت
 واجب الوجود عام القبض يتوقف
 حدوث الاربعه على حدوث
 استعدادات القوابل بسبب
 الحركة الفلكية والاتصالات

الحركة وبكل حال فالجسم لا يتخلو عن الحركة والسكون ويتكون على تبدله للحركة فكل
 جسم قبل الحركة فلا يتخلو عنها وما قبلها فان كان لا يتخلو عنها كما نقول فلا خلاف في ذلك
 فانه حادث وان كان لا يتخلو عنها قبلها فله قبل الحركة وما قبل الحركة ان لا يتخلو عنها
 فامكن ان لا يتخلو عن الحوادث وما أمكن لزوم دليل الحدوث كان حادثا فان الرب تعالى لا يجوز
 ان يلزمه دليل الحدوث ثم منهم من اكنى بقوة ما لا يتخلو عن الحوادث فهو حادث فان مالا
 يتخلو عنها لا يثبتها وما لا يكون الامارة للعائد لا يثبتها لا يكون الاحادنا وكثير من الكتب
 المصنفة لا يوجد فيها الا هذا « وأما حديثه لا يختلفون والفرق بين الحادث وقوع الحادث فان
 المعلم انما لا يثبت الحادث المعين فهو حادث وأما ما لا يثبت وقوع الحادث فهذا لا يعلم حدوثه
 وان لم يعلم امتناع دوام الحوادث وان لها ابتداء وانها تتعاقب تسلسل الحوادث ووجود حوادث
 لا أول لها انفسار البليل موقوف على حوادث لا أول لها وهذا الموضع هو الموضع الاغظم في هذا
 الدليل وفيه ثلث الاضطراب والتبس الخطا بالصواب وآخرون سلكوا غير هذا فافقوا
 الجسم لا يتخلو عن الاعراض والاعراض حادث لا يفتي زمانين ومنهم من يقول الجسم لا يتخلو
 عن نوع من أنواع الاعراض لانه قابل له والقابل للشي لا يتخلو عنه وعن منه ومنهم من قال
 الجسم لا يتخلو عن الاحتجاج والاتقاء والحركة والسكون وهذه الأنواع الاربع هي الاكوان
 فالجسم لا يتخلو عن الاكوان والكلام في هذه الطرق ولزامها كثير قد بسط في غير هذا
 الموضع والمقصود هنا التنبيه وهذا الكلام لو كان أصلا من المعتزلة فقد دخل في كلام
 المشيئين الصفات حتى في كلام المشيئين الى السنة الخالصة المتشيين الى الحديث والسنة وهو
 موجود في كلام كثير من اصحاب مالك والشافعي وأحمد والى حنفية وغيرهم وهذا من الكلام
 الذي يفتي على الاشعرى من بقايا كلام المعتزلة فانه خالف المعتزلة لما رجع عن مذهبهم في أصولهم
 التي اشتهروا فيها بخلافه أهل السنة كاثبات الصفات والروية وان القرآن غير مخلوق واثبات
 القدر وغير ذلك من مقالات أهل السنة والحديث وذكر في كتاب المقالات أنه يقول بما ذكره
 عن أهل السنة والحديث وذكر في الابانة أنه ياتم بقول الامام أحمد وقال قال الامام الكلبي
 والريس الفاضل الذي امان الله به الحق وأوضحه المهاج وقع به بيع المتدعين وزين الزائعين
 وشك الشاكين وقال فان قال قائل قد انكرتم قول المجسمة والمعتزلة والمرجئة واجمع في ضمن
 ذلك عقدمات سلمها المعتزلة مثل هذا الكلام فصار المعتزلة وغيرهم من أهل الكلام يقولون
 انه متناقض في ذلك وكذلك سائر أهل السنة والحديث يقولون ان هذا تناقض وان هذه بقيت
 عليهم من كلام المعتزلة وأصل ذلك هو هذا الكلام هو موجود في كلام كثير من اصحاب أحد
 والشافعي ومالك وكثير من هؤلاء مخالفه الاشعرى في مسائل وقد وافقه على الاصل الذي
 ترجع اليه تلك المسائل فيقول الناس في تناقضه كما قالوا في تناقض الاشعرى وكما قالوا في
 تناقض المعتزلة وتناقض الفلاسفة فاما من طائفة فهم نوع يسير من مخالفة السنة المحضة
 والحديث الا يوجب في كلامهم من التناقض بحسب ذلك وأعظمهم تناقضا بعدهم عن السنة
 كالفلاسفة ثم المعتزلة والرافضة فلما اعتقد هؤلاء انهم انشوا بهذا الدليل حدوث الجسم لزوم
 انتفاء ذلك عن الله لان الله قديم ليس بمحدث فقلت المعتزلة ما قامت به الصفات فهو جسم

الكوكبية فكل حادث مسبق به خال الى أول قلت حدوث العرض المعين لاحده من سبب ذلك السبب ان كان حادثا فالحادث في
 سبب حدوثه وزم وجودا سببا وسببا لانها لا نهاية لها دقيقة وهو محال وان كان قديما يلزم من قدم المؤثر قدم الان في ذلك في كذا

حدوثه بل إما حدوثه أو حدوث بعض الشرائط وحدث الشرائط المعينات فهو متناهية على التعاقب جازم عندكم قال بل الجواب الباهر عنه أنه لا يلزم من ذلك قدم العالم الجسماني لجوانب في الازل عقلا أو نفسا يصدر عنها مقولات متعاقبة كل واحد منها بعد ما يليه حتى ينتهي الى تصور خاص يكون شرط القضاة العالم الجسماني عن المبدأ القديم قلت الا لازم الذي أرنهم به الازلي صحيح متوجه وهو الجواب الثاني الذي أجابه به التعر في كتاب التهايات وأما اعتراض الارموي بقوله أنه اذا كان التقدير أن العلة التامة مستلزمة لمعولها ومطلوبها لازم لمعته امتنع أنه يحدث عنها شيء فما حدث لابد من سبب تام وحدوث السبب التام يستلزم حدوث سبب تام فيلزم وجود أسباب ومسببات لانهايتها دفعه وهو محال وأما قوله ان عتبت بالسبب السبب التام فحدثه لا يدل على حدوث السبب الفاعل بل أما على حدوثه أو حدوث بعض شرائطه فيقال هذا التقسيم صحيح اذا نظر الى الحادث من حيث الجملة وأما اذا نظر الى حادث متع حدوثه عن العلة التامة فلا بد من حدوث سبب تام واذا قال القائل القديم أحذنه لما حدث شره حدوثه قبل الكلام في حدوث الشرط فلا بد من حدوث أمر لا يكون حادثا عن

لان الصفات أعراض والعرض لا يقوم الا بحسب فقلت الصفات ونفت ايضا قيام الافعال الاختيارية به لانها أعراض ولا لها حوادث فقلت القرآن مخلوق لان القرآن كلام وهو عرض ولانه يقتصر الى امر كقوله حدثه قبل ان يقوم الاجسم وقالت ايضا انه لا يرى في الاخر لان العين لا ترى الاجسام واقبل بحسب وقالت ليس هو فوق العالم لان ذلك المكان لا يكون به الاجسام أو ما يقوم بحسب وهذا هو المذهب الذي ذكره هذا الاماي وهو لم يسط الكلام فيه فقلت اقتصرنا على هذا القدر اذ الكلام على ذلك مبسوط في موضع آخر فقلت متبينة الصفات المعتزة أنت تقولون ان الله حي علم قدر وهذا لا يكون الاجسام فان لم تدع قولكم لم أن يكون الله جسما وان قلتم بل يسمى بهذا الاسماء من ليس بحسب قيل لكم وتبين هذه الصفات بل ليس بحسب وقالوا لها ايضا ثبات حي بلاحية وعالم بلا علم وقادر بلا قدرة مثل اثبات أسود بلا سواد وأبيض بلا بياض وقائم بلا قيام ومصل بلا صلا ونسك بلا كلام وفاعل بلا فعل وهذه مما يعلم فساد لغة وعقلا وقالوا لها ايضا أنت تعلمون أنه حي عالم قادر وليس كونه حيا هو كونه عالما ولا كونه عالما هو كونه قادرا فهذه المعاني التي تعاقبها وتبينها هي الصفات سواء سميتوها أحكاما أو أحوالا ومعاني أو غير ذلك فليس الاعتبار بالافعال بل بالمعاني المعقولة ومن تدرك كلام أئمة المعتزلة والشيعة والغالصة نفع الصفات وجدهم في غاية التناقض كما تقول الغالصة أمعاقل ومفعول وعقل وعاطف ومعشوق وعشق ثم يقولون هذا المعنى هو هذا المعنى وان العالم هو العلم فصعلون إحدى الصفتين هي الاخرى ويجعلون الموصوف هو الصفة وايضا فاستنسخه هؤلاء على أهل السنة فهم يقولون بغير اختيارهم ومن تدرك كلام أبي الحسين البصري وأمثله من أئمة المعتزلة وجد المعاني التي يثبتها في قول الصفاتية لكن ليس هذا موضع سطر ذلك اذ الكلام هنا مختصر بحسب هذا المقام وقد ثبت على أن أهل السنة يقولون خلقوا مطلقا أو مع ما من قول يثبت بشيء وعقل الا وقد قال به أئمة أهل السنة وهذا هو المقصود في هذا المقام

(الوجه السادس) أن يقال لهذا الاماي أنت قلت مذهب الامامية أحقها وأصدقها وأخلصها عن شوائب الباطل لانهم اعتقدوا أن الله هو المخصوص بالازلية والقدم وأن كل مساو ما حدث لاه واحد وليس بحسب ولا في مكان والا كان محدثا وقد تبين أن كرم مقدمي الامامية كانوا بضد هذا كعشام بن الحكم وعشام بن سالم وبن عبد الرحمن القمي ومولى آل يقطين وزرارة ابن أعين وإي مائل الحضري وعلي بن ستم وطوائف كثير من همة أئمة الامامية قبل المفيد والطوسي والموسوي والجلي وقد تقدم أن هذا قول قداما لامة فان قول المعتزلة انما حدث فيهم متأخرا وحينئذ فليست الامامية كلها على ما ذكرته ثم ان كان ما ذكرته هو الصواب ففسوخ الامامية المتقدمون على غير الصواب وان كان خطأ فسوخهم المتأخرون على هذا الخط قد تقدم والضرورة أن فسوخ الامامية متخالف في التوحيد لما تقدموه هو ما تأخروه (الوجه السابع) أن يقال أنت ذكرت اعتقادنا ولم تذكر عليه دليلا لا شرعيا ولا عقليا ولا رب أن الرافضة أجهل وأضل وأقل من أن ينظر وعلماء السنة لكن ينظر بعضهم بعضا كما يتناظر ونرى دائما في المعلوم هل هو نبي أو ليس بشيء فيقال لهذا الاماي الثاني أنت

العلة التامة لان العلة التامة القديمة عتبت أن يحدث عنها شيء فانه محبة لزمته وله تعالى الازل والحادث ليس عتقنا له في الازل واذا قيل حدث عنها بحدوث الاستعداد والشرائط قبل الكلام في كل ما يقدر حدوثه عن علة تامة

حسبنا الله ونهيه عن خلقه مستانزلة على الخلق وهذا الكلام من غير الاحتياج لمناقشة عنه وإذا تأملنا كلامه
أمره بتسليط واحد بعد واحد قبل لهم الأمور المتسلسلة يمتنع أن تكون (٢٠٧) صادر عن علة تامة لأن العلة التامة

القدرة تستلزم معاولها فتكون معها في الأزل والخوازم المتسلسلة ليست معها في الأزل وقد بسطنا الكلام على هذا في غير هذا الموضع وبيننا قولهم بحدوث الحوادث

مطلب اختلاف الرافضين وانفسلهم إلى تسع فرق

عن موجب تام أزلي لازم لهم في صريح العقل سواء حدث منه بواسطه لازمة أو غير واسطه سواء سميت تلك الوساطه عقولا وفقوسا أو غير ذلك وسواء قيل ان الصادر الأول عنه العنصر كما يقول بعضهم أو قيل هو العقل كقولهم آخرون فان الوساطه اللازمة قد عتبت معه لا يحدث فيها شيء اذ القول في حدوث ما يحدث فيها كالقول في غير من الحوادث وقوله من حركات الفلك بسبب حدوث تصورات النفس وارتدتها المتعاقبة مع حدوث تلك عن الواجب بنفسه بواسطة العقل اللازمة أو بغير واسطه العقل أو القول بحدوثها عن العقل أو ما قالوا من هذا الجنس الذي يستندون فيه حدوث الحوادث إلى مؤثر قديم تام لم يحدث فيه شيء هو قول بعضهم ان الحوادث حدثت عن علة تامة لا يحدث فيها شيء فإذا كان المؤثر التام الأزلي يجب أن يقارنه أثره امتنع حدوث شيء من الحوادث عن ذلك المؤثر التام الأزلي وسواء جعل ذلك شرطاً في حدوث غيره أو لم يجعل متى امتنع حدوث حادث عنه كان حدوث ما يدعيه من الاستعدادات

لم تقم جهة على شيوخنا الإمامية القائلين بان الله في مكان دون مكان وانه يترك وانه تقوم به الحوادث قال الأشعرى واختلقت الرافض في حله العرش يحملون العرش أم يحملون الباري عز وجل وهم فرقان فرقة يقال لها البونية أصحاب نون بن عبد الرحمن القمي مولى آل يقطين يزعمون أن الجملة يحملون الباري واحتج نون بن عبد الرحمن القمي بالكركي وان حله مستحله وهذا قساقس وقالت فرقة أخرى ان الجملة تحمل العرش والباري يستعمل أن يكون محمولا قال الأشعرى واختلقت الرافض في القول بان الله عالم قادر مبدع بصير له وهم فرق ١ فالفرقة الأولى منهم الزارية أصحاب زارة ان أعين الرافض يزعمون أن الله لم يزل غير مبدع ولا عليم ولا بصير حتى خلق ذلك لنفسه وهم ينحون التسمية ويزعمون زارة بن أعين ٢ والفرقة الثانية منهم السبائية أصحاب عبد الرحمن ابن سبابة يقولون في هذه المعاني يزعمون أن القول فيما ما يقول جعفر كان قائله ما كان ولا يفرقون في هذه الاشياء عقولا ٣ والفرقة الثالثة منهم يزعمون ان الله تعالى لم يزل الها قادرا دائما سميعا بصيرا حتى يحدث الاشياء لان الاشياء التي كانت قبل أن تكون ليست بشيء ولأن يجوز أن يوصف بالقدرة لا على شيء وبالعلم لا بشيء وكل الرافض الأشعرية قليلة يزعمون أن الله لم يزل يبدئهم يبدؤهم فيه قال والفرقة الرابعة من الرافضة يزعمون أن الله لم يزل لأحيائهم صارحا ٤ والفرقة الخامسة من الرافض وهم أصحاب شيطان الطائفة يزعمون أن الله عالم في نفسه ليس بمجهل ولكنه انما يعلم الاشياء اذ قد ارادها فأما قبل أن يقدرها ويريدها فيعلم أن يعلمها لا ليس بعالم ولكن الشيء لا يكون شيئا حتى يقدره ويشئ به فالتقدير عند الله ارادة قال والفرقة السادسة من الرافض أصحاب هشام بن الحكم يزعمون أنه محال أن يكون الله لم يزل عالما بالاشياء بنفسه وانه انما يعلم الاشياء بعد أن لم يكن بها علما (٢) وأما يعلمها وان العلم صفة له ليست هي هو ولا هي غيره ولا يصفه فيجوز أن يقال العلم محدث أو قديم لان العلم صفة والصفة لا توصف قال ولو كان لم يزل عالما لكثرت المعلومات لم يزل لأنه لا يصح عالم الابدوم موجود قال ولو كان عالما بما يفعله عباده لم تصح الحسنة والاختيار قال وقال هشام في سائر صفات الله كقدرته وحجته ومعجبه وبصره وادارته انها صفات الله لا هي الله ولا غير الله وقد اختلف عنه في القدرة والحياة فذهبهم يحكي عنه أنه كان يقول ان الباري لم يزل قادرا حيا ومنهم من ينكر أن يكون قال ذلك ٥ قال والفرقة السابعة من الرافضة لا يزعمون ان الباري عالم في نفسه كقوله شيطان الطائفة ولكنهم يزعمون أن الله لا يعلم الشيء حتى يؤثر أثره والتأثير عندهم الارادة فإذا اراد الشيء عمله واذ لم يعلم يعلمه ومعنى ارادته أنه يحرك حركته في اراده فإذا تحرك علم الشيء والابيض الوصف به عالمه ٦ قال والفرقة الثامنة من الرافضة يزعمون أن معنى ان الله يعلم أن يفعل فان قيل لهم ان الله سبحانه لم يزل عالما بنفسه اختلفوا فذهبهم يقول لم يزل لا يعلم نفسه حتى فعل العلم لأنه قد كان ولم يفعل ومنهم من يقول لم يزل يعلم نفسه فان عمل لهم لم يزل يفعل قالوا نعم ولا يقول بقدم الفعل قالوا من الرافضة من يزعم ان الله يعلم أنه يكون قبل أن يكون الأعمال العبادية لا يعلمها الا حال كونها قال والفرقة التاسعة من الرافضة يزعمون أن الله تعالى لم يزل حيا عالما قادرا وعيونا إلى نفي

(٣) قوله وأما يعلمها لعل هذه الجملة من زيادة الناسخ ان لم يكن في الكلام نقص كتبه معجبه والشرايط مفقورة إلى سبب تام فيلزم وجود علل ومعلولات لا تنتهي دفعة كما ذكره الرازي وهذا من جيد كلامه وأما الجواب الذي أجابه الارموي بذكره باهر فهو منقول من كلام الرازي في المطالب العلية وغيره وهو متوض من هذه المعارضة مع أنه جواب

بعضهم في القول بأهل الملأ وبعضهم في القول بالقسمة الدهرية فله ميق على شيكات العقول والنفس وانه ليست احكاما
وكونها طبيعة لازمة لذات الله تعالى (٢٠٨) وهذه الاقوال ليست من اقوال أهل الملأ بل هي اقوال بالخطأ

التي لا يتصرفون بحدوث العالم ولا بما يمكن من التصميم وسائر ما أخبرنا به من التشبيه عنهم
قال واختلف الروايات في ارادة الله سبحانه وهم أربع فرق . فالفرقة الاولى منهم أصحاب
هشام بن الحكم وهشام الجواليقي يزعمون ان ارادة الله حركة لاهي عنه ولا غيره وانما هي
صفة لله ليست بغيره . ولقد يزعمون ان الله اذا اراد ان يتحرك فكل ما اراد . والفرقة
الثانية منهم اموال الحضرى وعلى بن سبيح ومن تابعهما يزعمون ان ارادة الله غير موهي حركة لله
كما قال هشام الا ان هؤلاء القوم يزعمون ان الارادة حركة وانها لله ليست بغيره . والفرقة
الثالثة منهم القائلون بالاعتزال والامامية يزعمون ان ارادة الله ليست بحركة فبهم يشبهها
غير المراد فيقول انهم مخلوق لله لا لبرادة . ومنهم يقول ارادة الله تكون الشيء هو الشيء
وارادته لافعال الصادى امره باهم بالفعل وهي غير فعلهم وهم يابون ان يكون الله اراد
العماسى فكانت . والفرقة الرابعة منهم يقولون لا تقول قبل الفعل ان الله اراد فاذا
فعلت الطاعة قلنا ارادها واذ فعلت المعصية فهو كراهي لغيره يجب لها قلت القول الثالث
هو قول سائر الشيعة كالقيدوا اتباعه الذين اتبعوا المعتزة وهم طائفة صاحب هذا الكتاب
والقول الاول قول البصريين من المعتزة والثاني قول البغداديين فصار هؤلاء الشيعة على
قولي المعتزة

(فصل) والمقصود هنا ان يقال لهذا الامام وائله فاطروا اخوانكم هؤلاء الرافضة في
التوحيد واثموا الحق على مصة قولكم ثم ادعوا اليك . ودعوا أهل السنة والتعرض لهم فان
هؤلاء يقولون ان قولهم في التوحيد هو الحق وان كانوا في عصر جعفر الصادق وائله فهم يدعون
انهم ما علم منكم باقوال الائمة لا سيما وقد استفاض عن جعفر انه سئل عن القرآن اخلق هو ام
مخلوق فقال ليس بمخلوق ولا مخلوق ولكنه كلام الله (١) من محمد بن ائمة الذين باتفاق أهل السنة
هذا القول السلف طائفة من الصحابة والتابعين لهم باحسان وسائر ائمة المسلمين ان القرآن كلام
الله ليس بمخلوق ولكم به يقولوا ما قاله ابن كلاب حين اتبعه من انه قد علم ان ائمة الله وان
الله لا يتكلم بعيشته وقدوة بل هذا القول محدث احد نه ابن كلاب واتباعه عليه طوائف واما
السلف قولهم انه لم يزل متكلماً وانه يتكلم بعيشته وقدوة ولكن لا يعرف هل يقولون بدوام
كونه متكلماً بعيشته كما يقول أهل السنة أم يقولون كما يقول الكرامية وغيرهم فاما هشام بن
الحكم وهشام بن سالم وغيرهم من شيوخ الامامية فكانوا يقولون القرآن ليس بمخلوق ولا مخلوق
كما يقوله جعفر بن محمد وسائر ائمة السنة قال الانعري واختلف الروايات في القرآن وهم فرقتان
فالفرقة الاولى منهم هشام بن الحكم واصحابه يزعمون ان القرآن لا خالق ولا مخلوق وزاد بعض
من يخبر عن المقاتلات في الحكاية عن هشام فرغم انه كان يقول لا خالق ولا مخلوق وايضا
غير مخلوق لانه صفة والصفة لا توصف قاله وحى زرقان عن هشام بن الحكم انه قال القرآن على
ضرين ان كنت تريد السموع فقد خلق الله الصوت المقطع ثم رسم القرآن فهو فعل فعل الله
تعالى مثل العلم والحركة لاهو هو ولا هو غيره . والفرقة الثانية منهم يزعمون انه مخلوق محدث لم
يكن ثم كان كترغم المعتزة واخوارج قال وهو لا يقوم من المتأخرين منهم ومعلوم ان قول
(١) قوله بن محمد الخ كذا في الاصل وهو غير مستقيم مع ما قبله في الكلام نقص حركته معصية

كقيد بغير هذا الموضع وبين
ان ما يدعون من البسدرات انما
ثبوتها في الانهاض لافي الاعيان
وانما احب الارموى بهذا الجواب
لان هؤلاء المتأخرين كلهم سبوا
والراى والاسدى زعموا ان
ما دعاه هؤلاء المتفلسفة من اثبات
عقول ونفوس مجردة لا دليل
للتكلم على فيه وان دليلهم على
حدوث الاحكام لا يتضح للادلة
على حدوث هذه المجرىات وهذا
قول باطل بل ائمة الكلام صرحوا
بان انتفاء هذه المجرىات وبطلان
دعوى وجود ممكن ليس جسما
ولا قائما بحس محاسب انتفاؤه
بضرورة العقل كما صرحوا
الاستاذ والمعالى وغيره بل قال
طوائف من أهل النظر ان الموجود
منصرف في هذين النوعين وان ذلك
معلوم بضرورة العقل وقيد ب
الكلام على ذلك في غير هذا الموضع
والمقصود هنا ان هذا الجواب الذى
ذكره الارموى مبنى على هذا
الاصل ومضمونه ان الرب تعالى
موجب الذات للعقول والنفس
الازلية لازمة لذاته لا فاعل لها
بعيشته وقدرته وهم يفسرون
المقول باللائكة فنكون الملائكة
قدية أزلية متولد عن الله تعالى
لازمة لذاته وهذا شرم من قول
العلماء بان الملائكة بنات الله وهذا
موافقة الدهرية على ائمة والمعلوم
لكن النزاع بينهم في حدوث العالم
الجسمانى لكنه بطل في الجملة

احتجاجهم على ان السموات قدية أزلية فهو وقع نصف شرمهم وهذا الجواب مبنى أيضا على جواز
التسلسل في الخواص هي هي آقروا بقول جواز حوادث لا أول لها وهذا أحد قول النظار وهو اختيار الارموى على جواب الرازى

عن بعضه أن التراتبي متناهية أن التامير المتناهي في نفسه الخلق والابداع هل هو امر وجودي وأمر عدي وهل الخلق هو المخلوق أو غير المخلوق وفيها قولان مشهوران للناس والجمهور على أن الخلق ليس هو (٢٠٩) المخلوق وهو قول أكثر الجاهل من أصحاب

أي حقيقة والشافي ومالك وأحمد
وقول أكثر أهل الكلام مثل
طوائف المعتزلة والربيع
والشعبي وهو قول الكرامية
وغيرهم وهو مذهب الصوفية كره
صاحب التصرف في مذاهب
التصوف المعروف بالكلاني
وهو قول أكثر قدماء الفلاسفة
وطائفة من متأزريهم وطائفة
قالت الخلق هو المخلوق وهو قول
كثير من المعتزلة وقول الكلاسية
كالاشعرى وأصحابه ومن وافقهم
من أصحاب الشافعي وأحمد ومالك
وغيرهم والمقصود هنا أنهم لم يحسموا
على قدم العالم بأن كون الواجب
مؤثراً في العالم غير ذاتيها لا مكان
تعلمها مع القول عنه ولا كون
مؤثرها مع وجوده ونقصه ولا كون
المؤثر بنفسه فيها فهي متأخرة
ومغارة قال وليس التأثير أمراً
سلباً لأنه ينقض قولنا ليس مؤثر
فذلك الوجودي أن كان حادثاً
افتقر إلى مؤثر وكانت مؤثره
زائدة وتلزم التسلسل وإن كان قد بدأ
وهو صفة إضافية لا يعقل تحققها
مع المضافين فيلزم فليهما أحباب
الرازي بأن المؤثر ليس بصفة
تستلزم ذاتها ولا كانت
مقترة إلى المؤثر فتكون مؤثرته
زائدة وتلزم التسلسل فثبت وهذا
الجواب هو على قول من يقول أن
الخلق هو المخلوق وأنه ليس الفعل
والإبداع والخلق لا مجرد وقوع
المفعول المتفصل عنه من غير زيادة
أمر وجودي أصلاً فقال الأرموي

جعفر الصادق وهو لا ليس بمخلوق لم يريوا أنه ليس بكنوب بل أرادوا به أنه لم يخلق فكذلك
المعتزلة وهذا قول متأخر الرافضة فقال لهذا الأماي أخوانك هؤلاء يقولون إن قولهم
هو الخلق دون قولك وأنت لم تخلق لقولك لا يجرد قولك أنه ليس بحسب فأنظر لهم فاهم أخوانك
في الامامة وخصوصك في التوحيد وهكذا ينبغي أن تناظر المتأخرين في الخارج الذين هم خصوصك
وأما أهل السنة فهم وسط بينك وبين خصوصك وأنت لا تقدر على قطع خصوصك هؤلاء هؤلاء
فإن قلت حتى على هؤلاء أن كل جسم محدث قال أخوانك بل الجسم عندنا ينقسم على
قسمين قديم ومحدث كأن الخلق والعالم والقادر ينقسم إلى قديم ومحدث فإن قال النافي
الجسم لا يتلحق بالحوادث ومالم يخل عن الحوادث فهو محدث قاله أخوانك لأنهم لم يخلوا
من الحوادث وإن سلمنا ذلك فلانسلم أن ما يخل عن الحوادث فهو حادث قال الليل على أنه
لا يتلحق بالحوادث أنه لا يتلحق بالاعراض والأعراض حادثه قالوا ليس هذا قولك وقول
أنتك المعتزلة وأما هو قول الأشعرى وأما المعتزلة فعندهم أنه قد يتلحق بكثير من الاعراض
وأما يقولون ذلك في الاكوان (٢) أوفى الاكوان وقالوا لأنهم لم يخلوا عن الحوادث وإنما لا يتلحق
زمانين وهذا القول معلوم بالطلان بالضرورة عند جمهور العقلاء مع أنه ليس قولك وقول
شيوخك المعتزلة والرافضة قال الأماي النافي الليل على أن الجسم لا يتلحق بالحوادث
أنه لا يتلحق بالاكوان والاكوان حادثه ولا يتلحق بالحركة والسكون وهما حادثان قالوا
لأنهم لم يخلوا عن الحوادث ولأنهم لم يخلوا عن الحوادث بل يجوز أن يكون للجسم قديم أزلي
ساكن ثم يصرف بعد أن لم يكن يصرف لأن السكون أن كان عديمًا ما كان يصرف أمر وجودي
وان كان وجوداً ما كان (٣) محدث قال النافي القديم لا يزل قال أخوانك القديم أن كان معنى
عديمًا ما كان زوايا متافقاً والسكون عند كثير من الناس عدي ونحن نختار أنه عدي فيصور
زواله وإن كان وجوداً فلا نسلم أنه لا يجوز زواله فإن قال النافي السكون وجودي وإذا كان
وجوداً بقدره ما يقتضي تقدمه قديم من لوازم الواجب فيكون واجباً بحسبه قال أخوانك
الجمعة هذا الموضع رد على جميع الطوائف المنزعين لثامن الشبهة والمعتزلة والأشعرية
وغيرهم فاهم وافقوا على أن الباري تعالى فعل بعد أن لم يكن فاعلم جواز حدوث الحوادث
بلا سبب حادث وإذا جاز ذلك أجزأ أن يكون السكون عديمًا والحادثة هو الحركة التي هي
وجودية فإذا جاز حادثاً بلا سبب حادث فاحداث حركة بلا سبب حادث أولى ولوقيل
أن السكون وجودي فإذا جاز وجوداً ما كان بعد أن لم تكن وذلك يجوز من أن لا يفعل إلى أن
يفعل سواء سمي مثل هذا تغييراً أو انتقالاً ولم يسم جاز أن يصرف الساكن وينقل من السكون
إلى الحركة وإن كانا وجوديين وقول القائل مقتضى تقدمه من لوازم الواجب جوابه أن يقال
قد يكون متأخرًا مشروطاً بطائفة تتعلق بالإرادة بزياله أو بغير ذلك كما يقولونه في سبب الحوادث فإن
الواجب انتقل من أن لا يفعل إلى أن يفعل فما كان جوابهم كان جوابنا عن هذا وإن قالوا
بدوام الفعلية بطل قولهم وقولنا وبالله جل جلاله لم يجوز أن يحدث عن القديم أمر بلا سبب حادث
وترجع أحد طرفي الممكن بعمر القدرة وميتة فيصور أن يحدث بالقادر ما به من بل السكون
الماضي من الحركة سواء كان ذلك السكون وجودياً وعديمياً قال النافي هذا يلزم منه أن يكون
(٢) أوفى الاكوان كذا في الأصل ولعله لم يكرهه أوفى الكلام ينقص (٣) محدث انظر معنا

التسلسل في التواريخ قال بل الجواب عنه ان الصفة الاضافية المعارضة لشيء التسلسل التي غيره لا تتوقف الاعلى وجودهم ومنها غلة
التقدم صفة اضافية طارئة لشيء بالنسبة الى (٢١٠) التاخر عنه ولو ازمنة كثيرة مع امتناع حصول التقدم مع التأخر قلت

وقول الارموي نقابل أن يقول التسلسل ههنا واقع في الآثار لان المؤثرية صفة اضافية تتوقف تعطلها على المؤثر والاثرفكون متأخرة عن الاثر فاقضت مؤثرية أخرى بعد الاثر حتى يكون بعد كل مؤثرية مؤثرية يعترض عليه بأن هذا يناقض قوة بعدها بل الجواب عنه أن الصفة الاضافية المعارضة لشيء بالنسبة الى غيره لا تتوقف الاعلى وجودهم ومنها فانه ان كان هذا القول صحيحا لم يلزم من تحقيق المؤثرية بوجود المؤثر والاثرفي زمان واحد بل يجوز تأخر الاثر عن المؤثر وان كانت الصفة المعارضة لشيء لا تتوقف بل بمعنى فيها تحقيق المؤثرية فقط ولكن يصيب عن هذا بان مقصودى أن الزمغري اذا قال تتوقف المؤثرية على المؤثر والاثرفي بان هذا تسلسل في الآثار لاني المؤثرات وهذا الزام صحيح لكن يقاله كل من علم هذا الزام ان تقول المؤثرية اذا كانت عندهم صفة اضافية يتوقف تعطلها على المؤثر والاثرفكانت مستلزما لوجود الاثر فان كونه مؤثرا بدون الاثر ممنوع وجبته فصولهم أن الاثر يكون عقب التأثير الذي هو المؤثرية فانه اذا خلق وجد الخلق واذا اثر في غير محصل الاثر فالاثرفيكون عقب التأثير وهو جعل المؤثرية متأخرة عن الاثر وليس الامر كذلك

البرى محلا للبركة والحوادث والاعراض وهذا باطل قال اخوانه الامامية قد صدر تناعلى المطالب فخصه اصريح قولنا فاننا نقول انه يتحرك وتقومه الحوادث والاعراض فما الدليل على بطلان قولنا قال النفا لان ما قامت به الحوادث لم يخل منها وما لا يخلون من الحوادث فهو حادث قال اخوانه قولنا ما قامت به الحوادث لم يخل منها فهو ليس قول الامامية ولا قول المعتزلة وانما هو قول الاشعرية وقد اعترف الرازي والامدى وغيرهما بضعفه وانه لا دليل عليه وهم وانتم تسلمون لانه أحدث الاشياء بعد ان لم يكن هنالك حادث بلا سبب حادث فاذا أحدثت الحوادث من غير ان يكون لها اسباب حادث تجاز ان تقوم به بعد ان لم تكن قائمة فهذا القول الذي يقوله هؤلاء الامامية ويقوله من يقوله من الكرامية وغيرهم من انبأت انه جسم قديم وانه فعل بعد ان لم يكن فاعلا او متحرك بعد ان لم يكن متحركا لا يمكن هؤلاء الاثمة وموافقيهم من المعتزلة ابطاله فان أصل قولهم يستلزم قيام الحوادث به لانها اعراض فلا تقوم به وهؤلاء يقولون بل تقوم به الاعراض وعمدة المعتزلة ما لو قامت به لكان جسما وهؤلاء التزموا له جسم وعمدة هؤلاء في كونه جسما أن الجسم لا يخلو من الحوادث وهؤلاء قد زعموا في هذا وقالوا يخلو عن الحوادث وقالوا ان البرى جسم قديم كما يقولون انتم انه ذات قديمة وانه فصل بعد ان لم يكن فاعلا لكن هؤلاء يقولون فعل قائمه ومنفصل عنه وهؤلاء يقولون به فمفصل عنه ولا يقوم به فعل وعمدة هؤلاء انه في الازل ان كان سا كمال تجز عليه الحركة لان السكون معنى وجودى ازل فلا يزول وان كان متحركا لمز حوادث لا تنهايه وهؤلاء يقولون بل كان سا كافي الازل ويقولون السكون عدم الحركة عما من شأنه أن يتحرك فلا يسلمون أن السكون أمر وجودى كما يقولون مثل ذلك في العى والصم والجهل البسيط وان قالوا انه وجودى فلا يسلمون أن كل ازل لا يزول بل يقولون في تبديل السكون بالحركة كما يقوله مناظر وهم في تبديل الامتاع بالامكان فان الطائفتين اتفقن على أن الفعل كان متعاقبا في الازل فصار ممكنا فهكذا يقوله هؤلاء في السكون الوجودى أى كان تبديله بالحركة متمتعاه وهو لا يزال ممكنا فتبديل حدثا ممكنا كما يقولون جملة حدث الفعل حيث كان الحدوث ممكنا فهذا بحث هؤلاء الامامية والكرامية مع هؤلاء الامامية ومن وافقهم من المعتزلة والكلاسية في هذه الامور التي يستمدون فيها على الفعل وقد اباهم طائفتين من المعتزلة والشيعة ومن وافقهم بان الدليل الدال على حدوث العالم هو هذا الدليل الدال على حدوث الاجسام فان لم يكن هذا صحيحا انتم معرفة طريق حدوث العلم واثبات الصانع وقال الخليل هؤلاء لانهم ان هذا هو الطريق الى حدوث العلم ولا ان اثبات الصانع بل هذا الطريق محدث في الاسلام لم يكن أحد من الصحابة والقراية ولا تابعين يسلك هذا الطريق وانما سلكها البهيم من صفوان وابو الهذيل العلاف ومن وافقهما ولو كان العلم محدثا العلم واثبات الصانع لانه الابهة الطريق لكان يتأمن من الدين ولم يحصل الايمان الابها ونحن نعلم بالاضطرار أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لم يذكر هذه الطريق لانه لو ادعاهم به لولا الهوا لا أحد من الصحابة فاقول بان الايمان موقوف عليها بما يعبر بطلانه يا ضر ورث من دين الاسلام وكل أحد يعلم انها طريق محدثة لم يسلكها السلف

بل هي متقدمة على الاثر ومقارنة عند بعضهم وبقيل أحسن اعتقادات المؤثرية متأخرة عن الناس
الاثر بل قال بعضهم ان الاثر متأخر منفصل عنها وقال بعضهم هو مقارن لها وقال بعضهم هو متصل بها لا منفصل عنها ولا مقارن لها

وهذا أصح الأقوال ولكن على التصدير تكون المؤثرية حادثة متعبدون فعملها فيلزم أن يكون لها مؤثرية فتكون المؤثرية الثانية عقب المؤثرية الأولى وهذا مستقيم لا يجوز فيه فتكون المؤثرية (٣١١) الأولى واجبة كونه مؤثراً في الأثر المنفصل عنه

وكونه مؤثراً في ذلك الأثر واجب ذلك الأثر وهذا على قول الجمهور الذين يقولون الموجب يحصل عقب الموجب التام والأثر يحصل عقب المؤثر التام والمفعول يحصل عقب كمال الفاعلة والمحل يحصل عقب كمال العلة وأما من جعل الأثر مقارناً للمؤثر في الزمان فيقولونه لما تضمنت المتلطفة ومن وافقهم فهو لا يلزم قولهم لو لم يتطابقه يلزم عند وجود المؤثرية التامة أن يكون لها مؤثرية تامة ومع المؤثرية التامة أن يكون لها مؤثرية تامة وهم جوازه وهذا التسلسل في عام المؤثرية وهو من جنس التسلسل في المؤثرات لا في الأثر فإن التسلسل في الأثر هو أن يكون أثر بعد أثر والتسلسل في المؤثرات أن يكون لمؤثر مؤثر معه لا يكون حال عدم المؤثر فإن الشيء لا يفعل في حال عدمه وأما ما قيل في حال وجوده فعند وجود التأثير لا يمنع وجود المؤثر فإن المؤثر التام لا يكون حال عدم التأثير بل لا يكون الأمع وجوده لكن نفس تأثيره يستعقب الأثر فإن جعل عام المؤثرية مقارناً للأثر كان من جنس التسلسل في المؤثرات لا في الأثر وقد يقول القائل هذا الذي أراده الرازي بقوله أن المؤثرية ليست صفة تميزها عن الذات والأثر كانت مقفلة في المؤثر فتكون مؤثرية زائدة فله قدر يرد التسلسل المقرون لانتعاب فله إذا كانت زائدة

والناس متنازعون في مصتها فكيف يقولون أن العلم بالصانع والعلم بحدوث العالم موقوف عليها (١) قالوا فالطريق إلى ذلك قالوا لا يجب علينا في هذا المقام بيان ذلك بل المقصود هنا أن هذه طريق محدثة مستبعدة قطعاً ليست هي الطريقة التي جاء بها الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم ففتح أن تكون واحدة أو يكون العلم الواجب والأيمان موقوفاً عليها وقالوا كل من العلم بالصانع وحدث العالم له طرق كثيرة متعددة أما اثبات الصانع فطريقه لا يخص بل الذي عليه جمهور العلماء أن الأثر لا يصانع فطريقه ضروري معروف في الجسمة وأما ما ينقص حدوث الإنسان بطريقه صانعه وكذلك حدوث كل ما شاء حدوثه وهذه الطريقة المذكورة في القرآن وأيضاً فالوجود يستلزم اثبات موجود واجب قديم بنفسه ونحن نعلم أن من الموجودات ما هو حادث فقد علم بالضرورة انقسام الوجود إلى قديم واجب بنفسه وإلى حادث وأما حدوث العالم فيمكن أن يستدل عليه بالسبع والعقل فله يمكن العلم بالصانع أما بالضرورة والفطر وأما بما عرفت حدوث الحادث وأما بغير ذلك ثم يعلم صدق الرسول بالطرق الدالة على ذلك وهي كثيرة ودلالة المعجزات طريق من الطرق وطريق التصديق لا ينصرف في المعجزات ثم يعلم خبر الرسول بحدوث العالم وأما العقل فمعلم أن العالم لو كان قديماً لكان أمواجياً بنفسه وهذا باطل كما تقدم التبيين عليه من أن كل زمن من أجزاء العالم مقفلة في غيره والمقفلة في غيره لا يكون واجباً بنفسه وأما واجباً بغيره فيكون المقفلة موحداً بمعنى أنه مستلزم لبقائه سواء كان شاعراً أم لا يمكن أن يكون القديم الذي إذا قدر أنما هو مفعول فلا بد أن تكون علة تامة مقفلة في الأول وهذا هو الموجب بذاته ولو كان مبدعاً موحداً بذاته تامة لم يتأخر عنه شيء من مفعوله ومقتضاه والحادث تستلزم حدوث العلم أن فاعله ليس علة تامة وأذا لم يكن علة تامة لم يكن قديماً وهذه الحوادث التي في العالم أن قبل انهمالها لو لم يمنع أن تكون العلة الأولية التامة علة لازم وجودها لازمه واستمع أن يكون أيضاً علة لازمة لأن العلة التامة الأولية لا تقتضي حدوث شيء وإن لم تكن الحوادث من لوازمه كانت حادثة بعد أن لم تكن فإن لم يكن لها محدث لزم حدوث الحادث بلا محدث وهذا ما يعلم بطلانه بالضرورة وإن كان لها محدث غير الواجب بنفسه كان القول في حدوث أحداثها ماها كالقول في ذلك الحادث وإن كان الواجب بنفسه هو الحادث فقد حدثت عنه الحوادث بعد أن لم تكن حادثة وحديثه فيكون قد تقرر وصار محلاً للحوادث بعد أن لم يكن والعلة التامة الأولية لا يجوز عليها التغير والاتصال من حال إلى حال وذلك لأن تغيرها لا بد وأن يكون بسبب حادث والعلة التامة الأولية لا يجوز أن يحدث فيها حادث فله أن يحدث بها ما لم يكن له لم يتبدل في لزم الحدوث بلا سبب وإن لم يحدث به لزم حدوث الحوادث بلا فاعل فبطل أن يكون علة تامة أولية وإن جاز يجوز عليها الانتقال من حال إلى حال جاز أن يحدث العالم بعد أن لم يكن فبطل جحتمن يقول بعدم العالم وأيضاً فاعلم على هذا التقدير لا يكون المنقول من حال إلى حال لا فاعلاً لا اختياراً لا موحداً ذاتاً وإيضاح هذا أن الحوادث إما أن يجوز دوامها إلى أول وأما أن يجب أن يكون لها أول فإن وجب أن يكون لها أول بطل مذهب القائلين بقدم العالم القائلين بأن حادثة الأفعال الأولية وأيضاً فإذا وجب أن يكون لها أول لزم حدوث العالم لا مقتضى الحوادث فله أن يكون مستلزماً

(١) قوله قالوا فالطريق إلى ذلك قالوا هكذا في النسخة وهو نص غير مرئي فانظر كتابه محصاه

افترقت إلى مؤثر بقدرتها كما يقوله من يفهمه من المصلحة والاشكالين والرازي قد يقول بهذا وحديثه في التسلسل باطل باتفاق العقلاء فيقول القائل هذا هو الإلزام الذي أرزاه الفلاسفة حيث قال والجواب أن هذا يقتضي دوام المفعول الأول لوجوب

هذا أنه إذا حصل شرط تمام العلة حصل المحلول لأنها متحدة وكما استنتجنا من أن الشرط بالحد الذي به تقتضي علة العلة حدثاً معه لإلزامه ثم نفي الحدان أيضاً بصحت الشرط الذي هو تمام علة (٢١٣) معه لإلزامه وهو جواز فيلزم تفسيل تمام العلة

وقد قال بكل قول فالتفت من أهل القبلة وغيرهم وكل هؤلاء يقولون بحديث الأئمة وإن الله أخذ بها بعد علمها ليس فيها من يقول بقدمة هاتان ثلاث قول الدهرية سواء قالوا وجوبها عن علة تامة كقول الألهيين أو قالوا بعد صحتها سواء قبل وجوب ثبوت وجودها أو حدودها بالانفسها أو وجوب وجودها بالمدخول في الصورة بلا محقق كما ذكر عن الدهرية المحضة منهم مع أن كثير من الناس يقولون إن هذه الأقوال من جنس أقوال السوفسطائية التي لا تعترف عن قوم معينين وإنما هو مني يختلط لبعض الناس في بعض الأقوال وإذا كان كذلك فقد تبين أنه ليس لهذه الأماهي وأمثلة من متأخري الإمامية والمعزة وموافقيهم حجة عقلية على بطلان قول إخوانهم من متخذي الإمامية وموافقيهم فكيف حاله مع أهل السنة الذين هم أصم عقلا وقللا

(فصل) وأما قوله عن الامايتانهم يقولون انه قدر على جميع المقدورات فهذا مبسوط لا فائدة فيه مثل ان يقول القائل انه فاعل لجميع المقعولات ومثل ان يقال زيد عالم لكل ما يعلوه وقادر على كل ما يقدر عليه وفاعل لكل ما يفعله (١) وان الشأن في بيان المقدورات هل هو على كل شيء قدبر فذهب هؤلاء الامايتون وشيوخهم القدرية بأنه ليس على كل شيء قدبر وان الصواب يقدرون على ما لا يقدر عليه ولا يقدر ان يهدي خالاً ولا يضل مهتدياً ولا يقيم قاعداً باختياره ولا يقدق قاعماً باختياره ولا يجعل أحد اسماً مصلوباً ولا صنماً ولا حاكماً ولا معتبراً ولا يجعل الانسان لا مؤمناً ولا كافراً ولا راولاً ولا ظاهراً ولا يخفقه هلعاً اذا ذامه الشر جزواً واذا ذامه الخير شتموا عافيه الامور كلها بمكنة ليس قبلها هو متعقد انه قد وعدهم ان الله لا يقدر على شيء منها فظهر غرورهم بقوة قدر على جميع المقدورات وأما أهل السنة فتقدم ان الله على كل شيء قدبر وكل يمكن فهو مخرج في هذا وأما الحال فانه مثل كون الشيء الواحش موجوداً معدوماً فهذا الاحتمال لا يتصور وجوده ولا يسي شيئاً يتناقض العقلاء ومن هذا الباب خلق مثل نفسه وأمثال ذلك وأما قوله انه عدل حكم لا يظلم أحد ولا يفعل القبيح والارزم الجمل أو الحاجة تعالى الله عنهما فيقال به هذا متفق عليه بين المسلمين حيث اختلفوا ان الله لا يفعل قبيحاً ولا يظلم أحد ولكن النزاع في تفسير ذلك فهذا اذا كان خالقاً لافعال الصالحين يقال انه فعل ما هو قبيح منه وظلم ام لا فاعل السنة المنتبون القدرية يقولون ليس هو بذلك ظالماً ولا فاعلاً قبيحاً والقدرية يقولون لو كان خالقاً لافعال الصالحين كان ظالماً فاعلاً ما هو قبيح منه وأما كون الفعل قبيحاً فاعله فلا يقتضي ان يكون قبيحاً من خلقه كما ان كونه كلاً وشراً فاعله لا يقتضي ان يكون كذلك فخالقه لان الخلق خلقه في غيرهم بقسمياته فالتصنيف من فاعله الفعل لا من خلقه في غيره كما انه اذا خلق لغيره ناور وبها حركه وقدره كان ذلك الغير هو المتصف بذلك اللون والريح والحركة والقدره والعلم فهو المتحرك بتلك الحركة والمتلون بتلك اللون والعالم بتلك العلم والقادر بتلك القدرة فكذلك اذا خلق في غيره كلاماً او صنماً او شيئاً او طواغافاً لان ذلك الغير هو المتكلم بتلك الكلام وهو المصلى وهو الصائم وهو الصائف ولكن من قال ان الفعل هو المفعول يقول ان افعال الصالحين فعل الله فان قال وهو يضاف لهم زعمه ان يكون الفعل الواحد فاعله ان كان محكي عن أي احد الاسرارين وان لم يقل هي فعل لهم زعمه ان

في نفس الفعل فانه راد به التسلسل في الازم يعني انه يحدث شيء بعدي و راد به التسلسل في عام كون الفاعل فعلا وهذا اعتدنا
يقول ان المؤثر التام او مؤثر مقتران في الزمان كما يقوله هؤلاء الدهر فيفقدني ان يكون ما يحدث من علم المؤثر مقارنا لا يتقدم

الامر باليمن يكون مشروفاً ومطابقاً لمحدث (٢١٤) يكون الامر عليه ولا يكون الامر مقارناً ولكن هذا يسل قولهم

تكون أفعال العباد فصلاته لالهاد كبقوة الاشعري ومن وافقه من أصحاب الائمة الاربعة وغيرهم الذين يقولون ان الخلق هو المخلوق وان افعال العباد خلق الله فتكون هي لله وهي مقعولة لله كأنها خلقه وهي مخلوقة وهذا الذي ينكره جمهور العقلاء ويقولون انه مكاره للنفس وعقائفة لشرع والعقل وأما جمهور أهل السنة فيقولون ان فعل العبد فعله حقيقة ولكنه مخلوق لله ومعقول لله لا يقولون هو نفس فعل الله ويشقون بين الخلق والمخلوق والفعل والمفعول ثم القدر في نزاع بين الامامية كائينهم التزاع في الصفات قال ابو الحسن الاشعري في المقالات واختلف الراضة في افعال العباد هل هي مخلوقة هي ثلاث فرق فافترق الاول منهم هشام بن الحكم يزعمون ان افعال العباد مخلوقة لله قال وحكي حشرون حريصين هشام بن الحكم انه كان يقول ان افعال الانسان اختياره من وجه اضطراره من وجه اختياره من جهة انه أرادها ولا كسها واضطروا من جهة انها لا تكون منه الا عند حدوث السبب الموجب عليه قال والفرقة الثانية منهم يزعمون ان الاجبار كما قال الجهمي ولا يفرض كقالت المعتزلة لان الرواية زعموا جاءت بذلك ولم ينكفوا ان يقولوا في افعال العباد هل هي مخلوقة أم لا شيئاً والفرقة الثالثة منهم يزعمون ان افعال العباد غير مخلوقة لله وهذا قول قوم يقولون بالاعتزال والامامية فلن كانت الامامية على ثلاثة أقوال منهم من وافق المثنية ومنهم من وافق المعتزلة ومنهم من بقى والمقصود ان الامامية اذا كان لهم قولان كانوا امتنازع في ذلك كتنازع سائر الناس في حكمهم أصل فلن مشتبههم تبع للثنية ونفاهم تبع للثنية وحيد في هذا الثاني يناظر أصحابه في ذلك وهو لم يذكر حجة وقد تقدم تفصيل مذاهب أهل السنة في ذلك وقد ذكر أصحابه عن الأئمة ما يخالف قوله من ذلك وأما قوله انه يشيب الطبع ويعفون العاصي أو بعده فهذا مذهب أهل السنة الخاصة وسائر من انتسب الى السنة والجماعة كالكلابية والكرامية والاشعرية والسالية وسائر فرق الامية من المرجئة وغيرهم الامن خالف خلق من الخوارج والمعتزلة فاتهم يقولون بتقليد أهل الكبار في النار وأما الشيعة فلا يدينهم يقولون بقول المعتزلة في ذلك والامامية على قولين قال الاشعري وأجبت الزيدية أن أصحاب الكبار كلهم معذون بالنار خالدون فيها مخلدون أبداً لا يخرجون منها ولا يفسون عنها قال واختلقت الروافض في الوعيد وهم فرقان فافترق الاول منهم يشنون الوعيد على مخالفتهم ويقولون انهم يعذبون ويقولون بأبواب الوعيد في قال بقوله هو يزعمون أن الله يدخلهم الجنة وإذا أدخلهم النار أخرجهم منها وذكروا في خلق عن أئمتهم ما كان بين الاثنتين السبعين المعاصي سألو الله فيهم فصغر عنهم وما كان بين الشيعة وبين الامية بما جاوزوا عنه وما كان بين الشيعة وبين الناس من المصاميق فمما أئمتهم حتى يصغروا عنهم قال والفرقة الثالثة منهم يذهبون لخائبات الوعيد وانهم عز وجل يعذب كل مرتكب لثمة كما آمن أهل مقاتلهم كان أو من غير أهل مقاتلهم ويخلف في انهم وهذا قول أئمتهم هذا الامامي عن المعتزلة ونحوهم • وأما قوله ويشيب الطبع فلا يكون ظاهراً قدسنا لثنتين القسدي تفسير الظلم الذي يجب تنزيهه الله عنه قولين أحدهما ان العلم هو المستعذاته وهو المحال لذاته فعلى هذا القول لا يقال

تقدم من العالمين وافق أصل أئمة السنة وأهل الحديث الذين يقولون لم يرتكبوا ذنبا فانه على قول هؤلاء يقال فعله لم يحدث من الحوادث مشروط بحدوث حادث به مؤثر في المؤثر ولكن عقب حدوث ذلك التام يحدث ذلك الحادث وعلى هذا افتتح ان يكون في العالم شيء اذا لا لا يكون الامع تمام مؤثره ومقارنه الامر لا يؤثر زماناً متحققة وحشد فاذا قيل هو نفسه كفى في باباع ما ابتدعه لا يتوقف فعله على شرط قيل نعم كل ما يشبهه لا يتوقف على غيره بل فعله لكل مفعول حادث يتوقف على فعل يقوم بذاته يكون المفعول عقبه وذلك الفعل أيضا مشروط بان حادث قبله فغديين أن هذه المعقولات التي اضطرب فيها كابر النظار وهي عندهم أصول العلم الالهي اذا حققت غاية التحقيق تبين انها موافقة لما قاله أئمة السنة والحديث العارفون

(مطلب في الوعيد)

عاجل به الرسل وتبين أن خلاصة المعقول خالصة ومعينة وشاهدة لما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم (قلت) المقصود هنا أن الامر مؤثر ضئيف الجواب بان التسلسل المنكروا تسلسل المؤثرات الى هي العلل وأما تسلسل الآثار فليس يتكرر وإذا كانت المؤثرية مسبقة بمؤثرية لم يلزم الا التسلسل في الآثار وقوله ان هذا يقتضي

التسلسل في الآثار ولاني المؤثرات كلام صحيح على قول من يقول بان الامر لا يجب أن يقارن المؤثر في زمان بل يتعقبه لان المؤثرية المسبقة بمؤثرية انما يحدث بالاولى كونها مؤثره لان نفس المؤثر والفرق بين نفس المؤثر ونفس تأثيره هو الفرق

يشيب

بين الفاعل وفعله والبدع والبدع والمتضى واقتضاه وللوجوب والوجوب وهو لا يفرق بين الضارب وغيره والبالد وعدة والحسن واحسنه وهو فرق ظاهر لكن احتجابه بان المؤثرة اذا كانت مفعلة اضافية (٢١٥) يتوقف تصحيحه على الاثر كان أم لا تكون مؤثراً في غير ما يستقيم فان

كون الشيء مؤثراً في غيره لا يكون متنازعاً ان أثره بل اما ان يكون متنازعاً له واسقاطه والافقود الاثر قبل التاثير بمقتضى الاحتياج الى هذا التقدير فان كون التسلسل هنا واقعا في الاثر ان يبين ان بدل عليه دليل صحيح من هذا الجنس فضلا عن ان بدل عليه هذا القليل والجواب الذي ذكر من ان الصفة العارضة تشبه بالنسبة الى غيره لا تتوقف الاعلى وجوده ومنها هو جواب من يقول بان التاثير قد يمتد الى غير ما يمتد الى غيره والله تعالى صفة التخليق والتكوين في الازل وان كان خلقا خلقا حادثا وهو قول طوائف من اصحابنا خففوا والتاثير واحد واهل الكلام والصوفية وهو مبني على ان الخلق غير المخلوق وهذا قول اكثر الطوائف لكن منهم من صرح بان الخلق قديم والمخلوق حادث ومنهم من صرح بتعدد الافعال ومنهم من لا يعرف مذهبه في ذلك فالتاثير ذكره الغوي عن اهل السنة اثبات مفعلة الخلق لله تعالى واتهم بل خالفوا وكذا ذكره

(مطلب الرؤية)

أو بكر الكلام في كتاب التعرف لمذهب التصوف انه مذهب الصوفية وكذلك ذكره الطحاوي وسائر اصحابنا في حنفية وهو قول جمهور اصحابنا كافي اسحق بن شاذان وأبي عبد الله بن حامد واقتضى أبي يعلى وغيرهم وكذلك ذكره غير واحد من الماتكة ودكره قول اهل السنة والجماعة ومن هو لا من صرح بمفعلة الحركة لا بفعلها وهو الذي يقولون بان تأثير قديم هو الخلق والابداع مع حدوث الاثر بمجاول ذلك بغيره لوجود الارادة الفعلية مع حدوث المراد كقولنا

بشيء الطامع ثلاثا يكون ظلالا والقول الثاني ان الظلم يمكن مقدوراته من غير ان يمتد عليه لضعفه لعله وعدة فهو لا يعمل على أحد بذهب غيره ولا رواد فوزا أخرى ومن يعمل من الصالحات وهو مؤمن فلا يخاف ظلالا ولا هضما وعلى هذا فسقوبة الانسان بذهب غيره ظلم شدة الله عنه وأما الطلبة الطامع ففضل منه واحسان وان كان حقوا واجبا لكم وعدا لافاق المسلمين وبما كتبه على نفسه من الرحمة ووجوب اسمائه وصفاته فليس هو من جنس ظلم الاجير الذي استوجب له ويرى ان جرحه فان هذا معاوضة والتاجر استوفى منفعة وان لم يوف أجره فله والله تعالى هو الحسن الى العباد امر منبه وبقدر اطماعه على الطاعة واطاعتهم على طاعته وهم كأهل تعاليف الحديث الصحيح الا لله يا عبادي كلكم ضال الا من هدته فاستهدوني اهدكم يا عبادي كلكم ضال الا من اطمعته فاستطعموني اطعمكم يا عبادي كلكم ضال الا من اكرمكم واكرموا انكم وجنكم كانوا على اتقى قلب رجل منكم ما زاد ذلك في ملكي شيئا يا عبادي لو ان اولكم وآخركم وانكم وجنكم على ابر قلب رجل منكم ما نقص ذلك من ملكي شيئا يا عبادي انكم لن تبلغوا ضري فتضروني ولن تبلغوا نفي فتفنعوني يا عبادي انما هي اعمالكم اصحابكم ثم اؤفكم يا اباي فمن وجد خيرا فليصداقه ومن وجد غير ذلك فلا يلومن الا نفسه فيمن ان انقضى الموجود من الثواب بما عاهد الله عليه لانه الحسن به وبأسبابه وأما العقوبة قاله عادل فبالا يلومن العبد الا نفسه كما قبل كل نعمته فضل وكل نعمته عند الله وأما قوله أو يعذب بجرهم من غير ظلم فهذا متفق عليه بين المسلمين وان الله ليس ظالما ليعذب العاصي وهم على ما تقدم من التنازع في معنى الظلم هذا يقول لان الظلم لم يمتنع وهذا يقول انه وضع العقوبة بغير مصلحتها والظلم وضع الشيء في غير موضعه كما يقول العرب من أشبه بالظالم . وأما قوله وان افعاله بحكمة واقعة لغرض أو مصلحة والالكان عابسا فقد تقدم ان لاهل السنة الذين ليسوا بالامامية قولين في تعليل افعال الله واحكامه وان الاكثرين على التعليل والحكمة هل هي منفصلة عن الرب لا تقوم به واقعة مع ثبوت الحكم المنفصلة ايضا وهل تسلسل الحكم ولا تسلسل أو تسلسل في المستقبل دون الماضي هذا فيه أقوال . وأما لفظ الغرض فملطقة طائفة من اهل الكلام وأما الفقهاء وغيرهم فباعتنوا لمافيه من إيهام الظلم والحاجة . وأما قوله انه أوّل لارشاد العالم فهكذا يقول جواهر اهل السنة ان الله أوّل محمد صلى الله تعالى عليه وسلم رجة للعالمين والذين يمتنعون من التعليل يقولون أوّل الله رجة في حق من آمن به ويقولون هذه الرجة جعلت عند ذلك كما يقولون في سائر الامور التي حصل عندها آثار

وأما قوله والله تعالى غير مرق ولا مدرك بشيء من الخواص لقوة تعالى لا تدركه الابصار لانه ليس في جهة . فقال أوّل التنازع في هذا المسئلة بين طوائف الامامية كالترافع فيما بين غير الامامية والجمجمة والمعتزلة والخوارج وطائفة من غير الامامية تنكرها والامامية لهم فهم قولون بجمهور قدامهم يشنون الرؤية وجمهور متأخريهم ينقونها وقد تقدم أن ذكر قدامهم يقولون بالجسم قال الاشعري وكل الجسم الاضراف لا يقولون بانها الرؤية وقد ثبت الرؤية من لا يقول بالتصميم قلت وأما الصلة والتابعون وأئمة الاسلام المعروفون بالامامية في

وكذلك ذكره غير واحد من الماتكة ودكره قول اهل السنة والجماعة ومن هو لا من صرح بمفعلة الحركة لا بفعلها وهو الذي يقولون بان تأثير قديم هو الخلق والابداع مع حدوث الاثر بمجاول ذلك بغيره لوجود الارادة الفعلية مع حدوث المراد كقولنا

الكلاية وغيرهم من السفسائية هو ابى الله الامورى موافق قول هؤلاء الطوائف وهو قوة السفسا العارضة لشي لا تتوقف
الاعلى وجودهم ومنها كان الارادة القديمة (٢١٦) لا تتوقف الاعلى وجود المرادون المراد عن من يقول بذلك وكذلك القدرة

المتعلقة بالمستقلات تتوقف على وجود القادرين المقدور كذلك قولهم فى المطلق الذى هو الفعل وهو التأثير (١) ولكن هذا الجواب غرضه جواب من يقول ان الحوادث متوحد بآلة قديمة والمتنازعون لهم انزومهم بان هذا ترجيح بلا مرجح كاتقدم (٢) فهو لازم يصبرون على جواب الامورى وهو لا يفترون عليه بل عند وجود اثر الحادث امانا لا يتجدد تمام التأثير واما ان لا يتجدد فان تجددتى ازم التسلسل كاتقدم وان لم يتجدد لم يحدث الحادث بدون سبب حادث وقد تقدم ايضا بان المؤثرات اتمام لا يتلفحن اثره وكان الامورى يمكنه ان يجيب على اصله بان حدوث الاجسام موقوف على حدوث المتغيرات المتعاقبة فى العقل والنفس كما جابه عن الوجة الاولى (قلت) المقصود هنا ان يعرف نهاية ما ذكره هؤلاء فى جواب الدهرية عنعلة الزمان والاداهة البهائم ما يعنى على العاقل الفاضل ما فى هذه الاجوبة ونحن والله الحد فسدنا الجواب عن جميع حجج الفلاسفة فى غير هذا الموضع (بحث الجهة والفوقية)

الدين كالك والتورى والاوزاعى واليهن سعلوا الشافى واحدوا سقى وابى حنيفة وابى يوسف وامثال هؤلاء سائر اهل السنة والحديث والطوائف المنتسبين الى السنة والجماعة كالكلاية والكرايمتو الانعرى والسالية وغيرهم هؤلاء كلهم يتفقون على اثبات الروية فقه تعالى والاحاديث علمتوا رتغن التى مسلى الله تعالى عليه وسلم عند اهل العلم بحديثه واما احتياج الثقة بقوله تعالى لا تدركه الابصار فلا بد من حجة عليهم لا لهم لان الادراك امانا براديه مطلق الروية والروية المتقدمة بالاحاطة والاول باطل لانه ليس كل من رأى شيئا يقال انه ادركه كما لا يقال احاط به كمثل ابن عباس رضى الله عنهما من ذلك فقال كنت ترى السماء قال بل قال اكلها ترى قال لا ومن رأى جوانب الجبل أو الجبل أو البستان أو المدينة لا يقال انه ادركها وانما يقال ادركها اذا احاط بها روية ونحن فى هذا المقام ليس علمنا بيان ذلك وانما ذكرنا هذا لبيان السند المتعبد المستدل بالآية تعالى ان بين ان الادراك فى لغة العرب مرادف لروية وان كل من رأى شيئا يقال فى لغتهم انه ادركه وهذا الاسيل اليه كيف وبين لفظ الروية ولفظ الادراك عموم وخصوص فقد تنقروا به بلا ادراك وقد يقع ادراك بلا روية أو اشتراك لفظي وان الادراك يستعمل فى ادراك العلم وادراك القدرة فتدبرك التى بالقدرة وان لم يشهد كالا على التى طلب جلاها باقادره ولم يره وقد قال تعالى فلما ترى الجمع قال اجمع موسى المذكرين قال كلا ان منى روى سبدين فتقى موسى الادراك مع اثبات الترافى فعمل آية قد تكون روية بلا ادراك والادراك هنا هو ادراك القدرة أى لمحقون محاط بها واذا اتنى هذا الادراك فقد تنق ااحاطة الصراىضا وبما بين ذلك ان الله تعالى ذكره الاية يحد بها نفسه سبحانه وتعالى ومعلوم ان كون الشئ لا يرى ليس صفة مدح لان التنى المحض لا يكون مدحا ان لم يتضمن امر انبوتى لان المعلوم ايضا لا يرى والمعلوم لا يدح فطرا بمجرد تنى الروية لا مدح فيه وان كان التنى هو الادراك فهو سبحانه لا يحاط بروية كالا يحاط به علما ولا ياب من تنى ااحاطة العلم والروية تنى الروية بل يكون ذلك دليلا على انه يرى ولا يحاط به فان تخصص الاحاطة يقتضى ان مطلق الروية ليس معنى وهذا الجواب قول أكثر العلما من السلف وغيرهم وقد روى عن ابن عباس رضى الله عنهما وغيره فلا يحتاج الى اية الى تخصيصه ولخروج عن ظاهر الاية فلا يحتاج ان نقول لارامق الدنيا أو نقول لا تدركه الابصار بل المبصرون أو لا يدركه كلها بل بعضها ونحو ذلك من الأقوال التى فيها تكلف

وأما قوله لا يلبس فى جهة فقال للناس فى الملائكة لفظ الجهة ثلاثة أقوال فطائفة تنسبها وطائفة تنسبها وطائفة تفصل وهذا النزاع موجود فى الثبوت لمصقات من أصحاب الائمة الاربعة وامثالهم وزاع على الحديث والسنة الخاصة فى تنى ذلك واثباته راع لفظي ليس هو نزاعا معنويا ولهذا كان طائفة من أصحاب أحد التسميين والقاضى فى أول قوله ينسبها وطائفة أخرى أكثر منهم تنسبها وآخرون فى القاضى وذلك أن امانة الجهة قدر ابداه ما هو موجود وقد ابداه ما هو معدوم ومن المعلوم ان لا موجودا لا الملقى والمخلق فاذا اريد بالجهة أمر موجود غير الله كان مخلوقا والله

(١) هنا يساير بالاصل (٢) قوله فهو لازم كذا فى الاصل ولعل فى العبارة تكرارا أو نقصا تأمل كيه معصمه تعالى

تكذيب الرسول صلى الله عليه وسلم أو الحواقة طائفة أخرى من طوائف المسلمين على بعض أقوالهم التي ليس فيها تكذيب الرسول بل ولا مخالفة لصريح العقل كان موافقهم لطائفة من (٢١٧)

ولا يخالفون به العقول وأولهم من موافقة الحرة على ما فيه تكذيب الرسول ومخالفة لصريح العقل وهذا ما بيناه ما ليس في العقل الصريح بخلاف النصوص الثابتة عن الانبياء صلوات الله وسلامه عليهم وهو المقصود في هذا المقام مثال الاحوية التي يجب بها هؤلاء الفلاسفة أن يقال بحكم الاول على قدم العالم المنية على مقتضى احدهما أن الممكن لابد له من مرجع تام (١) وامتناع ولفظ التسلسل فيه اجمال قد تقدم الكلام عليه فان التسلسل هنا هو توقف جنس الحادث على حادث وهذا متفق على امتناعه والتسلسل في غيره هذا الموضع رايه التسلسل في الفاعل وفي الآثار والتسلسل في تمام افعال من التسلسل في الفاعل فقال الحكم التسلسل المنع هو التسلسل في العلة وفي تمامها وأما التسلسل في الشروط أو الآثار فرفضه قولان للمسلمين وأنتم قائلون بحوازمه فنقول اما أن يكون هذا التسلسل جائزا وممتنعاً فان كان بمنع المنع تسلسل الحوادث وزم أن يكون لها أول وبطل قولكم بحوادث لا أول لها وامتنع كون حركات الافلاك أزلية وهذا يبطل قولكم ثم نقول العالم لو كان أزلياً فاما أن يكون لا يزال مستملاً على حوادث سواء قبل انبعاثه في جسم أو عقل أو يقال بل كان في الازل ليس فيه حادث كما يقال انه

تعالى لا يحصره ولا يحيط به شيء من المخلوقات وان أراد بوجهة أمر عدي وهو ما فوق العالم فليس هذا الا الله وحده فلذا قيل انه في جهة كل معنى الكلام انه هناك فوق العالم حيث انتهت المخلوقات فهو فوق الجميع عال عليه واذا كان كذلك فهو قد استدل على عدم الرؤية بكونه ليس في جهة وهذا الموضع مما تنازع فيه مستنزل الرؤية فقال الجمهور بل عليه قول النبي صلى الله تعالى عليه وسلم انكم رتبون ربكم كارتون الشمس والقمر لتمام من في رتبته وهذا الحديث منقول من طرق كثيرة وهو مستفيض بل وتوارع دأهل العلم والحديث اتفقوا على صحته مع أنه ما من وجوده كثير قد جرح طرقها أهل العلم بالحديث كالأحسن الدار قطني وأبي نعم الاسميني وأبي بكر الجري وغيرهم وقال طائفة انه يرى لاقية لجهة لا أمام الرائي ولا خلفه ولا عن يمينه ولا عن يساره ولا فوقه ولا تحته وهذا هو المشهور عند متأخري الاشعرية فان هذا سبى على اختلافهم في كون البرزخ فوق العرش فلا شئ في وقدماء أصحابه كما يقولون انه يذاه فوق العرش ومع ذلك ليس بحجم وعبد الله من كلاب ومارتن المحلبي وأبو العباس الغلاني كما يقولون بذلك بل كانوا كل اثباتاً من الاشعرية عن أهل السنة والحديث وكثير من متأخريهم أنكروا أن يكون فوق العرش أو في السماء وهؤلاء الذين ينفون الصفات الخيرية كالمعالى وأتباعه فان الاشعرية وأتباعه جعلوا صفات الصفات الخيرية وهؤلاء ينفيونها فتقوا هذه الصفة لانها على قول الاشعرية من الصفات الخيرية ولما لم تكن هذه الصفة عند هؤلاء عقلية قالوا انه يرى لاقية لجهة وجهوا الناس من مثبتة الرؤية ونهايتهم يقولون ان قول هؤلاء معلوم الفساد بضروة العقل كقولهم في الكلام ولهذا يذكر أبو عبد الله الرازي انه لا يقول بقولهم في مسألة الكلام والرؤية أحسن طوائف المسلمين ونحن نبين أن هذه الطائفة وغيرهم من الطوائف المثبتة للرؤية أقل خطأ وكثروا من نضرة الرؤية ونقول لهؤلاء النضرة للرؤية أنهم أكثرهم الشئ على الاشعرية ومن وافقهم من أتباع الاثنية في مسألة الرؤية ونحن نبين أنهم أقرب الى الحق منكم فلا وعظاً ولا قولهم اذا كان في منقطعاً فلنطأ الذي قولكم أعظم وأخش فلذا قلتم هؤلاء اذا أثبتوا امرئاً في جهة كان هذا مكاره العقل قبل لكم لا تخالوا ما أن تحكموا في هذا الباب العقل واما أن لا تحكموه فان لم تحكموه بطل قولكم وان حكمتموه فنقول من أثبت موجوداً قائماً بنفسه يرى أقرب الى الحق من قول من أثبت موجوداً قائماً بنفسه لا يرى ولا يمكن أن يرى وذلك لان الرؤية لا يجوز أن يشترط في ثبوتها أمور علمية بل لا يشترط في وجودها الأمور وجودية ونحن لا نسعى هنا أن نحل موجود يرى كما قال ذلك من انحاء فالتفت عليه الشئنا على بل نقول من الاشياء ما يرى ومنها ما لا يرى والفرق بينهما لا يجوز أن يكون أموراً علمية لان الرؤية أمر وجودي لا يتعلق بالمعلوم فلا يكون الشرط فيه الأمر وجودي وكل ما كان وجوده أكمل كان أحق بأن يرى وكل ما لم يكن أن يرى فهو أشرف وجوداً فالاجسام الحادثة أحق بالرؤية من الضياء والنباتات أحق بالرؤية من التلام لان النور أولى بالوجود والظلمة أولى بالعدم والموجود الواجب الوجود أكمل الموجودات وجوداً بعد الاشياء عن العدم فهو أحق بأن يرى وأعماله بل غيراً بصراً عن رؤيته لا لاجل امتناع رؤيته كما أن شعاع الشمس أحق بأن يرى من جميع الاشياء ولهذا

(٢٨ - منهاج أول) كان جسماً كائناً كان الأول ثم تسلسل الحوادث ونحن نتكلم على تقدير امتناع تسلسلها بطل هذا التقدير وان كانت الحوادث حدثت فيه بعد أن لم تكن لزجوا صدور الحوادث عن قديم بل يتغير وهذا يبطل

(١) قوله وامتناع هكذا في الاصل والكلام منقطع فعل الماسع أسقط من الكلام بقية المقدمة انامية كتبه محمده

ممتنعاً من حدوث الافلاك وهو المطلوب وان كان جائزاً بطلت هذه الحجة (تسلسل) ان من قال من اهل الكلام ان العالم ليس بحدوث
 الحوادث انما قاله لان تسلسل الحوادث في الحقل يستلزم حدوثه عندهم (٣١٩) فان كان قلنا هذا العالم ليس بحدوث

الاقل والظهور ان العالم ليس بحدوث
 حادثة في نفسه وهو بحدوثه
 بطلان حجة من كان يعتقد في
 صدور العالم المحدث عن القديم بل
 هذا يبطل مذهبه لانه اذا كان
 ما قامه الحوادث حادثاً متعقلاً
 الحوادث القديمة سواء كان واجباً
 او ممكناً اذا كان تسلسل الحوادث
 ممتنعاً من حدوث ما ذكره من
 العقول وغيرها وان لم يقم حادث
 فله على هذا التقدير يجب ان يكون
 للحوادث اول فانما كان لغرض
 اول وجب ان يكون للعقول اول
 لان وجود العقول يستلزم وجود
 النفس فينتفع كالعكس ويثبت
 فلا يكون في العالم شيء قديم قايماً
 حادث بل لا يكون في العالم قديم وان
 لم يقم الحوادث بل اما ان يقال
 حدثت فيه الحوادث بعد ان لم تكن
 او ازال يحدث شيء بعد شيء والاول
 يستلزم حدوث الحادث بلا سبب
 حادث وهذا باطل كما ذكرتموه في
 الحجة لا يستلزم الترجيح بلا مرجح
 والثاني يمنع ان يكون في المكاثات
 شيء قديم وهو ينقض مذهبكم فانما
 قالوا نحن ما احسن اقسام الحوادث
 فالواجب ان يكون القديم لا يتصله
 الحوادث فان ذلك جائز عندنا بل
 لانه لا تقوم به الصفات قيل لهم
 هل تسهلت القضية فان جابروا
 اهل الملل من المسلمين وغيرهم بل
 وجوه الفلاسفة تحت الفنونكم
 في هذا الاصل وقولكم في نفى
 الصفات اضعف بكثير من قول من

يحكم في امور غير محسوسة حكمه في امور محسوسة قيل لكم جوابان احدهما ان هذا يبطل
 بحكم على بطلان قول هؤلاء لان قولهم انه لا يتعق وجوده موجود فوق العالم ليس بحسب اقوى
 من قول من يقول لا يتعق وجوده موجود قائم بنفسه لا يشار اليه فان كنتم لا تقبلون هذا الاقوى
 ازعمكم انه من حكم الوهم الباطل انكم ان لا تقبلوا ذلك الذي هو اضعف عنه بطريق الاول
 فان كما هو على قولكم من حكم الوهم الباطل وقصد قولكم ما بين في الفطر من فساد قول
 منازعكم فان كان قولهم مردوداً فقولكم اولي والرد ان كان قولكم مقبولاً فقولهم اولي لا يقبل
 الجواب الثاني ان يقال انتم لا تثبتوا وجوداً مأموراً لا يمكن الاحساس به استداسحق يصح هذا
 الكلام بل انما اثبتتم ما ادعيتم انه لا يمكن الاحساس به باطل هذا الحكم القطري الذي يحيل
 وجوده لا يمكن الاحساس به وهو محال فان هذا الحكم لا يبطل حتى تثبت الامور التي ليست
 بحسوسة فيلزم الدور فلا يبطل هذا الحكم حتى يثبت ما لا يمكن الاحساس به ولا يثبت ذلك حتى
 يبطل هذا الحكم فلا يثبت ذلك ويقال لكم ان ما وجدوا امر لا يمكن الاحساس به فوجود
 ما يمكن الاحساس به اولي وان لم يكن بطل قولكم في ان ثبت موجود فوق العالم ليس بحسب يمكن
 الاحساس به كان قوه اقرب الى العقل من ان ثبت موجود لا يمكن الاحساس به وليس بداخل
 العالم ولا خارجه ففي الجملة ان ما من جملة محسوسات على بطلان قول من ادعاهم الا اولها على
 بطلان قولهم اشد ولكنهم يشاققون والذين وافقوه على بعض غلطهم (١) ماد او اسئلون لهم
 تلك المقدمة الباطلة النافذة وهو ان ثبت موجود قائم بنفسه لا يشار اليه ولا يكون مائة الف مرة ولا
 عمانية ولا داخل العالم ولا خارجه ويطلبون طريدها وطريدها يستلزم الباطل المحض فوجه
 المناظر ان تلك المقدمة لا تسلم لكن يقال ان كانت باطلة بطل اصل قول الفاعل وان كانت
 صحيحة في اولي على قول اهل الانبياء فان كان ان ثبت موجود ليس بحسب ولا هو بداخل العالم
 ولا خارجه يمكن اثبات موجود فوق العالم وليس بحسب اولي لا يمكن ان لم يكن ذلك يمكن ان يطل
 اصل قول النفاذ وثبت ان الله ادا داخل العالم اما خارجه فكون قولهم باثبات موجود ليس
 بداخل العالم ولا خارجه ابعد عن الحق على التقديرين وهو المطلوب ثم يقال روية ما ليس
 بحسب ولا في جهة لاما ان يحوزه العقل واما ان يمنعه فان حوزة فلا كلام وان منعه كان يمنع
 العقل لا يثبت موجود لا داخل العالم ولا خارجه بل هو حوزة بلا حيلة عليه بلا علم قدير بلا قدرة
 اشدواشد فان قلتم هذا المنع من حكم الوهم قيل لكم والمنع من روية مرفى ليس في جهة
 من حكم الوهم وهذا هو الجواب الثالث ويان ذلك ان حكم الوهم الباطل عندكم ان يحكم
 في امور غير محسوسة على حكمكم في الامور المحسوسة فقال الباري تعالى اما ان تكون رؤيته
 ممكنة واما ان لا تكون ممكنة فان كانت ممكنة بطل قولكم باثبات موجود غير محسوس ولم يبق
 هناك وهم باطل بحكم في غير محسوس بحكم باطل فانكم لرؤية انشأتم من رؤية
 الملائكة والجن وغير ذلك فاذا حوزت رؤيته فمعرفة الملائكة والجن اولي وان قلتم بل
 رؤيته غير ممكنة قيل لكم نحن نفهم غير محسوس فلا يقبل فمحكم الوهم والحكم بان كل مرفى
 لا بد ان يكون في جهة من حكم الوهم واذا قدرتم موجوداً غير محسوس رى لاف جهة رؤيته غير
 الرؤية المتعلقة بذوات الالهة كان باطلا هذا مثل باطل موجود لا داخل العالم ولا خارجه واذا

(١) قوله ماد او اسئلون لهم تلك المقدمة الباطلة محرفة ووجهها ماد او اسئلون ذلك فمراد

قال القديم لا يتصله الحوادث ولهذا كان كثير من المسلمين كالكلابية من وافقهم يقولون باثبات الصفات الواجب حدوث قيام الحوادث
 به فلا يمكن لكم جعله في قيام الحوادث به الا وهو جعلكم على نفى الصفات كانت الالهة على بطلان قولكم كثير جداً وتبين

حيث لا يكون له في الصفات وحمل المعاني المتعددة شأواً واحداً وان قولكم ان العاشق والمشتوق والعشيق والعامل والمفعول والعقل شيء واحد وان العالم هو الطور والقدره (٢٢٠) هي الاوضاع من افسد الاقوال كما قد بين فيما تقدم لما ينال على تليسكم على

المسلمين وتكلمت على ما سمعونه
تركيما وتغون به الصفات وبيننا
ان ليس تركيبي الحقيقة وان
كان في اصطلاحكم يسمى تركيبي
وانه يتقدر موافقتكم على
اصطلاحكم الفاسد لا يجعلكم على
نفيه وهكذا الجاهلون عن جهة التأثير
وقولهم ان كل التأثير قد يعالزم
قدم الاثر وان كان بعد فانه كان
المحدث جنس التأثير قبل يجوز
ذلك لان المحدث ابتداء وبطل
مذهبكم وان في ما شئتموه هو انه
لا يحدث شيء يتأخر يحدث شيء
فهذا مجتمع باتفاق المعتلله وقد
يسمى تسلسلا ودورا وان كان
الحادث التأثير في شيء معين بعد
حدوث معين قبله لزم التسلسل
وقيام الحوادث بالقديم فانه يقال
لهم اما ان يكون التأثير امرأ
وجوديا واما ان لا يكون وجوديا
فان لم يكن وجوديا بطلت الخلقوه
جواب الرائي وهو جواب من
يقول الخلق نفس المخلوق وان كان
وجوديا فاما ان يكون قائما بذات
المؤثر أو بغيره فان كان قائما بذاته
لزم جواز قيام الاسوار الوجودية
بواجب الوجود وهذا قول
مثبت الصفات وعلى هذا التقدير
فالتسلسل في الآثار الشروط ان
كان ممكنا بطلت هذه الحقبة وامكن
تسلسل التأثيرات القائمة بالقديم
وان كان متعازلا لم يجوز حدوث
الحوادث عن تأخر قديم فتدخل
بحكم وان كان التأثير انما

ثبت وجود هذا الموجد كانت الرتبة المتعلقة به مناسبة ولم تكن كل رتبة الموهود فلا جسام
فهذه الطريق ونحوها من المناظرة العقلية اذا سلمت تبين ان كل من كل الى السنة اقرب كان
قوة الى العقل اقرب وهو وجوب قصر الاقرين الى السنة بالعقل لكن لما كان الاقربون الى السنة
سلوا الا بعد عنهما مقدمات بينهم وهي في نفس الامر باطلا متخلفة لقسر العقل لم يمكن ان
يكون قولهم طائفا لا مرق في نفسه ولا يمكن قصره لا شرع صحيح ولا بعقل صريح لمن غرضه
معرفة الحق في نفسه لا بيان وجهان بعض الاقوال على بعض ولهذا كان كثير من مناظرة
أهل الكلام انما هي في بيان فساد مذهب المخالفين وبيان تناقضهم لانه يكون كل من القولين
باطلا فلا يمكن احدهم بصرف قوة مطلقا فيبين فساد قول خصمه وهذا يحتاج اليه اذا كان صاحب
الذهب حسن التلخيص فبما عليه مقدمات يعتقد صاحبها فلذا أخذ الانسان مع في
تقريره فيض تلك المقدمات لا يبين الحق وبطلان الخصم كما طال بين أهل الكلام (١) فالوجه
ذلك ان يبين قلبا وجهان مذهب غير عليه أو فساد مذهب تلك المقدمات وغيرها فاذا رأى
تناقض قوله أو وجهان قول غير على قوة اشتقاق حيث لا المعرفة الصواب وبيان جهة الخطا
فبينه فساد تلك المقدمات التي بني عليها وصحة نقيضها ومن أي وجه وقع الخطأ وهكذا في
مناظرة البهري واليهودي والنصراني والافريقي وغيرهم اذا سلم معهم هذا الطريق نفع في
موارد النزاع واما من طائفة الايوهه الحق وبطلان فاذا خوطب بين له ان الحق الذي ندعوكم
اليه هو أولى بالقبول من الحق الذي وافقنا عليه فنبوة محمد صلى الله تعالى عليه وسلم أولى
بالقبول من نبوة موسى وعيسى عليهما السلام وخلافة أبي بكر وعمر أولى بالهبة من خلافة علي
فما من طريق صحيح يثبت بها نبوة هذين الا وهى تثبت نبوة محمد صلى الله تعالى عليه وسلم بطريق
الاولى ويثبت لهم ان ما يدعون به هذا الحق يمكن ان يدفع به الحق الذي معهم فما يقع شيء
في موارد النزاع الا كان قد جاء في موارد الاجماع ومما من شيء يثبت به موارد الاجماع الا وهو
يثبت به موارد النزاع ومما من سؤال ردعي نبوة محمد صلى الله تعالى عليه وسلم وخلافة الشيعين
رضي الله عنهم الا ردعي نبوة غيره عليه السلام وخلافة غيره مما هو منه أو أعظم منه ومما من
دليل يدل على نبوة محمد صلى الله تعالى عليه وسلم وخلافة غيره الا والدليل على نبوة محمد
صلى الله تعالى عليه وسلم وخلافة ما أقوى منه واما الباطل الذي يابى المنازعين فيبين
انه يمكن معارضة ما سلم منه وان الطريق الذي يبطل به ذلك الباطل يبطل به ما سلم من ادعى
الانتمى في المسج أو على أو غيره ما عارض بدعوى الالهة في موسى وأدم وآخرين انطلق فلا
يدكر شبهة نظن بها الالهة الا وهى كرفي الاخر تظهرها لأعظمها فاذا ثبت به فساد أحد
الثلاث تبين به فساد الآخر فالحق يظهر همه بالمثل المضروبة والباطل يظهر فسادها بالمثل
المضروبة لان الانسان قد لا يعلم ما في نفس محبوبه أو مكروهه من جدوزم لا يعتل بضربه
فان حبك الشيء يعنى ويصم والله سبحانه ضرب الامثال للناس في كتابه لما في ذلك من البيان
والانسان لا يرى نفسه وأعماله الا اذا مثلت له نفسه بان يراها في مرآة أو يغفل له أعماله بأعمال
غيره ولهذا ضرب الامثال للمشرك لداود يقول أحدهما ان هذا أخيه تسع وتسعون نجوة قولى

(١) قوله فالوجه ذلك ان يبين تلك الحق في النفس شيء من تكرار لفظه ذلك كتبه معصمه

فجبه

قائما بغيره لزم جواز التسلسل في الشروط وان يكون ممكنا اذا كان ممكنا أمكن تسلسل التأثير فبطلت
الجبلة وذلك لان التقدير ان تمام التأثير قائم بغير المؤثر وعلى هذا التقدير فان لم يكن التسلسل ممكنا كان هنالك تأثير قديم بغير ذات الله

تعالى وهذا ما لم يقل به أحد وإن قدر اسكاه أمكن حدوث الافلاك من وهو المطلوب وما عاين به من جهة التأثير ان يقال انفسا التسلسل في الالفان كان محكما بطلت الحاجة لامكان حدوث الافلاك (٢٢١) عن تأخير مسبق بتأثير آخر وان كان

مختصا بزمان ما أحدث الحوادث من تأثير قديم أو كون التأثير عدا على التقديرين يطل قولكم وذلك لان الحوادث مشهورة لاجلها من احداث محدث وذلك الاحداث هو التأثير فان كان عدا ما طلعت الحجة وان كان موجودا فان كان قد عدا من حدوث الحوادث عن تأثير قديم فبطل الحجة وان كان التأثير محدثا والتقدير ان التسلسل متع فلزم أن يكون حدث بتأثير محدث فبطل الحجة أيضا وهذا جواب

(مطلب مسألة الكلام)

لا يحصل لهم سمع به ينقطع عنهم وأما أن يجابوا بقول يخالف فيه أكثر العقلاء من المسلمين وغيرهم ويجعل خلق الله عز وجل لسبوات والأرض يسبق على مثل هذا القول الذي هو جواب المعارضة فهذا لا رضى به ذو عقل ولا ذوق بل يجب أن يعلم أن الأمور المعلومه من دين المسلمين لا بد أن يكون الجواب عما يعارضها جوابا قاطعا لا شبهة فيه بخلاف ما يبذلكم من سلككم أهل الكلام الذين يزعمون أنهم يبنون العقل واليقين بالادلة والراعي وانما يستبعد الناظر في كلامهم كثرة الشكوك والشبهات وهي في أنفسهم عندهم مثل شبهة فيما يقولون انه برهان قاطع وفي موضع آخر فيسند ذلك البرهان والذين يعارضون الثابت في الكتاب والسنة بما يزعمون أنه من العقليات

نقطة واحدة فقال ان كلفنا بوزع في الخطاب قال لقد مثل سؤال فحصل الى فعله الاية وضرب الامثال مما يظهر به الحال وهو القياس العقلي الذي يهديه الله من شأنه من عبادته قال تعالى ولقد خسرنا الناس في هذا القرآن من كل مثل وقال تعالى وتلك الامثال نضرب بها الناس وما يعقلها الا العالون ويقال لهذا الشكر ما تعني بقول ولاه ليس في جهة فان قال معناه ان كل ما ليس بجهة لا يرى وهو ليس بجهة فلا يرى فقال له آثر ببطله امر وجوديا واما امر عديا فان أردت به امر وجوديا كان التقدير كل ما ليس في شيء موجود لا يرى وهذا المقدمه طالعه فان سطح العالم يمكن أن يرى وليس العالم في عالم آخر وان أردت بالجهة امر عديا كانت المقدمه الثابتة ممنوعة فلا سلم انه ليس بجهة بهذا التفسير وهذا ما عاينت به غير واحد من الشعة والمعزلة فنفع الله به واكتشف بسبب هذا التفسير ما وقع في هذا المقام من الاشتباه والتعطيل وكثيرا يقولون انهم من العقليات النافية لثبوتية تقطعة لا يقبل في قضائها نص الرسل فلما بين لهم شبهة تنفي على القاطع بجملة ومعان مشبهة تبين أن الذي نيت عن الرسل هو الحق الموصول ولكن ليس هنالك موضع بسط هذا فان هذا النافي انما اشار الى قولهم (فصل) واما قوله فان امره ونبيه واخبار ما حدث لاستحالة امر المعلوم ونبيه واخباره فقال هذه مسألة كلام الله تعالى والناس في علمه ضيرون قد بلغوا فيها السعة اقوال (أحدها) قول من يقول ان كلام الله ما يفيض على النفوس من المعاني التي تقض امان من العقل الفعال عند بعضهم وامام غيره وهذا قول الصائفة والمتلطفة الموافقة لهم كان مبينا وأشبهه ومن دخل مع هؤلاء من متصوفة الافلاسة ومتكلمهم كاحصاء وحدة الوجود وفي كلام صاحب الكتب المضمون به على غير اهلها ورسالة مشكاة الانوار وامثاله ما قد يشار به الى هذا وهو في غير ذلك من كتبه يقول عند هذا لكن كلامه موافق هؤلاء تارة وتارة يخالفه وآخر أمره استقر على مخالفتهم ومطابقة الاحاديث النبوية (وثانيها) قول من يقول بأنه معنى واحد قديم قائم بذات الله هو الامر والشيء والخبر والاستقبال عن عرته بالعربية كان قرأنا وان عير عنه بالعربية كان تورا وهذا قول ابن كلاب ومن واقفه كالاشعري وغيره (١) ورابعه قول من يقول انه حروف واصوات ازلية متجمعة في الازل وهذا قول طائفة من اهل الكلام واهل الحديث ذكره الاشعري في المقالات عن طائفة وهو الذي يذكر عن السالبة ونحوهم وهو هؤلاء قال طائفة منهم ان تلك الاصوات القديمة هي الصوت المسموع من النار اوهي بعض الصوت المسموع من النار واما جمهورهم مع جمهور العقلاء فانكروا ذلك وقالوا هذا مخالفة لضرورة العقل (وخاصة ما سادها) قول من يقول انه حروف واصوات لكن تكلم بعد ان لم يكن متكلمًا وكلامه حادث به في ذاته كأن فعله حادث في ذاته بعد ان لم يكن متكلمًا ولا طاعلا وهذا قول الكرامية وغيرهم وهو قول هشام بن الحكم وامثاله من الشعة (وسابعها) قول من يقول انه لم يزل متكلمًا اذ شاء بكلام يقوم وهو متكلم بصوت يسمع وان نوع الكلام قديم وان لم يجعل نفس الصوت المعين قديما وهذا هو المأثور عن أئمة الحديث والسنة والجملة اهل السنة والجماعة اهل الحديث ومن انتسب الى السنة والجماعة كالكلامية والكرامية والاشعرية والسالبة يقولون ان الكلام غير مخلوق وهذا هو المأثور عن السلف والائمة من اهل البيت

(١) قوله ورابعه لعل الناس سقط من النسخة فان العندسبة والمعدوسة كتبه محصية

القاطعة انما يعارضونه بثل هذه الحجج الداحضة فكل من لم ينظر اهل الحاد والبدع مناظرة تقطع دأبرهم بكن اعطى الاسلام حقه ولا في عوجب العلم والايان ولا حصل بكلامه الصدور وطائفة النفوس ولا فاد كلامه العلم واليقين ولولا ان قد بسطنا الكلام

على هذه الامور في غير هذا الموضع وهذا موضع تبيينه وانما لا موضع يشد لك الحسنة الكلام في ذلك ولكن يتم على ذلك وتخلص ذلك في حجة التأثير التي يسمى الخلق والابناء (٢٢٢) والتكوين والاحياء والاختصاص والعلية والمؤثرية ونحو ذلك ان يقال

في التأثير في الحوادث اما ان يكون وجوديا او عسما واذا كان وجوديا قلنا ان يكون قدعا واحدا وعلى كل تقدير لحجة الفلاسفة بالحلا اما ان يكون عسما فظاهر لانه لا يستلزم حيث قد علم الاثر اذا علم لا يستلزم شيئا موجودا ولا انه اذا علم ان يفعل الفاعل بعد ذلك بعد ان لم يفعلها من غير تأثير وجودي امكن حدوث العالم بلا تأثير وجودي كما هو قول الاشعرية ومن وافقهم من اصحاب مالك والشافعي واحد وكثيرين المعتزلة وان كان وجوديا فاما ان يكون قدعا او محدثا فان كان لا يترد قدعا فاما ان

(مطلب الكلام الحادث)

يقال وجوب كون الاثر متصلا بالتأثير والمكون متصلا بالتكوين واما ان يقال بوجوب ذلك واما ان يقال بوجوب المقارنة واما ان يقال بان كان انفصال الاثر عن التأثير فان قيل بوجوب ذلك فاعلم حيث قد علم ضرورة ان في العالم حوادث فينتج ان يكون التأثير في كل منها قد علم بالاسم تأثيرات حادثة لا مورد الحادثة وتعمت حيث قد علم ان يكون في العالم قديم لان الاثر انما يكون عقب التأثير والقديم لا يكون مسبوقا بغيره وان قيل ان الاثر يقارن للمؤثر فيكون بينهما واحد الزم ان لا يكون في انعام شي حادث وهو خلاف المشاهدة فاذا قيل بان التوبة تزيل في شيء بعد شي كان كل من الاثار حادثا وازمن حدوث كل ماسوق الله وان كان كل حادث مسبوقا بحادث وان قيل بل يتأخر الاثر عن التأثير القديم

زعم امكان حدوث الحوادث عن تأثير قديم كما هو قول كثير من اهل النظر وهو قول من يقول بان ثابت

وغير اهل البيت ولكن تنازعوا بعد ذلك على الاقوال الحجة المتأخرة اما القولان الاولان فالاول قول الفلاسفة المحرية القائلين بقدم العالم والصابغة المتخلصة ونحوهم والثاني قول الجهمية من المعتزلة ومن وافقهم كالغبارية والضرارية واما الشيعة فتنافسوا في هذه المسئلة وقد علمنا النزاع عنهم فيما تقدم وقدماؤهم كما يقولون القرآن غير مخلوق كما يقول اهل السنة والحديث وهذا هو المعروف عند اهل البيت كما في اي طلب وغيره مثل اي جعفر الباقر وجعفر الصادق وغيرهم ولكن الامامية تخالف اهل البيت في عامة اصولهم فليس من ائمتهم اهل البيت مثل علي بن الحسين وابي جعفر الباقر وابنه جعفر بن محمد من كان ينكر الرؤية ولا يقول بخلق القرآن ولا ينكر القدر ولا يقول بالنص على علي ولا بصحة الامامة الاثني عشر ولا يوجب ابا بكر وعمر والمقولات التابعة المتواترة عن هؤلاء معروفه موجودة وكانت مما يعتد عليه اهل السنة وشيوخ الرافضة معتقدون بان هذا الاعتقاد في التوحيد والصفات والقدر لم يتلقوه ولا عن كتب ولا سنة ولا عن ائمة اهل البيت وانما يزعمون ان العقل دلهم عليه كما يقول ذلك المعتزلة وانما يزعمون انهم تلقوا عن ائمة الشرائع وقولهم في الشرائع غايه موافق لذلك اهل السنة ولهم مفردات شيعية لم يوافقهم عليها احد ولهم مفردات عن المذاهب الاربعه قد قال بها غيرهم من السلف واهل الظاهر وفقهه المعتزلة وغير هؤلاء فهذه ونحوها من مسائل الاجتهاد التي يهون الامر فيها بخلاف الشاذ الذي يعرف انه لا اصل له لافي كتب الله ولا سنة قسوسه ولا سلفهم اليه احد واذا عرفت المذاهب فقال لهذا اقول ان

أمر موسى واخبره حادث لا صلة لأمر الصدوم ونبيه واخبره ان ربه انه حادث في ذاته أم حادث منفصل عنه والاول قول ائمة الشيعة المتقدمين والجمية والمرجئة والكرامية مع كثير من اهل الحديث وغيرهم ثم اذا قيل حادث اهو حادث النوع فيكون الرب قد صارت كلها بعد ان لم يكن متكلما او حادث الافراد انه لم يزل متكلما انشاء والكلام الذي كلم به موسى هو حادث وان كان نوع كلامه قد علم بالرب فهذه ثلاثة انواع تحت فوق وقد علم انك اردت (١) النوع الاول وهو قول الذين جعلوا بين التسع والاعزال فقالوا انه مخلوق خلقه الله منفصل عنه فقال لك اذا كان الله قد خلقه منفصلا عنه لم يكن كلامه فان الكلام القدرة والعلم وسائر الصفات انما يتصف بها من قامت له لا من خلقها وفعلها في غيره ولهذا اذا خلق الله سبحانه وتعالى وقدرة في جسم كان ذلك الجسم هو المتحرك العالم القادر بتلك الصفات ولم تكن تلك صفات الله بل مخلوقاته ولو كان متصفا بخلقها المتفصلة عنه لكان اذا انطق الحامدات كما قال باجبال أو يسمع والمعير وكما قال يوم تشهد عليهم انسيهم وأبسيهم وأرجلهم كما كانوا يعملون وقالوا لمجدوهم لمشهدتهم علينا قالوا انطقنا الله الذي انطق كل شيء وكما قال اليوم ختمت على آفواههم وتكلمنا يا سيدهم وتشهد أرجلهم كما كانوا يكسبون وشمل تسليم الحجر على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وتسليم الحصى بيده وتسليم الطعام وهو بها كونه فاذا كان كلام الله لا يكون الا ما خلقه في غيره وجب ان يكون هذا كله كلام الله فله خلقه في غيره واذا تكلمت الايدي فبني ان يكون ذلك كلام الله كما يقولون انه خلق كلاما في الشجرة كلم الله موسى بن عمران وايضا فاذا

(١) قوله النوع الاول الخ النوع الاول ليس قول المعتزلة فاعل هنا نقصا ونحوه كما كتبه معصيه كان

الصفتان القطعية لله تعالى هي صفة الخلق وقول انه قديم لا يتغير وقول طوائف من الفقهاء من ان صفته اي صفته والشافعي واحد
والصوفية واهل الكلام وغيرهم وان كان التأثير محذوا فلا بد منه محدث (٢٢٣) فان قيل يجوز حدوث الحوادث بطرقة

لقضية او ان القادر المختار يرجح
احتمل قدور به على الاخر بلا
مرجح جاز ان يحصل التأثير فاما
بالمؤثر بقدرته او بقدرته ومشيئته
القدسية كما يجوز من يجوز وجود
المخلوقات الباقية عنه بمجرد قدرته
ومشيئته القدسية وان قيل لا يمكن
حدوث الحوادث الا بسبب حادث
كان التأثير قائم بالمؤثر محذوا اذا
كان التأثير محذوا فلا بد منه محدث
واحد ان هذا التأثير ثابت وحديث
فيكون تسلسل التأثيرات محتملا
واذا كان محتملا بطلت الجهة فظهر
بطلانها على كل تقدير وصاحب
الاربعين وامثاله من اهل الكلام
انما يجيبوا عن الجواب قاطع لان
من جهة تسلسلها ان التسلسل
ممتنع وهم يقولون بذلك والاحتج بها
لا يقول بامتناع التسلسل فان
الدهرية يقولون بتسلسل الحوادث
فاذا اجيبوا عنها يجيبوا مستقيم
على كل قول كان غيرا من ان يجابوا
عنها بجواب لا يقول به الا بعض
طوائف اهل النظر وجمهور العقلاء
يقولون انه معلوم الفساد بالضرورة
وقد ذكر الازي هذه الجهة في غير
هذا الموضع وذكرها بان القول
بكون التأثير امر او وجوده معلوم
بالضرورة ثم اخذ يجيب عن ذلك
بمنع كونها وجودية تسلسلا
التسلسل ومن المعلوم ان القناعات
التي يقول المتنازع انها ضرورية
لا يجب عنها امر نظري بل ان كان
المدعى لكونها ضرورية بآهل

كان الدليل قد قام على ان الله تعالى خالق افعال العباد او الههم وهو المتعلق لكل ناطق وجب
ان يكون كل كلام في الوجود كلامه وهذا ما قالته الخواص من المذهب كصاحب الفصوص
ابن عربي قال
وكل كلام في الوجود كلامه • سواء علمنا بقره وقلمه
وحديثه فيكون قول فرعون انا ربكم الاعلى كلام الله كما ان الكلام المخلوق في الشعر ماني انا
الله لاله الا انا كلام الله وايضا فسرسل الذين خاطبوا الناس واخبروهم بان الله قال ولدي
وانبي يقول لم يفهمهم ان هذم مخلوقات متصفة عنه بل انبي فهمهم ما بان الله نفسه هو
الذي يتكلم والكلام قائم لا بغيره ولهذا عاب الله من بعد الهاليتكم فقال اقلابرون ان
لا يرجع اليهم قول ولا يملك لهم ضررا ولا نفعا وقال انا ربوا لا يملكهم ولا يذهبهم سبيلا ولا
يحصدش الله متكلمون بغيره غير متكلم الا اذا كان الكلام قائم له والجهة لا يعرف لمفعولا
عقل فاعلم متكلم الامن بقومه القول والكلام كما لا يعقل حتى الامن بقومه الحياة ولا عالم
الامن بقومه العلم ولا متحرك الامن بقومه الحركة ولا فاعل الامن بقومه الفعل فن قال
ان المتكلم هو الذي يكون كلامه منفصلا عنه قال ما لا يعقل ولم يفهم الرسل الناس هذا بل كل
من سمع ما يقوله الرسل عن الله يعلم الضرورة ان الرسل لم يرد بكلام الله ما هو منفصل بل ما هو
متصف به قالوا المتكلم من فعل الكلام والله تعالى لما احببت الكلام في غير صامتكم
فقال لهم لا تأخرون المتخلف هنا ثلاثة اقوال قبل المتكلم من فعل الكلام ولو كان منفصلا عنه
وهذا انما طافه هؤلاء وقيل المتكلم من قامه الكلام ولو لم يكن فعله ولا هو بعينه ولا قدرته
وهذا قول الكلاية والسالية ومن وافقهم وقيل المتكلم من تكلم بفعله ومشيئته وقدرته فقام
به الكلام وهذا قول اكثر اهل الحديث وطوائف من الشيعة والمرجئة والكرامية وغيرهم
فاولئك يقولون هو صفة فعل متصل عن الموصوف لا صفات والصف الثاني يقولون صفة
ذات لازمة للموصوف لا تتعلق بعينه ولا قدرته والاخر يقولون هو صفة ذات وصفة فعل
وهو قائم به يتعلق بعينه وقدرته اذا كان كذلك فقولكم انه صفة فعل تنازعكم فيه طائفة واذا
لم تنازعوا في هذا فبطلت اذهاب صفة فعل لكن صفة فعل متصل عن الفاعل الفاعل او قائم به
اما الاول فهو قولكم الفاسد وكيف تكون الصفة غير قائمة بالموصوف والقول غير قائم بالفاعل
فان قلت هذا بناء على ان فعل الله لا يقومه لانه قوامه لقائمه بالحوادث قيل والجمهور
بنازعونكم في هذا الاصل ويقولون كيف يفعل فعل لا يقوم بفاعل ونحن نقول الفرق بين
نفس التكوين وبين المخلوق المكون وهذا قول جمهور الناس كاصحاب ابي حنيفة وهو الذي
حكاه البغوي وغيره من اصحاب الشافعي عن اهل السنة وهو قول ائمة اصحاب اجد كالابي اسحق
ابن شاذان والابن بكري بن عبد العزيز وابي عبد الله بن حامد والقاضي ابي يعلى في آخر قوله وقول
ائمة الصوفية وائمة اصحاب الحديث وحكاه البصري في كتاب افعال العباد عن الخليل مطلقا وهو
قول طوائف من المرجئة والشيعة والكرامية ثم القائلون بقيام فعله منهم من يقول فعله
قديم والمفعول متأخر كما ارادته قدسية والمراد متأخر كما يقول ذلك من يقول من اصحاب ابي
حنيفة واجد وغيرهم ومنهم من يقول بل هو حادث النوع كما يقول ذلك من يقول من الشيعة

مذهب معين يمكن انهم طوائف اهل ذلك القول وتلقاه بعضهم عن بعض امكن فساد دعواهم بين انهم ليست ضرورية وان كان محتملا
الفساد والقول من غير طائفة ولا موافقة من بعضهم بعضا كالموافقة التي تحصل في مقالات المروية التي تقولها الطائفة بعل كبرها

ليكن دفع مثل هذه فلهذا دفع الضروريات التي تقولها أهل الفطر والقول من غير قواطع ولا شاعري لكن الله العليم على ما ينظر
وهذا هو السفسطة التي لا يتأخر أهلها (٢٣٤) إلا بالنقل فكل من يجد القضاء الضرورية المستتر في قول أبي آدم

والمرجبة والكريمة ومنهم من يقول بعشيتيه وقدرته شافيا لكنه لم يزل متصغبه فهو
حادث إلا لقديم النوع كما يقول ذلك من قريه من من أئمة أصحاب الحديث وغيرهم من
أصحاب الشافعي وأحد سائر الطوائف وإذا كان الجمهور يرازعونكم فقد رازعناهم
وبين أئمتكم من الشيعة ومن وافقهم فإن هؤلاء وافقونكم على أنه حادث لكن يقولون هو
قام بذات الله فيقولون قد جئنا بجنابنا وجئكم فقلنا العدم لا يؤمر ولا ينهى وقلنا الكلام لا بد
أن يقوم بالمتكلم فإن قامت له فقد قامت بقيام الحادث بلرب قلنا لكم نعم وهذا قولنا الذي دل
عليه الشرع والعقل ومن لم يقل إن الساري يتكلم ويريد يجب وبغض ويرضى وبإتي
ويحيى فقد ناقض كتاب الله ومن قال أنه لم يزل ينادي موسى في الأزل فقد سالف كلام الله
مع مكاري العقل لأن الله تعالى يقول فلما جاءه قودي وقال اغما أمره إذا أراد شيئا أن يقول
له كن فيكون فأتى بالحروف الدالة على الاستقبال قالوا بالجمله فكل ما يصح به المعتزلة والشيعة
مما يدل على أن كلامه متعلق بعشيتيه وقدرته وأنه يتكلم إذا شاء وأنه يتكلم شيئا بعد شيء فخص
نقله وما يقول به من يقول أن كلام الله قائم بذاته وله صفته والصفة لا تقوم إلا بالوصف
فخص نقله وقد أخذنا بما في قول كل من الطائفتين من الصواب وعدنا عما يرد الشرع
والعقل من قول كل منهما قلنا قالوا لنا فهذا يلزم منه أن تكون الحوادث قائمة به قلنا ومن أنكر
هذا قبلكم من السلف والأئمة ونصوص القرآن والسنة تتعين ذلك مع صريح العقل وهو قول
لازم لجميع الطوائف ومن أنكره فله يعرف لوازمه وملازماته ولغذا الحوادث يحمل فقد رآه
الأعراض والنقائص والله متعين ذلك ولكن يقوم به ما شاءه بقدره عليه من كلامه وأفعاله
وهو ذلك مما يدل عليه الكتاب والسنة ونحن نقول لمن أنكر قيامه بقلبه أنكره لا سائر قيام
الصفته كائنا كان المعتزلة أم سكره لأن من قامت به الحوادث يحمل منها ونحو ذلك مما يقوله
الكلاسيه فاذا قال بالاول كان الكلام في أصل الصفات وفي كون الكلام قائما بالمتكلم
لا منفصلا عنه كخلاف هذا الباب وإن كان الثاني قلنا هؤلاء انحوزون حدوث الحوادث بلا
سبب حادث أم لا فإن حوزتم ذلك وهو قولكم لزم أن يفعل الحوادث ما لم يكن فاعمالها ولا
لضدها فلا يجوز هذا فلم لا يجوز أن تقوم الحوادث بغير أن تكون قائمه هي ولا ضدها ومعلوم أن
الفعل أعظم من القول فإذا جاز فعلها بلا سبب حادث فكذلك قبلها بالفعل فإن قامت القابل
لشي لا يتخلو عنه وعن ضده لزم تسلسل الحوادث وتسلسل الحوادث أن كان ممكنا كان القول
الصحيح قول أهل الحديث الذين يقولون لم يزل متكلمًا إذا شاء كما قاله ابن الماركا وأحد بن
خبل وغيرهما من أئمة السنة وإن لم يكن جائزا كان قولنا هو الصحيح فقولكم أنتم باطل على
كلا التقديرين فإن قلتم لنا أنهم وافقوننا على امتناع تسلسل الحوادث وهو جئنا بجنابنا وجئكم على
قدم العالم قلنا لكم موافقتكم جملة جملية وإذا كنا قد قلنا امتناع تسلسل الحوادث
موافقة لكم وقلنا بأن الفاعل لشي قبله فلو عرفت وعن ضده محالفة لكم وأنتم تقولون أن قبل
بالحوادث لزم تسلسلها وأنتم لا تقولون بذلك قلنا إن مصحها تان المقدمة تان ونحن لا نقول
بموجب ما لزم خطأ ما في هذه وليس خطأ ما في سائر ما لكم بأولى من خطأ ما في

لحوادث من تأثير وجودي فإن كان عندنا لزم التسلسل وهو متعين وإن كان قديما لزم قدم الان فيقال
له أن كان التسلسل في الآخرة كما بطلت الحجة لا مكان حدوثه عن تأثير حادث وذلك عن تأثير حادث وهم جروا امتناع التسلسل مقدمة

خالفاكم

من مقدمه الكل ^{٢٣٥} فاذا بطلت حقيقتهم من مقدمه بطل وان كان التسلسل محتار من ان تكون الحوادث حدثت من غير تأثير قدیم
وحيث فيمكن حدوث العالم بدون تسلسل الحوادث عن تأثير قدیم وهو

(٢٣٥)

الاولى التقدير أيضا كما تقدم
التسليم عليه حتى يظهر الجواب على
كل تقدير وعلى قول كل طائفة من
تظار المسلمين ان كان منهم من يقول
التأثير في المحدثات وجودي قدیم
ونهم من يقول هو امر عدي ونهم
من يقول بتسلسل الا ^{٢٣٦} نلوا الحادثة
والدهري يجمع على انه لا بد من
تأثير وجودي قدیم وانه مستند بزم
قدم الامر فيبطل على كل تقدير
فقال الثوريان ان علمنا بطلت
القدمه الاولى وجز حدوث
الحوادث بدون تأثير وجودي وان
كان وجودها بتسلسل الحوادث يمكن
امكن حدوثه ^{٢٣٧} ما نلوا تسلسله
وبطل قولنا مستناع تسلسل الا ^{٢٣٨} نلوا
واما التأثير القديم واما التأثير الحادث
بالقدمه ^{٢٣٩} والقدرة والمشيئة القدره
وحديثه في الحوادث مشهوره
فتكون صادرة عن تأثير قدیم او
حدث ^{٢٤٠} واذا جاز صدور الحوادث عن
تأثير قدیم او حادث بطلت الحجة
واصل هذا الكلام كما تشهد حدوث
الحوادث فلا بد لها من محدث وهو
المؤثر واحداً فهو التأثير والقول
في احداث هذه الحوادث والتأثير
فيها كقولنا في احداث العالم
والتأثير فيه وهو لا اله الا الله بنوا
هذه الحجة على انه لا بد من تأثير
حادث فيقترن تأثير حادث كما
بنوا الاول على انه لا بد من سبب
حادث فخذنا الحجتين من مشككة
واحدة وكذا ما استلها على ان

خالقنا كونه قد يكون خطأ فاقى منع تسلسل الحوادث لاقى قولنا ان القابل لشيء مخلوقه
وعن شدة فلا يكون خطأ فاقى احدى المستبين دليل على جواب كفى الاخرى التي خالفناكم فيها
اكثر ما في هذا الباب ان يكون متناقضين والتناقض شامل لسؤال كمال لا يكون متكلمي هذه
المسئلة وقلنا رها ^{٢٤١} واذا كانت متناقضين فارجعنا الى القول بواقى فيه العقل والنقل ولهم من
رجوعنا الى القول بخلاف فيه العقل والنقل فتقول ان كون المتكلم بتكلمه كلام لا يتعلق بمشيئته
وقدرته او منفصل عنه لا يقوم بخلاف فيه العقل والنقل بخلاف تكلمه بكلام يتعلق بمشيئته
وقدرته فاقى به فان هذا الاختلاف لا عقلا ولا نقلا لكن قد يكون له بلوازمه ففكر متناقضين
واذا كانت متناقضين كان الواجب ان يرجع عن القول الذي اخبرنا به توافقي ما صنفنا فيه
لا يرجع عن الصواب ليطرد الخطا فمن يرجع عن تلك المتناقضات وتقول بقول اهل الحديث
فان قلتم اثبات حادث بصدقه لا الى قول الفلاسفة الدهرية قلنا بل قولكم ان الرب
تعالى لم يزل مفعلا لا يمكنه ان يتكلم بشئ ولا ان يفعل شيئا ثم عركه ان يتكلم وان يفعل بلا
حدوث سبب يقتضي ذلك قول بخلاف صريح العقل ولما غلبه المسلمون ^{٢٤٢} فان المسلمين يقولون
ان الله لم يزل قادرا واثبات القدرة مع كون المقدور متغاير يمكن جمع بين القويين فكان فيما
عليه المسلمون من انه لم يزل قادرا اما بين انه لم يزل قادرا على الفعل والكلام بقدرته ومشيئته
والقول بدوام كونه متكلاما ودوام كونه فاعلا بمشيئته منقول عن السقواة المسلمين من اهل
الدين وغيرهم كائن المسئلة ^{٢٤٣} واجد من خيل والاضاوى وعثمان بن سعيد الدارمي وغيرهم وهو
منقول عن جعفر بن محمد الصادق في الفضائل المتعددة فضلا عن اللازمة وهو دوام احاطة
والفلاسفة الدهرية قالوا بضعف العالم وان الحوادث فيه الى الاول وان الباري موجب بذاته
للعالم ليس فاعلا بمشيئته وقدرته ولا يتصرف بنفسه او يتم واقصمهم على طائفة من ابطالهم حيث
قلنا انه لا يتصرف بنفسه ولا يقوم امر يختار به بقدرته وحجته ولا يجد الا لا تصرفه
ولا فعل وهم جاحلون بالحداد الذي ازمه وعلق به ما لا يمكنه دفعه عنه ولا قدرته على التصرف فيه
فوافقهم على بعض ابطالهم ^{٢٤٤} وعن قلنا بما وافق العقل والنقل من كمال قدرته ومشيئته وانه
قادر على الفعل بنفسه كخفاء ^{٢٤٥} وقلنا انه لم يزل موجودا فاصف الكمال متكلمنا تا فلا تقول ان
كلامه مخلوق منفصل عنه فان حقيقة هذا القول انه لا يتكلم ولا تقول انه شئ واحد امر ونهى
وخبر وان معنى التوراة والانبيا والحداد وان الامر والشيء صفة لشي واحد فان هذا اسكارة
للعقل ولا تقول انه اصوات متقطعة متشاذة زائلة فان الاصوات لا تبقى زمانين ^{٢٤٦} وايضا فقلنا
بهذا القول والذي قبله ازم ان يكون تكلم الله فلائكة ولوسى وخلقهم القليلة ليس لا يجرد
خلق الادراك لهم لان ازم ان يكون ازلهم ^{٢٤٧} وطعن ان النصوص دلت على منصفنا ولا تقول انه
صار متكلم بعد ان لم يكن متكلما ^{٢٤٨} فلو صفة الكمال بعد النص وانه صار محلا لحوادث التي
كلها بعد نفسه ثم حدوث ذلك الكمال لانه من سبب والقول في الثاني كقولنا في الاول
ففيه تحد جلاله ودوام افعاله ^{٢٤٩} وبهذا يمكن ان يكون العالم وكل ما فيه مخلوقا لا جاد بعد ان لم
يكن لانه يكون سبب الحدوث وهو ما قام بذاته من كلياته واقفاله وغير ذلك ففعل بسبب حدوث
الحوادث ومع هذا يجتمع ان يقال بقدیم شئ من العالم لانه كان قدما كان مبدع موجد

(٢٩ - منهاج أول) التسلسل في الاثار (٢) القائلون بقدیم الله والقاتلون بحدوثه كالجوزة طواقم من اهل
الملل أو كثر اهل الملل فاذا اوجبوا على التقدير بن وقيل لهم ان كان التسلسل جازا بطلت هذه الحقون ^{٢٥٠} وان لم يكن جازا بطلت ايضا
(٣) قوله القائلون كذا في الاصل والكلام منقطع عما قبله فله سقط من النامع يجوز ما ونحوه قبل القائلون كتب معصمه

هذه وثيقة كان هذا جواباً لما علمنا ولكن لفظة التسلسل فيه إجمال واستنباط كافي لفظة الدور فإن الدور يراد به الدور القليل وهو مجتمع بصريح العقل واتفاق العقلاء ويراد به الدور (٢٣٦) المعنى الاتقارنى وهو جائز بصريح العقل واتفاق العقلاء ومن الخلق

استمتع الدور فمراده الأول وهو فالخلق والخلق ولفظة التسلسل يراد به التسلسل في المؤثرات وهو أن تسلسل فاعلا وللفاعل فاعل وهذا باطل بصريح العقل واتفاق العقلاء وهذا هو التسلسل الذى أمر الله تعالى على عليه وسلم بأن يستعاضة عنه والانهاء عنه وأن

(مطلب عصمة الانبياء عليهم الصلوات والسلام)

يقول الفاضل أمنت بالله وموله كما في العصمين عن أي شيء قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما في الشيطان أحد كم يقول من خلق كذا من خلق كذا حتى يقول من خلق ربك فاذا بلغ ذلك فلسعد بالله ولستم في رواية لا تزال الناس يتساءلون حتى يقولوا هذا خلق الله الخلق من خلق الله قال فينا كما في المصدر اذ جاءني ناس من الأعراب فقالوا يا أبا هريرة هذا خلق الله الخلق من خلق الله قال فأخذوا حتى يكفروا ما هم ثم قال قوموا قوموا صدق خليلي وفي الصبي أضاعن أنس بن مالك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال قال الله أن امتك لا تزالون يسألون ما كذا ما كذا حتى يقولوا هذا خلق الله الخلق من خلق الله وهذا التسلسل في المؤثرات والفاعلين يعترضه تسلسل آخر وهو التسلسل في غوام الفعل والتأثير وهو أن تسلسل في جنس الفعل وتسلسل في الفعل المعين فالأول مثل أن يقال لا يفعل الفاعل شيئا أصلا حتى يفعل شيئا معناه أو

بذاته يلزمه مجموع مقتضاه فإذا كان الخلق فاعلا يفعل يقوم بنفسه عيشته واختياره امتنع أن يكون موجبا بذاته لشي من الأشياء فامتنع قدمه من العالم وإذا امتنع من الفاعل المختار أن يفعل شيئا متصلا عنه مقارنه مع أنه لا يقوم بفعل اختياري فلا يمنع ذلك إذا قام به فعل اختياري بطريق الأولى والأخرى لا معنى لهذا التقدير الأول يكفي في نفس المشتبه والفعل الاختياري والقعدة ومعلوم ما توقف على المشتبه والفعل الاختياري القائمة بكون أولى بالحدوث والتأخر عما لم يتوقف الأخرى على بعض ذلك والكلام على هذه الأمور مبسوط في غير هذا الموضع وأما كذا الناس لا يصلون كثير من هذه الأقوال وذلك كدريتهم القليل والقال وما ذكرناه إشارة إلى مجمل المذاهب

(فصل) وأما قوله أن الأنبياء معصومون من الخطأ والسهو والعصية صغيرها وكبيرها من أول العمر إلى آخره والألم يقوون عابلقونه فانفت فائدة المشقوز من التنفيعهم فقال أولا أن الامامية متنازعون في عصمة الانبياء قال الاشعرى في القالات واختلف الروافض في الرسول هل يجوز عليه أن يعصى أم لا وهم فرقتان ، فالفرقة الأولى منهم يزعمون أن الرسول جائز عليه أن يعصى الله وأن النبي قد عصى في أخذ القداء يوم بدر فأما الاثنية فلا يجوز ذلك عليهم فإن الرسول اذا عصى فإن الوحي يأتيه من قبل الله والاثنية لا يوجبون له ولا يوجبون له ولا يوجبون له معصومون فلا يجوز عليهم أن يسهوا ولا يخطئوا وان جاز على الرسول العصيان والفاضل بهذا القول هشام بن الحكم ، والفرقة الثانية منهم يزعمون أنه لا يجوز على الرسول أن يعصى الله عز وجل ولا يجوز ذلك على الاثنية لاتهم جميعا حججه وهم معصومون من الزلل ولما جاز عليهم السهو واعتماد المعاصي لكانوا قد ساءوا والمأمورين في جواز ذلك عليهم كما جاز على المأمورين ولم يكن المأمور أوجب إلى الاثنية من الخلق وكان ذلك جائزا عليهم جميعا فلا يجوز أن يفرقهم الله عن الخطيئ شي بمخالفتهم ثم يقال ثانيا قد اتفق المسلمون على أنهم معصومون فيما يبلغون عن الله وهذا يحصل المقصود من البصيرة وأضافوا بكون النبي لا يشوب إلى الله فتلك بحجة الله وفرجه يشوبه وترفع درجته بذلك ويكون بعد التوبة التي يجبه الله عنه خيرا مما كان قبلها فهذا مع ما فيهم من التكذيب بالكتاب والسنة من مناصب الانبياء وسلبهم هذه الدرجة ومنع احسان الله اليهم ونفضه عنهم بالرحمة والمغفرة ومن اعتقد أن كل من لم يكفر ولم يذنب أفضل من كل من آمن بعد كفره وأتاب بعد ذنب فهو مخالف لما علم بالاضطرار من دين الاسلام فان من المعلوم أن العصاة الذين آمنوا برسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بعد كفرهم وهما هم الله بعد ذنبهم لا يأتوا إلى الله بعد ذنبهم أفضل من أولادهم الذين ولدوا على الاسلام وهل يشبهني الانصار بالانصار وبين المهاجرين بالمهاجرين الامن لا على (١) وأين المتقل بنفسه من السات إلى الحسنات يتفرع واستدلاله وصبروا اجتهدوا ومفارقة عادته ومعاداته لا صدقائه إلى آخر ما يحصله مثل هذه الحال وقد قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه انما ينقص عري الاسلام عرو وعرو اذ انسا في الاسلام لم يعرف الجاهلية وقد قال تعالى والذين لا يدعون مع الهاء آخرو ولا يقتلون النفس التي حرم الله الا بالحق ولا يزنون ومن يفعل ذلك يلق آما ما يضاعفه العذاب يوم القيامة (١) قوله وأين المتقل الخ في العبارة نقص أو تحريف والاصل الخ بمن لي يحصل الخ فاقابل

لا يحدث شيئا حتى يحدث شيئا أو لا يصدر عنه شيء حتى يصدر عنه شيء هذا أيضا باطل بصريح العقل واتفاق العقلاء وهذا هو الذي يصح أن يجعل مقدمة في دوام الفاعلية بأن يقال كل الامور العتيرة في كونه فاعلا ان كنت قد عتيت لم تقدم الفعل

وان حدث لهم شيء مما خلقوا في حدود ذلك الحادث كقول في حدوث غيره بالامور المعترضة في حدوث ذلك الحادث ان كانت قد علمت
قدم الفعل وان كانت محدثة تترام ان لا يحدث شيء من الاشياء حتى يحدث (٢٣٧) شيء وهذا جامع بين التخصيص وقديسي هذا دورا

ويحدث فيه سهاها الامن تابو آمن وعمل عاصيا ما اولئك يدل الله سهاهم حسنت وقد
ثبت في صحيح مسلم عن ابي ذر رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اني لاعلم آخر
أهل الجنة دخولا الجنة و آخر أهل النار خروجا منها رجل يؤت به يوم القيامة فقال اعرضوا عليه
مخلو ذوقه وارفعوا عنه كباها فاعرض عليه مخلو ذوقه فقال هل يتوب كذا وكذا كذا وكذا
وعلى يوم كذا وكذا وكذا وكذا فقال نعم لا يستطيع ان يشكر وهو مستغفر من كل ذنوبه وان
تعرض عليه فقال له فانك مكان كل سنة حسنة فقول يلرب قد علمت اشياء لا اراها هنا
فقد رأت رسول الله صلى الله عليه وسلم مضطحا حتى بدت عاذه فان من تبدل لسانه
حسنات الى من لم يحصل له تلك الحسنات ولا ريب ان السات لا يؤمر بها وليس له ان
يفعلها القصد بذلك التوبة منها فان هذا مثل من يريد ان يحرك العدو عليه ليلطيم بالهوا
بشرا الاسد عليه ليقه ولعل العدو يلقه والاسد يقتله بل كن يريد ان يأكل السم ثم شرب
التراب وهذا جهل بل اذا قدر من ابتلى بالعدو فقله كان افضل عن لم يكن كذلك وكذلك من
صادقه الاسد وكذلك من اتفق له شرب السم فسق زنا فاعتنع نفوذ سائر الصوم فيه كان بدنه اصم
من بدن من لم يشرب ذلك التراب والنفوس اغماضوا اصحابها اذا لم يتوبوا منها والجهول الذين
يقولون بجواز الصغار عليهم يقولون انهم يصومون من الاقرار عليها وحسنات فاصومهم
الاعاقبة كالهم فان الاعمال بالحوادث مع ان القرآن والحديث واجماع السلف معهم
والمتكرون فذلك يقولون في تحريف القرآن ما هو من جنس قول أهل البيت ويحرفون
الكلم عن مواضع كقولهم في قوة تعالى بغفرنا الله ما تقدم من ذنبك وما تأخر اذ ذنب آدم وما
تاخر من ذنب امته فان هذا وهو من تحريف الكلم عن مواضعه اما اول فلا ان آدم تاب
وغفر له ذنبه قبل ان يولد و ابراهيم فكيف يقول اننا نقصناك فحاسبنا الغفر ذنب آدم
واما ثانيا فلا ان الله يقول ولا تزوروا زورا اخرى فكيف يضاف ذنب احد الى غيره واما
ثالثا فلا ان في حديث الشفاعة الذي في الصالح انهم ساءلون آدم فيقولون انت آدم ابو البشر
خلقك الله سديم ونفع قلم من روحه واصدك ملائكته اشفع لنا الى ربك فاذ كر خطيئة
وباتون فاجاب ابراهيم وعيسى وموسى فيقولون لهم اذهبوا الى محمد عفى الله ما تقدم من
ذنبه وما تاخر فكان سبب قبول شفاعة كمال عبوديته وكامل مغفرة الله فلو كانت هذه لا تم
لكان شفع لاهل الموقف واما رابعا فلا ان هذه الآية لما نزلت قال اصلي برضي الله عنهم
يا رسول الله هذا الذي قالنا فانزل الله عز وجل هو الذي ازل السكينة في قلوب المؤمنين
ليزدادوا ايمانا مع ايمانهم (١) فلو كان ما تاخر من ذنوبهم فقال هذه الآية واما خامسا فكيف
يقول طافل ان الله غفر ذنوب امته كلها وقدم ان منهم من يدخل النار ويخرج منها بالشفاعة
فهذا وامثاله من خيالات بلات المانع لاجل عليه القرآن من قوة الانبياء من ذنوبهم
واستغفارهم وزعمهم انه لم يكن هناك ما وجب توبه ولا استغفار ولا تفضل الله عليهم بحسنة
وفرحة بتوبتهم ومغفرة ورحمتهم فكيف يساءلون بآلاتهم التي فيها من تحريف القرآن
وقول الباطل على الله ما ليس هذا موضع بسطه واما قوله ان هذه ايتى الوفاء ووجب التغير
فليس هذا اصحح فيما قيل النبوة ولا فيما يقع خطأ ولكن غاية ان يقال هذا موجود فيما بعد
(١) قوله فلو كان الخ كذا في اصله وفي الكلام نقص خبر كان فهو مقفورا فاعلم كسب معصية

فقلنا ايضا ان المؤثر يستتر اثره براديه ان قدر ادبه ان يكون مع في الزمان كما تقوى الدهرية في عدم الافلاك وقديسي انه ان يكون
عقبه فهذا هو الاستزام المعروف عند جمهور العقلاء وعلى هذا فتبين ان يكون في العالم شيء قد هو الناس لهم في استزام المؤثرات

قولان فمن قال ان الحادث يحدث في الفاعل بدون سبب حدث عليه يقول المؤثر ان العلم لا يجب ان يكون اثره على الفعل بل يجوز ان يسببه
ويقول ان القادر المختار يرجح أحد مقوريه (٣٣٨) بمجر قدرته التي لم تزل وأبجبر دميته التي لم تزل وان لم يحدث عند

وجود الحادث سبب والقول الثاني ان المؤثر التام يستلزم اثره لكن في معنى هذا الاستلزام قولان أحدهما ان يكون معه بحيث يصحكون زمان اثر المصين زمان المؤثر فهذا هو الذي تقوله المتفلسفة وهو ما علم الفساد بصريح العقل عند جمهور الفلاس والثاني ان يكون الاثر عقب تمام المؤثر وهذا يقربه جمهور الفلاس وهو يستلزم ان لا يكون في العالم شيء قديم بل كل ما فعله القديم الواجب بنفسه فهو محدث وان قبله انه لم يزل فعلا وان قيل بدوام خالطته فذلك لا يناقض حدوث كل ما سواه بل هو يستلزم حدوث كل ما سواه فان كل مقول فهو محدث فكل ما سواه مقول فهو محدث مسبوق بالعدم فان المسبوق بغير مسبوق ما لا يكون قدما والاثم المنصف لزمان تمام التأثير كقديم بعض أجزاء الزمان على بعض وليس في أجزاء الزمان شيء (١) وان كان جنبه قديما بل كل جزء من الزمان مسبوق بأخر فليس من التأثيرات تأثير لبعثه تأثير قديم كالمس من أجزاء الزمان جزء قديم فمن نذر هذه الحقائق وتبينه

(مطلب دعوى عصمة الائمة)
ما فيها من الانتباه والالتباس تبين له معارضا كابر النظار في هذه المهامة التي تخالفها الابصار والله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم

وصفة الامران هؤلاء الغلاة سبوا عمدتهم في قدم العالم على مقدمتق احدهما ان الترجيح لادب من لسوا مرجح تأميم مجببه والثانية انه لو حدث الترجيح لزم التسلسل وهو باطل وهم متناقضون قائلون بنفيض هاتين المقدمتين اما جواز قوله وليس في أجزاء الزمان شيء كذا بالاصل ولعله سقط من الكلام لفظ قديم وأحوذ ذلك فأمثل كتب معصيه (١)

التحليل فان أرادوا التسلسل المتعاقب في الاثار شيئا بعد شيء فهم يقولون يجوز ذلك ويستلزم فلا يتعنع أن يكون كل ماسوي لله محدثا كائنا بعد ان لم يكن كالفعل وغيره وان كان حدوثه موقوف على مسبب (٣٣٩) حدث قبله وان أرادوا التسلسل المتعرق

ليسوا زائفة متعاقبين لكنهم جهالوا وابتعوا هوامهم وأما اولئك فاعتهم الكبار المارقون بحقيقة دعواهم الباطنية زائفة متعاقبون وأما دعواهم التي لم يعرفوا باطن أمرهم فقد يكونون مسلمين . وأما المسائل المتقدمة فقد عسرنا غير الامامية فيها بعض الطوائف الاغلوهم في عصمة الانبياء فزعموا أنهم عليه أحد أضاحب ادعوا أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لا يسبو فان هذا الاعمال أحد اوافقه عليه الاهم إلا أن يكون من غلات جهال التسلسل فان بينهم وبين الرافضة قدرا مشترك في التلو في الجهل والافتقار الى العلم صحت والطائفتان يشبهان النصراني في ذلك وقد تقرب اليهم بعض المستنقذين من الثلاث في مسئلة الصعق والكل في أن هؤلاء أجمع فرض الله الابعان بهم وتلقى الذين منهم دون غيرهم ثم في عصمتهم عن الخطا فان كلامنا هذين القولين لا يقوله الا مفرط في الجهل او مفرط في اتباع الهوى أو في كلهما فن عرف دين الاسلام وعرف حال هؤلاء كان عالما بالاضطرار من دين محمد صلى الله تعالى عليه وسلم بطلان هذا القول لكن الجهل لاحظه وهو لم يذكر هنا غير حكاية المذهب فالتزمنا الرد الموضعه

• وأما قوله وأخذوا أحكامهم الفروع عن الجماعة المعصومين الناقلين عن جدهم رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في الخصال أو لا القوم المذكورون انما كانوا يتعلون الحديث من العلماء به كما يعلم سائر المسلمين وهذا استوار عنهم فعلى بن الحسين روى تارة عن أبيان عن عثمان بن عفان عن أسامة بن زيد عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم رواه البزار في مسند وأبو جعفر محمد بن علي روى عن جابر بن عبد الله حديثه منسلكا للنج الطويل وهو أحسن ما روى في هذا الباب ومن هذه الطرق يروى ما مسلم في صحيحه من حديث جعفر بن محمد عن جابر وروى أيضا (١)

وأما الثالث فليس في هؤلاء من أدرك النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وهو مجاز (٢) وهو الثقة الصدوق فيما يخبر به عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كأن أسأله من العصابة ثقات صدوقين فيما يخبرون به أيضا عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وأصحاب النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وثقة الحسنين أصدق الناس حديثا عنه لا يعرف منهم من تعد عليه كذباً أنه كان يقع من أحدهم من الهنات ما يقع ولهم ذنوب وليسوا معصومين ومع هذا فقد جرب أصحاب القرو والامتحان أحاديثهم واعتبروها بما اعتبروا الاحاديث فلم يجدوا أحدا منهم تعد كلمة بخلاف القرن الثاني فانه كان في أهل الكوفة جماعة يتعدون الكذب ولهذا كان الصلبة كلهم ثقات باخلاق أهل العلم بالحديث والفقه حتى الذين كانوا يقرعون عن دعاوى يعرض الله عنه اذا حدثهم على منبر المدينة يقولون كان لا ينهني الحديث عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم حتى يسرن أي أرط مع ما عرف منه روى حديثين رواهما أبو داود وغيره لانهم معروفون بالصدق على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم حفظا من الله لهذا الدين ولم تعدوا واحد الكذب على النبي صلى الله

(١) هكذا باضر بالاصل ويحذف هنا قوله وأما ثانيا وما يتعلق به (٢) قوة وهو الثقة الصدوق كذا في الأصل وقوله سقط ظاهر وهو الا على كرم الله وجهه وهو الثقة الخ كسب معصه

(١) قوله على مقعده لعل هنا سقط أو أصل الكلام مع تقدم الفاعل على مقعده فمأمل كسب معصه

لجرازالسلسل وانما خصوصية المعنى ومن اتبعهم من الكلاية وغيرهم الذين وافقوهم على نفي الافعال القائمة اوتى الصفات والافعال فقالوا لهم انتم قد رتبى الازل هذا بسلسلة عن الفعل (٢٣٣٠) فينتج ان يحدث عنهم انى لا يستلزم الترجيح بالمرجع فالمرجع الذى

تعالى عليه وسلم الاهتلك الله مسترد وكشف امره ولهذا يقال لوهم رجل بالسر ان يكذب على رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لاصح الناس يقولون فلان كذاب وقد كان التابعون بالبدنة ومكة والشام والبصرة لا يكاد يعرفونهم كذاب لكن الغلط لم يعلم منه بشر ولهذا يقال فيمن يصفه منهم ومن امثالهم تكلم فيه اهل العلم من قبل حقه اى من جهة سوء حقه ففى من لامن جهة تكملة الكذب . واما الحسن والحسين فبات النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وهما صغيران فى سن التمييز ورايتهما على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قليلة . واما سائر الاثنى عشر فلم يدركوا النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فقول النبي انهم نقلوا عن جدهم ان ارادنيك امة اوصى اليهم ما قال جدهم فهدى منة كما كان يوصى الى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ما قاله غيره من الانبياء وان اراد انهم معوا ذلك من غيرهم فيمكن ان يسمع من ذلك العصر الذى جمعوا منهم سواء كان ذلك من بني هاشم او غيرهم فالى من يذهب في نقلهم عن النقل عن جدهم الا بكال العناية والاهتمام فان كل من كان اعظم اهتماما وعناية باحدث النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ونقلهم من نقلها كان اعلم بها وليس من خصائص هؤلاء بل في غيرهم من هو اعلم بالسنة من اكرهم كما هو جدى كل عصر من غير بني هاشم اعلم بالسنة من اكر بني هاشم فاذهرى اعلم باحدث النبي صلى الله تعالى عليه وسلم واحواله واقواله بانفاق اهل العلم من اى جعفر محمد بن علي وكان معاصره واما موسى بن جعفر وعلى بن موسى ومحمد بن علي فلا يستريب من به من العلم نصب ان ما لم ينس اناس وجاد بن زيد وجاد بن مسلمة والشيخ سعد والازاعي ويحيى بن سعيد وكعب بن الجراح وعبد الله بن المبارك والشافعي واحمد بن حنبل واهل بيته واهل امثالهم اعلم باحدث النبي صلى الله تعالى عليه وسلم هؤلاء وهذا امر متشبه الا فلما راقى تعان وتوسع كاشد الا تدر بان عرب من اطلب بعضى الله عنه كان اكرهوا جبهه ابا المؤمنين واخذ على قع الكفار والمنافقين من غير مثل عثمان وعلى رضى الله عنهم اجمعين . وبما بين ذلك ان القدر الذى ينقل عن هؤلاء من الاحكام المستند الى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ينقل عن اولئك ما هو انصافه واما دعوى المدعى ان كل ما اقر به الواحد من هؤلاء فهو منقول عندهم عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فهذا كذب على القوم رضى الله عنهم اجمعين فانهم كانوا يهزون بين ما يروونه عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وبين ما يقولون من غير ذلك وكان على رضى الله عنه يقول اذا حدثتكم عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فوالله لان اخر من السماء الى الارض احب الى من ان اكتب عليه واذا حدثتكم فيما بيني وبينكم فان الحرب شدة ولهذا كان يقول القول ويرجع عنه ولهذا كانوا يتنازعون في المسائل كما يتنازع غيرهم وينقل عنهم الاقوال المختلفة كما ينقل عن غيرهم وكتب السنة والشعبة ما رواه ابا وابان المختلفة عنهم في واما قوله ان الامامية يتناقلون ذلك فخطئ من سلف الى ان تتصل الرواية باحد المعصومين فيقال ولا ان كان هذا صحيحا فالنقل عن المعصوم الواحد يفي عن غيره فلا حاجة في كل زمان الى المعصوم واما ما اذا كان النقل موجودا فالى فائدة في هذا المنظر الذى لا ينقل عنه شئ ان كان النقل عن اولئك كافيا فلا حاجة اليه وان لم يكن كافيا ليكن ما نقل عنهم كافيا لقتدى بهم ويقال انما سبى ثبت النقل عن احدث هؤلاء كان غايته ان يكون كالجميع منه وحيد فلهذا

فانهم بمقارنة الحوادث لها وان كان حادثا فالقول في سبب حدوثه كالقول في غير من الحوادث فهؤلاء الفلاسفة حكموا على المتكلمين فغاة الافعال القائمة به انهم اقبلوا حدوث الحوادث بدون سبب حادث مع كون الفاعل موصوفا بصفات الكمال

وهم اجتوا حدوث الحوادث كلها بدون سبب حادث ولذات موصوفة بصفات الكمال بل حقيقة قولهم ان الحوادث تحدث بغير محدث فاعلم ان كل امر صريح بان العلة الزمنية يجب ان يقارنها معلولها فلا (٢٣١) يبق الحوادث فاعلم اصلها ولا غيرها

فعل ان قولهم اعظم تنقض من قوله المعترضة ونحوه وان ما ذكره من الحق في قدم العالم هو على حدوثه اذ لم ينع على قدمه باعتبار كل واحد من مقدمتي حجتهم ومن تدبر هذا وفهمه تبين ان الذين كذبوا بان الله صم وبكم في الظلمات وان هؤلاء اسما لهم من اهل التارك اخرا فحق تعالى عنهم بقوله وقالوا لو سكنا سمع او نضل ما كلفنا اصحاب السعير وهذا مبسوط في موضع آخر وللقصود هناك اثنين ان احبوه ثقة الافعال الاختيارية القائمة بذات الله تعالى لهؤلاء الدهرية اجوبة متضخمة كما بين ذلك وهذه الاستطالات الفلاسفة والملاحدين وغيرهم عليهم فاذن سلخوا هذه المناظرة لا اعطوا الايمان بالله ورسوله حقه ولا اعطوا الجهاد لاعداء الله تعالى حقه فلا كلوا الايمان ولا الجهاد وقد قل الله تعالى انما المؤمنون الذين آمنوا بالله ورسوله ثم لم يرتابوا

(مطلب القياس والرأي)

وجاهدوا باموالهم وانفسهم في سبيل الله اولئك هم الصادقون وقال تعالى واخذ الله ميثاق النبي لما آتيتكم من كتاب وحكمة ثم جاءكم رسول مصدق لما كنتم لتؤمنن به ولتنصرنه قال اقررتم واخذتم على ذلكم اصري قالوا اقررنا قال فاشهدوا وامنعكم من الشاكدين قال ابن عباس ما بعث

حكم امثله وقال ثلك الكذب على هو لاق الرافضة من اعظم الامور لاسباع على جعفر بن محمد الصادق فلهما كذب على احدما كذب عليه حتى نسبوا اليه كذب الجفر والطاقة والهفت واختلاج الاعضاء احكام الردود والبروق وما يدكر عنهم حقائق التصير التي ذكرتها ما منها ابو عبد الرحمن السلمي وصارت هذه من كاسب الطرقية واسما لهم وحتى زعم بعضهم ان كذب رسائل اخوان الصفا من كلامهم علم كل عاقل يفهمها ويرى المسلم انما تناقض دين الاسلام وايضا فهي انما صنعت بعد موت جعفر بن محمد رضي الله عنه بعموماته فان جعفر بن محمد توفي سنة ثمان واربعين ومائة وهي مسنقة في اثناء المائة الرابعة لما ظهرت الدولة العبدية بمصر وبني القاهرة فصنعت على مذهب اولئك الاسميعة كما يدل على ذلك ما فيها وقد ذكرنا فيما جرى على المسلمين من استيلاء النصارى على سواحل الشام وهذا انما كان بعد المائة الثالثة في الجملة فمن جوب الرافضة في كلامهم وخطابهم علم انهم من كذب خلق الله وكيف يثق القلب بنقل من كذبهم الكذب قبل ان يعرف صدق الناقل وقد تعدى شرهم الى غيرهم من اهل الكوفة واهل العراق حتى كان اهل المدينة يتوقون احاديثهم وكان مالك يقول نزولوا احاديث اهل العراق منزلة احاديث اهل الكتاب لا تصدقوهم ولا تكذبوهم وقاله عبد الرحمن ابن مهدي يا ابا عبد الله صفنا في بلدكم اربعا ما تحدث في اربعين يوما ونحن في يوم واحد نسمع هذا كله فقال له يا عبد الرحمن ومن اين تدار الضرب انتم عند كيد ارا الضرب تضربون بالليل وتنفقون بالناهار ومع هذا انه كان في الكوفة وغيرها من الثقافات الاكابر كثيرين كره الكذب الذي كان اكره في الشيعة من الامم لا يميز بين هذا وهذا فاعتزلة الرجل الغريب اذا دخل الى البلد نصحوا له كذا بون خوافون فلهما يحترس منهم حتى يعرف الصدوق الثقة وبغلة الدراهم التي كثر فيها القش وان يحترس عن المعاملة به لمن لا يكون نقدا ولهذا كرم لا يكون له نقد وغير الخلفي الكتب التي يكثر فيها الكذب في الرواية والفضائل في الآراء كتب البعد وكره باقي العلم من القصص واسما لهم الذين يكثر الكذب في كلامهم وان كانوا يقولون صدقا كثيرا فلرافضة اكذب من كل طائفة باثاق اهل المعرفة باحوال الرجال

(فصل) واما قوله ولم يلتفتوا الى القول بالرأي والاجتهاد حرموا الاخذ بالقياس والاستحسان فالكلام على هذا من وجوه (أحدها) ان الشيعة في هذا من غيرهم في اهل السنة في الرأي والاجتهاد والقياس والاستحسان كفي الشيعة النزاع في ذلك فلهذا يدعيه يقول بذلك وتروى فيه الروايات عن الامم (الثاني) ان كثيرا من اهل السنة العامة وخاصة لا يقول بالقياس فليس كل من قال بامامة الخلفاء الثلاثة قال بالقياس بل المعترضة البغداديون لا يقولون بالقياس وحجتهم ان كان القياس باطلا ما يمكن الخول في السنة ترك القياس وان كان حقا أمكن الخول في اهل السنة والاخذ بالقياس (الثالث) ان يقال القول بالرأي والاجتهاد والقياس والاستحسان خير من الاخذ بما ينقله من يعرف بكثرة الكذب عن يصعب ويخطئ نقل غير مصدق عن قائل غير معصوم ولا يسلك عاقل ان رجوعه بشئ مالك وابن ابي ذئب وابن الماجشون والشيخ سعد والاوزاعي والثوري وابن ابي ليلى وشريك وابي حنيفة

الله تعالى الاخذ عليه الميثاق لئن بعث محمد صلى الله عليه وسلم وهو حي ليوثن به ولينصره وامره ان ياخذ الميثاق على امته لئن بعث محمد صلى الله عليه وسلم وهم احياء ليوثن به ولينصره فقد اوجب الله تعالى على المؤمنين الايمان بالرسول والجهاد معه ومن الايمان به

تصديقه في كل ما أخبر به ومن الجهاد معه دفع كل من عارض ما جاء به والحد في أمم الله وآياته وهو إله أهل الكلام المخلصون والكتاب والسنة الذين نهمهم السلف والأئمة لأقاموا (٢٣٣) بكامل الأيمان وبكامل الجهاد بل أخذوا يتناشرون أقواما من الكفار وأهل

البديع الذين هم اصدع السنة
 منهم بطريق لا يتم الا ببعض ما
 به الرسول وهي لا تنقطع اولئك
 الكفار بالمقول فلا آمنوا عاها
 به الرسول حق الايمان ولا جاهدوا
 الكفار حتى الجهاد واخذوا بقرين
 انه لا يمكن الايمان بالرسول
 ولا جهاد الكفار والرد على اهل
 الالحاد والبيع الاعمال كمن
 المقولات وان ما عرض منه
 للمقولات من السمات يجب
 رده تكذبا او ثوبا ولا اؤفروضا
 لانها اصل السمات واذ احق
 الامر عليهم وحدا الامر بالعكس
 والله لا يتم الايمان بالرسول والجهاد
 لا عداية الا بالمقول الصريح
 المنقضى لما ادعوه من العقليات
 وسين ان المقول الصريح مطابق
 لما جاءه الرسول لا يتقاضى ولا يعارضه
 والله يترك تحمل جميع الملاحدة
 وينقطع الكفر فحصل مطابقة
 العقل لسمع واتسار اهل العلم
 والايمان على اهل الضلال والالحاد
 ويحصل نيل الايمان بكل ما جاءه
 الرسول واتبع صريح المقول
 والتبيين الثبات والشبهة
 وقد كتبت قليلا ذكرت في بعض
 كلامي انه قد برزت طلبة ملتبسة
 التفاسير المتوصوف جدها على
 نقض قولهم ان الله تعالى قولهم
 كاختصاصهم على نفي الرؤية بقوله
 تعالى لا تدركه الابصار وهو يدرك
 الابصار فينت أن الادراك هو
 الاحاطة لا الرؤية وان هذا لا
 سأل على انشأ الرؤية اعظم من

وأبي يوسف ومحمد بن الحسن وزفر والحسن بن زياد والمؤيد والشافعي واليوهني والمزني
 وأحمد بن حنبل وأبي داود السجستاني والترمذي وأبراهيم الحارثي والبخاري وعثمان بن سعيد
 الدارمي وأبي بكر بن خزيمة ومحمد بن جرير الطبري ومحمد بن نصر المروزي وغير هؤلاء
 اجتهدوا واعتبروا هم مثل أن يعلوا سنة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم الثابتة عنه ويحتدوا في
 تحقيق مناط الاحكام وتبقيها وتغير بعضها غيره. ومن أن ينسكوا ونقل الروافض عن
 العسكريين وأمثالهما فان الواحدين هؤلاء لا علم بين الله ورسوله من العسكريين أنفسهم
 فلو أنشأ أحدهما شيئا كان رجوعه إلى اجتهدوا ولمن رجوعه إلى فتيا أحدهما بل ذلك هو
 الواجب عليه فكيف اذا كان ذلك فقلنا عنهم من مثل الرافضة والواجب على مثل العسكريين
 وأمثالهم أن يعلوا من الواحدين هؤلاء ومن المعلوم أن علي بن الحسين وأبا جعفر ومجرب
 محمد كانوا هم العلماء الفضلاء وان من بعدهم لم يعرف عنه من العلم ما عرف عن هؤلاء ومع
 هذا كانوا يتعلون من علمنا منهم ورجعون اليهم حتى قال ربيعة فلما تحقق المناظرة فهو
 متفق عليه بين المسلمين وهو أن ينس الله على تعليق الحكم بمعنى علم كل فينتظر في ثبوته في أحاد
 الصور وأقار ذلك العام كائن على اعتبار العدالة وعلى استقبال الكفة وعلى تحريم المنكر
 والميسر وعلى حكم اليقين ونحو ذلك فينتظر في الشراب المتنازع فيه هل هو من التجرد أم لا وفي الفعل
 المتنازع فيه كالترديد والشرط فهل هو من اليسر أم لا وفي اليقين المتنازع فيها كالخلف الجليح
 وصدقة المال والعق والطلاق والحرمان والظهار هل هي داخل في الأيمان فكفر أم في العقود
 الخلقية هل هي من طاعتهم أم لا أم لا يدخل لا في هذا ولا في هذا اذ لا يزمه شيء محال ونحو ذلك
 (الرابع) أن يقال لا ريب أن ما ينقله الفقهاء عن مثل أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد
 وغيرهم هو أصح مما ينقله الروافض عن مثل العسكريين ومحمد بن علي الجواد وأمثالهم
 ولا ريب أن هؤلاء علم بين النبي صلى الله تعالى عليه وسلم من أولئك فمن عدل عن نقل الاصدق
 عن الأعمى إلى نقل الاكذب عن المرجوح كان مصابيا في دينه وأقبله وأكلهما فقد تين أن
 ما حكمه الاعمامية مفضل لهما ليس في شيء من خصائصهم الا القول بعصمة الأئمة فاما
 بشاركتهم فيهم من هو شرهم وما سواهم كما كان أو بالاطراف فربهم من أهل السنة القائلين
 بخلافة الثلاثة بقوله وما اختصه الامامية من عصمة الأئمة فهو في غاية الفساد والعد
 عن العقل والدين وهو أقدم من اعتقاد كثير من التسلك في شيوخهم أنهم يحفظون وأضعف
 من اعتقاد كثير من قدماء الشافعيين أتباع أبي أسامة أن الامام يجب طاعته في كل شيء وان الله
 اذا استخلف اماما قبل منه الحسنات وتجاوزت عن السيئات لان الغلاف الشيوخ وان غلوا في
 شيء فلا يقصرون الهدى عليه ولا يعنون اتباع غيره ولا يكفرون من لم يقل بعصمته ولا يقولون
 فيهم العصمة ما يقوله هؤلاء اللهم الامن يخرج عن الدين بالكلية فذلك في الغلاة الشيوخ
 كالتصريح والاجمعية والرافضة فكل حال الشرفهم أكثر والظروفهم أعظم وشرعهم خير من
 شرهم وأما غاية الشافعيين أتباع أبي أسامة فكانوا يقولون ان الله اذا استخلف خليفة فنقل منه
 الحسنات وتجاوزت عن السيئات وورعها قالوا لا يحاسبه ولهذا سأل الوليد بن عبد الملك عن ذلك

دلالتها على نفيها وكذلك احتجاجهم على أن القرآن أو عبارة القرآن مخلوقة بقوله تعالى ما يأتينهم من ذكر العلماء من ربهم محدث إلا استمعوه **ينشان** دلالة هذه الآية على نفي قولهم أقوى فأنه يدل على أن بعض الذكور محدث وبعضه ليس محدث

وهو قد قولهم والحدوث في لغة العرب الضم ليس هو الحدوث على اصطلاح أهل الكلام كان العرب يسمون ما بعد حدثا وما تقدم على غير قدحيا وإن كان بعد أن لم يكن كقوله تعالى كثر جحون (٢٣٣)

انما في ذلك القديم وقوله تعالى
وانهم يتوبوا فيقولون هذا الذي
قديم وقوله تعالى عن ابراهيم
أفرأيت ما كنتم تعبدون انتم
وأبائكم الا أنتم ومن كنتم
استدلواهم بقوله الاحد الصمد
على نفي علوه على الخلق وأمثال
ذلك مما قد بسط في غير هذا الموضع
ثم تبين في مع ذلك أن المعقولات
في هذا كالمسموعات وان علوة
ما يحتج به النفاضة بالمعقولات هي
أيضا على نقض قولهم أدل منها
على قولهم كما يستدلون على نفي
الصفات وتولي الأفعال وكما يستدل
به الفلاسفة على قدم العالم ونحو
ذلك والمقصود هنا التبيين والاعتماد
على ما في موضع آخر وعلمت نفي
الأفعال والصفات من أهل الكلام
الجهينة والمعتزة ومن اتبعهم على
هذا الحق الذي زعموا أنهم يقررون
بهم حدوث العالم وانما الصانع
لهما ولا قامت به الصفات والأفعال
محدثا حتى يستدلوا بذلك على أن
العالم محدث وليس من ذلك أن
لا يقرروا بالصانع لا للصفات ولا للأفعال
واذا تدبر العاقل الفضل تبين له أن
انما الصانع واحد له أقدارات
لا يمكن الا بالانسان صفاته وأفعاله ولا
تنقطع الدهرية من الفلاسفة
وغيرهم قطعاً ما ما عقلا لاجل أنه
الاعلى طريقة السلف أهل الأئمة

(مطلب الكلام على الصفات)

لا يساهوا بالأفعال والصفات وأما
من نفي الأفعال أو نفي الصفات فان
الفلاسفة الدهرية تأخذ بخلافه

العلماء فقالوا له يا أمير المؤمنين أنت أكرم على الله أم داود وقد قاله يداود المجنون خلقه في
الأرض فحكم بين الناس بالحق ولا تتبع الهوى فخلق عن سبيل الله ان الذين يصلون عن سبيل
الله لهم عذاب شديد بما كانوا هم الحساب وكذلك سؤال سليمان بن عبد الملك عن ذلك لابي مازم
الملك في معقولة المشهورة فذكره هذه الآية ومع خطاهوا لا حول ولا قوة الا بالله يقولون ذلك في
طاعة امامهم مصوم قد أوجب الله طاعته في موارد الاجتهاد كليب ملح تولى الحرب وقاضى
الحكم لا يجعلونه شرعا ما يجب على كل أحد ولا يجعلونه مضموما عن الخطا ولا يقولون انه
يعرف جميع الدين لكن غلط من غلط منهم من جهتين من جهة أنهم كانوا يقولون الولد طاعة
مطلقة ويقولون ان الله أمرنا بطاعتهم الثانية قولهم ان الله اذا استخلف خليفة نقل
منه الحسنات وتحاوله من السيئات وأن خطاهوا لا من خلال الرضاة القائلين بصحة
الائمه ثم قد تبين مع ذلك أن ما انفردوا به عن جمهور أهل السنة كخطا وما كان منهم من صواب
فهو قول جمهور أهل السنة أو بعضهم ونحن لا نقول ان جميع طوائف أهل السنة مصدرون بل
فيهم المصيب والمخطئ لكن صوابهم أكثر من صواب الأمامية فان بهذا القدر تبين أن مذهب أهل
السنة أرحح ولكل مقام مقال وقد يقال ان الأيمان أرجح من الكفر اذا احتج الى المضالفة
عند من يظن أن ذلك أرحح قال تعالى ومن أحسن ديناً ممن أسلم وجهه لله وهو محسن واتبع ملة
ابراهيم حنيفا واتخذ الله ابراهيم خليلا وقال تعالى اذا دعا للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا الى
ذكر الله وذروا البيع ذلكم خير لكم وقال تعالى في المؤمنين يرضون أن يسارهم ويحفظوا
قربهم ذلك أن كلهم وقال لا تدخلوا بيوتنا غير سؤكم حتى تستأنوا وتسألوا على أهلها
ذلكم خير لكم بل قد يفضل الله صفاته نفسه على ما عدى من دونه كقوله الله خير ما يشركون
وقول المؤمنين الصبره والله خير وأبقى وكذلك قد تبين أن الكفر ما اذا وقعت المضالفة
قال تعالى يا أولئك من الشهر الحرام قتال فيه قل قتال فيه كبير ثم قال ومدين سبيل الله وكفر
به والمصد الحرام وأخرج أهله منه أكبر عند الله وهذه الآية تركت لماعير المشركون سرية
المسلمين بأنهم كانوا يربطون الشهر الحرام وهو ابن الحضرى فقال تعالى يا أولئك من الشهر
الحرام قتال فيه قل قتال فيه كبير ثم تبين أن ذنوب المشركين أكبر عند الله وأما في جانب
التفصيل فقال تعالى ليس بأمايتكم ولأما في أهل الكتاب من يعمل سوءا يجز به ولا يجده من
دون الله ولا يولوا نصرا ومن يعمل من الصالحات من ذكرا وأنى وهو مؤمن فأولئك يدخلون
الجنة ولا يظنون نقرا ومن أحسن ديناً ممن أسلم وجهه لله وهو محسن واتبع ملة ابراهيم حنيفا
واتخذ الله ابراهيم خليلا وقال تعالى قل يا أهل الكتاب هل تنقمون منا الا أن آمنا بالله وما أنزل
اليانا وما أنزل من قبل وإن أكثركم فاسقون قل هل أنبئكم شرا من ذلك شئ عند الله من
لعنه الله وغضب عليه وجعل منهم القردة والخنازير وعبد الطاغوت أو أولئك شركاءكم أو أضل
عن سواء السبيل

(فصل) ثم قال هذا الامامى أما باقى المسلمين فقد ذهبوا كل مذهب فقال بعضهم وهم
جاعة الاشاعة ان القدماء كثير من الله تعالى المعاني يشتمونها موجود في الخارج
(٣٠ - منهاج أول) ويبقى حارشا كامر بالامانة بدين أهل الملل المؤمنين بالله ورسوله وبين هؤلاء
الملاحدة كما قال تعالى في المنافقين مذنبين بين ذلك لالى هؤلاء ولا الى هؤلاء وهذا موجود في كلام عامة هؤلاء الذين في كلامهم سنة

وبدعة ولا ريب أنهم يرون على الفلاسفة وغيرهم أموراً ولكن الفلاسفة ترد عليهم أموراً وهم يشعرون في غالب الأمر بالحاجة
 العقلية عليهم ولكن قد تقول الفلاسفة (٣٣٤) أموراً بالجملة فيستدلون بها عليهم وقد تقول الفلاسفة أموراً بخصيص

موافقة لشرع فيردونهم عليهم
 كما قد روي العلم وغير ذلك ليعلموا تعاليمهم في كونه طاملاً إلى ثبوت معنى هو العلم في كونه
 قادر إلى ثبوت معنى هو القدرة وغير ذلك ولم يحيطوا بقدر الذكاء ولا بالمالذاته ولا بالحيالات بل
 لمعان قدعية يشترق في هذه الصفات الباطنية وعجائبها في ذاتها كملابغية تعاليم الله عن ذلك
 علواً كبيراً ولا يقولون هذه الصفات ذاتية واعتراض شيخهم فخر الدين الرازي عليهم بأن قال إن
 التصاري كفر وإلحاد قالوا القدماء ثلاثة والأشعره أثنى وأقدم ما تسمعه

فيقال الكلام على هذا من وجوه (أحدها) أن هذا كذب على الأشعرية ليس فيهم من يقول إن
 الله كامل بغيره وقال الرازي ما ذكر من الاعتراض عليهم بل هذا اعتراض ذكره الرازي عن
 اعتراضه واستهين الرازي ذكره وهو اعتراض قد يرد من اعتراضات نفقة الصفات حتى ذكره
 الإمام أحمد في الرد على الجهمية فقال قالت الجهمية لما وصفنا الله بهذه الصفات إن زعمنا أن الله
 ونور واهو وقدرته والله وعظمته فقد قلتم قول التصاري حين زعمنا أن الله لم يزل ولم يور ولم يزل
 وقدرته قلنا لا نقول إن الله لم يزل وقدرته لم يزل ولم يور له لكن نقول لم يزل الله بقدرته ونوره لا متى
 قد رولا كيف قدر فقال لا تكونون موحدين أي ادعي قولوا كان الله ولا شيء فقلنا نحن نقول قد
 كان الله ولا شيء ولكن إذا قلنا إن الله لم يزل بصفاته كلها أليس إيماننا نصف الها واحد بجميع
 صفاته وضررناهم في ذلك مثلاً قلنا أخبرونا عن هذه الصفات أليس لها جذع وكر وليف وسعف
 وخوص وجار واسمها اسم واحد وميت تحفة تجمع صفاتها فكذلك الله وله المثل الأعلى بجميع
 صفاته الله واحد لا نقول أنه قد كان في وقت من الأوقات لا بقدر حتى خلق قدرته والى ليس له
 قدرته هو عاجز ولا نقول قد كان في وقت من الأوقات لا يعلم حتى خلق لنفسه علماً والى لا يعلم هو
 جاهل ولكن نقول لم يزل الله عالماً قادراً مالاً كالامتي ولا كيف وقد سمي الله رجلاً كافراً اسمه
 أبو زيد المغيرة الخزرجي فقال ذنوبي ومن خلفت وحيداً وقد كان هذا الذي سماه وحيداً عينا
 وأذن ولسان وشفتان وبدان ورجلان وجوارح كثيرة فقد سماه الله وحيداً بجميع صفاته
 فكذلك الله وله المثل الأعلى وهو بجميع صفاته الله واحد وهذا الذي ذكره الإمام أحمد يضمن
 أسرار هذه المسائل وبين الفرق بين ما جاء به الرسل من الأنبياء الموافق لشرع العقل وبين
 ما تنقوه الجهمية وبين أن صفاته داخل في مسمى أسمائهم (الثاني) أن يقال هذا القول المذكور
 ليس هو قول الأشعرية ولا جمهور ما وافقه انعموا وقول مشيخ الحلال منهم الذين يقولون إن
 العالمة المطلقة بالعلم فيصحبون العلم بوجه حال آخر ليس هو العلم بل كونه عالماً وهذا قول القاضي
 أبي بكر بن الطيب والقاضي أبي يعلى وأول قول أبي المسالي وأما جمهور مشيخ الصفات فيقولون
 إن العلم هو كونه عالماً ويقولون لا يكون عالماً لا يعلم ولا قادراً لا يشهد أي يتعق أن يكون عالماً
 من لا علم له وأن يكون قادراً من لا قدرته وأن يكون حيّاً من لا دافعه ولا ريب أن هذا معلوم
 ضرورة فان وجود اسم الفاعل بدون مسمى المصدر مجتمع وهذا كمال قبل مصل بلا صلاصا
 بلا صلاصا وناطق بلا ناطق فان قيل لا يكون ناطق الإنسان ولا مصل الاصلانم يكن المراد أن هنا
 شيئاً أحدهما الصلاة والثاني حال مطلق الصلاة بل المصلي لابد أن يكون صلاة وهم
 أنكروا قول نفقة الصفات الذين يقولون هو في لحياته وعالم لا علم له وقادر لا قدرته فن قال

موافق لشرع فيردونهم عليهم
 من جنس العقليات فيوافقونهم
 علمهم ولا يصيبون الصدق
 والعدل إلا إذا وافقوا الشرعية
 فلذا خافوها كان غايهم أن يقابلوا
 الفلاسفة فقاموا بالمقابل بالباطل
 فتبقى الفلاسفة الصغار في ذلك
 والعقل منهم في ذلك لا حصل لهؤلاء
 نور الهدى ولا لهؤلاء وأما يحصل
 النور والهدى بأن يقابل الفلاسفة
 بالصلح والباطل بالحق والبدعة
 بالسنن والضلال بالهدى والكذب
 بالصدق وبذلك تبيين الألفاظ
 الصعبة لا تعارض بحال وإن
 المعقول الصريح مطابق لقول
 الصحيح وقد رأيت من هذا الخائب
 قبل أن رأيت بعد ذلك حقيقة عقلية
 هاتئة ثلث عرض الشريعة قد
 انتقد لي وجه فسادها وطريق
 حلها إلا رأيت بعد ذلك من أئمة
 تلك الطائفة من قد تفتن لفسادها
 وبينة وذلك لأن الله خلق عباده
 على الفطرة والعقول السليمة
 مفطورة على الحق لولا المعاصيات
 ولهذا أذكر من كلامه رؤس
 الطوائف في العقليات ما بين ذلك لا
 لا يحتاجون في معرفتنا إلى ذلك
 لكن ليعلم أن أئمة الطوائف
 معترفون بفساد هذه القضايا التي
 يدعي اخوانهم أنها قطعية مع
 مخالفتها للشرعية ولأن النفوس
 إذا علمت أن ذلك القول قاطع من هو
 من أئمة المخالفين استأنست بذلك
 وأطمأنت به ولا نكح بين أن تلك

المسئلة تهازاع بين تلك الطائفة فحصل عند الأصرار والتميم على التخلد فان عامة الطوائف وان ادعوا العقليات هو
 جمهورهم فقلدون رؤسهم فلذا رأوا الرؤس قد تنازعوا واعترفوا بالحق أنخلت هذه الأصرار على التقليد وقد رأيت الأئمة الإجماري

وهو بمن وصفه هؤلاء المتأخرون بالحدوث في الفلسفة والنظر وشبهه من غير الإلهام والاسم بل كالمصباح القواعده وغيره
تلازمه رأيت قد أبطل جهوده الفلسفة على قدم العالم بما يروى ما ذكرته (٢٣٥) من ابطالها وكان ما أجبته عن حجتهم بأن

بدن المسكين كما ذكره الارموي مع
أنه يتصور استقلاله كدمن غيره
فقال في فصل ذكره فيما يصح من
مذهب الحكمة وبما لا يصح قال
ثم قالوا ان الواجب له ان يحب
يكون واجبا لمن جميع جهاته أي
يجب أن تكون جميع صفاته لازمة
لذاته لان ذاته امان تكون كافية
فيها من الصفات وجودية كانت
أو عسمية أو لا تكون والثاني باطل
والا لتوقف شيء من صفاته على غيره
وذاته متوقفة على وجود تلك
الصفة أو عديمها فاذن تتوقف على
غيره وهو محال قال وهذا ضعيف
لا نقول لا تسلم أن ذاته تتوقف
على وجود تلك الصفة أو عديمها بل
ذاته تستلزم وجود تلك الصفة أو
عديمها لا يلزم من ذلك توقف ذاته
لما على وجودها أو عديمها قال ثم
قالوا ان الباري تعالى يستلزم حلة
ما يتوقف عليه وجود العالم فيلزم
من دوامه أزلية العالم وهو مجتمع
لاحتمال أن يكون له ارادات حادثة
كل واحد فتمت لهم تستند الى الاخرى
ثم تنهي في جانب التزلزل الى ارادة
تقتضي حدوث العالم فليزمن حدوثه
قلت فهذا الجواب خبير من الذي
ذكره الارموي وذكره باهر
والارموي نظمه من المطالب العالية
لرأى فلهذا حذركه وقال انه
هو الجواب الباهر ووافقه عليه
القشيري المصري فهذا أصح في
الشرع والعمل أما الشرع فان
هذا قول بحدوث كل ما سوى الله

هو على قدر ذاته وأراد بذلك أن ذاته مستقلة بحسبه وعلمه وقدرته لا يحتاج في ذلك الى غيره
فهذا قول مبني على الصفات المتكررة في أقوال نفاة الصفات وهذا الكلام الذي قاله سبحانه اليه
المعترية وهذا القلق وجدته في كلام أبي الحسن البصري ومع هذا من تدبر كلام أبي الحسن
وأمثله وحسبنا نظرا الى اثبات الصفات وأنه لا يمكن أن يفرق بين قوله وبين قول المتبين بفرق
محقق فله ثبت كونه حيا كونه عالما كونه قادرا ولا يحصل هذا هو هذا ولا هذا هو هذا ولا هذا
هي الذات فقد أثبت هذا المعنى الزائدا على الذات المبردة وقد بسطنا هذا في غير هذا الموضع
(الوجه الثالث) أن يقال أصل هذا القول هو قول مبني على الصفات وهذا لا يخص به الاشعرية
بل هو قول جميع طوائف المسلمين الا الحنابلة كالمتزعة ومن وافقهم من الشيعة وقد قدمنا أن
هذا القول هو قول قدماء الامامية فان كان خطأ فاقه الامامية أخطأ وان كان صوابا فاعلموا
أخطأ (الوجه الرابع) أن يقال قول القائل انهم أثبتوا قدماء كثيرين لفعلهم وهو أنهم
أثبتوا له غير ما اتفقوا عليه القدماء أثبتوا موجودات منفصلة قد يجمع الله واثبتوا ان صفات الكمال
القائمة بالحكمة والعلم والقدرة فان قلت أثبتوا له غير الله وأوجدوا قد يجمع الله واثبتوا ان صفات الكمال
الله كان هذا حيث اتفقوا عليه والمشتنع وان لم يقصد هذا لكن لفظه فيه إيهام وان قلت أثبتوا له
صفات قائمة بقدرة يقدمه وهي صفات الكمال كالحياتو العلم والقدرة فهذه هو الحق وهل ينكر
هذا الاحتذول مسقط فن أنكر هذه الصفات وقال هو على بلا حجة وعالم بلا علم وقادر بلا قدرة
كان قوة ظاهر البطلان وكذلك ان قال علمه وقدرته وقدرته علمه وان قال مع ذلك انه هو العلم
والقدرة فعمل الموصوف هو الصفة وهذه الصفة هي الاخرى فكل ما وجد مثل ذلك في أقوال
نفاة الصفات من الفلسفة والمعتزلة فغنى تصور قولهم على الحقيقة بين فساد والكلام عليهم
وعلى شبهتهم بسوط في غير هذا الموضع (الخامس والسادس) قولهم جملوا قدماء مع الله ليس
بصواب فان هذه المعاني ليست خارجة عن معنى اسم الله عند مبني الصفات بل قد يقولون
هي زائدة على الذات أي على الذات المبردة عن الصفات لا على الذات المتصفة بالصفات واسم
الله يتناول الذات المتصفة بالصفات ليس هو اسم الذات المبردة حتى يقولوا نحن ثبت قدماء
مع الله وكيف وهم لا يجوزون أن يقال ان الصفة غير الموصوف فكيف يقولون هي مع الله
بل طائف من المشبهة كان كلاب لا تقول في الصفت وحدها انها قد يفتحق لا تقول بعدد
القدماء لما نعت النفاة هذا الاطلاق بل تقول الله صفاته قديم (السابع) قولهم فعلوه
مفتقرا في كونه عالما الى ثبوت معنى هو العلم فيقال أولا هذا انما يقال على قول مبني على الحال
وأما قول الجمهور فندمهم كونه عالما هو العلم ويتقدم أن يقال كونه عالما مفتقرا الى العلم الذي هو
لازم له انه ليس في هذا اثبات فقره الى غيره ذاته فان ذاته مستقلة بعلم والعلم مستلزم لكونه
عالما فاذن هي الموجبة لهذا ولهذا وانما قدرا انها واجبت الاثنين كان أعظم من أن توجب
أحدها اذا لم يكن أحدهما مقصدا ومعلوم أن العلم كمال وكونه عالما كمال فإذا واجبت ذاته هذا
وهذا كان كمالا واجبت الحية والقدرة (الثامن) قوله جعلوه مفتقرا في كونه عالما الى
ثبوت معنى هو العلم غير متمسكة فان فصل الاقتدار شره له يحتاج الى من يحمله عالما فيفسد
العلم وهذا باطل وانما ثبت هذا بطريق الزوم فاذن ذاته موجبة لعلمه ولكونه عالما ومن

وذلك القول فيه اثبات عقول ونفوس أزلية مع الله تعالى والفرق بين القولين معلوم عند أهل الملل والشرائع وأما العقل فان قول
الارموي فيه اثبات أمور يمكنه يحدث فيها حوادث متعاقبة من غير أمر يصعد من الواجب وهذا يقتضي حدوث الحوادث بلا محدث فان

الواجب منفصلة إذا كان له تامة مستلزما لمعوله غير تأخر شي من معوله عنه بخلاف ما ذكره الأجهمة فيكون فيه الآن التناقض مستلزما لا تأخر شي بعده في هذا متفق (٣٣٦) عليه بينهم فليس فيه الاستلصال الآخر والأجهر والأرومي

وغيرهما يقولون بتسلل الآخر بل قول أولئك يقتضي أن يكون الفاعل هو رب معاديه وهو المحقق للموافقة بأفعاله القائمة المتعاقبة وقول الأجهري يقتضي أن يكون أفعاله هو رب العالمين وهو محدد لكل شيء مما يقو به من الافعال المتعاقبة ولا ريب أن قول أولئك غلط في العقل فكلهم فطنتي الشرع فإن الفاعل إذا كان ممكنًا نجس صفاته وحر كانه ممكن ولا يرجح شيء من ذلك الوجود المرجح التام فالمرجح التام أن كان موجودا في الأزل لم يوجد مقتضاه في الأزل ثم ذلك المرجح أن كان في نفسه تامة لمعوله بحيث لا يتحدد به ولا يمتنع أن يصدر عنه شيء بعد أن يكن صادرا لافي الفاعل ولا في غير الفاعل لا دام ولا منقطع وامتنع أن تكون حركة الفاعل ذاتا صادرة عن هذا لا سابع اختلاف الحركات والمحرك كونه بسط عنه ذهبن كل وجه وهو في الأزل على تامة فمتنع أن تصدر عنه المختلفات والمتعديتات كما أن جميع الحركات الممكنات لا ديم حركتها الأبدوام السبب المحرك المنفصل عنها وهذا لأن حال الفاعل إذا كانت حين أحدث هذا التأخر كانه حين أحدث ذلك المتقدم امتنع تخصيص هذه الحال بالفصل دون هذه كما يقولون بهذا وان قالوا إنما كان هذا لأن حركة الفاعل لا يمكن وجودها

أثبت المعتنق قال لا يكون عالما حتى يكون له علم وهو عالم قطعاً له علم فهو يحصل ذلك من باب الاستدلال ويستدل بكونه عالما على العلم ويقول إن ذاته أوجب ذلك لأنه هتاف غير ذاته جعلته عالماً وجعلته عالماً ولو قدر أنها أوجبت واسطة فوجب الموجب موجب كما أنها أوجبت كونها كونها عالماً والعلم مشروط بالحياة والاقبال أنه يقتضي كونها عالماً لا غير فإن هذه الأمور المشروط بعضها ببعض كلها من لوازم ذاته لا يقتضي كونها لا غير (التاسع) قوله ولم يصح له قدر ذاته بل لمعان قدعة إن أراد ذلك أهم لا يصحون ذاته علماً وقدرته ولا يصحون هاتمة وقدرته وليس لها علم ولا قدرة فهذه أصح وهو عين الحق وإن أراد أنهم لا يصحون ذاته هي الموجبة لكونه عالماً قادراً فهذا كذب عليهم بل ذاته هي الموجبة لذلك كما هي الموجبة لكونه عالماً مع كونها موجبة كونها لا يكون عالما حتى يكون حيا كذلك يقول هؤلاء لا يكون عالما حتى يكون له علم (العاشر) قوله لم يصح له ذاته قادراً ذاته إن أراد أنهم لا يصحون هاتمة قادراً لذات مجردة عن العلم والقدرة كما يقول نفثة الصفات لمع ذاته مجردة عن الصفات فهذا أصح لأن الذات مجردة عن العلم والقدرة لاحقة لها في الخارج ولا هي الله ولا تنسحق الصادة وإن أراد أنهم لم يصحوا عالماً قادراً لذاته المستلزما لغير العلم والقدرة فهذا غلط عليهم بل نفس ذاته الموجبة له وقدرته هي التي أوجب كونها عالماً قادراً وأوجب علمه وقدرته وجعل العلم والقدرة موجب كونها عالماً قادراً فإن كل هذه الأمور متلازمة وذاته المتصمة بهذه الصفات هي الموجبة لهذا كله كالاتصاف في ذلك الشيء بميان له في (الحادي عشر) قوله لمعان قدعة يقتضي في هذه الصفات الالهائس هو قولهم فإن المعاني القديمة هي الصفات عندهم وأما الخبر عن ذلك فيقول هو الوصف ولا ريب أنه لا يمكن وصف الموصوف بأنه عالم الآن يكون له علم ولكن هو صفة الموجب تلك المعاني القديمة القائمة فإذا كان لا وصف بالعلم والقدرة والحياة الإلهية وهو الموجب له لم يكن مقتضى غيره كما أنه ادم الوصف بالعلم إلا إذا كان موصوفاً بالحياة وهو الموجب للصالح لم يكن مقتضى غيره ولوقال لمعان قدعة مستتمة له ولهذه وهذه تلك المعاني مستلزما لتبوت هذه الصفات كان كلاماً صحيحاً فالتلازم حاصل من الجهات الثلاث (الثاني عشر) قوله لم يصح له محتاجاً باقياً ذاته كاملاً بغيره كلاماً باطلاً فله هو الذات الموصوفة بهذه الصفات فليس هتاف يمكن تقدير جلسته إلى هذه الصفات حتى يوصف بجلسته وأغنى وذات الله مستلزما لهذه الصفات والصفات المازومة لذات الموصوف التي لا يكون الإلهائس له تحقق دونها حتى يقال له أنه محتاج ناقص (١) بل حقيقة الامر أن الذات مجردة عن صفات الكمال وهذا الكمال تلك الذات المجردة ليست هي الله بل لاحقة لها في الخارج وأيضا فهم لا يطلعون على الصفات لفظ الغير (الثالث عشر) أن قول القائل إن الصاري قد كفر وأبأن قالوا القدماء ثلاثة والأشعرية أربعة أقدماء تسعة كلام باطل فإن الله لم يكفر الصاري بقولهم القدماء ثلاثة بل قال تعالى لقد كفر الذين قالوا إن الله ثالث ثلاثة وما من إله الا هو الواحد وإن يشبهوا بما يقولون لم يستحق الذين كفروا منهم عذاب أليم ألا يتوبون إلى الله ويستغفرونه والله غفور رحيم ما لم يستحق من مريم الأرسول قد دخلت (١) قوله بل حقيقة الامر الخ كذا في الاصل وفي الكلام نقص ونحو يفخا مل كتبه معصمه

كلها أول يمكن وجود الحوادث كلها في الأزل فتأخر في نفسه لتأخر استعداد القوابل قبل هذا انما يمكن أن يقال إذا كان القابل ليس هو صادرا عن الفاعل مثل القوابل لا تأخر الشمس فإن أن الشمس فيها مختلف باختلاف تلك القوابل فتؤخر دونه

القسم ويبيض التورج ويزيل الفاكهة تارخها وبعدها أخرى، ولهذا الشغل بالفرق في العمل فيقولون في آخره فيقولون
 القوابل لتأخر استعداد القوابل بسبب الحركات الفلكية فالجواب (٣٧٧) لاستعداد القوابل ليس هو الموجب لبيض

من قبله الرسول وأمه صديقة كآبأ كالأت الطعالم فتدبر مصابه أنهم كفروا بقولهم أنه ثالث ثلاثة لأنه لقوله بعد ذلك وأمن له الإله واحد ولم يقل ما من قديم الأقدم واحد ثم أتبع ذلك بك حال المسيح وأمه لاهمها لآختران الذين اتخذوها الهين وبين خلق في الآلهة الأخرى بقوة وإن قال الله يعيسى بن مريم أن أنت قلت الناس اتخذوني بين خلق في دون الله فهذا لا يمتوافقه لسبق تلك الأقوال في حديث أن الذين قالوا إن الله ثالث ثلاثة قالوا إنه ثالث ثلاثة لأنه هو المسيح وأم المسيح وليس في القرآن ذكر فرضه من ثلاثة لاهات ثلاث بل في الكتاب ولا في السنة ذكر القدم في أسماء الله تعالى وإن كان المعنى محصيا لكن المقصود بيان أن ما ذكره لم يكفر الله النصرى في (الرابع عشر) أنه هب أن النصرى كفروا بقولهم أنه ثالث ثلاثة فقدماء فالصغاية لا تقول أنه تاسع تسعة فقدماء بل أسم الله عندهم يتضمن صفاته فليست صفاته خارجة عن معنى اسمه بل إذا قال القائل أنت بالله أو دعوت الله كانت صفاته داخله في معنى اسمه وهم لا يظنون عليها أنهم لله فكيف يقولون أن الله تاسع تسعة أو ثالث ثلاثة وقد قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم من حلف بغير الله فقد أشرك وثبت في الصحيح الحلف بغير الله هو بمراته فلم أن الحلف بذلك ليس حلفا بما يقال أنه غير الله في (الخامس عشر) أنه حصر الصفات في ثمانية وإن كان يقول بعض المشتبهين من الأشعرية ونحوهم فالصواب عند جماهير المشتبهين وأئمة الأشعرية أن الصفات لا تنحصر في ثمانية بل ولا يحصرها العباد في عدد وحيد فتفعل بالقلوب عنهم أنه تسعة بابل لو كان هذا عما يقال في (السادس عشر) أن النصرى أثبتوا ثلاثة أقانيم قالوا إنها ثلاثة جواهر يجمعها جوهر واحد وإن كان واحد (٢) له خلق وبرزق والمجد بالمسيح هو أقانيم الكلمة والعلم وهو الابن وهذا القول متناقض في نفسه فإن الاتحاد كان مفعلة واحدة لا تخلق ولا تزرع وهي أيضا لا تنطق الموصوف وإن كان هو الموصوف فهو الجوهر الواحد وهو الابن فيكون المسيح هو الابن وليس هذا أقولهم أن هذا ممن يقول الإله واحد له الأسماء الحسنى الدالة على صفاته الأعلى ولا يخلق غيره ولا بعدد واه فبين الله من الفرق أعظم مما بين القدم والفرق وبما افترقه الجهمية على المشتبه أن ابن كلاب يسأل من المشتبهين صفات وصف الكتب في الرد على التفويض فمضى على أخته مسكاية أنها نصرانية وأما أسلم فمرته فقال لها أخى أنى أو يدان أقصد من المسلمين فرسيت عنه بذلك ومقصود المغترى بهذه الحكاية أن يجعل قوة ثابت الصفات هو قول النصرى وأخذ هذه الحكاية بعض السالفة وبعض أهل الحديث والسنّة يذهب ابن كلاب يسأل أحدث من القول في مسئلة القرآن ولم يعلم أن الذي عاينها بها بعض الحق في مسئلة القرآن وغيره هل من وانهم عاينها عند جدح أنت قاله ويجب ابن كلاب غسله كونه لم يكمل القول بل بقيت عليه بقيت من كلامهم وهذا أغلر ما عاين ابن عجيل في مسئلة القرآن فله أخذ كلام الحق أنى طعنا به على الأشعرية في كونهم يقولون هذا القرآن ليس كلام الله بل عبارة عنه فطعن به هو على الأشعرية ومقصود الحق بذلك إثبات أن القرآن مخلوق والأشعرية يتخبرونه في نفي الخلق عن القرآن ولكن عنهم تنصرونهم في كمال السنة

(فصل) قال الرافضی المصنف وقال جماعة الحشوية والنسبية ان الله تعالى جسمه

مختلف ألوانها وغرايب سود ومن الناس والدواب والأعنام مختلف ألوانه كذلك إنما يخصني الله من عباده العلماء فأذا طال القاتل إنما

(۱) قوله وحقيقته كذا في الاصل واعلم اننا ثلثنا التامع في كتابه

تفاضلت واختلقت لاختلاف الصور والصفات في الهواء والتراب والحب والتوى قبله وتلك القوابل والاستنباط
أيضاً فمنه ليست من فعله غيرهم (٣٣٦) الذي أعاد القوابل وهو الذي أمكنه من حيث ما أعده وحيداً

فقد تدين له خلق الأمور المختلفة ومن كل زوجين فبطل أن يكون واحداً بسيطاً لا يصدر عنه إلا واحد لازمه لا يصدر عنه غيره ولا يمكنه فعل شيء سواء فإن فعل المختلفات الخلائق يدل على أنه فاعل بقدرته ومشيئته ولهذا قال تعالى عسى الله من عباده العلماء قال طائفة من السلف العلماء فإن من جعله غير قادر على أحداث فعل ولا تغير شيء من العالم بل قد زعموا لا يمكنه مغالطته لم يشأ الله تعالى الكواكب والأقلام التي تفعل الأقطار الأرضية عنده أو ما كان نحو ذلك ولهذا عبيد هاهؤلاء من دون الله ولهذا كان دعاءهم لهم أو شتمهم منها ولهذا أتبرأ أنجيل من مخالفتها لما طاهرهم في عبادة الكواكب والأصنام وقال لأحب الأتباعين قال تعالى وبما هم قوموا قال أنصاره في الله وقد همدان والآفاق ما تشرقون به الآن يا بني شياً وسع ربي كل شيء علماً فلا تزدكرون وكفأ خافوا أن شركتم ولا تخافون أنكم أشركتم بالله ما لم ينزل به عليكم سلطاناً فأتى القريش أحق بالامن ان كنتم تعلمون وقال تعالى الذين آمنوا ولم يلبسوا أيمانهم بظلم أولئك لهم الأمن وهم مهتدون فان المشركين يخافون المخلوقات من الكواكب وغيرها وهم قد أشركوا بالله ولا يخافون الله إذ أشركوا بالله ما لم ينزل به سلطاناً واتخاذهم من عبادة العلماء الذين

يعلمون أنه على كل شيء قدير وبكل شيء علیم فهو لا اله الا هو لا يخافون الله تعالى فإن قال قائل فهم يقرّون بالعبادات ويقولون بغير الاصوات في حياكل المبادات بضون القات تحال ما عقده الاقلام الدائران

الصلوات

الاسماء الاسلامية منهم فلم يظن انهم الا دعاة والعبادات قبل هذا **الحوادث كلها عندهم بسبب حركة الفلك لا بشئ آخر أصلا وهم اذا**

الصلوات جناح فيما طعموا واسقط القرائض وقال هي اسماء رجال أوجب الله عليهم من قبله
 يوسف بن عمر الى العراق في أيام بني أمية فقتله والصبرية الموحدون في هذه الأربعة عشر شهرا
 هؤلاء في كثير من الوجوه وذكر راعى الخطابة أصحاب أبي الخطاب بن أيّوب انهم يزعمون
 ان الائمة أتت بعد موت رسول الله صلى الله عليه وسلم على خلقه لارادتهم رسولان ولخطابتي والاخر
 صلت فالتاريخ بعدوا والصلوات على فهم في الارض اليوم طاعتهم مقترنة على جميع الخلق
 يعلمون ما كان وما هو سكاثر وزعموا ان أبا الخطاب بن أيّوب وان أولئك الرسل فرضوا طاعة أبي
 الخطاب وقالوا الائمة آلهة وقالوا في أنفسهم مثل ذلك وقالوا له الحسين أيا الله هو أيا جاور
 ثم قالوا ذلك في أنفسهم وتأولوا قول الله عز وجل فذات ربه ونصحت فمن رضى ففعله ساجدين قالوا
 فهو آدم ونحن ولده وعبدوا أبا الخطاب وزعموا أنه وخرج أبو الخطاب على أبي جعفر المنصور
 فقتله عدي بن موسى في سجة الكوفة وهم يتدينون بشهادة الزور ولو اقبهم وذكر راعى
 البرهية أن جعفر بن محمد والله وأبى ليس بالذي يرى وأنه يشبه الناس في هذه الصورة وزعموا أن
 كل يحدث في غلوهم موسى وان كل مؤمن موسى اليه وقال الاشعري وقتال قالون مالهية سلمان
 الفارسي قال وفي التسلمين الصوفية من يقول بالملو وان الذي يحل في الأشخاص وأصحاب
 هذه المقالة أذرا وأشياء يحسنونه قالوا لا يدري لعل الله حال فيه وما لو الى اطراح الشرائع
 وزعموا ان الانسان ليس عليه فرض ولا زمة عبادة اذا وصل الى معبوده قال ومن القائلين
 بزعم ان روح القدس هو الله كانت في النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ثم في نبي الحسن ثم في
 الحسين ثم في علي بن الحسين ثم في محمد بن علي ثم في جعفر بن محمد ثم في موسى بن جعفر ثم
 في علي بن موسى بن جعفر ثم في محمد بن علي بن الحسين بن محمد بن علي بن محمد بن علي بن محمد بن
 الحسن بن علي بن محمد قال هؤلاء الائمة عندهم كل واحد منهم الله على التسلم والالة عندهم
 يدخل في الهياكل وهؤلاء هم الامامية الاثني عشرية قال ومن القائلين صنف يزعمون أن
 عليا هو الله يكذبون النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ويشقونه ويقولون ان عليا وجبه لبيس امره
 فادعى الامر لنفسه قال ومنهم صنف يزعمون ان الله نجمة أشخاص في النبي وعلى والحسن
 والحسين وفاطمة فهؤلاء عندهم ولههم نجمة أضاءوا بكر وعمر وعثمان ومعاوية وعمر
 ابن العاص منهم من قال ان هذه الائمة لا يجوز لاي يعرف فضل الأشخاص الخمسة
 الا بأشياء دافعي محمد بن هذا الوجه ومنهم من قال بل هي مذمومة لا تحمد بحال من
 الاحوال ومنهم صنف يقال لهم الشيعة أصحاب عبد الله بن سيار يزعمون أن عليا أئمت وانه
 يرجع الى الدنيا قبل يوم القيامة فيلأ الارض عدلا تاملت جورا وذكر راعى أنه قال لعل
 أنت أنت والشيعة يقولون بالرجعة وان الاموات يرجعون الى الدنيا وكان السيد الجري
 يقول بالرجعة الاموات وفي ذلك يقول

اليوم يوم الثامن فهم . الدنيا هم قبل الحساب
 ومنهم صنف يزعمون أن الله وكل الامور وقضها الى محمد صلى الله تعالى عليه وسلم وأنه أقدر على
 خلق الدنيا خلقه ماودرها وان الله لم يخلق من ذلك شيئا ويقول ذلك كثير من بني علي ويزعمون
 أن الائمة يشقون الشرائع وتهبط عليهم الملائكة وتظهر عليهم أعلام الميزات وروى البيهقي
 بصفات متنوعة أفعال متنوعة وله تعالى شؤون واحوال كل يوم هو في شأن فله يكون تنوع المفعولات وحدثنا الحافظ تنوع أحوال
 الفاعل وأما يحدث من أمر ماله وانما طلب الفرق بينهما قيل أحواله من مقتضيات ذاته الواجبة الوجود بنفسه التي لا يتوقف شئ

وتأخر استعدادهما كون القفل
 له الزلزال والزلزال على حال واحدة
 كان امتناع هذا الظاهر بخلاف ما اذا
 قيل ان نفس الفاعل موصوف
 بصفات متنوعة أفعال متنوعة وله تعالى شؤون واحوال كل يوم هو في شأن فله يكون تنوع المفعولات وحدثنا الحافظ تنوع أحوال
 الفاعل وأما يحدث من أمر ماله وانما طلب الفرق بينهما قيل أحواله من مقتضيات ذاته الواجبة الوجود بنفسه التي لا يتوقف شئ

من أحوالهم على أمر مستعجل لا يحتاج إليه واحدة كان واجباً عليه كما كان لو أمره كان أيضاً واجباً عليه من عبادة مخلصه
 الممكن الذي ليس له من نفسه وجود فانه (٣٤٠) إذ قبل اختلاف فعل الفاعل وتأخر اختلاف القابل وحدونه قبل فهو

أيضاً الفصل للقبائل المختلف
 الحادث فكيف تصدقوا المختلفات
 الحادث عن فاعل لا اختلاف
 في فعله ولا حدوث ثلث من أفعاله
 والإبهري فبطل حجة المعتزلة
 والأشعرية ونحوهم على حدوث
 الأجسام وأراد أن يستدرك عن
 الفلاسفة فقال « فصل »
 في ذكر الطرائق التي سلكها
 الإمام يعني أبوسعدي الله الرازي
 في صكته لتقرر مذهب
 التشكيك ونقيض الاعتراض
 عليها أما الطريقة التي سلكها
 لحدوث العالم فمن وجهين
 أحدهما أن العالم يمكن لذاته وكل
 يمكن لذاته فهو حادث لأن تأثير
 المؤثر فيه لما أن يكون حال الوجود
 أحوال العدم أو لاسال الوجود
 ولحال العدم والأول باطل لأن
 التأثير حال الوجود يكون إيجاباً
 للوجود ونحوه لاصل وهو محال
 والثاني محال لأن التأثير حال العدم
 يكون جمعاً بين الوجود والعدم
 وهو محال فيلزم أن يكون لاسال
 الوجود ولا حال العدم فيكون حال
 الحدوث فكل حاله مؤثر فهو
 حادث الثاني أن الأجسام لو كانت
 أزلية فلما أن تكون متحركة في
 الازل أو ساكنة والضعفان
 باطلان أما الأول فلو جوه أحدهما
 أم لو كانت متحركة في الازل لزم
 المسوقية بالغير وعدم المسوقية
 في شيء واحد لأن الحركة تقتضي

ومنهم من سلم على المصاب ويقول إذا مرت مصابة أن عليها وفيهم يقول بعض الشعراء
 برئت من الملوك ليست منهم * من العزال تسهم وإن داب
 ومن قسوم إذا ذكروا عليا * يرذون السلام على النصب
 فهذا بعض ما نقله الأشعري وغيره عنهم وهو بعض ما فهم من هذا الباب فإن الإسمعية
 والتصيرية لم يكونوا أحدوا النذك التصيرية من نوع الفلاة والإسمعية ملاحدة كضمن
 التصيرية ومن شرع التصيرية أشهد أن لا إله إلا الله الأجدرة الأزعز البطين أشهد أن لا إله إلا الله إلا من
 القوتلين ويقولون أن شهر رمضان أسماء ثلاثين رجلاً إلى أنواع من الكفر الشنيع بطول
 وصفها وهذا أمر معلوم فإن أهل العلم متفقون على أن هذه المقالات الغالية في وصف الرب
 بالعبوب والتفاسد المتضمنة تشبيه الخلق بالخلق في صفات النقص وتشبيه الخلق بالخلق في
 خصائص الألوهية هي أكثر ما يكون في الشيعة اتفاقاً الناس فلا يوجد طوائف الأمة أشنع
 في الحلول والتشليل والتعطيل مما يوجد فيهم ولهذا صارت الملاحدة والغالية عليهن على بعض من
 ينسب إليهم قالوا لحدوث علم على الإسمعية والغالية علم على الغالبين بالالهيية في الشركاء كالنصيرية
 والمشهور بالفلو وأدعاء الألوهية في الشرع النصارى والغالية في الشيعة وقد وجد بعض الأخاد
 والتوفيق غيرهم من التساك وغيرهم لكن التي فيها أكثر واقع وإذا كان الأمر كذلك كان
 التي يطن على أهل السنة والجماعة بأن فهم تحسبوا متى على طائفة الإمامية أمامن أجعل
 الناس بمقالات شيعته وأمامن أعظم الناس ظموا وعدوا وعن العدل والانصاف في المقابلة
 والموازنة ثم أهل السنة يظنون من الإمامية المتأخرين أن يضطروا سلفهم بالحجة العقلية
 والشرعية عاجزون عن ذلك كأن تقدم الشيعة عليه وهذا لا يجوز من الشيعة من أكبر
 أهل الكلام التشكيك في جميع أنواع الحيليل والحقين ولهم كتب مصنفة قال الأشعري
 ورجال الرافضة ومؤلفو كتبهم هشام بن الحكم وهو فاضل وعلي بن منصور ووفرن عبد الرحمن
 القمي والسكا وأبو الأخوص داود بن راشد البصري قال وقد اتهمهم أبو عيسى الوراق وابن
 الراوندي وأتوا لهم كتاب في الإمامة في (الوجه الثاني) أن يقال هذه المقالات التي نقلها لا تعرف
 عن أحسن المعروفين بذهب السنة والجماعة ومن اتهم أصحاب أبي حنيفة ولا مالك ولا الشافعي
 ولا أحمد بن حنبل لأن أهل الحديث ولأن أهل الرأي فلا يعرف من هؤلاء من قال إن الله
 جسم طويل عريض هيم وأنه يجوز عليه المصافحة وإن الصلبيين من السليين يعاينونه فإن كان
 مقصودهم بجماعة الحشوية والمشيبة بعض هؤلاء فهو كذب ظاهر عليهم وهذه كتب هذه الطوائف
 ورجالهم الأجسام والأموال لا يعرف من أحسنهم شيء من ذلك بل أنهم يقولون الطوائف
 المعروفون بالعلم فهم متفقون على أن الله لا يرى في الدنيا بالهوى وإنما يرى في الآخرة كانت في
 الصميم عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال وأعلموا أن أحدكم متكلم من يرى به حتى يموت
 والمذهب الشائع الظاهر فيهم مذهب أهل السنة والجماعة أن الله يرى في الآخرة بالابصار ومن
 أنكرك ذلك كان مبتدعاً عندهم وإن كان في المنتسبين إليهم من يقول ذلك فليس هو قول أنهم
 ولا الذين يفتي بقوله ومن أراد أن ينقل مقالة عن طائفة فليس القائل والنائل والافكل

المسبوقية بالغير والأزل يقتضي عدم المسبوقية بالغير فيلزم بالجمع ضرورة الثاني أنها لو كانت متحركة
 في الأزل لكانت بحال لا تتحول عن الحوادث وما لا يتحول عن الحوادث فهو حادث والالكان الحادث أزلياً بهذا خلف الثالث أنها لو كانت

أحد

أحيط بقدر على الكذب فقد تدين كذباً فيما قلته عن أهل السنة كما تبين أن تلك الأقوال يومها
 أشنع منها أقوال سلف الأمامية (الوجه الثالث) ان يقال الطائفة إنما تسمى باسم وجهها أو
 بنعت أحوالها فالأول كما يقال الضمات والأزارة والجمسية والخصارية والضرارية كما يقال
 الرافضة والشيعة والقدريّة والمرتجة والخوريج ونحو ذلك فأما لفظ الحشوية فليس فيها ما يدل
 على شخص معين ولا مقالة معينة فلا يدعى من هم هؤلاء وقد قيل إن أول من تكلم بهذا اللفظ
 عمرو بن عبيد فقال كان عبد الله بن عمرو حشواً لو كان هذا اللفظ في اصطلاح من قاله يريد به
 العلامة الذين هم حشواً كما تقول الرافضة عن مذهب أهل السنة مذهب الجمهور فإن كان مراده
 بالحشوية طائفة من أصحاب الأئمة الأربعين وغيرهم كما ذهب إلى جدوا الشافعي ومالك بن النعمان
 أن هذه المقالات لا توجد فيهم أصلاً بل هم كغفرون من يقولوا ولو قدر أن بعضهم جحد في
 بعضهم فليس ذلك من خصائصهم بل كما يوجد ذلك في سائر الطوائف وإن كان مراده بالحشوية
 أهل الحديث على الإطلاق سواء كانوا من أصحاب هذا أو هذا فاعتقاد أهل الحديث هو السنة
 المحضة لأنه هو الاعتقاد الثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم وليس في اعتقادنا من أهل
 الحديث شيء من هذا والكتب تشهد بذلك وإن كان مراده بالحشوية عموم أهل السنة
 والجماعة مطلقاً فهذا الأقوال لا تعرف في عموم المسلمين وأهل السنة وجمهور الناس ما يظنون
 أحداً قال هذا وإذا كان في بعض جهال العامة من يقول هذا أو أكره من هذا الميزان يجعل
 هذا الاعتقاد لأهل السنة والجماعة يعاونه وإنما العيب فيما قلته الطائفة وعلى أنها كثر كراه
 عن أئمة الشيعة فإن أئمة الشيعة هم القائلون بالقبائل الشيعية كما قد علم وأما لفظ المشبهة فلا
 ريب أن أهل السنة والجماعة والحديث من أصحاب مالك والشافعي وأبي حنيفة وأحمد وغيرهم
 متفقون على تزيه الله تعالى عن جماعة الخلق ونظم المشبهة الذين يعملون صفاته بصفات الخلق
 متفقون على أن الله ليس كشيء لا في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله وطريق سلف الأئمة
 وأئمتنا أنهم يصفون الله بما وصفه بنفسه وما وصفه به رسوله من غير تحريف ولا تعطيل ولا
 تكيف ولا تمثيل أثبات بلا تمثيل وتزيه بلا تعطيل أثبات الصفات ونفي جملة المخالقات قال
 تعالى ليس كشيء شيء فهذا رد على المشبهة وهو السميع البصير رد على المعطلة فقوله هي الصفات
 مبنى على أصلين أحدهما أن الله منزّه عن صفات النقص مطلقاً كالسنة والنوم والهجر والجهل
 وغير ذلك والثاني أنه متصف بصفات الكمال التي لا نقص فيها على وجه الاختصاص بما له من
 الصفات فلا يماثل شيء ولكن نفع الصفات يسمون كل من أثبت شيئاً من الصفات شيئاً بل
 المعطلة المحضة الساطعة نفع الأسماء يسمون من سمي بأسماءه الحسن شيئاً فيقولون إذا
 قلنا شيء علم فقد شبهناه بغيره من الأسماء العالين وكذلك هو جمع بصير فقد شبهناه بما لا
 السميع البصير وإذا قلنا هو قد عرف فقد شبهناه بالشيء الرؤف الرحيم بل قالوا إذا قلنا أنه
 موجود فقد شبهناه بسائر الموجودات لا شراً كما صافى سمي الموجود قبيل هؤلاء يقولوا
 ليس بموجود ولا شيء قالوا أو من قال منهم إذا قلنا ذلك فقد شبهناه بالمععدم وبعضهم قال ليس
 بموجود ولا مععدم ولا شيء ولا يثبت قبيل لهم قد شبهناه بالممتنع بل جعلوه ونفسه ممتنعاً فانه
 يمتنع اجتماع النقيضين يمتنع ارتفاع النقيضين فمن قال أنه موجود مععدم فقد جمع بين
 النقيضين ومن قال ليس بموجود ولا مععدم رفع النقيضين وكلاهما ممتنع فكيف يكون
 الواجب الوجود ممتنع الوجود والذين قالوا لا تقول لا هذا ولا هذا أقبل لهم عدم علمك وقولك

محرّكة في الأزل لكنت الحركة
 اليومية موقوفة على انقضاء
 مآلاتها بانه وهو محال والموقوف
 على المحال محال (الرابع) أنه لو
 كانت حركة في الأزل لحصلت
 جلتان أحدهما من الحركة
 اليومية في غير النهاية والثانية من
 الحركة التي وقعت من الأمر إلى
 غير النهاية فالجملة الثانية إن صدق
 عليها أنه لم يطبق على الأولى
 انطبق عليها كان الزائد مثل
 الناقص وإن لم يصدق كانت
 متناهية فالجملة الأولى متناهية وقد
 فرضت غير متناهية هذا خالف
 وأما الثاني فلا ناله لو كانت ساكنة
 في الأزل امتنع عليها الحركة لأن
 المؤثر في السكون إما أن يكون أزلياً
 أو حادثاً لا جائز أن يكون حادثاً ولا
 لكن السكون حادثاً وقد فرض
 أزلياً هذا خالف فتعين أن يكون

لا يسلط الحقائق في أنفسها بل هذا نوع من السفسطة (١) فان السفسطة ثلاثة أنواع نوع هو
 بحد الحقائق والعلم بها وأعظم من هذا أقول من يقول عن الموجود الواجب القديم الخالق انه
 لا موجود ولا معدوم وهو لا معتقظون فانهم يزعموا بعدم الجرم ونوع هو قول المتجاهلة
 الادارية الواقعة الذين يقولون لا ندري هل هي حقيقة وعلم أم لا وأعظم من هذا أقول من يقول
 لا أعلم ولا أقول هو موجود أو معدوم أو شيء أو غير شيء نوع ثالث يقول من يجعل الحقائق تتبع
 العقائد فلا أول لها في نفسها والثاني واقفيها والثالث يجعلها تابعة لظنون الناس وقد ذكر
 صنف رابع وهو الذي يقول ان العالم في سبيل من فلا يثبت حقيقة وهو لا من الأول لكن هذا
 يوجب قولهم والمقصود هنا أن اسلك الانسان عن القضية لا يقتضي رفعها وحاصل
 هذا القول منع القلوب والالسنه والجوارح عن معرفة الله وذكر موعدهاته فهو تعطيل وكثر
 بطريق الوقف والامساك لا بطريق النفي والانكار وأصل ضلال هؤلاء أن لفظ التشبيه لفظ فيه
 اجمال فاص ثبوت الاو بغيره مقدر مشترك يتفق فيه شيان ولكن ذلك المشترك المتفق عليه
 لا يكون في الخارج بل في الذهن ولا يجب تماثلهما فيه بل الغالب تفاضل الاشياء في ذلك
 القدر المشترك فانت اذا قلت عن الخلق قلت هي وحى وعلم وعلم وقدير وقدير لم يلزم أن تكون
 حياً أحد ما هو علمه وقدرته نفس حياة الآخر وعلمه وقدرته ولأن يكونا مشتركين في
 موجود في الخارج عن الزمن ومن هنا نخل هؤلاء الجهال عجمي التشبيه الذي يجب نفيه عن
 الله وجهالوا ذلك خريجة الى التعطيل المحض والتعطيل شر من التخصيم والمشبّه بعدد صمها
 والمعلل بعدد ما والمعلل أعنى والمعلل أعنى ولهذا كان جهلهم امام هؤلاء وما مثله يقولون
 ان الله ليس بشئ وروى عنه أنه قال لا يسمي باسم شيء بل أطلق فلا يسميه الا بالخلق القادر لانه
 كان جبرياً يرى أن العبد لا قدرة له وما قالوا ليس بشئ كالأشياء ولا رباً ان الله تعالى ليس
 كشيء بشئ ولكن ليس مقصودهم الا أن حقيقة التشبيه متفق عليه لا يثبتون أمر متفق عليه
 وتحقق هذا الموضع بالكلام في معنى التشبيه والتشليل أما التشليل فقد نطق الكتاب بنفسه عن
 الله في غير موضع فكأنه تعالى ليس كشيء بشئ وقوله هل تعلمه سمياً وقوله ولم يكن له كفواً أحد
 وقوله فلاتجعلوا له أنداداً فلا تضره والله الامثال ولكن وقع في لفظ التشبيه اجمال كما سنبينه
 ان شاء الله تعالى وأما لفظ الجبر والجوهر والتخيير والجهة ونحو ذلك فلم ينطق بكتاب ولا سنة
 بذلك في حق الله لا نفي ولا اثباتا وكذلك لم ينطق بذلك أحد من الصحابة والتابعين لهم باحسان
 وسائر أئمة السلفين من أهل البيت وغير أهل البيت فلم ينطق أحد منهم بذلك في حق الله لا نفي ولا
 اثباتا وأول من عرف أنه يتكلم بذلك نفي واثباتاً أهل الكلام المحدث من الفقه الكلبية
 والمعتزة ومن المثبتة كالنفسية من الرافضة وغير الرافضة قالنفسه نقوا هذه الاسماء وأدخلوا
 في النبي ما أثبتته الله ورسوله من صفاته كعلمه وقدرته ومشيئته ورحمته وغضبه وعلمه ووقاؤه
 انه لا يرى ولا يتكلم بالقرآن ولا غيره ولكن معنى كونه متكلماً انه خلق كلاماً في جسم من الاجسام
 وغيره ونحو ذلك والمثبتة أدخلوا في ذلك من الامور ما نقله الله ورسوله حتى قالوا انه يرى بالانصار
 ويصافح ويصافح وينزل الى الارض وينزل عشية عرفه قرا كبا على جبل أورق يعاقب المشاة
 ويصافح ائرا كان وقال بعضهم انه يدم ويكي ويحزن وعن بعضهم انه لم يدم ونحو ذلك
 من المثلات التي تعضن وصف الحق جل جلاله بخصائص المخلوقين والله سبحانه منزه عن أن

(مطلب أنواع السفسطة)

أولها قلن من دوام دوام السكون
 فتتبع الحركة على الاجسام وانها
 ممكنة عليها لان الاجسام اما أن
 تكون بسيطة أو مركبة فان كانت
 بسيطة فيصعب على أحد حوائجها
 ما يصعب على الآخر فيصعب ان يصير
 بينها يساراً ويساراً هائناً فيسمع
 عليها الحركة وان كانت مركبة
 كانت مجمعة من البساط فكأن
 بساطها قابلة للاجتماع والافتراق
 وكانت قابلة للحركة هذا خلف قال
 الاجمري الاعراض (قوله بان
 التأثير الممكن اما أن يكون حالة
 الوجود أو حالة العدم ولا حالة
 الوجود ولا حالة العدم) قلنا
 لا يصح أن يكون حال الوجود
 (وقوله التأثير حال الوجود إيجاد
 الموجود وتحصيل الحاصل) قلنا
 لا نسلم وانما يكون كذلك أن لو
 أعطي الفاعل وجوداً ثابتاً وليس

يوصف بشئ من الصفات المختصة بالخالق وكل ما يخص الخلق فهو صفة نفس والله تعالى
مترفع عن كل نفس ومستحق لعالمات الكمال وليس له مثل في شئ من صفات الكمال فهو مترفع عن
النفس مطلقاً ومنزى الكمال أن يكون له مثل كما قال تعالى قل هو الله أحد الله الصمد لم يلد
ولم يولد ولم يكن له كفواً أحد فينزهه أحد صمد واسمه الأحد تضمن في المثل واسمه الصمد
يتضمن جميع صفات الكمال كما قد بينا ذلك في الكتاب المصنف في تفسيره قل هو الله أحد ٢ وأما
لفظ الجسم فإن الجسم عند أهل اللغة كذا كره الأصمى وأوزيد وغيرهما هو الجسد والبدن
قال تعالى وإذا رأيتهم تعبدوا لأجسامهم وان يقولوا تسمع لقولهم وقال تعالى وزاد مصطفى العلم
والجسم فهو يدل في اللغة على معنى الكثافة والغلظ كلفظ الجسد ثم قد راد به نفس الغلظ وقد
راد به غلظه فقال لهذا التوب جسم أي غلظه وكثافته يقال هذا أجسم من هذا أي أغلظ
وأكثف ثم صار لفظ الجسم في اصطلاح أهل الكلام أعم من ذلك فيسمون الهواء وغيره من
الأمور الطيفية جسماً وإن كانت العرب لا تسمي هذا جسماً وينهم زاعق فيما يسمى جسماً
هل هو مركب من الجوهر المنفرد التي لا يتغيرها شئ عن شئ أما جوهر متناهية كما يقول
التسام والترم الطفرة المعروفة بطفرة النخام وهو مركب من المادتين الصورتين كما يقوله من يقوله
من المتألفين أوليس مركباً لأن هذا ولا من هذا كما يقوله أكثر الناس وهو قول الهاشمية
والكلابية والخبارية والضرارية وكثيرين الكرامية على ثلاثة أقوال وكثيرين الكتب ليس
فيها إلا القولان الأولان والصواب أنه ليس مركباً لأن هذا ولا من هذا كما قد بسط في موضعه
ويبنى على هذا أن ما يحدثه أقمن الحيوانات والنبات والمعادن فأنها أعيان يخلقها الله تعالى
على قول نفاة الجوهر الفرد وعلى قول مثبتة أنها ليست أعياناً وصفات والافلاطون اها بافية
ولكن اختلف تركيبها ويبنى على ذلك الاستحالة فثبتة الجوهر الفرد يقولون لا تستصل حقيقة
الحقيقة أخرى ولا تنقلب الاجناس بل الجوهر بغيره لا تتركبها وهي باقية والا كثرون
يقولون باستحالة بعض الاجسام الى بعض وانقلاب جنس الى جنس وحقيقة الى حقيقة كما
تنقلب النطفة الى علقة والعلقة مضغة والمضغة عظماً وكما ينقلب الطين الذي خلق منه آدم
لحم آدم وعظاماً وكما تنقلب المادة التي تخلق منها الفلكة غيراً ونحو ذلك وهذا قول الفقهاء
والأطباء أكثر العقلاء ونذكر بنبى على هذا تعامل الاجسام فأولئك يقولون الاجسام
مركبة من الجوهر وهي متماثلة فالاجسام متماثلة والا كثرون يقولون بل الاجسام مختلفة
الحقائق وليست حقيقة التراب حقيقة النار ولا حقيقة النار حقيقة الهواء وهذه المسائل
مسائل عقلية لا يسطرها موضع آخر والمقصود هنا بيان منشا النزاع في معنى الجسم والتفكر
كلهم متفقون فيما أعلم على أن الجسم يشار اليه وإن اختلفوا في كونه مركباً من الاجزاء
المنفردة أم من الماد والصورة أو لا من هذا ولا من هذا وقد تنازع العقلاء ما ضل به كان
وجود موجود قائم بنفسه لا يشار اليه ولا يمكن أن يرى على ثلاثة أقوال فقل لا يمكن ذلك بل هو
متنوع وقيل بل هو متنوع في المحدثات الممكنة التي تقبل الوجود والعدم دون الزايج وقيل بل
ذلك ممكن في الممكن والواجب وهذا قول بعض الفلاسفة ومن وافقهم من أهل الملل ومثبتون ذلك
يسمونهم المجردات والمفارقين وأكثر العقلاء يقولون انما وجوده في الازهار لاقى الاعميان
وانما ثبت من ذلك وجود نفس الانسان التي تفارق جسده وتبصر عنه وأما اللائكة التي
أخبرت بها الرسل فالمتألف من المنسوب الى المسلمين يقولون هي العقول والنفوس المجردات

كذلك فإن التأثير على شئ من
الامر موجود او جود المؤثر وجاز
أن يكون الامر موجوداً دائماً
لوجود المؤثر والذي يدل على حصول
التأثير حالة الوجود أنه لو لم يكن
كذلك لكان التأثير حالة العدم
لاستحالة الواسطة بين الوجود
والعدم والثاني كاذب لان التأثير
حالة العدم يقتضى الجمع بين الوجود
والعدم وهو محال قال أما قوله
الاجسام لو كانت أزلية فاما أن
تكون متحركة أو ساكنة في الازل
قلنا لا يجوز أن تكون متحركة
(قوله يلزم الجمع بين المسبوبة
بالتغير وعدم المسبوبة بالتغير في
شئ واحد) قلنا لا نسلم وهذا
لان المسبوق بالتغير هو الحركة
وغير المسبوق بالتغير هو الجسم
فان قال اذا كانت الحركة أزلية
كانت الحركة من حيث هي
غير مسبوبة بالتغير لكن الحركة

وهي الجواهر العقلية وأما أهل الملل ومن علم ما أخبر الله به من صفات الملائكة فيعملون قطعاً أن الملائكة ليست هذه الجبروتات التي يثبتها هؤلاء من وجوه كثيرة قد بسطت في غير هذا الموضوع فإن الملائكة مخلوقون من نور كما أخبر بذلك النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في الحديث الصحيح وهم كما قال الله تعالى وقالوا اتخذ الرحمن ولها سبحانه بل عباد مكرمون لا يسبقونه بالقول وهم بأمره يعملون يعلم ما بين أيديهم ولا خلفهم ولا يشعرون إلا أن أرقى وهم من خشيته مشفقون ومن يقل منهم إلى الله من دونه فليس بفقر بل بهم من نفعنا من الظالمين وقد أخبر الله عن الملائكة أنهم أو أراهم ولو طاف في صورة البشر حتى قدم لهم إبراهيم الهل وكان جبريل عليه السلام يأتي النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في صورة نحية الكلبى وأتى مرتضى صورة ما عرابي حتى آتاه العجلى وقد رآه النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في صورة التي خلق عليها من بن مريمين السما والارض ومرتضى السماء عند سدرة المنتهى والملائكة تنزل إلى الارض ثم تصعد إلى السماء كما ذكرت في تلك النصوص وقد أزلها يوم بدر يوم حنين يوم أخذت قد والنصر لرسل الله صلى الله تعالى عليه وسلم والمؤمنين كما قال تعالى إذ تستغيثون بهم فاستجاب لكم أي مذهبكم بالقرآن الملائكة مردفين وقال ثم أنزل الله سكينته على رسوله وعلى المؤمنين وألزل جنودهم زلوا وقال فأرسلنا عليهم روحنا في جنودهم زلوا وقال أم يحسون أو لا يسمع سرهم ونجواهم بل ورسلا إليهم يكسبون وقال حتى إذا جاء أحدهم الموت فقامت روحهم لا يفرطون وقال تعالى إذ توفى الذين كفروا الملائكة يضربون وجوههم وأدبرهم ولورثوا الثلثون في غمرات الموت والملائكة باسطوا أيديهم أخرجوا أنفسهم ومثل هذا في القرآن كثير يعلم بعضه أن ما وصف به الملائكة يوجب العلم الضروري أنه ليس ما يقوله هؤلاء في العقول والنفوس سواء قالوا أن العقول عشرة والنفوس تسعة كما هو المنه ورعدهم أو قالوا غير ذلك وليست الملائكة أيضاً القوى الصالحة التي في النفوس كما قد يقولونه بل جبريل ملك منفصل عن الرسول يسمع كلام الله من الله وينزل به على رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ككل على ذلك النصوص والاجماع من المسلمين وهؤلاء يقولون إن جبريل هو العقل الفعال وهو ما يفضل من نفس النبي صلى الله تعالى عليه وسلم من الصور الخيالية وكلام الله ما وجد في نفسه كما وجد في نفس النائم وهذا ما يعلم كل من علم ما جاء به الرسول أنه من أعظم الأمور تكذيباً للرسول ويعلم أن هؤلاء بائعون متابعين الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم من كفار اليهود والنصارى وهذا مبسوط في مواضع والمقصود هنا الكلام على جماع ما يعرف به ما أشير إليه هذا من عقائد المسلمين واختلافهم فلذا عرف تنازع الظاهر حقيقة الجسم فلا ريب أن الله سبحانه ليس مركباً من الأجزاء المنفردة ولا من المادة والصورة ولا يقبل سبحانه التفرق والاتصال ولا كان متفرقاً فاجتمع بل هو سبحانه أحد صمد لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا أحد فهذه المعاني المعقولة من التركيب كلها متنافية عن الله تعالى لكن المتغلفة ومن وافقهم تريد على ذلك وتقول إذا كان موضوعاً بالصفات كان مركباً وإذا كانت حقيقة ليست هي مجرد الوجود كان مركباً فيقول لهم المسلمون المتبنون الصفات التراجع ليس في لفظ المركب فإن هذا اللفظ انما يدل على مركب كونه بغيره ومعلوم أن فلا يقول أن الله تعالى مركب بهذا الاعتبار وقد يقال لفظ المركب على ما كانت أجزاؤه متفرقة فجمع إجماعاً متراج وما غير ما تراج كتركيب الأطعمة

من حيث هي مسبوقة بغير لانها انتقال فتقتضي المسبوقه بالتغير فياجتمع بين المسبوقه بالتغير وعدم المسبوقه بالتغير في الحركه فلنا اذا ادعيت ذلك فنقول لا نسلم أن الجسم لو كان أزاليا لكانت الحركه من حيث هي حركة أزليه ولم لا يجوز أن يكون الجسم أزاليا ويصدق عليه أنه متحرك دائماً ما ن تتعاقب عليه الحركات العينية ولا يصدق على الحركات الموجدية في الاعيان أنها أزليه ضرورة انصاف كل واحد منها بكونها مسبوقة بالتغير قلت هذا مضمونه ما ن به عليه في غير هذا الموضوع أن حدوث كل من الاعيان لا يستلزم حدوث النوع القى لم يزل ولا يزال وأما قوله لو كانت الاجسام معركه لكانت لا تخلو عن الحوادث قلنا نعم ولكن لم قلتم

والاشربة والادوية والانسنة والباس من اجزائها ومعلوم في هذا التركيب عن الله تعالى ولا تعلم
 حافلا يقول ان الله تعالى مركب بهذا الاعتبار وكذلك التركيب يعني انه مركب من الجواهر
 المنفردة من المادّة والصورة وهو التركيب الجسدي وهذا ايضا منتف عن الله تعالى والذين
 قالوا ان الله جسم قديقول بعضهم انه مركب بهذا التركيب وان كان كبير منهم بل اكثرهم
 ينفون ذلك ويقولون انما نفى بكونه جسما انه موجودا قائم بنفسه واما ما يثار اليه او نحو
 ذلك لكن بالجهة هذا التركيب وهذا التصحيح نفيه الرب عنه واما كونه سبحانه ذاتا
 مستلزما لصفات الكمال علم وقدر وتوحدة فهذا الالهي مركبا كما يعرف من الصفات واذا
 سمى سمى هذا مركبا لم يكن النزاع معه في القصد بل في المعنى العقلي ومعلوم ان الدليل على
 نفي هذا كما تبسط في موضعه بل الادلة العقلية توجب اثباته ولهذا كان جميع العقلاء
 مضطرين الى اثبات معان تتحد لله تعالى فالتعالي بسله الى عالم قادر ومعلوم ان كونه
 جسمائيس هو معنى كونه عالما ومعنى كونه عالما ليس معنى كونه قادرا والمختلف يقول
 انه عاقل ومقول وعقل واليد يتولد ذلك وتوافق ومعشوق وعشيق ومعلوم بصر مع العقل ان
 كونه يجب ليس كونه محبوا وكونه معلوما ليس معنى كونه عالما (١) هو معنى كونه قادرا مؤثرا
 فاعلا وذلك هو نفس ذاته فيحصل العلم هو القدرة وهو الفعل ويحصل القدرة هو القادر والعلم
 هو العالم والفعل هو الفاعل وهذه الاقوال صريح العقل بمجرد تصورها التام يمكن في العلم
 بفسادها وليس فرادهم الامن معنى التركيب وليس لهم قط حجة على نفي معنى التركيب
 بجميع هذه المعاني بل عندهم ان المركب مقتدر الى اجزائه وجزاؤه وغيره والمقتدر الى غيره
 لا يكون واجبا بنفسه بل يكون معلولا وهذه الجهة اقلها لها كما هي جملة القصد الواجب بنفسه
 يراد به الذي لا فاعل له فليس له فاعل (٢) ويراد به الذي لا يحتاج الى شيء مباين له ويراد به القائم
 بنفسه الذي لا يحتاج الى مباين له وعلى الاول والثاني فالصفات واجبة الوجود والبرهان انما
 قام على ان الممكنات لها فاعل واجب الوجود قائم بنفسه أي غنى عما سواه والصفة ليست هي
 الفاعل وقوله اذا كانت ذات صفات كان مركبا والتركيب مقتدر الى اجزائه وجزاؤه وغيره
 قلقت الغير يحصل براد الغير المباين فالغيران ما جاز مفارقة احدهما الآخر زمان أو مكان أو وجود
 وهذا اصطلاح الاشعرية ومن وافقهم من الفقهاء اتباع الائمة الاربعة وبراد الغير من مالم ليس
 احدهما الآخر وما جاز العلم باحدهما مع الجمل بالآخر وهذا اصطلاح طوائف من المعتزلة
 والكرامة وغيرهم واما السلف كالامام احمد وغيره قلقت الغير عندهم يراد به هذا ويراد به هذا
 ولهذا لم يطلقوا القول بان علم الله غيرهم ولا يخلقوا القول بانه ليس غيره ولا يقولون هو هو ولا هو
 غيره بل يعتقدون عن الخلاق الجمل فيقولون انما الماقيمن التليس فان الجهة يقولون ما سوى
 الله مخلوق وكلامه غير فيكون مخلوقا فقال ائمة السنعة اذا راد بالغير والسوى ما هو مباين له
 فلا يدخل علمه وكلامه في لفظ الغير والسوى كما يدخل في قول النبي صلى الله تعالى عليه
 وسلم من حلف بشيء الله فقد أشرك وقد ثبت في السنة جواز الحلف بصفاته كبريته وعظمته
 فعلم انهم لا تدخل في معنى الغير عند الإطلاق واذا اراد بالغير ان ليس هو اياه فلا ريب ان
 العلم ليس هو العالم والكلام ليس هو المتكلم وكذلك لفظ اقتدار المفعول الى فاعله ونحو ذلك

(١) قوله هو معنى كونه قادرا المذهب الذي في الاصل والكلام غير مر تبعا لما قبله فلعل ينتمى لبقا
 من التام (٢) قوله ويراد به الخ كذا في نسخة وفي الكلام تكرار تأمل وحركته محسوسة

بان ما لا يخلو عن الحسواند فهو
 حدث (قوله لو لم يكن كذلك لكان
 الحادث أزليا) قلنا لا تسلم وانما
 يان ذلك لو كان شيئا من الحركات
 بعينها لا من الجسم وليس كذلك بل
 قبل كل شيء كحركة الى أول
 قلت هذا من غلط النسخة فان
 الاذن لا يلزم هو وقوع الحادث لا عين
 الحادث (قوله لو كانت حادثه في
 الازل لكان الحادث اليومى موقوفا
 على انقضاء الانهائه) قلنا
 لا تسلم بل يكون الحادث اليومى
 مسبوقا بحوادث لا أول لها ولم
 قلتم ان ذلك غير جائز قلت
 مضمونه ان يكون موقوفا على
 انقضاء ما لا ابتداء ولا أول له وهو
 لانهاية من الطرفين الاول لكن
 له نهاية من الطرف الآخر (قوله
 لو كانت متحركة في الازل لحصلت
 بطان احدهما من الحركة

(١) ويراد به التسليم بمعنى انه لا يوجد أحد هذا الاعم الاخر وان لم يكن أحدهما مؤثرا في الآخر كالامور للخصايفة مثل الاوتو البتوة والركب قد عرفنا فيه من الاشتراك فاذا قال القائل لو كان عالم الكائنات مركبا من ذات وعلم فليس المراد به ان هذين كائنا معا قديم فاستعلا ولا أنه يجوز مفارقة أحدهما بل المراد انه اذا كان عالما فهناك ذات وعلم قائمها وقوله والركب مفقور الى اجزائه فنعلم ان افتقار المجموع الى ابعاضه ليس بمعنى ان بعضه فعله أو وجبت دونه وأثره في بل المعنى أنه لا يوجد الا وجود المجموع ومعلوم أن الشيء لا يوجد الا بوجود نفسه واذا قبل هو مفقور الى نفسه بهذا المعنى لم يكن معتبرا بل هذا هو الحق فان نفس الواجب لا يستغنى عن نفسه واذا قبل هو واجب بنفسه فليس المراد أبعد وجوده بل المراد ان نفسه موجودة بنفسه لم تفقر الى غيره في ذلك وجوده واجب لا يقبل العدم بحال فاذا قبل مثلا العشرة مفقور الى العشرة لم يكن في هذا افتقار لها الى غيرها واذا قبل هي مفقورة الى الواحد الذي هو جزؤها لم يكن افتقارها الى بعضها أعظم من افتقارها الى المجموع التي هي هو واذا لم يكن ذلك معتبرا بل هو الحق فانه لا يوجد المجموع الا بالمجموع فكيف يتبع أن يقال لا يوجد المجموع الا بوجود جزئه والدليل انما يدل على أن الممكنات لها بسبب واجب بنفسه خارج عنها أما كون ذلك المبدع مستلزما لصفاته أو لا يوجد الاستقصاء صفات الكمال فهذا لم ينفح أصلا ولا هذا التلازم سواسمى فقرا أو لم يسم بما ياتي كون المجموع واجبا قديما أزليا لا يقبل العدم بحال وأيضاً نسبية الصفات القائمة بالموصوف جزاءه ليس هو من اللغة المعروفة انما هو اصطلاح لهم كايستون الموصوف مركبا والاحقيقة الامران الذات المستلزما للصفة لا توجد الا وهي متصفة بالصفة وهذا حق واذا تنزل الى اصطلاحهم المحدث وسى هذا جزاء بالمجموع لا يوجد الا بوجود جزئه الذي هو بعضه واذا قبل هو مفقور الى بعضه لم يكن هذا الادوار قول القائل هو مفقور الى نفسه الذي هو المجموع واذا كان لا يحد وفيه فهذا أولى واذا قبل أجزاءه وغيره والواجب لا يفقر الى غيره فليس ان أردت أن جزأه مبين له وأنه يجوز مفارقة أحدهما الآخر بوجه من الوجود فهذا اطل فليس جزؤه غير هذا التفسير وان أردت أنه يمكن العلم بأحدهما دون العلم بالآخر كأنه ما فادر قبل العلم بأنه عالم ونعلم الذات قبل العلم بصفاتها فهو غير هذا التفسير وقد علم بصرح العقل أنه لا بد من اثبات معان هي اعيان بهذا التفسير والافكونه قائما بنفسه ليس هو كونه عالما وكونه عالما ليس كونه عالما كونه عالما كونه قادرا ومن جعل هذه الصفة هي الاخرى وجعل الصفات كلها هي الموصوف فقد انتهى في السفطة الى القايه وليس هذا الاكن قال السواد هو البياض والسواد والياض هو الاسود والياض ثم هؤلاء الذين نفوا المعاني التي يتصف بها كلهم متفقون يجمعون في قولهم بين النبي والاثبات وقد جعلوا هذا أساس التعطيل والتكذيب بما علم بصرح المعقول وصح المعقول فالذين يتفنون علمه بالاشياء يقولون لثلا بزم السكر والذين يتفنون علمه بالجزئيات يقولون لثلا بزم التغير فيذرون نفع التكرار والتغير وهما غفلان بحملان بتوهم السامع أنه يتكلم الا أنه وان الرب يتغير ويستعمل من حال الى حال كما يتغير الانسان لما جرض وما غيره وكما يتغير الشمس

(١) قوله ويراد به هكذا في الاصل ولعل قوله نقصا واصل الكلام والله اعلم راد به ان أحدهما مؤثر في الآخر ويراد الخ كتبه محصيه

اليومية والثانية من الحركة التي وقعت في الامس قلنا لا نسلم وانما يازم ذلك لو كانت الحركات مجتمعة في الوجود قلنا هذا مضمونه أن التطبيق لا يكون الا بين موجودين ولكن يقال التطبيق في الخارج لا يكون الا بين موجودين ولكن يمكن تقدير التطبيق بين معدومين لا سيما اذا كانا قد قد خلاصا على الوجود فالتطبيق بينهما اما أن يكونا مقدرين في الازمان لا يوجدان في الاعيان بحال كالاعداد المجردة عن المعدودات أو معدومين متقربين كالمستقبلات أو معدومين حاضرين كالحوادث المتقدمة أو موجودين كالمقدرات الموجودة والمعدودات الموجودة ويجب ان هذا الجواب ثان وهو ان الجنتين اللتين طبقت احدهما على الاخرى مع التفاوت في أحد الطرفين وعدم

إذا صغر لونها ولا يدرى أعندهم إذا أحدث ما لم يكن محدثا سموا تغيرا وإذا صغر حجمها صغر
سموها تغيرا وإذا رأى ما خلقه سموها تغيرا وإذا كثر موسي بن عمران سموها تغيرا وإذا رضى عن
أطعمه وسخط على من صعد سموها تغيرا إلى مثل هذه الأمور ثم انهم يقولون ذلك من غير دليل
أصلا فان الفلاسفة يحذرون أن يكون القديم محلا للحوادث ومن تفاسمهم فاعلموا لتفسيه
الصفات مطلقا وكذلك المعتزلة ولهذا كان الخذاق من هؤلاء مؤولا كابي الحسين البصري
وأي البركات صاحب المعبر وغيرهما قلنا القوم في ذلك وينو أن ليس لهم دليل على أن ذلك
وأن الأدلة العقلية والشرعيةوجب ثبوت ذلك وهذا كله قد بسط في موضع آخر والمقصود
هنا أن من نفي الجسم وأراد به نفي التركيب من الجواهر المفردة أو من المادّة والصورة فقد أصاب
في المعنى لكن منازعوه يقولون هذا الذي قلناه ليس هو معنى الجسم في اللغة ولا هو أيضا حقيقة
الجسم الاصطلاحي وإذا كان منازعوه من نفي التركيب من هذا وهذا فالمرضى بأن متفقان
على نفيه الربيع في ذلك لكن أحدهما يقول نفي الجسم لا يفيد هذا التزبيد وإنما يفيد لفظ هذا
التركيب ونحوه والآخر يقول بل لفظ الجسم يفيد هذا التزبيد ومن قال هو جسم فلشهور
عن ظلال الكرامة وغيرهم من يقول هو جسم أنه يفسر ذلك بأنه الموجود أو القائم بنفسه
لا بمعنى المركب وقد اتفق الناس على أن من قاله جسم وأراد به هذا المعنى فقد أصاب في
المعنى لكن انما يصح من يخطئ في اللفظ أما من يقول الجسم هو المركب فيقول أخطأ
استعمل لفظ الجسم في القائم بنفسه أو الموجود وأما من يقول بأن كل جسم مركب فيقول
تسميت لكل موجود أو قائم بنفسه جسم ليس هو موافقا للغة العرب المعروفة ولا تكلم بهذا
اللفظ أحد من السلف والأئمة وقالوا إن الله جسم فأن خطئ في اللغة والشرع وإن كان المعنى
الذي أوردته محصيا فيقول أنا تكلمت بالاصطلاح الكلامي فإن الجسم عند النظارين المتكلمين
والفلاسفة هو ما يشار إليه ثم ادعى طائفة منهم أن كل ما كان كذلك فهو مركب من الجواهر
المفردة أو من المادّة والصورة وازعم طائفة أخرى في هذا المعنى وقالوا ليس كل ما يشار إليه هو
مركب من هذا ولا من هذا فإذا أقام صاحب هذا القول دليلا عقليا على نفي تركيب المشار
إليه خصم منازعيه الامن يقول إن أسماء الله تعالى وتوقيفية فيقول له ليس كذلك أن تسميه
بذلك وأما أهل السنة المتبعون للسلف فيقولون كلهم يستعدون في اللغة والشرع حيث سمى كل
ما يشار إليه جسم ما هذا اصطلاح لاوافق العقول يتكلم به أحد من خلف الأئمة قال المدعون
أن الجسم هو المركب بل قولنا موافق للغة والجسم في اللغة هو المؤلف المركب فالجسم على ذلك
أن العرب تقول هذا الجسم من هذا عند زيادة الأجزاء والتفصيل انما يقع بعد الاشتراك في
الاصل فلم أن لفظ الجسم عندهم هو المركب فكلمة إذا تتركب قالوا أجسم فقال لهم ما
كون العرب تقول لما كان أعظم من غيره أجسم فهوذا صحيح وأما دعوا أنهم يقولون لأن
الجسم مركب من الأجزاء المفردة وكل ما يشار إليه فهو مركب فيسمونه جسما فهذه دعوى باطلة
عليهم من وجوه ثلث (أحدها) أنه قد علم من وجوه مستقل الثبات عنهم والاستعمال الموجود في
كلامهم أنهم لا يسمون كل ما يشار إليه جسما ولا يقولون للهواء الطيف جسم وانما يستعملون
لفظ الجسم كما يستعملون لفظ الجسد وهكذا نقل عنهم أهل العلم بأنهم كالاصحى وأفيد
الاتصاري وغيرهما نقله الجوهرى في صحاحه وغير الجوهرى فلفظ الجسم عندهم يتضمن معنى
الفظ والكثافة لا معنى كونه يشار إليه (الوجه الثاني) أنهم لا يفهمون ذلك كونه مركبا

النتائج في الآخر ما متفان في
الطرف الواحد وتطبق أحدهما
على الآخر في الطرف الآخر
يصح ثبوت مطابقة أحدهما
لاخرى مطلقا ولا نفي المطابقة
مطلقا بل يصدق ثبوت الانطباق

(مطلب معنى الجسم وقول الكرامة)

من أحد الطرفين وانفاه من
الآخر ويحتد فلا يكون الزائد
مثل الناقص ولا يكون متناهيين
وإذا قال القائل نحن نطبق بينهما من
الطرف الذي يلينا فان استويازم
أن يكون الزائد مثل الناقص وإن
يكون وجود الزيادة كعدمها
والشيء مع عدمه غير كوجوده
وجوده وإن تفان لازم أن يكون
لا ينال في بعضه متفان لا قبل
التطبيق بينهما من الجهة المتناهية
مع تفانهما في متسع وفرض
المتسع قد يلزمه حكم متسع فان
الحوادث المانسة من أمس إذا

من الجوهر الفردتأوين المادّة والصورة بل لم يخطر هذا بقلوبهم بل اتّباعوا معنى الكلمة واللفظ وأما كون الكلمة واللفظ تكون بسبب كثرة الجواهر الفردة أو بسبب كون الشيء نفسه غليظا كثيفا كما يكون حار أو باردا وإن لم تكن حرارته بسبب كونه مركبا من الجواهر الفردة فالحسنة قدروصفاً وليست صفاته لاجل الجواهر فكذلك قدره فهذا هو نحوهم من الحيوان العقلية الحقيقة لم يخطر ببال عالمين تكلم بلفظ الجسم من العرب وغيرهم ﴿ (الوجه الثالث) آمنوا بالصلوح أن اللفظ المشهور في اللغة الذي يتكلم به الخاص والعامة يصدون معناه لا يجوز أن يكون معناه مما يخفى تصوره على أكثر الناس ويتوقف العلم بصحة ذلك على أدلة دقيقة عقلية ويتنازع فيها العقلاء فكان الناطقون به جميعهم متفقون على إرادة المعنى الذي يدل القطع عليه في اللغة مع عدم تصور كثره بل تركب وعدم علمهم بدليل التركيب وانكار كثير منه بل تركب من الجواهر الفردة والمادّة والصورة وهذا مما يعظم قطعاً أنه ليس موضوعه في الافتقار لتأويله في الظاهر ومعرفة تنويفه على الشرو والادّة لثبته ﴿ (الرابع) أنهم لو قصدوا فائقاً قدسوه فيما كان غليظاً كثيفاً فدعوا المدعى عليهم أنهم يسمون كل ما يشاء الجسماً ويقولون مع ذلك أنه مركب دعوا بأن ما تلتان وجهوا المسلمين الذين يقولون ليس بحسب يقولون من قال ما يحسم وأراد بذلك أنه موجوداً وطام بنفسه فهو مصيب في المعنى لكن أخطأ في اللفظ وأما إذا (١) ثبت أنه مركب من الجواهر الفردة ونحو ذلك فهو عطف في المعنى وفي تكفيره نزاع بينهم ثم القائلون بأن الجسم مركب من الجواهر الفردة قد تنازعوا في سماعه فبطل الجواهر الواحد بشرط انضمام غيره إليه يكون جسماً وهو قول القاضي أبي بكر والقاضي أبي يعلى وغيرهما وقيل بل الجوهران فصاعداً وقيل بل أربعة فصاعداً وقيل بل ستة فصاعداً وقيل بل ثمانية فصاعداً وقيل بل عشرة وقيل بل اثنان وثلاثون وقد كررنا معناه الأقوال الأشعرية في كلامه مقالات المسلمين واختلاف المصلين فقد تبين أن في هذا اللفظ من المنازعات الغريبة والأصلاحيات والعقلية والسرعية ما يبين أن الواحد على المسلمين الاعتصام بالكتاب والسنة كما أمرهم الله تعالى بذلك في قوة واعتصاموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا وقوله تعالى المص كتاب أرل البك فلا يكن في صدرك حرج منه لتنذر به وذكرى للمؤمنين اتبعوا ما أنزل إليكم من ربكم ولا تتبعوا من دونه أولياء قليلاً ما تذكرون وقوله وإن هذا صراطي مستقيماً فاتبعوا ولا تسعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله وقوله كان الناس أمة واحدة فبعث الله النبيين مبشرين ومنذرين وأرل معهم الكتاب بالحق ليحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه وما اختلف فيه إلا الذين أوتوا من بعد ما جاءتهم البينات بغيا بينهم فهدى الله الذين آمنوا لما اختلفوا فيه من الحق بإذنه وأتاهم هدى من يشاء إلى صراط مستقيم وقوله يا أيها الذين آمنوا اطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم فان تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلاً ألم تر إلى الذين يزعمون أنهم آمنوا بما أنزل البك وما أنزل من قبلك يريدون أن يتحاكوا إلى الطاغوت وقد أمروا أن يكفروا به ويريد الشيطان أن يضلهم ضلالاً بعيداً وإذا قيل لهم تعالوا إلى ما أنزل الله وإلى الرسول رأيت المنافقين يصدون عنك صدوداً وأوقوه فلما يأتينكم من هدى فمن اتبع هدايتي فلا يضل ولا يشقى ومن أعرض عن ذكري فإن له معيشة مشكولة يحشره يوم الضامة فأعني قال رب لم تحشرني أمي وقد كنت بصيراً

قدوت منطقته على الحوادث الماضية في اليوم فإن هذا التطبيق عتقاً له يتبع أن يطابق هذا هذا فإن الجاهلين متفاضلان ومع التفاضل يتبع التطبيق المستزم للعادة والاستواء وإذا قال القائل أما أقرر المطابقة في الزمن وإن كانت عتقة في الخارج قيله فقد قدرت في الزمن شيئ مع جعلك أحدهما أزمن الآخر من الطرفين الواحد وسواؤه من الطرفين الآخر وما علم أنك إذا قدرت هذا لم يكن تفاضلها مما عتقها بل كان الواجب هو التفاؤل ودليلك معنى على تقدير التطبيق فيلزم التفاضل فيما لا ينهيه وكل من المتقدمين بأمله فلن قدرت تطبيقها جميعاً عليها فهو باطل وإن قدرته وإن كان عتقاً يمكن التفاضل في ذلك عتقاً فدعوا أن التفاضل

(١) قوله ثبت هكذا في الأصل ولعل ما حصره بقاها الصواب وأما إذا أراد قتائل كتبه محصية

في الكبر والسنه وهذا الحق على سبب الامتدادها نظرا لسبب ان يتخلف هذا القول على
 انتمه القصوره اثبتته واما انه القصوره فثبت له والافانق القصوره انتمه منسبها
 في الامتداد التي فثبت ما اثبتته القصوره من الامتداد والمضي ويتى حالته القصوره من
 الافانق والمضي واما الافانق التي تتوزع فبها من استدعها من المتكثرين بسبب لفظ الجوهري
 والتعريف والجهة ولهم ذلك فلا تطلق نقا ولا انما الحق ينظر في مقصودها كان كان قد اراد
 بالحق والابتناع معنى صيغوا فقالوا أخبره الرسول صرب المعنى الذي قصد بلفظه ولكن
 ينبغي ان يعرفه بالفاظ القصوره لا يعدل الوجه هذا لافانق المتبعية الجملة الا عند الخاطيع
 قرائن تبين المراد بها والخاطيع مثل ان يكون الخطاب مع من لا يتم المقصود منه ان يلحظ بها
 واما ان اراد به معنى باطل في ذلك المعنى وان جمع فبها من حق وباطل اثبت الحق وباطل
 الباطل واذا اتفق شخصان على معنى وتنازعاه ليدل ذلك القطع عليه أم لا عبر عنه بصار يتفقان
 على المراد بها لو كان آخر جهات الصوابين وفاق القصة المعروفة كتنازعهم في لفظ المركب
 هل يدخل فيه الموصوف بصفات تقوم به وفي لفظ الجسم هل مدلوله في اللغة المركب والجسد أو
 نحو ذلك واما لفظ التعريف فوق اللغة اسم لما يصير الى غيره كمال تعالى ومن ولهم ومثذره
 الامم للقتال ومعتبر الى لغة وهذا البيان يحيط به جز وجوده ولا بد ان ينتقل من جز
 الى جز ومعلوم ان الخالق جل جلاله لا يحيط بشئ من مخلوقاته فلا يكون متغيرا بهذا المعنى
 القصور واما أهل الكلام فاصطلاحهم في المتغير اعلم من هذا فيصطلحون كل جسم متغيرا والجسم
 عندهم ما يشار اليه فتكون السموات والارض وما بينهما متغيرا على اصطلاحهم وان لم يسم ذلك
 متغيرا في اللغة والخبر تارة يدون بمعنى موجودا وتارة يدون بمعنى معدوم او يفرقون
 بين مسمى الجز ومسمى المكان فيقولون المكان امر موجود والجز معدوم كان عندهم مجموع
 الاجسام ليست في شئ موجود فلا تكون في مكان وهي عندهم متغيرة ومنهم من يناقض فيصطلح
 الجز لانه موجودا وتارة معدوما كرازى وغيره كابسط الكلام على ذلك في غير هذا الموضع فن
 تكلم باصطلاحهم وقال ان الله متغير بمعنى احاط به شئ من الموجودات فهذا اعطى فهو صفة
 بائن من خلقه وما هم موجود الا بالخلق والمخلوق واذا كان الخالق بائنا عن المخلوق امتنع ان
 يكون الخالق في المخلوق وامتنع ان يكون متغيرا بهذا الاعتبار وان اراد بالجز امر اعلميا
 فالامر العدي لاشئ وهو صفة بائن من خلقه فذا سمى العدم الذي فوق العالم حيزا وقال يمتنع
 ان يكون فوق العالم لا يكون متغيرا فهذا معنى باطل لانه ليس هناك موجود غير معنى يكون
 فيه وقد علم العقل والشرع انه بائن من خلقه كما قد بسط في غير هذا الموضع وهذا مما احتج به
 سلف الامة واتهموا على الجهمية كما احتج به الامام احمد في رد على الجهمية وعبد العزيز الكوفي
 وعبد الله بن مسعود بن كلاب والحزن الحلي وغيرهم وينو انه صفة بائن موجودا قيل ان
 يخلق السموات والارض اما ان يكون قد دخل فيها او دخلت فيه وكلاهما متنع فثبت ان بائن
 عنها وقرروا ذلك بله يجب ان يكون بائنا للخلق او مدخله والنفاه يدعون وجود موجود
 لاسباب انهم ولا مدخله وهذا متنع في بداية العقول لكن يدعون ان القول باستناخ خلقه هو
 من حكم الوهم لا من حكم العقل ثم انهم تناقضوا فقالوا لو كان فوق العرش لكان جسم الله

متنع في تقديره متناضلا متنع
 بل مع تقدير التفاضل يجب
 التفاضل من جهة التفاضل ولا
 يستلزم التفاضل من الجهة
 الاخرى قال الاجري وان سلمنا
 انه لا يجوز ان تكون مشتركة في
 الازل ولكن لا يجوز ان تكون
 ساكنة (قوله بان المؤثر في السكون
 اما ان يكون حادثا وازليا) قلنا
 ظهر قلم ياتلو كان اذ ليس الزم دوام
 السكون ولم لا يجوز ان يكون تابعه
 فيه موقوف فعلى شرط عدى ازل
 والعدى الازل حائر الزوال فلا زال
 الشرط زال السكون قلت لسائل
 ان يقول العرض الازل انما يزول
 بسبب حدث والقول فيه كالتقول
 في غيره بل لا يزول الا بسبب حدث
 فيصاح الى حدوث سبب يحدث
 ليزول السكون وهو يقول المتعنى
 زال السكون كالتعنى لحدث

(مطلب الكلام في لفظ الجهة)

العالم وهو الازالة المسبوبة بإرادة
إلى أول لكن هذا التقدير يصح
القول بحدوث العالم فيقال أن
كان الجسم أزليا وأمكن حدوث
الحركة فيه كان المتعدي حركته
محمولا لحدوث العالم لكن هذا يبطل
وجه الفلاسفة ولا يصح منه أن
الجسم الأزلي يتعدي تحريكه فيما
بعد وأيضا فمن ههنا بحث آخر
وهو أن السكون هل هو أمر يتوق
مضاد للحركة وهو عدم الحركة عما
من شأنه أن يصرفه وبه قولان
معروفان فإذا كان عدمه لا يقتصر
للسبب قال وأما الطريقة التي
يسلكها في كون البراءة فاعلا
فالاختيار من وجهين أحدهما أنه
أصله كان موجبا للثبات وجب أن
لا يتنقل عنه العالم فلزم إما عدم
العالم وإما حدوث البراءة تعالى

لا بد أن يتبين ما يلي هذا الجانب مما يلي هذا الجانب فقال لهم أهل الأثبات معلوم بضرورة العقل
أن أثبات وجوده فوق العالم ليس بجسم أقرب إلى العقل من أثبات وجوده قائم بنفسه ليس
هناك العلم ولا يدخله فلزم أن أثبات الثاني فالثبات الأول أولى وإذا قلتم تنقوا هذا الثاني من
حكم الوهم الباطل قيل تنقوا الأول أولى أن يكون من حكم الوهم الباطل وأن قلتم أن تنقوا الأول
من حكم العقل المقبول تنقوا الثاني أولى أن يكون من حكم العقل المقبول وقد بسط الكلام
على هذه الأمور في غير هذا الموضع والمقصود هنا التنبيه وكذلك الكلام في لفظ الجهة فإن
معنى لفظ الجهة إرادته أمر وجودي كالقذف الأعلى وإرادته أمر عدي كالإرادة العالم فإذا أريد
الثاني (١) أن يقال كل جسم في جهة وإذا أريد الأول امتنع أن يكون كل جسم في جسم في جسم
آخر فمن قال البراءة في جهة وأراد بجهة أمر وجودي فكل ما هو موجودا فكل ما هو موجودا فكل ما هو موجودا في جهة بهذا
التفسير فهو محض وإن أراد بجهة أمر عدي ما هو مافوق العالم وقال إن الله فوق العالم فقد
أصاب وليس فوق العالم موجود غير فلا يكون جهة في شيء من الموجودات وإما إذا فسرت
الجهة بالأمر العدي فالعدي لا شيء وهذا ونحوه من الاستفسار وبيان ما أراد بالقذف من معنى
صحيح وباطل يزيل غممة الشبهة فإذا قلنا في لزوم ثبوت البراءة في جهة وهذا امتنع في لزوم
متممة قيل إن أردت بجهة أمر وجودي فالمقدمة الأولى متعدي وإن أردت بها أمر عديا
فالثانية متعدي فلا يلزم بطلان أحدي المقدمتين على كل تقدير فتكون الجهة باطلة وذلك أنه إن
أراد بجهة أمر وجودي لم يلزم أن يكون كل مرتبة في جهة وجودية فلن يسطع العالم الذي هو
أعلى ليس في جهة وجودية ومع هذا يجوز ثبوته أنه جسم من الأجسام فقل قولهم كل
مرتبة لا بد أن جسم ومن جهة أن أراد بجهة أمر وجودي وإن أراد بجهة أمر عديا
منع المقدمة الثانية وله إذا قلنا البراءة ليس في جهة عدية وقد علم أن عدمه ليس شيء كان
حقيقة قوة البراءة لا يكون موجودا قائما بنفسه حيث لا موجودا له وهو الباطل وإذا
قال (٢) أحديستأنم أن يكون جسما مختصرا عاد الكلام معه في معنى الجسم المختص فإن قال
هذا يستأنم أن يكون مرتبة من الجواهر المنفردة أو من الماديات المنفردة أو من المعاني
المتعدي على الرب بالاسم هذا التلازم وإن قال يستأنم أن يكون والرب بالبراءة لرفع اليد
في الدعاء ونحوه من الملازمة والروح الموهوب من محمد صلى الله تعالى عليه وسلم إليه وتنزل الملازمة
من عند من ينزل منه القرآن ونحو ذلك من الواو التي تنطق بها الكتاب والسنة وما كان في معناها
قوله لا سلم انتفاع هذا اللازم فإن قال ما استأنم هذه الواو من فهو جسم قيل إن أردت أنه يسمى
جسما في اللغة والشرع فهذا الباطل وإن أردت أنه يكون جسما من كس من الماديات المنفردة أو من
الجواهر المركبة فهذا أيضا ممنوع في العقل فإن ما هو جسم باتفاق العقلاء كالأجسام لا تسلم أنه
مرتبة بهذا الاعتبار كما قد بسط في موضعه فما التفت بغير ذلك وقام ذلك بحرفة البحث العقلي
في تركيب الجسم الاصطلاحي من هذا وهذا وقد بسط في غير هذا الموضع وتبين فيه أن قول
هؤلاء هو لا باطل مخالف لادلة العقلية ولكن هذا الاماي يذكركه من الأداة

(١) قوله أن يقال الخ كذا في الأصل وهو مقطع عما قبله ولعل الناسخ أسقط هنا فعلا نحو
أمكن أو جاز فأم (٢) قوله أحد كذا في الأصل ولعل هذه الكلمة محرفة عن هذا كنهه

محمده

ما يصل به الى آخر البحث وقد كثر في كلامنا جلي هذا الموضع ومن ثم عرفنا تقرير
 مذكرة القدماء السوقة عن معنى فضله وانما لم يثبت ذلك لكل مقام مقال وقد بسط
 الكلام على هذه الامور في مواضع ومن ما نفعه هذه الصفات التي نطق بها الكتاب والسنة
 من علو الله على خلقه وغير ذلك كما علم بنطقه بكتاب ولا يستدل بالادلة التي يوردونها
 العصبية والتابعين فلم يثبت عليه ايضا دليل على بل الادلة العقلية الصريحة موافقة لقاعدة
 السجدة العنيفة ولكن هؤلاء لا يبالون بالافتاء متجاهة بان يدعوا وما على عقلهم ان يحكموا
 واطلوا وجمع البديع كبدع الخوارق والتسبيح والرجوع الى القدر بقله شبه في نصوص
 الانبياء بخلاف بدعة الجهمية التي لا تملكه ليس معهم في دليل سعي اصلا وهذا كانت آخر البديع
 حدودنا في الاسلام ولما احدثت السلفية الامة القول بتكفير أهلها العلم بان حقيقة قولهم
 تعطيل انشائي ولو اذ اصر بمحققهم الى مثل فرعون مقدم العطف بل ويتصرفون في مضمونه
 وهؤلاء العطف ينغون نفيه فصلا ويتبنون شيئا محملا ويجمعون فيه بين التضمين واما
 الرسل صلوات الله عليهم اجمعين فيثبتون انما لم يفسلا وينغون نفي محملا يثبتون الصفات
 على التخصيل وينغون عنه التنبيل وقد علم ان التوراة علو انما ثبت الصفات التي تسميها النفاة
 تحسبا ومع هذا فلم يترك رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وأصحابه على اليهود شيئا من ذلك ولا
 قالوا انتم يصنعون بل كان اخبار اليهود اذ ذكروا عند النبي صلى الله تعالى عليه وسلم شيئا
 من الصفات اقرهم الرسول وذكر ما يصدق على حديث الخبر الذي ذكره اسما الرب
 السموات والارض المذكور في تفسير سورة نعالى وما قدروا انفق قدر الآية وقد ثبت ما وافق
 حديث الخبر في الصحاح عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم من غير وجه من حديث ابن عمر وان
 هرير وغيرهما فلو قدر ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لم يوجب على الناس اعتقاد مواجبه
 فقد علم بالاضطرار ان دينهم مخالف لدين النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وهذا الموضع انشكل على
 كثير من الناس لفتاوى واما الما لفظ تتنازعوا في الاسماء التي تسمى الله بها وليس بها لعباده
 كالوجود والحي والعلم والقدر وقال بعضهم هي مقولة بالاشتراك (١) حذروا من انبثاق قدر
 مشترك بينهم لانهم اذا اشتركا في معنى الوجود لم يأن اعتزال الواجب عن الممكن بشئ آخر
 فيكون مركبا وهذا قول بعض المتأخرين كالشهرستاني والرازي في احد قوليهما كالا مدى
 مع توقفه وقد كرر الرازي والامدي ومن اتبعهما هذا القول عن الاشعري وابي الحسين
 البصري وهو غلط علموا اتخاذ كركنا لانهم لا يقولون بالاحوال ويقولون وجود كل شئ عين
 حقيقته فقلنا ان من قال وجود كل شئ عين حقيقته يلزمه ان يقول ان لفظ الوجود يقال
 بالاشتراك العقلي عليهم لا ملو كان متواظفا لكان بينهم قدر مشترك فيمتاز احداهما عن
 الآخر بمحسوس حقيقته والمتميز ليس هو المميز فلا يكون الوجود المشترك هو الحقيقة المبرزة
 والرازي والامدي ونحوهما طموا ان ليس في المسئلة الا هذا القول وقول من يقول بان اللفظ
 متواطئ ومشكك مع ان الوجود المقيد بلسبب ممكن امر نواقض عنه ونهمن ذهب من
 القرامطة الطينية وغلاة الجهمية الى ان هذا الاسماء حقيقة في المبدع بخلاف في الرب قالوا
 هذا في اسم الحي ونحوه وذهب والعباس النائي الى منشدك فقال انه حقيقة قارب بمجاز
 العبد وزعم ابن حزم ان اسماء الله تعالى الحسنى لا تسمى على العاق فلا يملك علم على علم ولا قدر
 (١) قوله حذروا الخ هكذا في الاصل ولعل في العبارة نصا يرجع الى اصل صحيح كعبه

الثاني ان لو كان موجبا لكاننا
 حصل تفسير في العلم لانه يلزم من
 دوامه دوام معسولة والا كان
 ترجسا بلا مرجح ويلزم من دوام
 معسولة دوام معسولة معسولة وهكذا
 الى ان يلزم دوام جميع المعسولات
 قال الاجري الاعتراض اما الوجه
 الاول فلان سلم ان القدم متفوا اما
 الجهة التي ذكرها فقدم من ضعفها
 واما الثاني فلان سلم انه لو كان
 موجبا لكان دوام معسولاته
 وانما يلزم ذلك ان لو كان جميع
 معسولاته قابلة للدوام وهذا الان من
 جهة معسولاته الحركة وهي غير قابلة
 للقاء ولقائل ان يقول اعتراض
 الاجري هنا ضعف اما الاول
 فيقال هب ان ما ذكره على انتفاء
 القدم ضعف لكن لا يلزم من
 ضعف الحليل المعين انتفاء المدلول
 وانت قد بينت ضعف حليل الخلافة

على قدره بل هي أعلام محضة وهذا بسبب قول من يقول انها يقال بالاشتراك القليل وأصل
 غلط هؤلاء أن إجماع الصفات والظروف في التسمية وإما أن ثبوت تلك الكلمات المشتركة في
 التحريك الأول هو أصل المهمة ومن وافقهم على نفي الصفات قالوا إذا قلنا علم يدل على علم
 وقدر يدل على قدر فترى من أمثلة الاسماء اثبت الصفات وهذا ما أخذ من غرضه من غدة
 الصفات مع تعظيم الحديث والسنة والامام أحمد ودعواه أن الذي يقوله في ذلك هو مذهب أحمد
 وغيره وغلط في ذلك بسبب أنه أخذ شيئا من أقوال الفلاسفة والمعتزلة عن بعض شيوخهم ولم
 يتحقق من بطلان خطاهم ونقل (١) المنطق الاستدلال على التبرج أن وكذلك قالوا قلنا لموجود
 وموجود هو وحده في التسمية فهذا أصل غلط هؤلاء وأما الأصل الثاني فتم غلط (٢) الذين
 ونحوه فله نفي أنه كان هذا موجودا وهذا موجودا أو الوجود شامل لهما كان بينهما موجود
 مشتركا كفي الخارج فلا بد من تعيينه هذا عن هذا والميزان ما هو الحقيقة فيجب أن يكون
 هناك وجود مشترك وحقيقة معينة ثم هؤلاء يناقضون فيصرون الوجود متقسما إلى واجب
 ويمكن وقدم ومحدث كاتنضم سائر الاسماء العامة الكلية لا كاتنضم الانفاذ المشتركة كلفظ
 سهل المقول على الكوكب وعلى سهل بن عمرو فان قلنا يقال في هذا ان هذا ينقسم إلى كذا وكذا
 ولكن يقال ان هذا اللفظ يطلق على هذا المعنى وعلى هذا المعنى وهذا أمر آخر لا ينقسم على
 وهناك تقسيم على تقسيم المعنى الذي هو مدلول اللفظ العام ومورد التقسيم مشترك ككون الوجود
 وقد نزل بعض الناس أنه ينقسم من هذا بان جعل لفظ الوجود مشتركا ككون الوجود
 الواجب كمال كايقال في لفظ السواد والبيض المقول على سواد الفار وسواد الحديقة وبيض
 النجم وبيض العاج ولا ريب أن المعاني الكلية قد تكون متغايرة في موارد هائل أكثرها
 كذلك وتخصص هذا القسم بلفظ المشكك أمر احتلاحي ولهذا كان من الناس من قال هو
 نوع من المتواطى لان واضع اللفظ لم يضع اللفظ العام ليزا الفوارت الحاصل لاحدهما بل يزا
 القدر المشترك وبالجملة فالتراع في هذا التقلى فالمتواطئة العامة تتناول المشككة وأما المتواطئة
 التي تتساوى معانيها فهي قسم المشككة واذا احطت المتواطئة نوعين متواطئة عاملا وانما كما
 جعل الامكان نوعين عاملا وانما زال الجنس والمقصود هنا أن يقول جمهور الطوائف
 من الاولين والاخرين ان هذه الاسماء عامة كالمتساوية أو متواطئة أو مشككة ليست انفاذا
 مشتركة اشتراكا لفظيا فقط وهذا مذهب المعتزلة والشيعة والاشعرية والكرامية ومذهب
 سائر المسلمين أهل السنة والجماعة والحديث وغيرهم الا من شذ وأما الشبهة التي وقعت لهؤلاء
 فخرابهم من وجهين تغليل وتحليل أما التليل فان يقال المقول في لفظ الوجود كالمقول في لفظ
 الحقيقة والمادة والنفس والذات وسائر الانفاذ التي يقال على الواجب والممكن بل يقال على
 كل موجود (٣) فهم اذا قالوا اشتراك في الوجود مبتدأ أحد هاتين الاخرين بحقيقة التي
 تخصص به فقول القائل انها مشتركة كان في معنى الوجود مبتدأ كل منهما بحقيقة تخصص وجوده
 الذي يخصه وانما وقع القتل لانه أخذ الوجود مطلقا لا مخصصا وأخذت الحقيقة مخصصة لا مطلقة

على القدم واذا كان القول ملجبا
 بالذات يستلزم قدم العالم ولادليل
 لهم عليه كان قولهم أيضا لا دليل
 عليه والآخرى قد ذكر في غير
 هذا الموضع ما احتج به على حدوث
 العالم ببيان انتفاء لازم القدم لكن
 ان كان قصده بيان فساد ما ذكره
 الرازي فخر الزيد كوجهين وهب
 ان الاول ضعيف لكن الثاني
 قوي وهو قوله لو كان موجبا للذات
 ما حصل تغير في العالم وتغير ذلك
 ان يقال للموجب بالذات راديه
 الصلة التامة التي تستلزم معلولها
 ولو كانت شاعرية فهو راديه ما يفعل
 بغير ارادته ولا شعور وان كان فعله
 متراخيا ومن المعلوم أنه لم يقصد
 افساد القسم الثاني وانما قصد
 افساد القسم الاول فقال اذا كان
 الموجب عامة تامة تستلزم معلولها
 كان معلولها لازما لها ومعلوم

- (١) قوة المنطق الاستدلال في الأصل وفي العبارة شئ آخر هو ان أصل صحيح
 (٢) الذين ونحوه كذا في الأصل ولعل هنا غرض وانقصا فخر (٣) قوله فهم اذا قالوا في قوله
 وانما وقع الخط هكذا وقع في الأصل الذي يبدأ في الكلام نفس واضع فخر كسب معصمه

ومن المعلوم ان كلامهما يمكن ان يتوقف مطلقاويكن ان يتوقف على شيء اخر فلو اخذ المطلقين نسبا
 في المعلوم واذا اخذناهم من نسبا في المخصوص اما اخذنا حدهما معا والآخر مخصصا فليس
 هذا باولى من العكس واما احل النسبة فهو انهم وهما انقل انهما مشتركان في معنى
 الوجود يكون في الخارج وجود مشترك هو نفسه في هذا وهو نفسه في هذا فافكر نفس
 المشترك فيهما المشترك لا يميز فلا يميز من هين وهذا غلط فان قول القائل مشترك في معنى
 الوجود اي يشتركان في ذلك لا يتفقان فيه فهذا موجود وهذا موجود وليس مشترك احد هذا الآخر
 في نفس وجوده البتة واذا قيل مشترك في الوجود المطلق الكلي فذلك المطلق الكلي لا يكون
 مطلقا كما لا في النحن فليس في الخارج مطلق كلي مشترك فيه بل هذا صفة وهذه صفة
 منه وكل من الحقيقة غير متنازع الاخرى ومن قال المطلق جز من المعين والوجود جز من هذا
 الوجود والانسان جز من هذا الانسان ان اراد به ان المعين يوصف بمفهوم صفة ومع كونه
 صفة فاهو صفة لا توجد على اثر فهذا معنى صحيح ولكن تسمية الصفة جزا للموصوف ليس
 هو المفهوم منها اعتدلا لطلاق وان اراد بان نفس مافي المعين من وجود وانسان هو في ذلك بعينه
 فهذا ممكن وان قال انما اردت النوع الاخر (١) علم الكلام في النوع ايضا كلى والكليات
 اجسة كليات الجنس والنوع والفصل والخاصة والعرض العلم والقول فيها واحد فليس فيها
 ما يوجب في الخارج كليا مطلقا ولا تكون كليات مطلقة الا في الازمان لا في الاعيان وما يدعى فيها
 من عموم وكلية ومن تركيب كبري التوابع من الجنس والفصل هي امور عقلية ذهنية لا وجود
 لها في الخارج فليس في الخارج شيء يم هذا وهذا الا في الخارج امر كبري من هذا وهذا بل
 الانسان موصوف بهذا وهذا وهذا صفة وجود فظهر في كل انسان وصف وجود فظهر في كل
 حيوان وصف وجود فظهر في كل نام واما نفس الصفة التي قامت به نفس الموصوف
 التي قامت به الصفة فلا اشتراك فيه املا ولا عموم ولا امر كبري علم بخاص وهذا الوضع
 متنازل كبري المتعطين في الكليات وكثير من المتكلمين في مسألة الحال وسبب ذلك غلط
 من غلط من هؤلاء وهو لاقى الهشام فيما يتعلق بهذا فن المتكلمين ايضا وان الاشياء
 تتفق بصفات وتختلف بصفات والمشاركة غير المتفصل واخر ينحز بان هذه الامور في
 الخارج لكنه قال لا موجود ولا معدومة لانها لو كانت موجودة لكانت اعيان موجودة
 اوصاف للاعيان ولو كانت كذلك لم يكن فيها اشتراك وعموم فان صفة الموصوف الموجودة
 لا يشترك فيها تفسيروا آخرون علوا ان كل موجود مخصص بصفة فقالوا لا عموم ولا اشتراك الا في
 الانشأ دون المعاني والتعريف ان هذه الامور العلمية المشتركة فيها هي ثابتة في الازمان وهي
 معاني الانشاء العامة فعمومها غير عموم الانشاء فطابق لفظ اللفظ واللفظ يطابق المعنى
 والمعنى عام وعموم اللفظ يطابق عموم المعنى وعموم اللفظ يطابق عموم اللفظ وقد اتفق الناس
 على ان العموم يكون من عوارض الانشاء وتنازعوا هل يكون من عوارض المعاني فقبل ايضا
 يكون من عوارض المعاني كقولهم مطر عام وعسل عام وخشب عام وقيل بل ذلك مجاز لان
 المطر الذي حل بهذه البقعة ليس هو المطر الذي حل بهذه البقعة وكذا العسل والحقائق ان
 معنى المطر القائم بطلب التكلم عام كعموم اللفظ سواء بل اللفظ دليل على ذلك المعنى فكيف
 يكون اللفظ عام دون معناه الذي هو المقصود بالبيان واما المعاني الخارجة فليس فيها شيء

(١) عاد الكلام الى هكذا في الاصل ولا تخلو العبارة من نفس أو غير ركبته معصية

معلولها لا زما فتع تأخر شيء من
 لوازمها ولا زما لوازمها فلا يكون
 هذا شيء محدث فلا يحصل في العالم
 تغير واما قول المفترض انما يلزم
 ان لو كانت جميع معلولاته قابله
 (١) لا تقدم والحركة لا تقبله فيقال
 هذا الاعتراض باطل لوجود احداهما
 انه اذا جاز ان تكون العلة السالبة
 التي تستلزم معلولها لمعامل
 لا يقبل العلم وهو الحركة والحوادث
 تحدث بسببه جاز ان يكون ذلك
 المعلول حوادث يقوم بها وتكون
 كل الامور الماضية وقوفة على
 تعاقب تلك الحوادث كما قد ذكره
 الاجمعي نفسه في الارادات
 المتعاقبة وقال يجوز ان يكون
 للبري ارادات حادثة وكل واحدة
 منها تستند الى الاخرى ثم تنتهي
 في جانب النزول الى الوراثة فتقضي
 حدوث العالم فيزمن حدوثه واذا
 كان هذا جازا امتنع ان يكون
 موجبا لذاته بمعنى انه يستلزم

(١) قوله لا تقدم كذا في الاصل
 وعسل الصواب للدوام كما يشهد
 السابق والاخر فتماما كسببه
 معصية

موجبته بوجود مع حده ان
يتأخر عن موجداته وعلى هذا فلا
يكون العالم قدما وليس هذا هو
الموجب بذاته في هذا الاصطلاح
الذي نكلمه الرازي وأراد افساد
قول الفلاسفة الدهرية فان الموجب
بذاته في هذا الاصطلاح الذي بينه
وبينهم هو العلة الشامة التي تستلزم
مطلوبها (الوجه الثاني) أن يقال ان
أردتم الموجب بالذات ما يستلزم
مطلوبه فالتصورات التي في العالم تبطل
كونه موجبا بهذا الاعتبار وان
أردتم بالموجب بالذات ما قد تكون
مفعولاته أمر الا يارنه بل يحدث
شيأ بعدئذ فحينئذ اذا وافقكم
المشاعرون على نسبتهم موجبا
بالذات لم يكن في ذلك ما يتناقض
فكون مفعولاته محدثا بعدئذ
ولا يمنع أن تكون هذه الافلاك
من جملة الاحداث المتأخرة فبطل
قولكم (الوجه الثالث) ذلك
المعلول الذي لا قبل الدوام كحركة

طما واما العموم فتخرج كعموم الحيوانية والانسانية فلا نسفله الكليته والاحوال
وعروض العموم ليس الا كمالا من جنس واحد ومن فهم الامر على ما هو عليه تبين أنه
ليس في الخارج شي هو بعبته موجود في هذا وهذا وإذا قال بعضهم موجود والكل الطبيعي
موجودا والحقيقة موجودة والانسانية من حيث هي موجودة فتصور هذه العبارات فقلراد
أنه وجد في هذا فقلراد ما وجد في هذا أو شبه مثله ونحو ذلك والمتأمل ان يصح مفعول واحد
وذلك النوع الذي هو بعبته يتم هذا لولم هذا لا يكون عاما مطلقا كلما الا في الفهم وأنت اذا قلت
الانسانية موجود في الخارج والكل الطبيعي موجود في الخارج كان مصحبا بمعنى ان ما تصور
الفهم كلما يكون في الخارج لم يستمكنه اذا كان في الخارج لا يكون كلما كما أنك اذا قلت زيد في
الخارج فليس المراد هذا اللفظ واللفظ الفاعل في الفهم بل المراد المقصود بهذا اللفظ موجود
في الخارج حين هاتنا نزاع الناس في الاسم والمعنى فزعمهم شبهة بهذا النزاع قالت اذا قلنا
في الما والمرأة فقلت هذه الشمس أو هذا القمر فهو صحيح وليس مرادنا ان نفس ما في السماء
حصل في الما والمرأة ولكن ذلك شوه في المرآة تظهر في المرآة وتحكي في المرآة فذا قلت
الكليته في الخارج أو الانسان من حيث هو في الخارج صحيح لكن لا يكون في الخارج الا
مفيدا مخصوصا لا يشترك في نفس الامر شي من الموجودات الخارجية وهذا يصل كثيرا من
المواضع التي اشبهت على المتطابقين وغلطوا فمثل زعمهم ان الماهية الموجودة في الخارج
غير الوجود فقلت تصور المثل قبل أن تعلم وجوده ونوعا في ذلك الفرق بين الصفات الذاتية
والاخرى العرضية وغير ذلك من مسائلهم ولا ريب أن الفرق ثابت بين ماهو في الفهم وما
هو في الخارج (١) فذا جعلت الماهية اسمها في الفهم والوجود اسمها في الخارج لم يكن
كان لفظ الماهية مأخوذا من قول السائل ماهو وجواب هذا هو القول ماهو وذلك كلام يتصور
معناه المذهب غير الماهية عن الصور الذهنية وأما الوجود فهو تحقق الشيء في الخارج لم يكن
هو لا يتم يقتصر وعلى هذا بل زعموا ان ماهيات الاشياء ثابتة في الخارج وانها غير الاعيان
الموجودة وهذا غلط بالضرورة فان المثل الذي تعرفه قبل أن تعرف وجوده في الخارج هو
المثل المتصور في الفهم الذي لا وجوده في الخارج والافق المستمع أن تعلم حقيقة المثل
الموجود في الخارج قبل أن تعلم وجوده في الخارج يخالف في الخارج لا علم حقيقة حتى تعلم وجوده
ولو علم حقيقة قبل وجوده لم يكن حقيقة بعد الا في الفهم ومن هذا الباب ينشأ من ظن
من هؤلاء ان تساعد مجردا في الخارج أو مجرد مجردا في الخارج هو كل هذا غلط وهذا مبسوط
في موضع آخر واتعمدنا على هذا لان كثيرا من أكابر أهل النظر والتصور والفلسفة
والكلام ومن اتبعهم من الفقهام والصوفية ملأوا في مسئلة وجود الخلق التي هي رأس كل معرفة
والتبس الامر في ذلك على من نظروا في كلامهم لاجل هذه الشبهة وقد كتبنا في مسئلة الكلمات
كل ما مبسوطا تحت اسماء العلوم الحسية وقوة المعية وادلة الشبهة بذلك وبهذا تبطل
الصافي لعد التثنية عليه يقال الذي يجب عليه من الرب تعالى انصافه بشي من خصائص
المتفوقين كآل الخوف لا يصف بشي من خصائص الخلق وأن ثبت لعدني بما قاله الرب
(١) قوله فذا جعلت الى قوله عن الصور الذهنية هكذا في الاصل وركب البشارة غير متعين
ولذلك كان معناه غير واضح فمررنا من أصل سليم كتب معصه

وأما إذا قيل حق ومن هو العلم وقادر وقادر ولا يعلم هذا العلم فلهذا قيل هو العلم
 كان نفس علم الرب ليس بشيء كفيه البعد ونفس علم البعد لا يتصف به الرب تعالى عن ذلك وكذلك
 في سائر الصفات وإذا اتفق العلمان في معنى العلم والعلمان في معنى العلم فلهذا اتفقت
 (١) ليس هو العلم لا يشترع ولا يفعل ولا يتكبر في ذلك إلا بشيء وجود الصانع ثم الموجود وللعدم
 قد بشر كان في هذا وهذا ما لم يذكر وليس في إثبات هذا المحذور فإن المحذور أثبت بشيء
 من خصائص أحد ههنا لا شر وقولنا أثبات الخصائص اعتبارا إذا ثبت مثل تلك الخاصصة
 والآيات عينها متع مطلقا فالأسماء والسفلة نوعان فرع يختص به الرب بمثل الآله ورب
 العالمين ويحذف ههنا الإيثار لمجد الجلال ومن ههنا مثل المشرق كون الذين جعلوا الله أندادا
 والثاني ما وصفه البديق الجليل كالعلم والعلم والقادر فهذا لا يجوز أن يشبه البعد مثل ما ثبت
 لربنا صلافة لو ثبت مثل ما ثبت لزمان يجوز على أحد ههنا يجوز على الآخر ويحجب
 ما يحجب ويجمع عليه ما يجمع عليه وذلك يستلزم اجتماع التقيضين كالتقديم يليه وإذا قيل فهذا
 يلزم فيما اتفقا به كالوجود والعلم والحياتة قبل هذه الأمور لثلاث اعتبارات (أحدها)
 ما يختص به الرب فهذا ما لا يحجب ويجوز ويجمع عليه ليس له صفته صيب (الثاني) ما يختص
 بالبعد كعلم البعد وقدرته وحياته فهذا إذا جاز عليه الحدوث والتقدم لم يتعلق ذلك بعلم الرب
 وقدرته وحياته فلهذا اشتراكه فيه (الثالث) المطلق الكلي وهو مطلق الحلية والعلم والقدر
 فهذا المطلق ما كان واجبه كان واجبه ما لم يكن ما راعاه كان ما راعاه ما لم يكن ما راعاه
 عليه كان متعاضدا عليها فالواجب أن هذه صفة كمال حيث كانت طليعة القدر صفة كمال لكل
 موصوف والبارز عليها اقترانها بصفة أخرى كالسمع والبصر والكلام فهذه الصفات يجوز
 أن تقولن ههنا في كل محل الأهم إلا إذا كان ههنا صانع من جهة الحل لأن جهة الصفة وأما
 المتع عليها فمتع أن تقوم هذه الصفات الأعرصوف فاهم بنفسه وهذا يجمع عليها في كل
 موضع فلا يجوز أن تقوم صفات الله تعالى بها بل بعصوف وكذلك صفات العباد لا يجوز أن
 تقوم بأشياء بل بعصوف وإذا اتفق هذا القول لهذا المصنف وأشباهه قول المشبه أن أراد
 بالمشبه من أثبت من الأسماء ما يسمى به الرب والبعد (٢) فطائفة تجميع السامية
 وإن أراد من جعل صفات الرب مثل صفات البعد فهو لا مطلقون شالون وهم فيها أكثر منهم في
 غيرهم وليس هؤلاء طائفة معينة من أهل السنة والجماعة وإن قال أردت من ثبت الصفات
 الجزئية كالوجه واليد والاستواء وذلك قبله أو لا ليس في هؤلاء من التشبيه ما استلزمه
 عن غيرهم فإن هؤلاء بصريحون بأن صفات الله ليست كصفات الخلق وأنه عز وجل يختص
 بالخلق من الحدوث والنقص وغير ذلك وإن كان تشبهه لكون العباد لهم ما يسمى بهذه
 الأسماء كان جميع الصفات مشبهة والمعرفة والعلافة أيضا مشبهة لأنهم يقولون حق علم قدر
 ويقولون موجود وحقيقة ودات ونفس والعلافة تقول عاقل ويعقول وعقل وليس كذلك
 ولذا عاشق ومعتوق وعشي وغير ذلك من الأسماء الموجودة في المخلوقات وإن قال سموا مشبهة
 لأنهم يقولون الجسم والأجسام مماثلة بخلاف من أثبت الصفات ولم يقل هو جسم قيل
 أو لا هذا باطل لأن ذلك كرت الكرامة قسما غيرهم والكرامة تقول له جسم وقيل لك دنيا

الفاعل الباري موجب بذاته
 وسط أو فسر وسط أو لحياته
 موقوف على حادث آخر فإن قيل
 بالاول لم يقدم الحركات المتعاقبة
 وأن تكون قابلة للديموم وهو متع
 وإن قيل بالثاني قيل فليحاطبها
 تأخير من هذه الحركة إما أن يكون
 موقوف على شرط أولا يكون فإن لم
 يكن موقوف على شرط لزم تقديمه
 لتقدم للوجوب التي لا يقف تأخير
 على شرط وهو متع وإن قيل بل
 يحاطب الجزء الثاني مشروط بالحدوث
 الجزء الأول وهو جرا كان معناه أن
 يحاطب كل جزء مشروط بالحدوث
 آخره وهو ليس على تامة انتهى من
 تلك الأجزاء فبأن لا يحصل
 شيء من تلك الأجزاء متعاقبة
 أزلا وأبدا ومن وقت يضرش
 الا وهو مشبه من الأوقات فليس

(١) قوله ليس هو العلم كذا في الأصل وتأمل وحرر العارضة (٢) قوله طائفة تجميع السامية ههنا
 في الأصل ولعل وجه الكلام طائفة باعتبار الرجوع إلى المصنف مقرر كتبه محصية

لا يلقى انفسا الجسم الا تحت الامامية ومن وافقهم وقيل ان ثلثه قد امتنع على تماثل
الاجسام وكذا القلاء يقول انهم ليست تماثلها والقاتلون بشاثلهم من المعتزة ومن وافقهم
من الاشعرية يقولون انفسن الفقهاء الحنفية والمالكية والشافعية والحنبلية ليست لهم جهة
على تماثلها كغير بسط ذلك في موضعه وقد اعترف بذلك فلا يؤمهم حتى الامدى فيا يكثر
الانكار اعترف بانهم لا دليل لهم على تماثل الاجسام الا تماثل الجواهر ولا دليل لهم على تماثل
الجواهر والاشعرية في اللاحقة جعل هذا القول من افعال المعتزة التي ابطالها سواء كان تماثلها
حقا او باطلا فن قال ان جسم كهشام بن الحجاج ومن كرام يقولون تماثل الاجسام فانهم
يقولون ان حقيقة الله تعالى ليست كشي من الحقائق فهم ايضا يتكبرون التشبيه فلذا وصفوا
به الاعتقاد الواسع انه لا زملهم امكن كل طائفة ان يصغروا الاخرى بالتشبيه واعتقادها لا زمل
لها فالمعتزة والاشعرية وافقهم (١) ان احسب والرب هو القديم وانما شاركه في القدم فهو
مثله فاذا انما صفة قد عجزت عن التشبيه وكل من اثبت صفة قد عجزت عن تشبيهه وهم يسعون جمع
من اثبت الصفات شيئا على هذا فان قال الامام فانما اترجم هذا فليته تناقض لانك
اخرجت الاشعرية والكرامية عن التشبيه في اصطلاح فالتكلم بالفاظ لا يفهم معانيها
والامور استعملها وانما يقوم بنفسك صورة تبقى عليها وكانك والله اعلم غيب بالشرية
النسبة من بغداد والاراقمى الحنبلية ونحوهم والحنبلية دون غيرهم وهذا من جهل فاته
ليس الحنبلية قول انفردوا به عن غيرهم من اهل السنة والجماعة بل كل ما يقولونه قد عجز
من طوائف اهل السنة بل وحنف غيرهم من زادة الانبياء لا يوجد فيهم ومن اهل السنة
والجماعة مذهب قدم معروف قبل ان يخلق الله باحسنة والمالك والشافعي واحسنة
مذهب الصلبة الذين تقومون بنبههم ومن خالف ذلك كان مبتدعا عند اهل السنة والجماعة
فانهم يشقون على ان اجاع الصلبة تحق ومتازعون في اجاع من بعدهم واحسن خنبل وان
كان قد اشتهر بامة السنة والصبر في الحق فليس ذلك لانه انفرد بقول او ابتدع قول بل لان السنة
التي كانت موجودة متعروفة قبله عليها ودعا اليها وسبر على ما ائتمن به ليخارقها وكان لا يتقبل قد
ما تو اقبل الحق فلما وقعت حجة الجهمية نعاة الصلابة في اوائل المائة الثالثة على عهد الامون
واخيه المعتصم ثم الواصل ودعوا الناس الى التوجه واطال حلف الله وهو المذهب الذي ذهب
اليه متاخر والرافضة وكانوا قد ادخلوا معهم من ادخلوا من ولادة الامر فلم وافقهم اهل السنة
والجماعة حتى هددوا بعضهم بالقتل وقصدوا بعضهم بقتلهم بالرهبة والرغبة وثبت احمد
ابن حنبل على ذلك الامر حتى حبس ومدة ثم طلبوا اصحابهم لما طرته فانقطعوا معه في المناظرة
وبما يدوم ولما لم يوافقوا على ايجاب موافقتهم لم يبين حنبلهم فيما ذكر وانما كانوا قد طلبوا
أقمة الكلام من اهل البصرة وغيرهم مثل ابي عيسى بن محمد بن عيسى يرغون صاحب حسين النجار
وامثله ولم تكن المناظرة مع المعتزة فقط بل كانت مع جنس الجهمية من المعتزة والصارفة
والضاربة وبأشوا من المرجئة فكل معتزلي جهمي وليس كل جهمي معتزلي لكن جهما اشد تعظيلا
لا به في الاسماء والصفات والمعتزة تنفي الصفات وبشر للرسي كان من المرجئة لم يكن من
المعتزة بل كان من كبار الجهمية وتظهر الخليفة المعتصم امرهم وعزمهم على رفع الحقنة حتى ابلغ
(١) قوله ان احسب والرب هكذا في الاصل ولعل فيه تحريف من الناس ووجه الكلام واقعه اعلم
ان وصف الرب هو ان يقدم الخ وتامل كنهه

هو في شيء من الاوقات على تامة فليس
من الحوائث فيكون احدا تامل كل
حادث مشروطا بمصادف لم يحدثه
والقول في ذلك الحادث الذي هو
شرط كالقول في الحادث الذي هو
مشروط قد لم يكن عندنا فلا فلا
يكون عندنا ثالثا فيكون عندنا
لشي من الحوائث على قوله هو
على تامة وهو المطلوب فله لو قال
لو كان موجبا بانه لما حصل في
العالم شيء من التغيير وهذا عدم
قوله من فاتهم بين امرين اما ان يقولوا
ليس بعلة تامة لمولاه او يقولوا
لمولاه مقارنته فاما جمعهم بين
كونه علة تامة في الازل وبين كون
المعول هو جنسنا فنيا اجمع بين

عليه ابن أبي داود وغيره عليه السلام لم يقصر به ولا انكسر ثلوثه انما لا تقصير به فبطلت
 الشناعة من العامة وتلحقه فاطل قوله شملت هذه الامور سيقا في البحث عن مسائل الصفات
 وطائفتهم النصوص والآلة والشبهات من جاني المثبتة والنقاة وصنفت الناس في ذلك
 مصنفات واحدا وغير من علماء اهل السنة والحديث عازا الى الصوفيين فساد مذهب الرافضين
 والخواارج والقيدي والجهمية والمرجئة لكن بسبب المحنة كثر الكلام ورفع الله قدر هذا
 الامام فصارا اماما من ائمة اهل السنة وعلماء اعلامه القليلة بعلامه لو اهلها واظهاره
 على نصوصها وآثارها وبين خفي اسرارها لانهما أحدث عقلة ولا يتبع رأيا ولهذا قال
 بعض شيوخ القرب المذهب لما قال والشافعي والظاهر واحد يعني ان مذهب الاتحاف في اصول
 مذهب واحد وهو كما قال فخصيصه الكلام مع احدهما في مسائل الامامة والاعتزال
 كخصيصه بالكلام مع مسائل الخوارج الحروية بل في نبوتنا على الله تعالى عليه وسلم
 والرد على اليهود والنصارى والطلب بتصديق الرسول فيما اخبر وطلعه فيما امره فعدل
 جميع الصادق ووجب على كل احد فاطمهم والطوعهم وأتبعهم رسول الله صلى الله تعالى عليه
 وسلم واذا قدر ان في الحنبلية او غيرها من طوائف الستمين قال اقول الا باطل لا يظلم مذهب
 اهل السنة والجماعة بباطل ذلك بل يرد على من قال ذلك الباطل وينصر السنة بالادلة ولكن
 الرافضي اخذ يثبت على كل طائفة بما يظن انه يصير جهل في الاصول والفروع فلما ان
 طائفتهم السنية من الجرح وقد اتفق عقلاء المسلمين على انه ليس في طوائف اهل القبلة
 اكثر من هؤلاء ولا كذا وكذا يدعوا اقرب الى كل شروا ويصدق كل خير من طائفة وهذا لما
 صنف الاشعري كتابه في مقالات ذكر اولا مائة منهم وخمسة مائة اهل السنة والحديث وذكر
 انه بكل ما ذكر من اهل السنة والحديث يقول والله يذهب في تسمية هذا الرافضي
 واسما له من الجهمية مطلة الصفات لاهل الاثبات مشبهة كسميتهم لاهل خلافة الخلفاء
 الثلاثة فاصيلا عنه على انهم لما اعتقدوا انه لا ولاه على الاثبات من هؤلاء جعلوا كل من
 لم يتبرأ من هؤلاء مصيبا كما انهم لما اعتقدوا ان القديعين من ثلاثين وان الحسيني من ثلاثين ونحو
 ذلك قالوا ان مشبهة الصفات مشبهة فيقال بل قال ذلك ان كان مرادك بالصواب والقبلة بعض
 على واهل البيت وجعل صفات العبد مثل صفات الرب فاهل السنة ليسوا مصيبي ولا مشبهة وان
 كثر يدينك انهم والون الخلفاء يثبتون صفات الله تعالى فسم هذا عايشة انتهى الا
 اسماء مسميوها انهم واو كما ارسل الله سبحانه سلطان والحد والتم انما يتفق بالاسماء اذا
 كان لها اصل في الشرع كلفظ المؤمن والكافر والبر والعاصي والعام والخاص فمن اراد ان عدج
 او ينه فليعلم ان بين دخول الممدوح والمذموم تلك الاسماء التي على الله ورسوله به المالح والتم
 فلما اذا كان الاسم ليس له اصل في الشرع ودخل الدخول فيه مما يتزاع فيه للدخل بعث كل من
 المتقدمين فكان هذا الكلام مما لا يعتمد عليه الا من لا يدري ما يقول وانك لا تستعمل في
 لفظ ماضية ولا مشبهة ولا حشوية ولا فيه اضا فلفظ رافضة ونحن اذا قلنا رافضة نذكر كرم تعرف
 لان معنى هذا الاسم يدخل فيه انواع مذمومة بالكتاب والسنة من الكتب على الله ورسوله
 وتكذيب الحق التي يباعه رسوله ومعاداة اولاده بل خبرا ولبائهم والاله هو والاله هو والنصارى
 والمشركين كائنين وحوه انهم واهل السنة والجماعة لا يمكن ان يصحهم معنيهم في انهم في الكتاب
 والسنة بحال كما لم يرضى هم بوجد في بعضهم ما هو منعمون في هذا الابرار من نعمهم كان

الضدين فان العلم التام في التي
 تستلزم مطلولا لا يتأخر عنها محاولها
 ولا يقف اقتضاؤها على غير ما هم
 يقولون انه في كل وقت ليس علة
 تامة لما بعدته فيه بل فعله مشروط
 بأمر متقدم وليس هو علة تامة لذلك
 الشرط المتقدم فلا يكون علة تامة
 لا لتقدم من الحوادث ولا لتأخر
 فلا بد للحوادث من مقتضى آخر
 وهذا لا يرد على من يقول أحدث
 الحوادث طرادات متعاقبة وأفعال
 متعاقبة فله لا يقول هو موجب
 بنفسه للمكنات ولا يقول هو في
 الازل علة تامة له بل يقول ليس
 بعلة املائي من مخلوقاته بل
 فعلها بعشمتوقدته اذا فعل الثاني
 منه مشروط بالاول لان الافعال
 الحادثة لا تكون الامتعاقة وليس
 هو موجب انما لشي من تلك
 الافعال ولا لافعالها ولا يلزم

فما لم يمكنه من شيء لا يحدث عنه ولا في شيء على أصلهم ومما وضع هذا أن قسما من هؤلاء القلائس كرسطو وأتباعه كانوا يقولون إن الأول محرك للعالم حركة الشوق كحريك المحبوب بحبه والامام المتدبر به فزعم المتدبر به وهذا أتتوه وجعلوه على العالم حيث قالوا إن القليل لا يقوم بالتحركة الارادية والحركة الارادية لا تتم الا بالمراد المحبوب الذي يحرك المراد حركة تشويق فالبرى عندهم على هذا الاعتبار لم يبدع الاقلا ولا حركاتها لكن هو شرط في حصول حركاتها وعلى هذا القول فقد يقال العالم قديم واجب بنفسه بل هم يسرحون بذلك والاول الذي هو المحبوب واجب قديم بنفسه كما يقول آخرون منهم بل العالم واجب قديم بنفسه وليس

- (١) قوله الوداد الجواهرى هكذا في الاصل وفي الكلام تحريف او نقص فنامل كتبه معجمه
(٢) قوله وانما كانت الخ كذا في الاصل ولعل الصواب ان كانت الخ وانقرضت حركته معجمه

ان لم يكن القليل في السمعة التي أحضرته (١) الوداد الجواهرى وأما من أهل المصرة متأخرى هذا فسمعت معروقة
التسلك يزعمون انه جاز على الله الخلق في الاجسام واداروا شيئا يستحسنونه قالوا لا بد من علمه وبنحوه ومنهم من يقول انه يرى الله في الدنيا على حسب الاعمال فمن كان عمله احسن رأى محبوبه احسن ومنهم من يجوز على الله المعاناة والملازمة والمخالسة في الدنيا ومنهم من يزعم ان الله ذو أعضاء وجوارح وأعضاء لحم ودم على صورة الانسان ما لا انسان من الجوارح وكن من الصوفية رجل يعرف بابي شبيب يزعم ان الله يسر ويرح بطاعة أوليائه ويفهم ويحزن اذا عسره وفي التسلك قوم يزعمون ان العبادات تلغ بهم في المحنة تزول عنهم العبادات وتكون الاشياء المنفردة على غيرهم من الزنا وغيره سلطانهم وفيهم من يزعم ان العبادات تلغ بهم الى ان يروا الله ويا كلوا من ثمار الجنة ويصافوا الحور والعين في الدنيا ويعلموا الشياطين ومنهم من يزعم ان العبادات تلغ بهم ان يكونوا افضل من النبيين والملائكة المقربين في الجنة هذه مقالات متكررة باتفاق علماء السوء المخلعة وهي واشنع مما موجود في الشيعة وكثير من التسلك يزعمون ويفنون انهم يرون الله في الدنيا بأعيانهم وسبب ذلك ان يحصل لاحد منهم قلبه بسبب ذكر الله وعبدته من الانوار ما يقرب من حبه الظاهر حتى يظن ان ذلك شيء يراه بعينه الظاهر وتوابعه موجود في قلبه ومن هؤلاء من يخاطبه تلك الصورة التي يراها خطاب الربوبية ويخاطبها بالانسانك ويظن ان ذلك كله موجود في الخارج عنه وانما هو موجود في نفسه كما يحصل لتمام اذا رى في صورة بحسبه فلهذه الامور تقع كثيرا في زمانات قلبه ويقع القليل منهم حيث يظنون ان ذلك موجود في الخارج وكثير من جهال أهل الحال وغيرهم يقولون انهم يرون الله عيانا في الدنيا ولا يخطو خطوط وأهل الوحدة القائلون بوحدة الوجود كاحباب ابن عربي وابن سبعين وابن الفارض يدعون انهم شاهدون الله انما كان عندهم مشاهدته في الدنيا والاخرى على وجه واحد (٢) واذا كانت اذه الوجود المطلق السر في الكائنات فهذه المقالات وانما لها موجود في الناس ولكن المقالات الموصولة في الشيعة اشنع واقبح كلها موجود في القلبية من التصيرية واما لهم ولهذه كان التصيرية يعظمون القائلين بوحدة الوجود وكان التمسك في شيخ القائلين بوحدة قد ذهب الى التصيرية وصنف لهم كتابا وهم يعظمون مجدا وحدتي تغيب الاشراف عنه انه قال قلته انت نصيري قال نصير جزموني والتصيرية يعظمونها غاية التعظيم = واما ما ذكر من ريدو عبادات للملائكة وبكائه على طوفان نوح فهذا اقدوا بناهم يتقوله عن بعض اليهود ولم أجده هذا منقولاً عن اعراف من المسلمين فان كان هذا قاله بعض أهل القليلة فلا ينكر وقوع مثل ذلك فان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قد قال لتعني ستم من كان قلبك كمنوا العمل بالنعل حتى لو دخلوا جرح من جرح لدخلوه لكن لشبهة الرافضة اليهودي وجود مثل هذا افهم اظهرهم وجود في المتتبعين الى استنساخ الجماعة واما قوله انه يفضل عنه من العرش من كل جانب اربع اصابع فهذا لا يعرفه قائل ولا فلا ولكن روى في حديث عبد الله بن خليفة انه ما يفضل من العرش اربع اصابع بروي الثاني وروي بالاثبات والحديث قد قطع في غير واحد من الحديثين كالاسماعيلي وابن الجوزي ومن الناس من ذكر كرهته وادعوا له ولفظ النبي لا يرد عليه شيء فان مثل هذا اللفظ يرد لهم النبي كقول النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ما في السماء موضع اربع اصابع الاوامك

قَامَ فِي قَاعِ دَارِ كَرِيمٍ أَسْبَغَ مَاءً حَامِيًا لَوْضَعٍ وَنَقُولُ الْبَرَّيْطَانِ قَالُوا مَا ظَنُّكَ بِهَذَا
فَذَلَّ لِأَنَّ الْكُفْرَ بِقَدْرِهِ الْمُسَوِّاتِ كَالظُّلْمِ لِدَارِ وَأَصْفَرُ الْمُسَوِّاتِ الْقِيَمَةِ وَفُورُ الْأَسْمَانِ
مِنْ أَعْضَائِهِ كَمَا فَضَلَهُ أَسْلَافُ نَحْنُ فَذَلِكَ أَلَّا مَا يَفْضُلُ مِنَ الْعَرْشِ أَوْ يَمِصُّ أَصَابِعَ كَلْبٍ
لَمْ يَلْعَقْ بِمَا يَفْضُلُ مِنْهُ نَحْنُ وَالْقَصُودِيَّانِ إِنْ أَلَّاهُ عَظُمًا كَبِيرَ الْعَرْشِ وَمِنَ الْعُلُومِ إِنْ أَلَّاهُ
إِنْ لَمْ يَكُنِ النَّحْنُ حَسْبَى اللَّهِ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَهُ فَلَيْسَ عِلْمُنَا بِهِ وَأَنْ كَانَ قَالَهُ فَلْيَجْعَلْ بَيْنَ النَّحْنِ
وَالْأَلْبَتِ قَالَهُ كَانَ قَالَهُ النَّحْنُ لَمْ يَكُنِ قَالَهُ الْأَلْبَتِ وَلَقَدْ قَالُوا الْأَلْبَتِ ذَكَرُوا أَفِيمَا يَنْتَلِبُ
أَصُولَهُمْ كَمَا يَسْطِ فِي غِيَرِهِ هَذَا الْوَضْعُ فَهَذَا أَمَّا سِوَاهُ كَانَ خَلَاوًا بِالْإِلَاقَةِ حَقِّ مَذْهَبِ
أَهْلِ السُّنَّةِ وَلَا يَضُرُّهُمْ لَمْ يَقْدِرْ أَنْ يَكُونَ بِالْإِلَاقَةِ هُوَ قَوْلُ جَعَلْتُمْ بِلْ غَايَةِ أَنْ قَالَتْ طَائِفَةٌ
وَرَوَاهُ بَعْضُ النَّاسِ وَإِنَّا كَانُوا بِالْإِلَاقَةِ جَعَلُوا أَهْلَ السُّنَّةِ يَكْفُرُونَ غَيْرَ ذَلِكَ فَكَانَ كَثِيرًا مِنْ
الْمُسْلِمِينَ يَقُولُ كَثِيرًا مِنَ الْبَاطِلِ مَا يَكُونُ هَذَا خِلَافًا لِدِينِ السُّلْبِ وَفِي أَقْوَالِ الْأَمَامَةِ يَمُنُّ
الْمُتَكِرَاتِ مَا صِفَتْ هَذَا أَفْعَلُوا كَانَتْ قَدْرَهُ بَعْضُ أَهْلِ السُّنَّةِ

(فصل) قال الامام وذهب بعضهم الى ان الله ينزل كل ليلة جمعة بشكل امرئ اكب
على جوارحها وبعضهم بقدر ادب على سطح داره عفاضع كل ليلة جمعة فسمعوا من
تصويره ان الله على جوارحه على السطح فيستغل الحمار والا كل ويشتغل الرب بالانهازل
من آتاه بل من مستقر تعالى الله عن مثل هذه العقائد الدريثة في حقه تعالى وسكن بعض
المتطوعين التاركين للدين شيوخ الحشوية انه اجاز عليه في بعض الايام نفاط ومعه امرئ
حسن الصورة قلع الشعر على الصفات التي يصفون بهم فافاع الشيخ فانظر الموكروا اكر
تصو به فتروهم فيه النفاط فله الى وقال اها الشيخ زابل تل بالخر الى هذا الضلوق قد ابتل
به فان كان الشفيعه فانت الحما كره في الشيخ عليه وقال انما كرت النظر اليه لان مذهبي ان
الله ينزل على صورته في الغلام فتروهم ان الله تعالى فقال له النفاط ما اطلع من النفاط اعود
مما انت عليه من الزعم هذه القلة في فقال هذه الحكاه وامثالها درين امرين اما ان
تكون كذابا محضين اقرارا على اهل بغداد وبعض الشيوخ واما ان تكون قد وقعت سلاسل
معذورين صاحب قول ولا مذهب وادف العلمة اعقل منه واقفه وعلى التعديل في فلا يضر
ذلك اهل السني انهم المعلوم على علم اهل السني من العلماء المعروفين بالسني يقول مثل هذا
الذهبان الذي لا ينطلي على صبي من الصبيان ومن المعلوم ان الغالب الحكيم عن شيوخ
الرافضة اكر واعظهم من هدامع انها محصية واقفة واما هذه الحكاه فحدثني طائفة من فئات
اهل بغداد انها كذب محض عليهم وضعها هذا المصنف ومن حكاياه الشاعره هذا هو الاقرب
فان اهل بغداد لهم من المعرفة والتبيز والذهن ما لا يروج عليهم مثل هذا وما يبين كذبك
عليهم ان هذا الحديث الذي كرمه بر واحد لا يستند صحيح ولا يروى احسن اهل الحديث
ان الله تعالى ينزل ليلة الجمعة ولا ينزل ليلة الجمعة الى الارض ولا انه ينزل في شكل امرئ
لا وجودي الا في شئ من هذا الذهبان بل ولا في شئ من الاحاديث الصحيحة ان الله تعالى على الله
تعالى عليه وسئل قال ان الله ينزل الى الارض وكل حديث روي في مثل هذا فله موضوع كذب
من حديث الجبل الا وروى ان الله ينزل عشرين فيعاني الركبن ويصافى الشاة وحديث
آخرا نه راي ردي في الطواف وحديث آخر انه راي ردي في بصاحته وامثال ذلك فنه هذه كله
احاديث مكتوبة تناق اهل المعرفة والحديث والنزوعوا ههنا طائفة وضعوها على اهل

هناك على مجموعته حركة بالاشق
خارجة عن العالم وانما كان كذلك
كانت الحركة حادثة في واجب بنفسه
اذا ازمهم كون الواحد بنفسه
محلا للعوائد والحركات لم يكن
معهم ما يطول به كون الاول
كذلك وحيد فلا يكون لهم جهة
على كونهم جبال ذات وهم
يعتقون ذلك وانما فواعي الاول
ذلك لكونه ليس جسماء عند ارسطو
واتباعه ولا دليل لهم على ذلك الا
كون الجسم لا يمكن ان يكون غيبه
حركة غير متناهية منه على ان
الجسم مثله فيفتح ان يتسرب
حركة غير متناهية هذا الخفة عنهم
وهي مغلطة من افسد اطلي قاله
فرق بين ما لا يتناهى في الزمان بل
يحدث شيئا بشئ وبين ما لا يتناهى
في المقدار والتزاع انما هو في حركة
الجسم دائما كون لا يتناهى ليس
هو في كونه في نفسه ذاقدا لا يتناهى
فان هذا من هذا وهذا امسوط

(مطلب كذب الراضة على
البغداديين في العقائد)

الحديث ليقال انهم يقولون مثل هذا الكذب على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كلو شعث
 الرافض ما هو اعظموا كثر من هذا الكذب ولولم يكن الاماذا كرهنا الاما في مصنفه هذا
 من الاحاديث فان فها من الكذب الذي اجمع اهل العلم بالحديث على كونه ومن الذي لا يخفى
 انه كذب الاعلى مغرط في الجهل ما فقد كره في مناج الندامة وقد قلنا القول بان اهل السنة
 متفقون على ان الله لا يرا ما احببته في الدنيا لاني ولا غيري ولم يتنازع الناس في ذلك الا في
 نبينا صلى الله تعالى عليه وسلم خالصا مع ان الاحاديث المعروفة ليس في شي منها اعدا صلاواتها
 روى ذلك باسناد ضعف موضوع من طريق أبي عبيد كره الللال والقاضي أبو يعلى في
 كتاب اساطير التاويل وأهل العلم بالحديث متفقون على ما حديث موضوع وقد ثبت في صحيح
 مسلم عن أبي ذر رضي الله عنه قال قلت لرسول الله هل رأيت ربك قال نوراني أراه ولم يثبت
 أن أحلمن العصف سأل النبي صلى الله تعالى عليه وسلم عن الرؤية الا في هذا الحديث وما روى
 بعض العلماء أن أب بكر سأه فقال رأيتوه وان عاتسأته فقال لم أراه كذب باتفاق أهل العلم برود
 أحسن من أهل العلم لا باسناد صحيح ولا ضعيف ولهذا اعتمد الامام أحمد على قول أبي ذر في الرؤية
 وكذلك عثمان بن سعيد الدارمي وأما حديث التزول الى السماء الدنيا كل ليلة فهي الاحاديث
 المعروفة الثابتة عند أهل العلم بالحديث وكذلك حديث ذو عتبة عرفه قروا مسلما في صحيحه وأما
 التزول الى النصف من شعبان فحديث مختلف في اسناده ثم ان جمهور أهل السنة يقولون
 انه ينزل ولا يتخلو منه العرش كما نقل مثل ذلك عن إسحق بن إبراهيم وهو جليل زيد وغيرهما وقيل
 عن أحمد بن حنبل في رسالته (١) أبي مديروهم متفقون على ان الله ليس كشيء وانه لا يعلم كيف
 ينزل ولا يتخلل صفاته بصفات خلقه وقد تنازعوا في التزول هل هو فعل منفصل عن الرب في الخلق
 أو فعل يقوم به على قولين معروفين لاهل السنن من أصحاب مالك والشافعي وأبي حنيفة وغيرهم
 أو فعل يفعل منفصل عن أهل الحديث والتصوف وكذلك تنازعوا في الاستواء على العرش هل هو فعل منفصل عن
 يفعله بالعرش كقوله الله أو فعل يقوم بذاته على قولين والاول قول ابن كلاب والاشعري
 والقاضي أبي يعلى وأبي الحسن التميمي وأهل بيته وأبي سليمان الخطابي وأبي بكر السهري وابن
 الزاغوني وابن عثيمين وغيرهم عن يقول انه لا يقوم بذاته ما يتعلق بعيشته وقدرته والثاني قول جماعة
 أهل الحديث وجمهورهم كان الماركة وجاد بن زيد والاورايي والصاربي وحسب الكراماني وابن
 خزيمة ويحيى بن عمار الصنعاني وعثمان بن سعيد الدارمي وابن حاتم وأبي بكر عبد العزيز وأبي
 عبد الله بن مندوم جميل الانصاري وغيرهم وليس هذا موضع تبسط الكلام في هذه المسائل وانما
 المقصود انتم على ان ما ذكره هذا بما يصلح الصلواة لا بقوله أحسن من علماء أهل السنة ولا
 يعرف انه قاله لاجاهل ولا عالم بل الكذب عليه ظاهر

(فصل) قال الرافضي المصنف وقت الكرامة ان الله في جهة فوق ولم يعلموا ان كل
 ما هو في جهة فهو محدث ويحتاج الى تلك الجهة فقال له أولا لا الكرامة ولا غيرهم يقولون انه
 في جهة موحدة (٢) يحيط بها أو يحتاج الالهال كلهم متفقون على ان الله تعالى مستغن عن كل
 ملو له أي جهة أو لم يسم جهة ثم قد يقولون هو في جهة يعضون ذلك انه فوق قبله هذا
 مذهب الكرامية وغيرهم وهو ايضا مذهب جماعة الشيعة كما تقدم ذكره وانما تم ذكر جملة
 اطله فن شاع على مذهبهم فلا شأن بشي من بطلانه وجمهور الخلف على ان الله فوق العالم وان
 كان أحدهم لا يلفظ بلفظ الجهة فهم يعتقدون بقولهم ويقولون بالسمهم بهم فوق ويقولون

في موضع آخر ويقال لهم حدوث
 الحوادث عن فاعل لا يحدث نفسه
 شيء إما ان يكون محكوماً اما ان يكون
 محتما فان كان محكوماً لم يكن حدوث
 الحوادث جميعا عن الاول بدون
 حدوث شيء كما يقوله من يقوله من
 أهل الكلام وغيرهم من المعتزلة
 والكلابية وغيرهم وان كان محتما
 مثل قولهم يحدث الحوادث
 الله ائمة مع انه لم يحدث نفسه شيء
 وهذا أقصد وإذا قالوا أولئك
 خصوصاً بعض الاوقات بالحدوث
 بدون سبب حدث من الفاعل قيل
 وأنتم جملتم جميع الحوادث فتصل
 بدون سبب حدث من الفاعل وإذا
 قلتم لهم كيف يحدث بعد ان لم يكن
 محدثا بدون حدوث قصد ولا علم
 ولادارة قالوا لكم فكيف يحدث
 الحوادث انما بدون حدوث قصد
 ولا علم ولا قدرة بل بدون وجود ذلك

- (١) قوله أبي مديرو كذا في الاصل
 ويبرر كونه محصية
- (٢) قوله يحيط بها كذا في الاصل
 ولعلها محقرة وانصواب تحيط به
 فتأمل كنه محصية

ان هذا امر قطري واعليه موجبوا عليه كمال الشج أو يسفر الهمداني لبعض من أخذه ينكر الاستواء ويقولوا مشوي على العرش فقلت له الخواص فقال أو جعفر ما مضى ان الاستواء على الجمع ولو لم يدر به لم يعرفوا أنت قد تناوله قد علمت هذا أو أخبرنا من هذه الضرورة التي نجدها في قلوبنا ما قاله عارف قط بالله لا قبل أن ينطق لسانه يصيد في قلبه معنى يطلب الصواب لا يلتصق به يتوكل ليسر فهل عندك من حيلة في دفع هذه الضرورة عن قلوبنا فقلتم المتكلم (١) رايتمو قال جعفر الهمداني ومعنى كلامه أن ذلك على التي تقري ونحن نجده عندنا على الضرورية بهذا افتحن مضطرون الى هذا العلم والى هذا القصد فهل عندك حيلة في دفع هذا العلم الضروري والقصد الضروري الذي يات من تلقاؤه ولا يمكن دفعه عن أنفسنا ثم بعد ذلك قرر نقضه وأما دفع الضروريات بالنظر يات فغير ممكن لان النظر يات غائبا أن يمتنع عليها بمحض ضرورية فالضروريات أصل النظريات فلو دفع في الضروريات بالنظر يات كان ذلك قدساقا في أصل النظر يات فقبل الضروريات والنظريات إذ كان قدس في أصله يتبقى فساد في نفسه وإذا فسد في نفسه بطل قدسه فيكون قدسه باطلا على تقدير حصته وعلى تقدير فسادها فان حصته مستتمة لصفة أصله فإذا أصح كان أصله محصيا وفاده لا يستزم فساد أصله إذ قد يكون الفساد منه ولو دفع في أصله لازم فساد وإذا كان فساد لم يقبل قدسه فلا يقبل قدسه محال وأيضاً فان هؤلاء (٢) قرروا في ذلك بأدلة عقلية كقولهم كل موجودين إما متباينان وإما متداخلان وقالوا ان العلم بذلك ضروري وقالوا اثبات موجود لا ينال اليه سكاره للعقل وأيضاً فان المعلوم ان القرآن ينطق بالعروق حواضع كثيرة جدا حتى قد قيل انها ثلثمائة موضع والسنن متواترة عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم جعل ذلك وكلام السلف المنقول عنهم التواتر يقتضي اتفاقهم على ذلك وأن لم يكن فبهين ينكر ومن رد بالتشنيع على الناس ودفع هذه الأدلة الشرعية والعقلية لا بد أن يذكر بحجة وتنفرض أنه لا ينال (٣) الأئمة وهو لم يذكر دليلا الاقوي ولم يعلوا ان كل ما هو في جهة فهو محدث وحتاج الى تلك الجهة فيقال لم يعلوا ذلك ولم تذكر ما يعلون ذلك فان قولهم هو محتاج الى تلك الجهة انما يستقيم إذا كانت الجهة أمراً وجوديا وكانت لازمة لا يستغنى عنها فلا ريب أن من قال ان الساري لا يقوم إلا بعمل يحمل فيه لا يستغنى عن ذلك وهي مستغنية عنه فقد جعله محتاجا الى غيره وهذا لم يقله أحد وأيضاً فظهر أحد أقواله محتاج الى شيء من مخلوقاته فاضل عن أن يكون محتاجا الى غير مخلوقاته ولا يقول أحد ان الله محتاج الى العرش مع أنه خالق العرش والمخلوق مفتقر الى الخالق لا يفتر الخلق الى المخلوق وقد تقرر في العالم بعضه فوق بعض ولم يجعل عاليه محتاجا الى سافله فلهو فوق الأرض وليس محتاجا اليها وكذلك السحاب فوقها وليس محتاجا اليها وكذلك السموات فوق الصلب والهواء والأرض وليست محتاجة الى ذلك والعرض فوق السموات والأرض وليس محتاجا اليها فكيف يكون الصلي الاعلى خالق كل شيء محتاجا الى مخلوقاته لكي يفرقها عما عليها ونحن نعلم أن الله خالق كل شيء وأنه لا حول ولا قوة الا بالله وان القوة التي في العرش وفي جملة العرش هي حاضها بل نقول

وأنت تقولون محدث تلك التصورات والارادات وهي مسبب الحركات المتصلة فما السبب الموجب لحديث تلك الحوادث ولم يحدث في أصلها وجب حدوثها ولو قال قائل الانسان دائما يتجده تصورات وارادات وحركات بدون سبب محدث ولا يحدث هل يحدث أصلا لم يكن ذلك محتجا فان قيل بأحداته لا دلالة استعان على أحداث التي قبلها الموجب لاحداته الاول وهو لم يزل في أحداث اذا قدر أن يلازم يكن هنالك أول بل لم يزل في أحداث فان قيل تلك الحوادث التي للانسان محدث عن العقل السعال بدون سبب محدث فيحصل فالعقل السعال دائم النقص عندهم فلم يخص هذه التصورات والارادات والحركات بوقت دون وقت قالوا لعدم استعداد القوابل فاذا استعد الانسان للنقص أفاض عليه واهب الصور فاذا قبل لهم فما

- (١) قوله وانيه هكذا في الاصل وتصر والكلمة كية محصية
- (٢) قوله قرروا في ذلك هكذا في الاصل وحروا العبارة من أصل صحيح كية محصية
- (٣) الأئمة هكذا في الاصل ولعل في الكلام نقصا لمقرر كية محصية

انه خلق افعال الملازمة للخلق فلذا كان هو الخالق لهذا كله ولا حول ولا قوة الا بالله استمع ان
 يكون محتاجا الى غيره ولو استخبر عيسى لم يستعمل على بن مريم القسي وأما الله من يقول بان العرش
 يحمله مثل هذا الم يكن عليهم جهنم يقولون لم نقل انه محتاج الى غيره بل ما زال غيايبا عن العرش
 وغيره ولكن قلنا انه على كل شيء قدير فلذا استعانة قدا على هذا كان ذلك وصفه بكل الاقتدار
 لا يلزم حاجة الى الاغيار وقد قدمنا فيما مضى ان لفظة الجهة يراد به أمر موجود وأمر معدوم
 فن قال انه فوق العالم كله لم يقل انه في جهة موجودة الآن يراد بالجهة العرش ويراد بكونه فيها
 أم عليها كما قيل في قوله ان في السماء أي على السبل وعلى هذا التقدير فلذا كان فوق الموجودات
 كلها وهو غنى عنها لم يكن عند محضه وجودية يكون فيها ضلوع أن محتاج اليها وان أراد بالجهة
 ما فوق العالم فلذا ليس بشئ ولا هو أمر وجودي حتى يقال انه محتاج اليها وغير محتاج اليه وهو لا
 أخذوا لفظة الجهة بالاشتراك وهو هو وأوهو انما كان في جهة كان في شيء غيره كما يكون الانسان
 في بيته ثم يورث على ذلك أنه يكون محتاجا الى غيره والله تعالى غنى عن كل ما سواه وهذه مقدمات
 كلها بالجهة وكذلك قوله كل ما هو في جهة فهو محدث لم يذكر له دليلا على ما تقدم من أنه
 لو كان في جهة لكان جسم وكل جسم محدث لان الجسم لا يتخلو من الحوادث فهو حادث وكل هذه
 المقدمات فيها نزاع فن الناس من يقول قد يكون في الجهة ما ليس بجسم فلذا قيل في هذا خلاف
 المقول قال هذا أقرب الى العقل من قول من يقول انه لا داخل العالم ولا خارجه فان قيل
 العقل ذلك قبل هذا بطريق الاولى وان ذهنا ذلك بطريق الاولى وان ذلك نفع أن يكون
 في الجهة مثبت أنه في الجهة على التقديرين ومن الناس من لا يسلّم أن كل جسم محدث كسلفه من
 النسيبة والكرامة وغيرهم والكلام معهم وهو لا يسلّمون أن الجسم لا يتخلو من الحوادث بل
 يجوز عندهم خلوه الجسم عن الحركة وكل حادث كما يجوز تنازعه عن خلوه الصانع من الفعل الى أن
 فعل وكثير من أهل الكلام والفلسفة تنازعونهم في قولهم انما يتخلو من الحادث فهو حادث وكل
 مقام من هذه المقامات يهزئون به في رافضة والمعتزلة عن تقرير قولهم فيه على اخوانهم القدماء
 فضلا عن غيرهم من الطوائف

(فصل) قال ونذهب آخرون الى أن الله تعالى لا يقدر على مثل مقدور العبد فيقال له هذه
 المسئلة من دقيق الكلام وليست من خصائص أهل السنة والفقهاء بل خلافة الخلفاء المستقرون
 عليها بل بعض القدماء يقول بذلك وأما أهل السنة المتيقنون بالقدرة ليس فهم من يقول بذلك
 واعايقوه من يوقه من شيوع القدرة فيهم شيوع هؤلاء الامامية المتأخرون في مسائل
 التوحيد والعقل كائن التهمان والموسى الملقب بالرقي وأبى جعفر الطوسي وغيرهم وهو
 ما أخذ من كتب المعتزلة بل كثير من متقول نقل المسطورة بعضه قد نصر فوافقه وكذلك
 ما يذكره في تفسير القرآن في آيات الصفات والقدرة ونحو ذلك هو متقول من تفاسير المعتزلة (١)
 كالاسم والحائز وعبد الجبار من أحد الهمذان والرافي وأبى مسلم الاصبهاني وغيرهم لا ينقل عن
 قدماء الامامية من هنا حرف واحد لا في الاصول العقلية ولا في تفسير القرآن وقدما وهم كانوا
 أكثر اجتماعا لاثة من متأخريهم بحتة عن جعفر الصادق وغيره فان كان هذا هو الحق
 فقد ماؤهم كلهم ضلال وان كل من خلا لا متأخريهم هم الضلال

(مصل) قال الرضي وعبا الاستمرارهم الى أن الله يفعل الصانع وأن جميع أنواع المعاصي
 أو الكفر وأواع الفساد واقعة بفضاء الله وقدروا ان العبد لا تأتيله في ذنب وأمه لا عذر لله

الموجب لحدوث الاستعداد قالوا
 ما يحدث من الحركات الفلكية
 والاندراجات العنصرية فلا يحصلون
 العقل الفصالي هو الموجب لما يحدث
 من الاستعداد بل يحصلون ذلك على
 غير ما كان نازعة عن وعي افانته
 فان قالوا مثل هذا في الازل لزمن
 يكون الحدث لشروط الفرض غيره
 وشبهه بالعقل في كونه لا يفيض
 عنه الا بعض الاشياء دون بعض
 لكن الفعالي تحدث عنه الاشياء
 شأ بعد شئ عندهم اما الاول فلا
 يحدث عنه شئ بل محلول لازمه فهو
 انقصر رتبة في الاحداث عندهم
 من العمال وان قالوا بل هو الحادث
 لشروط شأ فشا قيل انتم قلتم في
 الفعالي بعد ان الفرض لا يخص من
 تلقاه نفسه وقتل دون وقت يفيض
 فالاول اذا خص وقتل دون وقت من
 تلقاه نفسه مبني لم يكن فينا خيال

(١) كالاسم كذا في الاصل ولعل
 الكلمة معرفة فخر ركبته محصية

في أقواله وأنه لا يقبل إمامة الله سبحانه وأنه تعالى برزوا من الكفار ولا يرضع الطاعة
 وهذا يستلزم إمامة الشيعة **في** فقال الكل على هذا من (١) وجوه (أحدها) أنه قد تقدم
 في غير بيان مسائل القدر والتعديل والتصور ليست مستلزما لمسائل الإمامة ولا لزما لها كثيرا
 من الناس يقر بإمامة الخلفاء الثلاثة ويقولون ما قلنا في القدر وكثير من الناس بالعكس وليس
 أحسن من الناس مرتباً بالآثار أصلاً وقد تقدم عن الإمامة هل أقوال الصالحين التي هي
 قولين وكذا الزيدية قال الأشعري واختلف الزيدية في خلق الأفعال وهم فرقان فالفرقة
 الأولى منهم يزعمون أن أفعال العباد مخلوقة لله خلقها وأبدعها واخترعها بعد أن لم تكن فهي
 محدثة محدثة ومختصة والفرقة الثانية منهم يزعمون أنها غير مخلوقة ولا محدثة وإنما كسب الصمد
 أحدثها واخترعها وأبدعها وفعولها (قلت) بل غالب الشيعة الأولى كانوا من اثنين في القدر وأما
 ظهر انكاره في متأخرهم كتنكار الصفتان غالب مستخدمهم كانوا يقرّون بآثار الصفتان
 والمنقول عن أهل البيت في إثبات الصفات والقدر لا يكتفي بحصى وأما المقرون بإمامة الخلفاء
 الثلاثة فمع كونهم قدريه فكثيرون من المعتزلة فمادة القدريه يقولون بخلافه لا يعرف
 أحسن من مقتضى القدريه كان ينكر خلافة الخلفاء وأما ظهر هذا المأصّر بعض الناس
 رافضيا قدر بإحسانهم أصول البدع كصاحب هذا الكتاب وأمثاله والزيدية يقولون بخلافه
 الخلفاء الثلاثة وهم من الشيعة وفيهم قدريه وغير قدريه والزيدية خرمين الإمامية وأشبههم
 بالإمامية هم الجار ويزيد بن الجار والذين يزعمون أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم نص على
 علي بالوصف لا بالتسمية فكان هو الإمام من بعده وإن الناس ضلوا وكفروا بتركهم الاقتداء
 به بعد رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ثم الحسن هو الإمام ثم الحسين ثم من بعدهم
 يقول إن علياً نص على إمامة الحسن والحسن نص على إمامة الحسين ثم هي شريفة في أولها
 فمن خرج منهم سوى علي بن أبي طالب وكان فخر لا فخر لإمام والفرقة الناصية من الزيدية السليمانية
 أصحاب سليمان بن جرير يزعمون أن الإمامة شريفة وأنها نص على إمامة الحسين ثم هي شريفة في أولها
 وأما قد تصلح للفضول وإن كان الفاضل أفضل في كل حال ويتنون إمامة الشيخين أبي بكر
 وعمر وقد قيل أنها كانت خطأ لا ينسب صاحبها لأهل التأويل والثالثة الأكثرية أصحاب
 كثير (٢) التوصل هو الأثرية لأن كثير منهم كان يلقب بالآثرية يزعمون أن علياً أفضل الناس
 بعد رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وأولاهب الإمامة وإن بيعه أبي بكر وعمر ليست خطأ لأن
 علياً ترك ذلك لهما ويقفون في عثمان وقتله ولا يقدّمون عليهما كعهة كأيضاً عن السليمانية
 وهذه الطائفة أمثل الشيعة ويسمون أيضاً الصالحية لأنهم ينسبون إلى الحسن بن صالح بن
 حي القصب وهو أول الزيدية فيقيمهم هو في القدر على قول أهل السنة والجماعة وفيهم من هو على
 قول القدريه

(الوجه الثاني) أن يقال فله عن الأكثر أن المبدأ لا يثيرة في الكفر والمعاصي فنقل ما نقل بل
 جمهور أهل السنة المنة للقدريين جميع الطوائف يقولون إن الله فاعل حقيقة وإنه قدرة
 حقيقة واستطاعة حقيقة وهم لا ينكرون تأثير الأسباب الطبيعية بل يقولون عادل عليه العقل
 من أن الله تعالى يخلق السحاب بالريح ونزل المصالح بالصلوات الثلاث المأمولة ويقولون إن
 قوى الطابع الموجود في المخلوقات لا تأتيها بل يقولون أنها تأتيها بالظواهر حتى جاءه اعظم
 الأثر في مثل قوله تعالى ونكتب ما قدسوا نأروهم إن كان أتت يدها ثم هي في الآية تكن

كان الفاضل أحمق من هو إن كان
 الشخص من غير فله نفسه كان
 ذلك لشركه في الفصل كافي
 الفاضل فهم بين أمرين إما أن
 يحطوا عاجزاً عن الأثر لا يحدث
 كالأفعال بل أدنى منه وإما أن يحطوا
 بخلافه لا يضاف كون الفعل أحمق
 منه وأيضاً فاقوا أنه له تامة
 وموجب تام لعلوه وموجب فاعل
 تام في الأثر لمفعوله لعلوا ماسوا
 معلوله ومفعوله وموجب وإن كان
 بعض ذلك وسط كان هذا معتمداً على
 صرائح العقول فإن الموجب التام
 والعلة التامة والتكوين التام إما
 أن يقول القائل يجوز تراخي
 المكون عنه كما يفوه من يفوه من
 أهل الكلام وإما أن يقول هو
 ستره فإن قبل الأول أمكن
 تراخي المفعولات كعلوه بل قولهم
 بوجوده قد منى من العالم بل يتبع

(١) قوله من وجوه كذا في الأصل
 ولقد ذكر هنا الأوجه كما ترى
 هو ركب محصية
 (٢) التوصل هكذا في الأصل
 وهل الكلمة معرفة عن الموصلي أو
 نحوه غير ركب محصية

يقولون هذا التأثير هو تأثير الاسباب في مسبباتها والله تعالى حكيم السبب والسبب ومع أنه تعالى السبب فلا بد من سبب آخر وتلك ولا بد من محض بعينه فلا يتم أثره إلا مع خلق الله لا به ينحصر خلق الله تعالى السبب الآخر ويزيل الخواص ولكن هذا القول الذي سلكه قول بعض المشبهة بقدره لا اشعري ومن وافقه من الفقهاء من أصحاب مالك والشافعي وأحمد حيث لا يشتون في الخواص لقوى الطابع ويقولون ان الله فصل عنه الإلهاء ويقولون ان قدرة الصمد لا تأثر لها في الفعل وأبلغ من ذلك قول الأشعري ان الله تعالى فعل المبدؤان عمل العبد ليس فعلا لعبه بل كسبه وانما هو فعل الله فقط وجمهور الناس من أهل السنة من جميع الطوائف على خلاف ذلك وان العبد تامل فعله حقيقة والله تعالى أعلم ﴿١﴾ وأما ما نقله من نفي الغرض الذي هو الحكمة فيكون الله لا يفعل الصلة العباد فقد قلنا ان هذا قول قليل منهم كالاشعري وطائفة ووافقه في موضع ويتناقضون في قولهم في موضع آخر وجمهور أهل السنة يشتون الحكمة في أفعال الله تعالى وأنه يفعل لنفع عباده ومصالحهم ولكن لا يقولون بما نقلوه المعتزلة ومن وافقهم بأن ما حسن من خلقه حسن منه وما قبح من خلقه قبح منه فلا هذا ولا هذا وأما لفظ الغرض فطلقة المعتزلة وبعض المشبهة لاهل السنة يقولون انه يفعل لغرض أي حكمه وكثير من أهل السنة يقولون لحكمة ولا يطلقون لفظ الغرض ﴿٢﴾ وأما قوله والله تعالى يريد للمعاصي من الكافرو ولا يريد منه الطاعة فهذا قول طائفة منهم وهم الذين وافقوا القدرية فيحصلون المشبهة والارادة المحبة والرضا فواحد أو يجمعون المحبة والرضا والرضى بمعنى الارادة كما يقول ذلك الاشعري في الشهور عنه وأكثر أصحابه وطائفة من وافقهم من الفقهاء من أصحاب مالك والشافعي وأحمد وأما جمهور أهل السنة من جميع الطوائف وكثير من أصحاب الاشعري فيفترقون بين الارادة وبين المحبة والرضا فيقولون انه وان كان يريد المعاصي فهو سبحانه لا يحبها ولا يرضاه بل يبغضها ويسخطها وينهى عنها وهذا لا يفترقون بين مشيئة الله وبين محبته وهذا قول الخلق طائفة وقد ذكرنا للمعالي الجوفى ان هذا قول القدماء من أهل السنة وان الاشعري خالفهم بفعل الارادة المحبة فيقولون ما شاء الله كان وما لم يثلأ لم يكن فكل ما شاء فقد خلقه وأما المحبة فهي منفصلة من أمره بقا أمره فهو يحب له وهذا اتفق العلماء على ان الخالف اذا قال والله لا فعلن كذا ان شاء الله لم يحسن اذا لم يفسحه وان كان واجبا أو مستحبا ولو قال ان أحب الله فحسن اذا كان واجبا أو مستحبا والمحققون من هؤلاء يقولون الارادة في حركاتها الله تعالى في ان ارادة قدرية كونية وارانة قدرية أمرية شرعية فالارادة الشرعية الدينية هي المنضمة للرضا والكونية هي المشبهة الشاملة لجميع الحوادث كقول المسلمين ما شاء الله كان وما لم يثلأ لم يكن وهذا كقولهم تعالى فمن رادته ان حديد به شرح صدره للإسلام ومن راد ان يضل يجعل صدره ضيقا حرا كما ناصب سعد في السماء وقوله عن نوح ولا ينشكم نهي ان أردت أن أصبح لكم ان كان الله يريد أن يغويكم فهذا الآية تعلقت بالاشلال والاعواء وهذه المشبهة فلن ما شاء الله كان ومنها قوله ولكن الله يفعل ما يريد أي ما شاء خلقه لا ما يأمره وقد راد بالارادة المحبة كما يقال لمن يفعل الفاحشة هذا فعل ما لا يريد الله تعالى وقد راد للمشبهة كما يقولون لما لم يكن هذا لم يرد وأما الدينية فقوله تعالى يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر (١) وقوله ولكن الله يفعل ما يريد أي ما شاء خلقه وقوله تعالى يريد الله ليلين نكح ويهديكم سنن الذين من قبلكم ويوتوب عليكم والله عليم حكيم والله

قد علم من العالم لا متنازع مقولة الكون لا يكون وان قيل بالتالي فلا يحصل ما ان يقال يجب اقتران مفعوله بفي الزمان بحيث يكون معه لا يكون عقب تكونه ولما ان يقال بل كون الكائن انما يكون عقب تكونه لا يكون فان قالوا بالاول كما يدعيه مناهم ان لا يحدث في العالم شيء وهو خلاف الحس والملاحظة وان قالوا باننا في زمن ان يكون كل مفعوله مسبوقا بغيره سقارنا فلا يكون شيء من العالم قديما أزليا معه وهو المطلوب وإذا كان اقتران المفعول بفعله في الزمان محتاجا على تقدير دعوى استزامه فلا فترانه على تقدير عدم وجوب الاستزام اولى فتبين انه متنع قدم شيء من العالم على كل تقدير وهذا بين لمن تصورته تصورا تاما ولكن وقع اليسر والاضلال في هذا اليليين

(١) قوله ولكن الله يفعل ما يريد هكذا في الاصل ولا يحل لهذا الآية هنا فانه اد كرر قبل في الارادة الكونية فطلعتها مكررة من التامع كسبه محصه

وجهة ان الجمعية والمصلحة من
واقعهن من اجل الكلام لما ادعوا
ما يتبع في صريح العقل عند هؤلاء
من كون المؤثر التام يتاخر عنه اثره
والحوادث تحدث بدون سبب حادث
فهؤلاء الى ان جعلوا المؤثر بمقتضى
بما اثره ولا يحدث حادث الا بسبب
حادث ولم يمتنعوا واحدا من الامرين
بل كان قولهم اشفسادا وتناقضا
من قول اولئك المتكلمين فان كون
المؤثر يستلزم اثره اذ بهيان
أحدهما ان يكون الامر المتكون
المفعول المتنوع مقادرا للمؤثر
ولتاخره في الزمان بحيث لا يتاخر عنه
تاخر ازمانيا بوجه من الوجوه
وهذا مما ينفرد جمهور العقلاء
بصريح العقل انه باطل في كل حق
قليس معهم في العالم المؤثر تام يكون
زمنه زمن اثره ويكون زمن حصول
الامر المفعول زمر حصول التأثير

فخری الحسنی

(فصل) قال الرافضی وهذا يستلزم أن أساسه متغيرها أن يكون الله أعلم من كل ظالم لا يعاقب الكافر على كفره وهو قادر عليه ولم يخلق فيه قدرته على الإيمان فكأنه يلزم الظلم العزيمة على نفسه وطوله وقصره لأنه لا قدرته فيها كذلك يكون ظالم الرعونة على المصيبة التي قطعها فيه فقال الظالم قد تقدم أن السهموا المثبتين القدرتي تصدروا قولنا (أجلهما) أن الظلم يمنع ذاته غير بمقدور كما يصح ذلك الأشعري والقاضي أو بكر وأبو المعالي والقاضي أو يعني وابن الراغوثي وغيرهم (٢) ولا يقولون أنه يمنع أن وصف بقدرته على التكذب والظلم وغيرهما من الضيق ولا يصح وصفه بشئ من ذلك قالوا بالادلة على استحالة وقوع الظلم واتضح منه أن الظلم ماضٍ عارض والله واجب بذم فاعله ودم الفعل ليس له فعله وإن كان كذلك شئ يكون متصرفاً بما غره أماله ولا يتصرف فيمنه فوجب استحالة ذلك في حق من حيث يمكن إمراته

(١) قوله فليزعمت الى آخر الصلوة
انظر الى جوابها واصل الاول
في قوله بعد وزعموا زائدة من
التامع وقوله الا فتكسرين
متأخرى المتنبئ الى آخر الصلوة هو
كذلك في الاصل ولا يخالف المعان
تخريف وسقط خروجه من اصل
صحيح لاسمائه انه الله يا مبرها
لا يريد كالتفخ الخ كنهه
(٢) قوله وهذا كالتفخ الخ كذا
في الاصل وانظروا حركته معصمه
(٣) قوله ولا يقولون كذا في الاصل
واصل الصواب يقولون بالانبات
لانني فأنزل وحركته معصمه

بل انما يستعمل التأثر ان يكون الاثر
عقب المؤثر وان كان متصلا به
كأجزاء الزمان والحركة الحادثة
شأبا بعد شي وان كان ذلك متصلا
أما كون الجزء الثاني من الزمان
والحركة مقارنا للجزء الاول في
الزمن فهذا مما يعلم قلنا يصريح
العقل وهذا معلوم في جميع المؤثرات
الطبيعية والارادية وما صار مؤثرا
بالشرع وغير الشرع فاذا قال
الرجل لاهرأه أنت طلق ولعبه
أنت حر فالطلاق والصاق لا يقع مع
التكلم بالطلاق والاعتناق وانما
يقع عقب ذلك واذا قال اذا طلقت
فلانة فقلناه طالق لم تطلق الثانية
الاعقب طلاق الاول لا يع تطلق
الاولى في الزمان وهذا الذي عليه
طامة العلماء قد يما وجدنا ولكن
شرع من المتأخر من الذين استعملوا
هؤلاء عقولهم فقلنا ان الطلاق

(١) قوله انه هكذا في الاصل
ولعل هذه الكلمة معرفة أو مزينة
من التاسع فلو ركبته معجمه

بنه ولا كان من يجوز دخول الله تحت تكليف من نفسه ولا يكون نفسه تصرف في شيء غيره
أما عليه فثبت بذلك استعماله تصور في حقه وحقيقة قول هؤلاء ان الدم انما يكون لمن تصرف في
ملك غيره ومن عصى أمر الذي فوقه ولله سبحانه فتح أن يأمره أحد ويستمع أن تصرف في ملك
غيره فإنه كل شيء وهذا القول يرد على الجس بن معاوية قال ما جاء به بتعقل كله الا القدرية
قلت لهم أخبروني ما التزم قالوا أن تصرف الانسان فيما ليس له قلت فقله كل شيء وهم لا يسألون
أصله عليه بسبب طوله وقصره كان ظالم لا حق يتجنى عليهم بهذا القياس بل يجوزون
التعذيب لاجرم سابق ولا يفرض لاحق وهذا الشئ لم يذكر ليلا على بطلانه فليذكر ليلا
على بطلان قولهم (والقول الثاني) أن الظلم مقدور ولله تعالى من عنده هذا القول الجهور من
المشبهة بالقدر ونفاه وهو قول كثير من الظالم المنة بالقدر كالكرامة وغيرهم وكثير من
أصحاب أي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد وغيرهم هو قول القاضي أبي إسماعيل أن القاضي أي يعلى
وغيره هذا ككذب الانسان بذنب غير ما قاله تعالى من يدل من الصالحات وهو مؤمن فلا يخاف
ظلم ولا هضمًا وهو لا يقولون الفرق بين تعذيب الانسان على فعله الاختياري وغير فعله
الاختياري مستغرق في خطر العقول فان الانسان لو كان في جسمه رص أو عيب خلق فيه لم
يسجن منعه ولا عقابه على ذلك ولو ظلم (١) ابنه أحد لم يحسن عقوبته على ذلك ويقولون
الاحتجاج بالقدر على الذنوب مما يعلم بطلانه بضرورة العقل فان التكاليف لغيره لو اخرج بالقدر لا يخرج
ظلمه أيضا بالقدر فان كان القدر جنة لهذا فهو جنة لهذا والا فلا والاولون أيضا ممنوعون الاحتجاج
بالقدر فان الاحتجاج به باطل باتفاق أهل الملل وذوى العقول وانما يحتج به على القابض والمقال
من هو متقاض القول بمتبع لهواه كما قال بعض العلماء أنت عند الطاعة تقدرى وعند العصية
جبرى أى تذهب وافق هؤلاء تذهب به ولو كان القدر جنة لتفاعل القواش والمقال لم يحسن
أن يلوم أحد أحدًا ولا يماق أحد أحدًا وكان الانسان أن يفعل في دم غيره وماله وأهله
ما ينتبه من الظالم والقابض ويتجنى بأن ذلك مقدور عليه والمحضون على المعاصي بالقدر أعظم
بدعة وأنكر قولاً وأقيم طريقا من النكران القدر فالكذبون بالقدر من المعونة والشبهة
وغيرهم المظنون الامر والتهى والوعود والوعيد يخبر من الذين يرون القدر جنة لم ترك المأمور
وفعل المخطور كما وجد في كثير من المدعين الذين يشهدون بالقدر ويعرضون عن الامر والتهى
من الفقهاء والصوفية والعامة وغيرهم فلا عذر لاحد ترك المأمور ولا فعل المخطور يكون
ذلك مقدور عليه بل لله الحجة البالغة على خلقه والقدرية المحجوبون بالقدر على المعاصي شر
من القدرية المكذبين بالقدر وهم أعداء الملل وأكرامها وقع الساس في التكذيب بالقدر احتجاج
هؤلاء به ولهذا اتهم بذهب القدر غير واحد ولم يكونوا قدري بل كانوا الاقباليون الاحتجاج
على المعاصي بالقدر كما قيل للامام أحمد كان ابن أبي ذئب قدري بافقال الناس كل من شدد عليهم
المعاصي قالوا هذا قدري وقد قيل لهذا السبب نسب الى الحسن القدر كونه كان شديد
الانكار للمعاصي ما بها عنها ولذا تجد الواحد من هؤلاء ينكر على من ينكر النكرو ويقول
هؤلاء قدروا عليهم ما فعلوه فقال لهذا المنكر وانكر هذا المنكر أيضا بقدر الله فتعنت فوق
بقول هؤلاء يقول بعض مشايخهم أما كافر رب يعصى ويقول لو قلت سبعين نبيا لم أكن
محسنا ويقول بعض شعرائهم

أصبحت متفعلا لما يختره ر مني ففعل كل ما طاعت

فمن الناس من ظن أن احتياج آدمي على غيره بالقدر كان من هذا الباب وهو جهل عظيم فإن
 الأنبياء أعظم الناس أمراً وأمر الله بنبيها عظمته الله عنده ومن ظن أن الله تعالى بعث
 بالأمم بالطلاقة لله والتي عن معصية الله فكيف يسوغ وأحدهم أن يعصى الله معصية
 بالقدر ولا أن آدم عليه السلام كان قد تاب من الذنب والثالث من الذنب كان لا يلهي كان
 القدر بحجة فكان جبهه لا بليس وفرعون وسائر الكفار ولكن كان ملام موسى آدم لا لجل
 (١) المعصية التي لحقهم بسبب كماله ولهذا قال لما أخرجه من الجنة والمؤمن ما مؤمن
 يرجع إلى القدر عند المصائب لا عند الذنوب والمعاصي فمصر على المصائب ويستغفر من الذنوب كما
 قال تعالى فاصبر إن وعد الله حق واستغفر لذنبك وقال تعالى ما أصاب من مصيبة في الأرض ولا في
 أنفسكم إلا في كتاب من قبل أن نبرأها وقال ما أصاب من مصيبة إلا بذن الله ومن يؤمن بالله يهد
 قلبه قال ابن مسعود رضي الله عنه هو الرجل تسميه المصيبة فيعلم أنها من الله عند الله فيرضى ويسلم
 ولهذا قال غير واحد من السلف والعلماء والتابعين لا يبلغ الرجل حقيقة الإيمان حتى يعلم أن
 ما أصاب لم يكن ليضيقه وما أخطأ لم يكن ليصيبه فالإيمان بالقدر والرضا بما قدر الله من المصائب
 والتسليم لذلك هو حقيقة الإيمان وأما الذنوب فليس لاحد أن يخجل منها بقدر الله تعالى بل عليه
 أن لا يقبلها وأداء فعلها فله أن يتوب منها كما فعل آدم ولهذا قال بعض الشيوخ أن الله تعالى
 ذنباً بليس وأدم فآدم تاب فتاب الله عليه واختاره وهذا ما بليس أصراً واجتبه بالقدر فمن تاب
 من ذنبه أشبه أباه آدم ومن أصر واجتبه بالقدر أشبه ابليس وإذا كان الفرق بين تعذيب الفاعل
 المختار وبين غيره مستقراً في بداية العقول حصل المصود وكذلك إذا كان مستقراً في الأفعال
 بداية العقول أن الأفعال الاختيارية تكسب نفس الإنسان صفات محمودات وصفات مذمومة
 بخلاف لونه وطوله وعمره فلهذا لا تكسب ذلك فالعلم النافع والعمل الصالح والصلوات الحسنة
 وصدق الحديث واخلص العمل لله وأما مثل ذلك فثورت القلب صفات محمودة وكبروى عن ابن
 عباس رضي الله تعالى عنهما أنه قال إن الحسنه تروا في القلب وضياء في الوجه وسعة في الرزق
 وقوة في البدن ومجدة في قلوب الخلق وإن السيئة تسود إلى الوجه وتظلم في القلب وهن في
 البدن ونقص في الرزق ونقص في قلوب الخلق فعمل الحسنه آثار محمود في النفس وفي الخلق
 وكذلك السيئات والله تعالى جعل فعل الحسنه سبيل هذا والسيئات سبيل هذا كجمل كل
 السبيل إلى الرض والموت وأسباب الشراء السيئات تدفع عنها فالتوبة والأعمال الصالحة
 يحمي بها السيئات والمصائب التي تنكسر بها السيئات كإن السهم يذرع موجه بالهواء
 وتارة توتر من مئذيرها ثم تحصل العاقبة وإذا قبل خلق الفعل مع حصول العقوبة عليه فلم
 كان غيره أن يقال خلق السهم ثم حصول الموت ثم العلم والظلم وضع الشيء في غير موضعه واستحقاق
 هذا الفعل لآثره الذي هو معصية الله كاستحقاقه لآثره إذا ظلم الصاد وهذا الآن ينزع
 الوجهة التحسين والتقيج ظن الناس مضيق على أن كون الفعل يكون سبيل للثمنه أمد
 وحصول ما يلائمه وسبيل للحصول مضرة وحصول ما يتأنيق قديم بالفعل وكذلك كونه قد يكون
 صفة كمال وصفة نقص وإنما تنازعوا في كونه سبباً للعقاب والدم على قولين مشهورين والبراع
 في ذلك بين أصحاب أحد وأصحاب ثالث وأصحاب السانعي وغيرهم وأما الجحيف وأصحابه
 فيقولون بالتحسين والتقيج وهو قول جمهور الطوائف من المسلمين وغيرهم وفي الحقيقة فهذا
 النوع يرجع إلى الملازمة والمنافاة والمنفعة والمضرة فإن الثم والعقاب مما يضرب أجداً ولا يلزم

(مطلب حديث آدم وموسى)

يكون مع التكلم في الزمان وهذا ما
 عند طاعة العلماء وكذلك إذا قال
 إذا كنت فأتى حراً فالدبر يلقى عقب
 موت سيده لا مع موت سيده وهكذا
 في الأمور الحسية إذا قال كسرت الأنا
 فأنكسر وقطعت الجبل فأنقطع
 فأنكسر السهم فأنقطع السهم
 عقب كسر الكسر وقطع القاطع
 ولهذا الولي يمكن الجبل فبالفيل
 قطعت فلم ينقطع وكسرت فلم
 ينكسر كما يقال علت فلم تعلم ولقط
 التلميح والقطع والكسر ونحو ذلك
 يراد به الفعل التلم الذي يستأنم آثره
 فهذا كالملة التلمة التي تستلزم
 معلولها لا تقبل التضييق ويراد به
 للمعنى الموجب المتوقف المتناظر
 على شرط فهذا قد يخطئ منه
 موجه ومن هذا الباب قوله تعالى
 هدى النفرين وقوة إنما أنت منذر
 من يخشاها وقوة إنما أنت منذر من

(١) قوله المعصية كلفاً في الأصل
 ولعل الكلمة محرفة عن المعصية
 أو نحوها فتأمل كتبه معصية

فلا يخرج الحسن والقيح عن حصول المصوب والمكروه والحسن لمحصل المصوب المتأخر
 المراد ذاته والقيح حاصل المكروه والقيح فلذا كان الحسن يرجع الى المصوب والقيح
 يرجع الى المكروه بمنزلة النافع والضار والطيب والخبث ولهذا يشق اشقوا فيقول
 الشيء الواحد يكون ماضيا اذا صادف حاجته ويكون ضارفا في موضع آخر فذلك الفعل كما
 الميتة يكون قبيحا انما يكون حسنا آخرى واذا كان كذلك فهذا الامر لا يختلف سواء كان
 الصبور الفاعل بفعل الله القادر والارادة او بان يخلق الله ذلك كما في سائر ما هو نافع
 وضار ومحبوب ومكروه وقد ثبت الدلائل القينية على ان كل حادث فله سبب ففعل الله وفعل العبد
 جهة الحادث وكل يمكن بقول الوجود والعدم فان شاء الله كان وان لم يشأ لم يكن وفعل العبد
 من جهة الممكنات وذلك ان العبد اذا فعل الفعل نفس الفعل حادث بعد ان لم يكن فلا بد من
 سبب واذا قيل حادث بالارادة فالارادة ايضا حادث فلا بد لها من سبب وان سبب قلب الفعل يمكن
 فلا يخرج وجوده على علمه الا بخرج وعلى طريقة واحدة فلا يخرج أحد طرفيه على الآخر
 الا بخرج وكون العبد فاعلا حادث يمكن فلا بد من محدث مرجع ولا فرق في ذلك بين حادث
 وحادث والمرجع لوجود الممكن لانه ان يكون تاما استمرارا لوجود الممكن والا فلا كان مع وجود
 المرجع يمكن وجود الفعل فانزعه عنه أخرى لكان هناك حصول المرجع يمكن وجوده وعنده
 وجوده فلا يخرج وجوده على علمه الا بخرج (١) وهذا المرجع اما ان يكون تاما استمرارا لوجود
 الفعل مع بقاء وجوده وعنده فان كان المتأخر من لا يوجد الفعل بحال ولزم التسلسل الباطل
 فقل ان الفعل لا يوجد الا اذا وجد مرجع تام يستلزم وجوده وذلك المرجع التام هو الداعي التام
 وهذا حاصله طائفة من المعتزلة كما في الحسين البصري وغيره سلوا الله اذا وجد الداعي التام
 والقدر التام قلن وجود الفعل وان الداعي والقدر خلقا في غير وجه واحد وهذا حقيقة قول أهل
 السنة الذين يقولون ان الله خلق الاشياء بالاسباب والله خلق العبد وقدرته يكون بها فعله فان
 العبد فاعل فعله حقيقة فتقولهم في خلق فعل العبد ارادة وقدرته كقولهم في خلق سائر الاحداث
 بالاسباب ولكن ليس هذا قول من ينكر الاسباب القوي القوي الاجسام وينكر تأثير القدرة
 التي بها يكون الفعل ويقول انه لا اثر لقدرة العبد اصلا في فعله (٢) كما يقول ذلك ما يقوله جمهور
 واتبعوا الا انهم يرون من واقفه وليس قول هؤلاء قول أئمة السنة ولا جمهورهم بل أصل هذا
 القول هو قول الجمهور من صفوان فانه كان يثبت لله تعالى وينكر ان يكون له حكمة او
 رجوع وينكر ان يكون العبد فاعلا او قدرته متوقفة وحكي عنه انه كان يخرج الى الهذلي ويقول
 ارحم الراحمين بفعل هذا انكار الان تكون له رجعة تصف جهلوا زعمه انه ليس الامثلة
 محضة لا اختصاص لها بحكمة بل يرجع احكامها لغيرها بل لا مرجع وهذا قول طائفة من
 المتأخرين وهو لا يقولون انه لم يخلق لحكمة ولم يامر لحكمة ولله ليس في القرآن لأم لا في خلق
 الله ولا في أمره وهؤلاء الجهمية المبرهنة والمعتزلة والقدرية من طرفين متقابلين وقول
 سلف الامة وثمة السنة وجمهورها ليس قول هؤلاء ولا قول هؤلاء وان كان كثير من المثبتين
 لعدم يقول بقول جمهور والكلام انما هو في أهل السنة المثبتين لامة أبي بكر وعمر وعثمان
 والمثبتين لقدرة وهذا الاسم يدخل فيه الصلبة واتباعون لهم بالحسان وأئمة التفسير والحديث
 وانفقوا بالتصوف وجمهور السلفين وجمهور طوائفهم لا يخرج عن هذا البعض الشيعة وأئمة
 هؤلاء جمهورهم على القول الوسط الذي ليس هو قول المعتزلة ولا قول جمهورهم واتباعه الجبرية

اتباعه كقول الرازي الهندي التام
 المستلزم لحصول الاحتداد وهو
 المطلوب في حقه احدنا الصراط
 المستقيم وصح ذلك انما التام
 المستلزم خفية المنذر وحذرهما
 ان يندب من العذاب وهذا بخلاف
 قوله واما قوله فيهم فاستصوبوا
 العمى على الهدي فالمراد به البيان
 والارشاد المقصود الاحتداد وان كان
 موقفا على شرطه موافق وهذا
 اذا قيل هو موجب بذاته او على
 ولو ثبت ان ارادته بذلك فهو موجب
 ما يرجع من مفعولاه بتبينه
 وقدرته في الوقت الذي شاء كونه
 فيه فهذا حق ولا يتناقض كونه
 موجبا وفاعلا بالاختيار على
 هذا التفسير وان اراد به انه
 موجب بذاته عرفه الصفات
 او موجب تام لمحصل مقارنه
 وهذا قول هؤلاء وكل من الامر بين
 (١) قوله وهذا المرجع اما ان يكون
 الخ فكذا في الاصل الذي يدناوه
 نفسه مستقيمة كثيرة التصريف
 والنقص فاعلم ان مقابل اما وقوله
 بعد بل وجوده وعنده غير مرتبطا
 قبله فلا بد ان يكون بينهما شيء منقطع
 من قبل التاسع فتأمل وارجع الى
 أصل سليم كتبه معصية
 (٢) قوله كما يقول ذلك ما يقوله الخ
 هكذا في الاصل وحرر العبارة كتبه
 معصية

لمن قال ان شيئا من الحوادث افعال الملائكة والجن والانس لم يخلق الله تعالى خلقه خلق الكلاب
والسجوا باجماع السلف والادلة العقلية ولهذا اقل بعض السلفين قال ان كلام الامميين
او افعال المبدعين مخلوق فظهر من ذلك ان معناه الله وارسله غير مخلوق والله تعالى يخلق
ما لم يخلق من الحكمة حكما متقدما ومن جهة الخلق فان قيل يحصل به ضرر على بعض الناس
كالاضرار والاكل او اسباب ذلك فخلق المصطفى والافعال التي هي اسباب من جهة ذلك فمن
لعمري ان الله في ذلك حكمه واذا كان يفعل ذلك فحكمه يخرج عن ان يكون سفها واذا كان
العقاب على فعل العبد الاختيار لم يكن ظلم (١) فهذا الحادث بالنسبة الى الرب فمحاكمة
تحسن لاجل تلك الحكمة بالنسبة الى المبدع لا مع عوقب على فعله فان ظلم الله ولكن هو ظلم
نفسه واعتبر ذلك بان يكون غير الله هو الذي عاقبه على ظلمه ولو عاقب على امره على
الناس قطع يد السارق ليس ذلك عدلا من هذا الوالي وكونه والى ما موزنا بين ان عدل
لكن المقصود هنا انه مستغرق فطر السارق وعوقبه من اول الامر اذا امر القاصم بالانصوب
الى مالكه وضمن التالف عليه ان يكون كما بالعدل وما زال العدل معروف في القلوب والعقول
ولو قال هذا المعاقب ان الله قد عرفني هذا لم يكن محنة ولا ما تامل الحكم الوالي ان يكون عدلا فقلته
تعالى اعدل العادلين اذا قضى الظالمين ظالمه في الآخرة حتى بان يكون ذلك عدلا لانه فاذا
قال الظالم هذا كان مقدرا على لم يكن هذا عذرا يصح ما لا يستطاع لخلق الظالمين واذا كان الله
هو الخالق لكل شيء فذلك حكمه آخره في الفعل فقلته تحسن بالنسبة اليه لما في من الحكمة
والفعل القبيح الخلاق فيجب من فاعله لما عليه فيمن المضرة ان كان امر الوالي يعقوبه انما لم يستر
الوالي لما في من الحكمة وهو وعدة وامره بالعدل وذلك يضرب المعاقب لما عليه فيمن الآثم ولو
قدرا ان هذا الوالي كان يباين حصول ذلك الظلم على وجه لا يلام عليه لم يكن عذرا انما لم يستر
حاكمه عندئذ يمتنع بحال فغير امره بحسبه واعتقوبته حتى الجأ ذلك الى احتمال آخر بغير
حق ليقوله لما قال الحاكم ايضا ما عليه فاذ قال جنتي وكنت عاجزا عن الوفاء ولا طبر بقرى الى
الخلاص الا احتمال هذا الكائن جبهه الاول ضررا عليه وعقوبته فانه على احتمال الغير
ضررا عليه والوالي يقول المستكتم بجهالة العبد فلا ذنب لي في ذلك وغايي اني اخطأت
والحاكم اذا اخطأه اجر وقد يفعل كل من الرجلين من الضرر ما يكون معدورا والآخر معاقبا
مظاهرا لكن يتاويل وهذه الامثال ليست مثل فعل الله تعالى فان الله ليس كمنه شيء لا في ذاته
ولا في صفاته ولا في افعاله فله معناه خلق الاختيار في المختار والرضا في المصطفى والمحبة في المحب
وهذا لا يقدر عليه الله تعالى ولهذا انكر الامم على من قال جبر الله العباد كالثور والارواح
والزبدى ووجدن حبل وغيره هو قال الجبر لا يكون الا من عاجز كما يجبر الاب ابنته على خلاف
مرادها والله تعالى الارادة والمراد فعله حل كما جازته السنة ولا يقال جبر الله التي صلى الله
تعالى عليه وسلم قال لا شئ عبد القيس ان فلتا خلقين يجهما الله الخلق والامة فقال اخلقين
تخلقت بهما ام خلقين جبلت عليهما قال بل خلقين جبلت عليهما فقال الحمد لله الذي جبلني
على خلقين يجهما الله وهما بين هذا ان الله سبحانه وتعالى جهة خلقه وتقديره غير جهة امره
وتشريع له فان امره وتشريع مقصوده بيان ما يقع اتعاذا افعاله وما يضره هي غيرة امر
الطيب الرض بما ينفعه فآخيره الله تعالى على آسن رسله يصبر السعداء والاشقاء واما
يوصل الى السعداء ونهى عما يوصل الى الشقاوة وخلقه وتقديره يتعلق به وبمجملة الخلق فهو

باطل فقد علمت الدلائل القينة
على ان صفاته بصفات الانيات وقيل
الدلائل البينة على امتناع كون
الامر مقارنا للثبوت وتأثيره في الزمان
ولو كان فاعلا بدون مشيئته وقدرته
كالقوى الطبيعية فكيف في
الفاعل بعيشته وقدرته فان هذا
مما يظهر لاعتقاده امتناع ان يكون
شي من مقدورهاته قديما أزليا لم يزل
ولا في الدفن تصوره هذه الامور
تصورها تأمل بالاضطرار انه مجتمع
ان يكون في العالم شيء قديم وهو
المطلوب فان قال قائل المنازعون
لنا الذين يقولون لم يزل مستكثرا اذا
شاع ولم يزل فعلا اذا شاء او لم يزل
الارادات والكلمات تقوم بذاته
شياء بدني ونحو ذلك هم يقولون
بحدوث الحوادث في ذاته شيئا بعد
شيء فمن يقول بحدوث الحوادث
المتصلة عنه شيئا بعد شيء إما
حدوث تصورات وارادات في النفس
الفلكية واما حصول حركات
الفلك المتعاقبة فلم كان قولنا مجتمعاً

(١) قوة فهذا الحادث الخ كذا في
الاصل الذي سيدنا وهو سقيم غرور
الصار من اصل سليم كبه معصية

بفعل لما فيه حكمة متعلقة بهود خلقه كالطروان كان في ضمن ذلك تصرف بعض الناس بسقوط
منزلة وانقطاع عن سفره وتطليل معيشته وكذلك رسالة تبه محمد صلى الله تعالى عليه وسلم
لما في ارساله من الرحمة العامة وان كان في ضمن ذلك سقوط رياسة قوم تألمهم بذلك فلا اقدر على
الكفر كفره وقدر لاله في ذلك من الحكمة والمصلحة العامة وعاقبه لاستغفاه ذلك بفعله
الاختيارى وان كان مقدورا ولله في عقوبته من الحكمة والمصلحة العامة وقيل افعال
الله على افعال الصالحين طاهر لان السيد اذا امر عبده بأمر امره لحاجته اليه ولعرض السيد
هكذا انما على خلق كان من باب المعاوضة وليس له حكمة يطلبها الا حصول ذلك المأمور به وليس
هو لما في لفعل المأمور فلذا قدر ان السيد لم يعرض المأمور لم يقم بحق عبده الذي يقضى
حوائجه كان ظالما كاذبا خادعا لم يعط ثوبا ويستوفى منفعة الا حير ولم يفرجه والله
سبحه وتعالى غنى عن العباد انما امرهم بما معهم ونهاهم عما يضرهم فهو يحسن الى عباده
بالأمر لهم بحسن لهم بالطاعة على الطاعة ولقد ران عالم الصالحين امر الناس بما يفهم ثم أعان
بعض الناس على فعل ما أمرهم به ولم يعن آخرين لكان محسنا الى هؤلاء احسانا تاما ولم يكن
ظالما لمن لم يحسن اليه واذا قدر ما عاقب المذنب العقوبة التي يقتضيهما عدله وحكمه لكان
ايضا محمودا على هذا وهذا وأين هذا من حكمة أحكم الحاكمين وأرسم الراعين وأمرهم
ارشاد وتعليم وتزويجهم بطريق فان أعانهم على فعل المأمور كان قد أتم النعمة على المأمور وهو
مشكور على هذا وهذا وان لم يعنه وعنه حتى فعل الذنب كان في ذلك حكمة أخرى وان كانت
مستلزمة تألم هذا تألم بآفعله الاختياري التي من شأنها ان توره نعيما أو لما وان كان ذلك
الابرار بغضه الله وقدره فلا منافاة بين هذا وهذا فبعله لفتار مختار من كمال قدرته وحكمته
وترتيب آثار الاختيار عليهم من تمام حكمته وقدرته لكن يبقى الكلام في نفس الحكمة
(١) الكسبية في هذه الحوادث فهذه ليس على الناس معرفة بها بل يقضيه التسليم لما قد علوا أنه بكل
شيء عليهم وعلى كل شيء قدر واما أرسم بعد من الوقت قولها ومن العلوم ما وعده كثير من الناس
أضرهم عليه وتعود الله من علم لا ينفع وليس اطلاع كثير من الناس بل أكرهم على حكمة الله
في كل شيء لافعالهم بل قد يكون ضارا قال تعالى لا تسألوا عن أشياء ان تبدلكم تسؤم وفي هذه
المسئلة مسائل غايات أفعال الله ونهاية حكمته مسئلة عظيمة لعلها أجل المسائل الالهية وقد
بسط الكلام عليها في غير هذا الموضع وكذلك بطل الكلام على مسائل القدر واعانها تنبيها
لطفا على امتناع ان يكون خلق العمل ظاهرا أو قبيل ان العلم مجتمع من الله وانه مقدور فان
العلم الذي هو ظالم ان يعاقب الانسان على عمل غيره فاما عقوبته على فعله الاختياري وانصاف
المتجاوزين من الظالمين فهو من كمال عدل الله تعالى وهذا التفصيل في باب التعديل والتجوز بين
مذهب القدرية الذين يقسمون الله بخلفه في عدلهم وظلمهم وبين مذهب الجبرية الذين
لا يعطون أفعال الله الحكمة ولا يزهونه عن ظلمه عكسه ففعله ولا فرق عندهم بالنسبة اليه بين ما يقال
هو عدل واحسان وبين ما يقال هو ظلم وقول هؤلاء من الأسباب التي قوت بها (٢) ساعات
التفريغ حتى غلوا في الناحية الأخرى وخيار الأمور واسطها ودين الله عدل بين العالي فيموالجاتي
عنه وقد ظهر الفرق بين عقوبته على الكفر وغيره من المعاصي وبين عقوبته على القون
واقصر والطول كما يظهر الفرق بينهما ما اذا كان المالعاب بعض الناس فان الكفر وان كان خلق
فيه ارادته وقدرته عليه فهو الذي فعله باختياره وقدرته وان كان كل ذلك مخلوقا كما يعاقب غيره

وقولهم حكما قبل لهم انتم قلتم انه
موت تام أو علة تامة في الازل
فلم يكن ان لا يتأخر عنه شيء من آثاره
سواء كانت صادرة بوسط أو بغير
وسط فلذا قلتم صدر عنه عقل مثلا
والعقل أوجب نفسا فكله وقلنا
أو ما قلتم قبل لكم المصلول الاول
ان كان تاما من كل وجه لا يمكن ان
يحدث فيه شيء فهو أزلي كان مخلوقه
العقل معه أزليا فان العقل حيث
يكون علة تامة في الازل فيلزم أن يكون
مخلوقا معه أزليا وهكذا أمثال المخلول
وهل جرا واذا قلتم الحركة لا تقبل
البقاء قبل لكم فيجتمع أن يكون لها
موجب تام في الازل بل يكون

(١) قوة الكسبية هكذا في الأصل
ولعل الكلمة معرفة لحررها كسبه
معصمه

(٢) قوة ساعات هكذا في الأصل
وأثن الكلمة معرفة عن شلطات
فارجع الى أصل سليم فالأصل
الذي يدلنا سليم كسبه معصمه

عليه مع كون ذلك كله محالاً **❦** وأما قوله ولم يخلق فيه قدرة على الإيمان فهذا على قول من يقول من أهل الأئمة أن القدرة لا تكون إلا مع الفعل فكل من لم يفعل شيئاً لم يكن قادراً عليه (١) ولكن لا يكون ما يزعمه هؤلاء يقولون لا تكلفهم بجزءه ولكن تكلفهم بقدر عليه بناء على أن القدرة لا تكون إلا مع الفعل وحقيقة قولهم أن كل من ترك وإجماله يمكن قائله عليه (٢) وليس هذا القول جهورياً بل السنة يشنونه بقدره في مناط الأمر والهي وهذا قد تكون عليه لا يجب أن تكون معه ويقولون أيضاً أن القدرة التي يكون بها الفعل لا بد أن تكون مع الفعل لا يجوزون أن يوجد الفعل بقدره مع عدمه ولا يلزم عدمه كالأرجح في جملته مع عدمه وأما القدرة فيقولون أن القدرة لا تكون إلا قبل الفعل ومن قبلهم السنة يقولون لا تكون إلا مع الفعل وقول الأئمة والجهور هو الوسط أي لا بد أن تكون معه وقد تكون مع ذلك قبله كقدرة الأمور العاصي فإن تلك القدرة تكون مقدمة على الفعل بحيث تكون لمن لم يطع كما قال تعالى ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً فأوجب الحج على المستطيع فالوحي يستطيع الامن حج البيت قد وجب بالأعلى من حج ولم يعاقب أحد على ترك الحج وهذا خلاف المعلوم بالاضطرار من دين الاسلام وكذلك قال تعالى فاقوا الله ما استطعتم فأوجب التقوى بحسب الاستطاعة فلو كان من لم يتق الله لم يطع التقوى لم يكن قد أوجب التقوى الأعلى من اتقى ولا يعاقب من لم يتق وهذا خلاف المعلوم بالاضطرار من دين الاسلام وهؤلاء إنما قالوا هذا لأن القدرة والمعتة والشع وتوغيرهم قالوا القدرة لا تكون إلا قبل الفعل لتكون ملحة للذين الفعل والتعلل وأما من حين الفعل فلا يكون إلا الفعل (٣) وزعموا أن من زعم منهم أنه مستبعد لا يكون قادراً لأن القادر لا بد أن بقدره على الفعل والتعلل وحين الفعل لا يكون قادراً على الفعل فلا يكون قادراً وأما أهل السنة فيقولون لا بد أن يكون قادراً حين الفعل ثم اتهمهم قالوا أو يكون أيضاً قادراً قبل الفعل وقال طائفة منهم لا يكون قادراً إلا حين الفعل وهؤلاء يقولون أن القدرة لا تسلم للذين فإن القدرة المعتبرة للفعل لا تسلم إلا قبل الفعل وهي مستزمنة لا توجد بعده إذ لو سلمت للذين على وجه البذل لم يمكن وجوده مع عدم أحد الضدين والمعارض فشيء المستزمنة لا يوجد مع عدمه فلو وجد المزمع بدون اللازم مع عدمه فالتقدير به فهو بناء على أصلهم الفاسد وهو أن أقدار الله المؤمنين والكافرين والبر والفاجر سواء فلا يقولون أن الله خص المؤمنين بالمطيع بإعانة حصولها بالإيمان بل يقولون أن إعانة المطيع والعاصي سواء ولكن هذا ينضم مرجح الطاعة وهذا ينضم مرجح المعصية كالوفاة التي يسلم كل واحد من اثنين فلهذا جاهد في سبيل الله وهذا قطع به الطريق أو أعطاهما لا فهذا أنفع في سبيل الله وهذا أنفع في سبيل الشيطان وهذا القول فليس يخلق أهل السنة والجماعة المتبين فيقدر فاتهم متفقون على أن الله على عبده المطيع المؤمنين فعه دينه نفسه بما دون الكفار وأنه أعانه على الطاعة أعانه في بعض ما الكفار كمال تعالى ولكن الله سبحانه اليكم بالإيمان وزينه في قلوبكم وكره اليكم الكفر والفسق والعصيان أو تلكهم الراشدين فينأى عن محبة إليهم بالإيمان وزينه في قلوبهم فالتقدير به يقولون هذا التصيب والتزيين على كل الخلق وأمرهم بمعنى البيان والمطارد لاثبات الحق والولاية تقتضي أن هذا الخاص بالمؤمنين ولهذا قال أولئك هم الراشدين والكفار ليسوا بأراشدين وقال تعالى فمن رد الله أن يهديه يسر صدره للاسلام ومن رد أن يهديه يجعل صدره ضيقاً حرجاً كأنما يصعد في السماء وقال تعالى فمن كان ميتاً فأحييناه وجعلناه

الموجب له الفسق في الأزل بل صار موجبا بعد أن لم يكن موجبا لحدوث كونه موجبا بتبع أن يشوقه على أن يرغب في ذلك فلهذا موجب غيره ويتبع أن يحدث غمما يحبه منه لأنه عليه تامة يجب اقتدار حصولها به في الأزل فذلك التمام كان قد علم أن كون مطلوب المعلوم قد عجزا وحلوا وان كان حاداً حدثت عن العلة التامة اللازمة لحدوثه سبب حادث وهذا ينقض قولهم باستماع حادث بلا سبب قائم بين أمرين أيهما أقوى بطل قولكم أن قلتم له عليه تامة في الأزل لم يكن

(١) قوله ولكن لا يكون هكذا في الأصل ولعل الصواب إسقاط لا كما لا يخفى كتب معصية (٢) قوله وليس هذا قول جمهور أهل السنة بل هكذا في الأصل ولعل في الكلام نقصا ووجهه وليس هذا قول جمهور أهل السنة فإن أهل السنة يشنون الحج فتركه معصية

(٣) قوله وزعموا أن من زعم منهم هكذا في الأصل وفي العبارة تحريف والصواب وزعموا ومن زعم منهم كتب معصية

فوا عني في الناس كن مثله في القليل تكس بخارج منها كذا في زين الكافرين ما كانوا يفعلون
وقال تعالى وكيف لا تتأصّبهم بعض ليقولوا أهو لا من الله عليهم من ينشأ ليس الله أعلم
بما كثر من وقال تعالى عني علي أن أسلو أقبل لا خنوا على أسلامكم بل الله من عليكم أن
هذا كماله أن كنتم صادقين وقد أمر الله عباده أن يقولوا هذا الصراط المستقيم صراط
الذين أنعمت عليهم والعبادة أن يكون شيء مستقبل غير حاصل بل يكون من فعل الله تعالى وهذه
الهداية المخلوقة غير الهدى التي هو بيان الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم وتليغه وقال تعالى
يهدى الله من يشاء الله ربكم من شاء الله سبحانه عليه وقال الخليل صلى الله تعالى عليه وسلم ربنا
واجعلنا مسلمين لك ومن قدرنا مئة مسلمة لك وأرسلناكنا وتب علينا وقال تعالى وجعلناهم أمة
يهدون بآمرنا فالصبر وأوكلوا بآياتهم فوفون وقال تعالى وجعلناهم أمة يدعون إلى النار ومثل
هذا كثير في الكتاب والسنة بين اختصاص عباده المؤمنين بالهدى والإيمان والعمل الصالح
والعقل يدل على ذلك فذا اقتدأنا جميع الأسباب الموجبة لفعل من الفعل كاهي من التارك كان
اختصاص الفاعل بالفعل ترجيح أحد المثلين على الآخر بلا مرجع وذلك معلوم الفساد بالضرورة
وهو الأصل الذي ينشأ عليه إثبات الصانع فإن قدسوا في ذلك أنس عليهم طريق إثبات الصانع
وغيابهم أن قالوا القادر المختار يرجع أحدهم قدور على الآخر بلا مرجع كالحائض والنفق وهذا
فاسد فله مع الأسباب الموجبة من كل وجه يتبع الرجم وأيضا يقول القائل يرجع بلا مرجع
أن كان لقوله يرجع معنى زائد على وجود الفعل (١) فله عند الفعل ثم الفعل حصل في
أحد الحالتين دون الآخر بلا مرجع فهذا كسار للفعل فلما كان أصل قول القدرة أن فاعل
الطاعة وتاركها كلاهما في الأمانة والأقدار أو امتنع على أصلهم أن تكون القدرة مع الفعل
قدرة فخصه لأن القدرة التي تخص الفعل لا تكون للتارك وإنما تكون للفاعل والقدرة لا تكون
الأمن الله تعالى وما كان من آفة تعالى لم يكن مختصا بحال وجود الفعل ثم لما رأوا أن القدرة لا بد
أن تكون قبل الفعل قالوا لا تكون مع الفعل لأن القدرة هي التي يكون بها الفعل والتارك وما
وجود الفعل يتبع الترك فلهذا قالوا القدرة لا تكون إلا قبل الفعل وهذا ما لم يلق قطعا لأن
وجود الآخر مع عدم بعض شروطه الوجوبية مجتمع بل لا بد أن يكون معه قدر يمكن سار أهل
الاحتياط من غير أن قالوا لا تكون القدرة إلا مع فعلهم أن القدرة نوع واحد لا يصلح للضدين
وظلمن بعضهم أن القدرة تعرض فلابتقى زمانين فبفتح وجودها قبل الفعل والصواب الذي
عليه آفة الفقه والسنة أن القدرة نوعان نوع محض للفعل يمكن معه الفعل والترك وهذا الذي
يتعلق بها الأمر والشيء فهذه فعله للطبع والعاصي وتكون قبل الفعل (٢) وهذا يبتقى الحق
الفعل لما يتبعه عند من يقول بقاء الأعراض وأما بقدر أشتاها عند من يقول أن الأعراض
لا تبقى وهذا قد يصلح للضدين وأمر الله لعباده مشروط بهذه الطاقة فلا يكلف الله من شيء
معه هذه الصلابة وهذه المدة المذكورة في قول الله تعالى ومن لم يستطع منكم ملولاً أن
يتكلم المصنات المؤمنات الآية وقوله تعالى يحلفون بالله لو أنست طمأننته لجر جندهم معكم بل يكون
أنفسهم وانه يعلم أنهم لا يكونون وقوة في الكفارة فصار شهرين متتابعين في لم يستطع فاطعم
سنتين مسكناً فإن هذا في الاستطاعة من لم يفعل فلا يكون مع الفعل ومنه قول النبي صلى الله
تعالى عليه وسلم لعمران بن حصين مل قائما فإن لم تستطع فقاعدا فإن لم تستطع فعلى جنب

لا يتأخر عنه معلولة وإن قلتم ليس
بصلية فامة لازم أن يحدث تمام كونه
عنه بدون سبب حادث فيلزمكم
جواز حدوث الحوادث بلا سبب
وأيهما كان بطل قولكم فلهذا
بطل كونه علة تامّة في الازل استنع
قديم شيء من العالم وإن جاز حدوث
الحوادث بلا سبب حادث بطلت
مجتبكم ويزاد حدوث كل ما سواه
وإذا قلتم هو علة تامّة لفلان دون
حركاته قيل لكم هو علة لفلان
وتحركاته المتعاقبة شيئا بعشيء فهل
كان علة تامّة لهذه الحركات في
الازل أم حدث تمام كونه علة لها شيئا
بعشيء فإن قلتم هو علة تامّة في

(مطلب هل القدرة قبل
الفعل أم بعده)

(١) قوله لعله عند الفعل ذائق
الأصل وليس ركبته محصية
(٢) لقوله وهذا يبتقى كذا في الأصل
ولعل في العبارة تحريفها ووجه
الكلام وقد يبتقى قائم لكتبه محصية

فأما في الاستطاعة فلا يفعل فيها وإما في الاستطاعة المشروطة في الشرع أم لا
 الاستطاعة التي يمنع الفعل مع عدمها فإن الاستطاعة الشرعية (١) قد تكون ما يشترط
 بالفعل مع عدمها فإن لم يضر عنه فالشرع يشرع على عباده ويرد عليهم اليسر ولا يوجبهم العسر
 وما حصل عليكم في الدين من حرج والمرضى قد يستطيع القيام مع زبدته معه وتأخر بره
 فهذا في الشرع غير مستطيع لأجل حصول الضرر عليه وإن كان يسره بعض الناس مستطاعا
 فالشرع لا يتطرق الاستطاعة الشرعية إلى مجرد إمكان الفعل بل ينظر إلى الوازم ذلك فإذا كان
 الفعل ممكنا مع المستطاع لا راحة لم تكن هذه استطاعة شرعية كذا يقدر أن يصح مع ضرر
 يلحق في بدنه أو ماله أو وصلي فالحمل مع زبدته معه أو صوم الشهر من مع انقطاعه عن بيعته
 فإذا كان الشرع قد اعتبر في المكنة عدم المقدرة الزائدة فكيف يكلف مع العجز ولكن هذه
 الاستطاعة مع بقائها إلى حين الفعل لا تنكح في وجود الفعل ولو كانت كافية لكان التلزم
 كالفعل بل لا بد من إحداث أعيان أخرى تتقارن هذا مثل جعل الفاعل مراداً فإن الفعل لا يتم
 الا بشدة وإرادة والاستطاعة المقارنة للفعل تدخل فيها الإرادة الجازمة بخلاف المشروطة في
 التكليف فإنه لا يشترط فيها الإرادة فإذ تعالى بأمر بالفعل من لا يريد يمكن لأمره من إرادته
 فيض عنده وهذا الفرقان هو فصل الخطاب في هذا الباب وهكذا أمر الناس بعضهم ببعض
 فالإنسان بأمر عبده بالأمر بده الصلح لا يأمره بما يضره العبد وإذا اجتمعت الإرادة
 الجازمة والقوة التامة لم يوجد الفعل ولا بد أن يكون هذا المستطاع مقارناً لا يكتفي
 بقدمه على أن لم يقارنه فإنه العلة التامة للفعل والعلة التامة تقارن المعلول لا تتقدمه ولأن
 القدرة شرط في وجود الفعل وكون الفاعل قادراً والشرط في وجود الشيء التامة التقادير يكون
 قادراً لا يكون الشيء مع عدمه بل مع وجوده ولا يكون تفاعل فاعلاً حين لا يكون قادراً وغير
 القادر لا يكون قادراً وهذا معنى قول أهل الالفاظ التي يذهب كرم مثل القاضى أي بكر والقاضى
 أي بعل وغيرهما لا خلاف بيننا وبين المعتزلة أن المعصم لكون الفاعل فاعلاً هو كونه قادراً
 ووجوده على كل معصم لأمر من الأمور فإنه يستحيل ثبوت ذلك الأمر والحكم مع عدم المعصم
 الأخرى أنه لما ثبت أن المعصم (٢) لكون القادر العالم كونه جازماً استحالة كونه عالماً قادراً مع
 عدم كونه جازماً وكذلك لما كان المعصم لكون المتلون متلوناً وكونه متصرفاً كونه جوهراً استحالة
 كونه متصرفاً متلوناً وليس بجوهر وكذلك يستحيل كونه فاعلاً في حال ليس هو فاعلاً قادراً قالوا
 وهذا من الأدلة المعتمدة وهذا الجليل يقتضي أنه لا بد من وجود القدرة مع الفعل لكن لا ينفى
 وجوده قبل ذلك فإن المعصم صحيح وجوده قبل وجود المشروط وبدون ذلك كما يصح وجود
 الحياة بدون العلم والجوهر بدون الحركة وهذا مما يحججه على الفلاسفة في مسألة حدوث
 العالم فاتهم إذا قالوا العلة القديمة تحدث البورة الثانية بشرط انقضاء الأولى قبل لهم لا بد عند
 وجود المحدث من العلة التامة وكونه قادراً تام القدرة مراداً تام الإرادة فلا يكتفي في الأحداث
 مجرد وجود شيء مقدم على الأحداث فكيف يكتفي بمجرد عدم شيء يتقدم عنه على الأحداث بل
 لا بد من الأحداث من المؤثر التام ثم كذلك عند حدوث المؤثر التام لا بد من مؤثر تام فإذا لم
 يكن الألة تامة أزلية تقارنها لمعلولها لم يحدث الحوادث بلا محدث أصلاً وهذا يدل على
 أن الرب تعالى تصف عليه بفعل الحوادث المتفاوتة من الأقوال بالفاعلة الخاصة بتقديره
 ومشيئته كالتبسط في سوره وهذا التفصيل في الإرادة والقدرة وتقسيمها إلى نوعين يزيل

الأزلي لازم لما تقارنها كلها في
 الأزلي وأما تحلف المعلول عن علة
 التامة وكلاهما يبطل لكونكم وإن
 قلتم حدثت فقام كونه علة لمركبة
 حركته قبل لكم فحدثت التام
 قد حدثت عندكم بدون سبب حادث
 وذلك يستلزم حدوث الحوادث بلا
 سبب وهذا أمر يرين أن تصوره تصوريا
 تام ليس لهم حيلة في دفعه وأما
 الذين يقولون أنه يزول مستكماً إذا
 شاء وأفعاله عيشته وأنه يقوم به
 إرادات أولئك متعاقبة شأ بعد
 شيء فهو لا لا يجهلونه في الأزلي فخط
 علة تامة ولا موجباتها ولا يقولون
 أن فاعلة شيء من المفعولات يتم في
 الأزلي بل عندهم كون الشيء مفعولاً
 ومسنوعاً مع كونه أزلياً جامع بين

(١) قوله قد تكون ما يشترط
 هكذا في الأصل ولعل وجه الكلام
 قد يتصور الفعل مع عدمها وإن لم
 يضر الخ وحده عبارة قائمها لا تحلو
 من غير يف كتبه معصمه
 (٢) قوله لكون القادر العالم الخ
 هكذا في الأصل وفي العاصم نقص
 والأصل لكون القادر العالم قادراً
 عالماً وقوله بعده كونه جازماً بأن كما
 هو ظاهر كتبه معصمه

التعريض وإذا امتنع كون المفعول
الذي هو الامر المكون ازليا امتنع
كون تأثيره وتكوينه المستلزم له
قديما ازليا فامتنع أن يكون عمله
قاسما في الازل لشي من الاشياء
ولكن ذاته تستلزم ما يقوم به من
الافعال شيئا بعشي وكلما تم فاعلة
مفعول وبعد ذلك المفعول كآمال
تعالى انما امر اذا أراد شيئا أن
يقوله لم يكن فيكون (١) فكلما
كون الشيء كونه فحصل المكون
عقب تكونه وبهكذا الامر دائما
فكل ما هو مخلوق حادث بعد أن لم
يكن وتعلم تكوينه وتخليقه لم يكن
موجودا في الازل بل انما تم تخليقه
وتكوينه بعد ذلك وعند تمام
التكوين والتخليق حصل المكون
المخلوق عقب التكوين والتخليق
لامع ذلك في الزمان فاین هذا القول
من قولكم

(١) قوله فكلما كون الخ فكذلك في
الاصل ولعل الصواب فكلما أراد
شيئا كونه الخ كتبه محصه

تم الجزء الاول من الهامش وبليه
الجزء الثاني وأوله فصل ونحن
نبه على دلالة السبع
على أفعال الله
تعالى الخ

الاستبعاد والاضطرار الحاصل في هذا الباب وعلى هذا ينبغي تكليف الاطلاق وان من ثبأت
القدرة لا تكون الامع الفاعل بقول كل قافر فليس قد كلفه الا يطبق وليس هذا الاطلاق
قول جمهور أهل السنة وأنتهم بل يقولون ان الله تعالى قد أوجب الحج على المستطيع حج أول
حج وكذلك أوجب صيام الشهرين في الكفاية على المستطيع كقرا وألم بكفر وأوجب
العبادات على القادرين دون العاجزين فصاوا أولم بفعلوا وما لا يطلق بغير شيئين لا يطلق
فهم عنه فهذا لم يكلفه الله أحدا وما لا يطلق للاستغناء بفسده فهذا هو الذي وقع فيه
التكليف كافي أمر العباد بعضهم بعباداتهم بغير قرون بين هذا وهذا فلا يأمر السيد عبد الله
بنقط المصالح وأمره اذا كان قاعدا أن يقوم ويعلم الفرق بين هذا وهذا بالضرورة وهذه
المسائل مبسطة في غير هذا الموضع وانما ينبغي أن نكتبها بحسب ما يليق وعلى هذا قوله لم يخلق
فيه قدرة الايمان ليس هو قول جمهور أهل السنة بل يقولون خلق القدرة المشروطة في
التكليف المحيطة للامر والشي كافي العباد اذا أمر بعضهم بعباداتهم من القدرة في ذلك
الامر فهو موجود في أمر الله لعباده بل تكليف الله ليس ودفعه للرجع أعظم والناس
يكلف بعضهم بعضا أعظم مما أمرهم الله به ورسوله ولا يقولون انه تكليف
ما لا يطلق ومن تأمل أحوال من يخضع للملوك والرؤساء
ويسعى في طاعتهم ويطعهم عندهم من ذلك
ما ليس عند المجتهدين في
عبادة الله سبحانه
وتعالى

(تم الجزء الاول وبليه الجزء الثاني وأوله فصل قال الراضي ومنها الخام الاية الخ)

5106.

- 51A